
الهيئة المصرية
العامة للكتاب



حوليات مصر السياسية

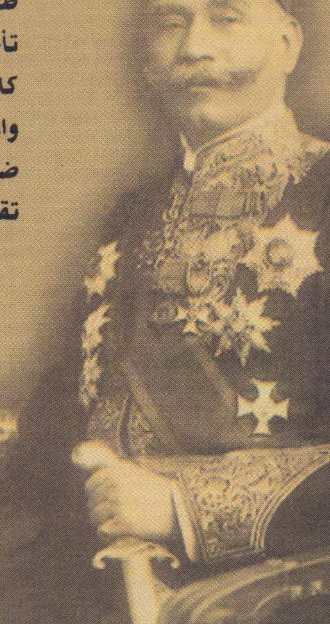
الحولية الأولى
١٩٢٤

تأليف
أحمد شفيق باشا

تقديم ودراسة
د. أحمد زكريا الشلق

عرفت مصر منذ فجر نهضتها الحديثة، قبيل القرن التاسع عشر، وحتى معظم القرن العشرين، تراثا غنيًا من الفكر والثقافة الإنسانية الرفيعة المبنية على أدب البحث والحوار والنقد والمثاقفة، مع الذات ومع الآخر، مع التراث ومع العصر، فعرف تراثها مختلف التيارات الفكرية والثقافية، من ليبرالية ومحافظة، من دينية مستنيرة وإنسانية، ومن مدنية ودنيوية، من علمية وتقدمية.. عرفت مصر الحديثة ذلك كله واستوعبته، ولم ينف أحدها الآخر، أو يُقصى أصحاب هذا التيار أو ذاك أو يكفرهم.. هضمت مختلف التيارات والرؤى، وتمثلتها فى ثقافة تيارها الوطنى العام، ومن ثم كانت النهضة والحداثة والاستنارة..

وكان من الضرورى، بعد ما عانته مصر فى العقود الأخيرة من تاريخها، أن تستعيد دروس نهضتها، بنشر نصوص تراثها، لتصل حاضرها بماضيها، بغير قطيعة أو تجاهل، تستنبط من تراثها عناصر القوة والتجدد، وتصلها بمنجزات العصر.. وقد رأينا نشر هذه النصوص كما صدرت فى زمانها، دونما تأويل أو تفسير، أو نزع بعضها من سياقه، خاصة وأن الكثير من نصوص هذا التراث لم يعد متوافرًا، نتيجة عدم طباعتها لعقود طويلة، وقدرنا أن إتاحتها للأجيال الشابة، التى تأخذ دورها فى بناء مصر الجديدة، سيكون فيه كل الخير. واذا كان حب الوطن من الإيمان، فلابد أن يستند هذا الحب إلى العلم والمعرفه، معرفة تراث النهضة والاستنارة وإعادة قراءته فى ضوء التفكير العلمى ومناهجه الحديثة محبة لوطن جديد بكل تقدم ورقى...




ISBN# 9789774482274
6 221149 027367



تاليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

الحولية الأولى

سنة ١٩٢٤

■■

وزارة الثقافة
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة
د. أحمد مجاهد

رئيس التحرير
د. أحمد زكريا الشلق

مدير التحرير
مصطفى غنايم



تصميم الغلاف
أنس الديب

الإشراف الفنى
صبرى عبد الواحد

الطبعة الثانية
٢٠١٣

حقوق النشر محفوظة بالكامل
للهيئة المصرية العامة للكتاب
ويحظر إعادة الطبع دون إذن مسبق من هيئة الكتاب
المالكة لكافة حقوق الطبع والنشر

الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة ـ جمهورية مصر العربية ـ كورنيش النيل ـ رملة بولاق
ص.ب: ٢٣٥ ـ الرقم البريدى ١١٧٤٩ رمسيس
ت: ٢٥٧٧٥٢٢٨ ـ ٢٥٧٧٥٠٠٠ فاكس: ٢٥٧٥٤٢١٣ (٢٠٢)

www.gebo.gov.eg
E-mail: info@gebo.gov.eg



تاليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

تقديم

د. أحمد زكريا الشلق

الحولية الأولى

سنة ١٩٢٤





الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٣

احمد شفيق باشا، أحمد شفيق بن حسن
موسى، ١٨٦٠ - ١٩٤٠.
حوليات مصر السياسية/ تأليف: أحمد شفيق
باشا؛ تقديم: أحمد زكريا الشلق. - القاهرة :
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢.
مج١: ٢٤سم. - (سلسلة تراث النهضة)
المحتويات: الحولية الأولى سنة ١٩٢٤.
تدمك ٤ ٢٢٧ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - مصر - الأحوال السياسية.
أ - الشلق، أحمد زكريا. (مقدم)
ب - العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٤١٢٢/ ٢٠١٣
I. S. B. N 978 - 977 - 448 -227 - 4

ديوى ٣٢٠,٩٦٢



إلى أبنائى وأحفادى

إلى شباب مصر الناهض، طلبة اليوم

رجال المستقبل، أهدى مؤلَّفى هذا . آملاً

أن يكون له فى نفوسهم أحسن الأثر.

وفى حياتهم المستقبلة أجَلُّ الفائدة.

أحمد شفيق

القاهرة

المحرم سنة ١٣٤٧هـ - يونيه سنة ١٩٢٨

■ ■



فى الجزء الثالث من التمهيد للحوليات كان أحمد شفيق باشا قد توقف بنا عند الحديث عن الظروف التى أحاطت بوضع دستور ١٩٢٣، حتى تم إعلانه بالفعل فى ١٩ إبريل من نفس العام فى عهد وزارة يحى باشا إبراهيم، ذلك الدستور الذى أصبحت مصر بموجبه مملكة دستورية، وصار السلطان ملكا ومهدت السبيل لبناء مؤسسات الدولة، ومن ثم إجراء أول انتخابات برلمانية فى تاريخ مصر.. وهو مابدأ به مؤلفنا هذه الحولية الأولى التى اختصت بعام ١٩٢٤ ليفرد لكل عام «حولية» خاصة فيما بعد.

لقد جعل أحمد شفيق يتابع الانتخابات البرلمانية وصداها ونتائجها لدى الرأى العام، بعد أن خاضتها كل القوى السياسية الموجودة على الساحة وعلى رأسها الوفد والأحرار الدستوريون والحزب الوطنى، التى فاز فيها الوفد بأغلبية كبيرة أتاحت لزعيمه سعد زغلول تأليف وزارته الأولى - والأخيرة - والتى سميت بوزارة الشعب خلال الفترة (٢٨ يناير - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) حيث لم تستمر فى الحكم إلا نحو عشرة شهور. كما تناولت هذه الحولية مسألة إلغاء الكماليين للخلافة الإسلامية، ورصد موقف المصريين منها حكومة وشعبا وقصرا، وصور كيف كان سعد زغلول متحمسا لترشيح الملك فؤاد لمنصب الخلافة.

وقد أولى المؤلف موضوع السودان عناية كبيرة فى هذا المجلد، فرصد أحداثه ووقائعه وانعكاساتها على أوضاع مصر السياسية، ووضعه فى إطار القضية الوطنية، تلك التى تابع نشاط الوزاة الزغلولية فى مفاوضاتها مع الإنجليز، تلك

المفاوضات التى جرت بين سعد زغلول ورمزى ماكدونالد (٢٣ سبتمبر - ٧ أكتوبر ١٩٢٤) والتى رفض فيها الجانب البريطانى المطالب المصرية، ثم تطور الأحداث التى أدت إلى مصرع سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان (سير لى ستاك) فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ وماأعقب ذلك من تداعيات أفضت إلى استقالة سعد زغلول ثم تأليف وزارة زيور باشا التى أجلت البرلمان ثم أعلنت حله، بالإضافة إلى متابعة الأحداث التى أفضت إلى إبعاد الجيش المصرى عن السودان.

وهكذا، سيلاحظ القارىء أن هذا العام كان مشحونا بالأحداث والوقائع وتداعياتها وردود أفعالها وصداها لدى الرأى العام، وهو ماسجله المؤلف بحرص ومهارة شديدين، مستعينا على نحو كبير بما نشرته الصحف وما نقلته وكالات الانباء وماصدر عن القصر الملكى ودار المندوب السامى البريطانى والحكومات المتعاقبة، بل ومختلف القوى السياسية المصرية، من قرارات ومراسيم وأوامر وأحاديث ومنشورات، كما نلاحظ أن المؤلف كان حريصا على وضع هوامش كثيرة لمصادر معلوماته خاصة وأنه كان قد عاد إلى مصر منذ عام ١٩٢١ وبدأ يراجع الصحف وينقل عنها، ولعلنا نتذكر أنه شرع يعمل بالصحافة آنذاك، كما أنه حاول أن يرشح نفسه لمجلس النواب على مذهب الوفد، غير أن الحزب آثر ترشيحه لمجلس الشيوخ، لكنه اعتذر عن قبول الترشيح وآثر التفرغ لإخراج مذكراته وتأليف حولياته التى وفرت لنا مصدرا مهما من مصادر تاريخنا القومى ونود أخيرًا الإشارة إلى أن هناك بعض الأخطاء الإملائية والطباعية وردت بالنص الأصلى، صوبنا ما أمكن تصويبه، وتركنا بعضها لفطنة القارئ ووعيه، حفاظًا على أمانة النص الذى لم نشأ أن نثقله بالهوامش، خاصة وأنه ليس من مهمتنا تحقيق النصوص.

والله المستعان

أ.د. أحمد زكريا الشلق

رئيس تحرير «تراث النهضة»

ديسمبر ٢٠١٢



الآن وقد فرغت من وضع الأسفار الثلاثة التى جعلتها تمهيدًا لكتابى «حوليات مصر السياسية»، أقدم للقراء الحولية الأولى لأول عام برلمانى ١٩٢٤، متوخيًا فى كتابتها الصدق والصراحة، فما كان لنا من وراء هذا الجهد الشاق، الذى يتعرفه كل من يطلع على الحوليات مأرب سوى خدمة التاريخ، وتمحيص الحقائق. فإنًّا لنعلم أن كتابة التاريخ بالذات على الوجه الصحيح تحتاج فى غالب أحيانها، إلى تضحية غير هينة. وحسبك أن تعلم أن أول واجبات المؤرخ نسيان عواطفه، ووأد العوامل الشخصية وأدًا تامًا، والتحرر من النزعات النفسية إطلاقًا؛ حتى لا تصطبغ كتابته بما يشوش بهاء الحق، ويغض من جمال الصدق.

ولست أحسبنى بحاجة إلى القول بأنى، والحمد لله، لم أضنَّ بوقت ولا مال فى سبيل تحقيق هذه الأمنية. فإنما صنفت كتابى للشبيبة المصرية الناهضة، الراغبة رغبة أصيلة فى الثقافة التى من أهم عواملها الاطلاع الواسع على التاريخ. ففيه النماذج الواضحة للمُثل العليا التى يجعل منها الفتى قبلته، وفيه جلى الحوادث وعظائم الأمور التى يحاول مثيلاتها.

ولقد عُنيت ـ كما نبهت فى مقدمة الجزء الأول «تمهيد» بهذه الحولية أن أضمنها تضمينًا وافيًا ما حدث فى العام النيابى الأول لمصر، فى العصر الحديث، فلم أهمل وثيقة رسمية أو شبه رسمية، أمكننى العثور عليها، إلا وأثبتُّها. ولا خطبة ذات مغزى ولا حديثًا ذا بال. ولا مناقشة برلمانية فى موضوع

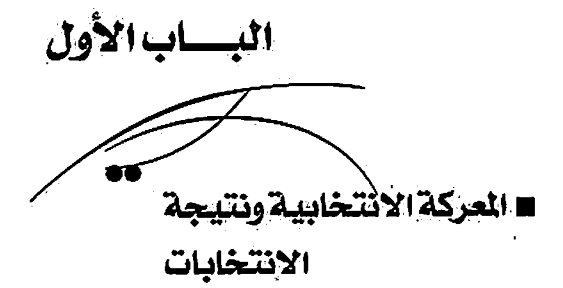
حيوى. ولا ما إلى ذلك إلا وعرضته على القارئ عرضًا واضحًا، معتمدًا دائمًا النصوص الرسمية.

وها هى بين أيدى القراء - الذين لم يتوانوا فى تعضيدى بإقبالهم المستمر، تاركًا لهم الحكم على هذا المجهود. والله أرجو أن يعيننى على إتمام ما بدأت، وتحقيق ما أملت. والسلام.

أحمد شفيق

■ ■

البـــاب الأول

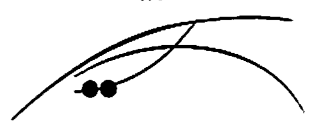


■ المعركة الانتخابية ونتيجة الانتخابات

■■

الفصل الأول

المعركة المصرية الانتخابية



كيف سارت الانتخابات؟

ابتدأ عام ١٩٢٤ والناس لا يشغلهم إلا أمر الانتخابات وقرب ابتداء العهد النيابى فى مصر، ودخول البلاد فى عصر يتولى فيه مندوبو الأمة أمر التشريع ومراقبة الحكم ويقوم بالسلطة التنفيذية فيها حكومة حائزة لثقة الأغلبية من رجال الأمة كما هى حائزة لثقة مليك البلاد.

كانت البلاد تتلهف إلى النظام الدستورى وكل فريق من أحزابها يسعى جهده ليفوز بالأغلبية، أو على الأقل بأكثر عدد ممكن من مقاعد النيابة.

تطاحن المرشحون بالخطب والأقلام وامتلأت الصحف بوصف الحفلات الانتخابية وبدأت كل واحدة تشرح نزعة حزبها السياسى، وأخذت الصحف غير المنتمية إلى حزب تميل إلى جانب الحزب الذى أملت فيه الفوز على الآخرين؛ فكانت أكثرية الصحف تفتح صدرها للوفد المصرى ومرشحيه.

والحق يقال إن كل الدلائل دلت على فوز الوفد المصرى دون الحزبين الآخرين من أحزاب البلاد، وهما الحزب الوطنى وحزب الأحرار الدستوريين. فقد نظم الوفد المصرى حملته الانتخابية فى المدن وفى الأرياف، وكان رئيس الوفد يتمتع بثقة لا حد لها من أهل البلاد بعد مواقفه المشهودة التى ذكرنا طرفًا منها فى مقدمة هذا الكتاب.

أما الأحرار الدستوريون فإنهم لم يدبروا حملاتهم الانتخابية إلا متأخرين؛ ولم يكن يؤيدهم إلا العدد القليل من أهل البلاد ممن ينتمون إلى طبقة واحدة

هى طبقة الموسرين من الأعيان والمتعلمين ممن شغلوا المناصب العالية، وكانوا مع ذلك على أمل بأن يفوزوا بعدد غير قليل من المقاعد بفضل ما لأعضاء حزبهم من النفوذ الشخصى فى البلاد.

أما رجال الحزب الوطنى فكانوا بعيدين عن مثل هذا الأمل وأن أملوا فى فوز كبار رجالهم.

ولكن قلنا إن الدلائل كانت تشير إلى فوز الوفد المصرى فى الانتخابات؛ لأن جميع الذين فازوا بالتزكية ومنهم رئيسه - كانوا من مرشحيه - وقد عمل الوفد فى انتخاب المندوبين الثلاثينيين من أنصاره فصار من المتوقع أن تكون الأغلبية لمرشحى الوفد فى الانتخابات:

وكانت المعركة الانتخابية شديدة عنيفة، أخذ كل فريق يؤيد نظريته بشدة ويبين رأيه فى القضية الوطنية، وكانت هذه الخطب لا تخلو من مثالب فى الفريق المنافس للخطباء(1).

فقد أقام الوفد المصرى عدة اجتماعات فى جميع أنحاء القطر، كان أكبرها ذلك الاجتماع السياسى الكبير الذى عقد فى نادى سيروس بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣، حيث حضره عدد كبير من كبار الأمة ومفكريها يقدر بنحو أربعة عشر ألفًا. وقد خطب فيه معالى الرئيس الجليل خطبة طويلة افتتحها بذكر إلقاء القوة الغاشمة القبض عليه وعلى إخوانه ثم سفره من القاهرة إلى السويس ثم إلى عدن فسيشل، وذكر ما كانوا يعانونه هناك من الآلام. ثم تكلم عن تصريح ٢٨ فبراير قائلاً إنهم مهدوا له بنفى الزعماء ظنًا منهم بأن ذلك يفتّ فى عضد الأمة ويثنيها عن مطلبها الأسمى. وتكلم عن تاريخ ذلك المشروع قائلاً:

«إن تاريخ هذا التصريح يبتدئ من أواخر فبراير سنة ١٩٢٠ عندما كانت لجنة ملنر بمصر، وسمح الوزراء الثلاثة لأنفسهم بأن يتحادثوا مع رئيسها وأعضائها فى شئون مصر، فقد سأل عدلى باشا ملنر فى أواخر فبراير المذكور قائلاً:

---

(1) اهرام أول يناير، ٥ يناير، ٧ يناير، واخبار ٧ يناير سنة ١٩٢٤.

«إذا لم تحصل المفاوضة، فماذا يكون من أمر الحكومة الإنكليزية فى مصر؟».

فأجاب ملنر: «تجرى الأمور إذ ذاك كيفما تستطيع أن تجرى».

فقال عدلى: «ولكن لماذا لا تعطونا إذ ذاك ما أنتم فى استعداد لإعطائه إذا حصلت المفاوضة؟».

فقال ملنر: «ما فائدتنا فى أن نعطى كل ما فى قبضة يدنا الآن والأمة المصرية تستمر على حالها من العداء لنا؟».

فقال عدلى: «يجوز إلا تستطيع هيئة أن تقبل باسم الأمة الحل الذى تودون الوصول إليه بطريقة المفاوضة ولكنه مع ذلك قد يكون له أثر طيب فى الأمة».

فقال ملنر: «هذه نتيجة غير محققة وإنى أريد الا يعمل عمل من جانبنا فقط وفوق ذلك فإننا إذا عملنا شيئًا فلا نذهب فيه إلى الحد الذى كنا نسير إليه لو كان هذا العمل بطريق الاتفاق بيننا وبينكم لأننا الآن قابضون على كل شىء ولا نريد أن نفرط فى ذلك إلا إذا عوضنا عنه شيئًا آخر وهذا الشىء هو أن تكون مصر حليفة وصديقة لنا».

«ثم تكلم على المبدأ الذى بنى عليه ذلك التصريح فقال:

«أما المبدأ الذى بنى عليه فهو اعتبار إنجلترا بالنسبة لمصر كما كانت تركيا بالنسبة إليها أى اعتبار إنكلترا متبوعة ومصر تابعة لها».

ثم عطف على نتائج ذلك التصريح فقال: «إن النتائج المرتبة على ذلك التصريح تنقسم إلى قسمين قسم المزايا وقسم الضمانات».

فالأول: «ينحصر فى إنهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة».

والثانى: «ينحصر فى النقط الأربع المحتفظ بها وتكلم على ما تشمله تلك التحفظات من المعانى الواسعة التى تخفى على فهم الكثيرين الذين ليس لهم عهد بممارسة الصيغ السياسية ولا اتصال بمصادرها ولا معلومات تختص بها».

«وذكر أن الذى قبل هذا التصريح وتعهد للحكومة الإنكليزية بتنفيذه هو كل من ثروت باشا وصدقى باشا. ثم وقف صاحب العزة الأستاذ مصطفى النحاس بك وقال: كنت أريد أن أخطبكم ولكن بعد تلك الدرر المنظومة لا ينثر الصدف».

«وقد ألقى الأستاذ مصطفى بك النحاس خطبة طويلة فى حفلة الوفد بنادى سيروس أيضًا ابتدأها بقوله:»

«لقد كشف الرئيس فى خطبته الأخيرة عن جناية كبرى دبرها ثروت باشا وصدقى باشا ضد البلاد، وبناء عليها توليا الحكم فيها هما وشركاؤهما الذين تعهدوا بالجرى على مبدأ الجناية. وهى التى ترمى إلى إقعاد النهضة المصرية وإسكان الحركة الوطنية، والتى مهدوا لارتكابها بنفى الزعماء واعتقال الأحرار، وباشروها بأخذ كل الطرق على الحرية وأنصارها يسومونهم الخسف والعسف، ويعطلون مصالحهم ويفتشون منازلهم ويستعملون معهم كل ضروب الإهانة، ويفسدون أخلاق الموظفين بتأييد المحسوبية فيهم، وترقية أنصارهم مهما كانوا دون غيرهم وينشرون الجاسوسية فى البلاد وبين الناشئة ليفسدوا أخلاقهم».

ثم تكلم عن حزب الأحرار الدستوريين قائلاً:

«إن الظروف التى تألف فيها الحزب والقوة التى ارتكز عليها فى تأليفه وجمع المال لإنشاء جريدته، والخطة التى جرى عليها من يوم تأليفه لغاية الآن، كل ذلك يدل دلالة واضحة على أن البروجرام الذى وضعه لم يكن هو بروجرامه الحقيقى وإنما هو ستار أسدله على حقيقة قصده والغاية الحقيقية لإنشائه. ثم تكلم عن رشدى وعدلى وثروت واصفًا لهم بأنهم وزراء الحماية. ثم رد على المفتريات التى يفتريها خصومهم ونسبتهم الرئيس إلى الأنانية وحب الرياسة وختم خطابه داعيًا إلى الاتحاد وانتخاب المخلصين الذى أوذوا فى سبيل مصر ومن أجل مصر».

وقد أقام الأحرار الدستوريون عدة اجتماعات بسرادق أقاموه بجوار دار الحزب بشارع المبتديان وقد خطب فيه كثير من جهابذتهم، فقد ألقى الأستاذ عبد اللطيف بك المكباتى خطبة بتاريخ الجمعة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٣ افتتحها بشكر الحاضرين، ثم أشار إلى تلك المطاعن التى وجهها إليهم سعد باشا قائلاً:

«لقد طعن سعد باشا على الأحرار الدستوريين وعلى كل رجل يسجل بيده كلمة فى تاريخ الوطنية المصرية وطعن على عدلى وعلى عبد العزيز فهمى. طعن على الجميع وأراد أن يلوث ماضيهم، وأن يبغِّض الناس فيهم ليبعدهم عن طريقه ويخرجهم من ميدانه. حتى ظن الناس أن الدستوريين قد باعوا الوطن للإنكليز وأنهم خرجوا عن دينهم وأصبحوا كفارًا».

«ثم ذكر تاريخ معرفته لسعد باشا وأنه عرفه لأول مرة فى الجمعية التشريعية وناصره حينما كانوا يطلبون إسناد الوكالة لوكيل الجمعية المنتخب احترامًا لكرامة الأمة، ثم تكلم عن المفاوضات وما حدث فيها وقال عقب ذلك، إن عدلى وسعدًا وبعض أعضاء الوفد تناولوا الغذاء مع اسكويث والمستر سبندر عضو لجنة ملنر فأراد أحد الحاضرين من الإنكليز أن يجامل سعد باشا فقال إننى أهنئ الباشا بوجود رجل مصرى كعدلى باشا فإن مصر لا تفخر به وحدها بل إن دولة كبيرة مثل إنكلترا تفتخر بأن يمثلها رجل كعدلى باشا. بعد ذلك طلب سعد باشا من عبد العزيز بك فهمى قُبيل سفرنا لمصر لعرض مشروع ملنر أن يترجم إلى العربية هذا المشروع وملحقاته حتى لا يختلف الناس فى تأويله. فكان من سوء الحظ أن عبد العزيز بك ذكر الأمور بحقيقتها ووضع فى رأس كل ورقة ما يجعلها أنها وصلت للورد بواسطة عدلى باشا فلم يطق سعد باشا على ذلك صبرًا. ورأى أن عدلى سيقاسمه الفَخار فى المفاوضة فصمم على هدمه، ثم عطف على لجنة الدستور وأظهر المجهودات التى قامت بها لخدمة الوطن خدمة خالية من الأغراض، ثم تكلم عن الاتحاد وقال، إننا لم نمد يدنا إلى سعد باشا للصلح لا خوفًا منه ولا رهبة ولكن لأننا نريد بفضل اتحادنا أن نصل إلى خدمة مصر الخدمة النافعة».

ثم ختم خطبته بقوله:

«لا يغرنكم هذا السراب، ولا هذا التضليل فإن الحق سيسطع ولو بعد زمن وأعمار الأمم طويلة ولا بد من الجهاد والصبر».

وقد ألقى الأستاذ الهلباوى بك خطبة سياسية طويلة بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٣: ابتدأها بالتحامل على السعديين قائلاً:

«إن سعد باشا لا يريد أن يكون زعيمًا سياسيًا لحزب وإنما يريد شيئًا آخر فوق هذا، لا يزعج سعد باشا أكثر من تسميته زعيم حزب ولو كان حزب الأكثرية ولن يرضيه إلا الاعتراف بأنه رئيس الأمة وعنوان استقلالها».

ثم قال: «إن من أوائل الذين رغبوا فى أن ترفع مصر رأسها من الحماية وتعمل على استقلال البلاد هو صاحب السمو الأمير عمر طوسون. وذكر تلك الاجتماعات التى كانت بينه وبين كبار الساسة من المصريين فى مصر والإسكندرية فى شهرَىْ نوفمبر وديسمبر ١٩١٨. ثم تكلم عن تأليف لجنة الوفد والوفد الثانى الذى كان يريد السفر إلى الخارج وما جمع من التبرعات للوفد قائلاً إنه دفع لعلى شعراوى باشا بصفته أمينًا للصندوق مبلغ خمسمائة جنيه تبرعًا منه للوفد».

«ثم تكلم عن الانتخابات وما فيها من اضطراب قائلاً إن المرشحين الوفديين جُلهم من العامة والبسطاء وأن رجالات مصر الذين هم من أعظم طبقات الأمة كفاءة طردوا بقوة الإرهاب والتهديد من ميدان الانتخابات العمومية للبرلمان. ثم ختمها بالمقارنة بين المرشحين لمجلس النواب وبين أولئك العلماء الذين أحجموا عن التقدم للانتخابات ضنًا بكرامتهم وحفظًا لمراكزهم».

وقد القى الأستاذ محمد على بك سكرتير الحزب خطبة مسهبة افتتحها بالرد على ما وجهه إليهم الوفديون من المطاعن والمثالب ووجه فى أثنائها تُهمًا خطيرة لسعد باشا حيث قال:

«إنى أتهم سعد باشا ذلك الذى يكيل لنا الشتائم والتهم كيلاً ويتهمنا زورًا وعدوانًا».

١ ـ «أتهم سعد زغلول باشا علنًا بأنه فى شهر يوليه سنة ١٩٢٠ بلندره دس الدسائس لدى دولة أجنبية هى بريطانيا العظمى ضد صاحب عرش مصر موهمًا أنه يتكلم باسم الأمة المصرية وذلك لأغراض ذاتية».

٢ ـ «وأتهم سعد زغلول باشا علنًا بأنه بعمله هذا كان يعمل لتثبيت قدم الإنكليز فى مصر بحجة المحافظة على العرش ـ تلك الحجة التى اتخذتها إنكلترا ذريعة لاحتلال مصر فى سنة ١٨٨٢».

٣ - «وأتهم سعد زغلول باشا علنًا بأنه كان يغرينا على قطع المفاوضات وعلى ترك خدمة القضية المصرية إن لم تُجبْه الحكومة الإنكليزية إلى مطلبه».

«أتهم سعد زغلول باشا بهذا كله أى بخيانة مليكه وبخيانة بلاده وبخيانة موكلى الوفد ونصرائه. وأطالب سعدًا بحق الصدق والرجولة وبحق الشرف والبطولة الحقة أن يجيبنى على هذا الاتهام وأن يعلن الناس تفصيل محادثتى له فى ضاحية «ميدن هد» وأن يعلن للناس محضرًا صحيحًا لجلسة الوفد يوم أن رفض طلبه وأن يعلن تفصيل حديثه مع اللورد ملنر فى هذا الشأن».

«أطالبه بهذا كله ولا أعتمد على السب والشتم وإنما أعتمد على وقائع خالية من كل لبس أوجهها إليه حتى يعرف الناس حقيقة أمره».

«لسعد باشا أن ينكر معتمدًا على الطعن فى أقوالى وفى شهادة أصدقائى بأننا خصومه. ومعتمدًا طبعًا على سكوت زملائنا الذين بقوا معه إلى الآن. ولكنى مع ذلك أشك كثيرًا فى أن يجرأ على إنكار هذه الواقعة بعد أن علم بها منه الإنكليز أنفسهم وهم كما يصفهم «قوم شرفاء معقولون» أشك كثيرًا فى أن ينكر بعد أن علم الناس أيام عودته الأولى عدم إظهار ولائه للعرش وبعد أن علم الناس بما كانت تحويه رسائله التى كان يرسلها لمليك البلاد من عدم إظهار الخضوع لجلالته والاحترام الواجب لمقامه».

«ثم قال: أيها السادة. أتدرون إلى أى حد كان يريدنا سعد باشا على الوصول إليه لتنفيذ شهوته فى موضوعنا الذى طرحته على مسامعكم - إنه عرض علينا أن يقبل المشروع الأول للورد ملنر - وهو مشروع ١٧ يوليه سنة ١٩٢٠ - وهو المشروع الذى رفضناه، بالإجماع - وهو المشروع الذى لا يلغى الحماية عن مصر وإنما ينظمها تنظيمًا شرعيًا - عرض علينا سعد باشا قبوله لهذا المشروع مع ما فيه من بلاء لمصر إذا قبل الإنكليز دسيسته».

وقد اختتمها بقوله:

«أيها السادة. إلى هنا يقف لسانى عن الإفاضة فى هذا الموضوع بل فى هذه المخازى التى ما كنت أريد أن تعرف لولا أن طفح الكيل ونفد الصبر ولولا أن التضليل قد وصل إلى منتهاه».

وقد أقام الحزب الوطنى حفلة انتخابية بناديه بدار اللواء، افتتحها الأستاذ محمد زكى على سكرتير الحزب بكلمة نقض فيها الإشاعات التى يرمى بها فضيلة الأستاذ الشيخ جاويش، من مثل زعم المرجفين أن الأستاذ كان خارجًا على الحزب الوطنى، وإنه اختلف مع المرحوم فريد بك، وإنه لو لم يتفق مع الإنكليز لما استطاع دخول القطر والعودة إلى وطنه، وإن الأستاذ جاء ليتفق مع العدليين».

«وقد نفى كل ذلك نفيًا قاطعًا باسم الحزب الوطنى، وقال إن رجال الحزب لا يعبدون رؤساءه، وأن الخلاف فى الرأى - إذا حدث - لا يلحق المبادئ وأن دعوى الاتفاق مع الإنكليز إنما يقصد بها حمل الأستاذ على إعلان طريقة عودته وتلك وسيلة للتجسس قبيحة، وإن العدليين أنصار المفاوضة وتصريح ٢٨ فبراير والحزب ضد كليهما».

«وأعقبه فضيلة الأستاذ الشيخ جاويش فألقى خطبة مسهبة أبان فيها أن سبب خروجه من وزارة المعارف والتحاقه بجريدة اللواء ليس هو ضخامة المرتب باللواء. وإنما هو أن يوجد فى جوحر يستطيع فيه أن يخدم أمته وبلاده. وأيضًا ما رآه من سوء سياسة التعليم فى وزارة المعارف إذ ذاك حيث كانت تقام العقبات أمام العاملين. وكانت توضع برامج للتعليم قاصرة لا تفيد الناشئة».

«ثم شرح كيفية انضمامه إلى الحزب الوطنى. قائلاً إنه كان فى أكسفورد سنة ١٩٠٥، وكان المغفور له مصطفى كامل باشا فى باريس فكتب إليه أنه يريد زيارته فرحب الأستاذ بتلك الزيارة. وهناك كاشفه فى أن يتولى تحرير اللواء فأجابه بأنه بمجرد عودته إلى مصر يستقيل وينضم إلى اللواء».

ثم قال: «وقد اشتغلت بالسياسة لا حبًا فى المال ولا حسدًا على أحد. والدليل على ذلك أن سعد باشا دعانى إليه فى اليوم الذى اعتزمت فيه ترك الوزارة. فألقى إلىَّ بعض كلمات تدل على شدة رغبة فى بقائى وقال اطلب درجة أو رتبة أو مالا فقلت لست فى شىء من ذلك أطمع. وإنما أردت أن أخدم أمتى حرًا. سعد باشا يذكر هذا ويعلم أن خروجى من الوزارة كان لخدمة أمتى. كان لأشقى فى سبيل إسعادها وأفنى فى سبيل بقائها».

ثم شرح مبادئ الحزب الوطنى وتعشُّقه لتلك المبادئ قائلاً:

«لقد كنت أرقب الحزب الوطنى ـ وكنت فى أكسفورد ـ كما يرقب الفلكى نجمًا جديدًا. ولقد درسته ثم درسته فوجدت تلك الروح ليست باللاعقلية كما يزعمون، ولا بروح العواطف التقليدية كما يخرصون، ولكنه حزب العقل البعيد النظر».

«رأيت فيما كان يكتب مصطفى وأعوانه ومريدوه وتلاميذه، رأيت الدراية التامة والخبرة والحزم، والحذق فى معرفة الدهاء الإنكليزى ومرامى السياسة الإنكليزية».

«لقد كانوا يلقون علينا فى اللواء من الآيات ما زادنى يقينًا منذ ذلك الوقت أن هذا الحزب حزب الله الذى لا يغلب، حزب الوطن الذى لا يفنى، حزب الحق الذى لا يبيد، حزب الاستقلال للوطن كله غير منقوص ولا مبتور».

«ثم رد على من قال عنه إن سياسته إسلامية قائلا: إن هذه السياسة لا تضر بمصر ولا بغيرها. وأن الشرق كله كتلة واحدة لا يسلم منه جزء إلا بتماسكه هو وغيره ولا يمكن أمة مهما بلغ عددها أن تفوز إلا إذا اعتصمت بأختها المشاركة لها فى خصائصها».

ثم قال: إننا خصوم المفاوضة للأسباب الآتية:

أولاً: «ليس بيننا وبين الإنكليز خصومة وإنما بيننا وبين إنكلترا شىء واحد أنها محتلة ونحن نطالبها بالجلاء».

ثانيًا: «أن مفاوضة إنكلترا مفاوضة الأسد لفريسته».

ثالثًا: «مفاوضة إنكلترا وحدها ـ وقد أعطاها الزعماء هذه الفرصة ـ تُسْقط حق مصر منذ نحو مائة عام وتمزق الدرع السابغة التى تتدرع بها وهى دولية المسألة المصرية».

ثم ختم خطبته متكلمًا عن الانتخابات قائلا:

«لقد تكلمت عن الانتخابات وما قصدت إلا المصلحة العامة، إننا مقبلون على أمر خطير، فلتحذروا أن تضعوا الأمانة فى غير موضعها، احذروا الأكثرية الساحقة ولو كانت من الحزب الوطنى».

«وقد ألقى الأستاذ الكبير حافظ بك رمضان خطبة طويلة فى حفلة انتخابية أقامها الحزب فى دائرة الدرب الأحمر، استهلها بذكر السودان وما شاهده فى أثناء سياحته فيه قائلاً إن السياسة الإنكليزية تعمل هناك بنشاط على فصل القطرين الشقيقين! ولقد استعمل الإنكليز كثيرًا من ضروب الدعاية فى السودان فنشروا المبشرين فى جميع أنحاء البلاد من أمريكان وإنكليز ويهود؛ ثم تكلم عن السودان وأنه قلب مصر الخفاق. وتكلم عن مبادئ الحزب الوطنى شارحًا لها مبينًا لمراميها، ناعيًا على أنصار المفاوضة رأيهم حاثًا للأمة على انتخاب المخلصين من أبنائها العاملين على استقلال مصر وسودانها».

«هذا وقد خطب على بك فهمى كامل خطبة طويلة فى قسم الجمالية دائرة انتخابه مساء الخميس ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣. دامت أكثر من ساعة أبَّن فيها المرحوم فريد بك وذكر جهود الحزب الوطنى فى استرداد الدستور إلى غير ذلك من المواضيع العامة. ثم تكلم عن الانتخابات حاثًا المندوبين على انتخاب الأكفاء الذين لم تَلِنْ لهم قناة أمام جبروت المحتل الغاصب قائلا:»

«صونوا أيها المندوبون الثلاثينيون حقوق القابلين من الأجيال وأعطوا القوس باريها ولا يردنكم عن السراط المستقيم تهديد ولا تأخذكم فى الحق لومة لائم».

«ثم ختمها بالحث على جمع الكلمة والاتحاد حتى ننال الاستقلال التام لمصر والسودان».

استمرت الحملة الانتخابية وكانت تزداد شدة كلما اقترب يوم ١٢ يناير الذى حدد موعدًا لانتخابات مجلس النواب، وزاد أمل كل مرشح فى النجاح وضاعف همته فى استمالة أكبر عدد من المندوبين الثلاثينيين فى دائرته. فإن ما نص عليه قانون الانتخاب من أن يكون الانتخاب على درجتين لمجلس النواب حصر سلطة الانتخاب فى أيدى هؤلاء المندوبين. وصار المرشح الذى يمكنه أن يستميل العدد الأكبر منهم هو الذى يؤمل له النجاح. ومما يلفت الأنظار أن مهمة هؤلاء

المندوبين الثلاثينيين كانت شاقة؛ لأنهم من جهة كانوا يميلون إلى تأييد مرشح الوفد المصرى انصياعًا لعواطفهم وعواطف ناخبيهم، ومن جهة أخرى كان مرشح الحزب المنافس للوفد من أعيان الجهة عادة ومن الناس الذين لهم مكانة فى دائرتهم ولهم مصالح كبيرة متصلة بالناخبين والمندوبين الثلاثينيين؛ لذلك كانت النتيجة تبدو كأنها غير واضحة تمامًا:

أما حكومة دولة يحيى إبراهيم باشا، فإنها لزمت الحياد التام فى كل أدوار الانتخاب ولم تؤيد جانبًا على جانب وتركت لـلأمة الحكم، فكانت خير مثال يُحتذى فى واجب الحكومات نحو حرية الانتخاب وحرية الناخبين.

تأهب المرشحون ليوم الانتخاب فكان الوفديون يسيرون إليه بينما يرن فى آذانهم قول رئيس الوفد «اعلموا أن مصر ترقبكم وأرواح الضحايا تشاهدكم والله من فوق الكل ناظركم والأجيال الماضية تناشدكم الذمة أن تحتاطوا لمستقبلكم»، ويسير إليه مرشحو الحزبين الآخرين وهم شاعرون بقيم الظفر على منافس قوى وما وراء لو ذلك الظفر من فائدة كبرى للرأى الذى يمثلونه.

ظهور نتيجة الانتخابات

ظهرت نتيجة الانتخابات فإذا هى فوز ساحق لمرشحى الوفد(١) وهزيمة عظمى للمرشحين من سائر الأحزاب فكان أكثر من تسعين فى المائة من المقاعد(٢) البالغ عددها ٢١٤ مقعدًا لمرشحى الوفد، وفشل فى الانتخابات مشاهير السياسيين المصريين ممن لا يؤيدون سياسة سعد زغلول باشا وفشل رئيس الوزراء نفسه فى الانتخابات(٣). وهو فشل يدل على أمرين: أولهما قوة الوفد المصرى، وثانيهما نزاهة الوزارة المصرية والتزامها جانب الحياد فى الانتخابات.

---

(١) الأهرام والسياسة فى يوم الأحد ١٣ يناير سنة ١٩٢٤.

(٢) أهرام ١٦ يناير.

(٣) بلاغ ٣ يناير.

وقد ظهر أن التحوط الذى اتخذ بجعل الانتخاب على درجتين للحصول على نواب من المعتدلين كان قليل الفائدة. وكان فوز الوفد شاملاً عظيمًا؛ حتى إن الأفراد القلائل الذين انتخبوا وهم ينتمون إلى أحزاب أخرى بادروا إلى الإعلان على صفحات الجرائد بأنهم ممن يتبعون مبادئ سعد. كما أن البعض من هؤلاء تقدموا إلى الانتخابات باسم الوفد وعلى مبادئ الوفد، وهؤلاء الآخرون فعلوا ذلك لأنهم لم يجدوا موافقة من المندوبين على انتخابهم إلا بعد أن حصل هؤلاء تعهدات من المرشحين بأنهم سيعملون على مبادئ الوفد وقال بعضهم إن انحياز أولئك النواب الذين كانوا من غير السعديين إلى الوفد إنما كان للتأمين على قبول نيابتهم من أغلبية المجلس التى هى وفدية. وقد وصفتهم جريدة السياسة بالتائبين. نددت بالقول إن النائب الذى لا يثبت على مبدئه قد يهدد الحياة الدستورية بذياك العمل. ولم ينتخب من كبار رجال الأحرار الدستوريين - الذين لاحظت عليهم بعض الجرائد أنهم كهيئة أركان حرب بلا جنود - غير محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وكيل وزارة الداخلية. ومن رجال الحزب الوطنى سوى عبد اللطيف بك الصوفانى وعبد الرحمن بك الرافعى. أما ما عداهم من الرجال الذين كونوا فيما بعد فى مجلس النواب ما يعرف بالمعارضة، فإنهم كما قلنا إما أنهم تقدموا إلى الانتخابات باسم سعد أو أنهم بادروا إلى إعلان ذلك بمجرد نجاحهم فى الانتخابات. وسنذكر فيما بعد مبدأ ظهور هذه المعارضة فى البرلمان وكيف تألفت.

ولم تكد هذه النتيجة تبدو للعيان حتى بادر سعد باشا بأن وجَّه فى الصحف إلى الأمة نداءً فى ١٨ يناير يهنئها فيه بتلك النتيجة، هذا نصه:

«أعلنوا حرب الانتخابات وحددوا ميدانها. واختاروا بأنفسهم زمانها. وانتخبوا بأيديهم أسلحة القتال. فلم نتردد فى نزالهم بل أقدمنا. واليقين بالنصر يملأ قلوبنا. والإخلاص للوطن العزيز يقودنا. والاعتماد على الله يسندنا. وما زلنا بهم حتى انكسر غاربهم. واندحر جانبهم. ولم يسعفهم تأجيل اكتسبوه. ولا تأويل تعسَّفوه. ولا رفعتهم قواعد ابتكروها لدرجات فى الانتخاب عدَّدوها. ولا قيود لخنق حرية الاجتماع قتلوها. ولا خطب ألقوها بالقذف والسباب. ولا صحف

نشروها بالكذب والضلال. بل ارتد كل هذا عليهم نكرا. ولم يزدهم إلا خذلانًا وخسرًا. وما أكسبهم التحالف مع الحاقدين إلا ضعفًا. ولا الأموال التى طافوا بها على المعدمين من الناخبين إلا فقرًا. إذا أبوا أن يغتنوا بها على حساب الوطن. وفضلوا الإعدام على بيع الذمم.. روح من الله زكاها فى نفوسهم ليرد بها كيد المفسدين وعصمة خصهم بها ليتم الفوز للمخلصين».

«إن علينا بعد تلك الضربة القاضية. وهذا النصر العزيز أن نتوجه إلى الله بقلوب خاشعة. ونسجد لعزته شاكرين. ثم نستغفر الله لنا وللذين انحرفوا بجهالة عن قصدنا. واتبعوا غير سبيل المخلصين ونرحب بعد ولهم عنه إلى الصراط القويم. صراط الذين اهتدوا وأخلصوا لله وللوطن الكريم».

«وبعد فإنّا نتقدم بأخلص عبارات التهانى إلى أمتنا الكريمة على تلك النظرة الصائبة. وعلى ذلك الإجماع المهيب. ونرفع إلى جلالها الأسمى آيات الشكر الأوفى على هذه النعمة الكبرى التى فاقت كل النعم. ولم يسبق لها نظير فى سائر الأمم. نعمة الثقة الغالية التى خصتنى، مع أصحابى، بها. وكلنا يجدد العهد الوثيق لها بأن نحيا لخدمتها. ونفنى فى رغبتها ولا نتخذ لنا من دونها وليًا. ولا نجعل لغير كلمتها فينا علوًا. وأن نجاهد فى استقلالها ما استطعنا. ونرى هذا الجهاد أقدس واجب علينا».

«إن الاتحاد قاعدة أعمالنا. والإخلاص أكبر قوادنا ومجلس نوابنا هو مركز العمل الخطير. وقد وفق الله الأمة أن تختار أعضاءه من أكرم أبنائها. وهذا أحسن فأل على أنه تعالى قدَّر النجاح لسعيها. إذ هم فى هذا المعنى متحدون. يشعرون بشعور واحد ويمثلون إرادة واحدة. وينطقون بلسان واحد. وما يكون الاختلاف إلا على ما دون ذلك من الشئون. والله المستعان فى كل الأمور».

* * *

قيمة فوز الزغلوليين

وهنا نريد أن نقف قليلا لنعرف قيمة هذا الفوز وما كان ينتظر أن يبنى عليه من نتائج.

دلت الانتخابات على صورة حقيقية لاتجاه الرأى العام(١) لاسيما فى المسألة الكبرى التى تشغل البلاد وهى القضية المصرية. فإن البلاد كانت بذلك تعتنق مذهب الوفد المصرى فهى ترى أن السعى بالطرق المشروعة، ومنها المفاوضة، هو الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الاستقلال التام. فهى لا تؤيد الحزب الوطنى فيما يذهب إليه من نكران كل فائدة للمفاوضة، كما ظهر أن البلاد أولت زعيم الوفد المصرى ثقتها وهى تركن إلى حكمته وتأبى أن تعهد لغيره فى خدمة القضية الوطنية.

وكانت نتيجة الانتخابات حكمًا على القوة فقد نصرت البلاد من نالتهم يد القوة بالأذى والتشريد(٢) فوكلت إليهم أمر مستقبلها. وقد أحدثت هذه النتيجة رجة شديدة فى الأحزاب التى تعارض رئيس الوفد المصرى(٣)، فاستقال دولة عدلى باشا من رئاسة حزب الأحرار الدستوريين واستقال بعض الأعضاء من هذا الحزب.

ويجب هنا أن نقول إن الانتخاب لم يكن فوزًا للعامل الشخصى كما ذهبت إليه بعض الآراء، بل إن البلاد أولت العامل الشخصى اعتبارًا بقدر ما هو يمثل فكرة تريد الأمة تحقيقها. ويحسن أن نثبت هنا فحوى الرأى الذى أولى العامل الشخصى الدرجة الأولى فى الانتخابات. وإليك مثالا على ذلك ما كتبته جريدة «الإجبشيان غازيت» وعرّبته جريدة الأخبار الصادرة فى ١٥ يناير سنة ١٩٢٤.

---

(١) الليبرتيه ١٤ يناير، الأهرام ١٦ يناير - الانتخابات المصرية وموقف السياسة الإنكليزية. الأخبار ١٦ يناير - موقف البلاد الآن بعد انتخاب أعضاء مجلس النواب. الأخبار ١٤ يناير - بعد الانتخابات الأخبار فى ١٧ يناير.

(٢) الأهرام فى ١٣ يناير.

(٣) حول موقف الأستاذ جاويش الأخبار فى ٢٠ يناير وحديث على فهمى كامل بك. الأخبار ٢٣ يناير ومقال حزب الأحرار الدستوريين. فى السياسة ١٤ يناير. واستقالة قطاوى باشا الأهرام ٢١ يناير.

«أثبتت لنا الانتخابات الأخيرة مرة أخرى قيمة العامل الشخصى فى السياسة. ذلك أن النصر الشامل الذى أحرزه الوفد ليس فى الحقيقة إلا فوزًا شخصيًا لزغلول باشا. الذى أقام نفسه مقام الرجل الذى يستطيع أن يكسب الاستقلال لمصر ونجح فى حمل الأمة على تصديقه. وممكن التمسك بالقول بأنه فيما يتعلق بجمهور الشعب المصرى كان زغلول، ولا يزال الصدر الأول للجهود منذ جمع هذا الجمهور حوله لأول مرة تحت لواء الاستقلال. أما أولئك الذين ذللوا الصعوبات التى خلقها تسرع الوفد ووضعوا القواعد الدستورية لمصر المستقلة فستُمحى أسماؤهم من صفحة التاريخ. ولا يبقى مذكورًا بين المصريين سوى زغلول باشا بصفته محرر بلاده».

هذا وقد قال أحد أنصار عدلى باشا:

«إن رجال الأكثرية غير مدربين على إدارة الأمور ومما يؤسف له أن الانتخابات لم تَدُرْ على محور سياسة معينة بل على محور الشخصيات، وقد اضطر زغلول باشا إلى اختيار مرشحيه لا على أساس مقدرتهم بل على أساس إخلاصهم لشخصه».

«وعلى كل حال فإن هذا الظفر فى الانتخابات كما تحدث سعد باشا لمُكَاتب شركة روتر فى مصر (أهرام ١٥ يناير) كان منتظرًا، ولكن النتيجة جاءت بأعظم مما كان منتظرًا».

أقوال الصحف فى نتائج الانتخابات

وأما الصحف البريطانية فقابلت نتيجة الانتخاب مقابلات مختلفة، فصحيفة مثل المورننج پوست ـ التى كانت ترى فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ خطأ وضعفًا من جانب الحكومة البريطانية استاءت لهذه النتيجة[١]. ووقفت الصحف التى هى أقل تطرفًا منها فى المحافظة على المبادئ الاستعمارية موقف المحايد الذى يكتم استياءه، وبعضها يرى أن هذه الانتخابات لا تعنى البريطانيين ما دامت لا تمس مصالح بريطانيا[٢]. وقليل من الصحف الإنكليزية من أظهرت

(١) تلغرافات خاصة للأهرام فى ١٨ و١٩ يناير سنة ١٩٢٤.
(٢) تلغرافات خاصة للأهرام فى ١٥ و١٧ يناير سنة ١٩٢٤.

الارتياح إلى النتائج العامة فى مصر وقابلتها بالاغتباط غير المشوب بشائبة وأقرت بأنها قد تكون فى صالح إنكلترا لأن زعيم الوفد هو الشخص الوحيد الذى له من النفوذ لاسيما بعد الانتخابات ما يسمح له أن يتكلم باسم مصر(١). ومن هذه الصحف من أنحت باللائمة على الحكومة البريطانية بأن اضطهادها لسعد باشا وللوفد كان سببًا مباشرًا فى تكبير نفوذه بين المصريين وحصوله على أغلبية ساحقة فى الانتخابات، وكان من آمال الإنكليز على العموم أن سعد باشا الذى استنكر تصريح ٢٨ فبراير ولكنه مع استنكاره هذا قد دخل فى الانتخابات النيابية فلا يستبعد أن يسير على خطة تلائم المصالح البريطانية فى مصر على أساس هذا التصريح، فإذا تحقق ذلك فإنه (أى سعد باشا) يكون أقدر من غيره ولا ريب على «تسليم البضاعة للإنكليز، والظاهر أن الإنكليز أرادوا أن يخطبوا وده لما له من نفوذ مطلق على الشعب المصرى واتخذوا ذلك سياسة مؤقتة يسيرون عليها. فإن نجحت هذه السياسة عاضدوه وإلا فقد كانوا مصممين فى باطنهم على أن يحاربوه بكل وسيلة حتى يقتنع بأنه لا محيص له عن مجاراة مطالبهم، فإما أن يخضع وإما أن يضطر لترك الميدان. وإيضاحًا للشطر الأول من هذا الكلام يحسن أن نذكر هنا ما كتبته جريدة «ديلى كرونكل فى هذا الصدد قالت:

«وها نحن الآن نجد السلطة فى مصر فى يد زغلول المتطرف كما وجدناها فى أيرلندا فى يد ميخائيل كولنس، فكما فاز رجال الشين فأين الذين كان لهم ضلع فى معاهدة أرلندا لأنهم استطاعوا أن يحملوا البلاد على قبولها. فمن الممكن أن يظهر فيما بعد أيضا أن زغلول باشا هو الرجل الذى يستطيع أن يسلم البضاعة «الأهرام ١٦ يناير سنة ١٩٢٥».

وتأييدًا للشطر الثانى نذكر أيضا برقية لمراسل الأهرام فى لندن يقول فيها:

«إن نشر ملحوظات موعز بها من مصادر رسمية كان خير عون على تخفيف الحملات ضد الزغلوليين فى الجرائد الإنكليزية على أن بعض الجرائد مازالت

(١) الأهرام فى ٢١ يناير سنة ١٩٢٤.

تفضل مواصلة هذه الحملات. وقد انتقدت جريدة فيتانسيه الوزارة البريطانية؛ لأنها لم تضع شيئًا عن الانتخابات المصرية فى خطاب العرش الذى تُلى عند افتتاح البرلمان أمس(١).

ومن جهة أخرى، فإن بعض الكُتَّاب الإنكليز استنتجوا من بعض الحوادث أن سعد باشا ضد العرش. وراحوا يبنون على هذه الاستنتاجات القضايا المتنوعة وما يترتب على ذلك من النتائج السيئة. واستعرضوا هناك نفوذ الملك على الجيش وعلى السلطة التنفيذية حتى يُخيل لقارئ تلك الكتابات أن الملك بنفوذه سيقلل من هيبة وقوة السلطة التشريعية بل يجعلها غير عاملة إلا بإرادته. وما أرادوا بذلك إلا أن يضعوا حاجزًا بينه وبين سعد وأعوانه حتى لا يسود حسن التفاهم فيسرى إلى نفس كل فريق أنه لا يهدأ له بال إلا بكسر شوكة الفريق الآخر. وفى خلال الخوض فى هذه المسألة أثاروا أشياء أخرى، منها معاملة المصريين المسلمين للأقباط المصريين زاعمين أنها لن تكون عادلة خالية من الاضطهاد وعدم المساواة فى الشئون الحكومية. ومنها موقف الأجانب فى مصر، فقد زعموا أنهم فى حاجة إلى حماية بريطانيا وما إلى ذلك(٢).

وأما الجرائد الوطنية فإنها على الجملة كانت تبدى إذعانًا تامًا لفوز الوفديين فى الانتخابات، وتتمنى لهم أن يسيِّروا أمور الحكومة ويحلوا القضية الوطنية على حسب القواعد الدستورية الصحيحة والأمانى القومية التى عاهدوا الأمة على إنجازها والسير بموجبها إلى النهاية. وما كان لغير الوفديين أن يذعنوا إلى مسألة الوفد وتأييده فى صلاحية الحكم لولا أن سببين أصليين فرضا عليهم الإذعان بتلك الصورة، فالسبب الأول هو أن الأمة المصرية بأكثريتها الساحقة قد برهنت على أن برنامج الوفد هو الذى تقبل أن يعمل به فى إدارة الأمور الداخلية والخارجية. والسبب الثانى هو أن الذين نجحوا فى الانتخابات ولم يكونوا من الوفديين لم يكونوا إلا أقلية صغيرة جدًا لا يمكنها أن تؤلف معارضة حقيقية لها أثر فعال فى معالجة الحكم بالوجه الذى يمكن أن يكسبها قوة يقربها من صلاحية الحكم فى المستقبل القريب.

---

(١) و(٢) أهرام ١٧ يناير سنة ١٩٢٤.

نتائج الانتخابات

أما نتائج هذه الانتخابات فكانت لا تقل أهمية عن الانتخاب نفسه. لأنه كان ولابد أن يتولى إدارة البلاد حكومة على رأسها سعد باشا زغلول يعاونه رجال هو منتخبهم فتكون أول حكومة تستند إلى رضاء الأمة وتجد تأييدًا من نواب الأمة. ومما لا ريب فيه أن مثل هذه الحكومة تكون بعيدة عن نفوذ المحتلين إذ هى لا تستمد سلطتها إلا من الأمة نفسها ممثلة فى شخص برلمانها. وهى لا تحاول فى أعمالها إلا أن تبقى حائزة لهذه الثقة من النواب، فهى فى هذه الحالة تكون حكومة قوية تستطيع العمل على ما فيه خير البلاد بلا خوف من الانتقاد مادامت مؤيدة بمثل تلك الأغلبية الهائلة فى مجلس النواب. لذلك أبدت الصحف الإنكليزية اهتمامًا منذ الساعة الأولى بالمناقشة فى من يتولى الأمور فى مصر وأخذت تتكهن بما يكون فى المستقبل من أمر العلاقات بين بريطانيا ومصر وهى مركز النفوذ الإنكليزى فى الأقطار الشرقية، وكان أغلبها ميالا إلى التفاؤل بأن وجود وزارة زغلولية قوية مما قد يجعل الاتفاق على المسألة المصرية ميسورًا، فإن ما تقبله هذه الوزارة يقبله الشعب. ولكن هل تكون الوزارة سهلة القياد فى المفاوضة؟ إن زغلول باشا لم يَقُل الشىء الكثير عن برنامجه فى المفاوضة فظلت الشروط التى يشترطها غامضة. وتقدم إلى الأمة لا يطلب إلا الثقة فى أنه يسعى إلى الاستقلال التام فوثقت به البلاد وعبرت عن تلك الثقة فى الانتخاب، فلم يكن أمام الشعب البريطانى إلا أن يسجل الحوادث السائرة وينتظر ليرى ما تأتى به الأيام.

ولكن هل يقبل زغلول باشا تولِّى الحكم بنفسه أم أنه يفضل أن تتألف حكومة من أنصاره يعاونها وهو فى البرلمان؟ تلك مناقشات دارت منذ الساعة الأولى بعد الانتخاب على صفحات الجرائد التى تهتم المسألة المصرية لاسيما الأوروبية منها، وقد رأت جريدة السياسة فى مقالها الذى اعترفت فيه بفشل الأحرار الدستوريين فى الانتخابات، بأن البلاد وضعت ثقتها فى الوفد المصرى ورئيسه فيجب أن يتولى زغلول باشا الحكم بنفسه، وأبدى الكثير من الصحف الإنكليزية مثل هذا الرأى وكانت هذه الصحف ترى أن زغلول باشا وهو رئيس حكومة

مسئول يكون أقل خطرًا على بريطانيا مما لو ظل فى زعامة الوفد خارج الحكم، أما أغلب الصحف المصرية فكانت منتظرة ما يقرره زغلول باشا إزاء ذلك.

وكان زغلول باشا حريصًا على كتمان ما يدور بخَلَده فى هذا الشأن، ولعله كان يتأمل الحالة ويفحصها قبل أن يعرب عن رأيه. حتى إنه لما قابل مراسل الديلى تلغراف على أثر الانتخابات حاول التخلص من الإباحة برأيه بحجة أن الانتخابات لم تنته كلها لأنه كان لا يزال هناك أربعون مركزًا لم تظهر نتيجتها، ولما ألح المراسل قال له زغلول باشا مبتسمًا: «لا فائدة من توجيه الأسئلة إلىَّ لأننى صممت على أن لا أقول شيئًا»(١).

ولم يكن البيان الآنف الذكر الذى أصدره زغلول باشا بعد الانتخاب ووجهه إلى الأمة فى ١٨ يناير سنة ١٩٢٤ بأكثر إيضاحًا لخطته السياسية، وإن كان معبرًا أتم تعبير عن شعور زغلول باشا نحو نتيجة الانتخاب.

على أن سعد باشا زغلول كان مع ذلك على يقين من أول خطوة يجب أن ينقلها فى مثل هذه الحالة، فإن مراسل روتر لما قابل معاليه وسأله أن يصرح برأيه فيما يترتب مباشرة من النتائج على الانتخابات التى أكسبته هذه الأغلبية قال: «إذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى باشا إبراهيم أن يستقيل أمام حقيقتين كبيرتين، الأولى أن البلاد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه، والثانية أن رئيس الوزارة قد هزم فى الانتخابات وفاز عليه مرشح الوفد». فلما سأله مراسل روتر قائلا:

«إن المسلك الطبيعى فى هذه الظروف هو أن يرسل إليك جلالة الملك ويكلفك قبول الوزارة، فهل تقبلون فى هذه الحالة رياسة الوزارة؟ أجاب: سأعمل عندئذ ما أراه واجبى نحو الأمة»(٢).

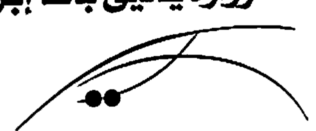
---

(١) الأهرام فى ١٨ يناير سنة ١٩٢٤.

(٢) الأخبار فى ١٥ يناير سنة ١٩٢٤.

الفصل الثانى

استقالة وزارة يحيى باشا إبراهيم



كانت هناك أسباب تدعو سعد باشا إلى أن تكون الخطوة الأولى له طلب استقالة الوزارة القائمة. ولعل أهم الأسباب هو أن الانتخابات الخاصة بمجلس الشيوخ كانت لم تجر بعد، ومن المعلوم أن القانون ينص على أن تعين الحكومة خُمْسَىْ أعضاء مجلس الشيوخ وليس من حق وزارة يحيى باشا إبراهيم أن تعينهم وتنتخبهم، وكان من الجلى أن يرغب زعيم الوفد فى تعيينهم من أنصاره(١).

ولا ريب فى أن الوزارة شعرت بموقفها على أثر تصريح زعيم الأغلبية لمراسل روتر فرفعت استقالتها إلى جلالة الملك.

وهنا ننقل للقراء نص كتابة الاستقالة الذى رفعه حضرة صاحب الدولة يحيى باشا إبراهيم إلى جلالة الملك فهو يعد بيانًا بما عملته الوزارة وما تعده من مفاخرها، وهو:

«مولاى صاحب الجلالة».

«أوليتمونى جلالتكم ثقتكم الغالية بإسناد رياسة مجلس وزرائكم فى وقت كانت البلاد تجتاز أزمة لا تزال ذكراها حاضرة فى الأذهان. فصدعت بالأمر قيامًا بواجبى نحو الوطن مستعينًا بالله عز وجل ومعتمدًا على تعضيد جلالتكم. وقمت بتأليف الوزارة على الوجه الذى حاز القبول».

---

(١) مقال الريفورم فى ١٥ يناير وتعريبه فى الأخبار فى ١٦ منه.

«وقد أتمت الوزارة فى عهدها مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تتوق إليهما الأمة فى عصركم السعيد. ومهدت السبيل لتنفيذهما ورفع الأحكام العرفية عقب إصدار قانون التضمينات الذى روعيت فيه مصلحة البلاد. وتلا ذلك تحقيق جملة أمانى أعادت إلى البلاد حريتها الشخصية فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التى تلجأ إليها الحكومات المتمدينة، وتوصلا إلى تحقيق مبدأ إحلال المصرى محل الأجنبى عالجت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة بكيفية تضمن عدم الإخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية فى البلاد. وذلك بإصدار قانون التعويضات الذى خفف كثيرًا من وطأة الطريقة التى رسمت لتعويض الموظفين الذين يعتزلون خدمة الحكومة ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة بما كان يترتب عليه وقوف حركة الأعمال فى مختلف الإدارات. ولما تمهد السبيل لإنفاذ الدستور جرت الحكومة فى إجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام فأحاطت الانتخابات فى جميع أدوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق حرية الآراء إلى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب. ويسر الوزارة أن تكون قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضاء العام. وقد كان فى عزم الوزارة أن تتم عملها فى انتخاب مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التى اتبعت فى انتخاب أعضاء مجلس النواب غير أن فريقًا من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزوعًا إلى الرغبة فى تغيير الوزارة قبل إتمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ. ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدى إلى تغيير الوزارة إلا أنى رأيت أنا وزملائى عملا بمبدأ الحياد الذى لزمناه إلى الآن أن نرفع إلى جلالتكم هذه الاستقالة».

«وإنى لجلالتكم على الدوام العبد الخاضع والخادم الأمين».

القاهرة فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٤. — يحيى إبراهيم

ولكن الاستقالة لم تقبل فى اليوم نفسه بل تأجل قبولها إلى أن ينتهى جلالة الملك من رحلته إلى السويس وإلى أن يقر الرأى على من يخلفه فى الوزارة، وقد

دُعى معالى سعد باشا زغلول إلى مقابلة جلالة الملك فى اليوم نفسه، ولكن لم تسفر هذه المقابلة عن تقرير شىء فى شأن الوزارة.

نقد أعمال وزارة يحيى باشا إبراهيم

وهنا نستمهل القارئ قليلا ريثما نستعرض الرأى العام فى شأن وزارة يحيى باشا إبراهيم وأعمالها.

«إن دولة يحيى إبراهيم باشا من كبار رجالات مصر المعروفين فقد ظل مدة طويلة يشغل منصبًا من أكبر المناصب القضائية فى البلاد وهو رياسة محكمة الاستئناف قبل اشتغاله بالأمور السياسية وتربعه فى دست الوزارة. تألفت وزارته فى ظروف خاصة خلا فيها منصب الحكم على أثر استقالة توفيق نسيم باشا - بعد إشارته برفع ذكر السودان من الدستور - فبقيت رياسة الوزارة خالية ولم يكن لأحد من السياسيين المعروفين فيها مطمح. وقد عرضت الوزارة على بعض مشاهير رؤساء الوزارات فلم يقبل أحد أن يتولاها إلا بشروط خاصة يجب أن يقبلها الإنكليز لإصلاح بعض ما أدى إليه تساهل نسيم باشا. ولكن فوجئت البلاد على حين غرة بتأليف الوزارة من يحيى باشا إبراهيم ووزرائه الذين كان بعضهم أعضاء فى وزارة نسيم باشا سقطوا باستقالته. ثم ظلت الأمة تنتظر برنامجه إذ كانت لا تصدق أن وزارة تقدم على الحكم فى تلك اللحظة الدقيقة بلا برنامج ولكن دولته لم يأتِ بشىء جديد فى أول حديث له غير أنه يعتمد على تأييد المندوب السامى. وهذا التصريح كان فى الحقيقة شيئًا جديدًا فإن الأمة وإن كانت تعودت أن ترى من الوزراء من يعتمدون فعلا على تأييد المندوب السامى البريطانى ولكنها لم تَرَ من قبل من يصرح بذلك علنًا(١)، أما دولة يحيى باشا إبراهيم فقد أعلن منذ الساعة الأولى اعتماده على هذا التأييد. ومثل هذا التصريح كان كافيًا لإثارة الرأى العام على وزارته».

---

(١) مقال حكم التاريخ فى البلاغ الصادر فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٤.

وقد أصدرت وزارة يحيى باشا عددًا كبيرًا من القوانين فضلا عن القانون النظامى المصرى وقانون الانتخابات، وقد أخذ عليها أن الشىء الكثير من هذه القوانين كان موجهًا لصالح الإنكليز. وقال بعض الناقدين إن الإنكليز كانوا يرمون عند تأليف وزارة يحيى باشا إلى إيجاد سلسلة من الأحكام والنظم المفيدة على أثر إلغاء الأحكام العرفية وإلى إخلاء الإنكليز عن كل مسئولية مرتبة على الأعمال التى تمت أثناء الأحكام العرفية، والفصل فى مسألة تعويض الموظفين الأجانب وانتزاع هذا السلاح من يد المفوض المصرى. والتسليم بالأمر الواقع فيما يتعلق بالأراضى التى وضع الإنكليز يدهم عليها أثناء الحرب. والتضييق على حرية الاجتماعات وحرية الصحافة وتشديد العقوبة على الصحفيين ورفع بعض الجرائم الصحفية من صف الجُنَح إلى صف الجنايات. وجعل الجيش المصرى فى العهد الجديد تحت سيطرة السياسة البريطانية ونفوذها بتعيين مفتش عام إنكليزى، كالاعتراف بشرعية المحاكم العسكرية وإقرار آثارها فى حرمان المحكوم عليهم منها من حق الانتخاب.

كل هذه الأغراض وصل إليها الإنكليز بما أصدرته وزارة يحيى باشا من القوانين الكثيرة التى كان لا يمضِى أشهر حتى تصدر عددًا منها، حتى قال عنها بعض الكتاب بأنها معمل قوانين. وقد تكلفت مصر من جراء قانون التعويضات للأجانب فى سنة واحدة ما ينيف عن الستة ملايين جنيه!.

ولم تعمل الوزارة شيئًا لتثبيت ملكية مصر للسودان، فلم تقم بأى مسعى لإرجاع المادتين اللتين كانتا مختصتين بالسودان إلى صلب الدستور ولم تحتج على البدع التى قامت بها الحكومة الإنكليزية فى السودان مثل إبدال النشيد المصرى الوطنى بالنشيد الوطنى البريطانى فى الحفلة الرسمية التى تقام فى عيد الفطر المبارك بالخرطوم، كما ظهرت مشروعات حكومة السودان فى مديرية كسلا وظهر قانون الجزيرة المعدل الذى يقيد حق تصرف أهالى تلك المقاطعة السودانية فى أراضيهم ولم تكن للوزارة المصرية كلمة فى ذلك. وتعدلت حدود السودان باتفاق عقد بين إنكلترا وفرنسا ولم يكن للوزارة المصرية يد فى

ذلك. ولم تكتفِ الوزارة بهذا الموقف السلبى فى أمر السودان، بل إنها لما نشرت اختصاصات وزارة الخارجية المصرية جعلت السودان تابعًا للقلم السياسى فى تلك الوزارة وكأنها اعتبرت السودان بمثابة الأرض الأجنبية:

وقد اتُّهمت وزارة يحيى باشا إبراهيم بأنها قد توسعت توسعًا كبيرًا فى تقديم المحاسيب والأنصار وترقيتهم وترتيب الوظائف الكبيرة لهم(١).

وقد قيل إن وزارة يحيى باشا لم تُقدّم على تقديم استقالتها من تلقاء نفسها بعد ظهور نتيجة الانتخابات وتصريحات زغلول باشا، بل إن دار المندوب السامى هى التى أفهمتها ضرورة ذلك وتخلت عنها ولم تؤيدها فيما كانت تزمعه من البقاء.

مرت فترة بين تقديم وزارة يحيى باشا إبراهيم الاستقالة وبين قبولها وكانت الصحف مشغولة طول هذه المدة بالبحث فيمن يخلفه وفى نقد أعمال وزارته، على أننا لا يجب أن ننسى أن وزارة يحيى باشا إبراهيم كانت من أنشط الوزارات - ولقد كان نشاطًا ضارًا بالبلاد - إذا نظرنا إلى مقدار الأعمال التى تمت فى عهدها والقوانين التى أصدرتها بصرف النظر عن ماهية هذه الأعمال(٢). على أن وزارة يحيى باشا إبراهيم لم تكفّ عن العمل حتى بعد تقديم استقالتها. بل إنها قامت فى الفترة بين ذلك وبين قبول الاستقالة بأعمال، ولكنها كانت للأسف تستوجب النقد، فإنه من المعلوم أنه جرت العادة فى مصر والبلاد الدستورية أن تظل الوزارات المستقيلة قائمة بالعمل حتى تقبل استقالتها ولكن من المفهوم أيضًا أنها لا تفعل ذلك إلا لإنجاز الأعمال المستعجلة فقط ولا تمد يدًا إلى الإدارة

---

(١) سلسلة مقالات لأمين بك الرافعى بعنوان «بين الوزارة الراحلة والوزارة القادمة» نشرت الأولى منها بجريدة الأخبار فى ٢٠ يناير ومقال سياسة الأمر الواقع بجريدة السياسة فى ٩ يناير ومقال استعفاء الوزارة المصرية بجريدة الأهرام فى ١٩ يناير ومقال الأزمة الوزارية أمام الصحف والرأى العام بجريدة الليبرتيه فى ٢٢ يناير ومقال حكم التاريخ بالبلاغ فى ٢٢ يناير ومقال الحالة السياسية اليوم بجريدة الأخبار فى ١٩ يناير.

(٢) راجع مقال هذه التصرفات بجريدة الليبرتيه فى ٢٨ يناير وأيضًا رأى جريدة الإجبشيان غازيت فى الوزارة الإبراهيمية (تجد ترجمته بالأهرام فى ٣١ يناير).

العامة، ومع ذلك فإنها أقدمت على إجراء تنقلات كثيرة بين الموظفين، ولم تكتفِ بذلك بل قامت بتعيين موظفى البرلمان مع أن هؤلاء الموظفين تابعون رأسًا للبرلمان وكان يجدر ترك تعيينهم إلى وزارة الأغلبية.

ولما عاد جلالة الملك من رحلته أصدر الأمر الملكى بقبول استقالة وزارة يحيى باشا إبراهيم فى يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤، وهذا نصه:

«عزيزى يحيى إبراهيم باشا.»

«إن ما أعربتم عنه فى كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ من التماس إقالتكم من مهمتكم كان له عظيم الأسف لدينا وإنَّا لمقدرون صدق إخلاصكم وشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم تلك الأعمال الجليلة التى أديتموها أثناء قيامكم بمهمتكم وأصدرنا هذا لدولتكم بذلك».

وباستقالة وزارة يحيى باشا إبراهيم وتبوُّء وزارة دستورية منصب الحكم افتُتح عصر جديد فى البلاد.

الفصل الثالث

وزارة سعد زغلول باشا



لما انتهت الانتخابات وظهرت نتيجتها وأعلن الفوز العظيم الذى ناله الوفد المصرى كان جميع الناس يتوقعون استقالة وزارة يحيى باشا، وإذا كانت هذه الوزارة قد ظلت فى منصة الحكم حينًا من الزمن بعد ظهور نتيجة الانتخابات، فإنه كان من المفهوم أنها لا تعمر طويلا وإنها إذا لم تتنازل عن الحكم فلا يمضى وقت طويل حتى تسقط فى أول اجتماع للبرلمان؛ لذلك ظل حديث الناس دائرًا منذ الساعة الأولى بعد الانتخاب على من يخلف الوزارة القائمة فى تحمل أعباء الحكم.

وكان من الجلى أن الوزارة التى ستتقدم إلى برلمان وفدى لابد أن تكون حائزة على ثقة الوفد وتعضيده فهى إذًا تؤلف على الأقل برغبة رئيس الوفد المصرى إن لم يُقدّم هو ذاته على تأليف الوزارة.

ولكن هل يرضى رئيس الوفد المصرى أن يؤلف الوزارة؟، وهل يتنازل عن مركزه الذى كان يتولى فيه زعامة الأمة جمعاء ليتولى منصب رياسة الحكومة وهو على ما نعلم فيه من تقييد صاحبة بقيود تتنافر مع الزعامة؟ وهل زغلول باشا الذى أعلن غير مرة أن البريطانيين عرضوا عليه رياسة الوزارة فرفض بإباء يقدم اليوم على قبولها؟ ولكن ألم تتغير الظروف بعد إنفاذ القانون النظامى وعلى ذلك صار يتحتم على زغلول باشا أن يقبل هذا المنصب ليدير دفة البلاد!!.

تلك أمور كانت منذ الساعة الأولى بعد الانتخابات موضوع المناقشة الحادة على صفحات الجرائد وفى الدوائر السياسية وغير السياسية وانقسم الرأى فيها:

ولقد كان فريق من ذوى الرأى يفضلون ابتعاد رئيس الوفد عن تأليف الوزارة. بل قال بعضهم بابتعاد جميع أنصاره عن تأليفها. وكانوا يستندون فى رأيهم هذا إلى أن الوفد لا يعترف بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ولا يقره. فقبول رياسة الوزارة من جانب رئيس الوفد أو من الوفديين هو اعتراف ضمنى بهذا التصريح، ولما كان من غير المتيسر اشتراط إلغاء هذا التصريح قبل تولى الوزارة كان من المستحسن الابتعاد عنها وكان هناك من هم أقل تطرفا فى الفكرة ويكتفون بابتعاد الزعيم حرصًا لما له من المكانة فى الأمة[1]. ولقد كنت أنا شخصيًا من أنصار هذا الرأى حيث كنت أعتبر أن وجود سعد باشا فى مركز المراقب لأعمال الحكومة خير منه فى مسند الوزارة، حيث تكون أعماله مقيدة بقيود لا محيص عنها وحيث تكون تلك الأعمال موضع نقد الناقدين من خصومه السياسيين.

ولكن المتبع فى الأمم الدستورية التى اقتبسنا منها النظام الدستورى هو أن يتولى زعيم الحزب الغالب منصب الحكم ليكون متمتعًا بثقة الأغلبية فى البرلمان.

لذلك كان الكثيرون من ذوى الرأى يرون أن قبول سعد باشا زغلول تولّى الحكم ضرورى لصالح القضية المصرية، فإن ما اشتهر به من الكفاءة وما امتاز به من الصفات وما للبلاد فيه من ثقة تجعله الرجل الوحيد الذى يستطيع أن يدخل الإصلاحات الجديدة ويخلق التقاليد الدستورية. فضلاً عن أن وجوده على رأس الوزارة المصرية مما ينشر الهدوء والسكينة فى البلاد. كما أنهم كانوا يرون أن الوقت قد حان لزغلول باشا الذى كان يعلم حق العلم ضعف بعض الوزارات المصرية التى تولت الحكم قبل عهد الدستور وكثيرًا ما شهَّر بها فى خطبه وأظهر

(١) رأى سمو الأمير عمر طوسون فى الأهرام والليبرتيه فى ٢٤ يناير.

مساوئها أن يضرب مثلا للناس فيما يمكن أن تقوم به الحكومات التى تستند إلى سلطة الشعب من الإصلاح.

أضف إلى ذلك أن تقلده منصب الحكم فى الوقت الذى كانت فيه وزارة العمال برياسة ماكدونالد تتولى الحكم فى إنكلترا لفرصة ظاهرة لحل المشكلة المصرية. فيجب أن يتقلد هذا المنصب ليستمر على النضال ويقود الأمة فى نهضتها وهو لاشك سيجد من تأييد الملك والبلاد ما يعاونه فى أداء مهمته(١).

ولقد انتهز الأعضاء الذين انتخبوا ذلك الظرف فقرروا أن يقيموا لمعالى سعد زغلول باشا وليمة فى يوم الجمعة ٢٥ يناير فأقيمت هذه الوليمة الكبيرة فى فندق شبرد. واشترك فيها سائر النواب وافتتح معالى مظلوم باشا الحفلة بخطبة قصيرة. ثم تلاه حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا فألقى خطبة دعا فيها سعد زغلول إلى قبول رياسة الوزارة. وقد ألقى سعد باشا زغلول فى تلك الحفلة خطبة طويلة كانت مكتوبة من قبل على غير عادته، وفيها تكلم عما أظهرته الأمة فى الانتخاب من الطموح إلى الاستقلال التام. ووضعها الثقة فى رجال الوفد وعن مسئولية الوزراء. ونعت ما تركته الوزارات السابقة بأنه تركة مثقلة بالديون ومملوءة بالمشاكل. وأمل خيرًا من وراء تولى وزارة العمال البريطانية الحكم وما ينتظر من نجاح المفاوضة معها. وشرح تعهدات الوزارات السابقة وسوء إدارتها ودعا إلى الجد والعمل؛ ولكنه لم يشر فى خطابه إلى قبوله تأليف الوزارة إذا عرضت عليه(٢).

وهذا البيان عدته بعض الصحف برنامجًا للعمل إذا تسلم الوفديون زمام الحكومة(٣)؛ ولكنه كان من الإبهام وعدم التقيد بقيود خاصة بحيث يبعده عن أن يكون برنامجًا للعمل، فضلا عن أن الوزارة التى تقبل الحكم كانت مرتبطة بأن

---

(١) رأى دولة محمد سعيد باشا (البلاغ ٢٣ يناير، والليبرتيه ٢٢ يناير، والأهرام ٢٢ منه، والليبرتيه فى ٢٣ يناير و٢٦ يناير).

(٢) المقطم فى ٢٧ يناير والأهرام والأخبار فى ٢٦ منه.

(٣) الليبرتيه فى ٢٦ يناير.

تعلن برنامجها أمام البرلمان فى خطبة العرش وهذا البرنامج وحده هو الذى يجب أن يعد عهدًا رابطًا للحكومة.

لم يُبّد سعد باشا رغبة فى تولى الحكم وكان فى كل مواقفه العامة حريصًا على كتمان دخيلة نفسه فى هذا الصدد، ويقال إن أمر تولى الحكم كان يبحث بدقة فى الوفد[1] كما كان الرأى العام مشغولا به.

على أن الرأى العام كان يميل كل الميل إلى تولى زغلول باشا رياسة الوزارة وأن يؤلف حكومة وفدية بالمعنى الصحيح مؤيدة من البلاد فى أشخاص نوابها.

وإنه، وإن كان الوفد لم يعترف بتصريح ٢٨ فبراير بل أنكره ودعا إلى محاربته، فإنه مما لا مَرَاء فيه أن النظام الدستورى كان أثرًا من آثار ذلك التصريح وكان قائمًا عليه. ولكن المحبذين لفكرة قبول الزعيم الأكبر رياسة الوزارة كانوا يردون على ذلك بأنه ليس من المعقول أن يبقى سعد باشا بمعزل عن جميع الأعمال السياسية. لأنها قد تترتب على هذا التصريح فضلا عن أن الاستقلال المصرى هو حق طبيعى من حقوق البلاد. فليس هو مبنيًا على هذا التصريح وليس هو منحة من بريطانيا العظمى وأن مصر لم تعترف بهذا التصريح. ولكنه اعتراف من الإنكليز بتنازلهم عما ادعوه من بسط الحماية على مصر[2].

وقد أشيع أن الإنكليز طلبوا رسميًا قبل البت فى استقالة وزارة يحيى باشا إبراهيم أن يطلعوا على برنامج الوزارة التى تؤلف بعدها لمعرفة ما إذا كانت تقر تصريح ٢٨ فبراير المعروف بجميع مشتملاته أو لا تقره[3]. ولكن دار المندوب السامى أبلغت الصحف تليفونيًا أن هذا الخبر لا أساس له من الصحة.

---

(١) تلغرافات الأهرام فى ٢٣ يناير ١٩٢٤.

(٢) مقال: استقلالنا فى تأليف الوزارة الدستورية (الأهرام فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٤).

(٣) الأهرام فى ٢٦ يناير والأخبار فى ٢٧ منه.

ومهما يكن من أمر، فإنه لا يستطيع الإنسان أن يتصور كيف يمكن تأليف وزارة من غير رجال الوفد بعد أن صار الحكم نيابيًا والنظام النيابى يقضى بأن تؤلف الوزارة من حزب الأكثرية فى البرلمان. فإذا كنا نرى ألا يتولى زعيم حزب الأكثرية الوزارة بنفسه؛ فإننا نرى أن يتولاها رجال من حزبه وأن يترك لرئيسها الحرية المطلقة فى العمل. والتصرف وحمل أعباء المهمة التى ألقيت على عاتقه.

وإذا كان الوفد المصرى برياسة سعد زغلول باشا والذى أولته الأمة ثقتها فى الانتخابات ممثلاً للأمة المصرية فالوزارة لابد أن تكون منه. فهو سيبقى أبدًا مسئولاً عن سياسة الحكومة سواء تسلم رئيس الوفد زمام الحكومة أو تولاه أحد أعوانه. أما القول بأن يتولى رياسة الحكومة أحد أنصار زغلول بشا ويبقى الزعيم هو الآمر الناهى وهو الذى يحرك رئيس الوزارة فقول غير معقول. إذ لا يظن أنه يوجد رئيس حكومة يبلغ من الضعف بحيث يكون آلة فى يد غيره.

لذلك كادت الآراء تجمع على أنه من واجب زغلول باشا أن يقبل الحكم، ففى منتصف الساعة الثانية عشرة من يوم ٢٨ يناير تشرف معاليه بمقابلة جلالة الملك وقد احتشدت الجماهير خارج القصر الملكى وهى تهتف بحياة جلالته ومعالى رئيس الوفد، وفى نحو الساعة الأولى بعد الظهر خرج سعد باشا من السراى الملكية واستقل سيارته وسط الهتاف إلى داره. وهناك وقف وتلا على الجماهير الأمر الملكى رقم ١٤ لسنة ١٩٢٤ الصادر له بتأليف الوزارة، وهذا نصه:

«عزيزى سعد زغلول باشا.»

«لما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائمًا نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهيته وبما أن بلادنا تستقبل الآن عهدًا جديدًا من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه ما نرجوه لها من رفعة الشأن وسمو المكانة، ولما أنتم عليه من الصدق والولاء وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسَداد الرأى فى تصريف الأمور، وبما لنا فيكم من

الثقة التامة فقد اقتضت إرادتنا توجيه، مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم».

«وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى به».

«ونسأل الله، جلت قدرته، أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة إنه سميع مجيب».

(فؤاد)

«صدر بسراى عابدين فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤».

وقد تلا على الحاضرين البيان الوزارى الذى سنأتى على نصه فيما بعد فقوبل بهتاف شديد.

وفى منتصف الساعة الخامسة بعد الظهر عاد دولة رئيس الوفد إلى القصر الملكى وعرض على جلالة الملك أسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختياره وبهم صدر المرسوم الملكى. وهذا نص البيان الوزارى:

«مولاى صاحب الجلالة».

«إن الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف توجب علىَّ والبلاد داخلة فى نظام نيابى يقضى باحترام إرادتها، وارتكاز حكومتها على ثقة وكلائها، ألا أتنحى من مسئولية الحكم التى طالما تهيبتها فى ظروف أخرى. وأن أشكل الوزارة التى شاءت جلالتكم تكليفى بتشكيلها من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافًا بأية حالة أو حق استتكره الوفد المصرى الذى ما أزال متشرفًا برياسته».

«إن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت، بكل جلاء، إجماع الأمة على تمسكها بمبادئ الوفد التى ترمى إلى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى

الاستقلال التام لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال. كما أظهرت شدة ميلها إلى العفو عن المحكوم عليهم سياسيًا. ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد إيقاف الجمعية التشريعية. وأنقصت من حقوق البلاد، وحدّت من حرية أفرادها. وشكواها من سوء التصرفات المالية والإدارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران فكان حقًا على الوزارة التى هى وليدة تلك الانتخابات وعهدًا مسئولاً منها أن توجه عنايتها إلى هذه المسائل الأهم، فالمهم منها. وتحصر أكبر همها فى البحث عن أحكم الطرق وأقربها إلى تحقيق رغبات الأمة فيها. وإزالة أسباب الشكوى منها وتلافى ما هناك من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنه وتعيين المسئولين فيها وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان. ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام بإعداد ما يلزم لانعقاده فى القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمة خطيرة الشأن».

«ولقد لبثت الأمة زمنا طويلا وهى تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد. وترى فيها خَصْمًا قديرًا يدبر الكيد لها، لا وكيلاً أمينًا يسعى لخيرها. وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم أثر تأثيرًا سيئًا فى إدارة البلاد. وعاق كثيرًا من تقدمها. فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة فى الحكومة. وعلى إقناع الكافة بأنها ليست إلا قسمًا من الأمة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شئونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام، ولذلك يلزمها أن تعمل ما فى وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات وإحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم، كما يلزم أن تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح وتعوّد الكل على احترام الدستور والخضوع لأحكامه. وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها أو الإخلال بما تقتضيه».

«وهذا هو بروجرام وزارتى وضعته طبقًا لما أراه وتريده الأمة شاعرًا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهينات خصوصًا مع ضعف قوتى واعتلال صحتى ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمنا طويلا. ولكنى أعتمد فى نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالى البلاد ونزلائها».

«فأرجو إذا صادف استحسان جلالتكم أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية.»

محمد سعيد باشا	لوزارة المعارف العمومية
أحمد مظلوم باشا	لوزارة الأوقاف
محمد فتح الله بركات باشا	لوزارة الزراعة
مصطفى النحاس بك	لوزارة المواصلات
محمد نجيب الغرابلى أفندى	لوزارة الحقانية
محمد توفيق نسيم باشا	لوزارة المالية
حسن حسيب باشا	لوزارة الحربية والبحرية
مرقص حنا بك	لوزارة الأشغال العمومية
واصف بطرس غالى أفندى	لوزارة الخارجية

وأدعو الله أن يطيل فى أيامكم ويمد فى ظلالكم حتى تنال البلاد فى عهدكم كل ما تتمناه من التقدم والارتقاء».

«وإنى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سُدَّتكم». الإمضاء

«تحريرًا فى ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)».

وعلى هذا صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة.

على ذلك تألفت وزارة سعد باشا وسط ابتهاج الشعب وأفراحه بتولى أول وزارة شعبية زمام الحكم فى البلاد، ولقد أعربت الأمة على هذا الشعور بالمظاهرات العديدة التى أقامتها تهتف فيها باسم مليك البلاد وباسم سعد وباسم زملائه الذين قبلوا مؤازرته على احتمال عبء الحكم. وبالوفود التى وفدت على الوزارة من الأقاليم من تلقاء أنفسها بلا تدخل رجال الإدارة أو سواهم فى إيفادهم كما جرت العادة قبل ذلك العهد. حيث بعث دولة رئيسها فى يوم ٢٩ يناير برقية إلى جميع مديرى الأقاليم ومحافظيها يقول لهم فيها:

«إن من أحب الأشياء إلينا أن يكون الناس أحرارًا فى إبداء شعورهم نحونا فلا يتدخل المديرون والمحافظون فى إيفاد الوفود إلينا لأن أصدق المظاهر ما كان بدافع الوجدان لا بوحى الحكام».

«على أنه مما يزيد فى غبطتنا أن لا يتجشم أفراد الأمة مشاق السفر إلينا لإبداء عواطفهم، وقد يكون خيرًا لنا ولهم أن يكتفى بإرسال تهانئهم بالبريد أو بالتلغراف لأنها أحفظ فى الذاكرة وأبقى».

«وعلى أية حال، فإن نتيجة الانتخابات لأبلغ فى التعبير عن ثقة الأمة بنا وتأييدها لنا من أى سعى يراد به التدليل على هذا الشعور».

«فالرجا مراعاة ذلك وتعميم نشره».

أضف إلى ذلك سيل الرسائل التى لا تدخل تحت حصر من برقية وبريدية؛ مما دل حقًا على اغتباط الأمة بتولى هذه الوزارة الدستورية الأولى مقاليد الأمور فى الديار. ومما لوحظ أن هذه الوزارة كان ضمن أعضائها وزيران من رؤساء الوزارات السابقين، وهما دولة محمد سعيد باشا ودولة توفيق نسيم باشا، فضلاً عن أن حسيب باشا تولى الوزارة فى عهد ثروت باشا وإن من عدا هؤلاء لم يتولوا مناصب وزارية قط ولا كانوا فى مناصب قريبة من كرسى الوزارة. فمعالى فتح الله بركات باشا لم يوظف فى الحكومة ومعالى نجيب أفندى الغرابلى من المحامين الذين لم يتولوا منصبًا حكوميًا أما واصف أفندى غالى فقد شغل عدة

مناصب حكومية ثانوية. ومرقص بك حنا لم يرتفع فى مناصب الحكم عن وكيل نيابة ولم يشتهر إلا فى عالم المحاماة، ومصطفى بك النحاس وصل فى مناصب الحكومة إلى مرتبة قاض فى المحاكم الابتدائية. وغنى عن البيان أن جميع الوزراء كانوا من أعضاء مجلس النواب ما عدا دولة توفيق نسيم باشا فإنه كان من أعضاء مجلس الشيوخ الذين فازوا بالتزكية[1].

بعد ذلك لم يكن على الوزارة ـ التى نالت من المكانة والسلطة ما لم تتله وزارة قبلها والتى كانت مؤيدة من كل جانب ـ إلا أن تعمل لكسب المعركة السياسية الفاصلة بين مصر والإنكليز. وعلى رئيسها وقائدها أن يبذل كل ما عنده من قوة وعزم صادق ورَوِيَّة وبراعة لينال الفوز والنصر، وأن يتذرع بقوته وحكمته للوصول إلى هذا الغرض.

وقد جاء فى البيان الوزارى الذى رفعه دولة رئيس الوزراء إلى جلالة الملك أن أعمال الإصلاح التى ينشدها رئيس الوزارة لا تتم على الوجه المرغوب فيه إلا بمساعدة البرلمان. لذلك فإنه سيسعى إلى عقده فى أقرب فرصة[2].

وكان هذا البيان موضع الإعجاب من الجميع[3] ولم يوجه أحد إليه نقدًا اللهم إلا ما قيل إن البيان ينقصه توضيح الخطة التى تتبع لتنفيذه[4]، مع أن العادة جرت بأن البرامج تذكر المبادئ ولا تبين الخطط.

ويجب أن لا نغفل عما كان أمام الوزارة من المصاعب، فقد ورثت من الوزارات السابقة تراثًا من المشاكل المعقدة أقربها مسألة الزعماء الطرابلسيين الذين فروا من وجه إيطاليا فطلبت الحكومة الإيطالية، تسليمهم فاعتقلوا فى الحمَّام حتى يفصل فى الأمر. وهناك المشكلة الكبرى مع إنكلترا وغير ذلك من المشاكل التى

---

(١) تاريخ حياة الوزراء فى الأهرام فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢٤.
(٢) مقال وزارة الأمة فى عهد الدستور والبرلمان (المقطم فى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٤).
(٣) الليبرتيه فى ٣٠ يناير والأخبار فى ٢٩ منه، والأهرام ٣٠ منه، والمقطم فى ٣٠ منه.
(٤) جريدة السياسة فى ٣١ يناير.

لابد أن تنشأ بين حكومة لا تستند إلا إلى إرادة الأمة وبين السلطات المحتلة للبلاد، وأمامها كذلك تلك المهمة الخطيرة وهى السير بالنظام الجديد فى أول خطواته.

على أن الأمة كانت عظيمة الثقة بوزارة الشعب وكانت تعلق عليها آمالاً كبارًا وترى أن عهدها سيكون عهد خير وبركة على البلاد. فيه تتحقق جميع أمانيها السياسية ويصير وادى النيل كُلاً لا يتجزأ وتكون وزارته مثالاً للإدارة الحسنة وتقوم بالتجديد والتعمير بأساليب ترفع البلاد إلى أوج المجد وبالإجمال كانت ثقة الأمة بهذه الوزارة وآمالها لا حدَّ لهما.

ولقد شكر دولة رئيس الوزراء الأمة ببيان قصير نشره فى الصحف المحلية فى ٣١ يناير، جاء فيه:

«إن مظاهر الترحيب والتهليل التى قابلت بها الأمة تأليف وزارتنا والدعوات التى تصاعدت منها فى كل مكان لجلالة مليك البلاد لمناسبة الرعاية التى شملها بها لما يملأ قلوبنا لله عز وجل شكرًا على هذه النعمة الكبرى».

«وإنى وزملائى لشاكرون، ومن كل قلوبنا، لأمتنا الكريمة هذا الشعور الذى نستمد منه قوتنا وتشتد به عزيمتنا. ولم يبق علينا الآن إلا أن ينصرف كلٌّ إلى عمله وأن يقوم كل بواجبه نحو الوطن العزيز وفقنا الله جميعًا لما فيه الخير العام».

«رئيس مجلس الوزراء».

كما أن الوفد أصدر نداءً إلى الأمة فى ٥ فبراير، هذا نصه:

«حق للبلاد أن تغتبط أشد اغتباط بخروج الوطنيين من معركة الانتخاب فائزين. وحق لها أن تطمئن كل الاطمئنان على حقوقها ومستقبلها لأول مرة فى تاريخها الحديث. إذ ولى أمرها من أثبتت الأيام أمانتهم. ومَنْ عجز النفى عن إضعاف إيمانهم. ومن فشل السجن فى زعزعة ثباتهم. ومن لم يزدهم التعذيب إلا وطنية وصدقًا».

«وحَسْبُ البلاد وزارة تتكون من سعد وأصحاب سعد، وتستند إلى برلمان يمثل الأمة أصدق تمثيل لتكون وزارة النضال والأمانة والإقدام. ولتكون ثقة الأمة بها تامة واطمئنانها إليها صافيًا. وليذكر كل مصرى - على الدوام - أن أعز أمانيه الوطنية. وأقدس حقوقه القومية. قد أصبحت فى أيدى أعظم الناس حرصًا عليها. وأكثرهم اهتمامًا بتحقيقها. وأشدهم شعورًا بقداستها. وخطورة مسئوليتها».

«وبعد، فلم يبقَ إلا أن تكتفى الأمة بما قامت به من مظاهر الأفراح وزيارات التهنئة ورسائلها فيتفرغ الطالب، إلى درسه. والزارع إلى زرعه. والصانع إلى عمله. وكل طائفة فى اختصاصها. وتتصرف الوزارة، بكل ما أوتيت من قوة، وما تمتعت به من ثقة، وما اعتمدت عليه من سند، إلى تنفيذ برنامجها التاريخى الجليل. واستمرار الجهاد فى تحطيم الأصفاد. وتحقيق أمانى البلاد. فى الحرية والإصلاح. والاستقلال التام».

«وكيل الوفد المصرى»

«حمد الباسل»

الفصل الرابع

أعمال وزارة الشعب



ابتدأت وزارة سعد زغلول باشا أعمالها بالنشاط العظيم وكانت على اشتغالها بالوفود[1] التى أتت زُرافات من سائر أنحاء القطر المصرى والتى كانت تصر على مقابلة زعيم البلاد ووزرائه تجتمع عدة مرات فى كل يوم، وقد بدأ النشاط بشدة فى اجتماعات مجلس الوزراء فكان يعقد نحو مرتين يوميًا، ووجهت بعض الصحف اللوم إلى الوزارة لا على كثرة هذه الاجتماعات بل على محافظتها على سرية الجلسات كما هو المقرر لمجلس الوزراء ونصحت الوزارة أن تصدر على أثر كل اجتماع بلاغات تبين فيها موضوع البحث فى كل جلسة وما تم الاتفاق عليه.

كان لتأليف الوزارة السعدية على الصورة التى ذكرناها فيما سبق بعض الدهشة وكثر التحدث بذلك فى الأندية، فانبرت بعض الصحف تبين أن تأليف الوزارة على هذا المنوال دليل على الروح الديمقراطية الصحيحة التى اصطبغت بها نظم البلاد، وأنه إذا كان العرف المتبع فى العهد السابق يقضى بأن يختار الوزراء من بين وكلاء الوزارات أو مستشارى محكمة الاستئناف أو المديرين أو غير هؤلاء من كبار الموظفين فلم يعد ذلك مستطاعًا فى العهد الدستورى، إذ القاعدة هى اختيار الوزراء من أعضاء مجلس الشيوخ أو أعضاء مجلس النواب وبذلك تفصل المناصب الوزارية عن مناصب الحكومة الأخرى كما هى الحال فى

(١) الأهرام فى أول فبراير سنة ١٩٢٤.

البلدان الدستورية؛ فما دامت الأمة قد اختارت النظام الدستورى وأحلت الديمقراطية محلها فيجب العناية بتفاصيل هذا النظام ولا يجوز أن تبدو الدهشة كلما بدت حالة تغاير الحالة المألوفة.

وقد كان من أوائل التعيينات التى قامت بها وزارة الشعب تعيين حضرة صاحب العزة عاطف بك بركات قريب دولة الرئيس ومن أكبر رجال الوفد، وكيلاً للمعارف وحضرة صاحب العزة صادق حنين بك من كبار رجال الوفد وكيلاً للمالية وكلاهما من النواب. وقد أشيع على أثر ذلك أن الوزارة فكرت فى وضع نظام الوكلاء البرلمانيين وهو أن يكون فى كل وزارة وكيل برلمانى تختاره الوزارة عند توليها ويستقيل عند استقالتها، وقد أخذت بهذا النظام عدة بلدان، ولكن كون هذا النظام متبعًا فى بعض البلدان الدستورية ليس دليلا على أنه يحسن اتباعه فى بلد ناشئ كمصر وتدعو حالة ميزانيته دائمًا إلى الاقتصاد فى الوظائف الكبرى، ولذلك نصح بعض الصحف بعدم اتباع هذا النظام ويظهر أن الوزارة عدلت عن التفكير فيه، فاستقال الوكيلان عند انعقاد البرلمان من مجلس النواب مفضلين البقاء فى منصبيهما، كما استقال سعادة محمود باشا عبد الرازق وكيل الداخلية من منصبه مفضلاً كرسى النيابة.

وقد كان من أوائل أعمال وزارة سعد زغلول باشا مسألة مواعيد العمل فى إدارات الحكومة، فقد كان جميع الناس مجمعين على أن مواعيد العمل بالوزارات قديمًا خمس ساعات فى الصيف وخمس ساعات ونصف ساعة فى الشتاء غير كافية وأنه ينبغى زيادتها، وقد قامت وزارة يحيى باشا فحتّمت على وزارات الحكومة العمل فى الصباح وبعد الظهر. ولكن هذا القرار أثار عاصفة من الاستياء بين الموظفين كما انتقد الجمهور، هذا القرار لا بالنسبة للأوقات بل لأن الحكومة لم تتخذ العدة له فلم تعمم المصابيح الكهربائية فى سائر المصالح، فكان بعض الموظفين لا يعودون إلى مقر عملهم حتى يمسى المساء فلا يعملون شيئًا، فلما جاءت وزارة سعد باشا زغلول ألغت ذلك القرار وجعلت مواعيد العمل ست

ساعات متوالية تبتدئ من الساعة الثامنة صباحًا فى الشتاء والسابعة والنصف صباحًا فى الصيف.

وأُشيع كذلك أن الوزارة عازمة على أن تقوم بتخفيض فى المرتبات الكبيرة وأنها ستبدأ بمرتبات الوزراء، وقد اجتمع مجلس الوزراء فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ وقرر: أولاً: إلغاء بدل السيارات البالغ قدره أربعين جنيهًا فى الشهر المقرر لكل من حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء وثانيًا: إبطال استعمال سيارات الحكومة التى كانت مخصصة من قبل لحضراتهم.

وكانت مسألة الموظفين بلا شك تستحق اهتمامًا خاصًا، فإن مرتبات الموظفين تبتلع جزءًا كبيرًا من الميزانية وقد أخذ عددهم ينمو سنة بعد أخرى حتى لوحظ أن عددهم زاد عن اللازم لإنجاز الأعمال. وقد أجرت الحكومة تعديلًا فى درجات الموظفين حسَّن من بعض المرتبات الصغيرة ولكن المرتبات الكبيرة لا تزال كثيرة جدًا، وقد كانت الأمة ترى ذلك وتحث الحكومات على تلافى ما ينشأ عن هذه الحالة، من تضخم الميزانية وإثقال كاهل البلاد. ولعل رجال الوفد وأنصاره كانوا فى طليعة الناقدين لتلك الحالة. ولكن الحكومات المتوالية لم تجد جرأة من نفسها على القيام بذلك الواجب الوطنى لأسباب سياسية. إذ أن مثل هذا العمل كان من شأنه أن يوجد قلقًا كبيرًا فى نفوس طائفة كبيرة من الموظفين وسخطًا على الحكومة القائمة، فلا يمكن أن تقوم به إلا حكومة قوية قائمة على إرادة الشعب ومعضدة منه. وكان هناك داء آخر مُستعص فى الحكومة هو داء المحسوبية والاستثناء. فقد اعتاد الوزراء أن يرقوا المقربين منهم حتى صار الاستثناء قاعدة وبات من الصعب أن ينال الموظف ترقية فى عمله ولو كان مجدًا إلا إذا كان يمتُّ بالقرابة أو بالمعرفة إلى أحد كبار الموظفين، فكان على وزارة الشعب أن تداوى هذه العلل. وقد حدث فى الأزمات الأخيرة أن بعض الوزارات أقدمت على فصل الموظفين الذين يخالفونها فى الرأى؛ ولكن هذا العمل كان يجد أبدًا استهجانًا شديدًا وانتقادًا مرًا لا من الوفد وأنصاره ـ وكانوا دائمًا فى طليعة المحتجين ـ بل من الأمة

جمعاء حتى أنصار الوزارات القائمة كانوا لا يستطيعون إلا النقد ولو فى رفق.

وقد سار سعد زغلول باشا فى الأيام الأولى من وزارته، أى الأيام الأولى من شهر فبراير، على سياسة عدم التمييز بين خصوم سياسته وبين أنصارها من كبار الموظفين، ولكن لم يمضِ على الوزارة أسبوعان حتى أُحيل بعض مديرى الأقاليم إلى المعاش، وقد انتقدت الصحف المعارضة ذلك ولكن الصحف المعضدة للوزارة وافقت على تصرفها وحاولت أن تثبت أن الغرض منه لم يكن عملا انتقاميا وإنما كان ذلك ضروريا للمصلحة العامة. ولقد تعدت الوزارة المديرين إلى وكلائهم فإلى بعض مأمورى المراكز.

وحدثت تنقلات على أثر ذلك بين كبار الموظفين فكان هذا العمل مثيرًا للانتقادات من جانب الصحف المعارضة للوفد، حيث قالت إنه لا يتفق وتصريحات الرئيس عند تأليفه الوزارة. على أن هذه التصرفات وجدت مدافعًا فى صحف الوفد التى قالت إن وجود هؤلاء الموظفين من شأنه أن يعرقل سير أعمال الإصلاح التى تنوى الوزارة القيام بها وإنهم قاموا فعلا بما يضر سير الأعمال فى الإدارة وذكرت أمورًا نسبتها إليهم، هذا ما قالته هذه الصحف وقتئذ ولم تثبت لنا الأيام صحة هذه الوقائع، أما عرقلة أعمال الحكومة فذلك أمر راجع لحكمة أولياء الأمور، على أن التصرفات الإدارية التى تجرى دائمًا بلا تحقيق تقوم به الهيئات المختصة بذلك فى الحكومة هى أبدًا عرضة للنقد الشديد إن لم تكن عرضة للخطأ.

ذلك ما حدث فى أوائل عهد وزارة سعد باشا زغلول. وسنذكر ما حدث فى أثناء قيام هذه الوزارة من التعيين والإحالة إلى المعاش فى موضعه، مكتفين بالإشارة إلى ما كان من هذه الإجراءات لافتين الأنظار إلى ما اتخذ موضوعًا للأقاويل.

على أن الوزارة السعدية لم تهمل فى أول عهدها أمر الاقتصاد فى مرتبات الموظفين، فإن حضرة صاحب الدولة وزير المالية رفع إلى مجلس الوزراء مذكرة

بشأن منع الترقيات وإنشاء الوظائف فى الحكومة المصرية، فوافق مجلس الوزراء على ذلك. وقد نص هذا القرار على أن تمتنع الوزارات والمصالح عن طلب أية ترقية أو علاوة استثنائية لمدة سنة أيًا كان المسوغ لعمل الاستثناء، أما الترقيات غير الاستثنائية فيمتنع عن إجرائها لمدة سنة إلا فى الأحوال التى تقضى بها الضرورة القصوى وأن لا تنشأ وظائف جديدة فى ميزانية سنة ١٩٢٤/١٩٢٥ إلا فى حالة إنشاء قسم جديد، وكل وظيفة خالية أو تخلو فى خلال السنة المالية ١٩٢٤/ ١٩٢٥ سواء أكانت فى السلك الكتابى أم الإدارى أو الفنى يجب مبدئيًا إما إلغاؤها وتوزيع أعمالها بين بقية الموظفين والمستخدمين، وإما ملؤها بطريق النقل من وظيفة أخرى تلغى، ولا ريب فى أن الأمة ارتاحت لهذه التدابير الاقتصادية وكانت تتوق للمزيد منها.. على أن ما ذكرناه ليس إلا شيئا قليلا من المشاكل التى واجهتها وزارة الشعب فى بدء عهدها أى فى شهر فبراير، بل لقد قامت أمامها العقبات والمشاكل التى ورثت بعضها من الوزارة السابقة والبعض الآخر من أثر الحوادث فى ذلك الشهر، ولكن بما أن لهذه المسائل من الأهمية ما يستحق بحثه على انفراد فنحن نفرد لكل من هذه المسائل فذلكة خاصة، محاولين جهدنا أن لا نسير فى ذكر الحوادث إلى أبعد من شهر فبراير.

المسجونون السياسيون

أظهرت الوزارة فى برنامجها السياسى اهتمامًا بأمر المسجونين السياسيين، وذلك فى موضعين الأول عدم اعترافها بالحقوق التى استنكرها الوفد المصرى وهو يشمل بلا ريب حق تسليم هؤلاء المسجونين للحكومة البريطانية وجعل مصيرهم معلقا على قرار لجنة الرأى الأعلى فيها للإنكليز، والموضع الآخر قولها:

«إن الانتخابات لأعضاء مجلس النواب أظهرت شدة ميل الأمة للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا».

وقد اتجهت الأنظار على أثر تأليف الوزارة ونشر بيانها الرسمى، إلى ضرورة المبادرة بالإفراج عن هؤلاء المسجونين.

وكتبت بعض الصحف ـ ولما يمضِ على تأليف الوزارة بضعة أيام ـ مُلحَّة فى ضرورة المبادرة إلى حل هذه المسألة، على أن بعض الصحف الوزارية استنكرت هذا الإسراع إلى مطالبة الحكومة بالقيام بعمل فى هذا الصدد واستمهلتها فى ذلك لتسعى الوزارة المسعى الواجب لحل هذه المسألة، ولكن مع هذا كان الرأى العام على ما يظهر ميالا إلى أن تجعل الوزارة هذه المسألة من أولى المسائل التى تسعى لتحقيقها.

وغنى عن البيان أن أمل الأمة كان كبيرًا وكانت ثقتها عظيمة فى أن الوزارة المصرية التى هى وليدة الوفد المصرى ستبادر إلى حل هذه المسألة. وقد استغربت موقف هذه الصحف التى كانت تدعو إلى التريث والتمهل. لاسيما أن مركز هذه الصحف من الوفد المصرى ومن الحكومة المصرية كان مما يحمل على إحلال آرائها محلاً خاصًا من الاعتبار، وكانت الوزارة المصرية تبحث فى هذه المسألة وتهتم بها بيد أنه يظهر أنها كانت لا توافق على ما يبديه الرأى العام من العجلة وكانت ترى التريث حتى تقوم بالمفاوضات اللازمة لذلك:

وقد صرح دولة رئيس الوزراء على أثر إلحاح الوفود بأن:

«مفاتيح السجون ليست فى جيبه. بأن مطالبة الحكومة المصرية بالإفراج عن هؤلاء المسجونين من غير اتفاق مع الإنكليز مطالبة بالمستحيل، على أن الاتفاق مع الحكومة البريطانية فى شأن المسجونين السياسيين وتعديل قانون التضمينات فى هذه الفقرة منه قد يعتبر إقرارًا صريحًا بسائر نصوص القانون، وليست الفقرة الخاصة بالمسجونين السياسيين أثقل نصوص هذا القانون أثرًا على مستقبل مصر وعلى قضيتها السياسية، فإن مثل النص الخاص بأراضى الدولة المصرية الذى جاء فى الفقرة السادسة من تلك المذكرة هو من أخطر قيود هذا القانون».

ولذلك كان بعض الصحف يرى أن لا تقصر الوزارة مفاوضتها على أمر المسجونين السياسيين عملا بإلحاح الرأى العام، بل تتوسع إلى المفاوضة فى قانون التعويضات لتكون المفاوضة على سائر المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا.

على أن الإنكليز أبدوا فى هذه المسألة تساهلاً كبيرًا واستعدادًا لحسن التفاهم، ففى يوم ٨ فبراير توجه جناب المستر كار المندوب السامى البريطانى بالنيابة إلى فندق ميناهاوس حيث كان يقيم دولة الرئيس حاملا إلى دولته جواب وزارة الخارجية البريطانية على طلبه الخاص بإطلاق سراح المسجونين السياسيين المحكوم عليهم بأحكام مختلفة من المحاكم العسكرية البريطانية.

وكان هذا الجواب مفرغًا فى قالب ودى جدًا، فاستقل دولته السيارة وتوجه إلى قصر عابدين وتشرف بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك وأطلعه على رسالة الحكومة البريطانية، ثم توجه إلى بيت الأمة فاجتمع برجال الوفد وأعضاء الوزارات وتلا عليهم تلك الرسالة فقابلوها جميعًا بالارتياح التام وعدوها فألاً حَسَنًا للتفاهم بين الحكومتين: المصرية والبريطانية تفاهمًا قائمًا على الاحترام المتبادل والود الصحيح.

وقد كانت رسالة الحكومة البريطانية صادرة من المستر رمزى ماكدونالد بصفته وزير خارجية إنكلترا.

وتلقى أولو الأمر من دولته أمرًا بالإفراج فى الحال عن حضرة صاحب العزة عبد الرحمن بك فهمى والذين حكم عليهم فى قضية المؤامرة الكبرى.

وفى الساعة السابعة مساء أبلغ عبد الرحمن فهمى بك خبر الإفراج عنه، وذهب المسجونون الذين كانوا فى سجن المنشية رأسًا إلى بيت الأمة لتقديم واجب الشكر لدولة رئيس الوزراء.

وكان عدد هؤلاء المسجونين الذين أُفرج عنهم سبعة عشر شخصًا، أما عدد المسجونين السياسيين كلهم فمائة وسبعة وأربعون سجينًا، وقد تقرر أن يفرج عن الجميع إلا الذين اتهموا بسرقة أموال المعسكرات البريطانية فى مصر فهؤلاء يحسبون مجرمين عاديين ولا يطلق سراحهم، كما أنه لن يفرج عن المحكوم عليهم فى قضية اغتيال الإنكليز فى الصيف الماضى.

وقد أصدر الوفد المصرى على أثر ذلك بيانًا فى ٩ فبراير، هذا نصه:

«أيها المصريون.»

«خرج المسجونون السياسيون من إسارهم. بفضل ثباتكم. وعطف مليككم وسعى زعيمكم. فإن فرحتم اليوم، للحرية عادت، إلى إخوانكم. وللإهانة زالت عن كرامتكم. وللظلم ارتفع عن أبريائكم فافرحوا كذلك لعطف المليك الذى سند وزارتكم. فكلل الله مسعى هذا الاتحاد المبارك بالفوز المبين».

«وإنه ليسرنا أن نرى فى هذا الإفراج مظهرًا لحسن التفاهم. ودليلاً على حس الاستعداد من ناحية الحكومة الإنكليزية الحاضرة مما يدعو إلى التفاؤل والأمل فى حل المسألة المصرية بما يرضى الحق والعدل، ويضع أساس الصداقة بين الأمتين، ولقد صرح الوفد مرارًا باسم الأمة المصرية، عن رغبته فى ذلك وأعلن أن الخصومة ليست قائمة بيننا وبين الشعب الإنكليزى الحر. وإنما هى بيننا وبين الطغاة المستعمرين».

«لذلك فإنَّا نستقبل الروح الجديدة، روح العدل وحسن التفاهم، بالبِشْر والارتياح ونرجو أن تدوم وتنمو فيستريح الإنسان من ظلم الإنسان. وتعيش الأمم فى صفو وسلام».

«وبودنا أن يذكر كل مصرى أن وزارة تتمتع بمثل هذا العطف وتلك الثقة وهذا التأييد لا يسعها أن تدخر وسعًا فى معالجة المشاكل وحلها على خير وجه يتفق مع مصلحة الأمة وكرامتها. وأن الذمة والواجب الوطنى يقضيان عليه مساعدتها فى نضالها. بأن يقدم لها الحجج التى يعتقد إنها تزيد فى قوة دفاعها، ويرسم الخطط التى يرى النجاح فى إثباتها. وأن يعمل الكل على أساس من حسن الثقة والتأييد».

«حينذاك تحقق البلاد ما تؤمل، وتصل إلى ما تريد من الاستقلال التام والعصر السعيد».

«وكيل الوفد المصرى»

ولقد أجمعت الصحف على حمد الوزارة على ما بذلته فى سبيل الإفراج عن هؤلاء المسجونين. وعلى النتائج التى حصلت عليها من وراء سعيها الحميد، ولقد استوى فى ذلك ما كان منها ينطق بلسان الوزارة والوفد المصرى وما كان معارضها لهما. إلا أن الصحف المعارضة؛ نبهت الوزارة إلى أن الاتفاق مع البريطانيين فى هذا الشأن وتعديل قانون التضمينات فى الفقرة الخاصة به، قد يعتبر إقرارًا صريحًا بسائر نصوص القانون المذكور. واستلفتت نظرها على وجه خاص إلى ما جاء فى المذكرة السياسية الملحقة بذلك القانون والتى أبلغها وزير الخارجية المصرية إلى المندوب السامى فيما يختص بأراضى الدولة المصرية التى وضعت السلطة العسكرية يدها عليها. قائلة إنه إذا لم تضع الحكومة ذلك النص الخطير موضع مفاوضتها منذ البدء فقد يصعب التخلص منه مستقبلا وأبدت تلك الصحف خشيتها من أن الوزارة إذا أهملت ذلك الأمر اكتفاءً بالإفراج عن المسجونين السياسيين تكون قد أقرت تلك التعهدات الخطيرة التى استنكرتها قبل تسلمها أزمَّة الأحكام. واتخذت هذه الطائفة من الصحف تلك المسائل تكأة لحملة حملتها على الوزارة شعواء.

كما أن بعضها طلب من الوزارة أن تنشر نص الوثائق التى تبودلت بينها وبين الحكومة البريطانية بشأن الإفراج عن هؤلاء المسجونين تطمينًا للأمة. ولكى يقف الرأى العام على حقيقة العلائق بين الحكومتين المذكورتين واحترامًا للمبادئ الدستورية المتبعة فى جميع بلاد العالم. فقامت الصحف الوزارية فى وجه المعارضة وعد بعضها هذا الطلب منها تعنتًا وعده الآخرون سوء ظن بالوزارة، كما قال غيرها إنه مجرد تحامل وتحدٍّ ومعارضة ومخالفة. ولقد قالت تلك الصحف: إن الوزارة لا تنشر شيئًا لأنه لا يوجد ما تنشره، قالت ذلك فى الوقت الذى نشرت فيه جميع الصحف الوزارية نبأ مفاده أن دولة رئيس الوزراء تلقى إجابة الحكومة البريطانية فأطلع جلالة الملك عليها. ثم قصد بيت الأمة حيث كان أعضاء الوزارة ورجال الوفد مجتمعين وتلا عليهم تلك الرسالة. وفى الوقت الذى نشرت فيه تلك الصحف ملخص ذلك الرد بعبارة تكاد تكون واحدة:

ولم تشأ الوزارة أن تزيد على ذلك بيانا، ولكن صحف المعارضة مضت فى أخذها عليها تلك الخطة التى تخالف المبادئ الدستورية.

مقبرة توت عنخ آمون

كانت وزارة الأشغال منذ عدة سنوات قد منحت اللورد كارنارفون، رخصة بالتنقيب عن الآثار الفرعونية بوادى الملوك الكائن على الضفة الغربية للنيل تجاه مدينة الأقصر.

وكان عقد الامتياز الممنوح له يجدد عاما فعاما. حتى وفق أخيرًا إلى اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون. وكان يساعده فى أعماله الاستكشافية أحد الخبيرين بالعلوم الإيجبتيولوچية القديمة المدعو المستر هوارد كارتر.

وحدث بعد ذلك أن توفى اللورد كارنارفون على أثر لدغة بعوضة واستمر مساعده المستر كارتر فى العمل بعد وفاته.

وقد سلك اللورد سبيلا كان موضع احتجاج صحف العالم، وهو أنه منح جريدة التيمس حق نشر أنباء هذا الاستكشاف قبل سواها.

ولقد كان لهذا الاستكشاف رنة دوى صداها فى أنحاء العالم ولفتت إليه الأنظار؛ وخاصة لفخامة الكنوز التى عثر عليها المنقبون فى تلك المقبرة.

حتى إذا أعلن موعد فتح الناووس الذى يحوى رفات الفرعون بأنه سيكون يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٢٤ قام خلاف شديد بين الحكومة المصرية والمستر هوارد كارتر، وقد أصدر هذا بيانًا قال فيه:

«إن وزارة الأشغال قيدته بقيود ثقيلة تجعل عمله مستحيلا، وسلكت سلوكًا بعيدًا عن المجاملة ورفض مساعدوه الذين يشتركون معه فى الاحتجاج مواصلة العمل وامتنعوا عن فحص المقبرة فحصًا فنيًا، وأنه سيغلق المقبرة على أثر زيارة الصحفيين فى الصباح ولا يتم عملا جديدًا فيها».

ويظهر أن السبب المباشر للخلاف الذى حمل المستر كارتر على اتخاذ هذا القرار هو أن سعادة وكيل وزارة الأشغال رفض السماح لعدد من السيدات من زوجات مساعدى كارتر أو صديقاتهن بزيارة المقبرة فى ذلك اليوم، وأرسل مفتشين إلى المقبرة لمراقبتها ولم يسمح لأحد بالدخول بدون تصريح، فاستاء المنقبون لهذا العمل ولم يشترك المستر مارتن مراسل التيمس مع الصحفيين فى زيارة المقبرة.

وقد شرح معالى وزير الأشغال فى حديث له أطوار هذا الخلاف فقال، إنه فى ٧ فبراير تم الاتفاق بين معاليه ومستر كارتر بحضور مدير الآثار ووكيل الأشغال على نظام فتح الناووس. وفى اليوم التالى كتب محضر هذا الاتفاق، وقد طلب مستر كارتر فى تلك الجلسة أن يسمح للسيدات عقيلات مساعديه بزيارة المقبرة غداة فتح الناووس، أى فى يوم ١٣ فبراير الذى خصصته الوزارة لزيارة الصحفيين من وطنيين وأجانب، ولكن الوزير لم يوافقه على طلبه وتم الأمر على ذلك.

غير أن المستر كارتر عاد فطلب قبل يوم فتح الناووس السماح لهؤلاء السيدات بزيارة المقبرة، فلم يُجَب إلى طلبه، وعلى ذلك قرر إيقاف العمل، فأصدرت وزارة الأشغال أمرها إلى مدير قنا باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على المدفن وعلى الورشة الخاصة به الموجودة فى مقبرة سيتى الأول، وأبرقت إلى المسيو لاكو مدير الآثار كى يتعاون موظفو مصلحته مع رجال الإدارة فى المحافظة على تلك الكنوز[1].

وقد أرسل مستر كارتر برقية إلى دولة رئيس الوزراء شاكيا إليه تصرفات الحكومة معه، فأجابه الرئيس ببرقية قال فيها، إنه يؤيد مصلحة الآثار ووزارة الأشغال ويرى أن سلوكهما لا غبار عليه، فى حين أن مستر كارتر قد جاوز حدود الحق بإقفال المدفن وأخذ مفاتيحه[2]. وقد رأت الصحف المصرية أن هذا

(١) الأهرام فى ١٤ فبراير والليبرتيه فى ١٤ منه.

(٢) الليبرتيه فى ١٥ فبراير والأهرام فى ١٥ منه.

الخلاف خطير فكتبت تؤيد الحكومة فى موقفها، غير أن جريدة السياسة رأت أن فى تصرف وزير الأشغال شيئًا من المغالاة والمبالغة والتشدد، فى حين لم يكن للتغالى ولا للمبالغة ولا للتشدد محل[1]؛ ولكنها عادت بعد يومين فحملت على مستر كارتر واتهمته بالخطأ ووجهت إليه اللوم لإقفاله المقبرة[2].

وقد كان لهذا الخلاف رنة فى العالم بأجمعه وصار حديث الصحف والمجامع وكتبت التيمس وغيرها من الصحف الإنكليزية المقالات المسهبة فى شأنه، ولاشك فى أن التيمس انضمت منذ الساعة الأولى إلى صف المستر كارتر وهى صاحبة الامتياز فى نقل الأخبار، وكذلك أفسحت الصحف الفرنسية أعمدتها لأخبار الخلاف، ونشرت الوكالة السياسية المصرية بباريس بيانًا أبدت فيه ما كان من المستر كارتر واضطرار الحكومة المصرية إلى أن تتبع معه هذه المعاملة[3]. على أن المسألة أخذت تتطور تطورًا آخر وتظهر بشكل مختلف، إذ أخذت بعض الصحف الإنكليزية تتهم الحكومة المصرية بأن هذا الخلاف نتيجة لكراهية الأجانب، وأن العامل الرئيسى فى الخلاف هو أن حكومة الوطنيين قطعت عهدًا على نفسها بالسير على سياسة تزيل السيطرة الأوروبية، وفضلا عن ذلك فإن للفرنسيين مركزًا خاصًا فى مصلحة الآثار لأنهم هم الذين أنشئوا هذه المصلحة قبل الاحتلال البريطانى، فلما رفعت الحماية عن مصر جرى مسيو لاكو مدير الآثار على سياسة وطنية مصرية فى منتهى التطرف، حتى إنه اقترح منذ سنين حرمان المنقِّبين من أى نصيب من ثمار أعمالهم[4].

وقد ذهبت صحف بريطانية أخرى إلى أبعد من هذا الرأى واشتطت فى القول[5].

(١) السياسة فى ١٥ فبراير، وراجع الصحف فى ذلك اليوم واليوم السابق له والبلاغ فى ١٧ فبراير.
(٢) السياسة فى ١٧ فبراير.
(٣) الأهرام فى ١٨ فبراير.
(٤) مقالا الأستاذ ألبرت سمث فى الديلى تلغراف، الأهرام فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٤.
(٥) مقال أولوك، تلغرافات الأهرام فى ١٩ فبراير.

أما من جهة الحكومة المصرية فإنها عرضت المسألة على المستشارين الملكيين فدرسوها، ورأوا أن فى سلوك المنقب ما يبرر إلغاء الترخيص المعطى لحضرة اللادى كارنارفون بعد وفاة قرينها، واقترحوا على الحكومة أن تلغى هذا الترخيص وتدعو المستر كارتر للعمل فى وادى الملوك إذا شاء بشروط جديدة تحفظ للحكومة حقوق النشر والإشراف التام على الأعمال(١).

وقد أراد المستر كارتر على أثر ذلك أن يدخل المدفن فمُنع فأرسل برقية إلى وزير الأشغال يشكو من هذا العمل، فرد عليه الوزير قائلا:

«إن هذه الإجراءات اتخذت على أثر إضرابه».

ثم لامه على عدم اتخاذه الاحتياطات اللازمة لوقاية الناووس وحذره بأن كل ضرر ينشأ عن ذلك يكون مسئولا عنه(٢).

وقد أصدر وزير مصر المفوض فى لندن بيانًا حمل فيه على مستر كارتر ووصف احتجاجه بأنه ينطوى على الخشونة والتهديد، وقال:

«إن الحكومة المصرية لا تستطيع السماح بمثل هذا الاستخفاف بسلطتها وهى مصممة على أن تضمن احترام القانون والحقوق المدنية الراقية وأن المستر كارتر خالف الاتفاقات بإغلاقه المقبرة»(٣).

وقد عزمت وزارة الأشغال على فتح المقبرة واستئناف العمل وقررت فتحها، فحاول المستر كارتر بواسطة محاميه أن يتفق مع وزارة الأشغال متوعدًا إياها بالمقاضاة إذا لم يتيسر الاتفاق ولكن الوزارة تشبثت بموقفها السابق(٤).

وكان مما يدعو إلى الاهتمام ويخشى من وقوعه أن غطاء الناووس قد ترك معلقا بحبال قد لا تتحمل الضغط، ولو قطعت لانقضَّ الغطاء وأصبح الناووس ومحتوياته كومة من التراب(٥).

---

(١) الأهرام ١٨، ١٩ فبراير.

(٢)، (٣) الأهرام فى ١٩ فبراير.

(٤) الأهرام فى ٢٠ فبراير.

(٥) مقالة الإجبشيان غازيت، البلاغ فى ٢٠ فبراير.

وكان بعض الصحف البريطانية يرى أن المشكلة تدور حول ثلاثة أسباب جوهرية، الأول تحويل عملية التنقيب إلى عملية تجارية، والثانى رغبة ولاة الأمور المصريين فى أن يستعملوا سلطتهم الجديدة وأن يضمنوا أن جميع التحف ستبقى فى مصر، والثالث رغبة مصلحة الآثار المصرية والفرنسيين فى أن يحتفظوا بسلطتهم بصفتهم الحراس الدائمين على الآثار المصرية(١).

وفى ٢٠ فبراير، تسلم معالى وزير الأشغال إعلانا من المستر كارتر يدعوه للحضور أمام قاضى الأمور المُعجَّلة فى محكمة مصر الابتدائية المختلطة لسماع الحكم عليه بتعيين المستر كارتر حارسا قضائيا لمدفن توت عنخ آمون فى وادى الملوك والآثار المستكشفة، وكذا موكلته الكونتيس كارنارفون التى تملك بمقتضى عقد الترخيص الذى بيدها نصف الآثار المستكشفة فى هذا المدفن.

وبعد تسلُّم معاليه هذا الإعلان حضر الأستاذ كاتو المحامى بالمختلط وأراد التوسط فى النزاع، ولكن معاليه رفض ذلك التوسط بعد الإعلان ثم ذهب إلى دولة رئيس الوزراء فأبلغه ما تم، وفحصت لجنة القضايا المسألة وأشارت بإلغاء ترخيص المستر كارتر بعد أن انتهت المهلة الممنوحة له فى إنذار ١٨ فبراير.

وقد اجتمع مجلس الوزراء فى جلسة خصوصية طويلة وأصدر القرار الآتى:

«قرر مجلس الوزراء، بعد موافقة لجنة المستشارين الملكيين ومدير مصلحة الآثار المصرية، إلغاء الامتياز الممنوح للادى كارنارفون والترخيص لمعالى وزير الأشغال العمومية فى إصدار قرار بذلك وإنفاذه».

وأصدر معاليه القرار وأبلغه للمسيو لاكو مدير الآثار وأمره بإنفاذه، فأرسله جنابه إلى المستر كارتر بطريق البرق ثم عرض على وزارة الأشغال برنامج العمل الذى ينوى القيام به(٢).

---

(١) إيفننج ستورد (الأهرام فى ٢٠ فبراير).

(٢) الأهرام فى ٢٠ فبراير و٢٢ منه.

وقد صرح معالى الوزير لمُكاتِب روتر أن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تحتمل وقوف مستر كارتر موقف المشاكس لها ويجب أن يذكر أنه يعامل حكومة[1]. وظهر من الإعلان ما يطمح إليه مستر كارتر من الحصول على نصف الكنوز[2]، فكان هذا الخلاف مثارًا لمسألة مهمة هى الأشياء المستكشفة[3].

وقد فاه دولة سعد باشا زغلول بتصريح لمراسل التيمس ذكر فيه، أنه مُصرّ بصفة خاصة على الحقيقة الواقعة وهى أن الحكومة المصرية لم تتجاوز قط دائرة حقوقها، وأنها أظهرت روح الصداقة التامة من البداية إلى النهاية، وقال إنه لم يكن لجنسية مستر كارتر فى أى وقت أقل تأثير فى العمل الذى قامت الحكومة به، بل بالعكس إنها كانت ترغب دائمًا فى أن تتجنب ما قد يؤدى إلى تعكير صفو العلائق الودية بين البلدين، ولو كان صاحب الامتياز مصريًا لما أظهرت له الحكومة هذه الرعاية[4]. وقد رد دولته على برقية من الكونتيس كارنارفون فأبدى أسفه لأن الأحوال التى وقعت أكرهت الحكومة على العمل ضد مستر كارتر الذى لم يترك مجالاً يُظهِر فيه احترامه لذكرى صديقه اللورد كارنارفون[5]. وأصدرت الحكومة بيانًا ينشر بواسطة وزراء مصر المفوضين لدى الدول[6].

وعرضت قضية وادى الملوك أمام قاضى الأمور المستعجلة فى محكمة مصر المختلطة فى ٢٣ فبراير، ولكن لم يبت الحكم التمهيدى فى الدفعين الفرعيين اللذين دفعت بهما الحكومة[7]. وفى هذه الأثناء أُذيع فى لندن أن الحكومة عرضت على لادى كارنارفون امتيازًا جديدًا[8].

---

(١) تلغرافات الأهرام فى ٢٩ فبراير سنة ١٩٢٤.
(٢) البلاغ فى ٢٢ فبراير.
(٣) تلغرافات الأهرام فى ٢٣ فبراير.
(٤) تلغرافات الأهرام فى ٢٣ فبراير.
(٥) المقطم والسياسة فى ٢٣ فبراير.
(٦) المقطم والسياسة فى ٢٤ فبراير والأهرام فى ٢٥ منه.
(٧) تلغرافات الأهرام فى ٢٥ فبراير.
(٨) الأهرام فى أول مارس سنة ١٩٢٤.

على أن المحاميين قررا شطب القضية الأولى، وقدمت قضية أخرى انتهت بصلح حفظت فيه الحكومة هيبتها وكرامتها. وكان تصرف الوزارة فى هذه المشكلة مدعاة لثناء جميع الصحف ومحلا لتأييد الرأى العام لها.

الزعماء الطرابلسيون

منذ احتلت إيطاليا البلاد الطرابلسية كان من المنتظر أن ينشأ بينه وبين مصر بعض مشاكل تختلف فى العنف واللين باختلاف العلاقات التى بينهما، وكان مما يوجد هذه المشاكل أن لا حدود طبيعية تفصل بين مصر وطرابلس بل إن صحراء لوبيا التى هى جزء من الأراضى المصرية تمتد فى بلاد طرابلس، ثم إن الروابط الدينية والجنسية تجعل من الصعب التفرقة بين عرب البادية المصرية وعرب طرابلس، ومما يزيد فى هذه المشاكل أن القبائل الطرابلسية لم تخضع خضوعًا تامًا لإيطاليا ولا تزال تقاتل فى سبيل حريتها، فكانت إيطاليا تقوم بالأعمال الحربية والسلمية لتوطيد مركزها، وكان من أهم الإجراءات التى اتخذتها فى هذه السبيل أن عقدت الحكومة الإيطالية مع الحكومة المصرية اتفاقًا بشأن جنسية اللوبيين فى القطر المصرى(1). ولكن هذا الاتفاق لم يُنْه كل المشاكل المعلقة بين البلدين فكانت هناك مسألة أثارتها إيطاليا، ولا تزال إلى الآن بلا حل وهى مسألة الحدود فإن إيطاليا ترمى إلى تعديل الحدود الطرابلسية على حساب مصر؛ حتى تكون متسلطة على حركات الطرابلسيين لاسيما السنوسيين منهم، ولكن مصر كانت تمانع بحق فى ذلك.

ثارت مسألة أخرى دار بشأنها البحث بين الحكومتين المصرية والإيطالية فى شهر يناير، وهى مسألة عشرة من الطرابلسيين قَدِموا من بلادهم لاجئين إلى مصر، فطلبت الحكومة الإيطالية من الحكومة المصرية أن تسلمهم إليها بحجة أنهم من الثوار. فأوقفتهم الحكومة المصرية على الحدود لتباحث حكومة إيطاليا

(1) راجع نص الاتفاق، الأهرام فى ١٨ يناير سنة ١٩٢٤، الوقائع الرسمية.

والدوائر الرسمية بشأنهم(١)، ولقد قال بعض الناس إن الإنكليز مغتبطون لوقوع هذه المشكلة بين مصر وإيطاليا(٢). وأما عن مسألة الحدود بين الحكومتين فقد جاء فى برقية من مراسل الأهرام(٣) أن المفاوضات التى كانت جارية بشأن جوبالند والحدود المصرية قد أوقفت، لأن إنكلترا تصر على اتباع خطة ملنر فى جوبالند وتعارض فى الضغط والإلحاح على مصر بقبول توسع إيطاليا فى واحة الكُفْرة.

ولكن هل يجب على الحكومة المصرية أن تسلم لهم بذلك؟ نحن لا نزال نسير فى علاقاتنا الدولية على الاتفاقات المبرمة بين تركيا والدول على تقاليد الحكومة المصرية ذاتها مع الدول منذ زمن من بعيد، فهل تجيز هذه التقاليد تسليم مثل هؤلاء اللاجئين بل هل تجيز ذلك القوانين الدولية نفسها(٤).

إن لتسليم المطلوبين قواعد وقوانين بعضها يرتبط بمعاهدات خاصة والبعض الآخر مقرر فى القوانين الدولية، فلابد من الرجوع إليها فى أمر كهذا، فإذا لم يوجد نص صريح وجب الرجوع إلى البرلمان المصرى لسن تشريع خاص ومن الغريب أن تكون الحكومة الإيطالية هى التى طالبت الحكومة المصرية بتسليم أشخاص يقيمون فى مصر فى ظل القانون العام مع أنها ظلت تعارض(٥) شهورًا فى تسليم ألمانى اتُّهم بجناية فظيعة فى مصر لا بأمر سياسى - وليس من المجهول أن للدول على الدول حقوقًا، منها أن لا تسمح دولة ما بأن تكون بلادها ميدانا للتحريض على دولة أخرى لإضعاف سلطتها أو تقويض أركان النظام فيها أو دس الدسائس لها، ولكن ذلك لا يبنى عليه تسليم من يتهم بهذه الأمور إلى الدولة الأخرى صاحبة الشأن، وكل ما يمكن أن تطالب به الدولة الأخرى تكليف

(١) الأهرام فى ٧ يناير.
(٢) الأهرام فى ٢٢ يناير.
(٣) الأهرام فى ٩ يناير.
(٤) الأهرام فى ٧ يناير.
(٥) الأهرام فى ٩ يناير.

الأشخاص المذكورين الكف عما ينسب إليهم أو مغادرة بلادها، ولقد درجت مصر على سياسة معينة فى هذا الأمر، وكانت وهى تابعة للدولة العثمانية ترفض تسليم الذين تطلبهم حكومة تركيا ذاتها بتهمة الجنايات السياسية وتأبَى هذا التسليم إن كانوا مطلوبين بجنايات غير سياسية إذا أنست أن اتهامهم بها وسيلة يراد بها التوسل إلى القبض عليهم والانتقام منهم بسبب خططهم السياسية(١).

كانت هذه المشكلة القائمة تراثًا ورثته وزارة سعد باشا من وزارة يحيى باشا إبراهيم، وكان الرأى العام يخشى أن يتغلب اللين فى هذه المرة على روح المحافظة على الحقوق. ومع ذلك فقد كان رد الحكومة السابقة قائمًا على نظرية الرفض(٢)، فلما انتقلت هذه المشكلة إلى يد وزارة سعد باشا زغلول فيما انتقل إليها من السلطة وأعبائها اطمأن الناس إلى نتيجة الحل ووثقوا فى أن تقوم الوزارة الجديدة بواجبها وتحافظ على كرامة البلاد إلى النهاية(٣).

لذلك أخذ الرأى العام إزاء تشبث إيطاليا وإلحاحها فى تسليم اللاجئين يرى أن من واجب الحكومة أن ترفض هذا الطلب فما هم بالمحرضين العاديين، وإنما هم لاجئون سياسيون قضت القوانين الدولية والتقاليد المصرية باحترام حريتهم وعدم تسليمهم. على أن الدستور المصرى قد نص على أن تسليم اللاجئين السياسيين محظور.

وكان للمسألة فضلاً عن ذلك وجه آخر، فهى أول إشكال سياسى دولى وقع بين مصر وبين دولة أجنبية أخرى خلاف إنكلترا فحله على صورة من الصور يعتبر سابقة تأخذ بها الدول كلها فى معاملتها لمصر. وهو لا يعتبر سابقة فى هذا النوع من المسائل الدولية فحسب، بل يعتبر سابقة فى كل معاملات مصر مع سائر الدول(٤).

(١) المقطم فى ٩ فبراير.
(٢)، (٣) الأخبار فى ٤ فبراير.
(٤) السياسة فى ١٤ فبراير.

وقد أشارت جريدة البلاغ فى ١٥ فبراير، وهى أقرب الصحف التصاقًا بوزارة سعد باشا زغلول، بأن الحكومة صممت على عدم تسليمهم.

على أن إيطاليا من جهتها أكدت أن المفاوضات بهذا الشأن سائرة من الجانبين بروح المودة، وأن هناك أملا بالوصول إلى اتفاق يرضى الجميع[١].

وعلمت الصحف أن الوزارة أيدت قرار الوزارة السابقة فى شأن الزعماء الطرابلسيين بأن رفضت تسليمهم كلاجئين سياسيين، ولكنها رأت مجاملة إيطاليا بتكليفهم الخروج من الأراضى المصرية ومراقبة تنفيذ ذلك وأنها ستكلفهم مغادرة الديار. على أن الرأى العام كان ميالا إلى الاعتقاد بأن الوزارة لا تفعل ذلك وأنها ستترك هؤلاء اللاجئين أحرارًا.

وفى ٢٤ فبراير صدر بلاغ رسمى، جاء فيه:

«إنه تقرر بشأن الأشخاص الذين وفدوا على الأراضى المصرية من حدود برقة وأوقفوا بناء على طلب الوكالة السياسية لدولة إيطاليا فى القطر المصرى أن ينطلقوا فى أقرب وقت إلى حيث يريدون».

وقد ارتاح الجمهور إلى هذا الحل لأول وهلة، ولكن ظهر أن الحكومة تقصد بلفظ الانطلاق أن يسافروا إلى خارج القطر، ولا تترك لهم حرية البقاء فى هذه البلاد. وظهر هذا القرار بوضوح فى النص الفرنسى[٢] كما ظهر من تصرف الحكومة معهم.

---

(١) البلاغ فى ١٥ فبراير.

(٢) الأخبار فى ٢٥ فبراير، وبهذه المناسبة تصريحات السيد السنوسى فى جريدة السياسة فى ٢، ٣ مارس سنة ١٩٢٤.

الفصل الخامس

انتخابات مجلس الشيوخ



تمت الانتخابات لمجلس الشيوخ فى يوم ٢٣ فبراير وكانت أكثرية الناجحين من مرشحى الوفد، وعلى أثر ظهور نتيجة الانتخابات أذيع المرسوم الملكى بتعيين الخُمسيْن الذين احتفظ الدستور بتعينهما لحضرة صاحب الجلالة الملك، وذلك عملا بالمادة الرابعة والسبعين من الدستور القائلة:

«يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسيهم وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب».

وبموجب هذا المرسوم عُين ٤٨ عضوًا من الأعيان والوزراء السابقين وقالت التيمس إن بينهم تسعة من الوزراء السابقين، وهم يمثلون جميع الوزارات الأخيرة ما عدا وزارة ثروت باشا الذى كان أول رئيس وزارة لمصر المستقلة، ولم يعين أحد من رؤساء الوزارات السابقين الذين لم ينجحوا فى الانتخابات، ومن بين الأعضاء المعينين ٢٢ شخصًا من الحائزين للقب باشا ومعظم الباقين بكوات، وبينهم ثلاثة يمثلون الجالية السورية وواحد من أصل إيطالى، ومدير بنك مصر الذى هو البنك المصرى الصرف الوحيد.

وقليل منهم من عُيِّن مكافأة له على خدمة سياسية حزبية.

ومما لوحظ على قائمة الأعضاء أن طائفة من الذين تقدموا إلى الانتخاب لعضوية مجلس النواب ومجلس الشيوخ وأخفقوا قد عُينوا أعضاء فى مجلس الشيوخ، فكان يجب على الوزارة أن لا ترضى بتعيين هؤلاء، لأن العضو فى

مجلس الشيوخ سواء أكان منتخبًا أم معينًا يعد طبقًا لنص الدستور نائبًا عن الأمة كلها، فكان يجب أن لا يعين رجال رفضت الأمة أن تنيبهم عنها.

وقد صدر كذلك فى ٢٣ فبراير مرسوم ملكى بتعيين أحمد زيور باشا رئيسًا لمجلس الشيوخ، وبذلك تمت الحلقة الثانية من الانتخابات ولم يبق إلا أن يجتمع البرلمان وباجتماعه يبتدئ العهد الدستورى فى البلاد.

الاستعداد لافتتاح البرلمان

لم يبقَ بعد أن تم انتخاب أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب إلا أن ينعقد البرلمان فى يوم ١٥ مارس، وكانت الحكومة تستعد للاحتفال بافتتاحه احتفالا يليق بما سيكون من شأنه قريبا وكانت تأخذ أهبتها لخطبة العرش.

وكان على المجلس أن يبتدئ على أثر افتتاحه بانتخاب مكتبه فينتخب للمجلس رئيسا يدير أعماله. ولا شك أن مهمة رئيس مجلس النواب دقيقة فى أول برلمان مصرى، لأن عليه أن ينشئ التقاليد البرلمانية التى تتبعها مصر. ويتوقف على نفوذه وصفاته الشخصية جزء كبير من مستقبل منشآتنا البرلمانية ونجاح أعمال مجلس النواب.

وقد تناقشت الصحف منذ الساعة الأولى فيمن يستحق هذا المنصب الكبير، وارتأى بعضها أن الانتخاب سيقع فى الغالب على مظلوم باشا الذى رأس الجمعية التشريعية السابقة وهو خبير بهذه التقاليد[1].

وقد نص الدستور على أن الملك يفتتح البرلمان بخطبة العرش، وقد جرت التقاليد الدستورية فى إنكلترا وغيرها بأن الوزارة هى التى تتولى تحرير هذا الخطاب وتضمّنه برنامجها المشتمل لجميع الشئون الداخلية والخارجية، فالوزارة هى المسئولة وحدها عن عبارات هذا الخطاب وعن السياسة التى يقوم عليها، لذلك فإن النواب أحرار فى انتقاده وفى اقتراح تعديله والرد عليه كأنه عمل من أعمال الوزارة المسئولة أمام البرلمان عن كل صغيرة وكبيرة.

---

(١) الليبرتيه فى ٢ مارس سنة ١٩٢٤.

وقد دارت إشاعات مختلفة عن خطبة العرش كانت موضوع الكثير من المناقشات فى الصحف، فقد ذكرت إحدى الصحف التى يظن أنها منتمية إلى الوفد أن خطاب العرش لا يجوز أن يكون قائمًا على الصراحة المطلقة، بل يجب أن يراعى فيه عدم التقيد الشديد ببرنامج محدود، وأن رئيس الوزارة سيلقى خطابا فى المجلس يوضح فيه ما غمض، وقد انبرت لها بعض الصحف تُسائلها عن القاعدة الدستورية التى يبنى عليها هذا القول فإن خطاب العرش وثيقة مهمة لا يجوز فيها الغموض والإبهام(١).

وأذاعت بعض الصحف أن هناك أزمة بسبب خطبة العرش، وقيل إن إنكلترا أرادت الاطلاع على نصها، ونبتت هذه الإشاعة على أثر زيارة المستر كان لدولة الرئيس فى داره. على أن الصحف التى تناقلت هذه الإشاعة استبعدتها ومع ذلك لم تمتنع عن التحدث بشأنها(٢).

وقد نفى دولة رئيس الوزراء هذه الإشاعة نفيًا باتًا، ومما قاله:

«.... لا الإنكليز طلبوا أن يطلعوا على خطبة العرش ولا هناك أزمة أو شبيهها فى شىء يختص بخطبة العرش والوزارة هى المسئولة عن هذه الخطبة عملا بالتقاليد الدستورية وستتلى على النواب وتكون لهم الحرية المطلقة فى إبداء آرائهم فيها والرد عليها(٣).

وبذلك قضى على هذه الإشاعة.

ولما لم تجد بعض الصحف من الإشاعات ما تتحدث به انتقلت من ذلك إلى الاقتراحات، فأخذت تبرهن على أن الدستور رجعى وتستند فى ذلك إلى أقوال فاه بها مرقص باشا حنا فيما سبق، وعبارات ذكرها دولة رئيس الوزراء فى ظروف كثيرة وعاب فيها الدستور وانتقده، ومنها قوله:

(١) الأخبار فى ٦ مارس سنة ١٩٢٤ والسياسة فى ٩ منه.
(٢) الأخبار فى ٨ مارس سنة ١٩٢٤.
(٣) الأخبار فى ١٠ مارس سنة ١٩٢٤.

«كلما تأملت فى هذه العيوب أخذتنى الدهشة والعجب وانبعث فىَّ نوع من حرارة الحمى لا يمكننى أن أكيفه لحضراتكم، وأقول لنفسى كيف أن عقولا مصرية وقلوبا مصرية أمكنها أن تفكر وتجترئ على وضع هذه القواعد الرجعية التى من شأنها أن تضع طوقا فى عنق مصر لا يمكن أن ينفك عنها إلا باجتماع ظروف قد يتعذر اجتماعها بثورة أفكار هائلة».

واتخذت من مثل هذه الأقوال حجة تطالب بها الوزارة أن تعلن فى خطبة العرش أن مجلسَى النواب والشيوخ لهما الحق فى أن يجتمعا بصفة جمعية وطنية لتعديل الدستور تعديلا يتفق مع رغبة الأمة، وبذلك تتحقق الفكرة التى طالما نادى بها الوفد المصرى ودولة رئيسه(١).

كانت الحكومة أثناء ذلك تستعد للاحتفال بافتتاح البرلمان، فألفت لجنة هذا الغرض من ثلاثة من كبار الموظفين عهد إليهم وضع النظامات اللائقة بهذا الاحتفال(٢).

وقد رأى أعضاء مجلس الشيوخ أن يقيموا حفلة تكريم لحضرة صاحب الدولة سعد باشا زغلول - أسوة بأعضاء مجلس النواب قبل افتتاحه، فدعوه مساء الخميس ١٣ مارس لمأدبة كبرى فى فندق الكونتننتال. وقد احتشد الجمهور فى ميدان الأوبرا، وفى الساعة الثامنة مساء أقبل دولته فهتف له الجمهور هتافًا شديدًا، واشترك السياح فى التصفيق، وكانت عليه علامات القوة والنشاط، ولما دخل إلى القاعة المعدة للمأدبة تحفُّ به عواطف قومه وترقبه نظرات الأجانب المقيمين بالفندق، تدفق وراءه سيل من الطلبة حتى كاد يختل النظام.

وجلس الرئيس بصدر القاعة يحيط به حضرات أعضاء مجلس الشيوخ، وبعد تناول الطعام وقف الشيخ محمد عز العرب نائب السيدة فألقى كلمة فى صفات الرئيس الممتازة، وتبعه دولة توفيق نسيم باشا فارتجل خطابًا بديعًا كان له وقع

(١) الأخبار فى ١٢ مارس سنة ١٩٢٤.
(٢) البلاغ فى ١١ مارس سنة ١٩٢٤.

كبير فى النفوس، ثم وقف دولة الرئيس فشكر الحاضرين ثم تكلم عن البرلمان وأنه ضمير الأمة وعطف على مسألة الاستقلال فقال:

«وأكبر هذه المهمات شأنًا وأخطرها قدرًا وأشغلها لعقلى ولُبِّى هى مهمة الاستقلال لمصر والسودان. وأنجع وسيلة للقيام بها هى اتحاد عناصر الأمة بعضها ببعض. والتفاف الكل حول العرش وانعطاف العرش على هذا الاتحاد».

ثم ذكر ما هنالك من اتحاد العناصر والعطف على الأجانب، وتكلم طويلا على عواطف الأمة نحو العرش والتفافها حوله وإن أمام الوزارة مهمة أخرى هى الإصلاحات الداخلية وحل ما عقده الماضى من المشكلات، ثم قال:

«فعلى الذين يحملهم فرط الحب للبلاد على تعجلنا أن يتريثوا بنا ويتمهلوا لأن طبيعة الأشياء تأبى الطفرة. ولكل شىء وقته ووسائله وعليهم أن يعتقدوا كل الاعتقاد أن هناك عقولا مشغولة بهذه المهام وعزائم معقودة على معالجتها. وأن التأخير فيها ليس قصورًا أو تقصيرًا ولكنه جرى مع الطبيعة على حكمها. ولتتأكدوا أننا نزداد كل يوم قوة من الإرادة. ومضاء فى العزم وثباتًا فى الخطة وغيرة على الصالح العام. فليصبروا وإن الله مع الصابرين. وليثقوا بنا أننا لا نقصد شيئًا إلا خيرهم. ولا نفتر طرفة عن خدمتهم. ولا نترك فرصة تمر حتى ننتهزها لبلوغ المراد حقق الله آمالنا ووفقنا جميعًا لطريق الرشاد»[1].

وكانت كل جملة من خطابه تُقاطع بالتصفيق الشديد والهتاف وبعد أن انتهى من كلامه غادر القاعة يتبعه الحاضرون، واستقل سيارته بين أصوات الهتاف له وللملك تتعالى وتتردد من كل جانب.

---

(١) الأهرام فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٤.

افتتاح البرلمان

كان يومًا تاريخيًا عظيمًا. وكانت ساعة مباركة تلك التى تنفس عنها صبح يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤.

وكان المنظر الذى ظهرت فيه عاصمة البلاد منظرًا بديعًا تجلى فيه اغتباط أمة بأسرها ببلوغ مبتغاها.

أشرقت الشمس فى ذلك اليوم المشهود وقد لبست المدينة أبهى حللها وأخذ قلبها ينبض فرحًا. ويفيض بمشاعر الطرب، وأخذت الجماهير مبكرة تهجر أحياء المدينة المتفرقة تقصد قلبها فتقف متراصة فى ميدان عابدين، ثم تنساب الجماهير وقد غص بهم ذلك الميدان الفسيح إلى جوانب شارع البستان فأفاريز شارع كوبرى قصر النيل. ثم تتدفق جموعهم لتملأ ميدان الإسماعيلية فلا تلبث بعد أن ضاق بها أن تنتشر على رصيفَىّ شارع قصر العينى فشارع الشيخ يوسف (شارع البرلمان الآن) إلى دار البرلمان. وقد اصطفت على طول جانبَىّ هذا الطريق جنود الجيش المصرى بأسلحتهم وأعلامهم وموسيقاهم بحيث وقفت كل موسيقى فى ميدان وفى كل تقاطع شارعين وأمامها حامل العلم لتحية موكب المليك. وقد فرش ذلك الطريق بالرمل الأصفر فبدا كأنه فى عرس. وقد أقيمت الزينات من الرياحين والأعلام المنمقة. على ضفتَى السبيل وعلى البيوت والمحال التجارية. وكان الناس على أفاريز الشوارع خلف صفوف الجنود كأنهم النحل فى خلاياه لا تطيق لهم عدًا، وقد اكتظت الشرفات والمنافذ والأسطح بالسيدات من كل الطبقات. وكان السكون شعار الجميع لا يتخلل الحفلة هرج أو مرج.

ولقد كان السلطان على نفوس الشعب تاما للسعديين كما برهنت نتيجة الانتخابات، وكما كان يعبر عنه الهتاف بحياة سعد إلى جانب الاسم الملكى الكريم وسط هذا السرور الشامل.

وكان الطلبة كما هم دائمًا، زينة هذا المظهر البديع، كما كانوا أول الساعين بالتهنئة عقب فوز مرشحى الوفد فوزًا غلابًا إلى دولة الرئيس زغلول باشا.

ومما لفت الأنظار أن سربًا من تلميذات مشغل جمعية المرأة الجديدة وقفن على مقربة من باب البرلمان يحملن لوحات كتبت عليها باسم المرأة المصرية هذه المطالب:

١ ـ نطلب جلاء الجيش البريطانى.

٢ ـ نرفض تحفظات ٢٨ فبراير.

٣ ـ نرفض أى اتفاق يفصل السودان عن مصر.

٤ ـ نحتِّم حياد قناة السويس.

٥ ـ نطلب إلغاء القوانين التى تمس حرية الأفراد والجماعات.

٦ ـ نطلب منح النساء حق الانتخاب.

٧ ـ علموا بناتكم واحترموا نساءكم.

٨ ـ نطلب مساواة الجنسين فى التعليم.

٩ ـ نطلب منع الإسراف فى الطلاق.

١٠ ـ نطلب وضع حد لتعدد الزوجات.

ولسنا نعنى بعد هذا الوصف القصير بالإسهاب فى وصف ما حوى ذلك الاحتفال من زينات وموسيقات. إنما نختص بالتبيان ما كانت النفوس تجيش به فى تلك الضحوة الزاهرة. حيث لم ينسَ الشعب الحاشد أن يرفع صوته هاتفًا بالاستقلال التام لمصر والسودان، لفتًا لأنظار نوابه وتذكيرًا بوعودهم.

وما إخال تلك الجماهير التى انحدرت مبكرة لتملأ جوانب تلك الطريق قد جاءت مدفوعة بحب مشاهدة الزينات والابتهاج بحفلة الافتتاح. ولا كانت تسعى سعيها لمشاهدة اصطفاف الجنود على جانبَى الطريق بموسيقاها وأعلامها. إنما كان يتماشى فيها شعور واحد هو الذى أنبض أفئدتها نبضات الفرح والانشراح، وهو الذى ساقها إلى حيث ترى. ذلك هو الشعور الذى يحسه كل امرئ فى نفسه

حينما يبلغ أمنية طالما تاقت نفسه إلى بلوغها، وقد تجرع فى سبيلها الغصص واحتمل للوصول إليها أقسى المشاق.

كان هذا الشعور هو السائد فما كنت ترى أنّى رأيت إلا عيونا تتطلع إلى رؤية طلعة المليك المفدى فى موكبه الحافل.

فما انتصفت الساعة التاسعة حتى أخذ النواب والشيوخ يفدون على دار البرلمان يقابلهم الشعب بتحية التصفيق والهتاف الطويل. فيذهبون حيث يأخذون مقاعدهم كيف شاءوا فى دار الندوة. وكذلك أقبل المدعوون فجلسوا فى الشرفات المعدة لهم وكانوا من شتى كبار الرجال وكرائم العقيلات من وطنيين وأجانب.

فكان منهم سفراء الدول المفوضون وعقيلاتهم. وكان منهم عظائم رجال الجاليات الأجنبية وعقيلاتهم كذلك وكبار موظفى الحكومة، كبعض وكلاء الوزارات وبعض المحافظين والمديرين والمستشار القضائى وعقيلته وسردار الجيش المصرى وغيرهم. وكان منهم كبار العلماء كأصحاب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار لمصرية ورئيس المحكمة الشرعية العليا. وكان منهم الرؤساء الروحانيون وغير هؤلاء ممن دعوا إلى شهود أول حفلة افتتاح المجلس النيابى وكان الجميع بملابس التشريفة الكبرى.

وقد لوحظ أن صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا لم يحضر هذه الحفلة ولم يُدعَ إليها مع أنه من الوزراء السابقين، بل هو الذى كانت له اليد الطولى فى إيجاد الدستور وفى وضع نظامه وقواعده، وهو الذى على يديه جاء تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى انبنى عليه وجود هذا النظام الدستورى الذى لا يدعى اليوم لشهود تنفيذه!.

كما أنه لوحظ أن فخامة اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى حضر هذه الحفلة بملابس الميدان، مع أن برنامج الحفلة كان يقضى على المعتمدين السياسيين أن يحضروا بملابس التشريفة الكبرى والنياشين. ولذلك كان هذا

السلوك موضع تساؤل الحاضرين واستغرابهم، وكان كذلك موضع حديث الصحف طويلا.

وقد دُعى رجال الصحافة إلى شهود هذه الحفلة واستثنى منهم بعض رجال المعارضة من وطنيين وأجانب. وقد فسرت هذه المعاملة الاستثنائية لهذه الصحف بأن حملاتها على الحكومة كانت صادرة عن سوء نية.

وقد زار وفد من الصحفيين دولة سعد باشا وقدم إليه احتجاجًا على ذلك فلم يأبه دولته لاحتجاجهم.

وفى الساعة التاسعة والدقيقة الأربعين أطلقت المدافع إيذانًا بتحرك الموكب الملكى، وخرجت المركبة الملكية بلونها الأحمر الوردى المُوشَّى بالذهب الخالص تجرها ستة من الجياد الصافنات المطهمة. كأنها تمثل فؤاد الأمة يضم مليكها المفدى. وقد جلس إلى يسار جلالة الملك الذى كان بملابس التشريفة الكبرى، حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء. وكانت تتقدم المركبة الملكية مركبة أخرى يجرها أربعة من الجياد وفيها كبير الأمناء وسعادة كبير الياوران. وخلف عربة جلالة الملك عربات أخرى ملكية تقلُّ كبار رجال البلاط. وقد تقدم الموكب وحف بالمركبات وسار خلفه رجال الحرس الملكى ممتطين صهوات خيولهم بملابس التشريفة الكبرى التى ارتدوها لأول مرة فى ذلك اليوم المشهود.

فتعالت الأصوات بالهتاف بحياة المليك وولى عهده وبحياة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء. وأخذت الأكف تصفق لمرور الجالس على عرش مصر والساعى فى استقلال مصر والسودان جنبًا إلى جنب.

واستمر الموكب فى طريقه متئدًا يسير لا ريث ولا عجل تحفه المهابة وولاء الشعب وتحييه الجماهير والموسيقات العسكرية كلما مر على واحدة منها. وقد رفع الجند أسلحتهم تحية لجلالته حتى وصل إلى دار البرلمان فى الساعة العاشرة تمامًا.

وكان فى استقبال جلالته أصحاب السمو الأمراء وأصحاب الدولة والمعالى الوزراء. فلما أقبل عليهم جلالته تقدموا فقبلوا يده الكريمة. ثم سار وهم خلفه إلى قاعة البرلمان حيث قابله النواب والشيوخ وقوفًا. وبعد أن حياهم جلالته وردوا عليه تحيته بهتاف الحياة له، وقف أمام المقعد الملكى ووقف الوزراء إلى يمينه والأمراء إلى يساره، ورأس الجلسة أكبر الأعضاء سنًا وهو سعادة المصرى السعدى باشا. وحينئذ أقسم جلالته اليمين الآتية:

«أحلف بالله العظيم أنى أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه».

فلما أتم جلالته القسم صفق الأعضاء وهتفوا بلسان واحد: ليحى جلالة الملك!.

وبعد تأدية هذه اليمين قدم معالى كبير الأمناء إلى جلالته خطاب العرش، فأخذه جلالته وناوله إلى دولة سعد باشا وأذن له أن يلقيه فألقاه بنصه الآتى:

«حضرات الشيوخ حضرات النواب.»

«أهديكم أطيب سلامى وأحيى فيكم ممثلى شعبى الكريم وأهنئكم منتخبين ومعينين بالثقة العظمى التى حزتموها لتؤلفوا أول برلمان مصرى تأسس على المبادئ المصرية. وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز أمانى وأول رغبة من رغبات أمتى الشريفة».

«اليوم تدخل فى دور التنفيذ النظامات النيابية التى قررها الدستور. ولا ريب فى أنها تبشر بإقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة».

«لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى. وألقت بها عليكم مسئولية كبرى فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها. إذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح. ولا شك أنكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة والروية، وأنكم ستجدون من أهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذى

لا انفصـام له بين العـرش والأمـة والذى توثقت اليوم عُـرَاه بالقسم العظيم الذى أقسمناه وستؤدونه أنتم عما قليل».

«لهذا يحق لى أن أصـرح علنًا باسـمى واسـمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء فى الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير».

«ومن أهم وظائفكم أيضًا أن تساعدوا الحكومة وتشتركوا معها فى إدارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور وهى الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة وعلى مبدأ المسئولية الوزارية. ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات. فعليها تنفيذ مبادئ الدستور وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية. وعليه أن يتمم التشريع بوضع القوانين الناقصة التى أشار الدستور إليها. وأن يعيد النظر فى القوانين المعمول بها خصوصًا ما لم يعرض منها على الجمعية التشريعية بسبب إيقاف أعمالها وأن ينظر فى قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار».

«وستعرض عاجلا على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة ويتبين منها أن الإيرادات والمصروفات متعادلة. وأن المال الاحتياطى زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن أثر فى سمعة البلاد المالية. غير أن هذا لا يعفى من التزام الحزم فى السياسة المالية بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لا ضرورة لها ولا يكون من وراء إنفاقها تحسين الإدارة، ورعاية الاقتصاد فى الوظائف حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة. وفى المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة له».

«ويجب إصلاح الإدارة الداخلية بتقسيم المصالح المختلفة، وتوزيع الوظائف المتنوعة وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه ويبعث فى نفوس الموظفين روح الجد والنشاط والشعور بالمسئولية والحرص على

النظام، كما يضمن لهم حقوقهم ويكفل السير على طريقة عادلة فى التعيينات والترقيات».

«أما الضرائب الحالية فيجب تجنب الزيادة فيها. غير أنه ينبغى النظر فى مراجعتها وتكميل نظامها. لا لمجرد زيادة دخلها وتوزيعه توزيعًا أعدل، بل أيضًا لتقرير رسوم على الإيرادات المعفاة بغير حق من الضرائب فى الوقت الحاضر».

«وغير خاف أن مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه وتقوية نظام الضرائب بضمنان انتظام الميزانية وثباتها ويسمحان باستئناف مشاريع الأعمال العامة التى أُهملت من سنوات».

«ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية وتنميتها بنسبة زيادة السكان. وهذا يستلزم المبادرة إلى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الرى والصرف وتوسيع طاقتها».

«ومن الواجب تحسين طرق المواصلات وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها واستثمار المناجم وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد والاستفادة من مركز البلاد الجغرافى فى إصلاح حالة الأمن والصحة العمومية. وترقية المرأة أدبيًا واجتماعيًا وحماية الأمومة والعناية بالأطفال واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال ونشر التعليم بنوعيه: الأوّلى والراقى».

«وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام».

«والأمل وطيد فى أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر فى جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال».

«أيها الشيوخ والنواب.»

«إن مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة. منها ما أشرت إليه ومنها ما هو معروف لكم من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها. ولكنى عظيم الثقة فى أن

هذه المهمة تتم تدريجًا بفضل الروح القومية التى بعثت فى شعبى الكريم قوة جديدة وملأته حمية للعمل وغيرة على خير الوطن».

«ويملأ قلبى سرورًا أن أفتح الدور الأول للبرلمان وأدعوكم للبدء فى أعمالكم داعيًا الله تعالى أن يسدد خطواتكم وأن يوفقنى وإياكم لما فيه خير البلاد».

ولما انتهى دولة الرئيس من إلقاء الخطبة أعادها إلى جلالة الملك، فتناولها وأعطاها إلى كبير الأمناء الذى سلمها لرئيس المؤتمر الوقتى فهتف رئيس المؤتمر، يعيش، الملك ثلاث مرات. فردد الأعضاء هتافه وعقب الهتاف وقف جلالة الملك وسار إلى المركبة الملكية فأقلته إلى قصر عابدين وكانت الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والعشرين، وقد أطلقت أثناء حفلة الافتتاح مائة مدفع ومدفع[1]. وبعد أن عاد جلالة الملك إلى قصر عابدين ذهب إليه وفد برلمانى مؤلف من رئيس المؤتمر وأكبر الأعضاء سنًا فى مجلس النواب ومن العضوين الأصغر سنًا فى مجلس الشيوخ والعضوين الأصغر سنًا فى مجلس النواب وقاموا بواجب الشكر لجلالته.

ولم تقتصر الأفراح والزينات ومعالم السرور على القاهرة بل تبدت فى جميع أنحاء القطر. فعبر عنها الجمهور بمظاهرات الاغتباط ورفع الأعلام على دُورهم ومتاجرهم.

ولم تكن تلك الأفراح وذلك الابتهاج بمانع قوما من المشاغبين من توزيع منشورات فى المدينة ليلة أول اجتماع للبرلمان تنزع إلى الثورة.

وقد عثر البوليس على مئات منها ووجد بعضها ملصوقًا على الجدران، وهى تحذر الحكومة من أنه:

«إذا لم تتحقق مطالب الأمة فالسهام مسنونة والرصاص مُعدّ».

وقد وردت التهانى من الدول، كما انهالت البرقيات على إدارات الصحف من سائر أنحاء القطر معلنة ابتهاجها بذلك اليوم العظيم.

---

(١) الصحف فى يوم ١٦، ١٧ مارس سنة ١٩٢٤.

قرأ الناس خطبة العرش وهى أول برنامج لأول وزارة دستورية تكون خاضعة للأمة ممثلة فى أشخاص نوابها. فشغلت أفكارهم وجعلوا يمحصونها ليتبينوا فيها مواضع القوة ومواطن الضعف، وانقسم الناس فى شأنها أحزابًا وشيعًا كما انقسمت الصحف كذلك.

فأخذت جريدة الأخبار التى تنزع إلى مبادئ الحزب الوطنى تنتقد ما جاء فيها من وصف الدستور (بأنه قائم على المبادئ المصرية) وأشارت إلى أحاديث سعد باشا فى هذا الشأن، ورأيه فى الدستور قبل أن يتولى الوزارة معروف لا يمكن إنكاره، وكم من مرة صرح بأن الدستور رجعى المبادئ وأنه وعد بتعديل البرلمان له بالطرق الدستورية، ثم أخذت على خطب العرش إهمالها ذكر الاستقلال التام لمصر والسودان بصراحة وإبهامها فى هذا الموضوع الخطير، ثم عدا ذلك جاء فى خطبة العرش فى العبارة الخاصة بالمفاوضات ما ينافى أقوال الوفد ورئيسه عن تصريح ٢٨ فبراير، فالقول بأن المفاوضات حرة من كل قيد هو نفس العبارة التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير، ثم لاحظت أن النص العربى للخطبة مختلف عن نصها الفرنسى اختلافًا ظاهرًا[١].

وخطب حافظ بك رمضان رئيس الحزب الوطنى فى دار اللواء المصرى وتكلم عن عبارة وردت فى نص خطاب العرش وهى عبارة «الأمانى القومية» التى عبر بها عن الاستقلال التام لمصر والسودان، وما فيها من غموض وإبهام وأنها تذكر بمشروع ملنر وتصريح ٢٨ فبراير[٢].

وتساءلت جريدة السياسة ماذا يقصد بعبارة المفاوضة لتحقيق الأمانى القومية بالنسبة لمصر والسودان.

---

(١) الأخبار فى ١٦ و١٧ و١٨ مارس.

(٢) خطبة رئيس الحزب الوطنى، الأخبار فى ١٨ مارس.

وقالت:

«كانت عبارة الأمانى القومية مقبولة أول بدء الحركة الوطنية وحين لم تكن إنكلترا قد حددت مطالبها، فأما بعد مفاوضات ملنر ومشروعه، فأما بعد المفاوضات الرسمية ومشروع كرزن، فأيما بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، فأما بعد مناقشات مجلس النواب البريطانى أخيرًا فى مسألة قرض السودان، فأما بعد هذا كله فعبارة الأمانى القومية عبارة لا تقابلها إلا عبارات لويد جورج وكرزن وسائر ساسة الإنكليز الذين يعطفون على أمانى الشعب المصرى[١].

وناقشت جريدة السياسة كذلك ما جاء فى خطاب العرش خاصًا بالضرائب ومشكلة الامتيازات الأجنبية[٢].

واجتمع حزب الأحرار الدستوريين وأصدر قرارًا انتقد فيه خطبة العرش فيما جاء بها من أن البرلمان تأسس على المبادئ العصرية، مع أن يد التشويه فى عهد وزارة نسيم باشا امتدت إلى الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين، ولم تصلح وزارة يحيى باشا إلا بعضا منها، وكذلك مسألة السودان فإنها رُفعت من الدستور، وقد أعلنت الحكومة استعدادها للدخول فى مفاوضات ولم تبين مطالبها إلا بعبارة الأمانى القومية. ونشرت السياسة بيانا للوفد عن الدستور[٣] نشره فى ٢٢ إبريل سنة ١٩٢٣. وما جاء فى خطبة العرش عنه، مظهرة ما فى ذلك من تناقض[٤]، على أن جريدة المحروسة وهى من الصحف المنتمية إلى الوفد رأت فى خطاب العرش نقصا وأشارت بتعديله[٥].

وأما جريدة الأهرام وهى من الصحف المنتمية إلى الحكومة من حيث هى، فإنها كانت ترى أن خطاب العرش جاء عاما شاملا ينمُّ عن قصد الحكومة بأن

(١) السياسة فى ١٦ مارس.
(٢) السياسة فى ١٨ مارس.
(٣) بيان حزب الأحرار الدستوريين بجريدة السياسة فى ١٧ مارس.
(٤) السياسة فى ١٨ مارس.
(٥) مقال افتتاحية المحروسة فى ١٦ مارس.

تتناول كل شيء من حياة الأمة بالعناية والاهتمام، وقد حبذته ولم تأخذ عليه إلا هنَّات بسيطة جدًا فى المسائل الثانوية[1].

وأما جريدة البلاغ فأخذت تدافع عما وُجِّه إلى خطاب العرش من انتقادات وحبذته، وقالت إنه ينقسم إلى قسمين: أحدهما سياسى خارجى، والثانى إدارى داخلى، ففى القسم الأول قال الخطاب عن المهمة التى تطلبها البلاد إنها تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح، وأكد أن الاتحاد المقدس بين العرش والأمة سيكون تامًا وسيكون من أهم مسهلاتها، ثم قال إن على مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول وأراد توضيح طبيعة هذا المكان فقال: من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام، ثم عرض بعد ذلك لدخول مصر فى عصبة الأمم فقال، إن دخولها فيها يكون كدولة تامة الاستقلال. وأعلن بين ذلك كله أن باب المفاوضة مع الحكومة البريطانية فى القضية المصرية قد فتح، وأن الحكومة المصرية تدخلها حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان.

إذًا مهمة البلاد ومهمة البرلمان هى تحقيق الاستقلال التام، وإذًا فالخطاب يعترف بأن الاستقلال التام لمصر لم يوجد بعد. أى أن تصريح ٢٨ فبراير لم يوجده، ومتى كان مقررًا أن الاستقلال التام الصريح هو المهمة التى تسعى إليها البلاد ويعالجها البرلمان وأن العرش متحد فى ذلك مع الأمة اتحادًا مقدسًا، فقد عين الخطاب البرنامج الوطنى تعيينًا صريحًا.

فالبرنامج إذًا سليم فى خطاب العرش وهو الاستقلال التام لمصر والسودان، ثم التمتع بمظاهر هذا الاستقلال فى علاقاتنا مع الدول وفى دخولنا جمعية الأمم، فإذًا يعد خطاب العرش جامعًا شاملاً لكل ما تريده البلاد وترغب فيه[2].

---

(١) مقال افتتاحى للأهرام فى ١٧ مارس.

(٢) البلاغ فى ١٧ مارس سنة ١٩٢٤.

مناقشة البرلمان لخطبة العرش

بعد أن برح جلالته بموكبه السامى دار البرلمان انحل المؤتمر، واجتمع مجلس النواب علنا برياسة أكبر أعضائه سنًا وحلف الرئيس والأعضاء اليمين وقرئت التهانى من بعض الدول، وفى مقدمتها بريطانيا وإيطاليا. وكان من أول أعمال مجلس النواب انتخاب الرئيس، وقد وقع الاختيار على معالى مظلوم باشا وزير الأوقاف.

وقد فاز بالأغلبية المطلقة، وانتخب كل من حضرتَىْ صاحب العزة أحمد محمد خشبة بك وصاحب السعادة حمد الباسل باشا وكيلين، ثم ألف المجلس لجانه ومنها لجنة خاص بالرد على خطبة العرش، أما مجلس الشيوخ فقد سبق صدور المرسوم الملكى بتعيين معالى أحمد زيور باشا رئيسًا له، وقد أخذ المجلس فى انتخاب الوكيلين فأسفرت النتيجة عن انتخاب كل من حضرتى صاحب السعادة أحمد زكى أبو السعود باشا وصاحب العزة علوى بك الجزار وكيلين، وألف كذلك لجنة للرد على خطاب العرش.

وكان من أوائل أعمال المجلسين تأليفهما لجنتين للنظر فى الطعون الخاصة بالأعضاء.

ومما لوحظ على البرلمان فى أول خطواته أن العمل لم يكن منتظمًا وأن الضجيج كان يعلو فيه علوًا كبيرًا، وقد عللت إحدى الصحف ذلك بأنه إذا كان فيه دليل على عدم مران الأعضاء على أعمالهم، ففيه ذلك دليل على شدة حماستهم وتلهفهم إلى العمل(١).

ولا ريب فى أن أهم عمل كان يجب على البرلمان أن يقوم به هو الرد على خطاب العرش وإظهار موافقته عليه أولاً. ومعنى الموافقة هو إقرار الحكومة على سياستها، ومعنى عدم الموافقة هو عدم إقرار سياسة الحكومة أو بعبارة أخرى عدم الثقة بسياستها وهو يجر عادة إلى تنازلها عن الحكم.

---

(١) الليبرتيه فى ١٩ مارس سنة ١٩٢٤.

وقد ظهر ميل كبير فى الرأى العام إلى فكرة تعديل خطبة العرش بل قد سرى هذا الميل إلى بعض النواب فى البرلمان نفسه، ولم يكن الغرض من هذه الفكرة معاكسة الوزارة أو حملها على الاستقالة، فإن الوزارة كانت قائمة بأمر الأمة جمعاء ومؤيدة منها فى ذلك الوقت، ولكن هذا الميل كان نتيجة الحرص على تفسير ما غمض فيها حتى لا يصير للشك مجال، فلما رأت الوزارة وصحفها حركة الميل إلى تعديل خطاب العرش تزداد، كتبت هذه الصحف تنبه إلى أن هذا التعديل يقضى على الوزارة بالاستقالة. وتحادث معالى وزير الزراعة إلى إحدى الصحف مبيناً عزم الوزارة على ذلك إذا حدث تعديل فى خطاب العرش، بل روت الصحف كذلك أن معالى رئيس مجلس النواب أبلغ الوزراء أنه يستقيل إذا حدث مثل هذا التعديل لأنه كان متضامناً مع الوزراء فى وضع نص خطبة العرش، وكانت الصحف المعارضة تعد التنبيه إلى ذلك بمثابة الضغط على حرية النواب وحملهم على موافقة الحكومة المصرية، وجعلت الصحف المعارضة تستحث النواب على عدم الاستهانة بالأمر وإظهار جانب اللين[1].

وقد قامت المناقشة الأساسية فى البرلمان حول خطاب العرش فى مجلس الشيوخ وذلك فى جلسة ٢٤ مارس، لأن لجنة وضع الرد عليه كانت قد انتهت من عملها قبل لجنة مجلس النواب وقد قررت اللجنة بالإجماع إدخال بعض تفسيرات فى ردها على الخطاب المذكور، ووقف مقرر اللجنة حضره صاحب السعادة أحمد زكى أبو السعود باشا فبين أن العرف جرى بأنه فى فحص أى موضوع يعرض على لجنة من اللجان بأن التغيير أو التعديل فيه يدل على الخلاف، ولكن اللجنة لم تر التغيير أو التبديل وإذاً فلا خلاف بين اللجنة والحكومة إنما الأمر أمر تفسير لشىء هو موضع اتفاق بين الحكومة والمجلس. الموضوع كله تفسير. والتفسير يتناول كلمتين ولذلك فإن كل ما أوردته اللجنة فى مشروع الرد على خطبة العرش هو طبق الأصل إلا كلمة وردت فى خطاب العرش، هى:

---

(١) السياسة فى ٢١ منه، والأهرام فى ٢١ منه، والأخبار فى ٢٠ منه.

«فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها إذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح».

«فإنها تعدل تعديلاً تفسيريًا على هذا الوجه إذ يتعلق بها مستقبل البلاد مصر والسودان».

«ورأت اللجنة أن تصاغ كلمة الأمانى القومية لمصر والسودان على الوجه الآتى:»

«الأمانى القومية بالاستقلال التام لمصر والسودان».

وعلى هذا الأساس وضع مشروع الرد على خطبة العرش، وعلى أثر خطبة مقرر اللجنة وقف فضيلة الشيخ حسين والى العضو بالمجلس ورأى أن التفسير لا محل له مادام مفهومًا من عبارة الخطبة، وقال إن بنياننا فى هذه المسألة وطيد الدعائم مشيد على قوة من العلم وقوة من التجربة والسياسة، أفنصدِّع هذا البنيان لأجل أن نفهم جاهلا يمكن أن يفهم من جهة أخرى، أو مكابرًا وهو لا يريد أن يفهم؟ رأيى أن يرد التفسير، وعرض حضرة على بك عبد الرازق مشروع رد على الخطاب لا يتضمن أى تفسير أو تعديل وتكلم بعض الأعضاء بين محبذ لمشروع اللجنة ومحبذ لمشروع على بك عبد الرازق.

ومما يستحق الذكر أن عضوين من أعضاء اللجنة، هما حضرة الأستاذ عبد الفتاح رجائى أفندى، وحضرة الشيخ محمد عز العرب قامًا وعارضًا رأى اللجنة الذى وافقا عليه من قبل وكانا من بين واضعيه، وقد ألقى دولة الرئيس خطبة أبان فيها أنه لا يرضى بأى تعديل أو تفسير فى خطاب العرش فإن الوزارة التى هى قسم من البرلمان تخصص للتعبير عن آراء نواب الأمة فهى فى خطبة العرش تعبر عن هذه الآراء، فإن كانت أحسنت التعبير فبها ونعمت، وإن لم تكن أحسنت التعبير فإن للبرلمان أن يرد. وهذا الرد قد يكون تفسيرًا وتعديلاً أو تغييرًا. معنى هذا هو أن الوزارة تولت التعبير عن أفكار البرلمان فلم تحسن التعبير عنها، فإذا كان الأمر كذلك تستقيل هذه الوزارة من الحكم فى

برلمان تريد أن تعمل فيه بكل ما تستطيع من قوة، لأنها لا يمكنها أن تستقيل، إذا كان التفسير الذى يُراد إدخاله مفهومًا من الخطبة فهو عبث محض. وقال إنه لا يقبل الشك فى غرضه من العبارات الواردة فى خطبة العرش، ثم ختم خطبته بقوله:

«فأنا بصفة كونى وطنيًا ورئيسًا للحكومة وأنى معتنق للمبادئ الدستورية يحق لى أن ألح أن هناك عدم ثقة مهما لف ذلك ومهما أخفى فلا أقبل دقيقة واحدة أن أبقى على كراسى الحكم، وأنا عوضًا عن أن أكون محل مراقبة أتولى المراقبة»(١).

. ورد حضرة صاحب السعادة أحمد زكى أبو السعود باشا على خطبة دولة رئيس الوزراء فقال، إن هذه الخطبة كانت فوزًا للجنة، بمعنى أن التغيير الذى رأته لم يكن إلا إكمالاً لمعنى أرادته الوزارة، فاللجنة والوزارة سائران فى طريق واحد، واللجنة عندما فحصت خطاب العرش وجدت أمامها وثيقة واحدة هى هذا الخطاب، نعم للوزارة برنامج ذكرت فيه الاستقلال التام، ولكنه ليس وثيقة برلمانية، أما بعد أن قال دولة رئيس الوزارة الأمانى القومية هى الاستقلال التام لمصر والسودان، فإن هذا عهد من الحكومة أمام البرلمان، فدولة الرئيس قد أكمل عبارة الأمانى القومية فيمكن الاستغناء عن التفسير فى الرد.

سعد باشا ـ (موجهًا كلامه لأبى السعود باشا)، وهل يمكن أن تكون الأمانى القومية غير هذا؟!

أبو السعود باشا ـ (موجهًا كلامه لدولة الرئيس ومبتسمًا) يمكن أن تكون مثلاً...

سعد باشا – لا يمكن.

أصوات – لا يمكن.

---

(١) السياسة فى ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤.

أبو السعود باشا ـ ارتفع الشك الآن وأتمم كلمتى أن الكتاب الذى أعدته اللجنة يمكن أن يحذف منه عبارة التفسير وهو بعد ذلك أوسع من كتاب حضرة على عبد الرازق بك.

سعد باشا ـ (ينهض واقفًا) الحكومة تتمسك بنص على بك عبد الرازق.

وقد وافق المجلس على أثر ذلك بالإجماع على نص على بك عبد الرازق؛ وبذلك انتصرت الحكومة فى خطبة العرش بمجلس الشيوخ ولكنه انتصار لم يمنع الأقاويل والأحاديث.

وقد حصلت المناقشة بشأن خطبة العرش بمجلس النواب فى يوم السبت ٢٩ مارس وعرض نص الرد الذى وضعته اللجنة المؤلفة برياسة أحمد محمد خشبة بك، وفيه تظهر الموافقة على خطبة العرش بأكملها دون أى اعتراض عليها، وقد قدم سعادة محمد صدقى باشا اقتراحًا بتعديل الخطبة لتفسير معنى عبارة تحقيق الأمانى القومية بأنها الاستقلال التام، وإدخال عبارة أخرى تفيد الاهتمام بالجيش والبحرية وما يلزم لهما من الإصلاح والتعزيز والمنشآت، إذ إن خطبة العرش أهملت ذكر الجيش والبحرية كل الإهمال.

وقد اعترض على هذا التعديل على بك الشمسى من الوجهة الشكلية وقال إن المادة ٤٢ من الدستور تعارض ذلك، وقد ألقى عبد اللطيف بك الصوفانى خطبة ضافية، فانتقد خطبة العرش فى عدة مواقف، منها القول بأن هذا هو أول برلمان مصرى وذلك ليس بصحيح لأنه كان يوجد فى سنة ١٨٨١ برلمان هدمته يد القوة، وأما القول بأنه تأسس على المبادئ العصرية فلا يتفق مع ما صرحت به الهيئات المكونة لحزب الأغلبية من أنه رجعى، ويجب أن يُزال ما نفهم منه أن الدستور وليد تصريح ٢٨ فبراير، كما أن هناك أشياء فى الحكومة لا تزال تسير على تصريح ٢٨ فبراير، ثم يجب التأكيد بأن الأمانى القومية هى الاستقلال التام لمصر والسودان لأن السودان فى غاية من الأهمية لمصر، ثم ترك الجيش فى خطاب العرش بغير إيضاح وقد يقال بأنه ترك فى الخطاب أشياء كثيرة من

مسائل لم تفصل، ولكن يجب ذكر الجيش وتقويته فإن هذا العمل من المسائل الأولية المفيدة. وتلا محضر الجلسة التى عقدها أعضاء الجمعية التشريعية فى منزل صاحب الدولة سعد باشا زغلول سنة ١٩٢٠، وقال إنه يجب اتخاذ القرارات التى صدرت فى هذه الجلسة نموذجًا للأعمال الحاضرة وهى فخر بالأعمال الماضية.

وتكلم على نجيب أفندى فرأى أن خطاب العرش لا يقبل فى الإجابة عنه تعديلات؛ فإنه اشتمل على المعانى التى تدور عليها رحى حركة البلاد ووجدانها وأمانيها واستقلالها.

وتكلم عبد الرحمن بك الرافعى فقال: إن الذين يقولون إن كل تعديل أو تفسير يفيد عدم الثقة بالوزارة ليسوا على صواب، فإذا أجمل خطاب العرش الأمانى القومية فمن الممكن أن مجلس النواب يطلب لفت النظر إلى بعض الأمانى التى تتفق اتفاقًا تامًا مع مبادئ الوزارة، وطلب أن تذكر كلمة فى الرد تدل على عدم الاعتراف بالتحفظات الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير، أو على الأقل أن مصر غير مقيدة بهذه التحفظات، وتكلم آخرون بين معارض فى التعديل ومُحبِّذ له.

ثم وقف دولة سعد زغلول باشا واستهل كلامه بقوله:

«زملائى الكرام. أقدم واجبات شكرى وشكر الوزارة أولا للجنة التى شكلت لوضع الرد على خطاب العرش، وثانيًا لحضرات الخطباء الذين أعلنوا أنهم واثقون تمام الثقة بالوزارة الحالية، أشكرهم من كل قلبى على هذه الثقة التى أعلنوا إنها تامة وباسم هذه الثقة وبالاستناد إليها أؤكد لكم إن خطاب العرش واضح وأنه معبر عن أمانى الأمة جميعها».

وقال إن استحسان النواب له عندما تلا الخطاب دليل على أنه وافٍ بالغرض، وأشار إلى ما قاله بعض الخطباء من أنهم لا يريدون إلا التفسيرات التى لا تتنافى مع نض الخطاب أى هى داخلة فيه، فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا وما

فائدة تلك الإضافات؟ لمن تطلب ولمن تغير؟ أهى مقيدة للشخص الذى أعلن فيه النواب الثقة التامة، إذا كان كذلك فهو لا يقبل ما يضعفها أو يشوبها. ودافع زغلول باشا عن القول بأن الدستور تأسس على المبادئ العصرية، وقال إن ذلك ليس معناه أنه جاء طبقا لتلك المبادئ فهو قد تأسس حقيقة على مبادئ العصرية ولكن ذلك لا يمنع من القول بأن فيه عيوبًا، ولتعديل الدستور وسائل معروفة فليستعملها المجلس إذا كان يريد أن يصلح عيبًا من العيوب، وذكر دولته أنه اعترض على تصريح ٢٨ فبراير وصرح أنه بصفة كونه رئيس الحكومة ليس مرتبطًا به.

وقال إن زيادة الجيش وقوته تدخل ضمن طلب الاستقلال التام فإن معناه أن تكون مصر دولة مستقلة لا يحميها حامٍ ولا يمنع الاعتداء عليها أجنبى، فهل يتحقق الاستقلال إذا تركت حدود البلاد بغير جيش يحميها، ويمكن للنواب أن يزيدوا الاعتمادات الخاصة بالجيش عند عرض الميزانية. ثم قال دولته:

«إخوانى. أرجو أن تلقوا سمعكم لما أقول. كلامكم هنا ليس كلام رجال غير مسئولين بل أنتم مسئولون عن كلامكم وطلباتكم. فافرضوا أنكم طلبتم من الوزارة طلبًا وكان القصد منه تعجيزها لا سمح الله، فهذا التعجيز لا يكون له وحدها بل يكون لكم أيضًا، أما إذا كان الأمر يتعلق بى وحدى وكان قصد الطالب تعجيزى ولم أفعل فيكون قد أعجزنى فعلا. ولكن هناك طلبات (لا أقول ذلك بمناسبة الجيش) لا تتعلق بى وحدى ولا بالوزارة بل تتعلق بالأجانب وبالدول الأجنبية، فأرجوكم أن تستشعروا بما عليكم من مسئولية، إذا طلبتم طلبًا فعلىّ أن أنفذه ولكن يجب عليكم أن تتبصروا فى هل يمكنكم أن تسيروا فيه إلى النهاية وأن تتحمل البلاد مسئوليته، فإذا كنت بعد إمعان النظر وتدقيق الفكر، تجدون فى تنفيذه مصلحة فأقدموا عليه وأمرونى بتنفيذه وأنا أنفذه وأرى الشرف لى فى تنفيذه».

ثم أشار إلى قانون التعويضات وقال إنه لا يزال يستنكره، ولكن الوزارة السالفة جعلته معاهدة بين مصر وبريطانيا، وتساءل قائلاً:

«فهل يمكننا أن ننقض معاهدة بمجرد أن زغلولا تسلم الحكومة وقال إنه استنكر هذا القانون فلا ينفذ هذه المعاهدة؟ هل تأخذون على عاتقكم مسئولية ذلك وأنا فى الحال أنذر الدولة الإنكليزية به؟».

وقال إن الوزارة تقبل تنفيذ ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة وتحفظ لنفسها حق مناقشة هذا القانون فى المفاوضات المقبلة، وقال إن لديه مسألة قد يكون من صالحه أن يبوح بها ولكن إعلانها ليس من مصلحة البلاد.

وقد أُخذت الأصوات فوافق الأعضاء على رد اللجنة عدا ثلاثة، هم: عبد اللطيف الصوفانى بك وعبد الجليل أبو سمرة بك وعبد الحميد بك سعيد.

ووافق الأعضاء بهذه المناسبة على اقتراح من لجنة الرد على خطاب العرش بإقامة أثر تاريخى داخل البرلمان تخليدًا لذكرى دولة سعد زغلول باشا، يقال فيه إنه استحق تقدير الأمة وشكر الوطن(١).

وقد مضت صحف المعارضة تنقد خطاب العرش رغمًا عما فاه به دولة رئيس الوزراء فى مجلسى النواب والشيوخ، ولم تَرَ فى بيانات دولته هذه مريحًا لضمائرها.

وكانت جريدة الأخبار شديدة الوطأة فى نقدها. فحدث فى يوم الجمعة ٢١ مارس أن اجتمع لفيف من طلبة المدارس فى حديقة الأزبكية وخطب بعضهم مشيرًا إلى هذه المعارضة للحكومة وإلى نقد الجرائد المنتمية إلى المعارضة، ثم خرج الطلبة على شكل مظاهرة انضم إليهم فيها جماعة من العامة والسوقة، حتى إذا وصلوا إلى إدارة جريدة الأخبار الكائنة بميدان الأزهار اعتدوا عليها اعتداءً كان أثره فى الرأى العام عميقًا، فحملت «الأخبار» حملة شعواء على الحكومة حيث لم يتدخل رجال البوليس لمنع الاعتداء. وطالبت الحكومة بعمل

(١) مضبطة الجلسة التاسعة فى ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤.

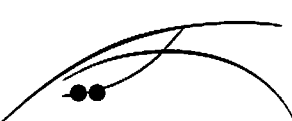
تحقيق دقيق واتهمت الوفد المصرى بأنه هو المحرك لحملة الاعتداء عليها. فسيق مديرها «أمين بك الرافعى» إلى النيابة لتحقق معه فى التهمة التى ألصقها بهيئة الوفد. ولم يجرِ أى تحقيق فى مادة الاعتداء عليه.

ولم يمضِ على هذا الاعتداء خمسة أيام حتى قام جماعة من الغوغاء بمظاهرة مرت أمام الجريدة المذكورة، فأقفل البواب الباب فقابلوه بقذف الحجارة على النوافذ والأبواب حتى أضروا بالبناء وجرحوا أحد المحررين.

ولم تحرك الحكومة ساكنًا بصدد هذا الحادث الذى استنكرته الصحف جميعًا وأخذ دورًا مهمًا فى صحف المعارضة.

الفصل السادس

مسألة الخلافة



ثارت فى شهر مارس مسألة شغلت أفكار العالم الإسلامى بأسره هى مسألة الخلافة:

قام السلاطين من آل عثمان بأمر الخلافة منذ سنة ١٥١٦م، فصار لهم مقام خاص فى قلوب المسلمين قاطبة بصفتهم الموكول إليهم أمر رعاية الدين.

وقد نزلت بالبلاد التركية الشدائد وتناولتها يد المصائب، وظلت فى حرب مع الدول الأوروبية واغتصبت أجزاء كثيرة من أراضيها، ومع ذلك بقى العالم الإسلامى ينظر إلى مقام الخلافة بالاحترام والتبجيل ولو أنه كان يتولى الخلافة فى بعض الأحيان سلاطين ليسوا أهلا لها، ولكن يقال بالإجمال إن سلاطين آل عثمان برهنوا فى مواقف عدة أنهم جديرون بمنصب الخلافة السامى، فكم من مرة دافعوا عنه بحد الحسام أمام العدو الذى كان يرى فى النيل من هذا المقام السامى شفاءً لحقده وضغينته.

كان تاريخ تركيا فى القرن الماضى سلسلة من الحوادث المهمة التى أثرت أكبر تأثير فى الحالة الحاضرة، فمن جهة كانت تركيا تحارب ما تبديه الدول الأوروبية من طمع فيها، ومن جهة أخرى كانت تنبعث فى أنحاء تركيا روح جديدة ترى أن المحافظة على القديم مما يسير بالدولة إلى الدمار، ويكون سببًا فى تقهقرها ثم هى ترى فى تقييد سلطة السلطان واتباع النظام الدستورى ما يكون له شأن فى الإصلاح الداخلى والنهوض بالدولة.

وقد تُوِّجت مجهودات الأحرار فى سنة ١٩٠٨ بالفوز عندما حصلوا على إعلان الدستور فى تركيا، وتمكنوا بعد ذلك بزمن قليل من خلع السلطان عبد الحميد الثانى وتولية أخيه السلطان محمد الخامس فى منصب السلطة والخلافة، ولم يكن الحكم الدستورى محلاً للاعتبار من هيئة الاتحاد والترقى التى تولت الأحكام.

أُعلنت الحرب العالمية فى سنة ١٩١٤ وخاضت تركيا غمارها منضمة إلى جانب ألمانيا والنمسا، وليس من شأننا هنا أن نذكر الأسباب التى أدت بها إلى ذلك، ولا أن نميز بين الخطأ والصواب فى مسلكها، ولكن يكفينا أن نقول إن تركيا أبلت بلاءً حسنًا فى القتال وقامت بنصيبها منه لكنها كانت فى الجانب الخاسر.

فلما وضعت الحرب أوزارها خرجت تركيا منها وقد انفصلت جميع البلاد العربية عنها، بل إن الشك كان لا يزال حائمًا حول ما إذا كانت الدولة التركية تبقى فى عالم الوجود بضع سنوات أخرى، وقد كانت معاهدة الصلح الأولى مع تركيا المعروفة بمعاهدة سيفر تسمح لتركيا بالبقاء فى الأناضول مسيطرة على تلك البلاد، إلا أن ذلك لم يمنع من الاتفاق على تقسيم بلاد الأناضول إلى مناطق نفوذ أجنبية والسماح لليونان بأن تُجهز على تركيا وتغتال من تركتها ما يمكن اغتياله.

ومن الأمور التى كانت ذات أثر كبير فى موضوعنا. أن السلطان محمد الخامس تُوفِّى فى أواخر الحرب، وخلفه على عرش السلطنة والخلافة السلطان محمد السادس، ويظهر أن السلطان الجديد كان على نقيض سلفه، فإن السلطان السابق كان مستسلمًا فى كل الأمور إلى وزرائه وعماله. أما السلطان محمد السادس فإنه كان من الميالين إلى جمع السلطة فى يده، وكانت له فى طريقة الحكم وفى المشاكل السياسية آراء ثابتة تدفعه إلى أن ينهج منهجًا خاصًا فى أعماله ومساعيه السياسية، كما أنه كان من المحافظين على حقوق الخلافة القديمة.

احتل اليونان أزمير ووطئوا أرض الأناضول وكان الخلفاء محتلين للآستانة عاصمة الدولة التركية ومقر الخليفة. وكان نفوذ إنكلترا أكبر من نفوذ الآخرين، وظهر للعالم كأن تركيا تتلقى الضربة القاضية الأخيرة. واستحوذ اليأس على أتراك الآستانة، ولكن قام الوطنيون الأتراك يدافعون عن ديارهم ببسالة أعجب بها العالم. وانتصروا على أعدائهم تحت قيادة مصطفى كمال باشا. ذلك الانتصار الذى له شأن عظيم فى تاريخ تركيا الحديث.

ولكن الخليفة كان فى أول الأمر لا يثق بالحركة الوطنية، وخاف أن تزيد الشر على بلاده، فعمل على تثبيطها. والغريب أنه بعد أن ظهرت بوادر النجاح من وراء هذه الحركة ظل على عدم الثقة بها واستمر يعمل على تثبيطها بل مناوأتها، فاتسعت الهوة بين الشعب والسلطان الخليفة.

وقف السلطان محمد السادس، طول الوقت الذى كان فيه الوطنيون الأتراك يدافعون عن أرض وطنهم، موقفًا معارضًا لآمال شعبه وميوله ولقد أصدر فتوى بصفته خليفة يعلن فيها خروج الكماليين وانشقاقهم. أما الكماليون فإنهم تحاشوا من جانبهم أن يتعرضوا لمقام السلطة والخلافة طول النضال مع أعدائهم، بل إنهم عمدوا إلى إعلان فتوى معارضة قالوا فيها إن الخليفة معدوم الإرادة فيما يصدر من الفتاوى، لأنه يفعل ذلك بتأثير الأجانب وتحت ضغطهم، إذا كان الحلفاء محتلين للآستانة وبها مقر الخليفة.

فلما تم النصر للكماليين، واستتبت لهم الأمور فى تركيا، سعوا فى الإصلاح ونفذوا ما اختطه الأتراك الوطنيون من مدة، وهى أن تكون البلاد جمهورية، وكان مَثَل السلطان الأخير ومحاربته للحركة الوطنية لا يزال ماثلاً أمام أعينهم فألغوا السلطنة العثمانية وأسقطوا السلطان محمد السادس. ولكن يظهر أنهم ترددوا فى أمر الخلافة، فسمحوا بإبقائها على أن ينتخب الخليفة بواسطة المجلس الوطنى الكبير، وأن لا يكون له من أمر الدنيا شىء.

وقد وقع الاختيار على الأمير عبد المجيد ولى العهد، وقد كان معروفًا بمؤازرة الحركة الوطنية ومناصرة رجالها.

ولا ريب فى أن تسوية مشكلة الخلافة على هذه الصورة لا يطابق ما هو معروف فى التشريع الإسلامى من أن الخليفة يجب أن يكون صاحب السلطة المدنية كما هو صاحب السلطة الدينية، ولا يمكن شرعا أن يكون الخليفة رئيسا دينيا فقط كما هو شأن البابا عند الإفرنج.

ومع ذلك ارتضى المسلمون هذا الحل ولم يمانعوا فيه، وبايعوا الخليفة الجديد عبد المجيد، وحافظ الخليفة من جهته على أن يسير على النظام المرسوم، وكان يبدو أن مسألة الخلافة لا تظهر فى عالم المشاكل الإسلامية مادام يشغل هذا المنصب رجل عرف بالحكمة والاعتدال كعبد المجيد.

ولكن يظهر أن الكماليين أبوا إلا أن يذهبوا فى الانقلابات إلى أبعد مدى فقرروا إلغاء الخلافة.

وقد اجتمع حزب الشعب، الذى هو حزب الحكومة الكمالية فى أول مارس برياسة مصطفى باشا كمال، للتناقش فى المشروعات القانونية الخاصة بالخلافة ونظارة الشرعية والمعاهد الدينية والأوقاف، وحضر الاجتماع، عدا الغازى مصطفى كمال باشا، عصمت باشا وأعضاء حكومته.

وظل هذا الاجتماع عدة ساعات أُلقيت فيه خطب عديدة حول موضوع الخلافة. وكان الذى قام بتقديم المشروع أحد العلماء مع خمسين من زملائه النواب. وقُدم كذلك مشروعان. أحدهما خاص بتوحيد التعليم. والآخر بإلغاء وزارة الشرعية والأوقاف، وجاء فى التقرير الخاص بمسألة الخلافة:

«إن وجود مقام الخلافة فى داخل الجمهورية التركية لم ينقذ تركيا من أن تكون ذات رأسين فى سياستها الداخلية والخارجية. والحال أن تركيا التى لا تقبل أى شركة فى استقلالها وحياتها الوطنية لا ترضى بقبول هذه الثنائية. وإذا كانت ظاهرته صمتية.

ثم ذكر التقرير أن آل عثمان كانوا سبب مصائب تركيا، وأن الخلافة ما هى إلا الحكومة فلا محل لوجود خلافة بجانب الحكومات الإسلامية الحاضرة.

وأُرفق بالتقرير مشروع القانون الخاص بذلك، وهو يحتوى على إحدى عشرة مادة. الأولى منها تتطلب خلع الخليفة. وبما أن الخلافة مندمجة فى مفاد الحكومة والجمهورية ومفهومهما. فمقام الخلافة مُلغًى. وأما المواد الأخرى فتختص بمنع الخليفة المخلوع وأفراد أسرته آل عثمان رجالاً ونساءً من الإقامة بالأراضى التركية ونزع الجنسية التركية عنهم. وتصفية أملاكهم.

وقد تانقش حزب الشعب فى هذا الاقتراح، وبعد الكلام على الصيغة العامة للقانون بُدئ فى مناقشة المواد. وكانت النتيجة قبول جميع مواد المشروع.. وعلى أثر ذلك عرض القانون على المجلس التركى الكبير فوافق عليه بأغلبية كبيرة[1] ونفذ القانون فى الحال.

نشر الخبر فى مصر فكانت له دهشة كبيرة فى بادئ الأمر. ولم يكد الناس يفيقون من دهشتهم حتى سمعوا بأن الحسين بن علىّ ملك الحجاز يدَّعى لنفسه الخلافة. ولقد كان فى مصر إجماع على وجوب بقاء الخلافة واستمرارها بشكل من الأشكال. ولكن كان فى جانب ذلك الإجماع إجماع آخر على أن لا يعترف بخلافة الملك حسين الذى لم يُلبِّ دعوته غير فريق من الفلسطينيين والسوريين والعراقيين والحجازيين. وبعض من أمراء الهند وأمراء البلاد العربية.

وقد قامت الأفراد والهيئات فى طول البلاد وعرضها. تحتج على قرار حكومة أنقرة. ورأى بعض الكُتَّاب فى هذا القرار اعتداءً على حقوق المسلمين، وكان بعضهم يرى أن الأتراك لا يملكون حق التصرف فى مسألة الخلافة.

وكان بعض الناس يرون أن بيعة الخليفة عبد المجيد لا تزال قائمة. وأن خلعه غير شرعى وأن قرار حكومة أنقرة لا يعتد به.

وأما الحكومة المصرية والهيئات الرسمية سواء فى ذلك الدينية والمدنية. فظلت بعيدة عن التدخل فى هذه المسألة. وقررت الحكومة المصرية أن تلتزم

(١) الأخبار فى ٦ مارس سنة ١٩٢٤.

جانب الحياد التام، إذ إن ما لديها من مهمة لسعى الصالح البلاد فيه مشغلة لها كافية.

على أن الكثيرين من العلماء الذين لهم مكانة فى الرأى العام. كتبوا المباحث الطويلة يظهرون الحكمة الشرعية من وجود الخلافة وحاجة المسلمين إليها.

وبدأت تتولد فكرة جديدة هى وجوب عقد مؤتمر لحل هذه المسألة واختيار الخليفة، واختلفت الآراء فى مكان عقد هذا المؤتمر. وكان الملك حسين يسعى أن يكون ذلك فى مكة المكرمة. ولكن العالم الإسلامى كان يتطلع إلى مصر، ويرى أنها أحق البلاد بالقيام بعقد هذا المؤتمر الذى يبحث مشكلة الخلافة وينتخب الخليفة.

ولا بأس هنا أن نذكر مَسْعًى للهنود المسلمين فى هذا السبيل ورأيًا خاصًا بهم. ذلك أنهم فكروا فى عرض الخلافة على مصطفى كمال باشا بصفته رئيس الدولة الإسلامية الوحيدة المستقلة بمعنى الكلمة. وقد بدأ يتسرب لبعض الأذهان أن مصطفى كمال باشا طامع فيها. ولكنه قضى على هذه الفكرة إذ لم يصرح للوفد الهندى بدخول الأراضى التركية. ودل ذلك على أن الأتراك يريدون أن يبتعدوا كل الابتعاد عن هذه المسألة.

وإذ تكونت فكرة عقد مؤتمر كان من الضرورى أن يتولى تنفيذها هيئة من الهيئات الدينية التى يعتد برأيها.

وكان الرأى العام يلحُّ فى أن تُتخذ هذه الهيئة من الهيئات الرسمية.

وكان قد اجتمع لدى محمد سعيد باشا فى أوائل شهر مارس بعض العلماء ومن بينهم الشيخ محمد حسنين العدوى، ودار الحديث حول ما كان من طرد آل عثمان من تركيا وإلغاء الخلافة، فقال بعض الحاضرين:

«ولِمَ لا تكون الخلافة للملك فؤاد، وما علينا إلا أن نجمع العلماء الموجودين فى القطر المصرى فينتخبونه ويبايعونه وهكذا تتم لملك مصر».

استحسن الموجودون الفكرة ثم عرضها سعيد باشا على دولة سعد باشا الذى حبذها. ومن ثَم قابل جلالة الملك وعرضها عليه فرفضها جلالته قائلاً:

«كيف أقوم بالواجب نحو جميع المسلمين مع أن حملى ثقيل بالنسبة لمصر وحدها».

وعلى ذلك تركت الفكرة. ولم يمضِ على ذلك إلا زمن يسير حتى بدأ نشأت باشا بالاشتغال بها سرًا. فكان يسافر إلى طنطا ويجتمع بالعلماء هناك. ثم إلى الإسكندرية والمدن الأخرى التى يمكن أن تقام فيها اجتماعات من العلماء. ثم بدأت تتكون جماعات فى تلك الجهات بصفة لجان للخلافة. ولقد أشكل الأمر على دولة سعد باشا فسأل نشأت عن هذه الحركة فأنكر تدخله فيها، وقال إن الاجتماعات كانت تحصل حين وجوده فى تلك الجهات عَرضًا. ولكن لم يكن من المستطاع التوفيق حين رفض جلالة الملك فكرة الخلافة لما عرضها عليه سعد باشا. ثم السماح لنشأت باشا بالقيام بهذه الحركات السرية.

ومما يؤيد ذلك أن صاحب السمو الأمير عمر طوسون، بعد أن تواردت عليه الرسائل العديدة من طبقات مختلفة بخصوص عقد مؤتمر عام للنظر فى مسألة الخلافة الإسلامية. كتب إلى دولة رئيس الوزراء خطابًا فى ١٥ مارس يسأله فيه رأى الحكومة فى عقد هذا المؤتمر فى مصر، فأجاب دولته بكتاب فى ١٨ منه يقول فيه:

«ردًا على خطاب سموكم المؤرخ ١٥ الجارى. أتشرف بأن أبدى أنى عرضته على جلالة الملك لاختصاصه بمسألة الخلافة التى لها علاقة بشخصه الكريم، وسأبلغ سموكم ما أتلقاه من جلالته فى هذا الشأن».

وإلى هنا وقفت الأعمال الرسمية فى شأن الخلافة. ولم يُبْدِ جلالة الملك رأيًا صريحًا فيها كما أن الحكومة التزمت الحيدة فى الأمر.

وفى ٢٣ مارس، اجتمعت لجنة الخلافة بالأزهر وقررت رفع التماس إلى صاحب الجلالة الملك. تؤيد فيه سمو الأمير عمر طوسون فيما طلبه من

الحكومة خاصا بعقد المؤتمر الإسلامى. وإرسال خطاب شكر وتأييد لسمو الأمير. وقد نفذ هذا القرار.

وفى يوم الثلاثاء ٢٥ مارس، اجتمعت بالإدارة العامة للمعاهد الدينية هيئة علمية دينية كبرى تحت رياسة حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ورئيس المعاهدة الدينية العلمية الإسلامية، وقد قرَّ قرارهم على ما يأتى:

١ ـ «كثر تحدث الناس فى أمر الخلافة بعد خروج الأمير عبد المجيد من الآستانة واهتم المسلمون بالبحث الكثير فيما يجب عليهم عمله قياما بما يفرضه عليهم دينهم الحنيف. لذلك رأينا أن نعلن رأينا فى خلافة الأمير عبد المجيد. وفيما يجب على المسلمين اتباعه الآن وفيما بعد».

وبعد أن عرَّفوا الخلافة أو الإمامة. وجاءوا على تاريخ خلع الخليفة وحيد الدين. وجعل الأمير عبد المجيد خليفة روحيا فقط. ثم أنكروا شرعية خلافة هذا الأمير بهذه الصفة. وفرضوا أن ذلك كان غير مانع من شرعية خلافته، ثم عطفوا على أنه لم يتم له نفوذ الحكم. وقالوا:

«وإذا فرض أنه تم له وصف الخلافة بمعناها الشرعى، فقد انحل عنه ذلك الوصف بعجزه عن القيام بتدبير أمور الدين والدنيا. وبعجزه عن الإقامة فى بلده ومملكته. وعن حماية نفسه وأسرته».

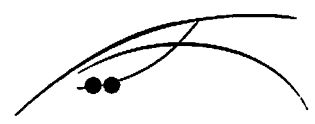
واستخلصوا من ذلك أن ليس للأمير عبد المجيد بيعة فى أعناق المسلمين، ثم أتوا على الضرورة القصوى التى تستلزم وجود خليفة وإمام للمسلمين كافة، وقرروا أخيرًا القرار الآتى:

«لهذه الأسباب نرى أنه لا بد من عقد مؤتمر دينى إسلامى يُدعى إليه ممثلو جميع الأمم الإسلامية، للبحث فيمن يجب أن تسند إليه الخلافة الإسلامية. ويكون بمدينة القاهرة تحت رياسة شيخ الإسلام بالديار المصرية. وأن يكون عقد المؤتمر فى شهر شعبان سنة ١٣٤٣ (مارس سنة ١٩٢٥)».

ولقـد اجتـمع على أثر ذلك علمـاء الإسكندرية ووافقـوا على قـرار العلمـاء المذكورين، وحبذوا الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامى عام فى القاهرة يعالج مسألة الخلافة.

الفصل السابع

الهيئة التشريعية الأولى



أصبح مجلس الشيوخ بعد الانتخابات والتعيينات مؤلفًا من حضرات الآتية أسماؤهم بعد مرتبة حسب الحروف الأبجدية، وهم حضرات:

«إبراهيم الجبالى (الشيخ). إبراهيم الطاهرى بك. إبراهيم حليم مهنا أفندى. إبراهيم سعيد باشا. إبراهيم سيد أحمد بك. إبراهيم عبد الحميد نوار (الشيخ) إبراهيم فرج أبو الجدايل بك. إبراهيم نور الدين بك. إبراهيم يوسف عطا الله (الشيخ).. أحمد أبو سيف راضى أفندى. أحمد الشريعى باشا. أحمد تيمور باشا أحمد حلمى باشا. أحمد حميد أبو ستيت بك. أحمد ذو الفقار باشا. أحمد زكى أبو السعود باشا. أحمد زيور باشا. أحمد عبده بك. أحمد على باشا. أحمد عيسى بك (الدكتور). أحمد فؤاد عبد الله باشا. أحمد مصطفى بك. أحمد نصر (الشيخ). إسماعيل سرى باشا. إغناطيوس برزى (الأنبا) السيد عبدالرحمن بك. السيد فودة بك. الفريد شماس أفندى. أمين سامى باشا. بسيونى بك الخطيب. بولس حنا باشا. بيومى مدكور بك. حافظ السيد بك. حافظ عابدين بك. حبيب خياط بك (الدكتور). حسن أحمد العديسى بك. حسن رشوان حمادى بك. حسن عبد القادر (الشيخ). حسنين عبد الغفار بك. حسين القصبى (السيد). حسين خيرى باشا (اللواء). حسين شريف باشا (اللواء). حسين والى (الشيخ). راغب عطية بك. رزق شعبان شعيرة بك. سعد الخادم بك (الدكتور). سعيد فهمى الروبى بك. سمعان غبريال القمص بك.

سوريال جرجس سوريال أفندى (الدكتور). شاهين الجندى أفندى. شعبان السيد مؤمن بك. صليب قلوديوس باشا. طه حسنين (الشيخ). ظيفل حسن باشا (الدكتور). عبد الرحيم صبرى باشا عبد الرحيم. محمد مهنا أفندى. عبد الظاهر جليل بك. عبد العزيز رضوان بك. عبد العظيم المصرى بك. عبد الفتاح اللوزى بك. عبد الفتاح رجائى أفندى. عبد الله سليمان أباظة بك. عزب الليثى (الشيخ). عثمان محمد بك. عفيفى حسين البربرى أفندى. عقل محمد بك. على إسماعيل بك. على بسيونى بك. على رمضان الطوبجى (الشيخ). على سليمان (الشيخ). على عبد الرازق بك. على فهمى باشا (اللواء). على محمد مروان (الشيخ). عمر أحمد خلف الله بك. عوض عريان المهدى بك. فهمى حنا ويصا بك. لوكاس (الأنبا). لويس أخنوخ فانوس أفندى. متولى عمر حجازى (الشيخ). محمد إبراهيم والى بك، محمد أحمد الشريف بك. محمد أفلاطون باشا. محمد الحفنى الطرزى باشا. محمد السيد أبو على باشا. محمد العبانى باشا. محمد توفيق نسيم باشا. محمد جعفر أفندى. محمد زكى عبد الرازق بك. محمد شفيق باشا. محمد طلعت حرب بك. محمد عبد اللطيف أفندى. محمد عز العرب بك (الشيخ). محمد علوى الجزار بك. محمد على الببلاوى (السيد). محمد عوض جبريل أفندى. محمد فتح الله بركات باشا. محمد فتحى يكن بك. محمد فؤاد باشا (اللواء). محمد كامل باشا (اللواء). محمد لطفى طنطاوى أفندى. محمد محمود بك. محمد محمود خليل بك. محمد مغازى باشا. محمد هاشم أفندى (الدكتور). محمود أبو النصر بك. محمود الأتربى باشا. محمود بسيونى محمود أفندى. محمود شكرى باشا. محمود على مهنا بك. محمود فؤاد باشا (اللواء). محمود محمد حسن الشندويلى باشا. مرسى وزير بك. مصطفى الأهوانى بك. مصطفى إسماعيل أبو رحاب باشا. مصطفى رشيد بك. موسى فؤاد باشا (الفريق). ميشيل أيوب باشا. يس محمود أبو جليل (الشيخ). يحيى إبراهيم باشا. يوسف بتشوتو بك. يوسف وهبه باشا.

أما مجلس النواب فقد تألف بحكم الانتخابات من حضرات النواب الآتية أسماؤهم، مقرونة بذكر دوائرهم الانتخابية بعد:

نواب القاهرة

«دولة سعد زغلول باشا، السيدة زينب. الدكتور نجيب إسكندر، شبرا. حسن حسيب باشا، الوايلى. مرقس بك حنا، الأزبكية. حامد بك الماوردى، بولاق. إبراهيم بك راتب، عابدين. شفيق أفندى منصور، باب الشعرية، عبد الغنى بك سليم عبده، الجمالية. أحمد أفندى ماهر، الدرب الأحمر. الأستاذ محمد بك أبو شادى، الخليفة. عبد الحليم أفندى البيلى، مصر القديمة».

الإسكندرية

«أحمد مظلوم باشا، محرم بك. جعفر فخرى بك، العطارين. عزيز أنطون أفندى، اللبان. مصطفى الخادم بك، كرموس. دولة محمد سعيد باشا، الجمرك. السيد بك مرسى، مينا البصل».

القنال

«على على لهيطة أفندى، بورسعيد».

السويس

«مصطفى بك هاشم، السويس».

دمياط

«عبد الحليم بك العلايلى، دمياط».

مديرية القليوبية

«سلامة بك ميخائيل، بنها. محمد كمال على بك، سندنهور. أحمد سابق أفندى شبين القناطر. الدكتور حامد محمود، طوخ. محمد بك يوسف، العمار

الكبرى. مصطفى بك بكير، نوى. حامد أفندى الشواربى، قليوب. بحيرى بك حلاوة، البرادعة وخلوتها. صادق بك حنين، المطرية».

مديريرة الشرقية

«محمد كامل أفندى مرتجى، بندر الزقازيق. السيد أفندى عبد المطلب، التل الكبير. على أفندى حسين، الشبانات. عبد العظيم الهادى رسلان، الزقازيق القبلية. على أفندى الشمسى، القنايات. حنفى بك ناجى، منيا القمح. حسن بك مرعى، ميت يزيد. أحمد أفندى مرعى، الصنافين. عمر مراد بك، بلبيس. حسين يوسف عامر، إنشاص الرمل. الدكتور عبد الرحمن عوض، ههيا. محمد إبراهيم الأعسر أفندى، الدهتمون. النجدى بك سالم، كفر صقر. الشيخ الأحمدى منصور، تلراك. الشيخ محمد غنيم عبدون، فاقوس، جاد الحوت أفندى، جزيرة سعودى».

مديرية الدقهلية

«محمد محمد الشناوى بك، بندر المنصورة. أحمد بك عبده، ميت يعيش. عبد المجيد أفندى نافع، ميت أبو خالد. حسين بك هلال، ميت غمر. عطا بك عفيفى، البوها. محمود الأتربى باشا، أخطاب. محمود بك عبد النبى، أجا. السيد بك فودة، السنبلاوين. محمد توفيق خليل أفندى، تمى الأمديد. أحمد بك رمزى، ديرب نجم. الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى، مركز المنصورة. محمد عبد الجليل أبو سمرة بك، سلامون. طاهر بك اللوزى، فرسكور. إبراهيم بك الزهيرى، الزرقا. محمد بك أمين نور، دكرنس. محمد طاهر عبد اللطيف أفندى، برمبال القديمة. ويصا أفندى واصف، المطرية».

مديرية الغربية

«الدكتور حسن كامل بك، بندر طنطا. حماد بك إسماعيل، مركز طنطا. سليمان بك زكى العبد، شوبر. محمد توفيق بك حمودة، قطور. إبراهيم محمد على نصير أفندى، محلة روح. محمد شوقى الخطيب أفندى، السنطة. الدكتور

عبد الخالق محمد سليم، قطاى. محمد نجيب الغرابلى أفندى، سندبسط. يوسف أحمد الجندى أفندى، بندر زُفْتى. عبد الخالق عطيه أفندى، سنباط وحصتها. الشيخ أبو الفتوح سالم الفقى، كفر الزيات. أحمد عصمت أفندى، النجارية. محمود حسن جازيه أفندى، بسيون. محمد مغازى عبد الرحمن البرقوقى أفندى، شباس الشهداء. محمد عاطف بك بركات، دسوق. محمد فتح الله بركات باشا، فوه. الشيخ عبد المجيد إبراهيم اللبان، عرب أبو مندور. عبد الحميد بك سعيد، كفر الشيخ. إبراهيم بك بهجت، قلين. محمد بك سعيد، الكوم الطويل. سراج الدين شاهين باشا. الحامول. محمد أحمد باشا، بلقاس. الدكتور عبد العزيز العجيزى بك، شربين. السيد عبد الهادى القصبى طلخا. محمد بدراوى باشا، نبروه. مصطفى بك النحاس، سمنود. الدكتور حيدر الشيشينى، بندر المحلة الكبرى. السيد عبد العزيز خضر أفندى، دار البقر القبلية».

مديرية المنوفية

«راغب إسكندر أفندى، النعناعية. بهجت السيد أبو على بك، أشمون. محمد الحسينى عبد السلام أفندى، شَمَّا. عبد العظيم الشقنقيرى أفندى، منوف الغربية. محمد صبرى أبو علم أفندى، منوف الشرقية. الدكتور عبد الحميد فهمى، سرس الليان. محمد توفيق حسن أفندى، بى العرب. محمود فرج ذكرى بك، اسطنها. محمود بك حمدى، ميت بِرَه. محمود وهبة القاضى بك، قويسنا. محمد علوى الجزار بك. ميت خلف. محمد علوى الجزار بك، شبين الكوم. أحمد فهمى إبراهيم أفندى، الشهداء. عبد السلام فهمى جمعه بك، البتانون. محمد أفندى عبد الرحمن الصباحى، بركة السبع. حسانين بك عبد الغفار، تلا. عبد الله أبو حسين بك، طنوب. عبد الحليم شرف الدين غازى أفندى. شونى».

مديرية البحيرة

«محمد بك بليع، بندر دمنهور. عبد اللطيف بك الصوفانى، كفر داود. أمين أفندى إسماعيل، كوم حمادة. إسماعيل سليمان حمزة أفندى، الطود. عبد العزيز

أفنـدى الصـوفانى. الدلنجـات. الشيخ خـالـد محـجـوب الحنـاوى، التوفيقـيـة. عـبـد اللطيف أبو زيد الحناوى بك، إيتـاى البـارود. عـبـد الرزّاق القـاضـى بك، شبراخيت. عبد الواحد الوكيل بك، الرحمانية. محمد سليمان الوكيل باشا، مركز دمنهور. إسماعيل عبد الحميد نوار أفندى، حوش عيسـى. محمد بك حبيب، أبو حمص. السيد على الطحاوى المغازى، كفر الدوار القبلية. على على بسيونى أفندى، كفر الدوار البحرية. سعد أفندى الأنصارى، رشيد».

مديرية الجيزة

«الشيخ عـبـد الرحمن إسـمـاعيل، عزبة المناشى. حسين بك غـراب، أوسيم. حفناوى الزمر بك، إمبابة. عبد المجيد رضوان بك، الجيزة. محمد بك بسيونى، الحوامدية. محمد محمد الديب أفندى مزغونة. عبد الرحمن عزام أفندى، العياط. محمد بك عزام، حلوان البلد. أحمد المليحى بك، أطفيح».

مديرية بنى سويف

«محمد صدقى باشا، الواسطى. حسن يس، أشمنت. محمود بك لطيف، بلقيا. واصف أفندى غالى، مدينة بنى سويف. على بك سليمان، مركز بنى سويف. محمد بك سرور، طنسا بنى مالو. متولى بك قطب، صفط رشين. محمد سليمان بك، بيا».

مديرية الفيوم

«على نجيب أفندى، مدينة الفيوم، محمد عبد اللطيف سعودى أفندى، مركز الفيوم. عبد الله عبد الفتاح بك، العجميين. الشيخ خليفة يونس، طامية. أبو زيد بك طنطاوى، سنورس. أحمد حمدى سيف النصر بك، سنهور القبلية. عبد الستار الباسل بك، الشواشنة. الدكتور حافظ مؤمن، إطسا. حمد باشا الباسل، الغرق السلطانى».

مديرية المنيا

«الدكتور محمود بك عبد الرازق، بندر المنيا. محمد نجيب بك برعى، المدينة الفكرية. محمد بك موسى، السلطان حسن. الدكتور فؤاد سلطان، مركز المنيا. محمد توفيق بك إسماعيل، حسن باشا. محمد شريعى باشا، معصرة سمالوط. الدكتور محمد توفيق الجارحى، قلوصنا. أحمد حسن القيسى بك، بنى مزار القبلية. محمود عبد الرازق باشا، بنى مزار البحرية. الشيخ مصطفى القاياتى، أبا الوقف. أبو القاسم المصرى بك، مغاغة. سلطان السعدى بك، الفنت. بشرى حنا بك، الفشن».

مديرية أسيوط

«عبد الهادى عبد الرحيم بك، المحرس. محمد توفيق الدروى بك، الأشمونين. عبد العزيز سيف النصر بك، ملّوى. عبد العليم سمهان بك، دير مواس. أمين شلقامى بك، إسمو العروس. أحمد القرشى أفندى، ديروط المحطة. أحمد جاد الرب بك، القوصية. تهامى خشبة أفندى، بنى رافع. أحمد محمد خشبة بك، منفلوط. محمود بسيونى أفندى، الحمراء. سينوت حنا بك، بندر أسيوط. جورجى بك خياط، باقور. مصطفى باشا خليفة، أبو تيج. محمد محمود باشا، البريا. شاكر غزالى بك، بنى محمد الشهابية. إبراهيم غزالى بك، الواسطى. محمود علام أفندى، البدارى».

مديرية جرجا

«الشيخ مصطفى السيد، طما. الشيخ محمد أحمد أبو سديرة، نزلة عمارة. عبد اللاه عبد الآخر. طهطا. الدكتور سعد الدين الضبع. جهينة الغربية. حسن أفندى عبد الرحمن. المراغا. إبراهيم ممتاز أفندى، ساقلّته. محمد كامل حسن الأسيوطى أفندى، سوهاج. محمود همام حمادى بك، أخميم. أمين همام حمادى أفندى، المنشاة. إبراهيم باشا أبو رحاب، أولاد حمزة. فخرى بك عبد النور

جرجا. أحمد أبو ستيت أفندى، برديس. محمد كامل أبو ستيت أفندى، البَلْيَنا. أحمد محمد عمر حمدان أفندى، الخيام».

مديرية قنا

«محمد عبد العال عابد بك، أبو شوشة. هارون أفندى سليم، فرشوط. كامل جرجس تكلا بك، نجع حمادى. عبد الستار حسن عمران أفندى، القصر. حسن محمد الوكيل أفندى، دشنا. محمد إبراهيم أفندى، أولاد عمرو. وليم مكرم عبيد أفندى، قنا. الشيخ على محمد إسماعيل، قفط. الدكتور زكى ميخائيل، قوص. إبراهيم بك على، دنفيق. توفيق أندراوس أفندى، الأقصر. سيد على الزناتى بك، الضبعية. الشيخ إبراهيم فراج، كيمان المطاعنة. مدنى حسن حزين أفندى، إسنا».

مديرية أسوان

«الشيخ حسين عبادى حمدين، أدفو بحرى. يوسف قطاوى باشا، كوم أمبو. الشيخ حسين صالح خليفة، أسوان. عبد الصادق عبد الحميد أفندى، الدر».

أعمال البرلمان

ومناقشاته

بعد إلقاء خطاب العرش المبين لسياسة الدولة لم يبقَ إلا أن ينصرف النواب إلى ما أوكل إليهم من العمل التشريعى، ومراقبة الحكومة فى تنفيذ برنامجها الذى ضمَّنته هذا الخطاب وقد انعقدت الجلسات الأولى. وكان لا بد من النظر فى صحة نيابة الأعضاء وعدم صحتها. والنظر فى الطعون المقدمة فى بعض النواب.

الطعون فى الأعضاء

كان البرلمان فى الخطوة الأولى سعديًا تقريبيًا ولم تظهر فيه أى روح للمعارضة، اللهم إلا أفراد قلائل كانوا لا يُقْدمون على المعارضة إلا إذا ابتدءوا عباراتهم بإعلان أنهم مؤيدون للحكومة وليس ما يقولونه مقصودًا به عدم الثقة بالحكومة أو إحراج لها[1]. لذلك كانت تبدو هذه الظاهرة دائمًا من الأعضاء الذين كان يُظن فيهم أنهم ليسوا من أنصار سعد باشا زغلول حقيقة، وأنهم لا يُحْجمون عن معارضة الوزارة إذا كان هناك سبيل إلى ذلك، ومن بين العوامل التى كانت مؤثرة على هؤلاء الأعضاء مسألة النظر فى الطعون، وقد أُلِّفت لجنة لفحص الطعون فى كل من مجلسَى الشيوخ والنواب، ولا نكون مبالغين إذا قلنا إن الجزء الأكبر من أعضاء المجلس كان مطعونًا فى انتخابهم سواء أكان لأسباب وجيهة أم غير وجيهة.

وليس من العدل أن نقول إن لجنة الطعون من شأنها أن تغل الأعضاء المعارضين المطعون فى صحة انتخابهم عن المعارضة. إذ ليس من المعقول أن لا يراعى أعضاء هذه اللجنة جانب العدالة فى بحث الطعون الموجهة إلى زملائهم، ولكن كان يخشى أن تتغلب العوامل السياسية على هذه اللجان. وللسياسة أحكام لا تتفق والعدالة.

---

(١) معارضة الصوفانى بك لخطبة العرش.

وقد قرر، لكى تنهى هذه اللجان أعمالها، أن تعرض ما ثبت من هذه الطعون أولا فأول على المجلس.

ومن بين المسائل المهمة التى عرضت أثناء المناقشة فى الطعون. مسألة الأمية. وقد كان ذلك بمجلس الشيوخ فى جلسة يوم الثلاثاء ١٨ إبريل بمناسبة وجود أمى. وقد سكت الدستور وقانون الانتخاب عن هذه النقطة، واشتدت المناقشة فى هذه المسألة وطال الجدل بين الأعضاء، فالقائلون بقبول الطعن فى صحة الانتخاب عندما يكون الطعن قائمًا على الأمية يرون أنه لا يصح أن يكون النائب أميًا، فإن ذلك يمنعه عن القيام بأعماله حق القيام، وكان المعارضون فى قبول الطعن بالأمية يرون أن سكوت القانون والدستور عن هذه النقطة يجب أن يفسر بأن القانون يبيح انتخاب العضو إذا كان أميًا. وقد كانت حجة بعضهم فى ذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم كان أميًا. ولكن هذا القول أثار عاصفة احتجاج على أن التشبيه بين أمية عضو البرلمان وأمية النبى التى هى معجزة من المعجزات خطأ كبير. ومع هذا فإنه بعد المناقشة أُخذت الأصوات فإذا هى انتصار للأمية.

وقد ثارت هذه المسألة أيضا فى مجلس النواب بجلسة ٥ إبريل. وتناقش فيها الأعضاء. وقررت الأغلبية وجوب اعتبار إحسان القراءة والكتابة شرطًا أساسيًا فى العضو. وكان ذلك بأغلبية عظيمة.

ومن المسائل التى كانت ذات علاقة بلجنة الطعون، مسألة البدراوى باشا عاشور وانتخابه عضوًا بمجلس النواب. فإن البدراوى باشا تقدم إلى الانتخاب وهو معروف بأنه من حزب الأحرار الدستوريين. وقد رشح الوفد أمامه عبد الرحمن أفندى البيلى من المحامين. ولكن لجنة النظر فى الترشيحات قررت رفض ترشيح عبد الرحمن أفندى البيلى لأنه ليس من أهل تلك الجهة وليست له مصلحة فيها. وقد عد الوفديون ذلك من زلات محمد حلمى عيسى باشا. وزعموا أنه أظهر التحيز فى هذه المسألة، وضربوها مثلا للأسباب التى أدت

لإحالته إلى المعاش فى أول عهد الوزارة السعدية. وقد قدم عبد الرحمن أفندى البيلى طعنًا فى انتخاب البدراوى باشا إلى سكرتارية المجلس فرفضته. فأرسله إلى رياسة مجلس الوزراء فأحالته على المجلس. وقد قام بين الأعضاء من دافع عن رأى مرشح الوفد. وقال إن المصلحة ليست هى الملك فقط بل قد تكون المصلحة هى وجود العائلة فى الدائرة الانتخابية. ولكن هذا الطعن رفض ـ طبقًا لقرار لجنة الطعون ـ ولم يوافق عليه.

ومما قد يكون ذا مغزى فى موضوعنا، أنه عندما عرضت اللجنة رأيها على المجلس فى الطعن الموجه إلى سعادة محمد شريعى باشا. قام أحد الأعضاء يخالف رأى المجلس. بحجة أن سعادته لم يكن من المنضمين إلى الحركة الوطنية. ولا ريب فى أن العضو كان يقصد أن سعادته ليس من المناصرين الوفد، فما كاد ينطق بعبارته حتى علا ضجيج المجلس فأسكتوا هذا العضو.

انتهت لجنة الطعون من فحص جميع الطعون، وقررت صحة نيابة سائر أعضاء البرلمان، ماعدا الطعن المقدم فى سعادة محمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين، فإن اللجنة أجّلته إلى آخر الطعون وذاع أن اللجنة قررت قبول الطعن، وأخذت الصحف المعارضة للوزارة القائمة ترمى اللجنة بأنها حادت عن مهمتها القضائية وأنها نظرت إليها نظرة حزبية.

والواقع أن لجنة الطعون انقسمت فى مسألة الطعن الموجه له إلى قسمين: أغلبية وأقلية، أما الأغلبية فكانت ترى قبول الطعن.

وقد حدث فى أثناء الانتخاب بدائرة البريا التى انتُخب عنها سعادة محمد باشا محمود، أن عملية الانتخاب بدأت قرب منتصف الساعة الثالثة بعد الظهر عقب الفراغ من تكوين اللجنة النهائية، فتقدم إلى الانتخاب ٨٦ مندوبا إلى الساعة الرابعة وعندها أعلنت اللجنة ختام عملية الانتخاب وفتحت صندوق الانتخاب، وبدأت فعلا فى فرز الأوراق، وقبل نهاية الفرز وردت إشارة تليفونية من مديرية أسيوط بناءً على أمر وزير الداخلية تقضى بتأجيل الانتخاب للغد

إذا لم يكن الوقت كافيًا لأخذ أصوات جميع المندوبين الذين حضروا، وتقضى بإعلان المندوبين المذكورين بذلك حتى يحضروا غدًا، وعملا بهذه التعليمات أوقفت اللجنة عملية الفرز وأحضرت من كان باقيًا من المندوبين فى قاعة الانتخاب ونبهت عليهم بذلك، وعلمت اللجنة أن بعضهم تركوا محل الانتخاب وانصرفوا إلى بلادهم، فحررت اللجنة إشارة تليفونية إلى مأمور المركز للتنبيه على المندوبين بالحضور فى اليوم التالى، وحررت اللجنة كشفًا بعدد أسماء الذين حضروا ولم يعطوا آراءهم لضيق الوقت، وهذا البيان استخرجته اللجنة من حصر عدد المندوبين الذين انتخبوا اللجنة النهائية، وتأشر أمام أسمائهم بذلك فى الكشف، ومن حصر عدد من حضر منهم وانتخب أعضاء مجلس النواب، وكان تأشر أمام أسمائهم بإشارة أخرى، وحررت اللجنة كشفًا بأسمائهم بناءً على هذه القاعدة، وعلى أثر ذلك أُقفل صندوق الانتخاب بما فيه من الأوراق التى فرزت والتى لم تفرز وعدد الأوراق جميعها ١٨٦.

وفى اليوم التالى قبل البدء فى الانتخاب قدم أحد المحامين طلبًا إلى اللجنة، مؤداه أن لا تحرم اللجنة أحدًا من المندوبين الذين حضروا فعلا بالأمس من إبداء رأيهم. ولو لم تدرج أسماؤهم إذ حضر منهم كثيرون ولكنهم لم يشتركوا فى انتخاب اللجنة النهائية. وقد قررت اللجنة بإجماع الآراء، قبول المندوبين الذين حضروا فى اليوم السابق ولو لم تدرج أسماؤهم فى الكشف المحرر بالأمس، وبناءً على هذا القرار الذى أصدرته اللجنة، تقدم إلى الانتخاب جميع من أدرجوا فى الكشف المذكور مضافًا إليهم ٨١ مندوبًا لم يذكروا فى الكشف، وقالت اللجنة إنها تحققت من مناقشة الناخبين المذكورين، ومن مشاهدة الرئيس وبعض أعضاء اللجنة لبعض أولئك الناخبين، وأنها لم تصرح لأحد من الناخبين إذا كان مريضًا بالأمس أو مسافرًا.

وقد رأت لجنة الطعون أن عملية الانتخابات تخلَّلتها إجراءات باطلة، مثل فرز بعض الأوراق ثم إعادتها إلى صندوق الانتخاب، ولكن اللجنة بنت قرارها فى بطلانها على القاعدة الآتية:

إنه فى حالة تأجيل الانتخاب إلى الغد، يجب على لجنة الانتخابات أن تحصر الذين حضروا فى اليوم الأول وتتحقق من حضورهم ولا تسمح لمن لم يحضر الانتخاب فى اليوم الأول بالاشتراك فى الانتخاب فى اليوم التالى[1]، والطريقة التى اتبعتها اللجنة غير محققة.

وقد عبر هارون بك سليم عضو لجنة الانتخاب عن رأى أقلية اللجنة التى رأت عدم قبول الطعن وأشارت برفضه، وهى أن الطريقة التى اتبعتها اللجنة كافية للإثبات على كل حال، وأن اللجنة التى قالت إنها قد تحققت لا بد أن تكون تحققت بالفعل. وإن من يتذكر الحالة التى كان عليها الانتخاب يثبت لديه أنه إذا قال أحد أعضاء اللجنة إنه رأى المندوبين بالأمس، فاعتقدوا إنه يكون قد رآهم حقيقة، وقد أجازت اللجنة مثل ذلك، وطلب من المجلس أن يرفض الطعن، وضرب من باب التمثيل حالة النائب محمد عبد الجليل بك أبى سمرة، وقال إن رأى لجنة الطعون ليس رأيًا نهائيًا. فهى لجنة تحضيرية فقط. فإذا قررت أغلبيتها قبول الطعن فليس معنى ذلك أن المجلس هو الذى قرر الطعن، وعلى أثر ذلك قام وليم أفندى مكرم عبيد، وعرض رأى أغلبية اللجنة الذى ذكرناه آنفًا.

وقد تكلم محمد صدقى باشا. فاعترض على قرار أغلبية للجنة وقال إنها ليست أغلبية حقيقية. فقد انتخب المجلس لجنة الطعون من ثلاثة وثلاثين من أعضائه. هم قضاة أو شبه قضاة، والحكم الذى يصدر يجب أن يصدر من جميع الأعضاء. إما باتحاد الآراء وإما بالأغلبية.

ولجنة الطعون قدمت هذا الطعن برأى حصر فى ١٨ نائبًا من النواب الذين انتخبوا. فكان اثنا عشر من رأى وستة من رأى آخر. والاثنا عشر أباحوا لأنفسهم أن يقولوا قررت الأغلبية. مع أن أغلبية الثلاثة والثلاثين يجب أن تكون ١٧ عضوا، فاللجنة الفنية المؤلفة من ٣٣ عضوًا ويتغيب منها ١٥ عضوا حين تقرر أمرًا لا يمكن أن يقال إنه صدر فيها قرار بالأغلبية. فالرأى الذى عرض هو رأى

(١) نص تقرير لجنة الطعون، البلاغ ٢١ إبريل سنة ١٩٢٤.

أغلبية ضد أقلية، ولا يمكن أن يقال إنه قرار من اللجنة، لأن اللجنة لم تقرر بالأغلبية شيئًا. ثم أبدى رأيه بأن رأى الأغلبية فى غير محله، فإنه يرى رفض الطعن.

ومما لوحظ على المجلس أنه كان يقاطع كل من يقول برفض الطعن مقاطعة شديدة، وقد تكلم بعد ذلك بعض النواب ثم أُخذت الأصوات فتقرر قبول الطعن بأغلبية ١٢٣ ضد ٣٩ صوتًا.

الهيئة الوفدية

ظهر على أثر قبول الطعن فى البرلمان حركة ترمى إلى تلمُّس حقيقة الآراء فى المجلس ومعرفة المعارضين للحكومة ومعرفة أنصارها، والوقوف على حقيقة كل نائب. لاسيما بعد أن انتهى البت فى الطعون. ويظهر أن الوفد، الذى كان يعمل وراء حكومته، فكر فى تأليف هيئة وفدية برلمانية. ومما زاد الوفديين اعتقادًا بوجوب ذلك، أنهم رأوا روح المعارضة فى المجلس. وهذه المعارضة بادية من فريق خاص من الأعضاء. وكان معظم رجال هذا الفريق يزعمون مع ذلك أنهم تابعون للوفد، وأنهم انتُخبوا على مبادئه.

وقد تعرض أحيانًا مسائل سياسية، يجب أن يكون رأى أنصار الحكومة فيها بارزًا ظاهرًا، مؤيدًا للحكومة، وهذا يستلزم بلا ريب اتحادهم وائتلافهم.

ويظهر أن الحكومة اتخذت مسألة المناقشة فى قبول الطعن الخاص بسعادة محمد محمود باشا كمحك تتبين به أنصارها ومعارضيها. فاعتبرت جميع من رأوا رفض الطعن وصحة نيابة الباشا المذكور معارضين للحكومة ولو أنهم تقدموا للانتخاب باسم الوفد.

وقد دعا سعادة حمد باشا الباسل، وكيل الوفد قسمًا كبيرًا من النواب، إلى حفلة سياسية تقام فى ٢٦ إبريل، وقد أثارت هذه الحفلة كثيرًا من الأقوال فى الصحف، لاسيما أن هذه الدعوة لم تُوجَّه إلا للذين وافقوا على قبول طعن محمد

محمود باشا، وقد حبذت الصحف المنتمية إلى الوفد فكر تنظيم البرلمان بتأليف هيئة سياسية فى داخله. وامتدحت الوفد فى إقدامه على تنفيذ هذه الفكرة، حيث قالت الأهرام:

«وحقيقة الواقع أن حزب الوفد هو الآن مظهر الأمة فى مجلس نوابها. وهو الحكومة. فهو المسئول عن هذا المظهر وعن تسيير الأمور وحسن السياسة وعن كل شىء لأن بيده وحده كل شىء. دون مزاحم، وهو يعرف ذلك من نفسه، ويعرفه العالم عنه، وزعماؤه البصيرون بالأمور، ولا يدعون الأمور تجرى فى غير طريق المصلحة والمنفعة العامة. لأن الروح الحزبية لا تتملكهم إلا من جانب واحد. وهو ما يعتقدون به المصلحة والنفع. والروح الحزبية المعارضة لا ترهبهم ولا تخيفهم من أية جهة هبت ومن أى حزب ثارت. لأن النفخ فيها ضعيف جدًا. لا يمكن أن يحولها إلى عاصفة. تتناول مواقفهم ومراكزهم. بل قد تروّح عنهم بهبوبها وتنعشهم. وهم يدركون أن الذين يريدون أن ينفخوا فى وسط المجلس بهذه الروح. يشفقون على أفواههم من أن تنتفخ بهبّة شديدة، وبألسنتهم من أن تنطلق بنغمة قوية».

وقالت المحروسة:

«ليس هناك شك فى أن محمد باشا محمود وأصحابه. جعلوا مسألة الطعن فى انتخابه مسألة حزبية. وأرادوا أن يتخذوا نتيجة فصل المجلس فيها مقياسًا لقوة حزبهم فى هذا المجلس».

أما الصحف المعارضة فرأت أن فى تأليف هذه الهيئة فى البرلمان، التى يكون منها حزب الحكومة ضررًا بالغًا. وقد رددت جريدة السياسة اعتراضات المعارضين، فقالت:

«نحن لا ننكر على الحكومة حق تأليف حزب لها، يناصرها وتعتدُّ به فى تثبيت الغالبية التى تعتمد عليها فى البرلمان. إنما نحن نفهم أن تؤلف الحكومة الحزب على مثال الأنظمة فى البلاد الدستورية، فيكون أعضاؤه من أعضاء

المجلس. ويكون رأيه هو برنامج الحزب، وبرنامج الحزب وليد مناقشات أعضائه. وتنفيذه وفق قرارات أعضائه ورسم خططه يكون تبعًا لإرشادات أعضائه».

«فإن كان الحزب أقلية فى المجلس تألفت منه هيئة تنفيذية لتنظيم جهوده وكانت هذه الهيئة من أعضاء المجلس تزول بزواله وتتغير بما يطرأ فى حالة الأحزاب من تطور فى مراكزها، وتبقى هيئة الحزب التنفيذية خاضعة لما يقرره مجموع أعضاء هذا الحزب من قرارات هى نتيجة مناقشتهم خارج جلسات البرلمان، ولو أنها تجرى غالبًا فى بهو تابع للبرلمان، وإذا كان الحزب هو حزب الغالبية. كانت منه الحكومة، والحكومة لا تستطيع أن تعيش فى البلاد الدستورية بغير الاعتماد على هذه الغالبية. فلو تحكمت الحكومة فى الغالبية. بأى وسيلة من الوسائل. فجعلتها آلة فى يدها لأفسدت معنى الدستور، وكان ظاهر الحكم دستوريًا نيابيًا وباطنه دكتاتوريًا استبداديًا. أما لو سارت الحكومة على أنها جزء من الحزب تعمل على برنامجه غير متحكمة فى آراء أعضائه بل سائرة وفق هذا البرنامج. مسترشدة بما يتخذون من قرارات، لعملت وفق مقاصد الدستور ولكانت حكومة دستورية نيابية بالمعنى العصرى المألوف».

ثم قالت الجريدة:

« نخشى صراحة أن يكون هذا الحزب آلة لأغراض الوفد. ومطامع سعد فيُصَدر سعد أوامره إلى الوفد. فيجتمع أعضاؤه فى بيت الأمة. ليتلقوا هذه الأوامر. ثم يتعهد الباسل وأمثال الباسل بتوصيل رغائب الوفد إلى الحزب الحكومى الجديد فيعمل فى البرلمان. متصلا فى الظاهر بالوفد. ومؤتمرًا فى الواقع بأوامر سعد. وفى هذا يضيع معنى الحكومة الدستورية. وتحيا الدكتاتورية المستترة فى شخص سعد عن طريق الوفد».

وقد أُقيمت الحفلة الآنفة الذكر فى ذلك اليوم. وحضر الاجتماع جمهور النواب. وتألفت منهم الهيئة الوفدية البرلمانية التى صارت مسئولة مع حكومة سعد زغلول باشا عن مصير البلاد. وما يجرى فيها من الحوادث أيام الوزارة

السعدية. وخطب سعد باشا فى هذه الحفلة. وأشار إلى وجوب التضامن الحزبى بين الأعضاء الوفديين. وأبان كيفية هذا التضامن بقوله:

«والنظام يتطلب من كل منكم أن ينزل عن جزء يسير من حريته. حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الأجزاء للهيئة التى قبلتم العمل تحت لوائها».

وقالت الأخبار تنتقد هذه التصريحات(١):

«إن هذا إعلان صريح إلى السعديين الذين اجتمعوا على موائد الباسل باشا. بأن يعلموا أنهم إنما يجتمعون ويؤلفون حزبًا. لتجمع للحزب أو للجنته التنفيذية فى الواقع «الحرية كاملة» ومتى كانت الحرية الكاملة مجتمعة للهيئة. فقد صار الفرد الذى يعمل تحت لواء هذه الهيئة مفتقرًا إلى الحرية افتقارًا كاملاً. وقد رأينا الحزب السعدى الجديد يؤلف من نفسه لجنة تنفيذية قليلة العدد، وقد أقر المجتمعون القواعد الأساسية لنظام العمل. ومن بينها، على ما جاء فى رواية البلاغ لكلام الأستاذ مكرم عبيد، أن «أعضاء الهيئة مرتبطون بالقرارات التى تصدرها اللجنة التنفيذية. فلا يحق لهم أن يخالفوها».

«ومن أغرب ما رأينا من أمور هذا الحزب السعدى، أن معالى أحمد مظلوم باشا رئيس مجلس النواب صار وكيلا له».

ولا يخفَى أن رئيس مجلس النواب يجب أن يكون، على الأقل مدة رياسته، فوق الأحزاب. ولعل القراء لم ينسوا أنه ما كاد دولة سعد باشا يعلن أنه يستقيل إذا عدل المجلس خطبة العرش أو فسرها. حتى بادر مظلوم باشا. وأعلن هو أيضًا أنه متضامن مع الوزارة فى الاستقالة إذا فعل المجلس ذلك. ونسى أنه كان فى ذلك الوقت رئيس هذا المجلس.

ويقال إن تعمد الوفد تنظيم صفوفه فى البرلمان قد أدى بطبيعة الحال إلى انتظام فى الميول السياسية. وكان موحيًا لشعور الأقلية بكيانها وإن ضعف.

---

(١) الأخبار فى ٢٩ إبريل سنة ١٩٢٤.

فى جلسة يوم ٢٦ إبريل، أى على أثر إرفاض أعضاء الأغلبية من الحفلة التى دعا إليها حمد باشا الباسل، قدم مشروع ميزانية الدولة المصرية فأحيل إلى لجنة المالية. وعرضت لجنة المالية مشروع قانون خاص بتقرير مكافأة لأعضاء البرلمان. وقد جاء فى هذا المشروع أن يتناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية قدرها خمسمائة جنيه مصرىّ، ويتناول كل من رئيس المجلسين مكافأة سنوية مساوية لمرتب وزير. يخصم من المكافأة المنصوص عليها فى المادة السابقة. وما يكون لأى منهما. من حق فى معاش. ويستحق هذه المكافأة من يوم حلف اليمين، وتصرف على أقساط متساوية فى آخر كل شهر، ويأخذ كل عضو من أعضاء البرلمان جوازًا للسفر مجانًا فى الدرجة الأولى على جميع خطوط سكك حديد الدولة المصرية.

وقد اقترح الأستاذ مصطفى بك الخادم نائب كرموس جعل المكافأة ستمائة جنيه. وبنى هذا الاقتراح على أن الأخذ بتقدير أقل فيه تفويت للحكمة التى أرادها الشارع فى تقرير مبدأ المكافأة. لأن هذا المبدأ نتيجة حتمية للحق الذى خوله الدستور لجميع المصريين فى التقدم للانتخابات. دون اشتراط كفاءة مالية خاصة. وبغير تفريق بين غنيهم وفقيرهم، فضلا عن أن عددًا كبيرًا من الطبقة المتعلمة النشيطة فى البرلمان ممن يعتمدون فى حياتهم على صناعتهم وهؤلاء يتأثرون تأثرًا شديدًا بانشغالهم بالأعمال النيابية. ومبلغ الستمائة مبلغ متناسب. وقدم محمد الشريعى باشا اقتراحًا يقضى بجعل المكافأة ثلاثمائة جنيه.

على أن اللجنة مع ذلك رأت أن لا تزيد المكافأة على خمسمائة جنيهًا اتباعًا لمبدأ الاقتصاد.

وقد تكلم سليمان زكى العبد بك فقال إنه يجب أن تكون مكافأة نواب مصر أقل من مكافأة نواب إيطاليا وبلچيكا، ولكن حيث إن المرتبات فى الجمعية التشريعية كانت ثلاثمائة جنيه سنويًا لكل عضو وقد ارتفعت أثمان الحاجيات

عن ذى قبل فهو يقترح أن تكون المكافأة أربعمائة جنيه سنويًا ولا يليق بكرامة المجلس أن يقرر مرتبات تزيد على المرتبات التى يتقاضاها النواب فى أعظم إمبراطوريات العالم. وكان الأعضاء يقاطعونه أثناء كلامه. وأقفلت المناقشة وأخذ الرأى على الاقتراحات الأقل منها والأكثر. فرفض الاقتراح القاضى بجعل المكافأة ثلاثمائة جنيه. وكذلك الاقتراح الذى يقضى بجعلها خمسمائة جنيه. ووافقت الأغلبية على أن تكون المكافأة ستمائة جنيه مصرىّ.

وقد تناقش الأعضاء فيما إذا كان يصح الحجز على هذه المكافأة. وكان رأى اللجنة أنه يصح الحجر على المكافأة. ولكن عددًا كبيرًا من الأعضاء كانوا يريدون عدم جواز الحجز على هذه المكافأة. واختلف فيما إذا كان القائلون بذلك أغلبية. أو أقلية. ولم تؤخذ الأصوات بالنسبة لانقطاع النور.

وفى جلسة ٢٧ إبريل، جرت المناقشة حول هذه النقطة. فتقرر أنه لا يجوز توقيع الحجز على المكافأة إلا بحكم نهائى. أو سند واجب التنفيذ وقد طالت المناقشة فى شأن جوازات السفر وتقدمت عدة اقتراحات فى هذا الشأن، وقد وافق المجلس بالأغلبية على أن يعطى العضو جوازًا للسفر مجانًا فى الدرجة الأول من مركز دائرته الانتخابية إلى القاهرة على جميع خطوط سكك حديد الدولة المصرية الموصلة لهاتين الجهتين.

وفى هذه الجلسة قدم اقتراحان من عضوين يطلبان فيهما إعادة النظر فى أمر المكافأة إذ يريانها زائدة بالغة.

وقد أُخذ الرأى على مشروع القانون بجملته وذلك بمناداة الاسم، فقبله ٧٥ عضوًا ورفضه ٥٧ عضوًا.

المفاوضات

لما تولت وزارة الأعمال الأمور فى بلاد الإنكليز استبشر قادة الرأى العام من المصريين خيرا، لما يعلمونه من العلائق الوثيقة التى كانت بين صاحب الدولة

سعد باشا زغلول وزعماء الحزب المذكور؛ حتى إن سعد باشا، نوه بتفاؤله بتسلمه أزمّة الأمور بمصر فى الوقت الذى يتولى فيه حزب العمال الوزارة فى إنكلترا.

ولكن سرعان ما ظهر رئيس الوزارة الإنكليزية، المستر رامسى ماكدونالد، بمظهره الحقيقى وبأنه إنكليزى قبل كل شىء. وأنه لن يحيد قيد أنملة فى سياسته عن الخطة التى اختطها من سبقوه من الوزراء البريطانيين.

فقد حدث فى مساء ٢٥ فبراير أن وجه إليه المستر أورمسبى جور سؤالا فى مجلس النواب البريطانى، هذا نصه:

«هل تلقى رئيس الوزارة بيانًا من الحكومة المصرية الجديدة فى شأن نظام السودان المقبل وحماية الأجانب والحامية البريطانية، وهل يقطع عهدًا بأن لا يقع تبدل فى السياسة التى جرت عليها الوزارات البريطانية السابقة فى هذه الشئون دون أن يبلغ البرلمان ذلك أولا؟».

وسأل جناب العضو المذكور أيضًا السؤال الآتى:

«هل ينص على العلاقات التى ستكون فى المستقبل بين صاحب الجلالة البريطانية وجلالة ملك مصر فى معاهدة جديدة بين مصر وبريطانيا؟ وإذا كان ذلك، فهل يتاح البرلمان البريطانى أن ينظر فى مواد هذه المعاهدة قبل إبرامها؟».

فأجابه مستر ماكدونالد رئيس الوزارة قائلاً:

«إننى لم أتلقَّ شيئًا بعد من الحكومة المصرية فى الشئون المذكورة. وتعد الحكومة البريطانية الحاضرة نفسها مقيدة فى هذا الصدد بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. فإذا كانت الحكومة المصرية تعرب عن استعدادها للدخول فى مفاوضات فى شأن العلاقات بين البلدين، وإذا قضت هذه المفاوضات إلى وضع معاهدة فإن هذه المعاهدة تعرض على البرلمان البريطانى وفاقًا للترتيب الذى أعلنته أخيرًا».

قامت قيامة الصحف المعارضة للحكومة لهذا التصريح الخطير الذى صدر من المستر ماكدونالد رئيس الحكومة البريطانية وزعيم حزب العمال. الذى طالما

استنكر القيود التى قيدت بها الوزارات التى سبقته استقلال مصر ونادى بوجوب إحلالها منها جميعًا. وأخذت توجه القول إلى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء تسأله كيف يسكت عن هذا التصريح الذى فاه به الوزير الإنكليزى يؤيد به خطة سواه من الوزراء السابقين. ولكن دولة رئيس الوزراء لم يُجبْ على هذه الانتقادات. وقيل إنه أوفد الدكتور حامد محمود عضو مجلس النواب عن دائرة طوخ إلى لندرة يحمل رسالة خاصة منه إلى مستر ماكدونالد.

ورغمًا عن أن النائب المذكورة قد قوبل فى الإسكندرية بمظاهر الحفاوة والإكرام، فإن صحف المعارضة قد حملت على تصرف دولة رئيس مجلس الوزراء فى هذه المسألة حملة شعواء، وعجبت من إيفاد رسول يحمل رسالة خاصة إلى رئيس وزراء إنكلترا مع وجود سفير لمصر فى لندرة.

ولكن الصحف المنتمية إلى الوزارة دفعت ذلك بأن الدكتور حامد محمود إنما يسافر لأمور خاصة به. وقالت إنه قد يسمح له الوقت بأن يتعرف الأمور وأن يقف على ميول حزب العمال فى المسألة المصرية بعد ولايته الحكم. وهو ممن يسهل عليهم القيام بهذه المهمة. لأن له من الوسائل ما ليس لغيره، حيث كن متصلا بجماعة النواب العمال الذين زاروا مصر فى سنة ١٩٢١ وظل متصلا بهم بعد ذلك زمنًا طويلاً.

وفى يوم ٧ فبراير، ألف جماعة من الطلبة مظاهرة وذهبوا إلى وزارة الداخلية يحتجون على تصريح المستر ماكدونالد فخرج لمقابلتهم دولة رئيس الوزارة. ولما علم الغرض من مظاهرتهم خاطبهم قائلاً:

«إننى لا أرى فى تصريح مستر ماكدونالد شيئًا يجب أن نحتج عليه. ولو أننى رأيت فيه شيئًا ضد حقوق مصر لاحتججت عليه من نفسى».

«إن مستر رامسى ماكدونالد رئيس الحكومة البريطانية حر فى أن يصرح بما يراه، كما أننى أنا حر فى أصرح بالتصريحات التى أرى أنها ضرورية لحفظ حقوقنا. وقد قلت فى برنامجى الوزارى إننى لا أعتبر نفسى مرتبطًا بالتعهدات

السابقة فلا الحكومة البريطانية ولا الرأى العام البريطانى احتجا على تصريحى. فلا محل حينئذ لأن نحتج على تصريحات لا تربطنا».

«وبناءً على ذلك أرجوكم أن تعودوا إلى مدارسكم وإلاَّ تكونوا آلات فى أيدى الذين يريدون أن يعطلوا عمل الحكومة. إننى أعرف المسئولية الملقاة على عاتقى معرفة تامة. وأقدر الثقة التى وضعتها البلاد فىَّ. فكونوا على ثقة من أننى لا أقبل قط أى مساس بحقوق مصر».

«وأعود فأقول مرة أخرى: أرجوكم أن تتركونا نشتغل وثقوا بنا».

وبناء على هذا التصريح الذى يرى دولة سعد باشا فيه أن لا ضرورة للاحتجاج على أقوال رئيس الوزارة البريطانية. اطمأن الطبة وهتفوا للرئيس وعادوا من حيث أتوا.

على أن الوفد المصرى نشر فى يوم ٢٨ فبراير احتجاجًا على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وعلى تصريح المستر ماكدونالد الأخير. هذا نصه:

«فى مثل هذا اليوم من عام ١٩٢٢، وبعد أن مهدوا الطريق لمطامعهم بنفى الزعماء، واعتقال الأحرار وإعمال السيف والنار، لنزع الطمأنينة من النفوس. مما لا نود الدخول فى تفصيله تجنبًا لزيادة تكدير جو يعمل على صفائه. جاءوا بتصريح زعموه استقلالا. ووصفه الرئيس الجليل بحق بأنه نكبه وطنية كبرى. لو أن الأمة قبلته صراحة أو ضمنًا بموافقتها عليه أو بسكوتها عنه، ذلك لأنه يجعل مشروعًا ما كان إلى اليوم غصبًا. إذ يمنح إنكلترا لأول مرة فى تاريخ القضية المصرية حق الاحتفاظ على صورة مطلقة بمسائل أربع. هى فى الواقع كل شىء. إلى أن يتم الاتفاق عليها بين الأمتين».

«فطنت الأمة لهذه الخدعة الهائلة التى دبرها المستعمرون من الإنكليز. وأيدها المستضعفون من أبناء الوطن. فجمعوا جموعهم. وقاموا على أقدامهم، ينكلون بالأمة والحرية أيَّما تنكيل. فلم تتزعزع أمام ظلمهم عزيمة هذا الشعب

الناهض. ولم تَلِنْ لهم قناته. وأثبت أنه أيقظ من أن يخدع وأقوى قلبًا من أن يستكين. بل زاده الظلم قوة. وزادته الخديعة حرصًا وثباتًا».

«ولقد دارت معركة الانتخابات بين الأمة. وعلى رأسها الزعيم الجليل. وبين أنصار هذا التصريح. فكان حليفها النصر المبين. والنصر قديمًا حليف المخلصين. وكان ثمار هذا النصر العظيم أن تولت الحكمَ وزارةٌ من زعيم نهضتها. وعدد من صميم أبنائها. أعلنت في برنامجها ما يفيد أنها تستنكر هذا التصريح وأمثاله. فأصبح العالم بأسره. يشهد أن مصر وحكومتها كتلة واحدة. ورأى واحد. في رفضه بإباء. واعتباره غير صالح لأن يكون أساسًا لمفاوضات جدية. يراد بها حل المسألة المصرية. بما يضمن الحرية ويحقق الاستقلال».

«وإذا صح لرئيس الحكومة الإنكليزية أن يعلن أنه مقيد به. فلا ينبغي لنا، نحن الذين نشعر بضرره، إذا سكتنا عنه، أن نهمل الاحتجاج عليه في مثل اليوم الذى صدره فيه».

«وإذا نحن اليوم حددنا استنكارنا إياه واحتجاجنا عليه وعلى كل من يؤيده بالقول والعمل. فإننا إنما نعبر بذلك عن رأى الأمة وحكومتها ونسجل إرادتهما معًا، وتغتبط في الوقت عينه أشد الاغتباط بأن في مصر الآن وزارة قوية تمثل الأمة أصدق تمثيل، وتسهر على صالح البلاد بما يدعو إلى دوام الثقة بها والاطمئنان إليها. وهى أعرف من غيرها بوسائل إنقاذ الوطن الذى كان، ولا يزال العذاب في خدمته عذبًا. والتضحية في سبيله واجبًا شهيًا».

وكيل الوفد المصرى

وإذا قارنًا بين هذا الاحتجاج الصادر من الوفد المصرى حزب الحكومة وبين تصريح رئيسه ورئيس الحكومة في آن واحد، بدا لنا فيهما تناقض غريب!

على أنه لما عقد مجلس النواب المصرى أولى جلساته في يوم السبت ١٥ مارس، تلا دولة رئيس مجلس الوزراء عليه برقية واردة من الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية تشير فيها إلى المفاوضات. هذا تعريبها:

«حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء بالقاهرة.»

«باسم حكومة جلالة الملك جورج الخامس أحيى دولتكم والحكومة المصرية والبرلمان المصرى الذى يجتمع اليوم. وأهنئ، عن طريق دولتكم، الأمة المصرية التى منحها صاحب الجلالة مليكها فؤاد دستورًا حديثًا حرًا. ويمثها الآن لأول مرة، برلمان منتخب على أساس قويم من التصويت العام».

«وإنى أؤكد لدولتكم حسن النية وروح الصداقة التى نستقبل بها أحدث البرلمانات. ونعبر عن ثقتنا فى أن يكون هذا اليوم خطوة مهمة فى طريق تقدم مصر، وريثة أقدم المدنيات، بين جماعة الشعوب الحرة المتقدمة فى العالم. ونأمل أن تتمتع الأمة المصرية تحت حكومتها البرلمانية بمصر من السعادة والسلام فى الداخل والخارج. وإنى أعتقد إن مصر وبريطانيا العظمى سيرتبطان برباط متين من الصداقة. وإن رغبتنا هى أن نرى هذه الرابطة قد توثقت عراها على أساس دائم برضاء البلدين».

«ولهذه الغاية فإن حكومة جلالة الملك مستعدة الآن وفى كل وقت أن تتفاوض مع الحكومة المصرية».

«رمزى ماكدونالد».

فأبرق دولة سعد باشا إلى المستر ماكدونالد يقول:

«أهدى إلى سعادتكم باسم حضرة صاحب الجلالة الملك مزيد شكرى على تلغرافكم الرقيق الذى تفضلتم بإرساله إلينا عند افتتاح البرلمان. وإن تحيات الترحيب القلبية التى وجهتموها إلى أحدث البرلمانات عهدًا قوبلت بحماسة وكان لها أجمل وقع فى النفوس لاعتبارها تحيات أخوية صادرة إلى شعب فى دور النهوض من بلد عظيم كان أول من قرر مبادئ الحرية السياسية».

«وقد كان لتصريح سعادتكم الخاص بالدخول فى المفاوضات ما يقابله فى خطاب العرش لأن كلينا يرى فى آن واحد أنه من الملائم أن نبحث معًا عن حل

يرتكن على قواعد متينة ومُرْضية للبلدين وإيجاد علاقات صادقة وثيقة بينهما. وإنَّا لواثقون من الوصول إلى هذه الغاية لأن كلامنا مسترشد بروح العدل وحب الوئام متشبع بالثقة المتبادلة على حد سواء».

«سعد زغلول»

ولم يستطع مجلس النواب أن يتعرض لتعديل الخطبة فى هذه النقطة، لأن الوزارة هددت بالاستقالة إذا أُدخل على الخطبة أى تعديل.

زد على ذلك أن أحد أعضاء مجلس النواب الإنكليزى (السير موريس بل) وجَّه إلى وكيل وزارة الخارجية البريطانية. السؤال الآتى:

«هل تذكر لنا الحكومة البريطانية النقط الأربع التى سُئلت أن تفاوض الحكومة المصرية فيها؟ وهل بدأت المفاوضات؟ وهل المفاوضات التى ستجرى تكون ذات صفة خاصة؟ وهل تعرض جميع النتائج التى يصل إليها المتفاوضون، وعلى الأخص ما يتعلق منها بمسألة السودان على البرلمان البريطانى للنظر فيها قبل أى تصديق عليها؟».

فأجابه المستر بونسنباى وكيل وزارة الخارجية بما يلى:

«إن النقط الأربع قد عُينت فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ولم تبدأ المفاوضات بعد، ولكنها ستجرى بالوسائط السياسية العادية. أما فى شأن القسم الأخير من السؤال، فإننى أحيل حضرة النائب على جواب رئيس الوزارة فى ٢٥ فبراير الماضى».

فأثار هذا التصريح الجديدة ثائرة صحف المعارضة. وأخذت على دولة رئيس الوزراء قعوده عن الاحتجاج على هذه التصريحات.

وقد ورد ضمن البرقيات الخصوصية التى بعث بها مُكاتب الأهرام الخصوصى لجريدته فى يوم ١٧ مارس، أى بعد افتتاح البرلمان المصرى بيومين اثنين، نبأ مفاده أن جريدة «ليڤربول ديلى پوست» تلقت رسالة من مكاتبها فى لندرة جاء فيها:

«أرسل زغلول باشا كتابًا سريًا إلى مستر ماكدونالد قال له فيه. إنه يريد أن يبتدئ المفاوضات وإنه مستعد للذهاب إلى لندن إذا كان حضوره ضروريًا».

قال المكاتب: «ويظهر أن الكتاب أرسل إلى مستر ماكدونالد بواسطة غير الوسائط الدولية المألوفة فلم يعلم اللورد اللنبى بإرساله. وفى هذا ما أوقع مستر ماكدونالد فى شىء من الارتباك».

وقد أخذت صحف لندرة تمهد أمام الرأى العام البريطانى لهذه المفاوضات تمهيدًا ألفته مصر من تلك الصحافة، وكانت مجمعة على أن لبريطانيا العظمى حقوقًا عظيمة فى السودان الذى فتحته برجالها وأموالها وهيأت له حياة سعيدة ومجالاً واسعًا للرقى والعمران.

وكانت جرائد الوفد تحبذ إجراء المفاوضات فى لندن مباشرة بدون أن يكون لدار المندوب السامى - كما كان فى السابق - يد فى إجراء مثل هذه المفاوضات باعتبار مصر دولة مستقلة. وكانت جرائد المعارضة تطلب أن توضع قاعدة أساسية للمفاوضات قبل البدء به وأن تكون هذه القاعدة هى استقلال مصر والسودان.

هذا وقد بدأ للبرلمان فى شهر مايو يُظْهر النشاط فى الأمور الداخلية الحيوية للبلاد، وأخذ الأعضاء يهتمون بها. ولم تعقد جلسات لمجلس النواب والشيوخ قبل يوم ١٠ مايو بالنسبة لحلول العيد. ولنا أن نذكر هنا أمرًا لا بد من ذكره وهو أنه فى أول جلسة من جلسات شهر مايو لمجلس النواب، أعلن معالى رئيس المجلس أن المكتب قرر سحب التصريح الذى أعطى لجريدة السياسة كى ترسل مندوبًا عنها لحضور الجلسات؛ وذلك لأنها نشرت - على قول الرئيس - المقالات الكثيرة التى تتضمن الطعن والقذف الكاذب الموجه لهيئة مجلس النواب وأعضائه بسوء النية. وقد وافق المجلس على ذلك.

دعاية لمصر فى إنكلترا

أقامت جمعية الشرق الأدنى والأوسط مأدبة لحضرة صاحب السعادة عبد العزيز عزت باشا وزير مصر المفوض فى لندرة، فى مساء ٢ مايو سنة

١٩٢٤، حضرها أغاخان وجم غفير من عظماء إنكلترا، فخطب سعادة عزت باشا خطبة ضافية تعرض فيها لمركز مصر والسودان والمفاوضات القريبة. وهذا هو نص تعريب الخطبة:

«أقدم شكرى إلى الجميع من صميم الفؤاد على ما أبدوه من الشعور القلبى فى الإجابة على نخب مولاى صاحب الجلالة فؤاد الأول ملك مصر المعظم. وأقابل بالحمد والثناء ما نلته من الشرف بدعوتى هذه الليلة، وأشكر لحضرة النبيل اللورد جلابشن رئيس المأدبة ولحضرة صاحب المقام الجليل مستر بونسنباى ما تلطفا به من القول، ولأعضاء جمعية الشرق الأدنى والأوسط مساعيهم التى لا تعرف الملل فى تعزيز التفاهم بين بريطانيا وبلادى. وإننى أشعر أن نجاح هذه المساعى يعود الفضل فيه إلى الود الأكيد والعواطف القلبية التى تستقبلون بها ممثلى الشرق الأدنى والأوسط. وأعد هذا الاجتماع - وأنا واثق أن مواطنىّ يوافقوننى - شاهدًا على الصداقة الموجودة الآن بين بريطانيا ومصر - هذه الصداقة التى يحتاج إليها البلدان كل الاحتياج».

«إننى لم تضعف ثقتى قط بتقاليد بريطانيا القائمة على الحرية والتى شادت عليها بريطانيا عظمتها الحقيقية. وهذا ما حملنى على أن أبقى مطمئنًا حتى فى أظلم الساعات فى تاريخنا الحديث. وما ذلك إلا لأننى كنت واثقًا أن العدالة لن تفارق الروح البريطانية، فلم يهزنى كل ما حدث لأننى كنت على يقين أنه لا بد من أن يأتى يوم يبادر فيه الشعب البريطانى نفسه إلى إنجاز العهود التى قطعتها بريطانيا لمصر. وإننى الآن سعيد إذ أرى أن هذا اليوم قد دنا، وأن بريطانيا نفسها قد مدت إلينا يدها بإخلاص، شأن الرجل الشريف الذى يعرف قيمة الصديق. فأؤكد لكم إننا نصافح هذه اليد وقلوبنا تفيض إخلاصًا لأننا نعرف أن مصر تحتاج إلى صديق مخلص بين الأمم. ونحن موقنون أنه إذا تأكدت صداقة بريطانيا ففى وسع وادى النيل بأسره أن يواجه المستقبل بثقة عظمى».

مصر والسودان

«كانت مصر وما زالت منذ عهد محمد على الكبير مؤسس الأسرة الحالية المالكة راغبة كل الرغبة فى التوصل إلى تفاهم مع الدول الغربية. وقد صافحت بوافر الشكر كل يد مُدت إليها بإخلاص لمساعدتها على تحولها إلى دولة عصرية. والتاريخ شاهد كيف تمكن محمد على الكبير من تثبيت ملكه وإصلاح مصر وإدخال الأساليب المدنية فى وادى النيل بأسره. وليس من المجهول عندكم أنه قد تأسست فى عهده الزاهر إدارة عصرية عادلة. وأمرعت أراضى السودان وتأسست المعامل حتى على النيل الأزرق وهكذا فتح وادى النيل للحضارة الغربية».

«وفى الوسع أن يرى ما توقعه ذلك الرجل العظيم بأعماله، ووصفه اللورد روزبرى فيما بعد بقوله: «إن النيل هو مصر ومصر هى النيل» مما رواه الدكتور ريشارد لبسيوس حوالى سنة ١٨٤٢ مؤكدًا أن محمد على كان شديد الرغبة فى إرسال البعثة إثر البعثة إلى أن يعثر على جميع منابع النيل الأبيض. ولكن تحقيق هذا المشروع الجليل قد ترك لينجزه حفيده إسماعيل الذى أدرك الحقيقة التى فاه بها دلكاسه السياسى الفرنسوى المشهور، مشبها البلاد بعضو طبيعى حائز فى داخله على خصائص النمو وطرائقه وحدوده التى يستطيع ضمنها وحدها أن يبلغ التقدم الصحيح، فإكراه أى بلد على تسليم قسم حيوى من كيانها العضوى لا يمكن أن ينتهى عاجلا أو آجلا إلا بمأساة لا مردَّ لها».

عهد إسماعيل

ثم تكلم سعادته عند عهد إسماعيل واستشهد على أنه كان عهد تقدم وتجديد بأقوال الصحفيين الإنكليز، وبخاصة مراسل التيمس فى مصر.

مبادئ الإنصاف

ثم ذكر الخطيب أن أعز المبادئ لدى الشعب الأنجلوسكسونى هو مبدأ الإنصاف وهو نفس المبدأ الذى بشر به كونفشيوس وبوذا وموسى وعيسى ومحمد وقال إن الطبيعة البشرية واحدة، ثم تدرج إلى الكلام عن المفاوضات فقال:

«وهل لى أن أقول على ذكر الإنصاف كم هى الفوائد التى يستفيدها الفريقان اللذان سيجريان المفاوضات بالنيابة عن البلدين لو امتنعت الصحف والجمهور عن المجازفة فى إيجاد جو يثير الريب والشكوك وينجم عنه النظر إلى أى أمر بنظارة ملونة؟».

«وبما أننى أعلق اهتمامًا عظيمًا على اجتماعنا هذه الليلة، فسأبسط لبنى قومى مقاصدكم الشريفة. وأنا واثق بأن مصر كلها تقدر موقف جمعيتكم حق قدره، ويكون جلالة مولاى الملك المعظم أول من يقدر حسن نيتكم وصفاء سريرتكم. ولن يفوت زغلول باشا رئيس حكومتنا أن يلاحظ بسرور عظيم ما جرى من التقدم نحو تحسين التفاهم بين بلدينا».

«فعسى أن نحتفل فى المستقبل القريب بالتاريخ السعيد الذى تعقد به مغاهدة بين إنكلترا ومصر تسجل بها صداقة وسِلْم دائمان شريفان بين البلدين مؤسسان على الاحترام وحسن النية المتبادلين».

فلما تردد صدى هذه الخطبة فى الديار المصرية شكر الرأى العام وزير مصر المفوض فى الديار الإنكليزية، وعدوا كلامه بدء عهد جديد من الصفاء والصداقة بين البلدين.

ولكن المستر ماكدونالد ما عتَّم أن أشار إشارة غاية فى الجلاء إلى قاعدة المفاوضات المنتظرة بينه وبين الحكومة المصرية، بشأن النقط الأربع المحتفظ بها. وذلك على أثر سؤال ألقاه عليه الكدمنور لوكر لامبسون العضو فى البرلمان البريطانى فى مساء يوم ٨ مايو، حيث سأله قائلاً:

«متى يتوقع وصول زغلول باشا إلى هنا؟ وما الفرصة التى سيتاح فيها لمجلس البرلمان مناقشة المسألة المصرية قبل وصول زغلول باشا؟».

فأجاب المستر ماكدونالد:

«إن موعد وصوله لم يعين بعد، ولا فائدة ترجى من مناقشة البرلمان فى المسائل الدقيقة الصعبة القائمة مع مصر قبل المفاوضات التى تجرى طبقًا للسياسة التى صادق عليها البرلمان فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٢».

فكان لهذا التصريح دوىٌ فى مصر أزعج المقامات السياسية وأقلق الرأى العام. وقامت مناضلة كلامية بين الصحف الحكومية وصحف المعارضة. وكانت الأخيرة منها تشير بأن يعلن سعد باشا عدم قبوله المفاوضة مادامت على هذا الأساس. ومادام قد استنكر تصريح ٢٨ فبراير والسياسة التى انبنت عليه. ولقد علت الضجة حول هذا التصريح. حتى كانت جلسة البرلمان فى مساء يوم ١٠ مايو. فكانت جلسة كبيرة الأهمية بل كانت أهم جلسة عقدها مجلس النواب منذ انعقاده. حيث أُثيرت فيها مسألة المفاوضات وما اكتنفها من التصريحات الخطيرة من ناحية الحكومة البريطانية.

فقد تلا السيد فوده بك استجوابًا موجهًا لدولة رئيس الوزراء عن المفاوضة قال فيه:

«ولا يخفى على دولة رئيس الحكومة أن تركيا قد تنازلت عن السيادة التى كانت لها على مصر، وبذلك أصبحت دولة ذات سيادة فى الداخل والخارج، طبقًا لقواعد القانون الدولى. وقد اعترفت إنكلترا بذلك الاستقلال، وكذلك باقى دول أوروبا. فإذا كان الأمر كما ذكر فلأى سبب لم تخرج الجنود الإنكليزية من أرض مصر والسودان لغاية الآن؟».

وتساءل فى هذا الاستجواب أيضًا «عما إذا كانت توجد حقيقة مبادئ مفاوضة بين دولة رئيس الوزارة وحكومة إنكلترا بخصوص جلاء الجنود الإنكليزية عن أرض مصر والسودان» وسأل عن «خطة الحكومة نحو المفاوضة» فكان جواب دولة رئيس الوزراء، بأنه هو أيضًا يرى «أن هناك تناقضًا بين الاستقلال ووجود الاحتلال. ونفى وجود مبادئ مفاوضة. أما طلب إيضاح عن خطة الوزارة فى المفاوضات فإنه ليس فى حاجة لشرحها. قال:

«لأن مبدأ الوزارة معلوم وهو مبدؤكم جميعًا، السعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان ولا يختلف فى ذلك اثنان. وغاية المفاوضة هى تحقيق هذا المبدأ وأزيد على ذلك أننا لا ندرى إلى الآن ما إذا كنا سندخل فى مفاوضات أم لا. لذلك أرى أن هذا الطلب سابق لأوانه».

وفى هذه الأثناء بدأت مناقشة كبيرة بين الوفديين وخصومهم بخصوص تصريح ٢٨ فبراير، ومع استنكار الأولين لهذا التصريح بأنه لا يصلح لأن يكون أساسًا لاستقلال مصر الحقيقى، ولكنهم كانوا يرون طبعًا أن تستغل الحكومة المصرية الفوائد السياسية التى يحملها التصريح بين طياته، بكونه يطلق يد هذه الحكومة فى إدارة الأمور الداخلية على القواعد الدستورية، فمن أجل هذا أراد خصوم الوفد أن يُلجئوا هؤلاء إلى الاعتراف بفضل ثروت باشا فى إصدار الدستور وتمهيده للمفاوضات المقبلة، الطريق الحرة التى لا تقيد مصر بقيد من القيود.

فردًا على ذلك قالت البلاغ:

«يقولون إن ثروت باشا مُوجِد هذه الحياة الدستورية؟ كلا وإنما كان ثروت باشا يريد بعد أن قبل تصريح ٢٨ فبراير أن ينشئ برلمانًا مختلسًا تجرى له الانتخابات بقوة الحكومة، وكل قوى الإرهاب وإفساد الضمائر وقتل الحرية الشخصية حتى إذا وجد هذا البرلمان كان أول عمل من أعماله أن يؤيد تصريح ٢٨ فبراير رغم إرادة البلاد».

«ثم إن هنالك مكيدة للساسة البريطانيين فى المفاوضات التى يقال:»

«إن ثروت باشا جعلها حرة من جهة المصريين حيث ترك أمام هؤلاء الساسة الباب مفتوحًا حتى إذا رضوا دخلوا المفاوضات بحسب رغبتهم. ومادامت المفاوضات متروكة لرغبة الحكومة البريطانية. ففى استطاعة الإنكليز بعد أن يحصلوا على تسكين غليان المصريين ورضائهم بالتصريح أن يرفضوا دائمًا فتح

باب المفاوضات وبذلك يكون التصريح حلاً نهائيًا أو على الأقل حلاً تستريح إليه إنكلترا»[1].

ثم قالت فى صدد المفاوضات الجديدة:

«فهذه المفاوضات الجديدة هى عنوان عودتهم إلى طلب الاتفاق مع الأمة أى عنوان استعدادهم للعدول عن سياسة المنح من جانب واحد فكيف، يمكن وهى كذلك، أن تكون متممة للعمل الذى قام على سياسة المنح من جانب واحد؟».

«إنما تجرى المفاوضات الجديدة لنقض تصريح ٢٨ فبراير وسياسة المنح من جانب واحد. فهى إذًا ليست متممة لما ابتداه ثروت. وإنما هى هادمة لما فعله. وسيذهب سعد إلى لندرة لا ليقتفى خطوات ثروت. ولكن ليختطَّ طريقًا أخرى هى طريق الاستقلال التام لمصر والسودان».

ثم أشارت هذه الجريدة إلى:

«أن عقدة العقد فى المفاوضات هى مسألة السودان. وأن المفاوضات المقبلة هى مفاوضات السودان قبل كل شىء سواه. وأن هذه المسألة ستحتاج إلى كل براعة المفاوض المصرى وحنكته وبعد نظره وحرصه على حقوق بلاده».

«وكيفما كان الرأى فى الحل المنتظر لمشكلة السودان فمن الواجب أن نذكر أن الإنكليز مقيمون هناك على الرغم من مصر. وعلى الرغم من السودانيين. وعلى الرغم من المعاهدات الصحيحة. بل على الرغم من الدول الأوروبية الأخرى. فلنحرص جد الحرص على أن لا يخرجوا من المفاوضات المقبلة بحق فى أيديهم. يسوغهم من الوجهة القانونية ذلك المركز القهرى، الذى لا يسوغه عرف ولا قانون».

وتهجمت السياسة على البلاغ وقد وقعت بيدها الفرصة لأن تصارح خصومها بالعيب الذى كانوا يرمونها مع حزبها به من جراء تصريح ٢٨ فبراير، بأنه

(١) البلاغ فى ٤ إبريل سنة ١٩٢٤.

لا يوافق المصالح الوطنية المصرية. بل إنه نكبة عليها، فقالت فى مقال أفردته لإجراء هذه الحملة:

«فاستمع إلى ما تقوله جريدة البلاغ الغراء عن هذا التصريح الذى كان خيانة وكان جرمًا دائمًا. ثم قل لى هل رأيت فى حياتك ضميرًا أكثر من ضمير البلاغ لينًا ومرونة فى أية طائفة من الطوائف فى بنى الإنسان؟ التصريح يشتمل على قسمين، أحدهما الاعتراف باستقلال مصر، ولا تحسب أن أحدًا من المصريين يريد أن تنكر الحكومة البريطانية ذلك. الثانى التحفظات الأربعة المعروفة. فالذين يطلبون من الوزارة المصرية أن تحصل من الحكومة البريطانية قبل المفاوضات على إنكار تصريح ٢٨ فبراير. يريدون حينئذ أن تنكر الحكومة البريطانية قبل كل بحث ومناقشة أن لها مزاعم فى الدفاع عن مصر، أو فى تأمين المواصلات أو فى حماية الأقليات ومصالح الأجانب أو فى السودان. وهذا الإنكار نفسه لا تكون له قيمة إلا إذا أنتج نتيجته العملية أى أن يجلو الإنكليز عن مصر والسودان جلاءً تامًا. وبعد ذلك أى بعد جلاء آخر جند إنجليزى يمكن حينئذ أن تسافر الوزارة المصرية إلى لندرة وأن تجرى المفاوضة».

«تعالى الله الملك الحق! ألم يكن الذين يكتبون مثل هذا الكلام ويقولون مثل هذا القول خونة مارقين فى الماضى. فهل أصبح البلاغ ومن يدافع عنهم البلاغ خونة مارقين هم الآخرون؟ أم أصبح الذين كانوا فى الماضى يتهمون بهذه التهم أشرافًا مخلصين. وكانوا هم وأمثالهم يوم اتهموا هؤلاء الخصوم كذبة مضللين[1]».

وقد استفسر محمد عبد الجليل أبو سمرة بك من دولة رئيس الوزراء:

«عما إذا كانت الحكومة تنوى وضع برنامج للمفاوضات وعرضه على البرلمان قبل البدء فى المفاوضة».

---

(١) السياسة فى ١٠ إبريل سنة ١٩٢٤.

فقال له دولة رئيس الوزراء:

«أريد أن أفهم معنى هذا وهل تقصد به من أى طريق نذهب إلى لندرة؟ من طريق باريس أم من طريق آخر؟ وتداخل عبد اللطيف الصوفانى بك فى المناقشة وأشار إلى ما نقلته البرقيات عن تصريح المستر ماكدونالد رئيس الوزارة الإنكليزية أخيرًا فى البرلمان البريطانى» وقوله:

«إنه يتمسك بالسياسة التى أقرها البرلمان الإنكليزى فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ وهى الموافقة على تصريح ٢٨ فبراير».

وطلب الصوفانى بك من دولة رئيس الوزراء أن يصرح:

«بأن حكومته غير مرتبطة بتصريح ٢٨ فبراير».

فأجاب دولته الصوفانى بك قائلاً:

«قال رئيس الوفد المصرى إنه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير. ويقول رئيس الحكومة الحالية إنه يستنكر التصريح وأن الحكومة لا تدخل المفاوضات إلا حرة من كل قيد وإلا بقيت مستنكرة محتجة على أن لإنكلترا حقًا فى الاحتفاظ بالنقط الأربع».

وقال أيضًا:

«ماذا يراد منى؟ هل يراد أن أقول كل يوم وأصيح كل صباح ومساء. إنى أنكر تصريح ٢٨ فبراير؟ يحسن أن نسير بثقة تامة لأنكم إنما تثقون بشخص وقف حياته على خدمتكم» فهتف له المجلس وصفق طويلا.

وكان المنتظر أن يكون تصريح دولة سعد باشا زغلول فى مجلس النواب المصرى نهاية للمقارعة السياسية التى قامت بين دولته وبين المستر ماكدونالد. ولكن حدث فى يوم ١٤ مايو أن وجه المستر ماكنيل العضو فى مجلس النواب البريطانى، إلى وكيل وزارة الخارجية السؤال الآتى:

«هل ورد تأييد رسمى لخبر البيان الذى ألقاه زغلول باشا فى مجلس النواب المصرى قائلا فيه إنه رفض تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأن سياسته قائمة

على أساس الاستقلال التام للسودان ولمصر معًا؟ وإذا كان قد ورد، ونظر التصريح مستر بونسنباى نفسه بأن حكومة جلالة الملك تتقيد بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، فهل تؤجل الحكومة البريطانية الاجتماع الشخصى بزغلول باشا إلى أن تقبل الحكومة المصرية الشروط التى انتهت بموجبها الحماية وصحة الأداة التى يتألف منها المستند القانونى للاستقلال المصرى؟».

فأجاب مستر بونسنباى وكيل وزارة الخارجية قائلاً:

«إن الجواب على الشطر الأول من السؤال بالإيجاب. على أننى أذكّر حضرة النائب بأن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، مع تضمنه للمستند القانونى الذى يقوم عليه الاستقلال المصرى، قد نظر إلى عقد اتفاقات فى شأن بعض المسائل المعلقة تكون نتيجة مباحثات حرة ودية. فتأجيلها لا يعزز الآمال بالتوصل إلى تسوية مُرْضية».

فمع ظهور فكرة تمسك بريطانيا العظمى بتصريح ٢٨ فبراير. ظهرت أيضًا فكرة تشبثهم بالمفاوضات للاتفاق على الأمور المعلقة واعتقادهم إن تأجيل تلك المفاوضات لا يعزز الآمال بالتوصل إلى تسوية مرضية، وبذلك تعززت فكرة الدعوة للمفاوضة.

ولقد جرى حديث بين المستر «ستانلى باركر» مراسل جريدة التيمس فى القاهرة وحضرة صاحب الدولة سعد باشا فى يوم ٢١ مايو عن المفاوضات وموقف الحكومة المصرية حيالها، فصرح له دولته بما يلى:

«ليس لى ما أزيده على التصريح الذى أبديته أخيرًا فى مجلس النواب. إن الحكومة المصرية مستعدة للدخول فى المفاوضات مطلقة من كل قيد. وإن الغرض الذى ترمى إليه إنما هو الوصول إلى اتفاق محقق للمطالب المصرية مع ضمان ما يكون لبريطانيا العظمى من المصالح المشروعة».

«وإننى أؤكد إن دخولى فى أية مفاوضة لا يجب أن يفهم منه أى تنازل أو تخلٍّ عن حقوق مصر بحال من الأحوال. ولا أن يؤخذ منه أى قبول لحالة ممتازة

لبريطانيا العظمى بالنسبة لمصر. وقد قال المستر ماكدونالد فى تصريحه الأخير إن المفاوضات المقبلة ستكون وفاقًا للخطط السياسية التى اعتمدها البرلمان البريطانى فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٢. ولكن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تقبل أن تكون المفاوضات على هذا الأساس».

قال المراسل:

«ولقد وجهت نظر دولته بهذه المناسبة إلى أن الدعوة التى تلقاها دولته من المستر ماكدونالد ليست مقيدة بشرط ما، من شأنه تضييق نطاق المباحثة. وأن دولته لابد أن يكون قرأ التصريح الذى فاه به فيما بعد المستر بونسبناى فى مجلس النواب بأن أوضح للمجلس فكرة المستر ماكدونالد بأكثر جلاء. وأن هذا الإيضاح كافٍ فى نظرى لدحض الاعتراض السابق».

قال:

«ابتسم حينئذ زغلول باشا وقال إنه قرأ فعلا رد المستر بونسبناى، ولكنه لا يرى فى ما يزيد أو ينقص كثيرًا من تصريح المستر ماكدونالد. إن الحكومة المصرية وسعد باشا نفسه لا يدخلان المفاوضة إلا إذا كان مفهومًا تمامًا أن مصر بقبولها طرق هذا الباب لا تتخلى عن أى حق من حقوقها. وأنها لا تعترف لبريطانيا العظمى بأى حق لم يكن لها حتى الآن».

قال: «وقد أشار زغلول باشا إلى أنه فى انتظار بيان جديد فى هذه النقطة من قِبل الحكومة البريطانية».

فسأله المراسل عما إذا كان قد أجاب على دعوة المستر ماكدونالد، فأجاب دولته:

«إننى آسف لعدم إمكان الرد على هذا السؤال، لأنه ليس فى وسعى أن أذيع أى شىء، مما يتعلق بمخابرة سياسية. ولا أستطيع كذلك أن أخبرك إذا كان قد حصل تبادل مخابرات بينى وبين المستر ماكدونالد فى هذا الشأن».

فسأله عما إذا كان يرى أنه من المستطاع الوصول إلى اتفاق مُرْضٍ للمطالب المصرية والمصالح البريطانية معًا؟ فأجاب دولته:

«بين المطالب المصرية والمصالح البريطانية المشروعة ولكنى أرى أنه من المحال طبعا الوصول إلى اتفاق يكون مرضيًا للمطامع الاستعمارية».

قال: واستطرد دولته إلى ذكر المصالح البريطانية فى هذه البلاد، فقال:

«إننى أعترف بأن حماية القنال هى ذات أهمية للمواصلات العالمية وأن لبريطانيا العظمى مصالح كما لغيرها من المصالح فيه. فهو طريق عام للملاحة، والحكومة المصرية تقدر هذه المصالح قدرها. وهى مستعدة لحمايتها ولكنها لا ترى من الضرورى أن يعهد بهذه الحماية لبريطانيا العظمى».

ثم دار الحديث بعد ذلك على الحالة السياسية فى إنكلترا ولا سيما فيما يتعلق بمركز حكومة المستر ماكدونالد، إزاء حزب المحافظين وحزب الأحرار. فأبدى دولة الرئيس موافقة عندما قال له المراسل إن الوزارة الإنكليزية، مهما تكن ميولها فيما يتعلق بمصر، لا تستطيع أن تصل إلى التصديق على تسوية يعارض فيها الأحرار والمحافظون معًا. ولكن دولته قال:

«غير إنى لا أرى أن يكون ضعف حكومة المستر ماكدونالد سببا للتخلى عن أى حق من حقوق مصر أو إلحاق أى ضرر بالمسألة المصرية».

«إنك لا تنتظر منى بلاشك أن أقوّى مركز المستر ماكدونالد على حساب مصر».

«إننى واقف على الحالة الساسية الحالية فى إنكلترا ولكن الوقوف على الحالة شىء وقبول النتائج المترتبة عليها شىء آخر».

«إننى لا أشك أنه من المستطاع الوصول إلى اتفاق بشأن السودان. لأن هذا الاتفاق سهل، إذا لم يكن لإنكلترا بشأن السودان مطامع استعمارية، لن تستطيع الحكومة المصرية طبعا أن توافق عليها. إن السودان ليس ضروريا لبريطانيا العظمى ولكنه حيوى جدًا لمصر».

«وإنى أرجوك مرة أخرى أن توقف قراء جريدة التيمس على وجهة النظر المصرية. وإن الحكومة المصرية لشديدة الرغبة فى الدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات مطلقة من كل قيد. ويهمنى كثيرًا الوصول إلى اتفاق على الأساس الذى سبق أن أشرت إليه. ولكنى أكرر بتأكيدٍ احتمال قبول الدعوة إلى المفاوضات يجب أن لا يفهم منه بحال من الأحوال أى تنازل أو تخلٍّ عن حقوق مصر ولا أن يؤخذ منه أى اعتراف لبريطانيا العظمى بمركز ممتاز إزاء مصر».

وقد تكلم عبد الرحمن بك الرافعى طويلا عن تصريحات المستر ماكدونالد، وقال: لا يصح السكوت على هذه التصريحات. فرد دولة رئيس الوزراء قائلا، إنه ليس مرتبطا بما يقوله رئيس الوزارة الإنكليزية فى مجلس النواب البريطانى، ولكنه مرتبط بالدعوة التى ترد إليه. وطلب أن يثق المجلس بالحكومة. وقد اقترح أحد النواب إعلان الثقة بالحكومة فوافق المجلس على ذلك بالإجماع.

وكان الذين يذهبون مذهب من لا يشير بالمفاوضات يقولون:

«لا جَرَم أن هذه المفاوضات إذا جرت على تلك القاعدة (أى تصريح ٢٨ فبراير والبيان التفسيرى الملحق به) لا يمكن أن تؤدى إلا إلى نكبة حقيقية وأنها لا تنتج سوى الخيبة أو تسليم البضاعة».

وكان الآخرون المحبذون لفكرة المفاوضة يقولون:

«إن المفاوض المصرى لن يذهب إلى إنكلترا للمفاوضة إلا وهو حر لا أساس لمفاوضته إلا عدم التقيد بسياسة خاصة».

ويستندون إلى الدعوة التى وجِّهت إلى دولة رئيس الوزراء فى البرقية التى بعث له بها رئيس الحكومة البريطانية يوم افتتاح البرلمان التى هى دعوة غير مقيدة بقيد. واعتمادًا على تصريح دولة الرئيس الذى قال إنه سيتفاوض على قاعدة استقلال مصر والسودان.

ولقد كان لحديث سعد باشا مع مُكاتب التيمس أثر فى الرأى العام المصرى شغله، وقد أولته الصحف كل ما يناسب مشربه ومبدأه. وكان لهذا الحديث تأثير كبير فى مجلس النواب المصرى.

ففى جلسة ٢٥ مايو وجه العضو المحترم أحمد فهمى إبراهيم أفندى نائب الشهداء، السؤال الآتى لدولة رئيس الوزراء:

«متى تبدأ المفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية؟».

فأجاب دولته قائلاً:

«تبدأ المفاوضات بين الحكومتين حين تزول من سبيلها العقبات التى قامت حديثًا، فإذا ذُللت هذه العقبات بما فيه صيانة كرامتنا وحفظ حقوقنا كان من السهل حينئذ تحديد موعد المفاوضات وإعلانه للملأ».

فإذا قورن هذا التصريح بما جاء فى حديث دولته مع مندوب جريدة التيمس الذى قال فيه:

«إنه فى انتظار بيان جديد من قبل الحكومة البريطانية فى نقطة أن الحكومة المصرية لا تدخل المفاوضة إلا إذا كان مفهومًا تمامًا أن مصر بقبولها طرق هذا الباب لا تتخلى عن أى حق من حقوقها. وإنها لا تعترف لبريطانيا العظمى بأى حق لم يكن لها حتى الآن».

وقد تبين أن دولته قد طلب من الوزارة الإنكليزية أن تتفق معه قبل المفاوضة على القاعدة المشار إليها، فلم يتلقَّ ردًا على هذا الطلب. والذى يستنتج فوق ذلك أن المباحثات التمهيدية كانت جارية بين الوزارة المصرية والوزارة الإنكليزية، وأن كلا الفريقين لا يستطيع إذاعتها دون الاتفاق مع الفريق الثانى.

ولقد كثر الكلام حول هذه العقبات التى تعترض المفاوضات وانتهز بعضهم ذلك الغموض فى إجابة دولة الرئيس، فأشاعوا الإشاعات العديدة. منها أن فضيلة النائب المحترم الشيخ عبد المجيد اللبان كان قد وجَّه سؤالا إلى معالى وزير الخارجية هذا نصه:

«هل اتصل بعلم الوزير المحترم أن الحكومة الإنكليزية عازمة على أن السودان المصرى سيمثل فى المعرض الإمبراطورى الذى سيعقد فى «ومبلى» أسوة بمالطة وغيرها من البلاد التى تعتبرها الإمبراطورية الإنكليزية تابعة لها، كما قرأنا ذلك نقلا عن جريدة «النيرايست» الإنكليزية؟».

«وإذا كان اتصل بعلمه ذلك، فما الذى أعده لدفع هذا الخطر؟ وهل لا يرى معالى الوزير أن من الواجب إفهام القابضين على زمام الحكم فى البلاد الإنكليزية أن السودان لا يزال جزءًا من مصر. وأن سلوك الحكومة الإنكليزية أمثال هذه الطرق مما لا يوافق مصلحة حسن التفاهم بيننا وبينها إن كانت تريد ذلك. فضلا عن كونه ليس قانونيًا؟ وهل هناك وسائل أخرى تتخذها حكومة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول للوقاية من الوقوع فى هذا الشَّرَك الذى يفصل السودان عن مصر ويزهق روح الأمة بالقضاء على منيع ثروتها؟».

وكان المنتظر أن يجيب معالى الوزير عن هذا السؤال فى دوره ولكن الوزير والسائل نفسه سكتا عن هذا السؤال. وقيل إن الحزب السعدى طلب من حضرة النائب السائل العدول عن توجيه سؤاله والاكتفاء بلفت نظر الوزارة إلى هذه المسألة بطريقة غير عملية. وقيل إن الحكومة بناءً على ذلك كتبت فى هذا الصدد إلى سعادة وزير مصر المفوض فى لندره، وأن سعادته كتب إلى وزارة الخارجية الإنكليزية بناءً على التعليمات الواردة إليه من حكومته، فكان تصرف الوزارة الإنكليزية حيال كتاب المفوض المصرى ماسًا بكرامة مصر. بل كانت هناك رواية بأن الوزارة الإنكليزية أبت أن تتسلم خطاب المفوض المصرى وردته إليه ثانية. وقالت رواية أخرى بأنها طلبت سحبه، وأنها بررت تصرفها بأن الحكومة المصرية كان يجب عليها أن تخاطب فى هذا الأمر ممثل إنكلترا فى مصر. كما أُشيع غير ذلك من الإشاعات.

ولقد وجه حضره النائب المحترم الأستاذ عبد الخالق عطية بك نائب الغربية سؤالا إلى دولة رئيس الوزراء،يستوضح به تفاصيل العقبات التى قامت فجأة فى

سبيل المفاوضات بين مصر وإنكلترا، والذى جعل الزعيم زوالها شرطًا لدخوله فى المفاوضة. وكان موعد الإجابة عن هذا السؤال مساء يوم الثلاثاء ٢ يونيه. ولقد أَمَّ الجلسةَ عددٌ عظيم من طبقات مختلفة فاكتظت بهم الشرفات.

فلما فتحت الجلسة وكان الوزراء موجودين، وقف النائب المحترم الأستاذ عبد الخالق عطية بك فى مكانه من المجلس ـ بعد أن وقف دولة الرئيس الجليل على منصة الخطابة ليسمع استجوابه ـ وألقى الخطاب الآتى:

«يا دولة الرئيس الجليل.»

«إن هذا المجلس هو وليد إرادة الأمة. فهو الذى يحس بإحساسها ويشعر بشعورها ويترجم عن مكنونات ضمائرها وفى كلمة جاءت مانعة انه قد أصبح من جسمها بمثابة القصبة الهوائية التى يتنفس منها كلما جد أمر صغير أو كبير».

«الشغل الشاغل للأذهان الآن بل مسألة المسائل التى أصبح يُعنى بها كل مصرى فى حركاته وفى غدواته وفى روحاته هى المفاوضات المنتظرة بين الأمتين فمتى تبتدئ؟ وماذا يعترضها وفى أى مجرى ستسير وعلى أى حال تنتهى؟».

«والمفاوضات كما يعلم الجميع هى وسيلة لتحقيق أمانى البلاد لا غاية. وهى وسيلة شريفة يحض عليها العقل ويستوجبها المنطق. ولا تأباها مصالح البلاد. خصوصًا إذا كان القابض على ناصيتها والمدير لدفتها رجل موثوق به مثلكم. وخصوصًا إذا كانت نتيجة المفاوضات أن القاضى الأعلى وصاحب الحكم النهائى فيها هو الأمة. التى تقدر كل ما يتعلق بمصيرها. لهذه الأسباب مجتمعة يرى كل مخلص لبلاده ـ كل من يزن الأمور بميزانها الصحيح ـ كل من يبنى نتائجه على مقدمات صحيحة ـ ويرى ويتمنى أن تنجح هذه المفاوضات لأن فى نجاحها إحلال الوئام محل الخصام وتسلط مبادئ الإنسانية على الأطماع الجائرة. ولأن فى ذلك ردَ الحقوق المغتصبة إلى ذويها ثم قيام سياسة تبادل المنافع على قواعد الصداقة بين النظيرين المتعادلين المتكافئين ثم على قواعد العدل والإنصاف».

«إننا نطمع فى أن تتحقق المفاوضات لأننا نريد أن ننسى الماضى ونمحو من الذاكرة المصائب والفظائع التى صُبت على هذه البلاد مدة خمس سنوات. وبكل أسف كان يعمل ويدبر هذه المصائب ـ أيدٍ أثيمة تعرفونها جميعًا».

«نريد أن تتحقق المفاوضات لأن بذلك وحده يطوى نهائيًا بساط الصراع بين الحق والباطل ـ بين الأمة المصرية التى سرى ماء الحياة فى جسمها فلم يعد فى الإمكان أن تموت ـ نريد أن ينتهى هذا الصراع بيننا وبين دولة بريطانيا العظمى. وفيها أيضًا رجال عقلاء يقدرون الظروف قدرها».

«فإن كان الأمر كذلك يا دولة الرئيس فلى أن أصارحك بأمرين.»

«الأول إن الأمة استقبلت بارتياح تام جوابكم على الأستاذ أحمد فهمى إبراهيم أفندى لما قلتم إن المفاوضات تبدأ حيث تنتهى العقبات التى استجدت. نعم إن الأمة ارتاحت لهذا الجواب من جهة أنه دل على صدق نظرها فيكم وعلى أنكم الحريصون المستمسكون بحقوق البلاد والذود عن كرامتها».

«والأمر الثانى الذى أصارحكم به أن هذا الارتياح كان ممزوجًا بشىء من القلق معاذ الله ـ بل بشىء من الثوران فى النفوس وهذا الثوران يفهم سببه من الأسباب التى ذكرتها».

«ومن هنا أخذ الناس يسألوننا عن علة هذا الثوران ـ استجداد عقبات لم يتبينوها ولم يعرفوها. ونحن لا نستطيع أن نحير جوابًا أننا لم نتبين هذه العقبات».

«ومن هنا اضطررت أن أطرح هذا الاستجواب طمعًا فى البيان لا متحديًا لأن التحدى غير لائق لرجل ينتسب إلى هذه البلاد. فإننا فى هذه المواقف ـ المواقف الكبرى التى يتعلق عليها مصير البلاد ـ يجب أن نكون كُلاً غير قابل للتجزئة ـ وكلنا وراءك متراصين مرتبطين ارتباطًا تامًا ـ لأن أساس النجاح يرجع إلى الاتحاد. والاتحاد قوة كبرى كما تعلمون». (تصفيق حاد).

«لم أكن متحديًا لأنه ليس من البر بهذه البلاد أن يتحداك مُتحدٍّ - ليس من الذمة أن يتحداك متحد بعد أن بلوناك واختبرناك خمس سنوات طوال. كتبت فيها تاريخك بالحوادث التى لا تقتضى تأويلا ولا جدلا. فجزت هذا الامتحان بنجاح باهر. وكنت ابن الأمة البار بحق وصدق. وأنه مهما فسدت الضمائر. ومهما كانت الوطنية عند بعض الناس ثوبًا أو زيًا - جاء وقت قيل عن سعد إنه ثائر متطرف - فخلع هؤلاء القوم أثوابهم. ولبسوا ثوبًا جديدًا أظهروا به أنهم أكثر تطرفًا منه - فلا يمكن لمنافس ينظر إلى الوراء وإلى ظروفك الخاصة إلا ويقتنع بأنه لا غاية لك إلا التماس أشرف الغايات لهذه البلاد (تصفيق) وفى هذا منتهى شرفك. وأنت تفهم معنى الشرف».

«فيا دولة الرئيس نطلب منك بيانًا نطمئن به، لأننا شركاؤك فى شعورك وإحساسك وأغراضك. ويجب أن نشاركك فيما تواجهه من الحوادث - يجب أن نعرفها حتى نرى رأينا فيها. وإذا كانت الاعتبارات السياسية التى تلامسها وتلامسك. والتى لا يمكن أن تذلل وتدعو إلى تأجيل الرد فلا أقل من أن النواب، ولهم حق الدالة عليك بحجة أنك الأب الأكبر، يعرفون، ولو فى جلسة سرية، ما تم حتى الآن. فإن أجبت طلبى أو لم تُجِبْ فأنت الموثوق بك بلا شك وإنى أدعو الله لك بالتوفيق».

فكان لهذه الخطابة تثير فى الأعضاء والنظارة عميق لم يتمالك عقبها دولة الرئيس نفسه عن أن يقف ويلقى بيانه، فقال:

«لا يسعنى أمام هذا القول إلا أن أقدم واجب شكرى، لحضرة المستجوب ولحضراتكم».

«إنى لتأخذنى هزة من الطرب عندما أسمع أن البلاد تهتم كل الاهتمام بمصيرها».

«ولا أحبَّ إلى قلبى من أن أعلن الأمة بما يكون موضوع اهتمامها».

«ولكن هناك ظرفًا سياسيًا واعتبارات لا تخفى عليكم. وعندما أجبت عن سؤال وجِّه إلىّ فى جلسة ماضية لم أكن متمكنا، وهذه الظروف نصب عينى، أن أبدى كل ما فى نفسى رعاية لهذا الظرف السياسى ورعاية لتلك الاعتبارات».

«فلم أتمكن إلا أن أقول بأنى سأفضى إليكم بموعد المفاوضات عندما تذلل الصعوبات التى كانت قائمة فى طريق المفاوضات بما يصون كرامة الأمة ويحفظها».

«هذا كل ما وسعنى أن أدلى به لحضراتكم. وحقيقة كانت هناك صعوبات فى وجه المفاوضات كادت تقضى عليها. ولكن الوزارة التى وضعتم ثقتكم بها أخذت هذه الصعوبات بالحزم والعزم وتمكنت من تذليلها». (تصفيق).

«ولم يكن شىء أحب إلى قلبى من أن أوقف حضراتكم والجمهور معكم على تفصيلات ما عملنا ولكن تلك الاعتبارات تمنعنى من أن أُبْدى ذلك فى جلسة علنية. فإن دفعكم حب الاستطلاع إلى أن تسمعوا ذلك فى جلسة سرية فإنى أعدكم».

فوافق الأعضاء بالإجماع على عقد جلسة سرية لسماع بيان بهذه العقبات. فرفعت الجلسة عشر دقائق لإخراج الجمهور والصحفيين من القاعة، ثم عقدت الجلسة السرية مدة ساعة. وكان الجمهور المنتظر خارج قاعة الجلسة يسمع التصفيق المستمر.

ثم أُعيدت الجلسة فأعلن السكرتير البرلمانى أن المجلس قرر عدم كتابة محضر بهذه الجلسة السرية، كما تجيز له ذلك المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية.

«وإنه بعد سماع بيانات حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء وافق المجلس عدا محمد عبد الجليل أبو سمرة بك على اقتراح قدمه بعض أعضائه ونصه.»

«المجلس بعد سماع البيانات التى أبداها حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء، يرى أن الخطة التى جرت عليها حققت أمل الأمة فى وزارة

الشعب. ويؤكد كمال ثقته بها. ويعتمد عليها فى مواصلة سيرها الحكيم لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان».

«ويوافق على أن يعود إلى الجلسة العلنية لإعلان هذا القرار والنظر فى بقية الأعمال».

فشكر الرئيس الأعضاء. ثم أعلن السكرتير أن حضرة الشيخ عبد المجيد اللبان، صاحب سؤال تمثيل السودان فى المعرض الإمبراطورى، اكتفى بما سمعه فى الجلسة السرية أثناء البيانات بشأن هذا الموضوع، وبذلك انتهت هذه الأزمة التى ظُن أنها سيكون لها أثر فى سياسة البلاد الداخلية.

وقد لوحظ بعد ذلك أن المستر ماكدونالد لا يريد أن تعكر المناقشات بأية حال بتصريحات سابقة لأوانها عن أى وجه مما ستتناوله المفاوضات.

وكتبت جريدة السياسة تقول(١):

«لقد طلعت علينا جريدة الليبرتيه، المعروفة باتصالها بالوفد وبحكومة الوفد طبعا! طلعت علينا بافتتاحية تساءلت فيها بأسلوب مملوء بالتصاريح، عن تلك العقبات التى قامت فى وجه المفاوضات، قالت، ومن المحتمل جدًا أن سعد باشا لم يُشِرْ فى تصريحه الأخير فى البرلمان إلى صعوبات ترجع إلى وجهة عامة. ثم أردفت ذلك بذكرها عبارة الكرامة التى قال سعد باشا زغلول بضرورة المحافظة عليها، ذكرًا مزدوجًا يدل دلالة واضحة على أن لكل من الكرامة والحقوق اعتبارًا قائمًا بذاته».

وقال البلاغ:

«إن قول الرئيس الجليل إن هذه العقبات قامت أخيرًا، دليل على أنها أشياء حدثت بعد الذى عرفه الناس من قبل، وهناك عقبات غير تصريح مستر

(١) السياسة فى ٢٨ مايو سنة ١٩٢٤.

ماكدونالد وجواب سعد باشا عليه، ولهذه العقبات مساس بكرامة مصر وحقوقها بحيث إذا لم تذلل بما فيه صيانة هذه الكرامة وحفظ هذه الحقوق فقد تكون المفاوضات عرضه للخطر».

فتساءلت جريدة السياسة فى النهاية قائلة:

«فهل يكون من المحتمل أن تطالب إنكلترا سعد باشا بسحب تصريحاته فى البرلمان عن تلك المسألة؟ أو أن الوزارة كانت أرسلت حقيقة إلى دار المندوب السامى كتابًا تعرضت فيه لمسألة السودان على نحو خاص وهى تبدى رأيها فى المفاوضات المقبلة؟ وهل هذا هو الكتاب الذى تشبهه الليبرتيه بكتاب نسيم باشا والذى تقول إن سعد باشا لا يقبل مذلة سحبه كما لم يقبله نسيم باشا من قبل؟».

«إنما جريدة الليبرتيه تقول إن العقبة لا ترجع إلى جوهر القضية، والسودان من صميم المسألة المصرية...».

وكان الحزب الوطنى نشر احتجاجا على تصريحات مستر ماكدونالد قبل أن يجتمع المجلس، ذكر فيه أن المفاوضة التى ترضاها إنكلترا وترمى إليها إنما هى ضرب من ضروب السياسة للمساومات الاستعمارية ترمى به إلى تصحيح مركزها الباطل فى مصر.

وفى جلسة ١٧ مايو أثار أحد الأعضاء مسألة سردار الجيش المصرى، بأن وجَّه سؤالا لوزير الحربية ضمَّنه ما إذا كان مما يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيًا.

فأجاب دولة رئيس الوزراء بقوله:

«نعم لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيًا بل ولا الرئيس الأدنى أيضا. ولكن هكذا كان من قبل ويجب علينا أن نمحوه كما أن إقامة السردار بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل وهذا واقع من قبل ويجب أن تُتخذ الوسائل لإزالة ذلك».

ثم قال دولته:

«كلنا ولا شك متألمون بل وننظر بعين المقت لهذه الحالة ونحب أن لا تبقى دقيقة واحدة ونريد أن يكون جيشنا ضباطه وجنوده وسلاحه وكل ما يتعلق به مصريا هذه أمانينا وهذا ما نسعى إليه».

الرغبات التى يُبْديها المجلس

وفى هذه الجلسة أيضا تناقش الأعضاء فى مسألة دستورية، هى مسألة الرغبات التى يُبْديها المجلس وهل تعد مُلْزِمة للحكومة أو غير ملزمة لها.

وقد تكلم عبد الرحمن بك الرافعى فى هذه النقطة الدقيقة فقال: «إن هذه المسألة ليست مسألة جديدة فى نظامنا النيابى إذ نص عنها صراحة فى المادة ٢٩ من القانون النظامى الخاص بالجمعية التشريعية. فالقول بأن مجلس النواب له هذا الحق فقط، وليس له أن تكون الرغبات ملزمة للحكومة معناه إن حقوق الأمة لم تتقدم خطوة مع أن الدستور قضى فى المادة ٢٣ بأن جميع السلطات مصدرها الأمة وسلطة الأمة ممثلة فى مجلس النواب فيكون لهذا المجلس حق تقرير الرغبات التى يراها متفقة مع الصالح العالم وتكون ملزمة للهيئة التنفيذية. وهذا الحق وهذا الإلزام، وإن لم ينص عليهما صراحة فى الدستور، إلا أنهما يتفرعان عن الرقابة البرلمانية، أو عن المسئولية الوزارية المقررة فى الدستور».

«ليس فى دستور من دساتير العالم نص صريح على أن لمجلس النواب حق تقرير رغبات واجبة التنفيذ، ولكن من المسائل التى لا نزاع فيها أن هذا الحق معترف به فى كل المجالس النيابية وقد أجمع علماء القانون على ذلك».

واستشهد بأقوال العلاَّمة اسمان وديجوى وهوريد، وفنَّد أقوال المتمسكين بنظرية الفصل بين السلطات. وأبان أنه لا يصح الأخذ بهذه النظرية على إطلاقها.

وقد تكلم أحمد خشبة بك وكيل المجلس فاستند إلى الرأى القائل بوجوب الفصل بين السلطات المختلفة وأن لا يعتدى بعضها على البعض فى اختصاصاته، وقال:

«إن الرغبات يقررها المجلس وحده أما القانون فيقررها المجلسان والملك فالرغبات لا يمكن أن تقيد الحكومة لأنها لا تفحص إلا أمام مجلس واحد، ثم استنتج من ذلك أن المجلس إذا كان له حق فى إبداء رغبات، فإن للحكومة الحق فى أن تنفذها أو لا تنفذها فالرغبة بطبعها غير ملزمة للحكومة وهى حرة فى إجابتها أو عدم إجابتها، وللمجلس الحق فى الاقتراع على الثقة بها».

وقد طالت المناقشة فى هذا الموضوع بين الأعضاء وأُخذ رأى المجلس، فأقر المجلس بالأغلبية أن الرغبات التى يقرها المجلس غير ملزمة للحكومة مع عدم المساس بمبدأ مسئولية الوزارة.

وتناولت الصحف هذا المسألة وتناقش فيها أرباب الأقلام والحقوقيون، وكانت الفكرة الراجحة أن الأصول الدستورية تحتّم أن تكون السلطة التنفيذية كما هى بيد الحكومة، وطالما كانت هى مسئولة عن أعمالها وإجراءاتها فينبغى أن تكون لها الحرية فى اختيار العمل والتنفيذ. وإن التقاليد البرلمانية فى إنكلترا لا تبيح لأعضاء مجلس النواب أن يتدخلوا فى إجراءات الحكومة والوزراء إلا فى الأمور المهمة جدًا، والتى يمكن أن تربط بها مسألة الثقة وعدم الثقة. وأما فيما عدا ذلك لا تكون الاقتراحات أو الرغبات المعروضة من أعضاء المجلس وإن أقرها المجلس إلا بمثابة تمنيات وإرشادات تطرح لدى أنظار الوزراء.

وكان أن قرر المجلس البريطانى عدة رغبات ولكن الحكومة البريطانية لا تنفذ منها إلا ما رأته موافقًا لبرامجها وخططها. وأشهر علماء الدستور أقروا هذا الحق للحكومة التى بيدها السلطة التنفيذية، وأظهر بعضهم مقته من شذوذ الحالة فى مجلس النواب الفرنسى حتى بدأ هذا المجلس يميل إلى أخذ شىء من السلطة التنفيذية إلى جانب سلطته فى التشريع، وإن تصدى الهيئة النيابية لاختلاس بعض أعمال واختصاصات الحكومة لهو عين الضرر الذى يتولد من قيام الحكومة لإجراء ذلك العمل.

وفى جلسة ١٩ مايو، سأل أحد النواب عما إذا كانت الحكومة غير عازمة على الانتقال إلى الإسكندرية فى صيف هذا العام، وكانت الصحف الوزارية قد كتبت عدة مرات عن ذلك مذكرة بعمل الحكومة فى سبيل الاقتصاد ومخالفتها للوزارات السابقة فى ذلك. وقد أجاب دولة وزير الداخلية بالنيابة قائلا: إن الحكومة عولت على عدم الذهاب إلى الإسكندرية فى صيف هذا العام قصدًا فى النفقات والوقت أيضًا.

مسألة مشروعات السودان

وفى جلسة ٢٤ مايو ثارت مسألة السودان ومشروعات الرى التى يقوم بها الإنكليز فى تلك البلاد، وقد طلب عبد الرحمن بك الرافعى تدخل الحكومة فى هذه المسألة، وقد تدخل دولة رئيس الوزراء فى الموضوع قائلا:

«الحكومة تقول إن المشروعات مضرة إذا اختلف المالك. فهل تدلنا على الطريقة التى بها يكون المالك واحدًا؟ وإن ما نريده هو هذه الطريقة، ولسنا بمقصرين فى شىء بل نريد حيازة السودان دون الإنكليز، فما الطريقة العملية التى توصلنا إلى ذلك؟».

عبد الرحمن بك الرافعى - «الوزارة يمكنها وقف هذه الأعمال».

رئيس الوزراء - «المسألة ترجع إلى أمر واحد وهو من الذى يجب يضع يده على السودان أنحن أم الإنكليز؟ فما الطريقة التى بها نحوز السودان دون الإنكليز؟».

«أما سياسة وخز الإبر فلا أعرفها، ونحن قوم عمليون، نحن نقول. ونكرر ونؤكد. ونقيم الحجج. على أننا مالكون للسودان. وهم لنا معارضون. فما الطريقة العملية للتفرد بالسودان؟ إن كنت تعرف هذه الطريقة ولا تريد أن تفضى بها علنًا فتعالَ وأخبرنى بها سرًا».

«نحن لا نفرط فى حقوق الأمة. ولا نتهاون فى أمر السودان. إنما قوة وزارة الشعب مستمدة من قوة الأمة. فما الطريقة التى بها نحوز السودان بدون منازع؟ وكلنا نسعى لهذه الغاية».

عبد اللطيف بك الصوفانى - «لى كلمة».

رئيس المجلس - «لم آذنك بالكلام».

رئيس الوزراء - «كلنا يقول بأن السودان لنا وهذا حقنا ففكر وتعالَ اتفق معنا على أحسن طريقة. أما الكلام فكل واحد يمكنه أن يتكلم».

عبد الرحمن الرافعى بك - «أنا عملى أيضا وأطلب من الوزارة وقف المشروعات».

رئيس الوزراء - «لقد طلبت الوزارة السابقة وقف الأعمال. فكان الرد وقف الأعمال النافعة لمصر على النيل الأبيض. واستمر العمل فى مشروعات النيل الأزرق. وسمحت لهم الحكومة بالاستمرار فى العمل على حسابهم وتحت مسئوليتهم».

عبد الرحمن الرافعى بك - «هناك فرق بين حكومة الشعب والحكومات السابقة».

رئيس الوزراء - «وإذا قلنا لهم أوقفوا العمل فقالوا لنا لا. كما سبق!. دعونا ندبر الأمور كما تقضى به مصلحة البلاد».

عبد الرحمن الرافعى بك - «ولكن المهندسين تابعون لوزارة الأشغال».

رئيس الوزراء - «تعال نولك الوظيفة التى تعجبك ونفوض لك أمر وقف هذه المشروعات».

عبد الرحمن الرافعى بك - «أنا لا أريد وظيفة وأطلب من الوزارة أن تقوم بعملها؛ لأن معالى الوزير يعلن أن مصلحة الرى بالسودان تابعة لوزارة الأشغال وعمالها تابعون لها».

رئيس الوزراء - «أتريد سحبهم أتشير بذلك؟».

عبد الرحمن الرافعى بك ـ «هذه اللهجة لم نكن لننتظرها من دولة الرئيس فمنه يُنتظر الأمل لا اليأس».

رئيس الوزراء ـ «لا تقف موقف المُعْجز فقوتى من قوتك، وقُل لى ما يمكننى تنفيذه. إنك تسأل، فما الغرض؟ وهل تتوقف نحن عن عمل ما هو فى حيز الإمكان؟ إننا نريد السودان. ومُحال أن نتركه غنيمة باردة. وإن ما تراه يا بنى ليس تقصيرًا».

عبد الرحمن الرافعى بك ـ «واللجنة الفنية، لماذا لم تُعين. فهل ينتظر حتى تنتهى المشروعات فتعين وتصبح أمام الأمور الواقع؟».

رئيس الوزراء ـ «نحن نعرف ونقول بأن المشروعات مضرة. إذا اختلف المالك فما فائدة اللجنة وهى لن تقرر أكثر مما نعرف».

ولقد كانت المعارضة مدفوعة إلى هذه الحملة بإخلاصها أولاً لقضية مصر والسودان. وبما شاهدته قبل ذلك من أساليب السياسة الاستعمارية التى كانت تبذل فى السودان قصد إبعاده عن شقيقته مصر. على أن الظرف لم يكن مناسبًا كل المناسبة لإثارة هذه المسألة فى المجلس. وخاصة لأن المعارضة فى مجلس النواب الإنكليزى كانت تسعى لإحراج مركز المستر ماكدونالد على حساب القضية المصرية السودانية. والزعيمان كما قيل كانا مرتبطين بأواصر الصداقة، ولا يبعد أنه كان يُنتظر من وراء هذه الصداقة الشخصية فائدة للقضية المصرية إذا أبعدت عنها تلك المؤثرات، وهاتيك الإحراجات التى تضطر كلا الزعيمين إلى التصريح بأمور ليست من صالح القضية فى شىء.

ألم تَرَ إلى سعد باشا وقد أحرج مركزه بشأن السودان فيلجأ إلى مصارحة البرلمان والأمة صراحة واضحة، بأنه ليس لدى الحكومة المصرية ما تستعين به على درء مطامع الإنكليز فى السودان. وإلى اعترافه بوضوح تام أن ليس من طريق لرد إجراءاتهم إلى الدائرة التى يقبلها المصريون سوى طريق المفاوضة.

لا ينكر منصف على المصريين تمسكهم بأمانيهم القومية. ولكن المعارضة أيدت هذه الوزارة وأعلنت ثقتها بها فى مواقف عدة، فما بالها اليوم تحرج مركزها إحراجًا يكشف ستر خططها أمام أعين الخَصْم الذى يعرف كيف يستغلَّ كل حادث. ويعرف كيف ينتهز الفرص. ألم يكن فى هذا الإعنات، الذى مصدره الإخلاص للوطن ولقضية الوطن. الضرر كل الضرر على سير الأمور؟

ومع هذا كله لم يسلَم سعد باشا من النقد الشديد الذى وجهه إليه رئيس تحرير الأخبار. فلقد فعل فى جريدته، مثلما فعل عبد الرحمن بك الرافعى فى مجلس النواب، قال رئيس تحرير الأخبار:

«ومن أجل ذلك مازلنا فى دهشة كبيرة من موقف سعد باشا، وهو ذلك الموقف الذى لا يمكن أن يترتب عليه إلا إظهار البلاد بمظهر الضعف والخنوع، وإلا إعلان الإنكليز بأننا لا نستطيع أن نسترد منهم حقوقنا، أى أنهم فى حل من التمسك بهذه الحقوق المغصوبة أمام ضعفنا وأمام قوتهم».

«ومن الغريب أن سعد باشا يعلم حق العلم إننا لا نعتمد فى نضالنا على أية قوة مادية، وإنما تقوم حركتنا من مبدئها على القوة المعنوية، التى طالما تغنى بها رئيس الوفد من سنة ١٩١٨، إلى ما قبل تولِّيه الحكم، وإلا إذا كان رأيه فى قوتنا المعنوية لم يتغير، فلماذا يتحدث الآن عن القوة المادية والتجريدات، ويعلن أننا لا نستطيع شيئًا ما دمنا محرومين من هذه القوة المادية ومن تلك التجريدات العسكرية؟».

وقالت جريدة الليبرتيه:

«وعلى ذلك فإن هؤلاء المعارضين يجتهدون فى حمل رئيس الوزارة على الإدلاء بتصريحات وتعهدات حازمة وصريحة إلى درجة أنه لا يستطيع التقهقر بعدها ويصبح مرغمًا على قطع المفاوضات وإيثار هذا القطع على التساهل فى مسألة السودان حتى فى حالة حصول مصر على الترضية التامة فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى».

هذا ما تقوله الليبرتيه المعروفة باتصالها بالوفد والوزارة، وهو يكشف الغطاء عن نيِّات القوم ويبين السبب الذى حملهم على كراهية المعارضة وكراهية الأسئلة التى توجهها إلى الحكومة فى مجلس النواب[1].

(١) الأخبار، ٢٧ مايو سنة ١٩٢٤.

الفصل الثامن

مجلس الشيوخ ومناقشاته



مكافأة الأعضاء

كان أهم ما نظر فيه مجلس الشيوخ مسألة المكافأة لأعضاء المجلس، وكان ذلك فى جلسة يوم ١٩ يناير.

وكان قد تقدم إلى لجنة المالية لمجلس الشيوخ التى يُعهد إليها بفحص هذه المسألة عدة اقتراحات. منها اقتراح من الدكتور سوريال جرجس سوريال أفندى بتجاوز أعضاء مجلس الشيوخ دون النواب عن المكافأة، وقد رأت اللجنة أن الدستور وإن قرر دخلاً مخصوصًا لدى أعضاء مجلس الشيوخ إلا أنه قرر من جهة أخرى مبدأ المكافأة لأعضاء المجلسين، وأنه يجب عدلا أن يعوض عضو مجلس الشيوخ بعض ما يصرفه فى سبيل تأدية واجب النيابة، خصوصًا وأن الأغلبية الكبرى منهم يتكبدون مصاريف لا يُستهان بها لحضورهم جلسات المجلس واللجان.

وقد قُدم اقتراح آخر من حضرة عبد العزيز بك رضوان، يتلخص فى عدم تقرير مكافأة شهرية والاكتفاء بتقرير مبلغ جنيهين لكل عضو عن كل يوم من أيام انعقاد المجلس، وأن يمنح تذكرة درجة أولى من موطنه أو دائرة انتخابه إلى القاهرة ولم توافق اللجنة على هذا الاقتراح للأسباب السابقة ولأن هذه الطريقة لم تتبعها أغلبية البلاد الدستورية. واقترح حضرة راغب عطية بك، تقرير مبلغ ثلاثمائة جنيه سنويًا بصفة مكافأة لكل عضو من أعضاء المجلس تصرف على

أقساط شهرية وأنه يجوز الحجز على هذه المكافأة. وقد رأت اللجنة عدم الأخذ بهذا الاقتراح للأسباب السالفة ولأن هذا المبلغ لا يقوم بسداد جزء يذكر مما يتكبده العضو فى حضور جلسات المجلس واللجان، مع مراعاة قيمة النقد الحالية. واقترح سعادة حسين خيرى باشا أن يقرر مبلغ أربعمائة جنيه سنويًا بصفة مكافأة لكل عضو من أعضاء البرلمان ويمكن الحجز عليها، مع منحه جوازًا للسفر على كل الخطوط الموصلة لدائرته الانتخابية مدة دور الانعقاد العادى فقط. وتعويضه على أجرة السفر فى أدوار الانعقاد غير العادية. ورأت اللجنة عدم الأخذ بهذا الاقتراح فيما يتعلق بالمكافأة وأرجأت النظر فيما يختص بجواز السفر. واقترح سعيد بك الروبى جعل قيمة المكافأة ٤٨٠ جنيهًا. ورأت اللجنة أن الفرق بين رأيها وهذا الاقتراح بسيط، ولذلك رأت عدم الأخذ به. واقترح سعادة موسى فؤاد باشا إعطاء كل عضو دفتر استمارات يستعمل فى سفره على جميع الخطوط فإذا انتهى أخذ غيره، فلم توافق اللجنة على الاقتراح.

وكان مشروع القانون الذى ورد على اللجنة من مجلس النواب يقضى فى المادة الأولى منه أن يكون مقدار المكافأة ستمائة جنيه. وقد رأت اللجنة بالإجماع أن يخفض هذا المبلغ إلى خمسمائة مراعاة لمبدأ الاقتصاد، الذى هو أهم ما ترمى إليه البلاد فى حياتها الجديدة، وليس فيه كذلك إجحاف بالنسبة للأعضاء. وترى اللجنة إن هذا المبلغ يوازى تقريبًا فى الظروف الحاضرة على حسب الأرقام القياسية للمعيشة، مبلغ الثلاثمائة جنيه الذى كان مرتبًا لأعضاء الجمعية التشريعية بصفة مكافأة.

ووافقت على استثناء الوزراء من هذه المكافأة لأنه لا يمكن التسليم بالجمع بين راتب الوزارة. ومكافأة العضوية.

ووافقت اللجنة عدا ذلك على أن يكون مرتب رئيس المجلس مساويا لمرتب وزير. وأن يستحق الأعضاء المكافأة من يوم حلف اليمين. ولا يجوز توقيع الحجز على هذه المكافأة إلا بحكم نهائى أو سند واجب التنفيذ.

ورأت فيما يختص بجواز السفر، أن توافق على مبدأ إعطاء جوازات لأن هذا المبدأ معمول به فى أغلب البلاد الدستورية، فيعطى لكل عضو من أعضاء البرلمان جواز للسفر بالدرجة الأولى مجانًا، من النقطة التى يختارها فى دائرته الانتخابية إلى القاهرة على جميع خطوط سكك حديد الدولة المصرية الموصلة لهاتين الجهتين، ويعطى لنائب الدر عدا ذلك جواز للسفر بالدرجة الأولى على البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته. وإن كان العضو معينا وغير مقيم بالقاهرة يعطى له الجواز السابق ذكره من محل إقامته إلى القاهرة. وتبتدئ سنة هذا الجواز من شهر نوفمبر من كل سنة بالنسبة للأدوار الاعتيادية. ومن اليوم التالى لصدور المرسوم الملكى القاضى بانعقاد المجلس بصفة غير اعتيادية، وتنتهى مدة الجواز المذكور فى كلتا الحالتين بعد مضى عشرة أيام من تاريخ انتهاء الدور.

وقد قَبِل المجلس مبدأ المكافأة بأغلبية ٩٠ صوتًا ضد ثلاثة أصوات، ثم أخذت الأصوات على الاقتراحات واحدًا فواحدًا مع الابتداء من أقلها إلى أكثرها فلم يوافق على الاقتراحات إلا القليل.

ولما عرض مقرر اللجنة المالية اقتراح اللجنة بجعل المكافأة خمسمائة جنيه لم يوافق عليه غير خمسة عشر عضوًا. فعرض قرار مجلس النواب بشأن المكافأة وهو الذى يقضى بجعلها ستمائة جنيه فصودق عليه. وبذلك انتهت مسألة المكافأة فى مجلس الشيوخ.

محاكمة الصحف

كانت الصحافة منذ سنة ١٩٠٩ خاضعة لأحكام قانون المطبوعات الذى وضع فى سنة ١٨٨١ والذى بعثته الوزارة القائمة من مرقده، وأعادته إلى الحياة بعد أن أُهمل العمل به زمنًا طويلاً، ومنذ ذلك الوقت صارت الصحافة خاضعة لذلك القانون الشديد الوطأة الذى تتعارض أحكامه فى كثير من المواضيع مع واجب ضمان الحرية للصحف فى إبداء رأيها، وظلت الصحف تقاسى من هذا القانون

الأمـرَّيْن إلى أن جـاء الدسـتـور فـضـمـن حـرية الصـحـافـة، أولاً بنصـه على هذه الحرية، وثانيا بنصه على أن لا تعطل الصحف إلا بأمر المحاكم.

لذلك صارت حرية الصحافة مكفولة منذ صدور الدستور، وصار لها إبداء رأيها بملء الحرية فى دائرة القانون العام. فإذا ارتكبت الصحف جريمة من الجرائم التى تقع تحت طائلة القانون، كان للقضاء أن ينظر فى جرمها ويوقع العقاب المقرر لها.

رأينا الوزارة تعامل جريدة السياسة، وهى لسان حزب الأحرار الدستوريين، معاملة استثنائية فقد تعمدت عدم دعوة هذه الجريدة الكبيرة لحضور حفلة افتتاح البرلمان، ثم رأينا مكتب مجلس النواب يقرر حرمان مندوبها من حضور جلسات المجلس. وكانت جريدة السياسة من جانبها تسير ممتزة بالدستور فى التعبير عن آرائها بملء الحرية، وكان أشد ما كتبته الصحيفة توجيهها الانتقادات المُرَّة للنواب الذين وافقوا على تقرير مكافأة قدرها ستمائة جنيه مصريًا، وقد أوسعت جريدة السياسة صدرها لمنتقدى الحكومة القائمة، فكتب كل من محمد حلمى عيسى باشا، ورشوان باشا محفوظ سلسلة مقالات انتقادًا للحكومة ولتصرفات بعض أعضاء الوفد.

وهنا يحسن بنا أن نذكر شيئًا عن أشهر الصحف التى كانت تعارض الحكومة القائمة فى سياستها غير جريدة السياسة.

فمن تلك الصحف جريدة اللواء التى هى لسان حال الحزب الوطنى، وقد عطلت عدة مرات فى عهد الأحكام العرفية، وكانت معطلة عند افتتاح البرلمان، وقد افتُتحت على إثر إجابة من وزير الداخلية بالنيابة عن سؤال وجهه إليه أحد أعضاء مجلس النواب.

وجريدة الأخبار، وهى من أشد الصحف معارضة للحكومة وحملة عليها، وهى تميل إلى مبادئ الحزب الوطنى.

وجريدة الكشكول، وهى جريدة أسبوعية مصورة، وقد اشتهرت بصورها الهزلية البديعة التى تسجل بها الحوادث، واشتهرت كذلك بنقدها الجرىء، وهى ميالة إلى حزب الأحرار الدستوريين.

تلك هى الصحف التى كانت واقفة للحكومة بالمرصاد، تسجل عليها كل هفوة وزلة، أما باقى الصحف فإما كانت تابعة للوفد وهذه لا ترى فى أعمال الوزارة إلا الحسنات. وصحف ميالة إلى سياسة الوفد. وهى إذا تناولت الحكومة بالنقد فى مسألة، فعلت ذلك مع التحفظ الشديد.

قلنا إن الوزارة كانت عامل جريدة السياسة معاملة استثنائية، ولسنا نريد أن نشير إلى المظاهرات التى قام بها أنصار الوزارة ضد الصحف المعارضة وكانوا يعتدون فيها أحيانًا على هذه الصحف برمى الأحجار وغير ذلك، فإن أخبار هذه المظاهرات تجدها طول عهد وزارة سعد باشا، وعلى من يريد الوقوف على أخبارها أن يقلب صفحات الجرائد فى ذلك العهد فيجد أنه كان للمظاهرات شأن كبير فى الحياة العامة.

ولقد ضاقت الوزارة بجريدة السياسة ذرعًا. ولو لم يُلْغ قانون المطبوعات ما ترددت الوزارة لحظة فى إغلاق هذه الصحيفة. أما والدستور لم يسمح بتعطيل الصحف إلا بحكم المحاكم فإن الوزارة لما شعرت بشدة وطأة الانتقادات التى توجهها جريدة السياسة رأت فى بعض المقالات التى أشرنا إليها سابقًا ما قد يستحق المؤاخذة فطلبت الحكومة من النيابة أن تحقق معها، وفعلا أخذت النيابة فى التحقيق مع الدكتور حسين هيكل بك رئيس تحرير تلك الجريدة. والدكتور حافظ عفيفى بك صاحب امتيازها، وأُجرى تحقيق أيضًا مع الدكتور طه حسين بزعم أنه كاتب بعض هذه المقالات التى قد يؤاخذ عليها وإن لم تنشر بإمضائه؛ وكذلك مع الأستاذ توفيق أفندى دياب لأنه كتب مقالاً بجريدة السياسة قيل إن فيه تعريضًا بمجلس النواب.

وقد أقدمت جريدة السياسة فى خلال التحقيق معها بواسطة النيابة على نشر محضر التحقيق، فأمرت النيابة فى يوم الإثنين ٩ يونيه[1] بمصادرة الجريدة وتعطيل مطبعتها واستندت النيابة فى ذلك إلى المادة ١٦٧ من قانون العقوبات.

وقد عرضت القضية الأولى من قضايا جريدة السياسة على محكمة الجنايات فى جلسة يوم الأربعاء ١١ يونيه وقدم إلى المحاكمة كل من الدكتور حافظ عفيفى بك، والدكتور محمد حسين هيكل بك، والأستاذ محمد أفندى توفيق دياب. وأثارت هذه المحاكمة اهتمامًا كبيرًا لدى الرأى العام. وكان الجمهور يتشوق لمعرفة نتيجتها. وقد بدأت المحكمة بنظر الدفع الفرعى الذى قدمه المحامون عن المتهمين يطلبون فيه إلغاء قرار النيابة بإقفال مطبعة السياسة، واستند المحامون فى ذلك إلى أن الحكم بالتعطيل هو من حق المحكمة لا النيابة. وفى يوم الخميس صدر حكم المحكمة بإلغاء قرار النيابة وفك الأختام فورًا عن مطبعة السياسة.

وكانت التهمة الموجهة إلى حضرات المتهمين أنهم نشروا مقالات تضمنت إهانة فى حق هيئتين نظاميتين فى الدولة المصرية، هما مجلسا النواب والشيوخ. وفى أثناء رفع الدعوى دخل محمود علام أفندى ووليم مكرم عبيد أفندى المحاميان مدعيين بحق مدنى بصفتهما الشخصية وبصفتهما أعضاء فى الهيئة التى توجه إليها القذفَ جريدةُ السياسة، وطلبا أن يحكم لكل منهما بقرش واحد تعويضًا ضد المتهمين وأن ينشر هذا الحكم فى ست صحف، منها خمس عربية وواحدة إفرنجية.

ظلت القضية منظورة أمام محكمة الجنايات إلى يوم ٢٣ يونيه. وفى ذلك اليوم أصدرت المحكمة حكمها بأن لا وجه لإقامة الدعوى على الدكتور حافظ بك عفيفى وببراءة الأستاذ محمد أفندى توفيق دياب. وحكمت على الدكتور محمد

---

(١) السياسة فى ١٣ يونيه.

حسين هيكل بك بغرامة قدرها ثلاثون جنيهًا، وبإلزامه أن يدفع لكل من المدعيين بالحق المدنى قرشًا صاغًا على سبيل التعويض والمصاريف.

وقد رفع كل من المحكوم عليه والنيابة العمومية طعنًا فى هذا الحكم بطريق النقض، ونظرت فيه محكمة النقض والإبرام المشكّلة برياسة حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا فى ٦ نوفمبر. وقررت براءة محمد حسين هيكل بك ورفض الدعوى المدنية وإلزام المدعيين بالحق المدنى بمصاريفهما.

وبنت محكمة النقض حكمها على أنه من الخطأ اعتبار أن سوء القصد مفروض وجوده قانونًا بمجرد نشر القذف. وقد كان الغرض الذى يرمى إليه محرر المقالات يدل ظاهره على الدفاع عن أموال الدولة والمحافظة عليها. وقد يكون فى العبارات التى وردت فى المقالات ما يعتبر إهانة، ولكن المتفق عليه فى سائر البلاد الدستورية أن الطعن فى الخصوم بوجه عام يجوز قبوله بشكل أوسع وأعم من الطعن فى موظف بالذات؛ وفضلاً عن ذلك اعتبرت المحكمة أن النقد الموجه إلى الأكثرية ليس معناه نقد الهيئة النظامية جميعها.

كانت تلك أولى القضايا التى هاجمت بها الوزارة رجال الصحافة والأشخاص الذين ينشرون آراءهم فيها. وقد عمدت الوزارة إلى محاسبة الصحف على كل كبيرة وصغيرة، فحققت مع جريدة الكشكول والأخبار واللواء، وكذلك مع كل من سعادة حلمى باشا عيسى، ورشوان باشا محفوظ وأحالتهم إلى المحاكمات. كما أنها كانت تتربص بكل مقال ينشر فى جريدة من صحف المعارضة فتحيله إلى النيابة توطئة لإحالته إلى المحاكمة.

وقد ظلت طول عهدها وديدنها هذا. لذلك لا نجد فائدة من تعداد القضايا التى رُفعت على الصحف، بل نقول إنها أقدمت على حبس أحد الصحفيين حبسًا احتياطيًا كأنه من المجرمين.

وقد بلغ من شغفها بالمحاكمة أن دعت صاحب إحدى الصحف الموالية لها إلى التحقيق. لذلك كان عهدها عهد كفاح فى سبيل التضييق على حرية القول.

وقد حُكم فى جميع القضايا بالبراءة وظل بعض هذه القضايا معروضًا أمام المحاكم إلى ما بعد عام سنة ١٩٢٤.

* * *

وفى جلسة ٧ يونيه ثارت مسألة السودان، وذلك بأن طلب شوقى بك الخطيب أحد الأعضاء المعارضين عرض ميزانية السودان مع ميزانية مصر وأيده عبد اللطيف الصوفانى بك فى ذلك، وقد سأل دولة رئيس الوزراء الصوفانى بك عن طريقة إثبات حقوق مصر فى السودان وهل هناك طريقة غير المفاوضة مع الإنكليز، وتساءل دولته: ماذا أصنع إذا لم أتكلم معهم ولم أخاطبهم وهم واضعو اليد على السودان وهم الذين يضعون ميزانيته وحاكم السودان ينفذها وأنت تريدها، فيكف أحضرها بدون أن أخاطبهم؟.

فأجابه الصوفانى بك - «رجالك هناك والقوة المصرية أيضًا ولك أن تتصل بالشعب السودانى (مقاطعة)».

«لا تحرجونى ولا توجهوا مجهود الأمة إلى الخيال بل وجهوه إلى العمل لأنى أعتقد إن المفاوضة لا فائدة منها».

وهنا شرح دولة رئيس الوزارة أنه لا يرى طريقة عملية إلا المفاوضة وأنها هى السبيل الوحيد الذى يؤدى إلى إثبات حقوق مصر. وقال فيما قال: إخوانى - «المسألة مسألة جد لا هزل، وعمل لا كلام نحن هنا نتحمل مسئولية كل أمر نقرره فيجب علينا قبل أن نصدر قرارًا يختص بهذه المسائل المهمة أن ندرسها ونفحصها ولا نطيع الهوى بل نستشير العقل والحكمة. فكر فى ذلك جيدًا ولا تسعَ لإحراجى لأن إحراجى إحراج للأمة. وأقول وأنا صادق فيما أقول بأنى لا أريد إلا ما تريده الأمة فإن أحرجت زغلولاً فقد أحرجت الأمة. أنا لا أسعى فى سياسة غير سياسة الأمة، والذى يرشدنى ويدفعنى إلى ذلك صوت فى ضميرى صرخ قبل أن يصرخ فى قلب أى إنسان وهذا الصوت ينادينى دائمًا أن أقوم بواجبى بدون أن يحضنى حاضٌ أو يحثنى عليه حاثٌ. ولكننى فى موقفى

يجب أن ألاحظ اعتبارات كثيرة ليس منها المحافظة على مركزى لأن لى مركزًا أعلى من مركزى الرسمى. ولكن إذا لم أعمل الآن فالاعتبارات ترجع إلى رعاية مصلحة الأمة لا إلى مصلحتى الشخصية. فإن كنت لم أقدم ميزانية السودان فالأمر بسيط وسهل.لأن الذى يضع ميزانية السودان هو حكومة السودان ولكنك تطلب منى ألا أخاطب حاكم السودان».

«وفيما يتعلق بالسودان اختر لك أحد أمرين:

«إما أن تأمرنى بالمفاوضة، وإما ألا تأمرنى. وفى الحالة الأخيرة يجب عليك أن تترك السودان وأن تكتفى بأن نتكلم معًا. إنى أعرف الخطابة والألفاظ المنمقة كتقوية إيمان الأمة وشد أواصرها وعدم توجيه مجهوداتها إلى الخياليات يمكننى أن أقول كل هذا وزيادة. وأنا أخطَبُ منك. ثم قال دولته: دعونا من هذا واتركونا نعمل نحن فى مراكزنا لا ندين بها إلا للأمة. ولا نخشى إلا صوتها. فإن رأيتم فينا اعوجاجًا فقوِّموه لا بألسنتكم بل بسيوفكم.

عاهدتكم وعاهدت الأمة من قبلكم وأعاهدكم الآن ألا أحيد مطلقًا عن رعاية مصلحة الأمة على قدر استطاعتى. وليس على المرء أن يُكلف إلا ما يستطيعه فعليكم ما دمتم وطنيين أن تساعدونى لأن فى ذلك مساعدة للأمة ووصولا بها إلى الغاية المطلوبة».

وقد كانت أغلب جلسات مجلس النواب بوجه عام حافلة بالموضوعات المختلفة التى وردت فى الكلام على الميزانية وعن الحوادث التى حدثت، وهى الموضوعات التى تكلمنا عنها فى الفصول الخاصة بها. وقد اشتدت الحالة بين مصر وبريطانيا على أثر التصريح الذى فاه به اللورد بارمور أحد أعضاء الوزارة البريطانية فى إحدى جلسات مجلس اللوردات عن السودان، وتكلم فى أثناء هذه الجلسة عن المفاوضات وأثبت أن الوزارة البريطانية لا تزال مستمسكة بتصريح ٢٨ فبراير. وقد كان لهذه التصريحات أثرها فى مجلس النواب المصرى.

أزمة وزارية بسبب السودان

ففى جلسة مجلس النواب المنعقدة فى ٢٩ يونيه وقف دولة سعد زغلول باشا وأشار إلى ما جاء فى خطبة اللورد بارمور، وقال: أما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء فى هذه التصريحات أنها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير وقد صرحت غير مرة بأنى أستنكر هذا التصريح، ولقد سبق أن قلت لكم إنى إذا لم أجد طريقًا للمفاوضة على غير هذا الأساس فإنى لا أدخل فى المفاوضات أصلا، وأنا عند قولى. وقلت لكم أيضًا. إنى إذا لم أصل إلى هذا فإنى أتخلى عن الحكم وأنا مستعد لهذا التخلى.

وعلى أثر ذلك تكلم كل من عبد اللطيف الصوفانى بك وعبد الرحمن الرافعى بك فأيد دولة رئيس الوزراء فى تصريحاته. وعلى أثر ذلك اقترح بعض الأعضاء إعلان الثقة بدولة رئيس الوزراء فتقرر إعلان الثقة بالإجماع، وطلب إلى دولة رئيس الوزراء أن يعرض على جلالة الملك الثقة به عندما يعرض استقالته.

وفى صباح اليوم التالى قصد دولة رئيس الوزراء إلى الإسكندرية مع وزرائه وقدم لجلالة الملك استقالته؛ ولكن جلالته ألحَّ عليه فى البقاء.

وكانت جميع الصحف المصرية ترى أن لا مسوغ لاستقالة دولته كما أن الرأى العام بأسره كان يطلب منه البقاء فى الحكم، وقد قامت المظاهرات فى أنحاء كثيرة من البلاد وهى تنادى بتأييد الوزارة وتطلب بقاءها فى مناصب الحكم.

وقد قرر دولته عند ما رأى إجماع الناس على بقائه أن يبقى فى منصة الحكم وقدم استعفاء من الاستعفاء البلاد بالارتياح.

مجلس الشيوخ والاستقالة

وفى جلسة يوم الإثنين ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤، وقف حضرة صاحب العزة محمد علوى الجزار بك الوكيل بمجلس الشيوخ والقى خطبة ندد فيها بأعمال الإنكليز فى السودان، واقترح على المجلس أن يؤيد الزعيم تأييدًا كاملاً فى موقفة الجليل

وتصريحاته الخطيرة عن السودان. ويعلن أن السودان جزء من مصر لا ينفصل عنها وأن يطلب المجلس بإلحاح من دولة الرئيس أن يبقى فى مركزه. وأن يجاهد فى سبيل مصر وهو على رأس الحكومة متقلدًا لزعامتها. وأن ينوب رئيس المجلس عن الهيئة فى إرسال تلغراف لجلالة الملك يعبر عن رضاء المجلس الكامل عن موقف دولة الرئيس إزاء مسألة السودان، ويشكر المجلس بالإجماع جلالة الملك على عدم قبول استقالة دولة الرئيس لأن ذلك تستدعيه مصلحة الوطن. وتبليغ الاقتراحات الثلاثة إلى دولة سعد باشا.

وفى الساعة الثامنة مساء حضر سعد باشا للمجلس فجلس ومن معه من الوزراء فى مقاعد الوزراء. ثم وقف وألقى تصريحات عن مسألة استقالته من الوزارة واستعادتها. وكان الشيوخ يقابلون كلام دولته بالهتاف والتصفيق الحاد. وبعد أن ألقى زكى أبو السعود باشا كلمة فى هذا الصدد قام سعد باشا مرة أخرى فشكر المجلس على العبارات اللطيفة التى فاه بها الأعضاء، وختم كلامه بقوله: وأرجو من الله جل شأنه أن يوفقنا جميعًا فى عملنا وأن نخدم البلاد الخدمة الحقيقية التى ننشدها جميعًا وهى غاية البلاد. الاستقلال التام لمصر والسودان.

ميزانية الدولة

وفى جلسة يوم السبت ٢٦ إبريل، قدم وزير المالية لمجلس النواب ميزانية الدولة المصرية عن سنة ١٩٢٤ / ١٩٢٥، وقد ألقى بيانًا مطولاً ذكر فيه أن الحكومة عُنيت دائمًا بمبدأ التعاون والتوازن بين الدخل والخرج وأن الإيرادات ٣٤,٤٠٠٠,٠٠٠ وبلغت المصروفات ٣٤,١٨٠,٠٠٠ وبلغ المال الاحتياطى ١٧ مليونًا ونصف مليون من الجنيهات، وذلك يدل على أن البلاد امتازت فى السنوات الثلاث الأخيرة بشىء من الثبات النسبى فى حالتها الاقتصادية، وتكلم عن المبلغ الاحتياطى فقال:

«هذا الاحتياطى يجب استيفاؤه والسبب الأصلى فى وجوب الاحتفاظ به هو تقييد الحكومة فى فرض الضرائب، ولو كانت الحكومة حرة ويدها مطلقة فى

ذلك لأمكنها فى آخر كل سنة أن تدفع ما يتوافر من الاحتياطى لاستهلاك دينها ولكن مادمنا غير قادرين على التملص من هذه القيود فلا يتسنى لنا ذلك، ولو اشترى بهذا الاحتياطى أوراق مضمونة الفائدة أو سندات من الدين المصرى لكان ذلك سببًا لتقوية المالية المصرية مع إمكان الاستدانة عليهما عند حدوث طوارئ استثنائية».

وقال عن مبلغ مسئولية الوزارة الحاضرة عن الميزانية:

«ولما تولت الوزارة الحالية الحكم فى أواخر شهر يناير كان مشروع الميزانية قد تم إعداده فى مختلف مصالح الدولة منذ عدة أشهر وكانت وزارة المالية منصرفة إلى مراجعته مراجعة أخيرة، وعلى ذلك لم يكن من المستطاع تناول ذلك المشروع ببحث جديد مفصل من غير أن يترتب على ذلك تأخير كبير فى عرض الميزانية على البرلمان، فمن أجل ذلك قصرت الحكومة بحثها على مراجعة بعض الوزارات فى طلباتها بقصد إيجاد التعاون بين وجهَى الميزانية. وهذه المراجعة على الصورة التى ذكرتها لا تدل على السياسة المالية الجديدة التى ستتبعها الحكومة بالنسبة لتوسيع نطاق التعليم أو لتنفيذ مشروعات مهمة».

وأحيل درس الميزانية على اللجنة المالية بمجلس النواب.

وقد رفعت لجنة المالية فى جلسة ٣١ مايو القسم الأول من تقرير اللجنة من مشروع ميزانية الدولة فى ١٩٢٤ / ١٩٢٥ المالية، وهو يسجل الملاحظات العامة عن الميزانية وعن المال الاحتياطى وعلى الإيرادات. وفى جلسة ٧ يونيه قدمت القسم الثانى المشتمل على المصروفات.

وقد عرضت مسألة ضريبة القطن فى جلسة ٨ يونيه ورأى بعض الأعضاء إلغاء هذه الضريبة لفداحتها ورأى البعض الآخر تخفيضها. وطالت المناقشة فى ذلك. ثم أُخذت الآراء فوافق المجلس على إبقائها. وقد عرضت أيضًا فى جلسة ١١ يونيه مسألة أموال الحكومة المودعة فى البنك الأهلى بربح قدره ١٪ من سعر القطع فى إنكلترا. واقترح أحد الأعضاء أن لا تتساهل الحكومة مع البنك. وأن

تلزمه بأن يستبقى ضمانة ذهبية بنصف قيمة أوراق البنكنوت. فكان رد الوزير أن الحكومة تتفاوض مع البنك الأهلى لإلزامه أن يودع نصف الضمانة عملة ذهبية. إلا أنه يلاحظ فى هذا الصدد أنه صدر قرار من مجلس الوزراء يجيز للبنك أن لا يستبقى لديه من الضمانة الذهبية إلا ما قيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات. ومع ذلك فالحكومة تفاوضت معه للعود إلى القاعدة الأصلية. واقترح أحد الأعضاء اقتراحًا بشأن إيجاد هيئة لمراقبة الإيرادات والمصروفات. فرد عليه مقرر اللجنة المالية قائلاً، إن اللجنة اقترحت فى تقريرها إنشاء رقابة مستقلة تكون مسئولة أمام البرلمان على نظام يقرب مما يعمل به فى فرنسا أو فى إنكلترا.

مسألة الموظفين

وقد عرض حضرة النائب حسين أفندى عامر مسألة مرتبات الموظفين على بساط البحث، وتكلم فى ذلك طويلا وقال: إن مرتبات الموظفين تستغرق فى الواقع كل الميزانية وضرب لذلك مثلاً وقيل إنهم يستولون على ٤٠٪ من الإيرادات وهذا غير صحيح، لأن الموظفين يأخذون فى جيوبهم ٤٠٪ وما يصرف عدا ذلك إنما يصرف لتحصيل الأربعين فى المائة، وهذا أشبه شىء بالبقرة الحلوب التى يأخذ صاحبها عشرة جنيهات يصرف ستة على معيشتها ويطوى فى جيبه ٤ فلو لم يصرف الستة جنيهات ما حصل على أربعة، فالمصروفات العامة هى فى الواقع مصروفات خطط وصيانة تصرف لتأتى بمرتبات الموظفين. ومسألة التعليم نفسها لم تكن فى مصلحة الأمة مطلقًا بل كانت سياسة التعليم قائمة على تخريج موظفين للحكومة. وأشار على الحكومة بأن تعمل على تخفيض المرتبات. وقد رد دولة رئيس الوزراء على العضو فقال:

عندما تسلمت الحكومة مقاليد الأمور هالها حقيقة زيادة المرتبات. ووجدت أنها خارجة عن كل حد. وأن الطريقة التى سارت عليها غير عادلة وغير مناسبة لروح الاقتصاد. وقد مضت أوقات طويلة لم يعمل فيها عمل مفيد للدولة، بل كان

معظمه منحصرًا فى زيادة مرتبات أو تعديل درجات هذا النظام وهو مختل ومعتل للغاية. ثم قال: ولكن الزيادات التى حصلت فى هذه الفترة وإن كان من أثرها تحسين حال الموظفين. إلا أنه قد ترتب عليها ضرر كبير حتى بالنسبة للأخلاق. ولكننا وجدنا أمام الأمر الواقع. وأمام حقوق يجب علينا أن نحترمها فلا يمكننا أن نمس هذه المرتبات، وأبدى موافقة على تشكيل لجنة ويكون موضوع بحثها قائمًا على إيجاد طريقة تحفظ على الموظف حقه المكتسب ولا تضر بصالح الحكومة من الوجهة الاقتصادية.

ووافق المجلس على تأليف لجنة يكون من اختصاصها درس مسألة الموظفين، من حيث قواعد الاستخدام العامة وعدد الموظفين ومرتباتهم ودرجاتهم، ومعاشاتهم، وتأديبهم. وطريقة توزيع العمل فى المصالح المختلفة. والقواعد الخاصة ببدل السفرية وغيرها. وأن تقدم للمجلس تقريرًا بما تراه من الوسائل التى يحسن اتباعها لمعالجة هذه الحالة. مع ملاحظة التوفيق بين احترام الحقوق المكتسبة. والآمال المشروعة. وفكرة الاقتصاد.

وقد كانت اللجنة المالية للبرلمان ارتأت أن لا يكون القسم الخاص بمكتب المستشارين المالى والقضائى قسمًا قائمًا بذاته فى الميزانية، لأن كلاً من المستشارين المالى والقضائى موظفان فى الحكومة. فوافق المجلس على هذا الاقتراح.

المعارف

وقد عُرضت ميزانية المعارف العمومية فى جلسة ١٢ يونيه وكان المبلغ المطلوب اعتماده فى مشروع الميزانية لوزارة المعارف هو ١٦٠٧١٨٩ جنيهًا. وقد رأت اللجنة أن تطلب اعتماد مبلغ آخر قدره ١٠٠ ألف جنيه لنشر التعليم الأوَّلى، كما أنها رأت أن تطلب عدم اعتماد مبلغ ٢٥٠٠ جنيه معين كمرتب لإخصائى يندب لتنظيم أعمال الجامعة الأميرية. وقد أشار عبد اللطيف الصوفانى بك إلى أن جزءًا كبيرًا من المال المخصص لوزارة المعارف يأتى من مصاريف الطلبة

ورسوم الامتحانات والإعانات الممنوحة من الأوقاف. وأن ما تأخذه وزارة المعارف لا يتجاوز ٢,٥ فى المائة بالنسبة لمجموع الميزانية ووِدٌّ لو يزاد فى مجموع هذا المبلغ. وقد رأى أحد الأعضاء أن هذا المبلغ لا يفى بالغرض. فرد عليه مقرر اللجنة بأن مشروع تعميم التعليم الأولى يحتاج للمال الكثير والحكومة تجهز مشروعا لذلك، وسيحتاج تنفيذه إلى ٤ ملايين وخمسمائة ألف جنيه تقريبًا وسيزاد هذا المبلغ حتى يصل بعد عشر سنوات إلى عشرة ملايين جنيه تقريبًا. وقد رأت اللجنة أن لا تهمل أمر التعليم الأولى فخصصت له هذا المبلغ التى طلبت اعتماده فى الميزانية وسيصرف على إنشاء مائتى مدرسة أولية. وقد طالت المناقشة فى مشروع التعليم الأولى وصرف مبلغ المائة ألف جنيه. وقدمت عدة اقتراحات فى هذا الصدد وافق المجلس من بينها على اقتراح وزارة المعارف الذى يقضى بأن تنفق وزارة المعارف العمومية المائة ألف جنيه على ١١٠ مدارس أولية وعلى إدارة مدارس المعلمين والمعلمات الأولية التى تديرها مجالس المديريات الآن، على أن تنفق مجالس المديريات المبالغ التى تنفقها الآن على هذه المدارس فى إنشاء مدارس أولية بحيث إنها إذا لم تقبل فإن وزارة المعارف تخصص المبلغ لإنشاء مدارس أولية.

وفى جلسة ١٤ يونيه قام الأستاذ ويصا واصف. وأشار إلى الحاجة فى تعليم ونشر الفنون الجميلة وتكلم عن اللجنة التى ألفتها الوزارة لهذا الغرض، وقال إنه لم يبقَ للمصريين القدماء ذكر إلا بالفنون الجميلة وهى موضع إعجاب العالم بأسره. وطلب اعتماد مبلغ عشرة آلاف من الجنيهات. لتنفق على الفنون الجميلة. وهو المبلغ الذى طلبته وزارة المعارف، فقرر المجلس الموافقة على هذا المبلغ.

ضجة حول إنشاء الجامعة الأميرية

وجاء فى هذه الجلسة ذكر للجامعة الأميرية المزمع إنشاؤها. إذ لم يرد بين الاعتمادات المالية المبلغ اللازم لإنشائها ودارت مناقشة طويلة بين بعض النواب ونائب وزير المعارف. وقد تكلم أحمد بك المليجى فقال:

«ألفت نظر سعادة نائب وزارة المعارف إلى ضرورة الإسراع فى تحضير مشروع الجامعة لأن هذا المشروع فى غاية الأهمية ونحن فى حاجة إليه كحاجتنا إلى التعليم الأولى وسنلفت نظر دولة رئيس الوزراء إلى ذلك».

وتداخل رئيس الوزراء فى المناقشة وقال:

«أنا لا أفهم مشروع الجامعة لغاية الآن. قد سمعت عن هذا المشروع ولكنى لم أفهم الغرض منه ولا فائدة منه للبلاد ورجائى أن تتفضل بتفهيمه لى».

أحمد المليجى بك - «أنا أفهم أن مشروع الجامعة يغنى المصريين عن أن يقصدوا أوروبا لتكميل الدراسة العالية. وظاهر من ميزانية المعارف أنها تصرف سنويا ١٩٢,٠٠٠ جنيه من أجل إرسالياتها فبالعناية بمشروع الجامعة يغنينا عن صرف هذا المبلغ الذى سيزداد فى المستقبل بنسبة احتياجنا إلى التعليم».

رئيس الوزراء - «ليس الأمر كذلك».

أحمد المليجى بك - «إذاً لا معنى لدرج شىء بالميزانية بخصوص مشروع الجامعة».

رئيس الوزراء - «على حسب فكرى الجامعة موجودة وهى وزارة المعارف العمومية».

أحمد المليجى بك - «إذاً هل فى نية الحكومة عمل جامعة تغنينا عن التعليم فى أوروبا؟».

رئيس الوزراء - «هذه مسألة ترجع إلى سياسة التعليم الكبرى!».

وقد قرر المجلس عدم الموافقة على عدة اعتمادات مطلوبة لوزارة المعارف. ولكن أبقاها فى ميزانية وزارة المعارف لتصرف فى وجوه أخرى للتعليم. وقرر المجلس كذلك إلغاء مكاتب الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا والاكتفاء بموظف فنى واحد بدلا عن كل مكتب للرقابة، على أن يكون هذا الموظف مصرى الجنس وأن يلحق بالسفارة أو القنصلية المصرية. وأن يبقى المبلغ المخصص لمكاتب البعثات فى ميزانية وزارة المعارف لوضعه فى المكان اللائق به.

كذلك فى جلسة ٢٥ يونيه طرحت مسألة مد قانون تقييد الإيجارات وأخذت الأضوات بالمناداة، فتقرر مد القانون سنة أخرى بأغلبية ٧٤ صوتًا ضد ٣٥ صوتًا.

وقد انتهز الأستاذ ويصا واصف فرصة عرض ميزانية وزارة الأشغال، فطلب فتح اعتماد لإتمام تمثال النهضة الذى وضعه الأستاذ محمود مختار المَثَّال المعروف والمزمع إقامته فى ميدان باب الحديد. وقد دافع الأستاذ ويصا واصف دفاعًا قويًا عن هذا الموضوع ذى العلاقة بالفن الجميل، وقد انتهى الأمر بإحالة هذا الاقتراح بصفة مستعجلة إلى اللجنة المالية.

نفقات جيش الاحتلال

وقد انتهى المجلس من نظر ميزانية الدولة فى جلسة ١٠ يوليه.

هذا وإن بعض الجرائد المعارضة انتقدت على الحكومة فى ترتيب هذه الميزانية، بأنها وضعت نفقات جيش الاحتلال المالية ١٤٦,٢٥٠ جنيهًا مصريًا و٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى للإعانات الممنوحة للمساعدة على غلاء المعيشة و٢٥,٩٠٨ جنيهات مصرية للمصاريف غير المنظورة بصيغة لا تصلح لأخذ إقرار البرلمان صريحًا فى هذه الاعتمادات. وأنها لم تبين مفردات هذه المصاريف وعدت كل ذلك افتئاتًا على حق المراقبة البرلمانية(١).

فردت عليها بعض جرائد الوفد بأن كل هذه المصاريف مبينة فى مشروع الميزانية وأنها من الأبواب التى يقترع عليها البرلمان، وأن بين هذه المصاريف جزءًا لا يمكن تعيين مفرداته كنفقات الاحتلال فلم ترد فى الميزانية مفرداتها لأنها تسلم إلى أصحابها وهم يتصرفون فيها كما يشاءون(٢). واعترض البعض الآخر من جرائد المعارضة على دفع نفقات جيش الاحتلال وقبولها من وزارة الشعب بعد أن أُعلن استقلال مصر - ولكن البرلمان قرر أخيرًا إسقاطها من الميزانية.

---

(١) السياسة فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٤.

(٢) البلاغ فى ١٤ مايو سنة ١٩٢٤.

وشكت (السياسة) من زيادة اعتماد الماهيات والوظائف أيضًا، وأشارت إلى مقدار هذا الاعتماد بأنه بلغ ١,٢٠٩,٦٣٩ جنيهًا مصريًا زيادة عن السنة الماضية[١]. فنقضت جريدة البلاغ هذا الادعاء قائلة:

إننا إذا استثنينا زيادة عدد الخفراء الذين تدفع مرتباتهم من الرسوم التى تفرض لهذا الغرض وهذا العدد من الخفراء كان تقرر من جانب مجالس المديريات لتثبيت دعائم الأمن العام بحسب ما تقتضيه الظروف وزيادة رجال البوليس وهى ليست بجديدة بل كانت موجودة فى ميزانية ١٩٢٣ عدد إجمالا. ثم فصلت فى مشروع الميزانية الجديدة. إذا استثنينا ذلك كانت الزيادة الحقيقة هى فى عدد المدرسين وفى الوظائف التى استدعاها إنشاء البرلمان وإنشاء التمثيل السياسى لمصر فى الخارج ثم فى مكاتب التسجيل العقارى التى أُنشئت أخيرًا لتنفيذ نظام التسجيل الجديد وليس هناك زيادة غير ذلك[٢].

وانتقدت السياسة أيضًا اعتماد سكرتارية البرلمان واعتبرته جزءًا من التبذير والسفه فى الأموال العمومية الذى لا يكاد يقلب الإنسان صفحة من صفحات الميزانية وبابًا من أبوابها إلا ويجد له أثرًا فيها كما قالت هى به، واعتبرت أيضًا هذه السكرتارية كتكيَّة وأسمتها تكية البرلمان وهذه التكية قد تمسكت السياسة بها فى جملة حملاتها على الوزارة السعدية حتى النفس الأخير وأثبتت أن هذه التكية تكلف الحكومة ٥٧,١٩٠ جنيهًا مصريًا فى العام، كما قررت ميزانية سنة ١٩٢٤، وقالت إن الموظفين فى مكاتب البرلمان هم من الذين ليس لهم كفاءة على العمل والدليل على ذلك أنهم، على الرغم من كثرتهم، لم ينجزوا الأعمال التى بأيديهم، إلا ببطء ليس بعده بطء وأكثرهم اختيروا من الذين لهم صلة وقرابة أو محسوبية على أعضاء البرلمان أو الوزارة القائمة[٣].

---

(١) السياسة فى ٢ مايو سنة ١٩٢٤.

(٢) البلاغ فى ٣ مايو سنة ١٩٢٤.

(٣) السياسة فى مايو سنة ١٩٢٤.

مسألة ديون الجزية

وكان من بين المسائل التى تناقشت الصحف المحلية فيها لمناسبة هذه الميزانية مسألة ديون الجزية، فاستغلتها جريدة المعارضة الأولى وهى السياسة رامية الوزارة السعدية بالتهاون والضعف وادعت بأن الحل الذى قدره ولاة الأمور لهذه المسألة حل خطر، وأطنبت فى وصف هذا الخطر. وأما هذا الحل فهو أن مصر كانت تدفع سنويًا مبلغ ٣٢٩,٢٤٩ جنيهًا مصريًا عن قرض سنة ١٨٩١ ومبلغ ٢٨٠,٦٢١ جنيهًا مصريًا، عن قرض سنة ١٨٩٤ بمقتضى أمرين عاليين صدر أحدهما من الخديو توفيق باشا فى ٢٠ مارس سنة ١٨٩١ والثانى من الخديو عباس حلمى باشا فى ٣٠ مايو سنة ١٨٩٤.

وكانت إنكلترا قد أرغمت الحكومة المصرية على دفع هذه المبالغ طول مدة الحرب. ولما انعقد مؤتمر لوزان قررت الدولة بخلاف تصميمها الأول الذى يناقض قرارها الأخير أن تبرأ ذمة تركيا من تلك الديون، وأن تكون مصر من جملة البلاد التى تشترك فى تأدية الديون المذكورة.

ولقد اتهم دولة سعد باشا فى خطبة ألقاها فى البرلمان فى مساء يوم ٩ يوليه حضرتَىْ صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وصاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا بتهمة غريبة، حيث قال:

«كان تقرر أن يكون لمصر مندوب فى مؤتمر لوزان. ولكنى أقول إنه من حسن حظ مصر أن لم يكن لها ممثل فيها. فقد اطلعنا على أوراق أظهرت لنا خبايا ولو كان لمصر مندوب على حسب ما عندنا من الأوراق لما استفادت شيئًا. لأن الأشخاص الذين كانوا موجودين سبق أن تعهدوا لإنكلترا تعهدًا خفيًا شخصيًا بأنهم يحتملون ديون تركيا».

وقالت جريدة البلاغ (وهى صحيفة الوفد ولسان سعد) تعليقًا على هذا الكلام:

«ومن الحقائق التى يجب أن تعرف هنا أن ثروت باشا وإسماعيل صدقى باشا كانا قد تعهدا فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ أى قبل تأليف الوزارة الثروتية بنحو أربعين يومًا فى وثيقة سرية أمضياها مع مستر سكوت مستشار دار الحماية (وهى الوثيقة التى كان سعد باشا أول من فضح أمرها فى إحدى خطبه) بأن يتركا للحكومة البريطانية أن تتصرف فى مسألة الديون التركية كما تشاء. ومعنى هذا أنهما تعهدا إذا هما صارا فى الوزارة أن يقبلا باسم الحكومة المصرية كل قرار تقرره الحكومة البريطانية فى ذلك».

ولكن جريدة السياسة نشرت بعد ذلك حديثا دار بين مندوبها وبين صاحب الدولة ثروت باشا، جاء فيه:

«إن الوثيقة التى يشير إليها سعد باشا وضعت فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ أثناء المفاوضات التى أدت إلى إنهاء الحماية والاعتراف بمصر دول مستقلة ذات سيادة وهى محضر دَوِّنت فيه محادثة خاصة، حضرها معى صديقى معالى صدقى باشا، ببيان المسائل التى تشملها الأمور المحتفظ بها إلى حين المفاوضات، كما رسمت فيها طريقة يجرى عليها العمل بصفة وقتية فى بعض المسائل التى تشملها الأمور المحتفظ بها بدون أن يربط ذلك أية وزارة أخرى». إلى أن قال:

«وعند الكلام على التحفظ الثالث الخاص بحماية مصالح الأجنبية والأقليات ذكر فى المحضر أن هذا التحفظ يشمل قروض تركيا التى كانت تدفع من الجزية».

ثم ذكر دولته حرفيًا ما أثبته ذلك المحضر عقب هذا التفصيل. وهذا تعريبه.

«أوضح حضرتا صاحبَى المعالى ثروت باشا وصدقى باشا تمام الإيضاح أن اعترافهما بمدلول الفقرات المشار إليها ـ كما ذكر من قبل ـ ليس معناه نزولهما عمًّا لهما من حرية تامة فى مناقشة الحلول التى قد توضع لهذه المسائل، وطلبًا ـ وسلَّم بطلبهما مستر سكوت ـ أن تضاف عبارة (بكامل الحرية فى المناقشة من الطرفين) إلى الفقرة ١٣ من مشروع (الكتاب) بعد كلمة (ودية)».

قال ثروت باشا:

«وقد استؤذنت الحكومة الإنكليزية بالفعل فى إضافة هذه العبارة إلى الكتاب الذى أعد ليرفق به (التصريح لمصر) فوافقت وأضيفت هذه العبارة إلى التصريح نفسه (انظر الكتاب الأبيض - مشروع الخطاب - صفحة ٣٧، فقرة ١٢، وراجع التصريح لمصر)».

والذى نعلمه إنه لما جاء مؤتمر (لوزان) وعملت وزارة ثروت باشا على تمثيل مصر فيه، اختطّت لنفسها خطة الاستمساك بعدم الالتزام واحتفظت لمصر بحق الرجع على تركيا إذا اضطرتنا الدول لاستمرار الدفع. والمقول إنه كان حصل تفاهم بين مصر وإنكلترا على هذا الحد إذ ذاك.

وإن دفع حكومة مصر للقسط الذى استحق قد يعد بمثابة اعتراف بشبه شرعية الدعوى التى قد تقام عليها من قبل الدائنين لا بأنها.. إلخ.

فردت «البلاغ» وشاركتها جرائد أخرى تقول إن الظروف الحاضرة لا تساعد على إثارة هذه المشكلة مع الدول، بل السياسة أن تعالج بطريق سلمية بأن تفاوض مصر أصحاب العلاقة بهذه المسألة وتحل حلاً لا يخرج عن أغراض الحكومة المصرية، وبذلك تبرهن مصر على أنها لا تريد هضم حق من الحقوق إنما تضع مقابل ذلك الحق إلزامهم ضمانة كافية ومن ثم تسعى جهدها لإقناع الخصم بأحقية دعواها بهذا الخصوص. وإن القوانين الدولية تعترف بما لمصر من عذر شرعى فى عدم دفع ديون الجزية المستحقة لأنها لم تتعهد بتأدية الديون التى على تركيا بسبب القروض المذكورة إنما قبلت أن تسعفها بالمال الذى يستحق لها عند الحكومة المصرية من الجزية. وحيث إن مصر استقلت عن تركيا فلا يبقى لتركيا حق فى مطالبة الجزية التى هى متولدة عن سيادة تركيا السابقة لإعلان الانفصال.

وقيل أيضًا إن دفع القسط الأخير ما هو إلا لأن الدائنين قد يحتجون على حكومة مصر بأنها لم تنذرهم بالدفع فى الوقت المناسب(١).

---

(١) البلاغ، ١٠ يوليو سنة ١٩٢٤.

الفصل التاسع

الســـودان



تُعد مسألة السودان من أعقد المسائل التى ستتناولها التسوية النهائية للمسألة المصرية. وقد بدت منذ بدء سنة ١٩٢٤ ميول ظاهرة من جانب الإنكليز للعمل على انفرادهم بالحكم فى تلك البلاد(١) - ففى شهر يناير من هذه السنة قام الفيكونت أللنبى بسياحة رسمية كبيرة فى السودان(٢) ودارت المفاوضات بين إنكلترا وفرنسا بشأن حدود السودان دون أن تدعى الحكومة المصرية للاشتراك فيها(٣) وواصل الإنكليز سياستهم الاستعمارية فى تلك البلاد(٤)، وقد وقَّع المندوبون البريطانيون والفرنسيون فى يوم ١٠ يناير الاتفاق على الحدود بين وادای ودارفو(٥)، وقد استبشر المصريون خيرًا من تولِّى وزارة الشعب الحكم وقدروا أنه لابد أن تتمسك شديد الاستمساك بحق مصر فى السودان(٦)، وأنها ستعمل على وقف الخطة الاستعمارية التى كان يسير الإنكليز فيها سيرًا حثيثًا للاستئثار بالسودان(٧) وأن تدحض الحكومة ما كان يفتريه البعض من أن مصر

(١) جلسة ٣ يوليه سنة ١٩٢٤ - المقطم فى ١٩ فبراير والأهرام فى ٢٠ منه.

(٢) الأخبار، مقال ليحى السودان المصرى (٥ يناير سنة ١٩٢٤).

(٣) الأخبار «مطامع الإنكليز فى السودان (٨ يناير) «الاتفاق بين إنكلترا وفرنسا» (١٣ يناير).

(٤) الأخبار «مأساة السودان» (١٢ يناير) سياسة الإنكليز فى السودان (٢٠ يناير).

(٥) السياسة - «حدود السودان» (١٤ يناير)، الأخبار - «الإنكليز والسودان» (١٥ يناير).

(٦) الأخبار «مقال مصر والسودان» (٥ فبراير).

(٧) الأهرام «مصر والسودان» (١١ فبراير)، الأخبار - «المشروعات السودانية» (الأخبار ١٢ فبراير)، وتلغرافات الأهرام فى ٢٠ فبراير عن قرض السودان وزراعة القطن وفى ٢٨ و٣٠ فبراير وأول =

والسـودان مـخـتـلفـان. وقـد دارت فى ٢١ مـارس فى مـجلس النـواب البـريطانى المناقشات حول قـرض لحكومة السـودان، فكانت هذه المناقشـة تنم على أن الروح الاستعمارية نحو السودان متأصلة فى جميع النواب الإنكليز من مختلف الأحزاب التى ينتمـون إليهـا. وأن حكومـة العـمـال لا تقل فى مـيلهـا الاسـتعـمـارى عن الحكومات السـابقة[١] وكان الإنكليـز يسعـون سعيًا حثيثًا فى إنجـاح زراعة القطن فى السودان[٢].

وكـان ابتداء العـهـد الدسـتورى فـى مصـر عـلامـة على زيادة حـركـة المطالبـة بالدفـاع عن حـقـوق مـصـر فى السـودان، لاسيـمـا إذا تجلت حـقيـقـة مـا يرمى إليه الإنكليـز مـن المطـامع فى تـلك الديـار. ولم يكن نواب الأمـة أقل تنبـهـا إلـى هذه الحقيقة من الجمهور، وكانت الأمة كلها شاعرة بما يتهدد مصر من الأخطار إذا تسلط الإنكليز على السودان وانفردوا بحكمه[٣].

وكانت الأمة كلها موجسة خوفًا من مشروعات الرى الواسعة التى كانت تقوم بهـا الحكومة البـريطانية فى السـودان[٤]، وقـد أظهـرت وزارة الشـعب فى مواقـفـهـا الأولى توانيـا فى الدفـاع عن السـودان فكانت الأسـئلة لا تلقى عنـه إلا من نواب المعـارضة. كما أن صـحف المعارضـة هى التى كانت تسـجل كل صـغيرة وكبيـرة عن الأحوال فى السـودان[٥]، أما موقف أنصار الوزارة فكان بعيدًا عن أن يكون موقف تشدد فـى هذه المسألة، وأما الإنكليز فقـد اتخذت صـحفهم لهجـة عنيفة لما كانوا يرونه من تمسك المصـريين بالسـودان. وقـد تم فى شـهـر إبريل مـد السكة

= و ٦ مارس. «مقال ملك مصر والسودان» (الأهرام - ٢٠ فبراير)، الأخبار فى أول مارس والأهرام فى ٤ منه.

(١) تلغرافات الأهرام فى ٦ و٧ مارس سنة ١٩٢٤.

(٢) الأجبسيان غازيت فى ١٤ مارس وتلغرافات الأهرام فى ١٨ مارس.

(٣) اقرأ مقال الجورنال دى كير مترجمة فى الأخبار (١٣ إبريل سنة ١٩٢٤).

(٤) الأخبار فى ١٤ إبريل والأهرام ١٦ منه والأخبار ١٩ منه و١٣ منه و٢٤ و١٦ منه.

(٥) السياسة فى ٢٧ و٢٨ إبريل.

الحديدية بين كسلة والبحر الأحمر[1]، وفى شهر مايو سارت المفاوضات بين إنكلترا وإيطاليًا سيرًا حثيثا فى موضوع نهر الجاش[2].

وفى حديث سعد بلشا الذى دار فى ٢٢ مايو بينه وبين مراسل التيمس أشار دولته إلى المفاوضات والسودان، فرأى أن الاتفاق على السودان سهل إذا عدل الإنكليز عن مطامعهم الاستعمارية. وهو يرى أن السودان لس ضروريًا لإنكلترا ولكن حياة مصر فيجب أن يكون السودان لمصر ولمصر وحدها[3].

وقد أُشيع فى أوائل شهر يونيه أن الإنكليز أخذوا يقومون فى السودان بحركة تؤدى إلى انفصال البلدين عن بعضهما، فبعثوا رجالهم فى مديرياته واستكتبوا الناس أوراقًا يطلبون فيها بقاء الإنكليز وقطع الصلة بين بلادهم ومصر.

وقد لوحظ كذلك أن الوزارة حاولت أن تخاطب حكومة السودان فكانت هذه الحكومة لا ترد عليها رأسا بل ترد عنها دار المندوب السامى[4]، وقد احتجت الحكومية المصرية على هذا الأمر[5].

وقد ألقى سعادة عبد العزيز عزت باشا وزير مصر المفوض بلندن خطابين سياسيين فى حفلتين أقامت إحداهما جمعية القطن وأقامت الأخرى شركة سفن قناة منشستر، وفى كلا الخطابين أدلى بحجة مصر الناهضة فى شأن استقلال مصر والسودان. ومما قاله فى أحد هذين الخطابين:

«إن دماء مصر التى تجرى فى عروقها إنما تتدفق من تلك الأقاليم وتبعث الحياة فى وادى النيل كله من منابعه إلى البحر الأبيض المتوسط. وإنى ألفت نظركم بنوع خاص إلى الفرق العظيم بين موقفنا (المصريين) وموقفكم (الإنكليز) وإلى نسبة كل من الموقفين إلى الآخر. ذلك أن مصالحكم فى النيل ليست إلا

(١) الأخبار فى ٢٣ إبريل وفى ١٣ مايو والليبرتيه ١ إبريل والبلاغ فى ١٥ مايو.
(٢) الأهرام فى ٢٦ إبريل ومقال الأجبسيان غازيت.
(٣) الأخبار فى ١٧ مايو.
(٤) البلاغ فى ٣١ مايو سنة ١٩٢٤.
(٥) الأخبار فى ٤ يونيه سنة ١٩٢٤.

اقتصادية وتجارية، أما نحن فالمسألة فيما يتعلق بنا مسألة حياة أو موت. واذكروا أن سكان مصر يزيدون باستمرار ولابد من أن نهيئ لهذه الزيادة المُطَّردة لا العمل والقوت فقط بل لا مفر من أن يكون لنا متنفس فى المستقبل. إن لكم مستعمرات عديدة يهاجر إليها الزائد من السكان. أما نحن فليس لنا سوى السودان وفيه من الأرض مال لا يأخذه قياس وهو ينتظر الأيدى العاملة لترقيته، والانتفاع بموارده بصفته المنفذ الطبيعى المشروع للمصريين، وأى شىء أحق بطبيعة الحال من أن يذهب من تضيق بهم الأرض من المصريين إلى ناحية أخرى من نفس المملكة. وأن يعيشوا بين إخوانهم الذين يعتنقون الدين نفسه. ويتكلمون اللغة نفسها. ويباشرون نفس الأعمال ويعيشون فى مناخ واحد تقريبًا».

وكان للموقف الذى وقفه وزير مصر المفوض رنة عظيمة فى أنحاء القطر المصرى وابتهج البلد بما أبداه السفير من حكمة وأصالة رأى، مع شجاعته وجهره بالحق أمام قوم هم من أشد المتمسكين ببقاء السودان فى يد الإنكليز(١).

وقد قُدم فى مجلس النواب على أثر ذلك اقتراحان يطلب فيهما المقترحان أن يسجل المجلس ارتياحه لتصريحات وزير مصر المفوض وإرسال تلغراف شكر لسعادته. وقد أعلن دولة رئيس الوزراء أنه أرسل له تلغرافًا تهنئةً. وهو يظن فى ذلك الكفاية. وعلى ذلك لم يرسل المجلس برقية إلا أن نواب المعارضة قاموا بهذا الواجب بصفتهم الشخصية.

وكانت الأنباء تتواتر عن سوء الحال فى السودان والصحف لا حديث لها إلا السودان. وهى تطلب من الحكومة أن تتنبه إلى الخطر المحدق بالقطرين المصرى والسودانى. من جراء مشروعات الرى فى السودان، وقانون أرض الجزيرة وظهر كأن جميع الأرواح والضحايا التى قدمتها مصر فى سبيل السودان ستذهب هدرًا(٢). وقد بدت نيات حكومة الإنكليز نحو السودان فى عدة مواقف، فمن

---

(١) السياسة فى ٦ يونيه والليبرتيه فى ٦ منه.

(٢) الأخبار فى ١٥ يونيه.

ذلك أن الوزارة كانت قد أحالت أحد الضباط وهو الميرالاى محمد شاهين بك إلى المعاش، بالنسبة للشكوى من سوء سلوكه أيام المظاهرات وقسوته نحو المتظاهرين الوطنيين. ولكن حكومة السودان أقدمت عن تعيينه ولم تحرك الوزارة ساكنًا فى هذه المسألة.

وقد أراد وفد من السودانيين أن يحضر إلى مصر ليقابل أولى الأمر فأبت حكومة السودان أن ترخص له بالسفر. وكان الإنكليز يستكتبون صنائعهم الثناء على الأمة الإنكليزية. وأنشأت حكومة السودان معهدًا دينيًا حتى تستغنى عن تخريج الطلبة اللازمين للوظائف الدينية من الأزهر. وأرادت أن ترسل بعثة من الطلبة السودانيين فأرسلتهم إلى كلية بيروت بدلا من أن ترسلهم إلى مدارس مصر(١).

وعند عرض ميزانية الدولة المصرية ألحَّ أحد الأعضاء فى ضرورة عرض ميزانية السودان لاسيما أن ذلك مقرر بأمر عالٍ صادر فى سنة ١٨٨٠، وقد تغيرت الحال بعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ وصارت ميزانية السودان تعرض على المستشار المالى فقط بصفته موظفًا مصريًا.

وقد عاد عبد الرحمن الرافعى بك وحمدى بك النصر ففتحا باب المسألة على مصراعيه فى جلسة ١٩ يونيه. وأبرز للمجلس وثيقة قيِّمة تقضى على حكومة السودان بأن تعرض ميزانيتها على الحكومة المصرية فى شهر نوفمبر من كل سنة، وقد كانت الحكومة المصرية تدرس تلك الميزانية وتراقبها ويقرها مجلس النظار لكنهم عدلوا عن هذه الطريقة على عهد الحماية وجعلوا الوكالة البريطانية المرجع الذى ترجع إليه حكومة مصر وحكومة السودان لأن البلدين كانا فى نظر الحماية واحدًا، على أن عهد الحماية زال فكان الواجب أن تعود مصر إلى السيطرة على ميزانية السودان(٢).

---

(١) الأخبار فى ١٩ يونيه.

(٢) الأهرام فى ٢٠ يونيه والليبرتيه فى ٢١ منه.

وفى ١٩ يونيه، أرسل بعض السودانيين برقية يشكون فيها من السياسة الإنكليزية التى حالت دون قدوم وفد منهم إلى مصر، وقد تليت هذه البرقية فى المجلس بشرط أن لا تحدث مناقشة فيها.

وجاءت الأنباء بعد ذلك بحدوث اجتماع خطير فى أم درمان نودى فيه بطلب الوصاية البريطانية على الشعب السودانى وقد حضر هذا الاجتماع فريق من كبار الموظفين. فاضطربت الخواطر لهذا النبأ. وجعلت الصحف تحث الحكومة على الخروج من صمتها(١). وقد طرح أحد النواب البريطانيين فى مجلس النواب البريطانى على وزير خارجيتهم سؤالا يستوضح فيه عما «إذا كانت وزارة الخارجية تلقت نبأ من رئيس الوزارة المصرية عن زيارته إنكلترا للمفاوضة فى استقلال السودان. وهل يعطى رئيس الوزارة للمجلس تأكيدًا بأن الحكومة البريطانية لا تدخل فى مفاوضة كهذه قبل أن تقف على شعور المجلس بشأنها».

فأجابه مستر ماكدونالد:

«لقد دُعى رئيس الوزارة المصرية لزيارة إنكلترا ولا أريد أن تمس المباحثات مع زغلول باشا بأى طريقة كانت بإبداء بيانات سابقة لأوانها عن أية نقطة كانت من النقط التى تحت المفاوضة. ومن الطبيعى أن كل تسوية يقترح وضعها ستعرض على البرلمان البريطانى للموافقة عليها».

فسأله العضو:

«هل لى أن أسأل عما إذا كان استقلال السودان أو شبهه قد ذكر كموضوع تحتمل أن تتناوله المباحثة؟».

فأجابه مستر ماكدونالد:

«تلك إحدى المسائل الأربع التى يجب أن يبحث فيها عندما تجرى المفاوضات(٢)».

---

(١) الأخبار فى ٢٣ يونيه والليبرتيه فى ٢٣ منه والسياسة «مقال حديث اليوم» فى ٢٤ منه والبلاغ فى ٢٤ يونيه ـ الأخبار (احتجاج) فى ٢٤ يونيه.

(٢) تلغرافات الأهرام فى ٢٤ يونيه.

وفى جلسة مجلس النواب المصرى المنعقدة فى يوم الإثنين ٢٣ يونيه، وقف الصوفانى بك ولفت الأنظار إلى ما يحدث فى السودان من حوادث واقترح الاحتجاج على الأعمال التى يقوم بها الإنكليز فى تلك البلاد. وقفّاه عبد الرحمن الرافعى بك فتكلم فى هذا الموضوع طويلا وفيما أتته السلطة الإنكليزية من منع الوفد الذى كان يريد القدوم إلى مصر. وتبعهما بعض النواب من حزب الحكومة.

ثم وقف دولة رئيس الوزراء وقال:

«تحركت مسألة السودان اليوم. ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيه. ولكن مع ذلك يمكننى أن أشرح لحضراتكم بأن الحكومة تشارككم كل المشاركة فى شعوركم بالنسبة للسودان. بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر».

«والإجراءات التى تتم الآن فى السودان كما قال حضرة العضو المحترم عبد الرحمن بك الرافعى. على نوعين - وثائق تُكتب، واجتماعات تُعقد لإظهار الولاء للحكومة الإنكليزية. والرغبة فى الحكومة المصرية. والثانى منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور إلى مصر. فأما القسم الأول. وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلان الامتنان من الحكومة الإنكليزية فإننا نصرح هنا وفى كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا».

«إذا قُدمت هذه الأوراق أمام أية محكمة أو أية هيئة وحصل التمسك بها. فلسان مصر يقول إنها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة، وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليًا من كل حكومة أجنبية».

«أنا فى تصريحى منضم إليكم فيما أعلنتم من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقًا وهذا كاف».

«وأما فيما يتعلق بالقسم الثانى ألا وهو منع السودانيين المخلصين، وكلهم فيما أظن مخلصون لنا راضون عن حكمنا راغبون فى بقائنا بالسودان كإخوان لهم يعتقدون إن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر، أقول إن هذه الاجراءات

مستنكرة ونعلن لجهات الاختصاص، بصفتنا مجلس نواب. استنكارنا لما يكون صحيحًا منها واحتجاجنا عليها. ثم ختم هذه الخطبة بالكلام على المفاوضات».

وعلى أثر ذلك وافق المجلس بالإجماع على الاحتجاج على هذه الأمور وكرر ثقته التامة بالوزارة.

وكان المستر ماكدونالد رفض أن يبوح فى مجلس العموم الإنكليزى فى يوم ٢٢ يونيه بأى تصريح عن المفاوضات المنتظرة كما قدمنا. ولكن تصريحات زغلول باشا الأخيرة فى البرلمان المصرى بشأن السودان دفعت حكومة العمال ـ وكان حب المحافظة على كيانها مؤيدًا لهذا الدافع ـ لأن تحذو حذوه وأن تصرح بسياستها فى السودان. ولهذا بدت وزارة العمال تصريحات خطيرة فى مجلس اللوردات فى مساء ٢٥ يونيه.

فقد سأل اللورد رجلان:

«عما إذا كانت الحكومة ستشير بشىء لسياستها العامة فى أمر مصر والسودان وعما إذا كانت تعتزم استشارة البرلمان قبل البت فى أى تغيير بشأن نظام الحكم فى السودان».

ثم خطب الدورد جراى قائلا:

«إن جميع أعمال اللورد كرومر وإدارته مما كان موضعًا لفخرنا قد ذهب سد أو كاد. وقد اعتقدنا أن من الممكن الوصول إلى تسوية تكون خيرًا لنا ولمصر إذا نحن كنا قد قبلنا تقرير اللورد ملنر. لكن الحكومة البريطانية أضاعت الفرص وأصبحنا الآن وجهًا لوجه مع ما هو حاصل. ولست أقترح إلغاء ما تم عمله بشأن الإدارة المصرية. أما وقد وصلت المسألة إلى ما وصلت إليه فخير إلا نسعى لنقض ما قد تم».

«أما قناة السوى فلم ينشئها المصريون وإنا أنشأتها رءوس الأموال البريطانية والفرنسية. وهى طريق بحرية دولية فنأمل أن تبين إنكلترا بوضوح فى المفاوضات أن حق حماى القناة وإدارتها لا يمكن أن تنتقل إلى أيدى الحكومة المصرية بل يجب أن تبقى فى يدنا» (هتاف).

وقد أبدى أمله كذلك فى أن تحدد الحكومة موقفها إزاء السودان، «وأن تفهم الحكومة المصرية بوضوح أننا لا نترك السودان (هتاف) فإن مصر ما كان لها أن تصل إلى قيد إصبع فى السودان لو لم تسترد إنكلترا السودان».

وقد أعرب عن أمله أيضًا فى ألا تدع الحكومة البريطانية مجالا للشك فى أن مسألة السودن إنما هى مسألة بين البريطانيين والسودانيين وليس لمصر أن تتداخل فيها بكلمة واحدة.

قال:

«فإذا كان هذا هو رأى الحكومة البريطانية فالأفضل أن تسرع بإبدائه لرئيس الحكومة المصرية لأن إحساس المصريين متجه اليوم إلى أننا قد لأن عودنا وذلك هو السبب فى ذهابهم إلى حد القول بأننا إذا لم ننسحب من السودان لا يناقشون معنا أية مسألة من المسائل».

«ومن الواجب علينا أن نزيل كل شبهة وكل شك لأول فرصة ممكنة فى أن فى مقدورنا تنفيذ سياستنا تمامًا».

«أما عن مسألة ماء النيل فلمصر فيه مصلحة كبرى ويحسن هنا تعيين لجنة مختلطة تضمن أن لا يهلك السودان مصر وألا تهلك مصر والسودان. ويحسن أن يعين أمريكى رئيسا لهذه اللجنة».

فأجاب اللورد بارمور بالنيابة عن حكومة العمال قائلا:

«إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة إنكلترا بخسارة عظمى. وأستطيع أن أقول من غير تردد إن نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان».

ثم تكلم اللورد كرزون فى هذا الموضوع وقال:

«إن مجلس اللوردات والبلاد كلها يرضيان بهذا البيان الصادر من الحكومة فهو صريح لا يقبل التأويل».

وقد أظهرت الصحف الإنكليزية على اختلاف نزعاتها ابتهاجًا عظيمًا بتصريح اللورد بارمور. فقالت الديلى إكسبريس:

«قد أكدت الحكومة الإنكليزية أن ذلك القطر الواسع، الذى تحرر من الاستبداد الهمجى. وبذلت فى سبيله نفوس الألوف من البريطانيين والملايين من أموالهم سيظل متمتعًا بما هو عليه الآن من الراحة والرخاء».

وقالت الديلى تلغراف:

«مهما عظم الريب فى نفوس الذين ينتقدون الحكومة الحالية فليس لهم أن يطالبوها بما صرح من التعهدات التى فاه بها اللورد بارمور».

وقالت ديلى كرونكل:

«بما أن المصريين علقوا آمالا عظيمة على قيام حكومة من العمال فى هذه البلاد فمن المناسب تحذيرهم رسميًا من كل ما يتصورونه من الخطط فى شأن السودان».

وقال التيمس:

«لا شك أن تصريح اللورد بارمور كان ضروريًا فى الأحوال الحاضرة فقد امتنعت الحكومة البريطانية حتى الآن عن الإعراب عن رأيها فى المسألة المصرية إعرابًا صريحًا. لأنها لم تكن ترغب فى أن تمس المفاوضات بأى تأكيد متصل بسياستها يأتى قبل أوانه. ولم يكن معروفًا فى هذا الصدد سوى أن الحكومة البريطانية عازمة على أن تتقيد بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. ولكن لم يبين من الجهة المصرية مثل هذا الحذر الدقيق. بل كان كل ما ظهر معاكسًا لذلك. مضى زمن الانتخابات وبعد الانتخابات كثر الكلام بلهجة شديدة عن مطالبة المصريين بالسيادة التامة على السودان. وعندما افتتح البرلمان المصرى تعالى الهتاف للملك فؤاد كملك لمصر والسودان. وكان البرلمان المصرى بأكثريته الزغلولية منهمكًا فى المهام الملقاة على عاتقه لإنجاز الأعمال التى يقضى بها الحكم فى مصر. ومع ذلك فقد فتحت فيه المطالبة بالسودان مرارًا وتكرارًا».

ثم قالت:

«وللحكومة الحالية حجة أخرى ضد كل تبدل فى نظام السودان. وهذه الحجة مستخرجة من الاختبار الأخير. فقد ظهرت الآن النتائج الأولى للاستقلال الذى أعطى لمصر ظهورًا لا يعزز الآمال».

وقالت المنشستر جارديان:

«إن بيان اللورد بارمور قد قوبل من الجميع بالترحاب، ولا شك أن فريقًا من المصريين سيقابله بالاحتجاج الشديد. ولكن يجب، حتى على الوطنيين المتطرفين فى القاهرة، أن يعرفوا أن مسألة مصر ومسألة جارتها الجنوبية منفصلة كلٌ منهما عن الأخرى. فمصر لم تستطع قط أن تُخْضِع السودان. مع أنها حاولت ذلك مرارًا عديدة، بدأت بها من عهد محمد على الكبير وواصلها الذين خلفوه حتى بسطت إنكلترا سيطرتها عليه».

«ولا شك أنه لا يكاد يكون من المبالغة فى شىء أن نقول بأن حكم الخديو بين السودان لم ينفذ منه أحد سوى تجار الدقيق».

ثم قالت:

«وليس بين سكانه الذين يبلغ عددهم ثلاثة ملايين ونصف مليون سوى ٢٥ ألفًا من المصريين والسوريين».

وكتبت جريدة المورننج پوست التى هى من أشد الصحف الإنكليزية المحافظة، فصلاً طويلا ومما جاء فيه:

«إن إنشاء حكومة دستورية عمل يحتاج إلى زمن طويل ولم يستطع النبوغ السياسى أن يبلغ هذا الغرض فى بريطانيا إلا بعد قرون. ولكن المصريين قيل لهم إنهم يستطيعون أن يبلغوا ذلك فى يوم واحد فإذا أجيبوا إلى مطامعهم فسنقرأ فى أقرب حين فصلاً جديدًا مظلمًا فى تاريخ الخيبة التى تعثرت فيها آمال المصريين؟».

وكانت لهجة الصحف الأخرى لا تخرج عما سبق ذكره[1].

المظاهرات فى السودان

وفى أثناء ذلك كانت المظاهرات قائمة فى أنحاء السودان، وروت التيمس أنه قامت مظاهرات معادية لبريطانيا وموالية لمصر فى الخرطوم وأم درمان وكانت الجموع تصيح: فلتسقط بريطانيا وليحى الملك فؤاد[2].

وأخذت الأنباء ترد تباعًا على مصر بما أظهرته السلطة الإنكليزية من ضروب الشدة نحو المتظاهرين؛ إذ قبضت على زعماء المتظاهرين وزجّتهم فى السجون[3].

وقد نشر الوفد المصرى بتوقيع وكيله بيانًا شديد اللهجة يحتج فيه على هذه الأعمال. وألّف لجنة تحت رياسة وكيله لجمع التبرعات للسودانيين الذين أُصيبوا بأذى فى مظاهراتهم السلمية[4]. ونشر حزب الأحرار الدستوريين احتجاجًا شديدًا أيضًا على هذه الأعمال، وقد قامت المظاهرات فى عدة نواحٍ من القاهرة احتجاجًا على السياسة الإنكليزية[5] فى السودان.

وغنى عن البيان أن التصريح الذى فاه به اللورد بارمور كان من شأنه أن يهدم الأمل الذى كان يؤمله سعد باشا فى وزارة العمال. ويدل على أن هذه الوزارة صارت تأخذ بالمبادئ التى كانت وزارة مستر لويد جورج واللورد كرزون تأخذ بها.

وعندما عقد مجلس النواب جلسة فى ٢٨ يونيه وقف دولة رئيس الوزراء وخطب المجلس قائلا:

(١) الأهرام فى ١٧ يونيه وتلغرافاته الخصوصية.
(٢) الأهرام فى ١٧ يونيه.
(٣) اقرأ التلغرافات التى نشرتها الصحف فى ٢٦ يونيه واقرأ المظاهرات لمصر فى السودان (البلاغ ٢٦ يونيه) وفى السودان (السياسة ٢٦ يونيه) والبلاغ فى ٢٧ يونيه، وراجع كذلك مقال مسألة السياسة (السياسة ٢٧ يوليه).
(٤) البلاغ فى ٢٧ يونيه.
(٥) الليبرتيه فى ٢٨ يونيه.

«أيها السادة»

«لابد أن تكونوا قد اطلعتم على المناقشات التى دارت فى مجلس اللوردات الإنكليزى بخصوص السودان والمفاوضات».

«اطلعتم عليها. ورأيتم أن ما جاء بها فيما يختص بالسودان ليس أمرًا جديدًا، ليست خطة جديدة. رسمتها السياسة الإنكليزية الآن. ولكنها خطة رُسمت من قبل. رسمها لويد جورج فى وزارته. كما جاء فى كلام نائب الحكومة الإنكليزية فى مجلس اللوردات الذى اقتبس من بيان عن السودان فاه به لويد جورج لما كان رئيسًا للوزارة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. وهذا التاريخ معروف لكم».

وقد جاء فى البيان:

«إن حكومة جلالة الملك لن تسمح بأن التقدم الذى تم حتى الآن والآمال الكبيرة المنتظرة فى السنين المقبلة تصاب بضير».

وزاد اللورد بارمور نائب الحكومة فى مجلس اللوردات على ذلك قوله: وإنى أقول بهذا الأمر وأنبه أن ما جاء فى هذه العبارة هو عينه رأى الوزارة الحالية. ثم استشهد بقول آخر للمستر لويد جورج وهو:

«ولا يَسَع حكومة جلالة الملك أن تسلم بتغيير ما فى مركز تلك البلاد. أى السودان».

«هذه اللحظة التى رسمت اليوم. ليست خطة جديدة كما قلت ولكنها خطة قديمة رسمت فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. هذا التايخ الذى تذكرونه ويقولون عنه إن السياسة المصرية كانت فيه غاية فى المرونة والدهاء. تجدون أن الإنكليز صرحوا فيه بمثل هذه التصريحات عينها. كل هذا ليس بجديد وإنما الجديد هنا. الجديد علينا اليوم. هو أن وزارة العمال، أولئك الذين لهم مبادئ غير مبادئ الاستعماريين عرفت بالحرية والانتصار للشعوب الضعيفة، أقرت هذه الخطة».

ثم قال:

«وإنى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه. وفى حضرتكم الموقرة، أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حَيَت وما عاشت فهى تتمسك بحقها ضد كل غاصب ضد كل معتد تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة. وفى كل زمن. تسعى بكل طريق مشروع يسلكه كل مهضوم الحق لأجل أن تحفظ هذا الحق. وتصل إلى التمتع به. وإن كنا فى حياتنا لا نصل إلى أن نتمتع بحقنا فإننا نوصى أبناءنا وذريتنا أن يتمسكوا به ولا يفرطوا فيه قيد شعرة، وهكذا يوصون هم أبناءهم وأبناء أبنائهم ولابد أن يأتى يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا».

ثم قال:

«إننا ضعاف ولا تجريدة عندا ولا أسطول لنا. أقول هذا لأنه حق. ولأنه غير خاف. نعم إننا ضعاف. ولكننا أقوياء بضعفنا. أقوياء بحقنا. إن الضعف سلاح قوى إذا كان معه الحق فنحن وإن كنا ضعافًا فإن معنا الحق. والحق تخضع له كل قوة مهما كانت جبارة قاهرة».

«تعلمون أيها الإخوان إننى فى مخاطباتى مع الإنكليز ومع غيرهم لم أدَّع مطلقا أننا أقوياء ماديًا ولكننا أقوياء بحقنا. أقوياء باتحادنا ونحن قلنا للإنكليز، وقد علمتم رسميا ما قلناه، قلنا لهم إنه لا يصح لكم أن ترفضوا طلبات عادلة لمجرد كونها صادرة من شعب أعزل. وقلنا لهم هذا. ولم نأتِ لهم بقوتنا لأنه ليس لنا قوة. وهم يعلمون إنه ليس لنا قوة. ولكن لنا قوة الحق. لنا قوة الإيمان. لنا قوة الاتحاد. وهذا الاتحاد سيدوم. ويقوّى ينمو فى عصرنا ومن بعدنا أيضا حتى ننال حقوقنا كاملة».

ثم أشار دولته إلى المفاوضات وأنه لن يفاوض الإنكليز على مبادئ تصريح ٢٨ فبراير.

ثم وقف عبد اللطيف الصوفانى بك من نواب المعارضة وقال:

«بعد أن سمعنا جميعًا تصريح حضرة صاحب الدولة المحترم. الجليل القدر رئيس الحكومة. بعد أن سمعنا هذا القول الذى أثلج صدورنا وبعد أن تبينًا مركز هذا الموقف، فماذا نقول؟ نقول إننا نمد يد التأييد، يد الثقة إلى هذه التصريحات وإلى من صرح بها».

ثم أسهب فى وصف أعمال الإنكليز وتماديهم فى التعدى على حقوق مصر واقترح الاحتجاج على هذه الفعال.

وتكلم بعد ذلك عبد الرحمن بك الرافعى من نواب المعارضة وحبذ تصريحات دولة رئيس الوزراء وأسهب فى وصف الأساليب الاستعمارية التى اتبعها الإنكليز فى السودان. وتكلم بعده بعض النواب من حزب الحكومة وأسهبوا فى وصف الأعمال الإنكليزية فى تلك الديار، ثم وافق المجلس بالإجماع على القرار الآتى:

«بعد سماع البيانات الحازمة والتصريحات السياسية الحكيمة التى ألقاها صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص السودان والمفاوضات يعلن المجلس الثقة التامة بدولته. ويطلب إليه أن يستمر مشرفًا على أحوال البلاد متوليًا لحكومتها حتى يحقق كل أمانى البلاد من استقلال مصر و السودان. وقد أعلن دولة رئيس الوزراء أنه سيعرض الأمر على جلالة الملك وطلب إليه النواب أن يعرض هذا القرار أيضًا».

إن مسألة السودان ولئن كان موضوع البحث والمناقشة فى مفاوضة ملنر وإحدى النقط الأربع التى احتفظ بها لتحل بطريق المفاوضة فى تصريح ٢٨ فبراير، فإنها لم تظهر بشكلها الحاد إلا عند تحريكها فى البرلمان المصرى فى إبان تقرير الميزانية، حيث قيل إنه يجب ضم ميزانية السودان إلى ميزانية مصر كما كانت الحالة قبل إعلان الحماية على مصر. ولكن هذا القول ذهب عبثًا كما ذهبت من قبله دعوى إدخال السودان فى الدستور المصرى بأن يكون جزءًا متممًا لمصر له حق فى التشريع أيضًا كما لمصر، وكذلك أعمال الرى التى كان يجريها الإنكليز فى السودان والأسئلة التى دارت فى مجلس النواب وتصريحات اللورد

بارمور السالفة البيان، كل ذلك جعل هذه المسألة تشتد وتولد أزمة سياسية بين مصر وبريطانيا.

وأما الحالة الروحية فى مصر وفى السودان فكانت شديدة الغليان تزيد المسألة تعقيدًا وإشكالاً، وكفى لإقامة المظاهرات فى طول البلاد وعرضها ما قاله اللورد بارمور. وقد انهالت الاحتجاجات على تصريحاته من كل مكان.

وأما المظاهرات التى أقيمت فى السودان فإنها كانت سببًا لخروج الإنكليز من صمتهم النسبى. ولارتكانهم إلى استعمال الشدة فى قمعها والذى تجب الإشارة إليه فى هذا الصدد هو أن اليد الإنكليزية كانت المحرك الأول لما حصل فى السودان. فإن الإنكليز أرادوا أن يحرجوا مركز وزارة سعد باشا. فأثاروا الفتنة بإيعازهم إلى صنائعهم، بأن يكتبوا عرائض يطلبون فيها الوصاية الإنكليزية. والانفصال عن مصر فكانت كتابة هذه العرائض داعية لأن تقابل بعرائض أخرى. كتبها السوادنيون المخلصون يعلنون فيها ولاءهم لمصر ومليكها. فصادر الإنكليز هذه العرائض وحاكموا حامليها. فثار شعور السودانيين وتظاهروا فى الخرطوم وأم درمان فقاوم الإنكليز مظاهراتهم بالسيف والنار[1].

وهذا ما دعا حزب الأحرار الدستوريين للاحتجاج لأن الحكومة الإنكليزية نقضت بتصريحاتها الأخيرة عن السودان تعهداتها السابقة. وتخطت حتى تصريح ٢٨ فبراير الذى ارتبطت هى بموجبه. وقالت بأنها تستبقى الحالة فى السودان كما هى إلى أن يتسنى إبرام اتفاق بشأنه بين الحكومتين.

وجاء فى ختام الاحتجاج أن الحزب يطلب إلى الحكومة، التى وليت الحكم للوصول بالبلاد إلى التمتع بحقها الطبيعى فى الاستقلال لمصر والسودان، أن تقف موقف الحزم حيال هذه الحوادث.

وكذلك احتج الوفد المصرى «آسفًا على أنه فى الوقت الذى تعمل فيه الحكومة والبرلمان المصرى على تطهير الجو من أدران الماضى وذكرياته القاسية،

(١) البلاغ فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤.

نرى الإنكليز فى السودان يلجئون إلى وسائل تحرك البغضاء وتثير الظنون بين الشعبين. ومهما يكن من الأمر؛ فإن الوفد يسجل هذه المظالم على مرتكبيها ويحملهم وزرها، ويؤيد وزارة الشعب فيما سلكته وتسلكه على الدوام من خطة الحزم».

وتحرجت بهذه الأسباب مسألة المفاوضات المنوى إجراؤها بين الحكومتين. وكان من جريدة البلاغ الوفدية أن ألقت مسئولية هذا التحرج على الإنكليز، وأنبأت الناس فى مقالها الذى نشر لهذه المناسبة أن المستر ماكدونالد قد أجاب بالقبول بمذكرة شفوية بواسطة المندوب البريطانى على طلب سعد باشا القائل بأنه يشترط لأجل المفاوضة أن لا يكون الدخول فيها «مضيعًا على مصر حقًا من الحقوق أو مقيدًا قبولها حالة من الحالات التى لم تعترف بها» فاستغرب سعد باشا أن تكون هذه الموافقة بمذكرة شفوية لا بخطاب مكتوب، لأنه إما أن تكون السياسة الإنكليزية مخلصة فى تبليغها هذا الجواب الشفوى أو غير مخلصة فإن كانت مخلصة فواجب أن لا تمتنع عن أن تسجل بالكتابة ما توافق عليه شفويًا. أما إن كانت غير مخلصة، وكان ذلك هو السبب الذى من أجله تمتنع عن التسجيل بالكتابة، فقد صار الدخول فى المفاوضات أمرًا غير مرغوب فيه.

وفى آخر الأمر زار سكرتير دار المندوب السامى البريطانى صاحب الدولة سعد باشا. فأبلغه أن الحكومة البريطانية لا ترى أن ترسل له ذلك الجواب(١).

وذكرت الأهرام(٢) «أن الإنكليز يريدون بالعرائض التى يستكتبونها لجماعة من السودانيين أن يجرُّوا المصريين إلى قبول المباحثة بالقومية السودانية التى يريدون من كل أعمالهم خلقها من العدم.

وهنا موطن الزلل. ومزالق الخطر. وارتكاب الخطل لأنَّا إذا سلمنا بوجود هذه القومية فقد وصل الإنكليز إلى غرضهم الذى يرمون إليه. وهو وقوف

(١) البلاغ فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤.
(٢) الأهرام فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٢.

هذه القومية السودانية فى وجه القومية المصرية. بحكم المصالح والمنافع والمرافق. إن موضوع سيادة مصر على السودان لا تثبته فرمانات ولاية الخديويين على مصر والسودان فحسب بل تثبته وتؤيده عهود الدول ومواثيقها. فاللورد سالسبرى لم يحتجَّ على فرنسا حين أرسلت حملة مارشان إلى فاشودة باسم إنكلترا بل احتج باسم مصر وباسم حقوق الباب العالى على أملاكه. واللورد كتشنر لم يكلم مرشان حين مقابلته فى فاشودة باسم جلالة الملكة فيكتوريا ولكنه كلمه باسم سمو الخديو عباس الثانى. ولم يرفع فى فاشودة علم إنكلترا إلى جانب علم فرنسا وعلى بعد ٥٠ ياردة منه بل رفع العلم المصرى. ولم يكن كتشنر الضابط الإنكليزى. بل كان سردار الجيش المصرى. ولو لم يكن السودان مُلْكًا مصريًا لكان مباحًا لمارشان، وقد سبق سواه إليه، أن يظل به مع جنوده.

فمصر هى السودان. والسودان هو مصر. وهما يشكلان جنسية واحدة. والخارج عليها خائن لقوميته كخروج ابن القاهرة والإسكندرية أو الفيوم أو أسوان سواء سواء».

ولقد ظهرت مصر فى مسألة السودان على رأى واحد فحواه أنها لا تقبل ولن تقبل أن ينفصل عنها السودان بأى معنى من المعانى. فقد حدث فى أوقات عديدة من التاريخ أن انفصل السودان عن مصر. وأن استبدَّت بالاثنين أمم.. ولكن لم تُقْدم دولة من الدول الغاصبة على تهديد مصر فى حياتها. بمثل ما تهدد به إنكلترا من جراء المشروعات الواسعة التى تريد أن تقوم بها فى السودان[1].

وقد ذهبت بعض الصحف إلى أن واجب الوزارة أن لا تكتفى بمخاطبة الحكومة البريطانية فى شأن الحوادث التى تجرى فى السودان. بل يجب عليها أيضًا تأديب الموظفين الذن خانوا وطنهم بمساعدة الإنكليز على القيام بحركتهم

---

(١) البلاغ فى أول يوليه.

التى ترمى إلى فصل السودان عن مصر. وهم الذين عينتهم الحكومة المصرية بالسودان فكانوا عليها لا لها(١).

وكانت الصحف ترى أن الموقف أمام الحكومة محتاج للصراحة وللثبات وللحزم ولا تزال الحكومة بحاجة إلى كثير من المهارة السياسية لكى تستطيع الخروج من أزمتها السياسية الحاضرة بشرف. ولكى تصون كرامة البلاد وتحفظ حقوقها(٢).

وقد بدأت فى الدوائر السياسية البريطانية حركة أخرى. يدل عليها تصريح المستر ماكدونالد للتيمس. الذى قال فيه:

«إنه مستعد للبحث فى أية مسألة تعرض عرضًا معقولاً فيما يتعلق بالنقط الأربع المحتفظ بها. وسيبقى مفهومًا أن كلاً من الطرفين لا يضطر إلى التسليم بمركز الآخر لمجرد أنهما قبلا أن يتبادلا عرض وجهات نظرهما».

ومع ذلك كانت الإدارة البريطانية فى السودان تعمل عملها الاستعمارى وتحارب السودانيين. وظلت الصحف الإنكليزية على موقفها، ومن ذلك قول كاتب من الكتاب السياسيين المعروفين:

«إذا كان زغلول باشا مستاءً من خطبة اللورد بارمور فلا يلومنَّ إلا نفسه؛ فقد ظل ساستنا وكتابنا طول هذه السنة متكتمين كل التكتم ومحتفظين كل التحفظ فيما يبدونه من الآراء(٣). ولكن يظهر أن هذا الموقف لم يكن موقف زغلول باشا تجاه المباحثات العتيدة. فقد أعلن غير مرة صراحة وعلى رءوس الأشهاد أننا غاصبو السودان. فيجب أن نخرج منه وبلغ به الأمر أنه زعم بأنه لن يحضر الاجتماع المقترح عقده فى لندن. ما لم يحدد مركزنا المقبل فى السودان سلفًا،

---

(١) الأخبار فى أول يوليه.

(٢) السياسة فى ٢ يوليه.

(٣) الأخبار فى ٦ يوليه.

وفاقًا لآرائه. ولعل هذه نظرية رجال الشرق الأوسط فى معنى المفاوضات، ولكنها ليست نظريتنا(١).

وقد كتب هذه الناقد المعروف مقالاً آخر قال فيه:

«الواجب الآن أن تدرك مصر أن مصالحها ومصالحنا واحدة. وأن تضع حدًا للألعاب النارية السياسية. وتجلس مع الوزراء الإنكليز لحل جميع المسائل التى نحن مختلفون عليها حلا وديا. ويجب حل المسائل المحتفظ بها أولا. وحينئذ نبلغ قلب المسائل فى هذا الجزء من العالم أى النيل. فهذا النهر الكبير هو مصدر رخاء السودان ومصر. ومن اللازم الآن، ولطالما كان لازمًا فى كل آن، أن يكون بين مصر والسودان تفاهم واضح، وسياسة مشتركة. فى جميع مشروعات الرى لكل منهما. فيجب البحث فى هذه المسألة برُمَّتها سواء أكان ذلك على النيل الأزرق أم الأبيض، ولمصلحة مصر أم لمصلحة السودان(٢).

بمثل هذه الأقوال وهذه الحجج كان يدلى كُتَّاب الإنكليز من المعتدلين فى الرأى الذين يحاولون بها أن يبرروا مركزهم فى السودان. ولسنا فى حاجة إلى شرح آراء بعض الكتاب الآخرين الذين كانوا يريدون أن يظهروا بمظهر من لا مأرب له فى أمر من الأمور، وكانوا يقولون إن السودان وديعة فى يد الإنكليز وإن السودانيين أنفسهم ينتظرون من الإنكليز أن يحموهم ويحفظوا حقوقهم السياسية وديعة إلى أن يحين الأوان الذى يستطيع فيه السودانيون الوقوف وحدهم وممارسة تلك الحقوق واختيار شكل الحكومة التى يريدونها(٣).

وكان من الطبيعى أن قول الكتاب الإنكليز بأن السودانيين أنفسهم يودون بقاء السيطرة الإنكليزية مما يدعو البعض إلى التفكير فى حل المشكلة باستشارة أهل السودان، وقد كانت هذه الفكرة تدور فى خَلَد الكومندار كنورثى، أحد أعضاء

(١) راجع مقال الكولونيل رينتون فى الديلى تلغراف (تلغرافات الأهرام فى يوليه).
(٢) نشرت ترجمة المقال بالسياسة ١٧ يوليه.
(٣) ترجمة مقال التيمس (السياسة ٩ يوليه و١٣ يوليه).

مجلس العموم الإنكليزى عندما سأل المستر ماكدونالد هل أهالى السودان سيستشارون فيما يتعلق بتبعيتهم فى المستقبل، فأجاب بأن الظروف تجعل من غير العملى استشارة الأهالى فردًا فردًا عن رغباتهم بالأساليب المألوفة المتبعة فى بلاد كبار الإنكليز؛ وزاد على ذلك قوله:

«غير أن الآراء التى أعرب عنها مرارًا. الزعماء والعرائض التى وصلت ولا تزال تصل باستمرار من كل الطبقات ومن كل أرجاء السودان لا تَدَع محلا للشك فى حقيقة ما يرغب فيه السودان. وستحترم حكومة جلالة الملك هذه الرغبات»(١).

إذًا كان الإنكليز إذا أعيتهم الحيل فى تعليل شرعية مركزهم فى السودان يلجئون دائمًا إلى القول بأن وجودهم قائم على رغبة أهالى السودان وأنه، وإن كان من الصعب أن تعزى إلى الأهالى آراء سياسية صريحة إلا أنهم يقدرون قدر النجاة من غزو تجار الرقيق بعدما قامت الحكومة الحالية فى السودان. وكان ذلك الغزو مألوفًا فى عهد الترك السالف. وأدخل معه بين تلك القبائل أمراضًا لم تكن تعرفها. فالسودانيون الآن وديعة لا تستطيع الحكومة البريطانية أن تتخلى عنها.

يقول الإنكليز:

«إن فى السودان عصر شعور سياسى لابد من أن يصبح ذا بال عاجلا أو آجلا فكلية غوردون تخرج كل سنة عددًا من الشبان المدربين إلى الدرجة التى تسمح بها مداركهم وذكاؤهم. ولكن طبقة المتعلمين من السودانيين لا يتجاوز عددها الآن ثمانمائة شخص. إلا أنها تميل إلى الادعاد بمعرفة كل شىء وبأنها قادرة على تحمل تبعة الحكم. مع أنه يندر من بينها من يقوى على ذلك. ورجال هذه الطبقة يريدون أن يكون السودان للسودانيين. ولكنهم يريدونه فى الحال لكى يديروه بأنفسهم.

(١) تلغراف لروتر بتاريخ ٧ يوليه والبلاغ فى ١٠ منه.

وإن كان من بين السودانيين المتعلمين من يريدون أن تكون لمصر السلطة الوحيدة فى السودان. لأنهم بهذه الوسيلة يجدون المجال متسعًا أمامهم للترقى فى الوظائف ولزيادة المرتبات. فإذا ثقلت أعباء الحكم المصرى عليهم خلفوه فى الحال.

وهذه الطبقة تنتقد سياسة الحكومة انتقادات شديدة. ولكن جميع هذه الانتقادات مبنية على دعاو إفرادية شخصية؛ فالروح العمومية مازالت بعيدة عن الأفهام(1).

تبين جليًا فيما ذكرناه من قبل سائر الحجج أو جُلُّها التى يستند إليها الإنكليز فى بقائهم بالسودان. وفى الوقت ذاته. كان الإنكليز لا يستندون فى بقائهم بالسودان إلا على القوة ـ والقبض على كل من يحاول أن يُظْهر رأيه ورغبته فى بقاء تلك البلاد جزءًا من مصر وقطرًا شقيقًا للقطر المصرى.

وكان الإنكليز يحاولون بكل وسيلة تعزيز مركزهم فى تلك البلاد وإنجاح مشروعاتهم فيها؛ فأخذوا يفاوضون الحبشة للاتفاق على تحديد التخوم بينها وبين السودان(2).

وكان الإنكليز يلوحون إلى السودانيون بما بلغته البلاد من رخاء مادى. فقد كانت إيرادات السودان فى سنة ١٨٩٨ خمسة وثلاثين ألفًا من الجنيهات. فلم يمضِ عشرون عامًا حتى بلغت إيراداته مليونين ونصف مليون من الجنيهات. فإذا انسحب البريطانيون من السودان لم ينتفع بانسحابهم سوى العرب المغيرين وقانصى الفيلة، وتصبح العبيد أهم صادرات السودان بدلا من أن تكون صادراتها لحمًا وقطنًا وصمغًا. فهذه الأسباب تبرر بقاء الإنكليز فى السودان(3).

(1) مقال الديلى تلغراف بتلغرافات الأهرام فى ١٩ يوليه وترجمة المقال بالسياسة فى ١٩ منه.
(2) الأخبار فى ٢١ يوليه «صوت من السودان».
(3) تلغرافات السياسة فى ٢٣ يوليه.

وكان فريق أكثر اعتدالاً ولكنه قليل يقول:

«يجب أن نتذكر مركزنا فقد افتتحنا السودان بمساعدة الجنود المصريين وأموالهم فحيث تخفق رايتنا يجب أن تخفق راية مصر، وليس السودان بإحدى ممتلكاتنا، ولا هو بالحماية، ولا بالبلاد التى نحن منتدبون لها بل إنه محكوم بشركة إنكليزية مصرية غامضة إلى حد ما. وكان المقصود من هذه الشركة فى الماضى أن تكون أتوقراطية بريطانية شبه عسكرية. وقد نجحت طريقة الحكم هذه نجاحًا كبيرًا. ولكن الاستمرار فى العمل هناك يقتضى تعديل هذه الشركة على نحو يرضى الوطنية المصرية الجديدة».

«إن لمصر فى السودان مصالح أكثر مما لبريطانيا فيه. ولن تنسحب بريطانيا من السودان. ولكن الشركة تستدعى تعديلا فيها[1]».

وهذه المفاوضات فى الحقيقة هى أخطر مما يظهر لأول وهلة، فهى لو تمت وفاقًا لما تريده إنكلترا لما اقتصر الأمر على تسلطها على جهة من أهم جهات الحبشة، بل كانت تسيطر على مياه مصر أيضًا إذ يكون فى إمكانها على ما يظهر أن تتصرف كما تشاء فى فيضان النيل وتوقع هذا التصرف يكون وحده تهديدًا دائمًا لكل حكومة مصرية[2].

على أنه بدأ رأى إنكليزى آخر تخف فيه فى مصر درجة الحرارة التى يُذْكيها الاستقلال المكتسب[3].

وقد جرى الساسة الإنكليز فى عدة مواقف على طلب تأجيل التفاوض فى السودان، ولكن هذه الطريقة ليس فيها أى نوع من الضمان[4].

---

(١) مقال للمانشستر جارديان فى تلغرافات السياسة، ٢٣ يوليه.

(٢) الأخبار ـ مقال حدود السودان ـ ٢٣ يونيه.

(٣) مقال للديلى تلغراف بالأهرام فى ٢٦ يوليه.

(٤) الأخبار فى ٢٦ يوليه.

وفى أثناء ذلك كان يحاكم بعض زعماء السودانيين الذين أظهروا ميلا إلى مصر وكانت لهم يد فى المظاهرات السلمية، فحكم على هؤلاء الزعماء ومن بينهم على أفندى عبد اللطيف أكبر زعمائهم بأحكام مختلفة(١).

وكان بعض الصحف الأوروبية تدلى برأى، هو عرض المشكل الخاص بالسودان على عصبة الأمم(٢).

وهكذا كان العالم كله يشعر بخطورة ذلك المشكل المتولد من جراء طمع الإنكليز فى السودان، ويرى أن هذه المسألة سيكون لها شأن كبير فى عالم السياسة، وأن النضال القائم عليه بين مصر وإنكلترا سيكون ذا تأثير عظيم فى مستقبل مصر ومستقبل بلاد السودان.

* * *

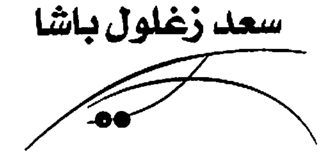
(١) الأخبار فى ٢٨ يوليه.
(٢) الأخبار فى ٢٩ منه.

البـــاب الثانى



الفصل الأول

الاعتداء على رئيس الوزارة
سعد زغلول باشا



اشتدت الأزمة السياسية الوزارية فى أواخر شهر يونيه، حتى لم يَرَ دولة رئيس الوزراء مناصبًا من إيذان مجلس النواب بعزمه على التخلى عن الحكم. ثم عرض استعفاء الوزارة. وقد أعلن دولته أن سبب ذلك هو الموقف الذى تقفه حكومة إنكلترا إزاء الوزارة المصرية. وتمسكها بتصريح ٢٨ فبراير(١) وقد انتهت هذه الأزمة على ما ذكرنا من إعلان البرلمان ثقته فى الوزارة وتمسك الأمة بها ورفض جلالة الملك قبول الاستقالة(٢) ولكن بقيت المعضلة بين مصر وإنكلترا. وظهر كأن لا أمل هناك فى تسويتها. وإن بدا بعض اللين من جانب الحكومة البريطانية. إذ صرح المستر ماكدونالد أن زغلول باشا سيقابل خير مقابلة ودية عندما يجد فى وسعه قبول دعوة الحكومة البريطانية والقدوم إلى لندن. وكان فى تصريحه روح بادية هى روح الرغبة فى إزالة وَقْع ما قيل فى البرلمان المصرى والإنكليزى، ومحاولة فتح الباب الذى أقفله اللورد بارمور بتصريحه.

ثم جاءت الأنباء فى ٣ يوليه بأن ثمانية من نواب العمال فى مجلس النواب البريطانى أرسلوا دعوة مستعجلة إلى سعد باشا. ولم يكن هؤلاء النواب جميعًا ممن تقلدوا مناصب وزارية، ولا ممن يشغلون مراكز حزبية. ولكن كان من بينهم اثنان من الزعماء المشهورين ذوى الكلمة المسموعة فى حزبهما. وسواء أكانت هذه الدعوة قد صدرت من تلقاء أنفسهم، أم بإيعاز خفى، إلا أنه على قول المقطم:

(١) الأخبار فى أول يوليه ـ موقف الوزارة وتصريح ٢٨ فبراير.

(٢) راجع بهذه المناسبة وإن لم يكن فى الموضوع، مقال إسماعيل صدقى باشا وفى السياسة فى ٤ يوليه.

«ولا يسع مصر أن نراها بالعين التى يريد أصحابها أن تُرى بها، لأن فى طاقة وزارة العمال أن تتنصل منها فى أية ساعة شاءت، ولو كانت بإيعاز منها. نعم إن أصحابها جاهروا برأيهم بصراحة وجلاء غير أن مقامهم فى عالم السياسة لا يُكّسب دعوتهم الصبغة التى تلزم فى مثل هذه الأحوال[1]».

ولقد كان هناك بين ذوى الآراء من المصريين من يقول بأن دخول المفاوضات فى ذلك الوقت وقبل أن يعدل الإنكليز عن تصريحاتهم الرسمية الخاصة بالسودان، معناه أن المفاوض المصرى مستعد للاتفاق مع الإنكليز على أحد أمرين، إما استبعاد مسألة السودان عن المفاوضات، وإما إقرار الحالة الراهنة، أى إقرار السياسة القائمة على عدم تخلى الإنكليز عن السودان. هذا معنى الدخول فى المفاوضة مع بقاء تصريحات بارمور وماكدونالد قائمة[2]. على أن الدوائر السياسية المتصلة بالوفد كانت ترى أنه يحسن برئيس الحكومة أن يذهب إلى المفاوضة. وأن السياسة العملية تقضى على رئيس الوفد بأن لا يجعل عقبة تقف فى طريقه وتعرقل مساعيه فى المفاوضة. وأن هذه مهمة الوزارة الأصلية وكانت ترى أن هذه التصريحات تكاد تكون ذات صفة محلية. فالسياسة العملية تتطلب عملا وهذا العمل هو التفاوض لتقرير مصير البلاد. وسعد زغلول باشا يعرف كيف يتمسك بحق بلاده كاملا[3].

على أن المفاوضة وسيلة لا تضر بذاتها ولكن بنتائجها. ومصر لا تضمن أن تحقق مطالبها بهذه الوسيلة ولكنها لا تخشى أيضًا أن تضيع المفاوضات جميع مطالبها. فالنتيجة فى أيدى المصريين. وختام المفاوضات والاستمرار فيها متعلق بإرادتهم. والقول بأنه يجب على الإنكليز أن يعترفوا بحقوق مصر، قبل الدخول فى المفاوضات، قولٌ لا معنى له. فإن المفاوضة هى نتيجة خلاف فى الآراء. وقد أجمعت الأمة على أن المفاوضات هى الوسيلة الوحيدة للحصول على حقوقنا،

---

(١) المقطم فى ٤ يوليه.

(٢) الأخبار فى ٧ يوليه سنة ١٩٢٤.

(٣) المحروسة فى ٨ يوليه سنة ١٩٢٤.

وقد أقر البرلمان كله مبدأ المفاوضة، وقبلت الأمة كلها هذا المبدأ، والظروف، والمناسبات تسوغ الدخول فى المفاوضات[1].

لذلك كان من الجلى أن يكون دولة رئيس الوزارة ميالا إلى قبول الدعوة التى وجهها إليه هؤلاء النواب الثمانية. وأن تجرى المفاوضات فى شهر يوليه، وإن كان يرجح عدم إجرائها فى النصف الأول من الشهر لوقوع عيد الأضحى فى يوم الأحد ١٣ يوليه.

وكان من المقرر أن يسافر حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا. هو وحضرات أصحاب الدولة والمعالى والوزراء فى يوم السبت ١٢ يوليه بقطار الساعة السابعة والربع فى صالونهم الخاص إلى الإسكندرية. للقيام بواجب التهنئة بحلول عيد الأضحى لجلالة الملك الذى كان هناك وكانت المحطة مزدحمة بمن يقصدون الإسكندرية. وبعد الساعة السابعة وثمانى دقائق قدم سعد زغلول باشا يحف به الوزراء وكبار الموظفين. فما كاد دولته يتجاوز فى الرصيف مركبات الدرجات الثالثة والثانية ويحاذى أول مركبة من مركبات الدرجة الأولى. حتى برز له من بين الجماهير شاب وأطلق على دولته رصاصة من مسدس وهَمَّ أن يثنّى بأخرى، ولكن قُبض عليه قبل أن يتمكن من تنفيذ غرضه. وكان يمزق إربًا من الحاضرين. لولا أن خلصه رجال الحفظ من أيديهم.

وقد أصابت الرصاصة دولته فى الساعد الأيمن وجرحته. ولكنه كان رابط الجأش وخاطب من حوله قائلا:

«(نموت ويحيا الوطن) ولكن ما كنت أتوقع أيها الإخوان أن تقع هذه الجريمة علىَّ من وطنى وفى أرض الوطن».

ثم نقل دولته إلى المستشفى، وكان تقرير الأطباء الذين فحصوه أن حالته جيدة ولا تلبث بضعة أيام حتى يزول عنه الخطر.

---

(١) البلاغ فى ٩ يوليه سنة ١٩٢٤.

أما الجانى فكان شابًا فى نحو الحادية والعشرين من عمره يدعى عبد الخالق عبد اللطيف وهو من طلبة الطب ببرلين. وقد ظهر أنه كان قد حاول أن يقابل دولة رئيس الوزراء عدة مرات فى مكتبه فلم يوفق إلى ذلك(١).

ولما سمع جلالة الملك خبر هذا الاعتداء أمر بأن لا تجرى تشريفات عيد الأضحى. فأرسل إليه دولة سعد زغلول باشا برقية يشكر جلالته فيها على هذا العطف السامى ويحمد الله على أن صينت حياته ليتمكن من مواصلة خدمة بلاده ومليكه. وقد هاجت البلاد لهذا النبأ، نبأ الاعتداء على زعيم كان فى ذلك الوقت يجمع حوله قلوب السواد الأعظم من المصريين وقابلته سائر الهيئات بالاستنكار.

ولم يبقَ مصرى ولا أجنبى إلا وشعر بشناعة الحادث وبادر كبار الرجال، حتى خصومه السياسيون الذين كانت لسعد باشا اليد الطُّولَى فى تشويه سمعتهم السياسية، إلى إظهار استفظاعهم لهذا الجرم. فأرسل له كل من دولة ثروت باشا وإسماعيل صدقى باشا برقية من الإسكندرية أظهرا فيها شعورهما نحو دولته. وزار دولَته عدلى باشا فى المستشفى وقضى عنده مدة يتحادثان.

وقد قال الجانى فى اعترافاته الأولى إنه منتمٍ إلى مبادئ الحزب الوطنى وأنه صار ضد سعد باشا منذ شهر وصمم على أن يهدده ويرهبه، وادعى أن الأسباب التى حملته على ذلك هى رغبة سعد باشا فى المفاوضة. وقوله إن الإنكليز خصوم شرفاء معقولون(٢). وكان هذا الاعتراف مما يوجه الشبهات إلى رجال الحزب الوطنى. حيث إن المجرم قد أعلن أنه ممَّن يدين بآرائهم. فقبض على رئس تحرير جريدة اللواء. وعلى الشيخ عبد العزيز جاويش. وفتشت عدة منازل، أملا فى الوصول إلى الشركاء المحرضين للمجرم. على أن هذه الجريمة كان لها تأثير عظيم على المصريين. فإنها جمعت قلوب الناس حول الزعيم وأسكتت

(١) تفاصيل الحادث فى الأهرام والبلاغ ١٣ يوليه والليبرتيه فى ١٢ يوليه والجورنال دى كير فى ١٣ يوليه؛ وتراجع جميع الصحف المصرية فى بحر ذلك الأسبوع.

(٢) البلاغ فى ١٤ يوليه.

الانتقادات العنيفة التى كان تهب قبل وقوع الجريمة. حيث رُئى فى ذلك الوقت أن الانتقادات العنيفة قد يكون لها من التأثير غير ما ترمى إليه. وهذه الانتقادات التى يكون الغرض منها تغليب فكرة على فكرة فى رأى الجمهور والزعماء قد أثرت فى عقل مفتون كعقل الجانى. فظن أن الوسيلة إلى تحقيق رأيه هى القوة والاعتداء على الحرية.

على أن الكثرة الساحقة من كل الأحزاب بل إن أعضاء مجلس النواب الذين يمثلون مبدأ الحزب الوطنى. مع احتفاظهم برأيهم فى أن المفاوضة وسيلة غير صالحة لحل القضية، قد انضموا إلى سائر الأحزاب فى ضرورة عدم وضع العراقيل فى سبيل المفاوض المصرى. وقد أعلنوا أنه إذا فرض جدلا أن حققت المفاوضة مبادئهم فإنهم لا يرفضون نتيجتها(١).

وقد تماثل دولة سعد زغلول باشا سريعًا للشفاء حتى إنه تمكن من مغادرة المستشفى إلى داره فى يوم ١٨ يوليه؛ ولما سمع جلالة الملك بشفائه أرسل إليه البرقية الآتية:

«عزيزى سعد باشا زغلول.»

«أحمد الله الذى أذهب عنا الحَزَن فأنجاكم وحفظ حياتكم من اعتداء أسفت له أشد الأسف. وإنى لمغتبط بتماثلكم للشفاء ويقينى أننا وقد وقفنا أنفسنا لخدمة هذا الوطن العزيز تصحبنا معونة الله وهو خير معين. وأرجو أن أراكم قريبًا متمتعين بكامل الصحة متأهبين للسفر لتحققوا بحكمتكم وسداد رأيكم ما نبتغيه لتحقيق أمانى البلاد إن شاء الله».

«فؤاد»

ولا نستطيع هنا أن نتكلم طويلا عن ابتهاج الشعب بشفاء دولة الرئيس فذلك مما لا يمكن وصفه. وحسبنا الاطلاع على الصحف إلى يوم مغادرة دولته الديار المصرية للمفاوضة فى أوروبا؛ كى تكون لدينا صورة ضئيلة من هذا الابتهاج العام.

---

(١) السياسة فى ١٧ يوليه.

أما الجناية فقد ظل التحقيق فيها زمنًا طويلاً وتضاربت الآراء بشأنها، فعُزيت فى بادئ الأمر إلى رجال الحزب الوطنى. ثم قيل بأن لسمو الخديو السابق يدًا فيها. وكان يشرف على التحقيق سعادة حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف ومن الرجال المعروفين بشدة إخلاصهم لجلالة الملك.

ولكن لم يسفر التحقيق عن شىء. ولم يثبت أن المجرم كان مدفوعا بأية يد أخرى.

وقد ظهرت علائم الجنون على المجرم وثبت هذا الجنون فأُرسل إلى المستشفى.

ويحسن بنا هنا أن نذكر ملخص الآراء التى قوبلت بها جريمة الاعتداء، فالبعض من الباحثين فى الجريمة تناول أسباب الجريمة. والبعض الآخر وقف النظر على نتائجها فى الحياة العامة.

فمن جهة أسباب الجريمة قال بعضهم بأنها شخصية لا تتجاوز نفس الجانى ومعتقده أو هوسه فى إيقاع الجناية. وقدر هؤلاء أنه لا يمكن أن يكون وراءها رأى يُعتدُّ به أو عاطفة يحسب لها كبير حساب. فلا الشخص الذى ارتكب الجريمة ولا الفكرة التى سولت له أن يُقْدِم عليها ولا الأسباب التى ذكرت فى التحقيق أنها هى التى أحفظت نفسه على سعد وخلقت فيه نية هذه الفعلة الأثيمة. ليس شىء من ذلك بذى بال ولا فيه ما هو خليق بأن يوصف بالخطر والجد، أو يستحق الاهتمام لغير منع نتائجه والاحتياط لجرائره(١).

وفى صفحات هذه الجريدة نفسها كتب كاتب يقول:

«إذًا لا أستطيع أن أتصور إلا أن الجانى آلة نفذت ما أُمرت به بعد أن صيغت على شكل معين. وطبعت بطابع خاص. وسلطت عليها مؤثرات متنوعة حتى أصبحت صالحة لتنفيذ هذه الغاية. ثم أطلقت كالسهم فى الهواء فكان سهمًا طائشًا والحمد لله».

---

(١) البلاغ فى ١٤ سنة ١٩٢٤.

«ولا شك فى أن هذه سياسة - يشير إلى مساعى بعض الطلبة المصريين ببرلين - لا مصلحة فيها لغير السياسة الشخصية الخديوية التى كانت حينما رأت الزعيم يسير بأمنه إلى ناحية العرش. تبددت سحائب آمالها (وانظر حديث الخديو الذى طعن فيه سعد)» إلى أن قال الكاتب:

«وهنا لا يستطيع الإنسان أن يمر بهذه النقطة من غير أن تعرض لذهنه العلائق الوثيقة التى كانت بين الخديو وبين البعض من رجال الحزب الوطنى[1]».

ومن هنا يتبين لك أن أمثال هذا الكاتب كانوا يظنون بأن للخديو السابق وبعض رجال الوطنى، إن لم نقُل كلهم، يدًا فى ارتكاب هذه الجريمة.

وأما من جهة الآراء التى بسطت بشأن نتائج الجريمة فقد اتفقت كلها على أن الاعتداءات السياسية لا تؤثر فى المبادئ بل تفسد جو البلاد. وأنها لا يمكن أن تؤدى إلا إلى عكس الغاية المقصودة منها؛ فضلا عن أن وقوعها فى مصر يترتب عليه ضرر آخر هو عرقلة قضيتها الوطنية وإيذاء سمعته القومية وفتح ثغرة، بل ثغرات يدخل منها الغاصب لتنفيذ مآربه الاستعمارية[2].

وصحيفة أخرى[3] قالت فى هذا الصدد:

«ليس من حق إنسان أن يقضى على غيره. ولم يُولَّ القضاء. وليس من حق إنسان أن يسلب غيره الحياة فى غير قصاص. والاغتيال السياسى أشد مقتًا فى نظام الحكم الدستورى. وهذا النظام القائم على أساس من الحرية العامة ومن حكم الكثرة. ينقضه الاغتيال السياسى من أساسه. فهؤلاء الأثمة السفاكون الذين يستبيحون لأنفسهم الاعتداء على الناس غيلة وغدرًا. هم أعداء الحرية. وأعداء الدستور. لأنهم يحاولون إقامة نظام الحكم على أساس الإرهاب والقتل لا على أساس الحرية والحياة. وكأنما يحسب هذا الأحمق (الجانى) أنه مع القليلين

(١) البلاغ، اغسطس سنة ١٩٢٤.
(٢) الأخبار، ١٩ يوليه سنة ١٩٢٤.
(٣) السياسة، ١٧ يوليه سنة ١٩٢٤.

من إخوانه هم وحدهم على الحق. وأن لهم أن ينقضوا نظام هذا البلد من أساسه ولو أنه نجح، أو لو أن عمله كان له هذا الأثر الذى أراد إحداثه، إذًا لفسد على مصر أمرها. ولتعرضت قضيتها لأكبر الخطر».

هذا، وإن مجلس إدارة نقابة الصحافة المصرية أعلن استياءه الشديد من هذا الاعتداء ببيان نشرته الجرائد. وصف فى أواخره النتيجة المترتبة على مثل تلك الحركة العنيفة التى تعصف بالنظام الدستورى، قائلاً:

«وإذا استجاز الأفراد أن يملى كل واحد إرادته ورأيه على الأمة وحكومتها بلسان الحديد والنار. وأن يتجاهل الدستور والبرلمان العامل والقوانين المرعية فقد أصبح الأمر فوضى لا يمسكه شىء ولا يضبطه ضابط وحبط المسعى وساء المصير».

سفر سعد باشا للمفاوضات

حدثت الحوادث التى ذكرناها فى الفصل السابق دون أن يصدر شىء رسمى من جانب دولة رئيس الوزراء يدل على نيته نحو المفاوضة. وأنه يعتبر الوقت مناسبًا لها والظروف ملائمة. ولقد أوجد التشادُّ السياسى الذى حدث فى أواخر الشهر الماضى حالة لا تجعل الأمل فى نجاح المفاوضات صحيحًا. نعم إن لهجة الصحف الإنكليزية خفت كثيرًا عن ذى قبل. وقد بدا فى تصريحات رجال الحكومة الإنكليزية عن مصر ما يدل على وجود روح للتفاهم. ولكن الحكومة الإنكليزية لم تُبْد أية حركة يمكن أن يُشتَّم منها أنها ترجع عن الموقف الذى اتخذته حيال السودان. وكانت صحف المحافظين لا تزال تحمل الحملات على المصريين. ويزيد الموقف صعوبة بما تبديه من الآراء المغايرة لمصلحة مصر.

ونعود هنا فنشير إلى أن وزارة ماكدونالد لم تكن مطلقة القيادة فى تسيير دفة الشئون السياسية. فإنها لم تكن مستندة إلى حزب له أغلبية أمام حزب أو حزبين تتألف منهما الأقلية فى المجلس. بل كانت تستند إلى حزب العمال وهو أقلية. إلا أنه أكبر عددًا من الأقليات الأخرى. ولم تقم الحكومة إلا بانضمام الأحزاب إليها. فإذا انشق عنها الأحرار سقطت الوزارة لا محالة.

على أن الآمال كانت عقدت على وجود المستر ماكدونالد على رأس الوزارة الإنكليزية، فى الوقت الذى قبض فيه صديقه زغلول باشا على زمام السلطة فى مصر وظن أن المفاوضات بينهما ستكون فى جو مناسب. ولم يكن من السهل طرد هذا الحلم اللذيذ من الأدمغة.

على أن دولة رئيس الوزراء كان على أثر الجناية فى حاجة للسفر إلى أوروبا للاستشفاء بهوائها. ولا شك أنه إذا وجد الفرصة سانحة فإنه كان لا يُحْجم عن الدخول فى المفاوضات.

وقد اعتزم رحلته فى يوم الثلاثاء ٢٢ يوليه، على أن يسافر إلى الإسكندرية ليقوم بواجب الشكر للسُّدة الملكية. ومنها يستأنف السفر مباشرة إلى الأقطار الأوروبية. وفى ذلك اليوم احتشد أهالى مدينة القاهرة احتشادًا عظيمًا فى الطرق التى كان سيمر فيها. وقفت جماهير عظيمة على طول الخط الحديدى فى امتداده من محطة العاصمة إلى شبرا البلد. وكان الهتاف عندما تحرك موكبه بالغًا عنان السماء. إلى أن وصل إلى المحطة. وركب القطار مع عقيلته. وكانت الجماهير كذلك محتشدة فى كل مكان. وقد بلغت الحفاوة أقصى حد إلى أن وصل إلى الإسكندرية. وقد قابل دولته جلالة الملك شاكرًا فضله، فأظهر له جلالته من شعور العطف ما هو خليق به.

وقد زُينت مدينة الإسكندرية احتفالاً بقدومه. وكان الأهالى مبتهجين لشفاء دولته. وأقام أعضاء البرلمان حفلة شاى كبرى تكريمًا له وذلك فى مساء الخميس ٢٤ يوليه. حضرها المندوب السامى البريطانى وقناصل الدول. وقد وقف سعادة زكى أبو السعود باشا وكى مجلس الشيوخ وألقى كلمة باسم المجلس يهنئ بها دولة رئيس الوزارة على نجاته من يد القاتل. وتمنى له الصحة والعافية. وتلاه سعادة حمد باشا الباسل معبرًا عن شعور مجلس النواب نحو رئيس الحكومة وزعيم الوفد. وتلاه بعض أعضاء مجلس النواب ثم وقف دولة سعد زغلول باشا وقال(١):

(١) الأهرام فى ٢٣ و٢٤ و٢٥ والبلاغ فى ٢٣ و٢٤ و٢٥ وغيرهما من الصحف فى هذين اليومين.

• «سادتى»

جزى الله الشدائد كل خير   عرفت بها عدوى من صديقى

«جزى الله هذا الحادث خيرًا فقد أعلمنى أن الناس جميعًا أصدقائى. وأن الأمة المصرية الكريمة مُحبة لى. وأن الأجانب النازلين بيننا أحباء أوفياء لنا. وعلمنا فوق ذلك أن فى أوروبا أقوامًا كرامًا يعطفون على مصر والمصريين. وإن الرسائل التى لا عداد لها. والتى وردتنى من يوم أن وقع هذا المصاب. لدليل فصيح على ما لأولئك الأجانب من سامى الشعور. وشريف النفوس. وحسن الولاء. ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أقدم خالص الشكر لمصادر هذه الرسائل. كما أقدم وافر الشكر لجميع النزلاء فى مصر. وجميع ممثلى الدول الأجنبية. وكما أشكر الأمة المصرية الكريمة جمعاء على صادق شعورها وجميل عطفها. وأسأل الله أن يكافئها خيرًا».

«سأسافر غدًا، بإذن الله سبحانه وتعالى، وأشعر من أعماق قلبى بأنى لا أكون غريبًا فى تلك البلاد الأجنبية. بل سأكون بين أهلها كما يكون الصديق بين أصدقائه وأحبائه. وسيكون أولى همى الاستشفاء فى بلاد المياه المعدنية. وبعد أن أستعيد صحتى إن شاء الله أعود إلى وطنى. أما المفاوضات فقد قلت فى مواقف عديدة. وأقول اليوم إنى سأدخلها إذا كانت لا تضيع حقًا لمصر، ولا تُكسب غيرها حقًا عليها. أدخلها معتمدًا فى نجاحها على معونة الله، ومزودًا بثقتكم الغالية، وتعضيد مليك البلاد».

«وفى الختام أسأل الله أن يرينى وجوهكم جميعًا من وطنيين ونزلاء كرام، فى خير وسلام[1]».

وفى يوم الجمعة ٢٥ يوليه، أبحر دولته مع عقيلته ومعالى واصف غالى باشا وزير الخارجية، ويصحبه كامل أفندى سليم من سكرتارية البرلمان وحاشية من كبار رجال النواب. بعد أن احتلفت المدينة بوادعه احتفالاً عظيمًا.

(١) البلاغ فى ٢٥ يوليه.

وكان الظاهر من أقوال دولة الرئيس ومن قرائن الأحوال أن سعد باشا عازم على المفاوضة، ولكن على قول «الأهرام» لا يرتمى على المفاوضة ارتماءً لأنها المفاوضة فقط. ولكنه يسمع أقوال الذين يحدثونه بها. وأول هؤلاء المحدثين المستر ماكدونالد رئيس الوزارة الإنكليزية. ثم الوسطاء من النواب الإنكليز. فإذا جرت هذه المحادثة ولم تنته إلى المفاوضة فالاتفاق فإنها لا تُكسب إنكلترا حقًا. ولا تُفقد مصر حقًا.

وإذا رجعنا إلى قرارات البرلمان وإلى تصريحات سعد باشا عرفنا، بلا صعوبة وبلا تكهن، القواعد التى يرتضيها سعد للاتفاق مع الإنكليز، وهى إذا كانت قد جمعت بقوله «الاستقلال التام لمصر والسودان». فإنها بسطت بما قاله لمندوب جريدة التيمس. بأنها «ولا تخوِّل إنكلترا حقًا لم يكن لها قبل الحرب».

ولم يكن لإنكلترا قبل الحرب حماية الأجانب. ولا حماية الأقليات. ولا احتلال قناة السويس ولا حق التمسك بالسودان(١).

وكان بين المصريين من يقول بأن المفاوضة بعد التصريحات التى فاه بها رجال الحكومة الإنكليزية غير مُجْدية. وأن على سعد باشا زغلول، إذا أراد أن يعرف نيات الإنكليز نحو المفاوضة أن يطلب تعيين القاعدة وأن تكون هذه القاعدة هى الاستقلال التام لمصر والسودان. وليخابرهم فى ذلك أولا فإذا قبلوا هذه القاعدة. كان قبولهم دليلا على استعدادهم لأن يردوا حقوق المصريين. وأنهم فى موقف يستطيعون فيه أن ينصفوا الأمة المصرية. وأنهم واثقون من التأييد البرلمانى إذا أسفرت المفاوضة عن معاهدة على هذه القاعدة(٢).

أما الأحرار الدستوريون. فكانوا يرون أنه ليس يمنع من بدء المفاوضات ما ذكره دولته من أنه لن يدخلها إلا إذا وثق بأن الدخول فيها لن يضيع على مصر حقًا ولا يكسب إنكلترا حقًا. فليس من طبيعة المفاوضات بين أية دولتين أن تكسب حقوقا. إلا أن يكون على أثرها اتفاق يتحدد به مركز كل دولة تجاه

---

(١) الأهرام فى ٢٧ يوليه.

(٢) الأخبار فى ٢٤ يوليه.

الأخرى، وقد نال سعد باشا زغلول الثقة الإجماعية فيما يختص بالمفاوضات والتأييد الخالص من المعارضين، كل ذلك ليتمكن من الدفاع عن حقوق مصر دفاعًا يضمن تحقيق مطالب مصر والاتفاق الذى يتم بينها وبين إنكلترا. فيجب على البلاد جميعًا أن تتحد فى تأييده. فإن هذه الخطة من أقوى الأسباب لنجاح المفاوضات ولبلوغ مصر الغاية التى سعت إليها، وضحت من أجلها والتى يجب أن تبلغها لفائدتها ولفائدة السلام فى العالم(1).

وفى أثناء ذلك كان خصوم الاتفاق بين الإنكليز ومصر يعملون على إحباط المفاوضات. فألفت الجالية البريطانية فى مصر وفدًا للسفر إلى إنكلترا. وقد أرسلته كى يطرق أبواب الدوائر الرسمية فى لندن ويطالب ببقاء الاحتلال فى مصر.

وجرت مناقشة بهذا الشأن فى مجلس اللوردات الإنكليزى. وطلب اللورد رجلان بيانًا عن بقاء الحامية البريطانية فى مصر. وقال إن وجودها هناك ضرورى للدفاع عن مصر ولحماية الأجانب المقيمين فيها. وأنه يستحيل وضع الحامية البريطانية فى منطقة القناة. كما اقترح سابقًا لأسباب حربية وصحية معًا. وتكلم لورد آخر فألحَّ فى وجوب بقاء الحامية البريطانية فى القاهرة.

فرد اللورد بارمور على هذه الأقوال باسم الحكومة. فأبدى أسفه لأنه من المتعذر عليه أن يطرق باب هذه المسألة فى الوقت الحاضر. وقال:

«إن المسألة المتعلقة بالقناة ستعرض على بساط البحث عندما يجتمع مستر ماكدونالد بزغلول باشا. فتصبح جميع هذه المسائل موضوع مباحثات ودية. فليس من المناسب مطلقًا إيراد بيان قد يضر بتلك المباحثات. وأكد إن مصالح بريطانيا ستصان صيانة تامة».

وتكلم على أثره اللورد سالسبرى وختم أقواله قائلا:

«إن قناة السويس حيوية للإمبراطورية. فيجب علينا أن نعضِّد ما هو ضرورى للدفاع عن القناة ونصر عليه. وأقول هذا القول لكى لا يبقى أدنى مجال للشك فى موقف حزب المحافظين تجاه هذه المسألة».

(1) السياسة فى ٢٧ يوليه.

وقد وصل سعد باشا زغلول إلى مارسيليا فى يوم ٢٩ يوليه وسافر منها توًا إلى باريس. وقد قال فى حديث له مع مراسلى الديلى إكسبريس بمارسيليا:

«إن غرضه الأول صحى. وإن هناك آمالا كبيرة فى التسوية. لأن المسألة ستعالج بروح الود والولاء وإلا فإن مصر تقف الموقف الذى تقفه جميع الأمم المظلومة. التى لا تملك وسائل الدفاع. وتلجأ إلى جميع الوسائل لإكراه إنكلترا على التسليم بحقوقها العادلة. وأكد زغلول باشا إن مصر ليست فى موقف المخاصم. بل ترغب فى الاحتفاظ بصلات ودية مع إنكلترا[١]».

على أن المفاوضات كانت ـ على قول البلاغ ـ فى يد الرجل الذى يتوقف تاريخه كله على نجاح القضية المصرية[٢].

وعلى ذكر ما قيل من أن سعد باشا سيدخل المفاوضة إذا وجد الفرصة سانحة. نقول إن رأيين فى الصحف المصرية بَدَوَا للعيان بخصوص التعجيل بالمفاوضة أو التأنى فيها، «فالسياسة» مثلاً كانت ترى أن المفاوضة هى الوسيلة الأولى فى وضع حد للحالة المضطربة المبهمة التى نعيش اليوم تحت حكمها فخافت أن الاعتداء الذى وقع على سعد باشا قد يؤثر فى إجرائها فى الوقت العاجل؛ ولكنها رجعت فأيدت ظنها فى سعد باشا بأنه لا يعبأ بهذا الحادث ولا يتأخر عن اتباع الخطة التى اعتزم اتباعها فى مسألة المفاوضة رجاء حل المسألة القومية[٣].

وأما الأهرام فإنها كان لها رأى آخر يظهر فى قولها:

«فالذى يطلب الإسراع والتعجيل بالمفاوضة حتى الاتفاق لهو الذى يخشى الإبطاء وهو الذى يكون الزمن عليه لا له. وليس هذا حال مصر ولا هو منهج حكومة مصر بل هو منهج الإنكليز الذين يعرفون أن كل دقيقة تمر هى مدد للوطنية المصرية ومدد للدعوة المصرية ومدد لحق مصر وللدعاية المصرية».

(١) تلغرافات الأهرام فى ٣١ يوليه ـ راجع وصف وصول دولته فى هذا العدد.

(٢) البلاغ فى ٢٤ يوليه.

(٣) السياسة، ١٧ يوليه سنة ١٩٢٤.

«أجل لم يكن اللورد ملنر مخطئًا يوم كتب تقريره وقال لقومه:»

«إن تأخير الاتفاق مع مصر سيكون كارثة سياسية. فكان هذا التأخير كارثة على سياسة الإنكليز ولكنه لم يكن كذلك على سياسة المصريين. فقد تنبهت من يومذاك الأذهان. وتمحصت المسائل. وازدادت حماسة الأمة لاستقلال مصر والسودان استقلالا لا تشوبه شائبة من شوائب الحماية ولا أى انتقاص من خفيات السياسة»[١].

تعديل قانون الاجتماعات

وفى هذا الشهر ـ قبل سفر سعد باشا ـ تناقش مجلس النواب فى قانون الاجتماعات الذى أصدرته وزارة يحيى إبراهيم باشا. ليقوم مقام الأحكام العرفية. وكان صارمًا فى أحكامه مما أوجب سخط الناس. وبالأخص الوفديون عليه. فقرر المجلس إلغاءه. ولكن سعد باشا كان متمسكًا بنظريته القائلة باعتبار القوانين التى صدرت فى فترة تعطيل الجمعية التشريعية نافذة وصحيحة مادامت قد عرضت على البرلمان فى أول دور من أدوار انعقاده. ولذلك فإنه هدد المجلس، إذا أصر على تمسكه بإلغاء قانون الاجتماعات، بأن الحكومة تستعمل حقها. فقد قال: «يظهر أن المجلس يستغنى عن سماع رأى الحكومة فالحكومة تستعمل حقها» يريد بذلك أنها تطلب من جلالة الملك عدم التصديق على مشروع القانون الذى وضعه المجلس وقضى بإلغاء قانون الاجتماعات.

وزادت جريدة الأخبار الصادرة فى ٣ يوليه سنة ١٩٢٤ على هذه العبارة قائلة:

«ألا فليذكر سعد باشا المستقبل وليعمل على تشييده فوق قاعدة الحرية. ليكون مضيئًا. أما بناء المستقبل على قواعد منافيه للحرية فإنه يجعله مظلمًا ومادام سيسكنه يومًا ـ سواء أكان قريبًا أم بعيدًا ـ فلا يجوز له أن ينشر فيه الظلام بل يجب أن يبعث النور فى جميع أرجائه».

---

(٢) الأهرام، ٢٣ يوليه سنة ١٩٢٤.

والأيام صدقت نبوءة الكاتب بأن قُيدت حرية الاجتماعات بمقتضى ذلك القانون استنادًا إلى أحكامه المطاطة. وكان الوفديون أول من داهمتهم تلك الأحكام بعنفها وشدتها فى وزارة زيور باشا.

وقالت السياسة[1]:

«إن القرار الذى أصدره، مجلس النواب بإلغاء قانون الاجتماعات هو نهائى بحيث لا يحتاج إلى تصديق مجلس الشيوخ ولا جلالة الملك لأنه صدر فى فترة تعطيل الجمعية التشريعية».

«وإذا عُرض أحد القوانين الصادرة فى هذه الفترة ولم يصادق عليه أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون بحسب نص الدستور».

ولكن مجلس النواب بعد أن سمع أقوال سعد باشا قرر تأجيل النظر فى الأمر إلى تعرض الحكومة عليه مشروع قانون جديد بتنظيم الاجتماعات. وإلى أن يفرغ مجلس الشيوخ من تمحيص قرار الإلغاء؛ لعله يُبّدى ملاحظات يراها النواب موافقة.

ولكن مجلس الشيوخ وضع مشروع قانون بتعديل قانون الاجتماعات ووافق عليه للمرة الثالثة فى جلسة ٩ يوليه بأغلبية ٥٥ صوتًا ضد ١٨.

وقد أُرسل هذا المشروع إلى مجلس النواب وعرض عليه فى جلسة ١٠ يوليه (وهى الجلسة الأخيرة لدور الانعقاد)، فقرر إحالته على اللجنة المختصة وهى لجنة الداخلية.

ختام أعمال البرلمان

اختتم البرلمان دور انعقاده الأول قُبَيل عطلة عيد الأضحى. وهتف الأعضاء وقوفًا ليَحْىَ جلالة الملك. وأما الأعمال التى قام بها البرلمان فإنها على كثرة ما فيها من اقتراحات كانت يسيرة، كما يدعى البعض، وبين هؤلاء جريدة السياسة

(١) السياسة فى ٣ يوليه سنة ١٩٢٤.

التى قارنت بين الجمعية التشريعية والبرلمان واعتبرت الجمعية التشريعية «راجحة عن البرلمان فيما أنجزته من الأعمال التشريعية مع محدودية اختصاصاتها فى التنظيم والتشريع، ولم يكن لها إلا رأى استشارى إزاء سلطة الحكومة التنفيذية المطلقة. ولكن كثيرًا من أعضائها كانوا من المجربين المحنكين الذين أهابوا بالحكومة أن تحترم آراءهم ومقترحاتهم. وتعمل بموجبها. وكان يجرى كل ذلك فى جلسات هادئة غير هائجة ولا مائجة. كما كانت فى البرلمان الحديث وإن البرلمان الحالى لم يصدر إلا قانونًا واحدًا هو قانون المكافأة البرلمانية. إلى جانب تقريره الميزانية. ونظره فى بعض مشروعات قوانين أخرى نظرًا لم يصبح نهائيًا بالنسبة لأى منها[1]».

ومما تحسن الاشارة إليه فى الكلام عن هذا البرلمان. أنه بعث بوفد منه يمثله فى المؤتمر النيابى الدولى للتجارة فى باريس. واشترك أعضاء هذا الوفد فى جميع أعمال المؤتمر. وخطب واحد منهم هو على بك الشمسى لدى افتتاح المؤتمر. فتكلم عن مركز مصر الجغرافى الذى يربطها ببقية الشعوب الشرقية. والغربية، وقال:

«إن مصر تحبِّذ من صميمها كل تشريع دولى يفضى إلى تنظيم تجارة العالم على قواعد عادلة تمنع من تنازع الشعوب مع بعضها. تحت تأثير عوامل اقتصادية قد تؤدى إلى الحرب».

ثم لفت أنظار بقية المندوبين إلى الامتيازات الأجنبية العتيقة التى لا بد أنها تعرقل حركة مصر وجهودها فى سبيل الرقى الاقتصادى عرقلة عظيمة. فمصر التى تشعر بواجباتها لا إزاء نفسها فحسب بل إزاء الشعوب التى أدركت بعد الحرب حاجتها الماسة إلى التعاون والتآزر، ترجو أن ترى قريبًا نهاية النظام الذى فرضته عليها أحوال تغيرت منذ زمن طويل. وكانت غالبًا تحول دون إيجاد تشريع ينفذ فى جميع السكان بلا استثناء.

(١) السياسة، ٢٠ يوليه سنة ١٩٢٤.

الفصل الثانى

حوادث السودان



استمرت السلطة الإنكليزية فى السودان تعمل على القضاء على كل ما يشتم منه رائحة العطف على المصريين والميل إلى بقاء السودان ضمن الحكم المصرى، وجرت على سياسة الإرهاب فى ذلك. ومن الأمثلة على هذه الحال. أن شابًا سودانيًا مهندسًا بالرى اعتلى منبر الخطابة فى مسجد الخرطوم وتلا آيات من القرآن ثم هتف قائلا: «ليحى ملك مصر والسودان»؛ فقدم إلى محكمة الجنايات هناك بتهمة التحريض على كراهية نظام الحكومة المحلية. ولا ريب فى أن القاضى لم يجد فى الآيات القرآنية الكريمة ما يبرر التهمة فحكم على الشاب بالسجن ثلاثة شهور؛ لأنه لقب جلالة ملك مصر بلقب ليس له إذ قال: جلالة ملك مصر والسودان(١). وقد أضرب موظفو الرى ثلاثة أيام احتجاجًا على هذا الحكم على زميلهم، واقترحت حكومة السودان على وزارة الأشغال أن تقطع مرتب الأيام الثلاثة التى أضربوا فيها. ولكن وزارة الأشغال رفضت أن تجيبها إلى هذا الطلب(٢).

وحدث أنه فى يوم ١٠ أغسطس وردت مذكرة من فخامة المندوب السامى إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تقول:

«فى صباح ٩ الجارى تظاهر طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم وذلك على الرغم مما بذله ضباطهم المصريون من الجهود لمنعهم. وساروا بنظام فى المدينة

(١) الأهرام فى ٢، ٥، ٧، ١٦ أغسطس، والسياسة فى ٤ منه، والبلاغ فى ٧، ٨، والأخبار فى ٦ منه.
(٢) البلاغ فى ٧ أغسطس، ١٣ منه.

مسلحين ببنادقهم وحرابهم ووقفوا أمام السجن وهتفوا لعبد اللطيف (يقصد على أفندى عبد اللطيف) وقد شتت البوليس الجماهير التى كانت تتبعهم».

«وفى أثناء وجود الطلبة أمام السجن أخذت جميع الذخائر التى كانت بالمدرسة فلما عادوا إليها وعلموا بمسألة الذخيرة. رفضوا تسليم أسلحتهم قبل أن تُرد إليهم الذخيرة وهددوا بإطلاق النار إذا استعملت معهم القوة. وقد أمرت السلطات بإحاطة المدرسة ببلوك بيادة بريطانى. وفى المساء سلم الطلبة أسلحتهم».

«وقد عاد جناب نائب السردار إلى الخرطوم بعدما حُجز فى العطبرة بسبب السيل الذى ترتب عليه قطع المواصلات بالسكة الحديدية. وقد قبض على رؤساء الطلبة وأودعوا السجن بينما حجز الآخرون فى المدرسة. وقد تم ذلك فى هذا الصباح دون وقوع أى حادث».

«ويزعم الطلبة الآن أنهم تظاهروا بقصد الاحتجاج.

أولاً: «على الطريقة المتبعة فى منح الشهادات لمتخرجى المدرسة الحربية بالخرطوم بالمقارنة إلى مثلها فى القاهرة».

ثانيًا: «على مشروع الجزيرة»».

«وقد ورد من العطبرة أنه حدثت قلاقل من رجال أورطة السكة الحديدية ويظهر أن العساكر أحدثوا إتلافًا. وقد انتهى الاضطراب كما جاء فى البيان. غير أن الجنود لم يعودوا إلى عملهم والحالة لم تزل غامضة لعدم ورود أخبار».

«وقد وصل إلى العطبرة البارحة الساعة ٦ ونصف مساء فصيلتان بريطانيتان».

وكان جناب رئيس أركان حرب الجيش المصرى وأدجونانت جنرال بالخرطوم قد أرسل إلى مساعده بالقاهرة برقية، يبلغه فيها حادثة طلبة المدرسة الحربية فى يوم وقوعها لإبلاغها إلى صاحب المعالى وزير الحربية. فبعث معاليه

ببرقيتين فى يوم ١١ إلى جناب نائب السردار بالخرطوم، يطلب بهما بيانات تفصيلية وافية عن حادثتَى المدرسة الحربية بالخرطوم وعساكر السكة الحديدية بالعطبرة.

وأرسل جناب رئيس أركان حوب الجيش وأدجونانت چنرال بالخرطوم إلى مساعده بالقاهرة برقية فى ١٠ أغسطس أبلغت إلى صاحب المعالى وزير الحربية فى ١١ منه تقول:

«ألقى القبض على زعماء التلاميذ فى هذا الصباح دون وقوع أى حادث وحبسوا انتظارًا لمحاكمتهم بمجلس عسكرى عادى. أما باقى التلاميذ فحجزوا بالمدرسة وفى الظهر أبدلت الجنود البريطانية الضاربة نطاقًا حول المدرسة بجنود مصرية».

«وقد تحسنت حالة التلاميذ المعنوية. ولكن أفكارهم لا تزال مضطربة. وإن أورطة السكة الحديد بالعطبرة خرجت عن الطاعة وأحدثت اضطرابًا فى صباح اليوم. وقد ورد بلاغ فى المساء بأن الاضطراب قد هدأ مؤقتًا، وسيصل إلى العطبرة فى الساعة السابعة مساء قطار فيه فصيلتان من الجيش البريطانى وبلوك بيادة ركبة من شندى لتسكين الحالة».

«وفيما خلا أورطة السكة الحديدية فإن سلوك جميع الجيش لغاية الآن مُرْضٍ تمامًا».

«وقد أحيط السردار علمًا بالحالة».

ففى يوم ١٢ بعث حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة إلى صاحب المعالى الحاكم العام بالسودان ببرقية. يروى فيها الأنباء التى بلغته عن هاتين الحادثتين ويقول فى ختامها:

«ونظرًا لأن هذه الحالة خطيرة ولها مساس بنظام الجيش وحالة الأمن العام فى البلاد. ويهم الحكومة أن تقف على تفاصيلها وأسبابها المباشرة والدافع إليها

والإجراءات التى اتُّخذت فنرجو أن ترسلوا لنا تلغرافيًا البيانات الكافية مفصلة تفيصلاً وافيًا وإحاطتنا بما يحصل بشأنها أولا فأولا».

غير أن جناب رئيس أركان حرب الجيش المصرى وادجونانت چنرال بالخرطوم كان يوالى إرسال البرقيات إلى مساعده بالقاهرة، ينبئه بأخبار هذه الحوادث المقلقة وكذلك جناب نائب السردار بالخرطوم. ففى مساء يوم ١١ أبلغ حضرة صاحب المعالى وزير الحربية نص برقية واردة من الثانى فى اليوم المذكور بتفصيل حادثة طلبة المدرسة الحربية، كما ورد فى الأنباء الأولى. وفى يوم ١٢ أُنبئ معاليه بنص برقية واردة من الأول إلى مساعده، هذا نصها:

«إن رجال أورطة السكة الحديدية المتمردين واصلوا الاضطراب وقد حصرهم الجنود فاضطروا إلى العودة إلى ثكنتهم. وقد ضرب حولها نطاق فحاول المتمردون اختراقه ولكنهم رُدُّوا بأعقاب البنادق. وحاولوا أخيرًا أن يفسحوا لهم طريقًا بإلقائهم الحجارة فأطلقت البيادة الراكبة النار عليهم، وقد أصيب تسعة عشر منهم وعدد القتلى غير معروف. ولم يُصب أحد من الجنود».

«وقد أحدث ثلاثون من رجال أورطة السكة الحديدية مظاهرة غير منتظمة فى بورسودان فعرضت إرسال عدد من «جبت» ولكنى لم أتلقَّ ردًا للآن».

وفى اليوم ذاته تلقى حضرة الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة مذكرة من جناب نائب المندوب السامى عن الحادثة الأخيرة، يقول فيها:

«ورد من بورسودان أنه فى صباح ١٠ الجارى خرج نحو عشرين أو ثلاثين من رجال أورطة السكة الحديدية من ثكنتهم مسلحين بالنبابيت وقاموا بمظاهرة. ويظهر أن المحرض لهم على ذلك شخص يدعى على ملاذى أحد موظفى البوستة. وكان قد أضرب عن العمل فأوقف عن وظيفته».

«ونظرًا لأن العلاقات بين رجال البوليس العرب والجند المصريين كانت من قبل على غير ما يُرام، فقد قرر المدير أن يحجز رجال البولس فى ثكنتهم التى

وقف الجنود أمامها صائحين عند مرورهم عليها. وبعد أن طاف الجنود بالمدينة تفرقوا. وأضاف البلاغ الوارد عن هذه الحادثة أن أهالى المدينة ملازمون السكينة وأن المدير لا يتوقع حدوث حوادث أخرى إلا من رجال الأورطة المشار إليها».

«وقد ورد من العطبرة أن رجال أورطة السكة الحديدية تركوا ثكنتهم يوم ١١ الجارى وقاموا بمظاهرة فى ميدان السوق، فجىء بجنود من البريطانيين والعرب وأحاطوا بهم. فعادوا فى نهاية الأمر إلى ثكنتهم حيث وضع عليهم حرس من البيادة».

«وبعد ذلك حاول بعض الجنود اختراق النطاق فأُرغموا على العودة باستعمال كعاب البنادق. فأخذوا فى مهاجمة الجنود بإلقاء الأحجار وغيرها عليهم، وعلى ذلك أطلقت عليه الجنود البيادة النار فأصيب حيث ١٩ بين قتلى وجرحى وقد طلبت بيانات أوفى مما تقدم».

ثم وردت برقية مؤرخة فى ١٢ أغسطس من جناب رئيس أركاب حرب وأدجونانت جنرال بالخرطوم إلى مساعده بالقاهرة لإبلاغها إلى حضرة صاحب المعالى وزير الحربية، هذا نصها:

«الحالة هادئة فى الخرطوم. وقد استمرت الاضطرابات من جانب عساكر أورطة السكة الحديدية المتمردين بالعطبرة. وقد أحاطت بهم الجنود فاضطرتهم إلى التراجع إلى ثكنتهم وضربت حولهم نطاقًا فحاول المتمردون اختراق النطاق فأعيدوا باستعمال كعاب البنادق، وأخيرًا حاولوا الخروج بإلقاء الأحجار فأطلقت عليهم البيادة الراكبة النار. وكان رجال أورطة السكة الحديدية مسلحين بقضبان من الحديد ونبابيت وقطع حديدية.. إلخ، وأبوا أن يصغوا لنصائح المدير العام للسكة الحديدية وفاضل باشا ولورو بك وباقى الضباط وأتلفوا سيارات وآلات ومركبات السكة الحديدية. وأشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديدية. وإطلاق النار أمر يبدو موجبًا للأسف ولكنه نتيجة محتمة للعصيان المسلح».

«وقد أمرت بتشكيل لجنة للتحقيق وخسائر أورطة السكة الحديدية هى: اثنان من القتلى واثنان ماتا متأثرين بجراحهما و١٦ جريحًا فالمجموع ٢٠».

«وسأوالى إرسال البيانات».

وفى اليوم ذاته؛ أرسل جناب نائب المندوب السامى مذكرة إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة؛ هذا نصها:

«إن الجنود العرب هم الذين أطلقوا النار على الجنود المصريين تحت تأثير التحدى الشديد. وكان ذلك فجأة على ما يظهر. ولم تكن أية وحدة من الوحدات البريطانية حاضرة».

ثم أعقب جنابه هذه المذكرة بإشارة تليفونية لدولته، هذا نصها:

«أثبت التحقيق الجارى الآن بالعطبرة أن ملازم بيادة من العرب أصدر الأمر بإطلاق النار فى الفضاء والتحقيق مستمر».

وكانت البرقيات تتوالى عن هذه الحوادث الخطيرة والأخبار التى ترد للصحف لا تخلو من مبالغة وتشويه، تبعًا لتيار الثورة الذى كان منبعثًا فى السودان. والرأى العام فى مصر فى منتهى التوتر يطالب الحكومة بإصدار بلاغات رسمية عنها بغية الوقوف على حقائقها. والحكومة أمام هذا التناقض فى الأنباء التى كانت ترد إليها عن طريق دار المندوب السامى تارة وعن طريق مساعد لأدجونانت جنرال تارة أخرى. لا تَحِيرُ جوابًا ولا تستطيع إبلاغ الرأى العام ما يريد.

وأخيرًا فى صباح يوم ١٢ أبلغ معالى وزير الحربية نص برقية واردة من جناب أدجورانت جنرال بالخرطوم إلى مساعده بالقاهرة فى مساء ١٨ منه، يقول فيها:

«أُلقى القبض على ١٦ من الزعماء بالعطبرة والحالة فى هذه المدينة وأُمّ درمان هادئة ولم تكن بهما مظاهرات».

«وقد طلب حاكم بورسودان مددًا من الجنود».

«وستقوم فصيلتان بريطانيتان وكتيبة من الأورطة الثالثة إلى هناك فى هذا المساء بقيادة القائمقام بتمن بك، وقد أرسلت مَدَدًا مؤلفًا من فصيلتين من الأورطة التاسعة السودانية إلى العطبرة».

ولم تكن هذه البرقيات والمذكرات والإشارات التليفونية بمُجْلية الأمر أمام الحكومة خصوصًا وأنها لم تكن لترد لها مباشرة بل بطريق غير مباشر. وهى قد بعثت تطلب البيانات الوافية من جناب نائب الحاكم العام بالسودان، فلم يعبأ هذا بطلبها ولم يرسل لها نبأ مباشرة بل كان يبعث بأنبائه إلى المصدرين السالفَى الذكر، فأعاد دولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة الكرَّة على جنابه وأرسل له فى يوم ١٣ ببرقية تفيد أنه فى انتظار ورود الإجابة على برقيته الأولى بفارغ الصبر.

وفى يوم ١٥ تلقى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة، خطابًا من جناب النائب عن وكيل حكومة السودان بالقاهرة مؤرخًا فى ١٤ منه، يقول:

«أتشرف بإحاطة دولتكم علمًا بأنى تلقيت إشارة تلغرافية من جناب حاكم السودان العام بالنيابة يكلفنى فيها أن أبلغ دولتكم الخطاب الآتى ردًا على تلغراف دولتكم رقم ٣٧٤ (المرسل فى ١٢ منه)».

«أتشرف بإحاطة دولتكم علمًا أنى وقفت حضرة صاحب السعادة نائب المندوب السامى وقوفًا تامًا على جميع الحوادث التى وقعت فى الخرطوم والعطبرة وبورسودان وقد فهمت من سعادته أنه يحيط دولتكم علما بذلك».

«وفى الوقت الملائم سأقدم إلى سعادة نائب المندوب السامى تقريرًا وافيًا عن الحوادث الأخيرة ويبلغ دولتكم بحسب الطريقة المتبعة. وتفضلوا، إلخ..».

فكان فى هذا الخطاب جرحٌ لكرامة الحكومة المصرية وتحدٍّ لها. فبادر دولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة إلى إرسال الخطاب الآتى فى اليوم نفسه إلى حضرة صاحب السعادة حاكم السودان العام بالنيابة:

«تسلّمت التلغراف الذى أرسلتموه فى ١٤ الجارى بواسطة وكالة حكومة السودان بالقاهرة ردًا على تلغرافى رقم ٣٧٤ الخاص بالحوادث الخطيرة التى وقعت حديثا فى السودان وعلى تلغراف الاستعجال».

«وإنى أتشرف بأن ألفت نظر سعادتكم إلى أن الطلبات المرسلة إليكم تخصكم دون سواكم. لأنها تتعلق بحوادث وقعت فى مديريات موكولة إلى إدارتكم. ولذا فإنى أنتظر أن توافونى بمراسلاتكم مباشرة، لأن ذلك هو الطريق الطبيعى الوحيد للمخابرة بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام ليتمكن فى الوقت الملائم من اتخاذ القرارات التى تستدعيها الظروف».

كانت هذه المخابرات تجرى بين الحكومة المصرية وبين حكومة السودان من جهة وبينه وبين دار المندوب السامى، دون أن يقف الرأى العام على كنهها أو على شىء من فحواها. ولما ألحف الرأى العام على الحكومة طالبًا البيان أذاع قلم المطبوعات فى يوم ١٥ بلاغًا للأمة وقد ضمّنه احتجاج الحكومة للحكومة البريطانية على تصرفات رجال حكومة السودان، وهذا نصه:

«فى يوم ١١ أغسطس والأيام التالية أبلغت الحكومة أنه فى صباح يوم السبت ٩ الجارى خرج تلاميذ المدرسة الحربية فى الخرطوم من المدرسة حاملين البنادق والحراب والعلم الأخضر واخترقوا المدينة بنظام ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط عبد اللطيف وفى أثناء ذلك أُخذت الذخائر من المدرسة. فلما عاد التلاميذ إليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد إليهم الذخائر وهددوا باستعمال هذه الأسلحة إذا استعملت معهم القوة. وأن قوة بريطانية أحاطت بالمدرسة وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة فى المساء. وأنه أُلقى القبض على رؤساء الحركة. وقيل إن هذه المظاهرة وقعت احتجاجًا على طريقة إعطاء الشهادات وعلى مشروع الجزيرة».

«وأبلغت الحكومة أيضًا أن أورطة السكة الحديدية بالعطبرة خرجت فى اليوم نفسه بمظاهرة غير منظمة وأحدثت إتلافًا. وأن فصيلتين من الجيش البريطانى

قامتا لقمع هذه المظاهرة وأن المظاهرة استؤنفت فى اليوم التالى ولما حاصرتها الجنود استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا خط الحصار دفعتين وكانوا مسلحين بالنبابيت وقضبان الحديد وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات سكة الحديد وأشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديدية. فأطلق الجنود النار لقمع المظاهرة وأسفر ذلك عن قتل اثنين وإصابة اثنين ماتا متأثرين بجراحهما وإصابة أحد عشر بإصابة خطرة وخمسة بجراح خفيفة وإصابة غلامين بالثكنة بإصابات خفيفة».

«فاجتمع مجلس الوزراء وبحث فى الأمر واتخذ الإجراءات الآتية:

أولاً: «الاستعلام من حاكم السودان العام طالبًا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث وما وقع فيها وأسبابها والدافع إليها والإجراءات التى اتخذت فى شأنها وإخطار الحكومة أولا فأولا بما يحصل فيها».

«ثانيًا: أبلغت الحكومة الأمر لوزيز مصر المفوض بلندن وكلفته تبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب إيقاف المحاكمات والمبادرة إلى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسئوليات والعمل على تهدئة الخواطر حقنًا للدماء».

«وإن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشئومة وهى ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها».

ومع أن البلاغ الرسمى عن السبب الذى حمل المتظاهرين من تلاميذ المدرسة الحربية بالخرطوم إلى أمور ليست ذات بال، فإن المفهوم أن الداعى الحقيقى لهذه المظاهرات كان القصد بها التعبير عن الشعور القومى للقائمين بها؛ بدليل الهتاف الذى كان يهتف به المتظاهرون لجلالة ملك مصر والسودان. والظاهر أن هذا الهتاف هو الذى أسخط حكومة السودان كما أسخطها من قبل هتاف الضابط على أفندى عبد اللطيف!.

وهناك دليل آخر ذلك أن جريدة السودان التى تصدر تحت إشراف الإنكليز فى السودان لم تُعْزِ مظاهرات طلبة المدرسة الحربية إلى الأسباب التى عزاها إليها البلاغات الواردة فى حكومة السودان ذاتها، بل قالت:

«إن الطلبة خرجوا فى مظاهرة منظمة يحملون صورة الملك فؤاد والعلم المصرى.. إلخ».

فلما أن صدر هذا البلاغ وعلمت به دار المندوب السامى استشاطت غضبًا ورأت أن فى قول الحكومة إن (الجنود) بهذا الإطلاق وبلا تعيين أطلقوا النار على عساكر السكة الحديدية فى العطبرة. يفهم منه أنهم جنود إنكليز. فاحتجت على هذا البلاغ بعبارة روتها جريدة الديلى ميل والإجبسيان غازيت واصفة بلاغ الحكومة المصرية بأنه غير مطابق للحقيقة وأنه شديد التضليل؛ لأنه به من الغموض الذى قد يوقع فى روع المصريين أن الإنكليز هم مطلقو النار وأنه يكسب ذكر الحوادث مغزًى غير منزه عن الغرض. وأن هذا المغزى قد يفضى إلى عرقلة المهمة المشتركة بين الحكومتين.

فما وسع الحكومة المصرية إلا أن ردت على هذا الاحتجاج، بنشر البلاغات الواردة من حكومة السودان ومن دار المندوب السامى عن تلك الحوادث برمتها.

كانت هذه الزوبعة قائمة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان ودار المندوب السامى تنذر بأزمة لا يعلم نتيجتها إلا الله، والشعب المصرى بكامل هيئاته السياسية قائم قاعد يؤلف المظاهرات احتجاجًا على تصرف السلطات الإنكليزية فى السودان ويرسل الاحتجاجات إلى الصحف لنشرها. والصحف البريطانية تدعى أن هذه الحركة ما هى إلا نتيجة تحريض الوطنيين المصريين. وأنها تعرقل المفاوضات المنتظرة بين سعد باشا الذى كان إذ ذاك فى باريس والمستر ماكدونالد رئيس الحكومة البريطانية.

ومن هذه الاحتجاجات ما نشره الوفد المصرى فى يوم ١٥ أغسطس، وهذا نصه:

«الوفد المصرى المعبر عن مشيئة سكان وادى النيل يتتبع بمزيد القلق ما يجرى فى السودان من الاعتداء على أرواح أهله الأبرياء المسالمين، من ملكيين وعسكريين لا لذنب جنوه سوى إظهارهم ما تكنّه صدورهم من الشعور لوطنهم والولاء لمليكهم ويأسف إذ يرى فى هذه التصرفات توسيعًا للخلاف بيننا وبين الدولة الإنكليزية وقضاءً على كل مسعى يبذل لتوثيق عُرَى الصداقة والتعاون بين مصر وإنكلترا».

«كل ذلك حاصل على الرغم مما تُظهره الأمة المصرية الكريمة من ضبط النفس وشريف الموقف وعلى الرغم من أن الآونة الحاضرة تستدعى من الجانبين، وهما مقبلان على مفاوضات مهمة، أن يسود بينهما حسن التفاهم فيتجنب كل فريق ما عساه يحدث فى نفس الآخر من سوء الأثر وما يبعثه فى ظنه من المخاوف والشكوك».

«ولقد لبث الوفد ينظر إلى ما تقوم به حكومة الشعب من التصرفات الحكيمة فى هذه الأزمة العصيبة واثقًا تمام الوثوق من قيامها فى هذا الظرف، كما فى غيره من الظروف، بواجبها الوطنى خير قيام مترقبًا سرعة انفراج الأزمة على ما يرضى الحق والعدالة. ويبدد الشبهات التى تلقيها مثل هذه التصرفات فى طريق التفاهم والاتفاق حتى انتهى الحال بأن نشرت الحكومة على الملا ذلك البلاغ الذى يتضمن احتجاجها على تلك التصرفات».

«فإزاء هذه الحالة يعلن الوفد المصرى شديد استنكاره إياها واحتجاجه عليها كما أنه يحذر ساسة الإنكليز سوء مغبتها ويحملهم وحدهم عبء تبعتها».

«وكيل الوفد المصرى».

أما دولة رئيس الوزارة فكان فى باريس ولم يرضَ أن يتفوه بكلمة عن حوادث السودان.

وقد كتبت جريدة البلاغ المنتمية إلى الوزارة تقول بأن الوزارة كتبت إلى نائب الحاكم العام فى السودان تطلب إخبارها بالحوادث الواقعة فيه. ولما لم يأتها

الرد أرسلت استعجالاً فجاءها الرد بأن الأخبار أُرسلت كالعادة إلى دار المندوب السامى ليبلغها إلى الحكومة. وفى الواقع أن دار المندوب السامى كانت تبلغ الحكومة أولاً فأولاً الأخبار التى ترد إليها(١).

وفى يوم ١٥ أغسطس، نشر فريق من المعارضين فى مجلس النواب احتجاجًا على الوزارة لالتزامها السكوت فى هذه الأزمة وطلبوا عقد مجلس النواب(٢).

انعقد الاجتماع البرلمانى المنتظر فى ١٥ أغسطس فلم يحضره إلا مائة نائب ونائب، وهو عدد لا يكفى لطلب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى. ومع هذا قد اتفقت كلمة الأعضاء الحاضرين على ألا ضرورة الآن تدعو إلى طلب عقد البرلمان بصفة رسمية. لأن المصلحة تتحقق بترك العمل فى الأزمات السياسية للهيئة التنفيذية. حتى يتسنى لها أن تتفرغ لتطوراتها ومعالجتها(٣).

وقد شكلت الهيئة البرلمانية الوفدية لجنة من ٤٥ عضوًا لفحص الاقتراحات فى الحالة فتدرسها وتعرض ما تقره منها على الحكومة.

وقدم ضباط الجيش المصرى فى السودان احتجاجًا لوزير الحربية بواسطة نائب السردار عن استخدام بعض من هؤلاء الضباط والجنود فى أعمال تتعلق بتجهيز معسكرات وثكنات للجنود البريطانية، واستخدام السلطة فى السودان أدوات النقل فى الجيش المصرى فى غير ما وضعت له من الأغراض، وتحويلها بعض المبانى العسكرية إلى ثكنات للجنود البريطانية كالمدرسة الحربية بعد إخراج الطلبة منها وغيرها.

واحتجوا أيضًا على تصرفات السلطة المحلية التى أدت إلى إهانة الجيش عمومًا والضباط خصوصًا، فضلاً عما حدث فى محاكمة أحد المتهمين الذى كان يؤدى شعائره الدينية داخل الجامع حيث عرَّض القاضى الإنكليزى بجلالة الملك

(١) الأخبار فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤.
(٢) الأخبار فى ١٦ أغسطس وغيرها من الصحف.
(٣) البلاغ فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٤.

عند النطق بالحكم، فالجيش يود أن يتخذ إجراءات عادلة نحو إيقاف تكرار مثل هذه الإهانات[1].

أما المظاهرات فى السودان. فكانت لا تزال قائمة وقد رُشق رجال البوليس فى بعض الجهات بالحجارة. وكانت السلطة الإنجليزية تعمل على قمعها باعتقال طائفة من السودانيين المنضمين إلى الجمعيات الوطنية السودانية لاسيما جمعية اللواء الأبيض التى زعم كُتَّاب الإنكليز أنها تعمل لحساب المحرضين من المصريين وكان هؤلاء الكتاب لا يزالون يوقولن بأن الشعب السودانى يكره حكم المصريين ويعترف بما قام به الإنكليز من خير لمصلحة البلاد.

وقد اجتمع فريق من أعضاء البرلمان للبحث فى مسألة السودان. ودار الكلام عن وجوب سفر معالى وزير الحربية إلى السودان لتحقيق الحوادث الجارية فيه. واتخاذ ما يجب من الإجراءات فى هذا الصدد. فكان من رأى بعض أعضاء الهيئة النيابية الوفدية التى تناصر الحكومة أن الوزارة لا يجوز أن تنفذ هذا الاقتراح. لأنه يخشى إذا أراد وزير الحربية دخول السودان[2] أن تمنعه السلطات الإنكليزية من ذلك. وفى هذا من الإهانة ما فيه:

ولم تكن الوزارة وحدها ملازمة الصمت بل إن دولة سعد زغلول باشا فى باريس كان صامتًا أيضًا.

وجاء فى برقية بعث بها إلى جريدة «التيمس» مُكاتبها فى القاهرة:

«أن هناك من الأدلة ما ينبئ بصحة البرقية التى بعث بها زغلول باشا إلى الوزارة وطلب إليها فيه أن لا تعمل شيئًا فيما يتعلق بالسودان لأنه سيفاوض فيه قبل منتصف سبتمبر».

وقد سأل أحد مراسلى الصحف الإنكليزية زغلول باشا عن رأيه فى السودان.

---

(١) البلاغ فى ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٤.
(٢) الأخبار فى ٢٠ اغسطس.

فأجاب دولته:

«مـاذا أستطيع أن أقـول لك؟ إذا قلت إننى آسف كل الأسف لسـفك الدمـاء فذلك من المسلّم به فلا يحتاج إلى القول. ولكننى أفضل الآن أن أبقى صامتًا».

ثم قال وقد لاح عليه طروء خواطر جديدة على ذهنه:

«إن البريطانيين يفهمون الصمت أكثر من الكلام فأنا إذًا بليغ فى صمتى»(١).

هذا الصمت الذى التزمته الحكومة والتزمه رئيسها ما كان من شأنه إلا أن يثير القلق فى النفوس. وأن يكون منتقدًا من الناس الذين كانوا يريدون أن تأتى الحكومة عملا ينير الطريق فى هذا المشكل. وكان من الطبيعى أن يقارن الناس بين الوفد المصرى وهو بعيد عن سلطة الحكم والوفد المصرى وهو قابض على زمام الحكم. فأولا نشرت الوزارة بلاغًا مصريًا نقلته عن البلاغ الإنكليزى ولم تُشِر إلى ذلك مع أنها بذلك تؤيد الروايات الإنكليزية. ثم اقترح سفر وزير الحربية فعده الوفديون أمرًا ضارًا، وقد طلبت الحكومة وقف المحاكمات فلم يسمع لها الإنكليز قولا ومع ذلك لم تأتِ بعمل ما(٢).

على أننا يجب أن نشير هنا إلى أن الحكومة البريطانية كانت قد أرسلت مذكرة سياسية فى نفس اليوم الذى أرسلت فيه الحكومة المصرية احتجاجها على حوادث السودان. وكان أهم ما اشتملت عليه هذه المذكرة ما يأتى:

أولاً: «إن الحكومة الإنكليزية تؤيد حكومة السودان فى خطتها وتفوض لها حفظ النظام».

ثانيًا: «إن الحكومة البريطانية تفوض حكومة السودان بأن تبعد أورطة السكة الحديدية المصرية وكل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم إبعادها».

ثالثًا: «إن الحكومة البريطانية تعتبر البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسئولين عن حوادث السودان».

---

(١) تصريح لسعد باشا (تلغرافات الأهرام فى ٢١ أغسطس)، والسياسة فى ٢١ منه.

(٢) الأخبار فى ٢٤ أغسطس.

وقد أرسل الرد من الحكومة المصرية إلى وزارة الخارجية البريطانية يوم الخميس ٢١ وسُلم صباح اليوم التالى إلى هذه الوزارة وأهم ما اشتمل عليه هو ما يأتى:

أولاً: «لاحظت الحكومة المصرية أن المذكرة تشتمل على عبارات جافة يمكن أن تؤوَّل بأنها تهديد. ثم أوضحت أنها لا تقبل هذه العبارات ولا ما يمكن أن يكون وراءها من التهديد».

ثانيًا: «قررت الحكومة المصرية أن الجيش المصرى خاضع للحكومة المصرية وحدها وليس لسلطة أخرى أيا كانت أن تتصرف فيه ولا فى أمر من أموره. وعلى هذا فهى لا تعترف بأن لحاكم السودان أن يتصرف فى الجيش المصرى. بدون رأيها. نعم إنه فى الوقت نفسه سردار الجيش المصرى ولكن ذلك ليس معناه أن له أن يتصرف فى الجيش بغير نظر إلى رأى الحكومة المصرية. بل معناه بالعكس أنه موظف مصرى يجب أن يرجع فى كل ما هو داخل فى هذه الوظيفة إلى رأى الحكومة المصرية».

ثالثًا: «ترفض الحكومة المصرية قول الحكومة البريطانية إن البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسئولان عن حوادث السودان وقررت أن ما قيل فى البرلمان المصرى وكتب فى الصحافة المصرية. لم يكن إلا ردًا على ما قيل فى البرلمان الإنكليزى وكتب فى الصحافة البريطانية».

ولقد روت التيمس فى عددها الصادر فى ٢٩ أغسطس أن سكرتيرًا من السفارة المصرية فى لندرة زار وزارة الخارجية هناك وقدم إليها مذكرة الاحتجاج على تصرف بريطانيا الأخير فى السودان ومصر.

ثم قالت:

«المفهوم أن الحكومة المصرية لا تشكو فقط من حركات الجنود والطرَّادات الحربية. ولكنها تشكو أيضًا من أن السلطات الإنكليزية فى السودان قررت أن تعتبر الهتاف (ليحى الملك فؤاد) أمرًا معاقبًا عليه».

فأخبر الموظف المصرى بخلاصة ما أبلغه المندوب السام البريطانى بالنيابة إلى الحكومة المصرية فى الإسكندرية، وهو:

«إنه بالنظر لما حدث من تظاهر فرقة السكة الحديدية فى العطبرة وفى بورسودان ولما ارتكبه المتظاهرون من أعمال التخريب ترغب الحكومة البريطانية فى الإفصاح عن أنها المسئولة عن استتباب النظام فى السودان وأنها تنوى مساعدة حكومة السودان فى اتخاذ الإجراءات التى يُرى وجوب اتخاذها لصيانة الأمن العام».

«وإن الحكومة البريطانية تعتبر التظاهر نتيجة مباشرة للمبالغة فى الدعاوى الخاصة بالسودان والمطاعن التى كثيرًا ما أبدتها الصحف المصرية والبرلمان المصرى نحو الإدارة البريطانية بالسودان».

«وإنه بالنظر لتلك الظروف فقد عززت الحامية البريطانية وخُوِّل لحكومة السودان أن تبعد فرقة السكة الحديدية فى السودان وكذلك أى عناصر ناقمة أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك».

وأبلغ الموظف المصرى فوق ذلك أن الحكومة البريطانية:

«ليس لديها ما تضيفه إلى ذلك التبليغ. وأنها ساخطة أشد السخط على ما قد يدلى به البلاغ الرسمى الذى أصدرته الحكومة المصرية من أن الجنود الإنكليزية هى التى أطلقت النار فى العطبرة وأن الحكومة البريطانية قد دهشت أيما دهش من أن رجالا يتولون مناصب المسئولية فى مصر يقدمون على اختلاق مدبر هكذا».

وهنا انسحب الموظف المصرى.

فكانت هذه المعاملة المشعرة بالاحتقار داعية لإثارة الرأى العام المصرى وإرساله الاحتجاجات تلو الاحتجاجات على هذه المعاملة الشائنة للكرامة المصرية.

وقالت جريدة البلاغ التى روت هذا الخبر:

«إن الحكومة أوضحت فى ثنايا ذلك أنها لا تسلم بأن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف ولا أن يكون للحكومة البريطانية أن تأذن لها بالتصرف المطلق[1].

أما غير ذلك من الأفعال فلم تتخذ الحكومة شيئًا إزاء الأزمة التى كانت استحكمت حلقاتها ولم تصل إلى حل لها مقبول ولِمَ ذلك؟ لعل السبب فى ذلك اعتقاد الحكومة بما ذكرته البلاغ فى مقال لها، وهو:

«إن مصر ضعيفة بل هى أضعف دولة نعرفها فى الشرق والغرب إلا إذا أردنا أن نستثنى دولة شرق الأردن وسلطة لحج ومملكة الحجاز وما شاكلها من الدويلات والإمارات[2].

«وإن الوزارة المصرية لا تطالب ولا يصح أن تطالب بأن تعلن الحرب على إنكلترا أو تخاطبها بلهجة من يستطيع أن يعلن الحرب عليها إذا بلغت الأمور إلى نهايتها. ليست قوة مصر المعنوية موضوع خلاف بيننا وبين أحد، ولكن موضوع الخلاف هو ما القوة المعنوية أو المادية التى أهملتها وزارة مصر وكان فى وسعها أن تلجأ إليها فى مسألة السودان وتحقق فيها فيما بين يوم وليلة جميع ما تقرره مصر فى تلك المسألة!».

«والمعارضون لا يذكرون لنا حتى بالكلام ما هو واجبها. أى أنهم يعجزون عن تخيل الواجب الذى يطلبون من الوزارة أن تعمله فى عالم الواقع والمحسوس. وأن تتخطى به الموانع والعراقيل. وتقوم به كأنها وزارة إنكلترا أو الولايات المتحدة أو فرنسا أو اليابان بلا فرق ولا تمييز على الإطلاق».

---

(١) البلاغ فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤.

(٢) البلاغ فى ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٤.

الفصل الثالث

المفاوضات



لما وصل دولة الرئيس سعد زغلول باشا إلى فرنسا اختار الإقامة فى باريس. وقد أخذت صحته تتحسن ويسترد قُواه بسرعة فى الراحة والسكينة، وكانت الوفود تتقاطر زُرافات على دار المفوضية المصرية مسجلة أسماءها فى السجل المعد لزائرى دولة الرئيس(١).

أما ذهاب دولته إلى لندرة فلم يكن معلومًا عنه شىء(٢)، وكان دولته أحيانًا يخرج للنزهة فى ضواحى باريس مستصحبًا قرينته(٣).

وكان مراسلو الصحف يقصدونه، ولكنه كان يمتنع عن التحدث إليهم فى الأمور السياسية. على أنه أفضى لمراسلى الديلى إكسبريس بأقوال عامة لها أهمية، فقد قال دولته:

«عندما يدرك الذين يعارضوننا معارضة شديدة نقطة نظرنا ويسمعون حججنا لا يستطيعون أن يحجموا عن تقدير ما نبديه من التعليل والتدليل بل يوافقون على أن الحق فى جانبنا لأننا لا ننوى سوى المطالبة بحقوقنا المشروعة. لقد منحت مصر الأجانب منذ قرون عدة مزايا ثمينة وأكرمت وفادتهم فنحن لا نبدأ الآن باسترجاع ما منحناه. إن ما لبريطانيا ومصر من المصالح يحملهما

---

(١) الأهرام والبلاغ فى أول أغسطس وتلغرافات الأهرام فى ٤ منه.

(٢) تلغرافات الأهرام فى ٧ أغسطس.

(٣) تلغرافات الأهرام فى ٩ أغسطس سنة ١٩٢٤.

على أن تكونا صديقتين وحليفتين وأن تؤسس صداقتهما على أساس سليم دائم ويجب أن لا يخطر فى بال هذا الفريق، أن الفريق الأخير مُعاد له ويجب أن يكون من المفهوم جليًا لدى بريطانيا أن مصر للمصريين لا لبريطانيا وعلينا أن نعالج جميع المسائل المتعلقة بمستقبل مصر والسودان بهذا الروح».

وتكلم دولته عما يعزى إلى الإدارة المصرية من الخلل بعد ذهاب الإنكليز فنفى ذلك وضرب أمثالا على ذلك منها، الحالة السيئة التى تركت عليها السكك الحديدية فى عهد الإدارة السابقة والإسراف والتبذير فى زيادة مرتبات الموظفين(١)، ثم برر الخطة التى جرت عليها الحكومة المصرية فى مسألة ديون الجزية.

ظل موعد المفاوضات مجهولا. وكان المستر ماكدونالد منهمكًا فى المباحثات مع دول الحلفاء التى كانت جارية ذلك الوقت فى لندرة. وقد أشيع أن المستر ماكدونالد سيسافر على أثرها إلى اسكوتلندة بالإجازة وكان المنتظر أن يسافر فى أواخر شهر أغسطس إلى چنيف لحضور الجمعية العمومية لعصبة الأمم، وأنه يغتنم فى هذه الحالة فرصة مروره بفرنسا لمقابلة دولة سعد باشا زغلول(٢).

على أنه لا يمكن إنكار أن روح التشاؤم كانت بادية على من كانوا ينتظرون المفاوضة. وكان لا يعلم ما إذا كان زغلول باشا سيذهب إلى لندرة. وقد كتبت إحدى الصحف الإنكليزية الكبرى تقول:

«إنه لم يعد من المظنون الآن أن يذهب زغلول باشا إلى لندرة»، وقالت:

«إن الحقيقة الصريحة هى أن الجو غير ملائم وأن المواعيد المقيد بها مستر ماكدونالد تجعل من الصعب تعيين موعد للاجتماع بزغلول باشا فى لندرة فى وقت قريب».

---

(١) تلغرافات الأهرام فى ٩ أغسطس، والبلاغ فى ١١ أغسطس سنة ١٩٢٤.

(٢) تلغرافات الأهرام فى ١٣ أغسطس وراجع الأهرام فى ١٥ أغسطس.

وكان المتصلون اتصالاً وثيقًا بزغلول باشا يصرحون بأن هذه الزيارة ليست فى خاطره ويؤكدون إنه لم تصحَّ عزيمته قط على زيارته لندرة. وأنه إذا تقابل رئيس الوزارة المصرية ورئيس الوزارة الإنكليزية فستكون المقابلة فى البر الأوروبى وقد يكون ذلك عند ذهاب مستر ماكدونالد إلى چنيڤ(١).

على أن إقامة زغلول باشا فى فرنسا كانت لها فائدة تحويل الأنظار للقضية المصرية كما أنه كان يستطيع الاتصال بكبار الساسة للدول المختلفة(٢).

إلا أن الصحف الإنكليزية كانت لا تزال تعزز موقف الإنكليز فى المسألة المصرية وتدعو حكومة العمال إلى التشدد مع دولته فى المباحثات(٣).

قرب الموعد الذى يمر فيه مستر ماكدونالد على باريس فى طريقه إلى چنيڤ ومع ذلك لم يتلقَّ زغلول باشا أى اقتراح فى شأن الاجتماع. وعلى ذلك مضى شهر أغسطس والناس يتساءلون هل ستحصل المفاوضة أم لا بعد أن علق المصريون وزعماؤهم عليها الآمال.

مشكلة الحج

كتبت الصحف المصرية بين أنباء هذا الشهر عن مسألة نزع اسم جلالة الملك من الكسوة الشريفة التى ترسلها مصر عادة مع المحمل المصرى الشريف فى كل عام. وهذه هى المسألة الثانية التى أثارت الخلاف وأدت إلى توتر العلاقات بين الحكومتين: الحجازية والمصرية. والمسألة الأولى هى التى نشأت عن إرسال البعثة الطبية المصرية مع المحمل المصرى. ولم يرضَ ملك الحجاز بأن تكون لها سلطة فى الإدارة الصحية. وإن كانت هذه السلطة لا تشمل سوى المصريين من الحجاج. ولم يذهب على أثر ذلك المحمل، إلى أن اصطلحت الحكومتان عند

---

(١) تلغرافات الأهرام فى ٢٣ أغسطس.

(٢) راجع مقال «الزعيم فى فرنسا» فى بلاغ ٢٢ و٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٤.

(٣) اقرأ افتتاحية البلاغ والأهرام فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٤.

تولى سعد باشا الوزارة بحيث اعتذرت حكومة الحجاز اعتذارًا سوَّى الخلاف الواقع. وفى المسألة الثانية كانت حجة الملك الحجازى برفع اسم جلالة الملك من الكسوة الشريفة أن وضع هذا الاسم على هذه الصور بدعة جديدة وليس له سابقة. ولأن الكسوة الشريفة يجب أن تكون خالية من علامة سياسية وإشارة شخصية. وكان أمير الحج وقتئذ اللواء موسى فؤاد باشا، فقام بمظاهرة عسكرية أمام القصر الملكى الحجازى بمكة. ولكن الحكومة الحجازية لم تقابله بشىء من مثل ذلك. وظلت المسألة معلقة بين الحكومتين إلى أن داهمت الحوادث عرش الملك الحجازى وحصل ما هو معلوم عند العموم.

السودان أيضًا

ظل الإنكليز يدَّعون الادعاءات الطويلة العريضة عن حقوقهم فى السودان. والمصريون كانوا لا يزالون مستمسكين بحقوقهم فى تلك البلاد.

وظل الموقف غامضًا لا يظهر من ثناياه إلا رغبة الإنكليز الظاهرة فى الاعتداء على السودان وصحافة إنكلترا تؤيد حكومتها فى مواقفها. وقد أُعلنت الأحكام العرفية فى عدة أقاليم من السودان، كما عقد مجلس حربى لمحاكمة الأربعة عشر صف ضابط وعسكرى من رجال أورطة السكة الحديدية السودانية الذين كانوا زعماء لهم فى حركتهم الأخيرة. وقد حكم المجلس بإدانة المتهمين جميعًا وعاقب ثلاثة منهم بالسجن سنتين وعشرة بالسجن سنة واحدة.

وقد قبضت السلطة الإنكليزية على بعض المصريين وبعض الضباط السودانيين، كما أنها قبضت على وكيل جمعية اللواء الأبيض بالخرطوم، واعتقلت الكثيرين من أهالى السودان ومستخدمى الحكومة السودانية.

وكان على أثر ذلك أن عمت المظاهرات جميع أنحاء السودان. وقد جاءت الأنباء إلى مصر بأنه عقد مجلس عسكرى لمحاكمة طلبة مدرسة الحربية الذين قاموا وتظاهروا فى الخرطوم وأبوا تسليم ما لديهم من ذخيرة القتال فحكم على

خمسة منهم بالسجن خمس سنوات، وحكم على اثنين بالسجن سنتين. والمفهوم من برقية كان أرسلها ضباط الجيش المصرى ومستخدموه إلى وزير الحربية أنه بناء على الأمر العسكرى قد رفع علم الدولة المصرية الجديد على المديرية والمركز والأورطة فى واو، ولكن قومندان القسم ومدير المديرية أنزلا العلم الجديد بعد أن رفع مدة شهرين، ورفع بدلا منه العلم الأحمر القديم وأن كل محاولة وقعت لإقناعهما برفع العلم الجديد لم تفلح معهما فاحتجوا بشدة على هذه التصرفات[1].

وكان الإنكليز يُعَزون حركة الاضطراب القائمة فى السودان إلى المصريين المقيمين فى السودان. وكأنهم يريدون أن يظهروا أن السودانيين مدفوعون بشعورهم من تلقاء أنفسهم. وإزاء ذلك أرسل المصريون المقيمون فى السودان كتابًا إلى نائب السردار تبرءوا فيه من ذلك، ومما قالوه فيه:

«تأبى كرامة المصريين أن نزجَّ بينهم وبين من قاموا بتلك الحوادث فى السودان فإن ذلك معناه أن المصريين إنما يرغمون أو يستأجرون أو يحرضون السودانيين للميل إليهم. وهذا لا يمكن أن يتفق مع عزتنا القومية وعاداتنا اللتين تأبيان كل الإباء إلا أن نترك الناس أحرارًا فى عواطفهم وشعورهم يوجهونها كيفما أرادوا دون أى تأثير خارجى عليهم».

«لم يكن للمصريين الموجودين هنا أن يتدخلوا فى الشئون السياسية وهم يعلمون أن حكومتهم وعلى رأسها الوزارة المصرية قد تولت ذلك الأمر وأبقت البحث فيه للمفاوضات، وإن المصريين يشعرون أنهم إذا تداخلوا فى ذلك فقد يقف فى سبيل حكومتهم أو يعرقل ذلك من مسعاها إذا ما دخلت المفاوضات المنتظرة[2]».

(١) الأخبار فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٤.
(٢) السياسة فى ١٩ سبتمبر.

أما الوزارة المصرية، فقد لزمت موقفها السابق ولم توفق إلى إيجاد طريقة ولو وقتية تحل أزمة السودان.

وقد كتب صاحب السمو الأمير عمر طوسون إلى جريدة «التيمس» مقالاً فنَّد فيه سياسة الإنكليز من القديم فى السودان؛ فحملهم المسئولية فى ترك السودان يحترق وقتئذ بنار ثورة المهدى، ثم طلبهم من الحكومة المصرية إخلاءه. وبعد حين ظل أهل السودان فى جوع وعُرْى تفتك بهم الأدواء فتكًا ذريعًا. عند ذلك جاءت أوامر إنكلترا بتجهيز حملة لاسترجاع السودان وصدر القرار الوزارى بذلك فى ١٣ مارس سنة ١٨٩٦، فاسترجع السودان بثلاث واقعات كبرى وبجيش يبلغ نيِّفًا وعشرين ألفًا تقريبًا ولم يقتل منه إلا القليل. وكانت الخسارة فى الواقعة الفاصلة وهى واقعة أم درمان، من القتلى ٣ ضباط إنكليز و٢ من المصريين و٢٤ عسكريًا إنكليزيًا و٢٧ عسكريًا مصريًا، ولم تبلغ النفقات التى صرفت فى هذا الفتح مليونًا من الجنيهات فهل كان ذلك يُعْجِز مصر أن تقوم به وحدها؟ ثم تساءل الأمير قائلا:

«أمصر هى التى أضاعت السودان أم السياسة الإنكليزية التى كانت مشرفة على مصر فى هذا الحين؟[1]».

ولكن جريدة التيمس لم تنشر هذا المقال، بل أرسلت إليه جوابًا تقول فيه إنها ستحتفظ بالمقال بقصد الرجوع إليه عند الكتابة فى مسألة السودان.

---

(١) السياسة فى ٢١ سبتمبر.

الفصل الرابع

مسألة الحدود الغربية



كانت الوزارة المصرية فى ذلك الوقت لا تكاد تحاول معالجة أزمة حتى تنشأ فى سبيلها أزمة أخرى فإنها، على انشغالها بمشكلة السودان نشبت أمامها مشكلة خارجية أخرى، وهى المشكلة الواقعة بين مصر والدولة الإيطالية على امتلاك السلوم وجغبوب.

أما السلوم فهى موقع إلى الجهة الغربية من مدينة الإسكندرية حيث يوجد سهل مريوط وفى نهايته من جهة الغرب جبل ارتفاعه ثلاثمائة وخمسة وسبعون مترًا، يحيط به البحر الأبيض المتوسط فى شكل خليج طبيعى تدخله المراكب الحربية ويستمر ذلك الارتفاع إلى الأراضى الطرابلسية. والسلوم واقعة على قمة هذا الجبل من ناحية السهل المنبسط. فهى من الوجهة العسكرية مهددة للناحية المصرية تهديدًا محققًا. وهى غير مهددة أصلا للناحية الطرابلسية المرتفعة ارتفاعها.

ولقد كانت السلوم جزءًا من الأراضى الطرابلسية أيام كانت تلك البلاد تابعة للدولة التركية. فلم تكن حينئذ خطرًا على مصر لأن كلا البلدين كان تابعًا للدولة التركية. وعلى قمة جبل السلوم قلعة تركية كانت تعسكر بها حامية تركية. أما القوات المصرية فكانت ترابط فى سيدى برّانى التى تبعد عن السلوم شرقًا بثمانية كيلومترات تقريبًا. فلما قامت الحرب الطرابلسية زحفت القوات المصرية حتى قرية بقبق، التى لا تبعد عن السلوم بأكثر من خمسة عشر كيلومترًا، وأُنشئ

فيها مكتب للتلغراف ومهدت إليها طريق السيارات، وكانت تفاوض الحكومة التركية فى التنازل عن السلوم، وقد تم الاتفاق بين الحكومتين على أن تتنازل تركيا لمصر عن السلوم وتم ذلك فعلا واحتلت الجنود المصرية القلعة هناك. فى سنة ١٩١٣.

أما جغبوب فواقعة على بعد مائتين وخمسين كيلومترًا جنوبى شاطئ البحر. تفصلها عنه رمال وصحارى ليس فيها غير بئر واحدة فى منتصف الطريق فلا يمكن لجيش أية دولة أن يصل إليها. وقد لونت جغبوب دائمًا باللون المصرى فى جميع الخرائط الجغرافية - وجغبوب عبارة عن مسجد وزاوية علم يدرس فيهما شىء من الفقة ومنازل للطلبة والمدرسين وبئر للشرب لا أكثر ولا أقل. والمسجد والبئر شيدهما المغفور له توفيق باشا بأموال من عنده وعمال من المصريين. وجغبوب لا تستطيع أن تعيش إلا مستندة إلى واحة سيوه المصرية، وهى محطة سنوسية، والمسجد الذى يقوم فيها إنما هو مسجد السنوسى الكبير، وهى عند السنوسيين منطقة مقدسة لا يستطيع أن يدخل إليها غير مسلم بل إن المسلمين أنفهسم لا يدخلونها إلا بإذن[1].

وقد انتهزت الدول الإيطالية فرصة حدوث أزمة السودان فقامت تبذل المساعى لحمل الوزارة على النزول عن هذه الواحة لإيطاليا. ثم أُذيع أن الحكومة الإيطالية تريد أن تعتمد على القوة[2] للوصول إلى غايتها.

وقد قلقت خواطر الحكومة المصرية لهذا النبأ، كما قلقت خواطر الجمهور، وكان الوزراء يوالون الاجتماع ويعقدون كل يوم الجلسات للبحث فى هذا المشكل، وقد استدعوا كلاً من الفريق إبراهيم فتحى باشا ومحمود عزمى باشا وزيرَى الحربية السابقين للاستنارة برأيهما ومعلوماتهما، وكانت الصحف تستحث الوزارة إلى الإسراع فى معالجة الحالة[3].

---

(١) السياسة فى ١٥ سبتمبر.

(٢) الأخبار فى ١٥ سبتمبر.

(٣) السياسة فى ١٧ سبتمبر والأهرام فى ١٦ منه.

وكانت الحكومة المصرية تحاول أن تحصل على حل مؤقت من شأنه أن يؤجل هذا المشكل فى هذا الظرف العصيب. أما الدوائر الرسمية البريطانية فيظهر أنها لم تكن تعلق أهمية جدية على المخاوف الناشئة بسبب مسألة حدود مصر الغربية، ولا تعتقد أن لدى إيطاليا نيَّة عدائية(١).

وروت إحدى الصحف الإنكليزية أن زغلول باشا باحث سفير إيطاليا فى باريس فى هذه المسألة وخاطب السفير حكومته فى هذا الصدد، فوافقت على تأجيل العمل ريثما يعود زغلول باشا إلى مصر(٢).

وروت صحيفة إنكليزية أخرى أن المفاوضات فى مسألة الحدود الغربية دارت بين إيطاليا ومصر مباشرة ولم تتدخل فيها إنكلترا ولا استشيرت إلى الآن. وقد اتخذت إيطاليا موقف صلابة يكاد يكون مهددًا. فهى تعد السلوم وغيرها من المناطق التى تطالب بها جزءًا لا ينفصل عن طرابلس ولا تعدها تحت السيادة المصرية(٣).

وقد رددت الصحف أخبار حشد قوات إيطالية على الحدود، كما راجت إشاعات أخرى غير محتملة(٤).

وقد أصدرت الحكومة المصرية فى ١٧ سبتمبر بلاغًا قالت فيه:

«إن الخلاف بين الدولة الإيطالية والدولة المصرية بشأن الحدود الغربية قديم العهد وقد حصلت فى هذا الصدد عدة مخابرات بين الحكومتين وتسنى لكل منها تقديم اقتراحات مختلفة دون أن يصلا إلى اتفاق بينهما. غير أنه بلغ الحكومة المصرية أخيرًا أن هناك حركة عسكرية غير عادية فى الأراضى الإيطالية غربى السلوم. قد يكون الغرض منها احتلال جغبوب، فاهتم مجلس

(١) تلغرافات الأهرام فى ١٦ سبتمبر ١٩٢٤.
(٢) تلغرافات الأهرام فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٤.
(٣) تلغرافات السياسة فى ١٨ و١٩ سبتمبر ١٩٢٤.
(٤) «بيان إيطالى» بالسياسة فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٤.

الوزراء فى الحال للأمر وتحرّى صحة الأخبار التى وصلت إليه واستشار الفنيين، وجرت عدة مقالات بين معالى وزير الخارجية بالنيابة. وجناب وزير إيطاليا المفوض بمصر، وتبودلت بينهما المذكرات».

«وقد أكد جناب وزير إيطاليا شفويًا وكتابة بصورة قاطعة أنه ليس فى برنامج إيطاليا احتلال جغبوب، وإنما هى ترغب أن تتفق الحكومتان على اتخاذ تدابير وقتية لمراقبة الحدود ومنع التهريب من تلك الجهة، فقابلت الحكومة المصرية بارتياح التأكيدات الصادرة من جناب وزير إيطاليا. وأظهرت حسن نواياها بأن عينت فى الحال مندوبًا من قِبلها للاتفاق مع مندوب الحكومة الإيطالية على التدابير الخاصة بمراقبة الحدود المؤقتة إلى أن يتيسر درس المسألة برمتها وحلها بواسطة مفاوضات ودية تجرى بين الحكومتين حالما تسمح الظروف بذلك. وأعربت الحكومة المصرية عن استعدادها لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع التهريب كلما أُبلغت إليها حادثة معينة. وكذلك عينت الحكومة الإيطالية مندوبها».

«وبينهما كانت هذه المخابرات دائرة وصل إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تلغراف من حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا فى باريس يقول فيه. إن سفير إيطاليا بباريس حادثه فى هذا الموضوع فوعده دولته بفحص المسألة بروح المسالمة عند عودته إلى مصر، وقد كررت مفوضية إيطاليا فى مصر بعد ذلك للحكومة المصرية تأكيدها بأنه ليس فى برنامج إيطاليا احتلال جغبوب».

«ودارت فى خلال ذلك محادثات بين قومندان السلوم والمندوب الإيطالى بشأن خط الحدود المؤقت بين مصر وبرقة وغير ذلك من التدابير المقتضى اتخاذها. وقد رفع قومندان السلوم تقريرًا إلى مجلس الوزراء عن هذه المحادثات والمجلس أخذ فى فحصه بعناية».

«ومما تجب الإشارة إليه أن تبادل الآراء بين ممثلى الحكومتين جارٍ بروح المسالمة من الجانبين. وأن ما ذكر فى بعض الصحف عن هذه المسألة من الأخبار الداعية إلى التشاؤم مبالغ فيه مبالغة ظاهرة».

«فعلى الجمهور أن يخلُد إلى السكينة وأن يطمئن تمام الاطمئنان ويتأكد أن الحكومة ترقب الحوادث عن كثب بكل عناية واهتمام»[1].

وقد كان هذا البلاغ مهدئًا للخواطر على الرغم من أنه أخذ عليه الغموض وأن الحكومة لم تواجه المشكلة بل أرجأتها وتركتها قائمة[2].

ومما ذكرته جريدة البلاغ (عدد ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٤) فى هذا الصدد أنه بعد أن اتفقت الحكومتان المصرية والإيطالية على انتداب قائدَى المنطقتين المتقابلتين على الحدود لوضع خط وقتى يقف عنده جنودهما وبعد أن قام القائدان فعلا بالمهمة التى أمرا بها ووصفا الخط المطلوب مراعيين فيه الضرورات والاعتبارات التى تؤمِّن كلاً منهما على سلامة أرضه وجنوده وكان هذا الخطر يقضى بأن تكون نقطتا السلوم وجغبوب داخلتين فى المنطقة المصرية. أرسلت الحكومة الإيطالية إلى الحدود مندوبًا رسميًا لم يكن منه إلا أن وضع خطًا جديدًا يدخل السلوم وجغبوب فى المنطقة الطرابلسية، أو بعبارة أخرى يحل مشكلة الحدود الغربية حلاً دائمًا على النحو الذى تطمع فيه الحكومة الإيطالية.

والغريب فى أمر هذا المندوب السامى أنه باشر عمله فى الوقت الذى لم تعين فيه الحكومة المصرية مندوبًا رسميًا نظيره، فهل لذلك معنى إلا أن الحكومة الإيطالية لم تقتنع بالعدول عن خطة الحل الوقتى المتفق عليها، بل أرادت أن تملى حلاً دائمًا لا تشترك فيه الحكومة المصرية ولا يسمع لها فيه صوت أو قول.

وكذلك كتبت جريدة «السياسة» (تحت عنوان بلاغ الحكومة أو سند إيطاليا) تقول:

«إنَّا نريد أن نُسائِل الوزارة عن شىء جاء فى بيانها ولم نشأ أن نسائلها عنه أمس».

«ذلك أنه ورد فى ذلك البيان أن الاتفاق المطلوب يقع على اتخاذ تدابير وقتية لمراقبة الحدود ومنه التهريب فأى نوع من أنواع التهريب تقصد الحكومة عندما

(١) السياسة فى ١٨ سبتمبر وسائر الصحف الأخرى.

(٢) راجع مقالات البلاغ فى ١٨ و١٩ سبتمبر والأخبار فى ١٨ منه والسياسة فى ١٨ و١٩ منه.

ذكرت هذا اللفظ ضمن بلاغها؟ هل تهريب الأسلحة والذخائر وهى تعلم قبل غيرها أنه ليس فى مصر أسلحة وليست فيها ذخائر تُهرَّب إلى الخارج؟ أو هى تعنى بالتهريب ما يظهر أن إيطاليا تريده وهو استجلاب المؤن لاسيما الشعير من جهات مريوط وغير مريوط من الأقاليم المصرية؟ وهلا تعلم الحكومة المصرية أن المحاصيل الزراعية قد قلت فى طرابلس قلة قاربت الندورة فى الأعوام الأخيرة حتى بلغ ثمن الكيلة الواحدة من الشعير ٢٤٢ قرشًا صاغًا؟ وهل فكرت الحكومة المصرية فيما يمكن أن يوصف به عملها هذا إذا هى مضت فى سبيل الاتفاق المطلوب فمنعت عن العرب غذاءهم الوحيد عن طريق مصر فى الوقت الذى حاصرهم فيه الطليان من طريق البحر؟ وهل فكرت وزارة الشعب لحظة فيما يمكن أن يصيب منتجى مريوط وتجارها من المغارم إذا هى أغلقت فى وجوههم ذلك الباب التجارى الذى كان دائمًا مفتوحًا وكان لهم مورد كسب مضمون؟».

المفاوضات أيضًا

ظل دولة زغلول باشا مقيمًا فى باريس دون أن يبدو من جانبه أو جانب الحكومة الإنكليزية شىء يدل على قرب حدوث المفاوضات حتى روت بعض الصحف أنه لا ينتظر إجراء مفاوضات، وحتى ذكرت التيمس:

«أن زغلول باشا قضى شهرًا فى باريس ينتظر دعوة مستر ماكدونالد للقدوم إلى لندرة ولكن هذه الدعوة لم ترسل إليه وأن أشغال رئيس الوزارة البريطانية والمواعيد المرتبط بها تحول دون إرسال هذه الدعوة فى المستقبل القريب(١)».

إلا إن هذا التصريح كان له وقع عظيم فى الدوائر الرسمية فأذن لمصدر رسمى أن ينشر بيانًا جاء فيه:

«إن ما نشر عن تعذر الاجتماع المقترح بين مستر ماكدونالد وزغلول باشا لعدم إرسال دعوة إلى زغلول باشا؛ لأن أشغال مستر ماكدونالد تحول دون إرسال مثل هذه الدعوة فى مستقبل قريب ليس منطبقًا على وقائع الحال».

(١) أقوال التيمس بتلغرافات الأهرام فى ٣ سبتمبر ١٩٢٤.

«فبمناسبة افتتاح البرلمان المصرى فى شهر مارس الماضى أرسل مستر ماكدونالد تلغراف تهنئة إلى زغلول باشا وقال إن الحكومة مستعدة فى هذا الحين وفى كل حين لمفاوضة الحكومة المصرية».

«وفى شهر إبريل الماضى اقترح مستر ماكدونالد إمكان إجراء المباحثات فى لندرة حوالى يونيه أو أوائل يولية الماضيين فقبل زغلول باشا رسميًا هذه الدعوة. ولكن ظهر بعد ذلك أنه من المتعذر الاجتماع فى آخر يونيه كما اقترح على زغلول باشا. وأن آخر سبتمبر يكون أوفق موعد. وقد أبلغ زغلول باشا اللورد اللنبى قبل سفره إلى فرنسا أنه يتوقع أن يكون هذا الموعد مناسبًا. وأشار مستر ماكدونالد فى آخر رسالة أرسلها إلى زغلول باشا إلى الاجتماع المقترح فى آخر هذا الشهر. ولكن لم يَرِدْ جواب على هذه الرسالة».

مما تقدم يتضح أنه كان النية أن يقع الاجتماع فى آخر شهر سبتمبر وأن الدعوة مازالت باقية على حالها فيما يتعلق بمستر ماكدونالد»[1].

وقد كان بعض الدوائر يعتقد أن مستر ماكدونالد لا بد أن يتقابل مع زغلول باشا فى باريس فى طريقه إلى جنيف ولكنه مر على باريس فى القطار دون أن يقف بها[2].

وفى يوم ٣ سبتمبر نشرت جريدة الديلى إكسبريس حديثًا لمكاتبها الخاص فى باريس مع مستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية، قال فيه ما يأتى:

«لا يمكن أن يوضع جلاء الجنود البريطانية عن مصر أو نقل القوات البريطانية إلى منطقة القنال موضع البحث. وأستطيع أن أقول بكل اطمئنان إننا أعددنا أتم عدة لكل ما يحتمل وقوعه من الطوارئ إلا أننى آسف كل الأسف للطور الذى دخلت فيه الحوادث فى مصر وما من أحد يشعر أكثر منى بالخيبة من موقف زغلول باشا فقد كنت أفضل كل التفضيل أن تكون المسألة قد سُوِّيت

(١) أقوال التيمس بتلغرافات الأهرام فى ٣ سبتمبر ١٩٢٤.
(٢) أقوال التيمس بتلغرافات الأهرام فى ٣ سبتمبر ١٩٢٤.

بجملتها حتى هذا الحين ولكن زغلول باشا أغفل الدعوة التى أُرسلت إليه ويلوح عليه فى الحقيقة أنه لم يستقر على قرار فى أمر المجىء أو عدم المجىء. وقد وقعت فى خلال ذلك حوادث فى السودان لا شك أن الحكومة المصرية مسئولة عنها فأنا أعتقد كل الاعتقاد أن رجالا من أعضاء الحكومة المصرية هم الذين دبروها وقد أذعن زغلول باشا للمتطرفين».

«وقد كنت أنوى أن أحافظ على الحالة الموجودة ريثما تقع المباحثات، ولكننى وجدت أننى مكره على الرغم من ذلك أن أستدعى جميع موظفى السودان الموجودين بالإجازة وأكرهتنى الحوادث الحالية على تقوية مركز بريطانيا فى السودان وتعزيزه».

قال المكاتب:

«وقد أعرب مستر ماكدونالد عن أسفه؛ لأنه لا يستطيع أن يرى صديقه القديم فى أثناء مروره بباريس ولكنه عازم على إرسال بطاقة زيارة للاستفهام عن صحته وسيعود مستر ماكدونالد من جنيف إلى لندن رأسًا وهكذا فكل اجتماع بزغلول باشا يؤجل إلى أن يقرر زغلول باشا قبول دعوة الحكومة البريطانية التى أرسلت منذ ثلاثة أشهر وقد قال عنها مستر ماكدونالد إنها لا تزال باقية فى كل ما يتعلق بى[1]».

لم تبقَ صحيفة مصرية على أثر هذا التصريح إلا وحملت حملة صادقة على رئيس الوزارة الإنكليزية، إذ دل تصريحه على أن العمال البريطانيين لا يختلفون عن رجال الاستعمار الإنكليز فى شىء. وقد قضوا على كل وسيلة للتفاهم والاتفاق، فأصبحت سياستهم تتطلب من المصريين موقفًا حازمًا صادقًا لا فرق فى ذلك بين الشعب والحكومة، فيجب على الوزارة إزاء هذا العمل من جانب الحكومة الإنكليزية أن تضع لنفسها سياسة جديدة قائمة على العزم الوطنى والحزم القومى.

(١) الأهرام فى ٤ سبتمبر.

وكانت لهجة جريدة السياسة فى وصف تصريح ٣ سبتمبر الذى فاه به المستر ماكدونالد تشبه لهجة الوفديين بحق فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، فقالت:

«هو قضاء إذًا على كل الجهود التى بذلت فى هذه السنوات الأخيرة من جانب الأمة جمعاء وتلك الضحايا التى ذهبت من صفوف الأمة عن طيب خاطر أملاً فى أن تلك الجهود ستتوج يومًا بشىء من النصر وشىء من الهناء. وهو فى الحقيقة كارثة، وهو طامة، وهو النكبة الوطنية الكبرى فى الواقع ونفس الأمر(١)».

وقد عللت جريدة البلاغ سكوت سعد باشا عن الرد على تصريح المستر ماكدونالد بمثله حيث قالت:

«بأن رئيس أكبر وأقوى حكومة فى الأرض يتكلم فيضج ويخبط ويهدد. وأن رئيس الحكومة مصر الضعيفة ولكنها العاقلة الرزينة يتكلم فيرفض أن يرد على هذا الخبط والضجيج ويقول فى هدوء وحزم وتؤدة إن جوابه الوحيد هو أنه عائد إلى مصر ليستأنف أعماله الرسمية».

ثم إن سعد باشا رد على دعوى مستر ماكدونالد قائلاً:

«إنه أغفل الدعوة وإنه هو المسئول بناءً على ذلك إذا لم تكن مقابلة ولا مفاوضة. ورده على هذه الدعوى صريح وهو أنه لم يتلقَّ دعوة صريحة. وقد انتظر أن تأتيه هذه الدعوة وأن تعين له الحكومة البريطانية فيها الزمان والمكان فلم يأته شىء. ولقد بينًا أنه لو كانت هناك دعوة رسمية صحيحة لما كان سعد باشا ملومًا فى رفضها بعد أن رأى مستر ماكدونالد يغير موقف حكومته إزاء السودان. ويُعنى فى هذا الوقت عناية خاصة بأن يبلغ الحكومة المصرية أنه لا ينوى أن ينزل عن شىء من تصريحه أمام مجلس العموم البريطانى فى المسألة السودانية».

(١) السياسة فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٤.

ولا ريب فى أن تصريح مستر ماكدونالد لا يتفق مع ما كان يؤمل فى وزارة العمال من حبها لحرية الشعوب؛ بل إنه ينقض تصريح ٢٨ فبراير الذى طالما أعلن استمساكه بسياسته ولا ينقضه ليعوض مصر ما هو خير منه بل ينقضه ليكشف عن نيات سيئة.

وقد كان هذا التصريح مما يقفل باب المفاوضات فلا تنتظر مفاوضة ولا مقابلة.

وكانت الصحف الإنكليزية كلها ترى كذلك أنه لم يعد ثمة مجال للمفاوضة؛ ولكنها كانت تلقى تبعة اللوم فى ذلك على المصريين وتقول:

«إنه لا ينتظر من أى حكومة بريطانية أخرى أن تقابلهم بأعظم مما قابلتهم به الحكومة البريطانية الحالية من الولاء والمسالمة[1]».

وقد حادَث مراسل الديلى إكسبريس الباريسى سعد باشا زغلول فرفض دولته أن يرد بشىء على بيان المستر ماكدونالد، ثم قال:

«إنه أخذ تذكرة العودة إلى مصر فى يوم ١٧ سبتمبر».

وقد فهم المراسل أن سعد باشا غير موافق على ما قاله مستر ماكدونالد من أنه أرسل إليه دعوة صريحة، وقال دولته:

«إنه ظل ينتظر أن تعين الحكومة الإنكليزية الزمان والمكان للاجتماع، ولكنه لا يرغب فى أن ينتظر أكثر من ذلك الآن وبعد أن صرح مستر ماكدونالد أن مواعيده المقبلة لا تسمح بترتيب موعد قريب للمقابلة».

وزاد دولته:

«إنه يرى أن أحكم سياسة هى أن يعود إلى مصر ليستأنف أعماله الرسمية وهو لا يعتبر عودته بمثابة فشل ولكنه إنما يعمل بما تقضى به الظروف[2]».

---

(١) تلغرافات الأهرام فى ٤ و٥ و٦ سبتمبر، والسياسة فى ٧ منه ١٩٢٤.

(٢) تلغرافات روتر فى ٤ سبتمبر ١٩٢٤.

على أنه لم يمضِ يومان على هذا الحديث حتى أذاعت شركة روتر برقية وردت إليها من جنيف بأن المستر ماكدونالد نفى أثناء استقباله للصحفيين الحديث الذى عزى إليه بشأن مصر نفيًا باتًا(١).

وقد تداخل جناب نائب المندوب السامى فى أمر هذا الحديث، فإنه لما بلغه حديث الديلى إكسبريس فهم خطورة التصريحات التى عُزيت إلى رئيس الوزارة البريطانية فأرسل برقية إلى وزاة الخارجية يطلب تكذيب هذا الحديث أو إثباته، ويظهر أن وزارة الخارجية أبرقت إلى رئيس الوزارة بجنيف وهكذا وصل التكذيب إلى دار المندوب السامى فأسرع إلى إبلاغه لدولة رئيس الوزراء بالنيابة(٢).

ولكن جريدة (الأخبار) لم تَرَ هذا التكذيب كافيًا لتسوية الإشكال الذى حصل من جراء تصريحات المستر ماكدونالد. وهذه التصريحات لم تكن دائرة فقط حول نوايا يريد رئيس الوزارة البريطانية تحقيقها بالفعل فى يوم من الأيام إنما هى مؤيدة لما وقع من تصرفات هذه الوزارة فى السودان قرأت أن هذه التصرفات لا ينفيها تكذيب حديث الديلى إكسبريس وإنما يجب لنفيها العدول عنها جملة بطريقة فعلية وسحب كل المذكرات والبلاغات التى دارت بشأنها بطريقة رسمية.

وطلب فريق من نواب المعارضة وعددهم ١٢ عضوًا أن يدعى البرلمان إلى الانعقاد، ليكون أعضاؤه على استعداد لسمع بيان حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة وليتشاوروا فى الأمر معتمدين على تأييد الأمة لهم، فيخرجون معها من هذه الأزمة الخطيرة وحقوق وادى النيل مَصُونة محفوظة(٣).

وقد أرسل مستر ماكدونالد إلى دولة رئيس الوزراء فى ٦ سبتمبر كتابًا يدعوه فيه إلى المباحثة فى لندرة، وقال فيه إن المواعيد المرتبط بها تقضى أن يكون

---

(١) تلغرافات روتر فى ٤ سبتمبر، ومقال البلاغ ٥ منه ١٩٢٤.

(٢) الليبرتيه فى ٥ سبتمبر ١٩٢٤.

(٣) الأهرام فى ٨ سبتمبر.

الاجتماع فى إنكلترا وأنه لا يستطيع أن يقصر مدة زيارته لاسكتلندا فسيكون إذًا فى لندرة فى ٢٠ سبتمبر، إلا أنه يرى من الأوفق له أن يكون الاجتماع بعد ٢٤ سبتمبر. وكان من المنتظر أن يسافر دولة زغلول باشا من باريس إلى لندن حوالى ٢٠ سبتمبر لكى يجتمع بالمستر ماكدونالد فى اليوم الخامس والعشرين من هذا الشهر(١). وقد أرسل زغلول باشا تلغرافًا إلى القاهرة يقول فيه. إنه سيكون فى لندن يوم ٢٣ سبتمبر الحالى وقد دعا إليه رئيس مكتبه وأبلغ دولته المستر ماكدونالد أنه قادم إلى لندن فى ٢٣ سبتمبر وأنه مستعد للاجتماع به بعد وصوله بيومين، وسيكون الاجتماع من نوع المحادثات الخصوصية التى يقصد منها إزالة سوء التفاهم(٢).

وقيل إن دولة سعد باشا زغلول سيكون ضيفًا على الحكومة الإنكليزية(٣)؛ ولكن استؤجرت له أماكن فى فندق كلاردج(٤).

وتساءلت جريدة الأخبار عن فائدة مقابلة سعد باشا للمستر ماكدونالد بعد أن أبلغ الحكومة المصرية أنه متمسك بالتصريحات التى أعلنت فى البرلمان الإنكليزى والتى كانت سببًا فى استقاله سعد باشا من الوزارة، قائلة:

«نعم ـ ماذا يرجو سعد باشا من خير بوضعه نفسه تحت تصرف المستر ماكدونالد الذى أثبت بأعماله وأقواله أنه أكثر تعلقًا بالمبادئ الاستعمارية من الأحرار والمحافظين أنفسهم؟ على أن غرابة الخطة التى اتبعها سعد باشا أخيرًا لا تقف عند هذا الحد فقد كان دولته يخاطب الوزارة المصرية والوزارة الإنكليزية فى وقت واحد بلغات مختلفة ونيات متناقضة، فإنه أرسل إلى الوزارة المصرية تلغرافه الذى أعلن فيه خبر عودته إلى مصر فى نفس اليوم الذى أرسل فيه كتابًا إلى المستر ماكدونالد يقول فيه إنه يضع نفسه تحت تصرف المستر ماكدونالد

(١) الأهرام فى ١١ سبتمبر وتلغرافات الأهرام فى ١٢ منه.
(٢) تلغرافات الأهرام فى ١٣ سبتمبر.
(٣) تلغرافات الأهرام فى ١٦ سبتمبر.
(٤) تلغرافات الأهرام فى ١٨ و١٩ سبتمبر، والسياسة فى ١٩ منه.

لتبديد الغيوم المتلبدة. فكيف تتفق العودة إلى مصر مع الذهاب إلى لندن؟ وما الحكمة فى مخاطبة مصر بلغة ومخاطبة لندرة بأخرى؟».

«ثم إن الجّريدة لمحت إلى نوايا الإنكليز الاستعمارية وأنهم لا يحيدون عنها إلا بالقوة الغالبة وأشارت فى هذا المقال إلى احتلال الإنكليز فى شهر سبتمبر من سنة ١٨٨٢ وحصول المفاوضات الأخيرة فى الشهر نفسه من السنة الحالية وتشاءمت بذلك(١)».

ولكن جريدة «السياسة» كتبت تقول بمناسبة سفر سعد باشا إلى لندرة وبعنوان «وعلى بركة الله ولو كره المفسدون»:

«إنها تبتهج لسفره وإجراء المفاوضات بينه وبين المستر ماكدونالد وأن هذا السعى الشريف تتمنى أن ينتهى بعقد معاهدة تبنى على طريقة توفق بين الاستقلال التام لمصر والسودان والمصالح الحقيقية المشروعة لبريطانيا العظمى(٢)».

وأما جريدة البلاغ فإنها قارنت بين رحلة سعد باشا هذه ورحلة عدلى باشا فى عام ١٩٢١ ليفاوض الإنكليز عن استقلال مصر، وقالت:

«إن عدلى باشا سافر تحت نظام الحماية وتحت الأحكام العرفية الإنكليزية ومعروف، أن نظام الحماية كان معناه أن تكون الوزارة المصرية خاضعة لسلطة الإنكليز وأن الأحكام العرفية كانت تزيد فى هذه السلطة حتى تجلعها حكمًا مباشرًا. وكان معروفًا أن وزارة عدلى باشا لا تستطيع أن تحفظ مناصبها بغير رضاء الإنكليز فكان صحيحًا أن يقول فيها سعد باشا حكمته المشهورة (جورج الخامس يفاوض جورج الخامس)».

«أما اليوم فقد سافر سعد باشا وهو رئيس الأمة قبل أن يكون رئيس الحكومة وسواء أرضى الإنكليز أم غضبوا فإن ذلك لا يؤثر مثقال ذرة فى مركزه من الأمة فليس هناك جور ج الخامس وإنما هناك سعد باشا رئيس الأمة المصرية(٣)».

---

(١) الأخبار فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤.

(٢) السياسة فى ٢٣ سبتمبر منه ١٩٢٤.

(٣) البلاغ فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٤.

وقد أرسل جلالة الملك إلى دولة رئيس وزارته البرقية الآتية بمناسبة سفره:

«عزيزى سعد»

«أشكركم لما أبديتموه من الاهتمام نحوى إزاء الانحراف الخفيف الذى ألمَّ بصحتى وسأشفى منه شفاءً تامًا بإذن الله عما قريب، وإنى أوجه إليكم تحياتى الودية الخالصة، وأتمنى لكم صحة دائمة. ولما كنتم قد قررتم السفر إلى عاصمة إنكلترا فإنى أسأل الله تعالى أن ينير لكم السبيل ويمدكم بالمعونة فى المساعى والمجهودات التى تبذلونها لمصلحة وطننا العزيز وخيره، وإن أفكارى لتتجه بمزيد الاهتمام إلى مساعيكم وأعمالكم لتحقيق أمانينا الحيوية العظيمة(١)».

وأذاعت الصحف الإنكليزية أن المحادثات ستكون مجردة عن كل صفة رسمية، فإذا سارت هذه المحادثات سيرًا مُرْضيًا فمن المحتمل أن يعد الترتيب اللازم للمفاوضات فيما بعد(٢).

وقد قال دولة رئيس الوزراء لمندوبى الصحف الفرنسية قبل سفره إلى لندرة:

«إن الجو السياسى ملبد بالغيوم، وأقصد من ذهابى إلى لندرة تبديد هذه الغيوم وجلاء الجو، ولدىَّ من الدلائل ما يبعث على الأمل بأن أتمكن من ذلك، وإنى لأرغب رغبة صادقة فى الوصول إلى نتيجة حسنة وأنا متأكد أننى سأجد فى لندرة مثل هذه الميول وهذه الرغبة(٣)».

وقد سافر دولته فى صباح يوم ٢٣ سبتمبر مصحوبا بمعالى وزير مصر المفوض فى باريس ومصطفى النحاس باشا وزير المواصلات وبعض كبار الموظفين والأعيان. أما معالى واصف غالى باشا وزير الخارجية فقد تخلف فى فرنسا لأنه أُصيب بنزلة شُعَبية شديدة(٤).

(١) تلغرافات الأهرام ٢٠ سبتمبر.
(٢) تلغرافات فى الأهرام فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٤.
(٣) تلغرافات الأهرام فى ٢٣ سبتمبر ١٩٢٤.
(٤) الأهرام فى ٢٤ سبتمبر، والسياسة فى ٢٣منه، والبلاغ فى ٣ أكتوبر ١٩٢٤.

وقد أقام الطلبة المصريون لدولة سعد باشا فى باريس حفلة شاى خطب فيها بعضهم منوهين بفضائل دولة رئيس الوزراء، فرد دولته على هذه الخطب قائلا:

«إننى سأقف غدًا تجاه أكبر دولة فى العالم معتمدًا على ثقة بلادى وعدالة قضيتنا، وأشعر أنى بذلك أعظم قوة، إننا لنرجو جميعًا الوصول إلى اتفاق يوجب الرضاء وإلا فأننا سنواصل الكفاح فى سبيل الحق والعدل».

وكان فى استقباله سعادة الوزير عزت باشا وزير مصر المفوض بلندرة وبعض موظفى السفارة والدكتور حامد محمود. وقد قال زغلول باشا فى أول بيان له فى إنكلترا أثناء مسير القطار إلى لندرة:

«لا أستطيع إلا أن أقول إننى مسرور لاغتنام هذه الفرصة لمقابلة صديقى مستر ماكدونالد، وسأكون من أسعد الناس إذا خولتنى المحادثات أن أعود سريعًا إلى مصر بعد أن أبدد من الجو غيوم سوء التفاهم وأمهد السبيل للمفاوضات وأضمن اعترافًا تامًا بحقوق مصر».

«وإننى أعتقد إن المسائل المختلف عليها بين البلدين قابلة من الجانبين لتسوية مُرْضية، وأنها تجب أن تسوى هذه التسوية فى أقرب فرصة ممكنة خدمة لمصالح البلدين. وأنا شديد الرجاء بأن مستر ماكدونالد سيخرج مقتنعًا من المباحثات فيتصرف بمقتضى حُسْن العدالة الذى يتصف به العنصر البريطانى. وأن الحكومة البريطانية نفسها لا تقف بعد الآن فى سبيل ذلك الاتفاق الذى لابد منه لتأسيس تلك العلاقات الطيبة التى يحتاج إليها البلدان كل الاحتياج(١)».

وقد كان أول اجتماع بمنزل رئيس الوزارة البريطانية فى دوننج ستريت فى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم ٢٥ سبتمبر، وقد ذهب إليه دولة سعد باشا مصحوبًا بالدكتور حامد محمود محمد كامل سليم أفندى والقائمقام عبد الله بك فريد، ودامت المحادثة بين زغلول باشا ومستر ماكدونالد إلى ما بعد

(١) تلغرافات الأهرام فى ٢٥ سبتمبر، والبلاغ، والمقطم فى ٢٥ منه.

وقت الظهر. وبعدها خرج المستر ماكدونالد، ثم خرج بعده بعشر دقائق زغلول باشا، وقد أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بلاغًا رسميًا يقال إن الفريقين اتفقا على نصه الآتى:

«اجتمع زغلول باشا رئيس الوزارة المصرية بمستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية صباح اليوم وكانت المحادثة بينهما تمهيدية يقصد منها إيضاح موقف الحكومة البريطانية وموقف الحكومة المصرية فى شأن ما نشأ من صور سوء التفاهم المختلفة بين وقت آخر منذ أرسلت الدعوة الأولى إلى زغلول باشا فى شهر إبريل الماضى[1]».

ولعل جريدة الديلى تلغراف كانت على صواب فى قولها:

«لعله من الحيطة أو من الحكمة أن لا تقوم فى الدوائر الرسمية البريطانية والمصرية مسألة مفاوضات حقيقية لأن وجهة النظر البريطانية ووجهة النظر المصرية الآن متناقضتان تناقضًا يجعل الآمال ضعيفة فى الوصول إلى اتفاق جوهرى إلا إذا تحولت السياسة المصرية تحولا جديدًا سعيدًا».

على أن الحديث الذى نشرته جريدة صنداى تيمس مع دولة زغلول باشا كان يدل ظاهره على غير ذلك. وإن كان فيه ما يدل على وجود الخلاف، فقد قال دولته:

«إن بينى وبين مستر ماكدونالد صداقة شخصية وقد كنا فى بعض الأحيان ونحن فى منصبنا الحالى ننسى هذه الصداقة، فالغرض من زيارتى للندرة هو إدخال هذه الصداقة إلى علاقاتنا الرسمية. ماذا يهم إنكلترا من السودان؟ هل تظن أن السودانيين يفضلون الإنكليز على المصريين؟ إذا كان ذلك صحيحًا فلماذا تلك الاحتجاجات والاضطرابات؟».

---

(١) الأهرام فى ٢٦ سبتمبر، والسياسة فى ٢٨ منه، والبلاغ فى ٢٨ منه، والأخبار فى ٢٩ منه.

فقال له المكاتب:

«يظهر أن بعضه يعود إلى المصريين. فنفى ذلك مبتسمًا وقال: ليس فى السودان مصريون كثيرون[1]».

وروت جريدة الديلى ميل بأن مستر ماكدونالد وزغلول باشا سيعالجان فى اجتماعهما الثانى أمورًا أعظم صعوبة ووعورة.

وقد عقدت الوزارة البريطانية فى يوم ٢٩ سبتمبر اجتماعًا قيل إن مستر ماكدونالد عرض فيه خلاصة الاجتماع الأول واستشارهم فى شأن الاجتماع الثانى[2].

ودعى فى ذلك اليوم دولة زغلول باشا إلى تناول الغداء على مائدة مستر ماكدونالد ودعى معه جميع الوزراء البريطانيين، ثم اجتمع مستر ماكدونالد فى الساعة الخامسة بسعد زغلول باشا مصحوبًا بمحمد أفندى كامل سليم والدكتور حامد محمود. والقائمقام عبد الله بك فريد وظلت هذه المقابلة نحو ساعة ونصف، ثم أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بلاغًا رسميًا ثانيًا عن هذه المحادثة اقتصرت فيه على القول:

«بأنه قد أُعد الترتيب اللازم لمواصلة المحادثة صباح يوم الجمعة التالى».

وقال زغلول باشا على أثر هذا الاجتماع:

«بأن المحادثة كانت ودية وقد خرجنا أصدقاء شأننا فى المحادثة الأولى. ولم تقع مشادة بيننا، ومن الممكن أن يقال إن الحالة تحسنت على أثر هذين الاجتماعين. وإن أواصر الصداقة تتوثق».

انقطاع المحادثات

وعلى الجملة كان مبدأ المحادثات التى جرت بين مستر ماكدونالد وزغلول باشا يبشر بالخير، وقد أقام زغلول باشا حفلة شاى للمصريين الموجودين بلندرة

---

(١) تلغرافات الأهرام فى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤.

(٢) الأهرام فى ٣٠ سبتمبر ١٩٢٤.

حضرها نحو ثلاثمائة منهم وخطب بعضهم خطبًا حماسية. وبعد انتهائهم من الخطابة وقف زغلول باشا وألقى خطبة أعرب فيها عن شعوره العظيم بما قوبل به من الحفاوة، ثم قال:

«عندما ألفنا الوفد كان مبدؤنا أن نجاهد بالوسائل المشروعة لبلوغ استقلالنا والمفاوضات بين ندين متساويين هى من جملة هذه الوسائل المشروعة، وهذا هو اللشرط الذ اشترطته وبلغته فإن الآن أنفذه...».

«وقد جئت إلى هذه البلاد لأجعل صوت بلادى مسموعًا، جئت مؤيدًا بالثقة التامة من بلادى، وحضوركم ههنا أعظم دليل على ذلك».

«لم أجئ إلى هنا لأثير الخصومة والأحقاد، بل جئت لأنقل شعوركم ولأقيم الأدلة على حقوقكم، ولأقنع الرجال المسئولين فى هذه البلاد بأن صداقتنا خير من معاداتنا وبأن المحالفة القائمة على الصراحة والإخلاص أفضل من حالة الخصومة والنزاع، وعندما تكون مصر والسودان لنا، نكون قد بلغنا مرامنا، فإذا كانوا يتحققون هذا ويوقنون أن محالفتنا ضرورية لمصالحهم كما هى ضرورية لمصالحنا فيعاملونا كما يجب أن نعامل فحسنا يفعلون، وإلا فإننا نكون قد قمنا بواجبنا فنعود إلى بلادنا كما أتينا مرفوعى الرءوس موفورى الكرامة، ونستأنف جهادنا المشروع والله يساعد الذين يجاهدون من أجل الحق ويكونون من الصابرين[1]».

ولكن كل هذه الأقوال كانت لا تدل على شىء من اتجاه المباحثات ولا عن نتيجتها[2].

وفى يوم الجمعة ٣ أكتوبر، ذهب دولة سعد زغلول باشا صباحًا إلى دوننج ستريت لاستئناف المحادثات، وقد خرج من منزل رئيس الوزارة الإنكليزية فى

(١) الأهرام فى أول أكتوبر و٢ منه، والبلاغ فى ٢ منه.
(٢) الأهرام فى ٢ أكتوبر و٣ منه.

منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر، وعلى أثر خروجه أصدرت الوزارة البريطانية البلاغ الرسمى الآتى:

«جرى اجتماع آخر بين زغلول باشا ومستر ماكدونالد وختمت المحادثات بينهما وسيعود سعدد باشا قريبا إلى مصر بسبب برودة الطقس وتوقعًا لعودة البرلمان المصرى إلى الاجتماع».

وقد أحدث هذا البلاغ الرسمى الذى صدر عن المحادثات دهشة عظيمة لما فيه من الإيجاز وما به من لهجة جافة، وقد تهافت الصحفيون البريطانيون على زغلول باشا وكانوا معتقدين إن البلاغ يدل على وصول المحادثات إلى ورطة يتعذر الخروج منها. أما زغلول باشا فقد قال إن لديه الكثير مما يود أن يقوله للشعب المصرى، ولكنه يحتاج إلى وقت للتمعن قبل أن يفرغ أقواله فى شكل نهائى. وقد كان من تصريحاته لأحد مراسلى الصحف أن قال:

«إنك تستطيع أن تقول إننا لم نتفاوض، إذ رأينا أن ما لدينا من الوقت ليس كافيًا للاتفاق، ثم إن حالتى الصحية تتطلب أن أغادر إنكلترا فى أقرب وقت. ولاسيما أنه قد اقترب موعد افتتاح البرلمان المصرى، ثم إننى الاحظ أن هناك صعوبات كثيرة أمام الوزارة البريطانية حتى إنها مهددة بالسقوط فالمستر ماكدونالد كثير المشاغل الآن وقد قال لى إنه مستعد لمباحثتى ولكننى أريد أن تكون مباحثتى مع رأس أقل انهماكًا فى المشاغل وأكثر تفرغًا للمباحثة، وأما الذين اعتقدوا أنى جئت لندرة لأضع إمضائى على اتفاق يمس حقوق مصر.

فقد كان اعتقادهم باطلا وكانوا مخدوعين فى ظنهم. فقد جئت لأكتسب شيئًا فإذا كنت لم أكتسب فإنى على الأقل لم اخسر شيئًا. وقد كان اجتماعنا الأول مبدأ لغيوم سوء التفاهم. وصرح لى مستر ماكدونالد بأنه يرى إيضاحاتى مُرْضية جدًا(١).

(١) تلغرافات الأهرام فى ٤ أكتوبر، والأخبار فى ٤ منه، والأهرام فى ٤ منه، والبلاغ فى ٤ منه، والأخبار فى ٥ منه، والسياسة فى ٥ منه و٦ منه، والبلاغ فى ٨ منه.

وقد كان هذا الحديث لا يدل على شىء من حقيقة الحالة لاسيما إذا قارنّاه بأقوال بعض المتصلين بدولته، كقول الأستاذ وليم مكرم عبيد:

«إلى العمل ولنستأنف جهودنا» وبالجملة التى اضطر زغلول باشا أن ينطق بها على الرغم منه عندما قال:

«لقد دعونا إلى هنا لكى ننتحر ولكننا رفضنا الانتحار وهذا كل ما جرى».

وقد كانت الصحف البريطانية تتكهن بأسباب انتهاء المباحثات، فالبعض يعزوه إلى قناة السويس والبعض الآخر إلى الاحتلال العسكرى[1].

وقد دعا زغلول باشا مستر ماكدونالد إلى تناول الطعام معه وكان اجتماعهما شخصيًا، ثم قابل دولتَهُ كثيرون من الصحفيين الإنكليز ففاه بالبيان الآتى:

«قبل أن يبرح زغلول باشا إنكلترا يريد أن يشكر للصحافة البريطانية لطفها ومجاملتها، وهو يسافر مقتنعًا أن يوم العدل سيطلع فجره على مصر، وأن مصر ستنال ما تستحقه وطنيتها الشديدة وحضارتها العظيمة من النجاح، وأن إنكلترا ستفهم قيمة صداقة مصر وتقتنع بأن مصر الحليفة المسالمة أعظم قيمة للامبراطورية البريطانية من مصر المعادية المضطهدة. فرئيس الوزارة المصرية يتكل فى تعجيل ذلك اليوم على ما فى الشعوب البريطانية من حسن العدالة، ويريد أن يعتقد أن ساسة الإمبراطورية يسمحون لأنفسهم بأن نستمد الوحى من روح العدالة والسلام الدولى الذى يجب أن يقود الديمقراطيات العظيمة بعد الآن ويحل محل نظرية التسلط وعدم الثقة التى مازالت تسمم العلاقات بين الأمم[2]».

وقد سافر دولة زغلول باشا فى ٧ أكتوبر من لندرة وخطب خطبة وجيزة فى المصريين الذين ودعوه قائلا:

---

(١) تلغرافات الأهرام فى ٥ أكتوبر.

(٢) الأهرام فى ٧ أكتوبر والسياسة فى ٧ منه، والأخبار فى ٦ و٧ منه، والسياسة فى ٧ منه.

«إنه من الخطأ أن يقال إنه كان يجب أن لا نأتى إلى لندرة إلا أننا لم نربح شيئًا ولكننا لم نخسر شيئًا بقدومنا، ثم إن مصر كانت قد طلبت أمورًا فى الماضى فلم تُجب إليها، أما الآن فقد عرض عليها هذه الأمور ولكن مصر رفضت قبولها، وهذه خطوة إلى الأمام ونحن الآن نجاهد من أجل ما هو الحق وهو الذى يفوز إلى النهاية».

وقد لوحظ أن وجود زغلول باشا فى لندرة كان له تأثير فى نفوس الإنكليز مما يجب قيده بين محسنات ذهاب زغلول باشا إلى لندرة، وإن أدت المفاوضة إلى الفشل، وقد أرسل مراسل الأهرام فى لندن لجريدته يقول:

«إنه قد استغرب الصحفيون كل الاستغراب عندما رأوا سعدًا يختلف كل الاختلاف عن ذلك المهيج المقلق المثير المشاغبات كما كانت تصفه الصحف الإنكليزية أخيرًا. وقد قابل بعض كبراء الصحفيين زغلول باشا فى فندق كلاردج ومع أنهم لم يمكثوا مع إلا دقائق قليلة فقد أُعجبوا أيما إعجاب بذكائه ونبوغه واستعداده للرد فى الحال على كل سؤال يوجهونه إليه. وهذا هو السبب الذى جعل معظم الصحف فى لندن تفرغ أقوالها فى أثناء إقامته هنا فى قالب من المجاملة والملاينة(١)».

وقد صدر فى ذلك اليوم الكتاب الأبيض الإنكليزى وهو موضوع فى شكل رسالة من مستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية إلى المندوب السامى البريطانى فى مصر، ومما جاء فيه قوله:

«فى أثناء محادثتى مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى زغلول باشا ما التعديلات التى لا يرى بدًا من إدخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر فإذا كنت قد فهمت حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى:»

أولاً: «سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية».

(١) الأهرام فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٨.

ثانيًا: «سحب المستشار القضائى».

ثالثًا: «زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية لاسيما فى التعديلات الخارجية التى ادعى زغلول باشا إنها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة بأن الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى».

رابعًا: «عدول الحكومة البريطانية عن دعواها فى حماية الأجانب والأقليات فى مصر».

خامسًا: «عدول الحكومة البريطانية عن دعواها فى الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس».

«أما فى شأن السودان فإننى ألفت النظر إلى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن زغلول باشا قال إن وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى وإبقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة، فإبداء هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المسئول لم يقتصر على وضع السرد السردار لى ستاك باشا فى مركز صعب. بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضًا فى هذا المركز، ولم يفتنى أيضًا أنه قد نقل إلىَّ أن زغلول باشا ادعى فى شهر يونيه الماضى بحقوق ملكية السودان العامة لمصر، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة، فقال زغلول باشا، إن الأقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددًا فيها ضدى رأى البرلمان المصرى فقط بل رأى الأمة المصرية أيضًا، فاستنتجت من ذلك أنه مازال مستمسكًا بذلك المركز. على أن الأقوال التى من هذا النوع لابد أن تكون قد أثرت فى عقول المصريين المستخدمين فى السودان. وفى عقول السودانيين فى الجيش المصرى. فكان من جراء ذلك أنه أصبح يلوح

أن الإخلاص للحكومة المصرية أمر يختلف عن الإخلاص لإدارة السودان الحالية، ولا ينطبق عليه. وكانت النتيجة من ذلك أن الأمر لم يقصر على تبدل تام فى روح التعاون الإنكليزى المصرى الذى كان سائرًا فى السودان بل وجد الرعايا المصريون المستخدمون فى حكومة السودان مشجعًا جعلهم يعدون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية. وتكون النتيجة أنه إذا استمرت هذه الحالة من دون وجود أى اتفاق يصبح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرًا للخطر على الأمن العام».

«وقد وعدت فى أثناء محادثاتنا الأولى أن أكون صريحًا جدًا مع زغلول باشا. ولم أترك فى نفسه أدنى شك فى أثناء تلك المحادثة وفيما بعدها عن الموقف الذى اضطرت الحكومة البريطانية إلى وقوفه فى شأن مصر والسودان».

«وتذكرون أنه عندما سحبت الحكومة البريطانية حمايتها عن مصر سنة ١٩٢٢ احتفظت ببعض المسائل للتسوية باتفاقات تعقد فيما بعد. وقد ظللت أؤمل أنه من الممكن عند إطالة الإمعان إيجاد أساس للاتفاق يقبله البلدان، ولكن الموقف الذى وقفه زغلول باشا جعل مثل هذا الاتفاق مستحيلا فى الوقت الحاضر».

وقد أَثَرْتُ مباشرة مسألة قناة السويس لأن سلامتها مصلحة حيوية لنا ولمصر فى السلم والحرب، ومن المؤكد اليوم، كما كان مؤكدًا سنة ١٩٢٢، أن سلامة مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر تظل مصلحة حيوية لبريطانيا وأن تحتيم بقاء قناة السويس مفتوحة فى السلم وفى الحرب لتمر السفن البريطانية فيها مرورًا حرًا هو الأساس الذى تقوم عليه خطة الإمبراطورية البريطانية الدفاعية».

«وكان اتفاق سنة ١٨٨٨ المتعلق بحرية الملاحة فى قناة السويس هو الأداة التى أعدت للحصول على تلك الغاية، ولكن ظهر فى سنة ١٩١٤ أنه لا يفى بهذا الغرض. فاتخذت الحكومة البريطانية نفسها التدابير اللازمة لتضمن بها بقاء

القناة مفتوحة، فليس فى وسع أية حكومة بريطانية بعد ذلك الاختبار أن تجرد نفسها تجريدًا تامًا، ولو من أجل حليفة، من مصلحتها فى حراسة هذه الحلقة الحيوية فى مواصلات الإمبراطورية. ويجب أن تكون هذه السلامة بارزة فى أى اتفاق يعقد بين حكومتنا فأنا لا أرى شيئًا يجعل التوفيق مستحيلا مع وجود حسن النية».

«وفى رأيى أن من الممكن ضمان التعاون العملى بين بريطانيا العظمى ومصر لحماية هذه المواصلات. بعقد معاهدة تحالف وثيقة وهذه المعاهدة التى يعقدها الفريقان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة تنص على وجود قوة بريطانية فى مصر ولا يكون وجودها مناقضًا بوجه لاستقلال مصر، بل يكون دليلا على وجود صلات وثيقة خاصة بين البلدين، وعلى تصميمهما على التعاون فى مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما. ولا يخطر للحكومة البريطانى فى بال أن تتدخل هذه القوة أى تدخل فى الحكومة المصرية، أو أن تمس السيادة المصرية. وقلت بملء الصراحة إن الحكومة البريطانية لا تنوى أن تتحمل أقل مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها، ولا تسعى أن تسيطر أو تدبر السياسة التى تستحب هذه الحكومة أن تسير عليها».

«ويؤخذ من كل ما جرى لى من المحادثات مع زغلول باشا فى مسألة السودان أن هذه الأحاديث لم تظهر سوى إصراره على موقفه الذى صرح به فى أقواله العامة فلابد لى من التمسك بالبيانات التى فهت بها فى هذا الموضوع فى مجلس النواب. ويجب أن لا يبقى شك فى ذلك لا فى مصر ولا فى السودان. وإذا كان هناك شك فإنه لا يقضى إلا إلى الاضطراب. وفى خلال ذلك يظل الواجب العملى فى حفظ النظام فى السودان مُلقًى على عاتق الحكومة البريطانية وهى تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض. فإنها منذ ذهبت إلى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بإيجاد نظام إدارى جيد. فهى لا تسمح بأن يزول هذا النظام وهى تعد مسئوليتها وديعة فى يدها للشعب السودانى ولا يمكن أن تترك السودان إلا عندما تُتم عملها».

«إن الحكومة البريطانية لا ترغب فى تشويش الاتفاقات الحالية. ولكن يجب عليها أن تصرح بأن الحالة الحاضرة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط والعسكريين أن يتآمروا ضد النظام المدنى هى حالة لا تطاق».

«فإذا لم تقبل الحالة الحاضرة بإخلاص وتظل قائمة إلى أن يوضع اتفاق جديد فإن حكومة السودان تخلُّ بواجبها إذا سمحت لمثل هذه الحال أن تستمر. ولم تغفل الحكومة البريطانية قط عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح المادية فى السودان. وبأن هذه المصالح يجب أن تُضمن وتُصان. وأهمها هو ما يتعلق بنصيبها فى مياه النيل. وبإرضاء ما قد يكون لها من المطالب المالية فى حكومة السودان. فالحكومة البريطانية كان ومازالت مستعدة لصيانة هذه المصالح بطريقة مرضية لمصر».

«وقد حددت فى الفقرات السابقة الموقف الذى ترى حكومة جلالة الملك أنها مضطرة لأن تقفه تجاه مصر والسودان. وأرى من واجبى أن أصونه من دون أى مساس»[1].

وقد بلغ دولة زغلول باشا خبر نشر الكتاب الأبيض وهو فى باريس؛ فأصدر البيان الرسمى التالى:

«لا تعارض المقامات الرسمية المصرية فى صحة بيان المطالب التى أبداها دولة زغلول باشا لرئيس الوزارة البريطانية كما أعلنها مستر ماكدونالد فى رسالته إلى الفيلد مارشال اللنبى ونشرتها الصحف. ولكن تلاحظ هذه المقامات أن رئيس الوزارة البريطانية قد فاته أن يبين فى رسالته أن المناقشة فى المسائل القائمة عليها المطالب المصرية قد بدأت فى مسألة قناة السويس. وأن مستر ماكدونالد أوضح لزغلول باشا أن رجال السلطة العسكرية الإمبراطورية يرون وجوب الاحتفاظ بقوة بريطانية فى مصر لحماية الملاحة البريطانية فى القناة.

(١) تلغرافات الأهرام فى ٨ أكتوبر، والأخبار فى ٨ منه.

فأبدى دولة زغلول باشا أن قناة السويس طريق للمواصلات الدولية. وأنه إذا كان ولابد من ضمان حمايتها بواسطة دولة أخرى غير مصر، التى هى صاحبة المصلحة الأولى وصاحبة الأرض والمالكة لضفاف القناة، فإن خير وسيلة هى الالتجاء إلى عصبة الأمم. وجعل القناة تحت حماية هذه العصبة».

«فرفض مستر ماكدونالد هذا الاقتراح وتمسك برأى السلطة العسكرية البريطانية. وعند هذا الحديث انتهت المناقشة بدون بحث فى صبدد المطالب الأخرى[1]».

وقد بدأت أغلب الصحف البريطانية تنتقد زغلول باشا وسياسته. فأخذت تعد مطالبه حمقاء[2]. وأنه من المستحيل على أية حكومة إجابتها. وهى تدل على ضيق الفكر. وأنه من السخف أن يظن أحد أن الحكومة البريطانية تستطيع قبول التخلى عن الدفاع عن قناة السويس، وأن الشعب البريطانى ينظر إلى هذه الاقتراحات كأنها مزاح لا عمل سياسى. ولكن المانشستر جارديان كانت تقول:

«إنه ليس شىء أكثر شذوذًا من أن يعلن استقلال مصر وسيادتها ويستمر الاحتلال فى الوقت نفسه. وهذه قضية تحتاج إلى الاتفاق. ولكن يجب أن يكون لكل ممارسة جانبان. ويجب على زغلول باشا أن لا يصر على فكر واحد».

وقد نشرت حديثًا للنائبين المصريين على بك الشمسى والأستاذ وليم مكرم عبيد قالا فيه:

«لقد رفضت إنكلترا مساعى مصر الدولة وبناءً على ذلك سيكون شعار مصر منذ الآن:

(إن إخلاص مصر منوط بمساعيها وجهودها)».

---

(١) تلغرافات الأهرام فى ٩ أكتوبر.

(٢) أقوال الديلى كرونكل والديلى نيوز، والتيمس والمورننج پوست فى روتر ٨ أكتوبر، وتلغرافات «السياسة» فى ١٠ أكتوبر و١٣ منه.

ويُفهم من تصريحات على بك الشمسى والأستاذ وليم مكرم عبيد فى حديثهما لجريدة المانشستر جارديان أن حكومة زغلول باشا كانت تتساهل مع الحكومة الإنكليزية حتى تجعل جو المفاوضات صافيًا. وأن موقف البرلمان كان موقف حكمة ومسالمة حتى إنه وافق غير مرة على ترتيب مؤقت قائم على المسالمة والتوفيق فى مسألة قانون تعويضات موظفى الحكومة الأجانب، وذلك لكى لا يسد الطريق أمام المفاوضات مع الحكومة البريطانية. ولكن هذه الاعتبارات لا يبقى مجال لبقائها فى السنة التالية، فلاشك فى أن البرلمان يبادر إلى إلغاء جميع التدابير التى مازالت معلقة والتى أنكرها الوفد من قبل. فاستنادًا إلى هذه التصريحات قامت جريدة الأخبار تنعى على سياسة التساهل والمفاوضة باعتبار أنها أضرت بمصالح الأمة وسمعة الحكومة بدون ثمرة. بل إنها ضيعت على البلد بعض منافع ووضعت بيد الإنكليز فرصة لإعلانهم التفرد بحكم السودان واستبقاء جميع تصرفات الإنكليز السابقة فى مصر مما يزيد فى وطأة الاحتلال على استقلالها(1).

أما الصحف المصرية، وبالحرى الرأى العام المصرى، فإن فريق الوفديين كان يرى «أن دولة زغلول باشا قد حفظ الأمانة كاملة وأن هذه المحادثات ولو كانت نتيجتها الفشل فإنها أكسبت مصر شيئًا كبيرًا وفخرًا كثيرًا(2)»، أما الفريق غير الوفدى فكان يرى:

«أن هذه المباحثات كانت ضررًا وشؤمًا على مصر من أولها إلى آخرها. فهى ابتدأت فى جو كان يجب الابتعاد عنها فيه وانتهت بتلك الرسالة التى نشرها مستر ماكدونالد(3)».

(1) الأخبار فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤.
(2) البلاغ فى ٩ و١٠ و١٢ أكتوبر والأهرام ٩ و١٠ أكتوبر وأيضًا حديث لسعد باشا فى تلغرافات الأهرام ١١ أكتوبر.
(3) الأخبار فى ٩ و١١و ١٢ والسياسة فى ١٠ أكتوبر.

. وتزيد على ذلك ما كتبته «السياسة» عن بيان المستر ماكدونالد المار ذكره (فى الكتاب الأبيض) الذى سمته بتصريح ٧ أكتوبر وحاولت أن تجعله تصريحًا يماثل تصريح ٢٨ فبراير، وأرادت أن تلبس الوفديين التهمة التى ألبسها الوفديون للأحرار الدستوريين حينما كبروا لتصريح ٢٨ فبراير ونقمت عليه الأمة، وقال سعد باشا زغلول: «إنه نكبة وطنية كبرى». وقد قالت البلاغ ردًا على السياسة:

«ولا حاجة للتفكير طويلا للقول بأنه لا يوجد تماثل بين التصريحين بأى حال. لأن تصريح ٢٨ فبراير كان إثر اتفاق بين رجال الحكومة المصرية والحكومة الإنكليزية وإن لم يدعم هذا الاتفاق بوثيقة رسمية. إذًا الظرف السياسى وقتئذ اضطر الإنكليز إلى إعلان تصريحهم من أنفسهم دون أن ينتظروا التصديق عليه من الحكومة المصرية طالما كانت الأمة المصرية لا تقبل بغير الاستقلال التام لمصر والسودان بديلا[١]».

«وكان من مزايا تصريح ٢٨ فبراير أن صار قاعدة فعلية للانقلاب السياسى الذى حصل على أثر ثورة ١٩١٩ وجرت نتائج هذا الانقلاب فى دوائر الحكومة أو أنظمتها مباشرة. وأما تصريح ٧ أكتوبر كما سمته «السياسة» فإنه لم يخرج عن أنه بيان قد أصدره رئيس الوزارة البريطانية معتمدًا على قوة دولته وكان من الحكومة المصرية أن ردت عليه ببيان رسمى أوضحت فيه وجهة النظر المصرية».

وكتب كاتب فى الأهرام يقول[٢]:

«إنه ينادى بحياة سعد بعد فشله فى المفاوضات كما نادى بحياة عدلى حين رجع من لندرة مخذولا. إذ إنه لما أخفقت المحادثات وعلمت الصحف الإنكليزية أن ماكدونالد قد وقف فى وجه الحق وقفة سابقيه من وزراء ومحافظين، لم يسعها سوى الإجماع على مديحه والثناء عليه رغم ما بينها وبينه من خصومة أخرى انحل بسببها البرلمان البريطانى فى بضعة أيام. فإذا كان هذا موقف

(١) البلاغ فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤.
(٢) الأهرام فى ١٦ أكتوبر.

الصحف البريطانية والأحزاب البريطانية من ماكدونالد حين أنكر حقوق مصر الكاملة، فلماذا لا يكون هذا موقف صحفنا وأحزابنا من سعد حين طلب حقوق مصر كاملة؟

«فاليوم أقول «ليحى سعد» فى ساعة يتمنى الإنكليز فيها أن ندعو لسعد بغير الحياة. وأقول إن سعدًا يجب أن يعودة عودة الظافر المنصور فى وقت يريد الإنكليز فيه أن يعود عودة اليائس المقهور. لكن كلا: إن فى مصر رجالا يعرفون كيف يلتفون حول زعيمها المطالب باستقلالها وكيف يفدونه بالحياة والأرواح وإن كره الإنكليز».

ولم تظل المناقشة بين الصحف الوفدية والصحف المعارضة على هذا الحد من التحبيذ والانتقاد بل إنها تجاوزته إلى شىء أهم من ذلك، هو أن جريدة البلاغ أخذت تُسائل الأحرار الدستوريين عن الخطة التى يشيرون بها والتى تختلف بطبيعة الحال عن خطة تخدير الأعصاب التى يقترحونها على الصحف السعدية والمصادر العليا التى تستمد منها الوصية كما يقولون. فأجابوا:

«بأن سعد باشا كان أول من طالب عدلى باشا بالاستقالة حين قطعت مفاوضات سنة ١٩٢١، وكانت حجته أن الحكومة التى تفشل فى تنفيذ سياستها يجب عليها أن تستقيل!!».

قالت البلاغ:

«لقد كنا نظن أن الأغرار الذين يسودون جريدة الأحرار الدستوريين ليسوا من العمى والغفلة بحيث يفضحون نيات طغمتهم ويهتكون كل ستر دونها بمجرد أن يلقى عليهم أول سؤال. ولكننا ما شككنا قط فى أنهم لا يجيبون إلا بهذا الجواب فما من أحد يجهل أنهم لا يفكرون فى شأن، ولا يعرفون إلا الخطة التى تعيدهم إلى الحكم بعد أن عصفت بهم إرادة البلاد وقذفت بهم إلى الدرك الذى يليق بهزيمتهم فى الانتخاب».

«لقد كانت استقالة عدلى ضرورية بعد أن خذله الإنكليز الذين عينوه للمفاوضة على كره من الأمة. ورغمًا من اتجاه ميول عالية عظيمة الشأن إلى سواه ولكن سعد باشا له شأن يختلف عن هذا الشأن جد الاختلاف إذا كان لا يعمد إلى تقلد الحكم على اتفاق مع الإنكليز أو اختلاف معهم بل يعتمد على عناصر مصرية بحتة لا تزال ترعاه بكل عطف وتمده بكل ثقة. فكيف يستقيل وهو متمتع بهذه الثقة من الأمة ومليكها ومن الكثرة البرلمانية التى يعرفونها[1]».

ولا حاجة إلى الإشارة هنا بأن الرأى العام أجمع على استنكار وجهة الرأى الإنكليزية التى أبداها مستر ماكدونالد فى الكتاب الأبيض.

أما خطة زغلول باشا بعد فشل المباحثات فلم تكن معروفة بعد. ولكنه قال فى خطبته التى ألقاها فى المأدبة التى أقامها معالى فخرى باشا وزير مصر المفوض بباريس احتفالا بعيد جلوس حضرة صاحب الجلالة الملك فى معرض كلامه على ما دار بينه وبين مستر ماكدونالد فى محادثات لندرة: «لقد رفض الإنكليز مقترحى دون أن يُبْدوا سببًا معقولاً. وحينئذ قطعت المفاوضات وأنا الآن أعود إلى مصر بغير نجاح لكن الفشل ليس عارًا. إنما العار تعريض حقوق البلاد. أما أنا فأعود إلى القاهرة بعد أن صنت كرامة الوطن. وقد عزمت على إتمام الكفاح الذى ابتدأناه. وإذا لم يُتَح لنا أن نصل إلى الغاية من عملنا فإن أولادنا سيواصلون هذا العمل».

وتحدث دولته إلى محرر جريدة بتى باريزيان، فلما سأله عن السياسة التى ستتبعها مصر أجاب بدون تردد:

«إننا سنواصل السياسة التى جرينا عليها حتى الآن وننتظر تحقيق أمانينا الوطنية».

والسياسة التى جرى عليها دولته حتى الآن هى سياسة المفاوضة. وفى سبيل المفاوضة كان كفاحه الطويل، وهو يعتقد إنها السبيل الوحيد لحل المسألة

(١) البلاغ فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٧.

المصرية. فهو ينتظر تبدل الظروف وتغير الأحوال ليتمكن من المفاوضة وهو فى فترة الانتظار هذه يجب أن يستمر فى الحكم حتى يبقى جو الرأى العام متفقًا مع سياسته. هذا هو ما تدل عليه أحاديثه. وهذا هو ما تدل عليه لهجة صحف الوفد. وهى كما نرى حكمة انتظار وصبر وتؤدة وسكينة فهى خطة يمكن بها التربع فى الحكم. فالوزير المسئول عن الأمن فى البلاد لا يريد بطبيعة مركزه أن يخلق جو تبرم وقلق. ولكن كان يلاحظ أن هناك خطة أخرى ترتسم إلى جانب هذه وهى منها بمثابة النقيض من نقيضه تلك هى الخطة التى كان ينادى بها الأستاذ وليم مكرم عبيد وعلى بك الشمسى وأحمد بك خشبة وكيل مجلس النواب فهؤلاء يعتبرون فشل المحادثات حاسمًا فى أن المفاوضة وسيلة غير منتجة لحل المسألة المصرية. وهم لذلك لا يقرون خطة الانتظار والتؤدة التى ينادى بها سعد باشا، بل ينادون بالجهاد والعمل لنجاح مطالب المصريين من غير طريق المفاوضة.

تحدث على بك الشمسى والأستاذ وليم بك مكرم إلى جريدة المانشستر جارديان على أثر فشل المحادثات، فقالا:

«إن التأثير العاجل لقطع المحادثات هو إيجاد دفع جديد للحركة فنحن لا نرضى أن تذهب خمس سنوات من العناء بغير جدوى. ونحن واثقون من أن المصريين سيشددون المقاومة السلبية».

وهو الحديث الذى ختماه بقولهما.

«إن خلاص مصر منوط بمساعيها وجهودها».

وتحدث النائبان إلى مراسل الأهرام، فقالا:

«إن الطريق لنا واحدة لا اثنتان. هى طريق الكفاح الشديد لنيل جميع حقوقنا ونحن واثقون بأن الشعب لا يكتفى بالأقوال لأن فى ذلك مذلة».

ونشرت جريدة الديبا حديثًا لحضرة أحمد بك محمد خشبة، قال فيه:

«إن الحكومة الإنكليزية تحاول أن تُدْخل قناة السويس فى قائمة طرق المواصلات البريطانية الصرفة مع أنها من أعمال الفرنسيس والمصريين دون سواهم. وقد أعلن حيادها رسميًا».

ثم قال:

«إن الإنسان لا يسعه إلا أن يشعر بشىء من الدهشة إزاء الخطة التى نهجتها وزارة العمال برفضها فى الأحوال الحاضرة الاعتراف بسلطة عصبة الأمم واتباعها نحو مصر سياسة أملتها عليها الملاحظات العسكرية الصرفة. فلو نهجت دولة أخرى غير إنكلترا مثل هذا المنهج لما أحجمت الصحف البريطانية الحرة عن الاحتجاج على هذه السياسة الاستعمارية لدى العالم المتمدين(١)».

فكان من ذلك أن ظن الناس بأن هناك خطتين مختلفتين قامتًا فى الوفد ولم يكن يعلم أيهما تكون الراجحة فى ذلك.

وقد قفل زغلول باشا بعد ذلك عائدًا إلى مصر فوصلها فى ٢٠ أكتوبر، وأقام له النواب والشيوخ يومئذ حفلة فخمة بمدينة الإسكندرية ألقى فيها دولته خطبة كبيرة قال فيها بين ما قال:

«نعم لم تتحقق أمانى البلاد فى هذه المرة. ولكن ما شعرت به من اتحادكم وما أحسسته من حرارة حماستكم وما علمت به من تصميمكم على أن تصلوا إلى حقكم. يشجعنى على أن أسير معكم إلى النهاية. ومن ذا الذى لا يتشجع بهذه العزائم المنعقدة، بهذه الأصوات المرتفعة من أعماق القلوب؟ بهذه الحماسة المتأججة فى الصدور لما سميتوه سعيًا كريمًا؟ ذلك السعى الذى لم يتكلل بالنجاح».

ثم قال:

«إننا لم نخسر شيئًا بل كسبنا. واجهناهم بحقوقنا وأدلتنا عليها. وإنهم يأبونها علينا بغير حجة ولا دليل وإننا لا نعتمد إلا على أنفسنا. فالواجب علينا

(١) تلغرافات الأهرام فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤.

مضاعفة جهودنا وتمتين اتحادنا. وأن نتشدد فى التمسك بحقوقنا. وأن لا ندع فرصة تمر إلا ونطالب فيها بحقوقنا. فما مات حق وراءه مطالب».

«إن الأمم لا تعرف اليأس مطلقًا. الأمم يجب عليها أن تكون دائمًا آملة».

ثم تكلم بما ذكر فيه التمسك بالسودان والجلاء!

وفى ٢١ أكتوبر عاد إلى القاهرة وكان استقباله عظيمًا، وقد قال فى خطبة ألقاها بالسرادق الذى أُقيم لاستقبال المهنئين بعودته:

«إننا نريد أن نباشر أعمالنا فقد غبت زمانًا طويلاً وأريد الآن أن أدخل فى العمل لأباشره. وأرجو الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن أوفق مع زملائى لأن نسير بالبلاد فى الخطة الموافقة لمصالحها المطابقة للبيان الوزارى الذى وضعناه يوم تألفت الوزارة وحاز استحسانكم جميعًا. هذا العمل يستلزم تفرغًا كبيرًا وسنبدأ به من الغد[1]».

فكان فى هذه الخطبة دليل على عدم اعتزام دولته تقديم الاستقالة: وقد أقام له النواب والشيوخ مأدبة بفندق الكونتننتال فى ٢٤ أكتوبر، وكانت مأدبة كبيرة ألقى فيها زغلول باشا خطبة قال فيها بعد أن شكر نعمة الله عليه:

«نعمة لولا أن تمتعى بها يستتبع مسئوليات كبرى، تبعات جسامًا، لطارت نفسى عجبًا بها، بل لفاضت فرحًا منها ولكنى وحق مُسْدِيها، ما تمتعت بشىء من هذه النعم الكبرى إلا وشعرت فى الحال بسيل من المسئوليات يعمر ربوة فرحى حتى يخفيها أو يكاد يدحيها. مسئوليات جسام لو لم تشاركونى فيها أنتم أعضاء البرلمان وفى تحمل كثير من أعبائها لانقضت والله ظهرى. ولقعدت بها همتى».

«مسئوليات جسام هى صلاح ما أفسد الزمان مدة مديدة كلكم تعلمونها مسئوليات كبيرة جدًا فى الداخل والخارج أما التى فى الخارج فكلكم تعلمونها. مسئوليات عن الاستقلال التام الذى هو طلبنا جميعًا».

(١) الأهرام فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤.

«ومسئوليات عن الداخل فى كل شىء عن الإدارة والقضاة عن المعارف والعناية بالتجارة والمواصلات عن البحرية والحربية عن الأوقاف كل هذه مصالح فى حاجة إلى الإصلاح والإصلاح أيها الزملاء يحتاج إلى القلوب المخلصة والرءوس المدبرة والأيدى العاملة. وإلى روح التضامن تجمع الكل فى شعور واحد وتدفع الكل إلى غاية واحدة».

ثم قال:

«ولقد يتكلم المتكلمون عن الخصومة والاتحاد وأنا أقول لكم، وقولى حق وصدق، إنى لا أفرق فى المصلحة العامة بين مصرى ومصرى. مادام الاثنان متجهين إلى جهة واحدة. ومحترمين حرمًا واحدًا وهو الوطن العزيز».

وهكذا ظهر من هذه الخطبة أن سعد زغلول باشا عازم على بذل مجهوداته فى الأمور الداخلية.

وقد حدث على أثر ذلك أن أدخل زغلول باشا تعديلات على وزارته فعهد إلى ابن أخيه فتح الله باشا بركات وزير الزراعة بوزارة الداخلية وقد قال مُكاتب جريدة المورننج بوست: إن وزير الداخلية الجديدة لا يعرف لغة أجنبية.

وفى أواخر هذا الشهر ظهرت نتيجة الانتخابات الإنكليزية، فإذا هى فوز عظيم للمحافظين وخذلان للمستر ماكدونالد. وفى هذه الأثناء اختصمت جريدة «السياسة» فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ مع الوفديين بعبارة وردت فى بيان لسعد باشا وهو فى أوروبا، وهى أن خصومه من الساسة المصريين عرضوا على الإنكليز أمرًا فرفضوه ثم عرض الإنكليز عليه هذا الأمر فرفضه هو وترددت «السياسة» فى هل هذه العبارة موجهة إلى عدلى باشا أو ثروت باشا؟

فعلقت عليها تقول مرجحة أنها تتعلق بعدلى دون ثروت باشا:

«إن عدلى باشا رفض قبول وجود قوة عسكرية للإنكليز فى أية جهة كانت بمصر. ثم طلبت من الوزارة أن تنشر محاضر مفاوضات الوفد الرسمى فى سنة

١٩٢١ حتى يعرف الناس كيف تطورت قضية بلادهم وكيف كانت مواقف الساسة المصريين فيها. ويجد الناس فى هذه المحاضر من معلومات تعينهم على التفكير فى الموقف الحاضر معونة كبرى».

فردت عليها البلاغ تقول[1]:

«إن الوفد الرسمى قَبِل أن لا يكون لإبقاء الجنود البريطانية فى أرض مصر وقت السلم غرض إلا حماية المواصلات وأن تعسكرُ هذه الجنود فى منطقة القنال خارجة عن المنطقة التى على الحياد. وأن تكون المطارات والأعمال الأخرى التابعة لها فى المنطقة نفسها. ثم أن لا يكون لوجود هذه الجنود معنى الاحتلال العسكرى وأن لا يمس وجودهم، على أية صورة من الصور، حقوق السيادة المصرية. وهذه العبارة مستخرجة من مذكرة ممضاة من عدلى باشا رئيس الوفد الرسمى فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٢١».

«وأما المحادثات الأخيرة فقد عرض الإنكليز من أنفسهم على سعد ما كان عدلى باشا والوفد الرسمى يطلبانه، فلا يحصلون عليه. لا بل إنهم عرضوا أكثر من ذلك لأنهم قبلوا تحديد حماية المواصلات فجعلوها مقتصرة على حماية القناة ثم تركوا لنا الحرية فى أن نشترط ما نشاء من الشروط والضمانات لمنع القوة من التدخل فى شئوننا. ولكن سعدًا رفض لأنه يأبى أن تقبل مصر المستقلة أى نوع من أنواع الاحتلال».

ثم إن حزب الأحرار الدستوريين نشر بيانًا للأمة أوضح فيه وجهة نظره فى فشل المحادثات. وأقام النكير على سكوت الوزارة بإزاء «الكتاب الأبيض» والبلاغ الذى نشرته أخيرًا حكومة السودان فى جريدة حضارة السودان التى تصدر فى الخرطوم؛ إذ صرحت فيه:

«إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قررت بتاتًا الاحتفاظ بمسئولية بريطانيا العظمى عن الإدارة فى السودان وأنها أمينة على الشعب السودانى».

---

(١) البلاغ فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤.

وطلب منها أن تقدم للأمة بيانًا ضافيًا عن سير المحادثات ونتيجتها والسياسة التى اعتزمتها الحكومة للسير عليها فى الدفاع عن حقوق مصر والسودان.

وختم البيان بالقول:

«إنه من الازدراء لهذه الأمة أن يدعوها رئيس الوزراء إلى ما يدعوها إليه من هذا الاتحاد الذى يقوم على الترغيب والترهيب والذى تعرض فيه المناصب العامة لاستهواء ضعاف النفوس».

ثم دعا المصريين إلى الاتحاد حول المبادئ القومية لا حول منافع الأشخاص وأهواء الأحزاب(١).

السوادن أيضًا

عاد الرئيس من أوروبا بعد محادثته مع المستر ماكدونالد فى شهر أكتوبر الذى كثرت فيه حوادث السودان وعلى الرغم من الضغط والإرهاق الشديدين على السودانيين من قبل الإنكليز فى كل ما له مساس باتحاد القطرين الشقيقين، احتفل السودانيون بعودة سعد باشا من أوروبا وهتفوا ونادوا ولاقوا من جراء ذلك السجن والإبعاد والرفت، كل بما يناسب عمله وحالته.

من هذه الحوادث أن الأورطة الثانية عشرة السودانية التى كانت مرابطة بملكال بمديرية أعال النيل الأبيض علمت بالحكم على تلاميذ المدرسة الحربية بالخرطوم ومن ضمنهم أحد جنود هذه الأورطة الذى انتخب لتدريبه وترقيته، فاشتد غضب ضباطها وعساكرها لهذا الحكم. فقاموا ينادون بحياة مصر والسودان ومليكهما وأنذروا قائدهم بالخطر إذا تعرض لمظاهرتهم فاستمرت يومين كاملين، فأرسلت بعض الجنود الإنكليزية إلى ملكال وقبضوا على بعض الصف ضباط والعساكر الذين يُظن أنهم رأسوا المظاهرات.

---

(١) السياسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤.

ويستفاد من الأنباء التى وردت على جريدة «الأخبار» أن حكومة السودان اعتقلت بعض الموظفين والأهلين بتهمة الاشتراك أو الرضا عن الحركات الأخيرة. وفصلت بعض المأمورين عن وظائفهم وأبعدت بعض التجار السودانيين واجتهدت فى إبعاد بعض السودانيين من الخرطوم والمصريين إلى مصر ممن اتهمتهم بالتعضيد للحركة السودانية. ومنها أيضًا أنه رفض كثيرون من التجار دفع ضريبة التجار الطائلة ولكن الحكومة أخذت تهتم بتخفيض بعض الضرائب عسى أن تخدر بذلك أعصاب الحركة الوطنية السودانية. ولكن أنَّى لها ذلك وقد كثر الظلم وتنوعت أسبابه ونفرت الميول وانكسرت القلوب. ووصل إلى هذه الجريدة أنه قد قبض فى أم درمان يوم ١٩ أكتوبر على ضابطين من ضباط الكتيبة التاسعة السودانية. وفى أم درمان والخرطوم وفى نفس التاريخ على أربعة عشر موظفًا من التابعين لوزارة الحربية المصرية.

ولكن قلم المطبوعات أذاع على الصحف ما كذب هذا الخبر.

ثم أجبرت حكومة السودان المحامى أمين أفندى الشاهد الذى كان يدافع عن المتهمين بحوادث السودان لدى المحاكم على مغادرة القطر السودانى فغادره ورجع إلى مصر وأدلى إلى محدثيه أنه قد لا ينفع التشدد مع الإنكليز احتجاجًا على تصرفاتهم فى السودان. وإذا تشددت أية وزارة مصرية ومالت إلى مجابهة الإنكليز فى تصرفاتهم فإنه فضلاً عن أنها لا تستطيع تخليتهم عن شهواتهم الاستعمارية، فإنها تعرض كرامة مصر للإهانة من هؤلاء الجبابرة.

هذا وإنه يناسب كثيرًا أن نأتى على ملخص أقوال خبير بشئون السودان نشرتها له جريدة الأخبار فى يومَىْ ١٩ و٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤، وما يزعمه هذا الكاتب هو:

«أن حركة السودان لها أسباب اجتماعية اقتصادية غير الأسباب السياسية. ذلك أن طبقة المتعلمين غاضبة على التعليم الناقص والقيود الثقيلة الموضوعة لتوظيفهم فى دوائر الحكومة. وطبقة الموظفين ناقمة على الحكومة من منشور

درجات المستخدمين ففتحت باب الترقى وسرعة العلاوات فى وجوه الموظفين الإنكليز وأوصدته فى وجوه غيرهم. ولكن هذا المنشور لم يكن وقعه شديدًا على أحد مثله على الموظفين السودانيين، فإن ماهية الموظف السودانى بحسب شروطه لا يمكن أن تتعدى الثلاثة والعشرين جنيها. وطبقة التجار والباعة حتى والمتنقلين فى القرى فرض عليهم أن يدفعوا ضريبة جائرة للحكومة تنغقص عيشهم وتضعف تجارتهم».

«ولم تكتف الحكومة بذلك بل إنها سحبت من «الجلابة» رخص التجول فى كل من مديرية بحر الغزال ومديرية منجلا ومديرية أعالى النيل حتى مديرية وجبال النوبة بدعوى أن هؤلاء ينشرون الإسلام فى كل محل ينزلون به وأن هذا مخالف لسياسة حكومة السودان».

«وظيفة أصحاب الأطيان يسودها استياء عظيم من جراء مشروع الجزيرة ونزع الأطيان من أصحابها مما لا يزال صداه يرن فى الآذان. وطبقة المزارعين ليس لهم نصيب مما يزرعونه إلا ما يعادل ٣٦ فى المائة من مجموع ثمن المحصول والباقى يدفعونه ضريبة للحكومة، وعلى المزارع أن يدفع أجرة العمال والحصاد والخضراء وكل النفقات إلى أن يرسل محصوله من القطن إلى شونة البنك الأهلى ويخزنه هناك ويدفع السمسرة عليه من جيبه».

«وطبقة أصحاب المواشى فإنها فضلا عن قلة وارداتها بسبب قلة خطوط المواصلات فإنها تدفع عوائد ما كانت تعرفها من قبل».

«وطبقة أصحاب الأملاك تحصّل منهم الحكومة ١٢٪ شهريًا فوق ما تحصله من العوائد الصحية. فى حين أن أهالى الإسكندرية يرفعون أصواتهم بالشكوى لأن مجلسهم البلدى يحصل منهم اثنين فى المائة من أجور منازلهم كعوائد محلية وعوائد خفر».

«وهناك أمور أخرى يشتكى منها الأهالى عمومًا. يشتكون من المفتشين - مفتشى المراكز - الذين لهم سلطة فى الإدارة والقضاء يدخل فيها الحكم

بالإعدام والسجن المؤبد. والمفتش يكون قاضيًا ومدعيًا فى آن واحد. وهؤلاء يدرسون مدة شهر واحد فقط على قاضٍ فى السودان يدعى الأستاذ خليل أفندى الخورى ومن ثَم يعينون فى تلك الوظيفة الشاملة للإدارة والقضاء. ويشكون من احتكار السكر باسم الحكومة التى أثقلت كاهل الناس بأثمانه الباهظة. وكثير من أعمال الحكومة السودانية. وفضلا عن وجود هذه الأسباب تشبثت الحكومة السودانية لتختيم مضابط من الأهالى مؤداها الثقة بالحكومة الإنكليزية عنوة. فهب السودانيون فى وجهها وقاموا يطالبون باتحاد القطرين. وعلى أثر هذه المطالبة قامت حكومة السودان بالتدابير الزجرية والتأديبية وقبضت على من أحست بمناصرتهم وتعضيدهم لهذه الحركة أو اشتبهت مجرد الشبهة بوجود هذا التعضيد. ولما أن أبعدت أعضاء جمعية اللواء الأبيض إلى مختلف النواحى كان الأهالى يقيمون لهم المظاهرات فى المحطات التى يمرون عليها بالقطار. والذى أثر فى انتظار الحركة هو هذا الإبعاد، إذ مكَّن الأعضاء المبعدين من بث دعوتهم هنا وهناك غير مبالين وغير معرضين لخطر يذكر. ثم إن الحكومة أبطلت الاحتفال بجلوس الملك وعيد ميلاده والعيدين: الفطر والأضحى، حتى لا يحصل فى الاحتفال من الأهالى والعساكر ما يكدر صفو الإنكليز من مناداة بحياة صاحب الجلالة فؤاد ملك مصر والسودان وباتحاد هذين القطرين. دون الاحتفال الذى اعتادوا أن يُجْروه تذكارًا لزيارة ملك الإنكليز للسودان فى ١٧ من شهر يناير.

وقد نشرت حكومة السودان فى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بعد انتهاء المحادثات بين المستر ماكدونالد وسعد باشا بلاغًا، هذا نصه:

«وقد انتهت المحادثات بين المستر ماكدونالد وسعد باشا زغلول. وكانت النتيجة أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية عادت فصرحت تصريحًا قاطعًا بقرارها الباتِّ على الاحتفاظ بمسئولية بريطانيا العظمى عن الإدارة فى السودان وزادت على ذلك أنها قياما بهذه المسئولية تعتبر ذاتها أمينة على شعب

السودان وتنوى أن لا تسمح بشىء ما يعرقل سير عملها فى المستقبل كما كانت تعمل فى الماضى لتقدم البلاد فى سبيل السلم والرفاهية. وحيث إن المحادثات انتهت على هذه الصورة فقد أعلن دولة الحاكم العام عزمه على العودة إلى الخرطوم فى القريب العاجل».

تناولت صحف القاهرة هذا البلاغ. وقد لوحظ أن الكتاب الأبيض يقول إن أمانى الشعب السودانى أمانة فى يدها وبلاغ حكومة السودان يقول إن حكومة جلالة الملك تعتبر نفسها أمينة على الشعب السودانى. والكتاب الأبيض يقول إن حكومة السودان لا تسمح بشىء يعرقل سير أعمالها وبلاغ حكومة السودان يكرر هذه العبارة. والشىء الجديد الذى ما كنا نعرفه قبل هذا التاريخ هو تلقيب حاكم السودان «بصاحب الدولة»، ولا ندرى هل جاء هذا اللقب من لندرة أم هو منحة من الدين نشروا البلاغ فى الخرطوم؟».

والمفهوم من نشر البلاغ بتلك الصيغة أنه يقصد به إيهام الأهالى بأن المسألة السودانية قد حُلَّت على ما أرادت إنكلترا وقررت بأن جاكم السودان العام صار صاحب الدولة بعد أن كان صاحب المعالى، وكلا اللقبين من أقلام الكتاب الغيورين الذين يرون من القيام بالخدمة للإنكليز تفخيم الألقاب.

كتبت الأهرام فى يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ هذه الكلمات وأتمتها بالقول:

«إنه بمثل هذه البلاغات من الكتاب الأبيض نفسه لا يقصد الإنكليز إلا إيهام الناس بأن الحكومة البريطانية قررت ما قررت بشأن السودان بما لها من حق فيه وعلى نظر الحكومة المصرية. وقالت إنها قد حاولت أن تثبت منطقية أعمالها بأسباب واهية واصطلاحات مطاطة لا يجوز لها أن تغير من مركز السودان القانونى والدولى بالنسبة إلى مصر. ولا أن تنقض من حقوق مصر فى تلك البقعة بمجرد أن القوة حكمت بذلك ونفذت ما حكمت به. قررت وفعلت وأعلنت إنكلترا ذلك وإعلانها يخدم مرامًا واحدًا الا وهو إقعاد همم الأمة وتركها تيأس وتتخبط فى يأسها وتستسلم لإرادة الغاصب ومقرراته وتعد هذه

الاستسلام حكمة ورويَّة منها. قد تخلصه من نوائب تأتى بها مقررات وإجراءات أخرى. إذًا ليس الأمر مما لا يستطاع فهمه ومعالجته من جهة المصريين. فكم وكم تشددت إنكلترا وتوعدت المصريين فى أمانيهم وحركتهم الوطنية، ولكنها خضعت أخيرًا للقوة الناهضة لاسترجاع الحقوق المهضومة من الغاصب. فما على المصريين إلا أن يعرفوا ذلك ويظلوا مثابرين على خطتهم الحقة بأن يكافحوا لأجل مصر والسودان معًا تحت ظل الأمل».

وكتبت جريدة السياسة فى يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ تقول:

«إن تصرفات الإنكليز فى السودان التى أخذت تثقل كل يوم زيادة عما تكون عليه فى ظرف متقدم جاءت فى الأخير تترَى إلينا بشكل مزعج وها هو بلاغ حكومة السودان ينطق بذلك».

«وما كنا نلاحظه على الوزارة المصرية من التساهل مع الحكومة البريطانية فى شئون السودان على أمل تسوية المشاكل المصرية كلها بالمفاوضة مع تلك الحكومة كان له معنى وقتئذ. وأما الآن فلا نجد مبررًا للتساهل أو السكوت والاحتجاج الذى لا يفيد فيقتضى والحالة هذه أن تتجرد الوزارة المصرية للعمل المهم الذى يقف الإنكليز عند حدود الحقوق المصرية الثابتة».

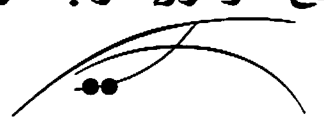
وكتب معالى نجيب بطرس غالى باشا فى جريدة السياسة الصادرة فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤ مخاطبًا سعد باشا:

«إن مصر عقدت اتفاقًا بخصوص السودان وبقى هذا الاتفاق معمولا به حتى جاء الطرف المتعاقد مع مصر يعلن أخيرًا أنه يفسخه، فما رأيك فى هذا الإعلان الذى فوجئت به البلاد مفاجأة؟ وأنت الوكيل عن المصريين تلزم الصمت إزاء هذا الحادث الذى يضر بحقوقهم المكتسبة ضررًا بليغًا فما رأيك! وما رأيك!! أفصح فإن الإفصاح من واجباتك الأوَّلية التى يحددها القانون المدنى فى باب «الوكالة» مسكينة مصر! فإن اتفاقية السودان التى طالما حمل الناس عليها من قبل فاعتبروها بغيضة ذميمة أصبحت اليوم بحيث يُرادون على الاكتفاء بها واعتبارها غنيمة لا تُقوَّم!».

ولعله أراد بهذا الكلام أن يثبت ـ على ما يظهر أو ما هو ظاهر ـ أن والده المرحوم بطرس غالى باشا كان قد نفع مصر بتلك الاتفاقية عام ١٨٩٩ التى عقدها مع اللورد كرومر بشأن السودان، وفى ظروف لم تكن مساعدة كل المساعدة للسياسى المصرى أن يضمن حقوق وطنه ضد الأجنبى القوى بأكثر من ذلك.

الفصل الخامس

إصلاح الأزهر وإضراب الأزهريين



قامت فى الأزهر والمعاهد الدينية حركة ترمى إلى إصلاح شئونها الحاضرة والمستقبلة. وقد وضح القائمون بهذه الحركة عدة مطالب رأوا فى تحقيقها تحقيقًا للإصلاح المنشود، وقدموها للوزارة الحاضرة باعتبار أنها وزارة الشعب فاحالت الوزارة هذه المطالب على لجنة ألَّفتها لهذا الغرض، فترقب الأزهريون أن تنتهى هذه اللجنة من عملها وأن تعلن قراراتها وأن تعمل الحكومة على تنفيذها. ولكن الأمر لم يقع على هذا النحو فإن اللجنة انتهت من عملها فلم تعلن القرارات التى وضعتها. واختلفت الإشاعات فى هذا الشأن. فمن قائل إن القرارات ليس من شأنها أن ترضى الأزهريين. ولذلك فقد رُئى من المستحسن كتمانها. ومن قائل إن المسألة مؤجلة إلى حين انتهاء المفاوضات وعودة دولة رئيس الوزراء إلى مصر فلما تحققت هذه الصورة استأنف الطلبة مطالبتهم بتحقيق الإصلاح الذى نادوا به. وطلبوا نشر تقرير اللجنة فلم يجابوا إلى طلبهم فأضربوا عن الدرس. وقد اشترك فى هذا الإضراب طلبة معهد الإسكندرية وطنطا وأسيوط.

افترقت الآراء فى فائدة الإضراب وضرره وفى مشروعيته وعدم مشروعيته؛ ولكن الصحف الوفدية خاصة اعتبرت الإضراب معطلا لعمل الحكومة وسببًا لشل حركتها، وقالت:

«إن الإضراب شىء معقول ومستحب وواجب حينما تكون الحكومة كالحكومة التى كانت تناوئ الحركة الوطنية تحت إمرة الأجنبى. وأما الآن فهو منكر ولا

يليق بالحكومة أن تخضع لتأثيره. وهى حكومة وطنية وقانونية لا تستطيع إيجاد سابقة فى هذه الحال لا تتفق مع روح التشريع الدستورى. وفكر الحكومة فى هذه المسألة هو أنه طالما سلمت تقرير لجنة إصلاح الأزهر إلى وزيرَى المعارف والأوقاف لدرسه وإبداء الرأى فيه ليكون هذا الرأى أساسًا للتشريع الذى سيحقق مطالب الأزهريين القابلة للتحقيق بتقديمه لمجلس النواب حين انعقاده. ولأن التشريع الجديد قد يقضى بنقض بعض مواد القانون القديم الخاص بالأزهر والمعاهد الدينية. وليس من اختصاص الحكومة أن تعمل هذا العمل فلابد من انتظار نتيجة فحص الوزيرين للتقرير المذكور. وتقديم اللائحة الإصلاحية لمجلس النواب».

استعملت الحكومة اللين والنصح للأزهريين فى هذه المسألة وكانوا قد أصروا على الإضراب إصرارًا. وقاموا بمظاهرة كبيرة فى شوارع العاصمة. تعرضوا أثناءها لمقام سعد باشا بمناداتهم: «لا رئيس لنا إلا الملك»! ولما استفحل أمر هذا الإضراب ولم يعد ليؤثر فى المضربين عمل سلمى بعد أن قام بنصحهم وزير الداخلية وسعد باشا والملك نفسه بواسطة رئيسهم شيخ الجامع الأزهر ووفود الأزهريين المختلفة، قررت الحكومة إعلانهم بأنها لا تنظر فى مطالبهم حتى يعودوا إلى دروسهم. وبأنها تعطيهم مهلة ٤٨ ساعة ليستأنفو العمل. فإن لم يفعلوا نفذت فيهم أحكام قانونَى الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية الصادرين فى سنة ١٩١١ وسنة ١٩٢٠. وبأنها تحرم عليهم المظاهرات فإن تظاهروا نفذت فيهم قانون الاجتماعات الصادر فى سنة ١٩٢٣.

وبعد الموعد المعين باشرت الحكومة قطع الجراية عن المستحقين لها من المصريين كعقوبة أولى لمخالفة أوامرها!.

اقتنع الأزهريون أخيرًا أنه لا سبيل إلى استثمار الإضراب والمظاهرات للغاية التى يرومونها. فرجعوا طائعين لأوامر الحكومة. وحوالى ١٠ نوفمبر كانت هذه المسألة قد دخلت فى حكم الانتهاء. وقعت هذه الحادثة فى ظرف

سياسى لا يحتمل وقوع مثلها والأفكار عمومًا مضطربة والمناقشات بادية فى الصحف بين الموافقين والمعارضين من الأحزاب السياسية. والرأى العام كان قد تحول من عطفه على الأزهريين الذى أظهره نحوهم فى الحركة الوطنية لما أبدوه من روح التضحية مع سائر طبقات الشعب. وقد عزت الجرائد الإنكليزية هذه الحادثة إلى أسباب سياسية. وأن الإضراب الذى امتد إلى مراكز متعددة فى الأرياف يدل فى كل حال على تضاؤل نفوذ الوفديين الساسة والشبان الذين كان لهم حتى الآن شأن كبير فى حصول الوفد على السلطة. وأن الفكرة هى أن المعارضة هى التى أوعزت بهذا الإضراب لوضع العراقيل أمام وزارة زغلول باشا، وقد ضاعفت المعارضة مساعيها منذ فشلت وزارة العمال البريطانية(١).

المفاوضات أيضًا ـ اقتراح التسوية المؤقتة

حصلت فى أوائل هذا الشهر حركة سياسية أثارتها جريدة الليبرتيه بمقال افتتاحى كتبه المسيو ليون كاسترو رئيس تحريرها، اقترح فيه تسوية مؤقتة للمسألة المصرية تكون بمثابة هدنة تقرير بين مصر وبريطانيا. قال المقترح:

«إنه إذا لم يكن اتفاق فلتكن تسوية مؤقتة توضع بين مصر وإنكلترا وهذا الحل يبتدئ بإعلان مطالب مصر ثم يليه إعلان المزاعم التى تزعمها الحكومة البريطانية والحقوق التى تدعيها لنفسها. ثم يلى ذلك اتفاق يجرى العمل به مدة معينة كخمس سنوات مثلا. بحيث إذا انتهت هذه المدة صار الفريقان فى حلٍّ من إعادة النظر فى المسألة المصرية بحذافيرها لإيجاد حل لها. وأن يكون من قواعد هذا الحل المؤقت أن يشترك الجيش المصرى مع الجيش البريطانى فى حماية قناة السويس. وأن تشترك مصر اشتراكًا فعليًا مع الحكومة البريطانية فى إدارة السودان».

وكان لهذا الاقتراح رنة عظيمة فى الأندية السياسية فى مصر وإنكلترا. وزعمت بعض الصحف الإنكليزية والمصرية أن هذا الاقتراح موعز به «لليبرتيه»

(١) الأهرام فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

من الوزارة السعدية. فاستبشرت الصحف الإنكليزية بقرب حلول الوقت الذى يطاوع فيه سعد باشا السياسة الإنكليزية مطاوعة جدية تنتهى باتفاق يقضى على التشوشات الحاصلة بين الفريقين؛ ولكن سعد باشا صاح بأنه برىء من هذا الاقتراح ومن الإيعاز به. وقال إن سياسته هى التى أوضحها فى خطابه فى الإسكندرية يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ الماضى ثم فى خطابه فى الكونتننتال مساء يوم ٢٤ أكتوبر. وهو لا يحيد عن هذه السياسة التى ستظهر فى خطبة العرش بأجلى وضوح(١).

رأت السياسة: «أنه كان يجب على هذا التكذيب أن يكون أبعد مدًى من أن سعد باشا برىء فى هذا الاقتراح ومن الإيعاز به. وأن ينكره سعد باشا تمام الإنكار. ويرى فيه معولاً لهدم القوة المعنوية فى مصر. ودعوة صريحة للمصريين أن يقبلوا الذل والعبودية».

وقالت:

«إن الظروف دلت على أن لاقتراح الليبرتيه صفة رسمية أو شبيهة بالرسمية(٢)».

مع أن جريدة «ديلى هرالد» نفت صدور الإيعاز من مصدر مصرى وقالت:

«إذا لم يكن بدٌّ من أن يكون ذلك المقال موعزًا به فقد صدر الإيعاز من مصدر غير مصرى. وفى هذه الحالة لا يكون زغلول هو الذى بادر إلى جس النبض بل السلطات البريطانية فى مصر. وقد تنظر وزارة الداخلية البريطانية نظرة ارتياح إلى حبوط المفاوضات حبوطًا تامًا ولكن الإنكليز فى القاهرة لا ينظرون إليها هذا النظر فهم يرون الموقف الحالى قلقًا إلى درجة الخطر ويرحبون بكل تسوية تؤدى إلى انفراج هذه الأزمة»(٣).

---

(١) البلاغ فى ١٠ نوفمبر سينة ١٩٢٤.
(٢) السياسة فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤.
(٣) الأهرام فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

ولمناسبة اقتراح التسوية المؤقتة هذه، كتب إسماعيل صدقى باشا إلى «السياسة» يقول:

«مما يستوقف النظر بنوع خاص أمام هذه التسوية المؤقتة ما نعلمه حق العلم من أنها لم تكن قط من مبتكرات أبواق الوزارة، بل يرجع ابتكارها إلى اللورد كرزن نفسه، عندما كان وزيرًا للخارجية الإنكليزية فى وزارة المستر لويد جورج. التى باشرت المفاوضات مع الوفد الرسمى المصرى عام سنة ١٩٢١ إذ الواقع أنه فى شهر نوفمبر من ذلك العام حين تعذر الوصول إلى اتفاق نهائى مع مصر وآنس اللورد أن حبل المفاوضة أوشك أن ينقطع، اقترح على الوفد الرسمى أن يوضع أساس اتفاق وقتى يدوم العمل به بضع سنوات ويكون على مصر فى خلال هذا الأجل أن تثبت قدرتها على إدارة شئونها واستتباب الأمن والنظام فيها فإن فعلت أمكن وقتئذ النظر فى أساس لتسوية نهائية لا تشمل القيود التى لم يكن مفر فى نظر الحكومة الإنكليزية من أن يتضمنها الترتيب الوقتى. ولكن الوفد الرسمى أبَى التسليم بهذا الحل المؤقت».

ثم قال بعد أن ندد بالخطر الذى يحيط بمثل هذا الحل:

«إننا إن رجعنا بأبصارنا إلى تلك التسوية المؤقتة لنتبين فيها أوجه المِزيَّة والغُنْم ولنرى إن كنا قد عدونا بها نطاق ما وصلنا إليه بتصريح ٢٨ فبراير بغير قيد ولا ارتباط. إذًا لوجدنا أنها خلو من كل مزية أو حق نملك الاستمتاع بهما الآن[١]».

وما كتب هذا الاقتراح إلا وغاب عن الأفكار ولم يظهر له أثر أو تأثير ما فى الموقف السياسى.

إشاعة استقالة الوزارة

كان موعد انعقاد البرلمان للدور العادى الثانى مصادفًا ليوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤، وقامت الحكومة بترتيب احتفال شائق لموكب جلالة الملك الذى سيفتح

(١) السياسة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

البرلمان بخطبة العرش كالعادة، ولهذه المناسبة ذكرت جريدة «الأخبار». أعمال البرلمان فى دور انعقاده الأول والآمال التى تعقد حول انعقاده الثانى، فقالت:

«وليس من قصدنا فى هذا المقال أن نعرض أعمال البرلمان فإنه ليس له فى الحقيقة أعمال تستحق أن تعرض إلا ما كان منها مَعيبًا. فهل يكون الدور الثانى خيرًا من الأول. ولقد كنا نحب من أعماق قلوبنا أن يكون لجلال الافتتاح وأبهته وسمته نظير وعديل من جلال العمل وروعته. ولكنَّا مع ذلك لم تُقطع الأمل فقد يكون مرجع التخليط فيما مضى إلى قلة الخبرة وحداثة العهد والارتباك. وربما كان مرده إلى إقامة الأموز على حد التحزب الذى ينبغى أن لا يبلغ مثل ما بلغ فى الدول الأول»(١).

ابتهج الجمهور بافتتاح البرلمان وأُجريت المراسيم المعتاد إجراؤها فى هذا الافتتاح؛ والكل يأمل أن تكون أعمال الحكومة والبرلمان فى هذه الظروف الجديدة فائضة بالتوفيقات لصالح البلد. وكانت الأمة لا تزال واضعة ثقتها الكبرى فى شخص زعيمها زغلول باشا. ولكن بعد ظهر ١٥ نوفمبر سرت فى العاصمة هزة قوية لنبأ طار فى أنحائها بسرعة البرق كل مطار، فلم يكد يشيع فى العاصمة حتى كان حيث يشيع يشرف على سامعيه من موقع الاستياء لأول وهلة المفاجأة به فحسب، ولكن لجسامته فى نفسه أيضًا.

شاع أن سعد باشا استقال من رياسة الوزارة فأخذت الجموع تحتشد فى بيت الأمة من الداخل والخارج لتتبين صحة الخبر، وفى الواقع إن سعد باشا قابل جلالة الملك فى منتصف الساعة الأولى بعد الظهر وقدم لجلالته استقالته من رياسة الوزراء مشفوعة بإصراره على قبولها. وقد علمت «الأهرام» إن جلالته ألحَّ على الرئيس فى العدول عن عزمه، ولما رآه مُصرًا ترك البت فى أمر الاستقالة إلى ما بعد مقابلة الرئيس مرة أخرى فى ذلك اليوم(٢).

(١) الأخبار فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤.
(٢) الأهرام فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

وفى الساعة الخامسة بعد الظهر دخل الرئيس وزملاؤه الوزراء إلى مجلس النواب فصفق لهم أعضاؤه طويلا.

وفُتحت الجلسة برياسة الشيخ محمد سعيد بك نائب دائرة الكوم الطول وأكبر الأعضاء سناً. فقام سعد باشا وقال إن صحته لم تعد تحتمل أعباء وظيفته ومتاعبها؛ ولهذا رفع استقالته من الرياسة لجلالة الملك ودعا الله أن يوفقه فى عيشته الجديدة مع زملائه النواب. وهنا حصلت ضجة بين النواب وكان قد خرج دولته وزملاؤه من المجلس فاقترح حسن يس أفندى أحد النواب أن لا ينعقد المجلس بسبب استقالة الوزارة لأن التقاليد الدستورية تقضى بذلك. واقترح بعضهم إعلان الثقة بالوزارة. وبعد أخذ ورد بين الأعضاء قررت الأكثرية إعلان الثقة بالوزارة وتأجيل انعقاد المجلس إلى يوم ١٧ نوفمبر وانصرف النواب.

وبعد ذلك ذهب سعد باشا ومن معه من زملائه إلى مجلس الشيوخ فالقى فيه كلمة كالتى فاه بها أمام النواب. فأحدثت مثل الضجة التى حصلت فى مجلس النواب. ثم وافق الأعضاء على أن يذهب مكتب المجلس بهيئته لقصر الملك ويرجو جلالته عدم قبول استقالة سعد باشا التى قدمها لجلالته. ولما علم جلالة الملك بوجود الهيئة المذكورة فى القصر، طلب للتشرف بمقابلته رئيسها ووكيليها أصحاب المعالى والعزة زيور باشا وأبا السعود باشا وعلوى بك الجزر، وقال لهم: «إنه ساءه استعفاء دولة سعد باشا وإنه أعرب لدولته، عندما تشرف بمقابلته ورفع إليه عريضة سعد الاستقالة، عن ثقته بدولته وعن أمله بأن يعدل عن الاستعفاء ولا يزال جلالته على هذا الأمل. وهو يتفق مع هيئة البرلمان فى القرار الذى أصدرته بهذا الشأن وأعرب لهم عن رضاه العالى وكلفهم أن يبلغوا زملاءهم ذلك»(١).

وقد اجتمع فى بيت الأمة كثير من النواب والشيوخ والطلبة بعد إرفاض الجلسة التى كانت معقودة فى البرلمان. وعندئذ خرج الرئيس الجليل من ردهة الاستقبال حيث كان يتحدث مع الوزراء وجلس بين المجتمعين، فأطلعه بعض النواب على ما جرى فى المجلس بعد مغادرته إياه. وتلا عليه نص الاقتراح الذى قدمه على

---

(٢) الأهرام فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

بك الشمسى وزملاؤه وأقره المجلس، فارتاح الرئيس إليه وقال: حسن جدًا. ثم خاطب النواب معتذرًا لهم عن مداومة العمل لضعف صحته، وكانت الأصوات تتعالى وتتردد بالسؤال عن السبب الحقيقى لاستقالته فقال: «هنالك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية. وهنالك أيضًا ـ الكلام بسركم ـ دسائس، فاستزادوه صراحة فى البيان فلم يجاوب على هذا الطلب إلا أنه قال: «أنا لا أحب العمل فى الظلام ومن أجل هذا لابد لى من الاستقالة» فقابله جعفر فخرى بك بقوله: «أنت لست ملكًا لنفسك فلا تملك حرية التصرف أنت ملك للأمة وإرادة الأمة أن تبقى فى الحكم».

وشاع أن سبب الاستقالة هو أن سعد باشا قد طلب أو أراد أن يطلب تعيين وزيرين جديدين للمالية والزراعة فأبَى جلالة الملك الموافقة على هذا التعيين. وقيل إنه حصل تصادم شديد بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية على أمور سياسية وغير سياسية. ولكن الإشاعتين ثبت لدى التحقيق من مصدر ثقة أنهما عاريتان عن الصحة.

انعقد مجلس النواب فى ١٧ نوفمبر فانتخب مظلوم باشا رئيسًا له وحمد الباسل باشا وأحمد محمد بك خشبة وكيلين وعلى حسن أفندى ومحمد توفيق خليل أفندى ومحمود علام أفندى وعبد الرحمن عزام أفندى سكرتيرين وكان سعد باشا حاضرًا فى هذه الجلسة، فبعد أن هنأ مظلوم باشا بانتخابه للرياسة ذكر أنه تشرف أمس ذلك اليوم بمقابلة جلالة الملك فأعرب له أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومع مجلسَى الشيوخ والنواب فى الثقة بوزارته إزاء هذه الإرادة الاجتماعية لم يقبل استعفاءه، وإنه صرح له بعد ذلك بتصريحات لطيفة خففت عنه عناء العمل ومسئوليته وقال إن هذا العطف الشامل يقويه معنويًا على العمل ولو لمدة محدودة. فلم يسعه إزاء كل ذلك إلا أن سحب استعفاءه. ثم خرج دولته والوزراء عقب إلقاء هذه الكلمة.

وتكمل سعد باشا بمثل هذا الكلام فى مجلس الشيوخ فقابله الأعضاء بالسرور والاغتباط[1].

---

(١) الأهرام، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

الفصل السادس

الاعتداء على السردار

حوالى الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر، كان معالى السير لى ستاك باشا ذاهبًا من مكتبه بوزارة الحربية إلى منزله وإلى جانبه البكباشى كميل ياوره الخاص. وكان خمسة متربصين له فى شارع الطرقة الغربى، فلما مرت سيارته به أطلقوا عليها الرصاص وفر الجناة راكبين سيارة. وقد ألقى أحد المعتدين قنبلة يدوية عقب ارتكاب الحادثة إرهابًا لمن كان يريد أن يتبعهم ولكنها لم تنفجر. وكذلك أطلق أحد المعتدين عيارًا ناريًا على العسكرى رقم ٣٠٩ من بلوك الخفر أحد حراس قُرَة قُول وزارة المعارف حينما أراد أن يتبعه لضبطه، وقد أُصيب معالى السردار فى بطنه إصابة خطرة وفى يده ورجله. وكذلك أصيب ياوره فى ذراعه وأصيب السائق وعسكرى بلوك الخفر المتقدم ذكره. وقد ضبط سائق السيارة التى ركبها الجناة.

وقد بوغت الجمهور المصرى لهذا الاعتداء المنكر واهتمت الحكومة بالأمر أعظم اهتمام. وأذاع صاحب الدولة سعد باشا زغلول منشورًا يدعو فيه كل من عنده معلومات بهذا الخصوص لتقديمها لإدارة الأمن العام على الفور.

ثم أصدر بيانًا للأمة فى يوم ٢٠ نوفمبر، هذا نصه:

«وقعت واقعة الاعتداء ضد حضرة صاحب المعالى السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ومن معه أسوأ وَقْع عند الناس جميعًا. وفى نفس جلالة الملك وحكومته خصوصًا. ولا شك أن البرلمان يشاركنا

فى هذا الشعور فى الجلسة القادمة. ولا غرو، فإن هذه الواقعة من أشد الفظائع وأشنعها ومن أسوأها أثرًا فى سمعة البلاد وشهرتها. ولا سيما لما امتاز به شخص المجنى عليه من الصفات العالية التى أكسبته محبة الناس جميعًا. ولقد اهتمت الحكومة حق الاهتمام بشأنها ووقفت على العربة التى مر بعض الجناة فيها فضبطتها وسائقها. ولا تزال مُجدَّة فى اقتفاء أثر الباقين من العصبة التى إجترأت على ارتكاب هذا الجرم الكبير».

«ولقد ناديتكم بالأمس أن تساعدوا التحقيق بأن يقدم كل من يعرف شيئًا عنها إلى إدارة الأمن العام. والآن أكرر أسفى وأسف الحكومة على وقوع هذا الحادث الأليم وأتمنى للمصابين فيه عاجل الشفاء كما أكرر الرجاء للأمة أن تعاون الحكومة على إظهار الفاعلين. وليعلم كل فرد أن هذه المعونة تعد عملا وطنيا وخدمة جليلة للبلاد تستحق كل شكر وثناء خصوصًا من الذين يدركون مركز بلادهم ويغارون على سمعتها وشهرتها ويحبون الطمأنينة والخير لها ويعلمون أن الالتجاء إلى وسائل العنف والإجرام أكبر خيانة للوطن ولقضيته المقدسة القائمة على الحق والعدل دون سواهما».

سعد زغلول

وقد تولى النائب العام التحقيق فى الحال. وأذاع وزير الداخلية بلاغًا وعد فيه بمكافأة عشرة آلاف جنيه لمن يرشد عن عصابة القتلة.

ونشر حضرة صاحب الجلالة الملك نداءً إلى ضباط الجيش المصرى وصفِّ ضباطه وجنوده فى يوم ٢٠ نوفمبر، هذا نصه:

«إلى ضباط وصف ضباط وجنود جيشنا.»

«كان الاعتداء الأثيم الذى وقع على سردار جيشنا الأمين أسوأ تأثير فى نفسنا. وعمنا الحزن، نحن ورجال حكومتنا. وإنَّا لنأسف لوقوع تلك الفاجعة على أكبر قائد فى جيشنا عرف بالشهامة والإقدام. وتحلى بجميل الخلق وقام للجيش بأجَلّ الخدمات».

«فنعلن جميع ضباطنا وصف ضباط وجنود جيشنا عظيم أسفنا ونرجو الله القدير أن يمنَّ عليه بالصحة التامة والشفاء العاجل». (فؤاد)

وعقب وقوع الحادثة وفى يوم وقوعها قصد بعد الظهر حضرات أصحاب المعالى والسعادة أحمد مظلوم باشا رئيس مجلس النواب وحمد الباسل باشا وأحمد محمد خشبة بك وكيليه إلى دار المندوب السامى للإعراب للورد أللنبى عن أسف نواب الأمة واستنكارهم للجناية الفظيعة.

وتلقت اللادى ستاك بواسطة دار المندوب السامى رسالة برقية من جلالة الملك إنكلترا يعرب لها فيها عن أسفه وعطفه، كما تلقت فى الوقت نفسه برقية من وزير الخارجية البريطانية تتضمن عواطف أسفه وأسف زملائه الوزراء للجناية الفظيعة.

وقد ثارت الحكومة البريطانية لهذا الحادث وهاج الرأى العام فى إنكلترا، وقامت الصحف الإنكليزية تتوعد مصر وتعد البلاد جميعها مسئولة عن هذا الحادث الفردى. وأخذت كذلك ترمى الحكومة المصرية بالإهمال فى هذا الحادث إهمالاً يكاد يكون متعمدًا. إن لم نعتبرها شريكة فى هذا الاعتداء. وأخذت الصحف الإنكليزية تندد برئيس الحكومة المصرية وتتهمه بتهييج الشعور الوطنى على الإنكليز(١).

على أن الرأى العام المصرى والصحافة المصرية كذلك على اختلاف نزعاتها قد استنكرت هذه الجريمة الفظيعة واستبشعتها. ورأت أنها جناية على مصر ذاتها.

وقد حاول الأطباء أن ينقذوا حياة معالى السردار وأجروا له عملية جراحية ولكن ذلك لم يفد شيئًا. وتُوفِّى معاليه فى منتصف الليل من مساء الخميس ٢٠ نوفمبر متأثرًا من جراحه. ووفد فى الصباح صاحب المعالى سعيد ذو الفقار

---

(١) برقيات الأهرام فى ١٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

باشا كبير الأمناء على دار المندوب السامى من قِبل جلالة الملك لإبلاغ فخامته تعزيته وأسفه وعطفه العظيمين.

وذهب إليها سعد زغلول باشا مقدمًا تعزيته معربًا عن شديد أسفه وحزنه، وكذلك أقبل حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء مُعزِّين. كما وفد عليها الأمراء والعظماء والكبار من الوطنيين والأجانب. وبعث جلال الملك ببرقية للقائم بأعمال السردار بالخرطوم ينبئه بها عن حزنه لوفاة السردار، يقول فيها:

«إلى حضرة صاحب السعادة القائم بأعمال سردار جيشنا بالخرطوم».

«نُعى إلينا فى منتصف الليلة الماضية السير لى ستاك باشا سردار جيشنا الأمين متأثرًا بجراحه فزاد أسفنا وشمل الحزن قلبنا وقلوب رجال حكومتنا. وإنَّا نتذكر دوامًا إخلاصه وولاءه وجميل صفاته وجليل خدماته. فبلغوا ذلك إلى الضباط وضباط الصف والجنود بجيشنا». (فؤاد)

وأرسلت رياسة الوزارة ورياسة مجلس الشيوخ ورياسة مجلس النواب إلى الأعضاء دعوة خصوصية بلزوم الاشتراك فى موكب الجنازة، وقد نُكِّس العلم المصرى المرفوع على كل دار من دُور الحكومة فى العاصمة والمحافظات والمديريات أسفًا وحدادًا. واتفقت الحكومة ودار المندوب السامى على أن تتولى الأولى النعى والدعوة إلى موكب الجنازة وتقوم الثانية بدعوة من تريد من الجالية الإنكليزية.

وجمت البلاد لهذا الحادث المريع وكنت ترى الوجوه عابسة استنكارًا لفظاعة الجريمة وانتظارًا لما سيكون لها من العواقب وقد شاعت الأقاويل عما تنوى الحكومة البريطانية فعله. وكان من المؤكد أن الحكومة البريطانية سترسل مذكرة إلى الحكومة المصرية عن هذا الحادث، وكان من المعلوم أنها ستكون شديدة وأن التعويض سيكون باهظًا.

احتُفل بجنازة السردار احتفالاً مَهيبًا اشترك فيه الجيشان المصرى والبريطانى وسار الموظفون فى الموكب مرتدين كسوة التشريفة، واشتركت جميع

الهيئات المصرية والأوروبية فى تشييع الجنازة وكان ذلك فى يوم السبت ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

وفى الساعة الرابعة والدقيقة الخمسين بعد ظهر ذلك اليوم، ذهب اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى يتقدمه مائتان وخمسون جنديًا بريطانيًا من حملة الرماح ويتبعه مثلهم، إلى دار رياسة مجلس الوزراء حيث قابل حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة المصرية وقدم لدولته بلاغين محررين بالإنكليزية. وأثناء هذه المظاهرة السياسية كان مجلس النواب ملتئمًا. وفى أول الجلسة وقف مظلوم باشا رئيس المجلس وألقى كلمة استنكر بها الجريمة ووصفها بأنها منتهى الخسة والدناءة والخيانة، فوافق الأعضاء بالإجماع على هذا الاستنكار وأوقفت الجلسة حدادًا على الفقيد مقدار عشر دقائق أمضيت فى صمت رهيب.

وهذا نص المذكرتين اللتين سلمهما حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء، بعد أن تلاهما على دولته كما قدمنا:

(١)

«دار المندوب السامى.»

«القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤.»

«إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء.»

«يا صاحب الدولة.»

«أقدم لدولتكم من قِبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية البلاغ التالى:»

«إن الحاكم العام للسودان وسردار الجيش المصرى، الذى كان أيضًا ضابطًا ممتازًا فى الجيش البريطانى قد قتل قتلاً فظيعًا فى القاهرة».

«فحكومة حضرة صاحب الجلالة تعد هذا القتل، الذى يعرض مصر كما هى محكومة الآن، لازدراء الشعوب المتمدينة، نتيجة طبيعية لحملة عدائية ضد حقوق بريطانية العظمى وضد الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان. وهذه الحملة القائمة على إنكار الجميل إنكارًا مقرونًا بعدم الاكتراث للأيادى التى أسدتها بريطانيا العظمى لم تعمل حكومة دولتكم على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بهذه الحكومة».

«ولقد نبهت دولتَكم حكومةُ صاحب الجلالة البريطانية منذ أكثر من شهر إلى العواقب التى تترتب حتمًا على العجز عن وقف هذه الحملة، ولاسيما فيما يتعلق بالسودان، ولكن هذه الحملة لم توقف. والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام وأثبتت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب أو أنها قليلة الاهتمام بهذه الحماية».

«فبناء على ذلك تطلب حكومة حضرة صاحب الجلالة من الحكومة المصرية:»

١ - «أن تقدم اعتذرًا كافيًا وافيًا عن الجناية».

٢ - «أن تتابع بأعظم نشاط، وبدون مراعاة للأشخاص، البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين، أيًا كانوا ومهما تكن سنهم، أشد العقوبات».

٣ - «أن تمنع من الآن فصاعدًا، وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية».

٤ - «أن تدفع فى الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه».

٥ - «أن تصدر فى خلال ٢٤ ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد».

٦ - «أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعًا لما تقتضيه الحاجة».

٧ ـ «أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر».

«وإذا لم تُلبَّ هذه المطالب فى الحال تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان».

«وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى».

«الإمضاء «أللنبى»
(فيلد مارشال)
«المندوب السامى»

(٢)

«دار المندوب السامى»

القاهرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

«يا صاحب الدولة.»

«إلحاقًا ببلاغى السابق أتشرف بإحاطة دولتكم علمًا من قِبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية مصالح الأجانب فى مصر هى كالآتى:»

١ ـ «بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر العرائض (البراءات للضباط)».

٢ ـ «إن القواعد والشروط الخاصة بخدمة الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة، وكذلك الشروط المالية لتسوية معاشات الموظفين الأجانب الذين اعتزلوا الخدمة يجب أن يعاد النظر فيها طبقًا لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة».

٣ - «من الآن إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر تُبْقى الحكومة المصرية منصبَى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية. وتحترم أيضًا نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما سبق تحديدها بقرار وزارى وتنظر بعين الاعتبار الوافى إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلة فى اختصاصه».

«وأنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى».

الإمضاء

اللنبى (الفيلد مارشال)

المندوب السامى

ولما تسلم صاحب الدولة سعد باشا زغلول البلاغين السابقين ذهب توًا إلى قصر عابدين حيث عرضهما على جلالة الملك، ولما عاد من القصر الملكى دعا مجلس الوزراء للاجتماع.

وفى مساء ذلك اليوم اجتمع مجلس النواب وعقدت جلسة سرية عرضت فيها الوزارة المطالب الإنكليزية وأوضحت اقتراحاتها بشأن الرد على ما جاء فى المذكرة، فسمح لها مجلس النواب أن تقبل الشرط الأول والثانى والرابع وترفض بقية الشروط كما أولاها الثقة التامة.

وفى اليوم التالى ذهب حضرة صاحب المعالى وزير الخارجية المصرية إلى دار المندوب السامى وقدم باسم الحكومة المصرية المذكرة التالية ردًا على المذكرتين الإنكليزيتين:

«يا صاحب الفخامة»

«ردًا على المذكرتين اللتين سُلمتا إلىّ نهار أمس من فخامتكم باسم حكومة حضرة صاب الجلالة البريطانية أتشرف بأن أرجو فخامتكم أولا أن تتكرموا

فتعربوا لحكومتكم مرة أخرى من قِبل الحكومة عما خالج هذه الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم والاستفظاع بسبب الاعتداء الشنيع الذى وقع على حياة المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام».

«على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من الوجوه عن هذه الجريمة المنكرة التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع. وذلك لأنها حدثت فى ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها. ومن جهة أخرى فإن هذه الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى من أن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة المصرية على تثبيطها بل أثارتها هيئات على اتصال وثيق بها. لأن هذه الحكومة كانت تلجأ وتدعو دائمًا إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة فى المطالبة بحقوق البلاد ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف».

«إن المسئولية الوحيدة التى تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها إنما هى اقتفاء أثر المجرمين وقد اتخذت إجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض، وأن النتيجة المرضية التى أدت إليها هذه الإجراءات تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل».

«على أنه لإثبات ما أثارته هذه الجناية فى البلاد من الأسف البليغ وإرضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية أتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه مصرى».

«وتصرح الحكومة أيضًا بأنها قد اعتزمت أن تمنع بجميع ما لديها من الطرق القانونية كل مظاهرة شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام وبأنها سترجع عند الحاجة القصوى إلى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لديها الآن».

«أما فيما يتعلق بالمطلب الوارد فى الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى المفصل فى المذكرة الثانية فأتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم ما اقترح من ترتيب جديد

للجيش المصرى بالسودان لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الإنكليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها بل هو مناقض تمامًا لمعنى المادة ٤٦ من الدستور المصرى التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط».

«وأما فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السادسة فإنى ألاحظ لفخامتكم أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضى التى تروى بالجزيرة هى على الأقل سابقة لأوانها ويجب طبقًا للتصريحات المتكررة التى أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية. وأخيرًا فيما يتعلق بالطلب الوارد فى الفقرة السابقة أتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن حالة الموظفين الأجانب فى مصر خاضعة لأحكام قانون واتفاق سياسى لا يمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان وعلى أى حال فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التى يراد إدخالها على النظام الحالى لذلك لا نرى فى وسعنا الرد على هذه المسألة وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحًا بالقدر الذى يتفق مع مبدأ الاستقلال ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض فى هذا الشأن».

«وإنى واثق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مُرْضيًا تمامًا. وعلى أى حال فقد أملته علينا روح الرغبة الخالصة فى إبقاء وتوطيد حسن العلاقات مع الحكومة البريطانية بما يتفق مع حقوق مصر».

«وأنتهز هذه الفرصة لاكرر لفخامتكِم الإعراب عن عظيم احترامى».

رئيس مجلس الوزراء

(سعد زغلول)

«القاهرة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

وقُبيل الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم أرسلت دار المندوب السامى إلى صاحب الدولة سعد زغلول باشا الكتاب الآتى:

«دار المندوب السامى

«القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤.»

«إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئس مجلس الوزراء.»

«يا صاحب الدولة.»

«إيماء إلى رسالة دولتكم بتاريخ اليوم أتشرف بأن أبلغكم أنه نظرًا إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس أرسلت التعليمات إلى حكومة السودان بما يلى:

أولاً: «أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك».

ثانيًا: «إنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد تبعًا لما تقضى به الحاجة».

«وستعلمون دولتكم، فى الوقت المناسب، العمل الذى ستتخذه حكومة حضرة صاحب الجلالة نظرًا إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر».

«وإنى أثبت أن الحكومة المصرية قد قبلت، فيما قبلته من المطالب، المطلب الرابع. فحكومة حضرة صاحب الجلالة تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف المليون جنيه قبيل ظهر الغد».

«وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامى».

الإمضاء

«اللنبى (فيلد مارشال)

«المندوب السامى»

وكانت الوزارة قد قدمت استقالتها منذ يوم ٢٣ نوفمبر ورأى جلالة الملك، بعد أن بلغت الحالة ما بلغت، قبول الاستقالة، وهنا نأتى على نص الاستقالة الذى قدمه دولة رئيس الوزراء فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

«مولاى»

«أتشرف بأن أرفع لجلالتكم أنى لم أقبل مسئولية الوزارة إلا لخدمة البلاد تنفيذاً لمقاصدكم السامية، ولكن الظروف الحالية تجعلنى عاجزًا عن القيام بهذه المهمة، الخطيرة. ولهذا أرجو من مكارم جلالتكم أن تتفضلوا بقبول استعفائى مع زملائى من الوزارة وإنى وإياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم أدام الله علينا نعمة رعايتكم العالية وأدامكم مؤيدين بالعز والإقبال وموضع كل إكبار وإجلال».

شاكر نعمتكم

سعد زغلول

وقد أرسل حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء إلى المندوب السامى الكتاب التالى فى ٢٤ نوفمبر:

«إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى.»

«يا صاحب الفخامة.»

«ردًا على مذكرتكم المؤرخة أمس وإلحاقًا بمذكرتنا المؤرخة ٢٢ الجارى أتشرف بأن أرسل إليكم طىّ هذا تحويلا على البنك الأهلى المصرى بمبلغ خمسمائة ألف جنيه».

«أما فيما يتعلق بالإجراءات المبينة فى الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة فخامتكم فإن الحكومة المصرية تتمسك بجميع ما أبدته من التصريحات فى مذكرتها المؤرخة فى ٢٢ الجارى وتحتج احتجاجًا صريحًا على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات وهى ترى أن لا مسوغ لها وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها».

«وتفضلوا فخامتكم بقبول عظيم احترامى».

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

فورد من فخامته إلى دولة رئيس الوزراء كتابان بتاريخ ٢٤ نوفمبر الأول خاص بمبلغ نصف المليون جنيه. والثانى خاص بأول تدبير اتخذته السلطة فى الحالة التى كانت قائمة إذ ذاك.

وهذا نص الكتابين المذكورين:

(١)

«دار المندوب السامى.»

«القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤».

«إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء».

«يا صاحب الدولة».

«أتشرف بإحاطة دولتكم علمًا بأنى أُسلمت تحويلاً على البنك الأهلى المصرى اليوم الساعة ١١ ونصف إفرنكى وقد سلمه إلى دار المندوب السامى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المالية».

«وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى».

الإمضاء

اللنبى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

(٢)

«دار المندوب السامى».

«القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤».

«إلى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء.»

«يا صاحب الدولة.»

«إلحاقًا بكتابى أمس أتشرف بأن أخبر دولتكم بأن أول تدبير اتُّخذ هو أنه صدرت التعليمات إلى جنود حضرة صاحب الجلالة البريطانية باحتلال جمارك الإسكندرية».

«وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عظيم احترامى».

الإمضاء: اللنبى (فيلد المارشال)

المندوب السامى

ثم كتب دولة رئيس الوزراء إلى جلالة فى يوم ٢٤ نوفمبر الكتاب التالى:

«مولاى.»

«تشرفت منذ يومين بأن عرضت لجلالتكم شفاهيًا عزمى وعزم زملائى على الاستقالة وشرحت الأسباب التى حملتنا عليها. وفى الساعة السادسة مساء أمس قدمت عريضة الاستعفاء وألححت فى قبولها وطوعًا للأمر الكريم انتظرت إلى اليوم وعقب التشرف بهذه المقابلة فورًا ورد لى خطاب من فخامة اللورد أللنبى ينبئنى فيه بأنه أعطى أوامر لحكومة السودان».

أولاً: «بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة فى الجيش المصرى مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك».

ثانيًا: «إنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى ما لا نهاية. وزاد بأنه سيبلغ الحكومة فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومته لحماية مصالح الأجانب فى مصر وإنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه قبل ظهر اليوم فأرسلت الحكومة إلى فخامته تحويلاً على البنك الأهلى بهذا المبلغ مصحوبًا بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات».

ثم تشرفت بمقابلة جلالتكم وكررت الالتماس بقبول الاستعفاء وعقب خروجى من حضرتكم الشريفة تلقيت خطابًا من جنابه بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال جمارك الإسكندرية».

«إزاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها لا يسعنى إلا الإلحاح على جلالتكم لتتفضلوا بالإسراع فى قبول الاستعفاء؛ لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية».

«ومازلت الداعى على الدوام بالتوفيق لجلالتكم والشاكر لنعمتكم».

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ سعد زغلول

وقد أصدر جلالته أمرًا كريمًا بقبول استقالة دولته، هذا نصه:

«عزيزى سعد زغلول باشا»

«اطَّلعنا على كتاب دولتكم المرفوع إلينا بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ المتضمن استقالتكم من مهمتكم وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات زملائكم إخلاصكم وما أديتموه من الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم».

فؤاد

«سراى عابدين فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ ـ ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ رقم ٧٦ سنة ١٩٢٤».

وقد أصدر سعد باشا على أثر وصول كتاب جلالة الملك إليه بقبول استقالته نداءً للأمة قال فيه:

«إن الوزارة، بعد أن اجتهدت فى تسوية الحالة السيئة التى نشأت عن الجناية المنكرة الممقوتة. وبعد أن أفرغت جهدها فى وقاية البلاد من شرها بحسب ما أملته عليها مصلحة الأمة، رأت أن استمرارها فى الحكم صعب وربما يعرض الوطن لأخطار قد لا تحدث فى تخليها».

«فلهذا رأت أن تستقيل من منصبها وتفضل جلالة الملك، حفظه الله بقبول هذه الاستقالة فنرجو الأمة أن تتفهم هذه الحقيقة حق التفهم وأن تدرك أنها فى مصلحة البلاد ولا تأتى بأى عمل يكون فيه تكدير الراحة أو تشويش للأفكار.

والله يحفظها من شر العاديات ويصل بها إلى أحسن الغايات. وإننى مستعد مع أصدقائى، لتأييد أية وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ونطلب لها التوفيق».

سعد زغلول

وفى مساء الإثنين ٢٤ نوفمبر، أعلن دولته نبأ هذه الاستقالة فى مجلس نواب مضطرب وقال فى نهاية الخطبة التى ألقاها فى المجلس إنه «بما أننا لم نستعف من الوزارة إلا خدمة للمصلحة العامة. فإنى مستعد وأصدقائى الكرام من أعضاء هذه المجلس، لأن نؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد أى للمصلحة نفسها التى قبلنا الحكم لخدمتها والتى تركنا الحكم لخدمتها».

وبعد أن قرر المجلس احتجاجه بالإجماع على تصرفات الحكومة البريطانية التى وردت مذكراتها للحكومة المصرية من دار المندوب السامى، وافق أيضًا على اقتراح عبد اللطيف الصوفانى بك وفحوى هذا الاقتراح أن يسجل فى محضر الجلسة هذه.

«إن كل تصرف حصل من حكومة استقالت أو يحصل من حكومة مقبلة وكان هذا التصرف مخالفًا لإرادة المجلس أو كان المجلس معطلا وفى هذا التصرف أى عبث أو مساس بحقوق البلاد فيكون هذا عملاً فرديًا لا تتحمل الأمة أية نتيجة تترتب عليه ما دامت الأمة لم تقر «ولم تقبله».

ثم إن المجلس قرر الاجتماع فى الأيام التالية بشرط أن لا تجرى أعمال إلا إذا حضرت الحكومة، وذلك لأن الوزارة السعدية سقطت باستقالة سعد باشا وبقبول هذه الاستقالة من جلالة الملك.

صورة احتجاج مجلس الشيوخ

وقرر مجلس الشيوخ أيضًا وضع احتجاج على أعمال الحكومة البريطانية بعد أن سمع أقوال سعد باشا بخصوص استقالة الوزارة، وها هى صورته:

«إن مجلس الشيوخ المصرى المنعقد بجلسته العلنية بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤، مع تكرار أسفه على اغتيال المرحوم السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى ومع استنكاره مرة أخرى لهذا الحادث الأليم، يحتج بالإجماع أشد

احتجاج على المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية بشأن الحادث المذكور من حيث لهجتها المُهيمنة للأمة وللحكومة معًا. ومن حيث ما اشتملت عليه من الطلبات الفادحة القاسية التى لا يبررها الحادث نفسه ولا هى تتفق مع القوانين الدولية أو مع تصريحات الحكومة البريطانية المتكررة. سيما ما كان منها متعلقًا بالسودان الذى هو جزء لا ينفصل من مصر. بل روح حياتها من سحب جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة من الجيش المصرى بالسودان. مع إدخال ترتيب جديد للمواصلات السودانية. لأن فى ذلك اعتداءً على حقوق مصر الثابتة فى السودان. وما كان متعلقًا بزيادة مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة عن ٣٠٠ ألف فدان زيادة غير محدودة؛ لأنه فيه نقضًا لعهود الدولة الإنكليزية بأن تحل هذه المسألة باتفاق بين الحكومتين تراعى فيها مصلحة الزراعة المصرية أولا وبالذات. ومما يدعو إلى زيادة الاستياء صدور الأوامر باحتلال القوات البريطانية لجمرك الإسكندرية كأول التدابير التى اتخذتها حكومة دولة بريطانيا».

«فأى علاقة بين الجريمة وبين هذا التصرف الجائر اللهم إلا إذا أُريد انتهاز فرصة وقوعها، وهى التى حزنت الأمة بأسرها وحكومتها وجميع هيئتها النيابية، للنيل من استقلال البلاد وهضم حقوقها ولا ذنب لها سوى أن بعض الأشرار نزع إلى جُرْم هى بريئة منه وجادة فى اكتشاف مرتكبيه».

وقد قرر المجلس أن يعلن هذه الاحتجاجات على الملأ ويشهد الأمم المتمدينة على تلك التصرفات الجائرة التى لا تتفق مع روح العصر الحاضر ولا مع حقوق الأمم المقدسة، مع تبليغ احتجاجه إلى عصبة الأمم وبرلمانات العالم.

صورة احتجاج مجلس النواب

أما احتجاج مجلس النواب، فهذا نصه:

«إزاء الاعتداءات الأخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب.

«أولاً: تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطنًا واحدًا لا يقبل التجزئة».

ثانيًا: إنه على الرغم من استنكر الأمة وميلكها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضد المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام، وعلى الرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم إلى العدالة، فإنه مما يؤسف له كل الأسف، أن الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها. فلم تقتصر على مطالبها البالغة حد الإرهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها. بل تعدت هذه الدائرة وذهبت إلى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان وإلزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان العام. والتصريح بزيادة مساحة الأطيان التى تستغلها الشركات الاستعمارية البريطانية فى السودان من ٣٠٠ ألف فدان إلى ما لا نهاية. وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تذيعه من حماية المصالح الأجنبية فى مصر إلى آخر ما جاء فى التبليغات الإنكليزية. ثم نفذت بالفعل ما توعدت به وزادت عليه احتلال جمارك الإسكندرية معلنة أنه أول التدابير التى تنوى اتخاذها. ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليست لها أية علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ».

«فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملأ العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ويشهد الأمم المتمدينة ـ على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة. ويبلغ احتجاجاته إلى برلمانات العالم. ويرفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم طالبًا إليه

التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا».

وفى خلال ذلك كانت الجنود الإنكليزية تجوس بحرابها خلال شوارع العاصمة فى شكل مظاهرات عسكرية القصد بها الإرهاب. على أن الشعب وقد أحس بدقة الموقف، كان بطبعه هادئًا منتظرًا تصرفات رجال الحكومة والسياسة غير مُبْدٍ من جانبه أى حركة يُشتّم منها رائحة العداء العنيف.

هذا وينبغى أن نستعرض الأقوال والآراء التى دارت حول هذه الحرب السياسية بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية. وتعد هذه الحادثة من أعظم الحوادث فى تاريخ الاستقلال الحديث الفتى.

أجمع الناس ما عدا الإنكليز طبعًا والصحف فى أنحاء المعمور ما عدا الإنكليزية أيضًا على أن الحكومة البريطانية جاوزت كل حد معروف فى استغلال الجرم الواقع ضد حياة السردار.

قالت السياسة[1] وقد أحسنت القول والتعبير عن هذا التجاوز الممقوت:

«والحق أن المطالب ـ مطالب الإنكليز ـ فادحة إلى حد يجعل كل تعليل لها غير سائغ. ولقد تناقل الناس قبل نشرها أقوالاً وإشاعات عما يمكن أن تطلبه الحكومة البريطانية على أثر الحادث. ومن شأن الإشاعات أن تتجسم فتبلغ أكثر من أضعاف الحقيقة. لكن الحال انقلبت فى هذه المرة تمامًا. فما طلبته بريطانيا من مصر قد جاوز كل إشاعة وكل وهم. وقد بلغ مبلغًا لا يصدقه العقل».

وهكذا ترى أن الرأى العام الذى انذهل أمام الجريمة غادره الذهول على أثر مطالب الإنكليز واعتراه الخبل والحيرة.

وكانت هذه الجريدة قد تساءلت أنه: «إذا كانت الأغلبية البرلمانية قد أنكرت مزايا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وهو لا يربط مصر فى شىء ويعترف

---

(١) السياسة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

باستقلالها وسيادتها، فماذا عسى يكون رأيها وهى مطالبة بإقرار الحكومة على قبول شروط تمس الاستقلال والسيادة شر مساس».

ولكن مجلس النواب أبَى أن يسلم إلا بالمطالب التى وجدها لا تمس هذا الاستقلال فخول الحكومة قبول الترضية والاعتذار لبريطانيا عن قتل السردار. ودفع مبلغ ٥٠٠ ألف جنيه مصرى تعويضًا وأن تتحرى الحكومة عن المجرمين وتسلمهم إلى يد العدالة لينالوا جزاء عملهم الشنيع الذى ألحق بمصلحة البلد ذلك الضرر البليغ.

وقد أبت الحكومة على توسعها فى ردها على الطلب الخاص بمنع المظاهرات السياسية أن تجعل فيه ما يُشتم منه رائحة التساهل لدرجة تدخل الأجنبى فى الشئون الداخلية للبلد: إذ صرحت الحكومة بأنها: «ستجتهد فى قمع المظاهرات التى تخلُّ بالنظام العام وبأنها ترجع عند الحاجة القصوى إلى المجلس للحصول على سلطة أوسع مما لها».

وذهب بعض الكُتَّاب إلى قياس مطالب الحكومة البريطانية بالمطالب التى عينتها إيطاليا لليونان بمناسبة حادثة مقتل البعثة الإيطالية على حدود اليونان. فصرح أن موسولينى لم يطلب من حكومة اليونان إلا المطالب المعتدلة التى قد لا تذكر بجانب مطالب البريطانيين. فضلاً عن أن الحكومة الإنكليزية نفسها والصحافة الإنكليزية معها كانت قد تهددت إيطاليا التهديد الكافى لترجع عن استعمال القوة الغاشمة تجاه دولة اليونان الصغيرة. وأُشيع وقتئذ أنها أبلغت إلى عصبة الأمم أنها تضع أسطولها الضخم تحت تصرفها لحمل إيطاليا على الإذعان للحكم الذى تصدره فى الخلاف الحاصل بينها وبين اليونان. وأخيرًا الزمتها بأن تقنع بما يقرره مؤتمر السفراء لحل هذا الخلاف وكان ذلك. وللخلاف المصرى البريطانى نظير آخر هو الخلاف الذى حصل بين النمسا وحكومة الصرب بسبب قتل ولى عهد الأولى من يد صربى. وكانت مطالب هذه من الأخرى يسيرة جدًا لا ينتج منها الضرر الذى ينتج من قبول المطالب

البريطانية. ومع ذلك ساعدت الدول العظمى ومن بينها إنكلترا الصرب فى تخفيف وطأة الإنذار النمسوى ولكن سبق القضاء فوقعت الحرب الكبرى على أثر ذلك الخلاف التاريخى البسيط.

ومما تجدر الإشارة إليه فى صدد معالجة الأزمة المصرية البريطانية، أن بعض الجرائد الوطنية رأت من المعقول جدًا أن يحتكم الخصمان إلى عصبة الأمم فى حل الخلاف الواقع. وليس فى نظام عصبة الأمم ما يمنع رفع هذا الخلاف من الحكومة المصرية إلى هذه الجمعية وإن تكن مصر غير داخلة فيها. وفى نفس احتجاج مجلس النواب تجد عبارة صريحة طلب بها المجلس من عصبة الأمم «التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية».

وقالت جريدة البلاغ فى ٢٦ نوفمبر ما يأتى:

«وبأى حال فإن الحجج التى استندت إليها المطالب البريطانية، وبالحرى الانفعالات التى اتخذتها هذه الحكومة وسيلة لتحقيق مطامعها فى مصر والسودان، كانت تدل دلالة واضحة جدًا على أن هناك خطة مرسومة لمحاربة الوزارة الشعبية فى أول فرصة فتُلجئها إلى ترك مناصب الحكم. حيث إنها وجدت روح الاستقلال تنمو على يد هذه الوزارة نموًا سريعًا فرأواها ورأوا البرلمان السعدى يرفضان دفع نفقات جيش الاحتلال ويرفضان دفع أقساط الجزية التركية ويتجاهلان وجود المستشارين البريطانيين فى وزارتى المالية والحقانية ويبثان فى الحكومة الشعور الصحيح بالاستقلال والعمل لمصر لا للسياسة الإنكليزية. رأى الإنكليز كل هذا فلم يَرُقْهم وصمموا على كسره دفعة واحدة مهما كلفهم ذلك من الثمن فكانت ضرباتهم هذه التى أرسلوها واحدة تلو الأخرى. وكان تهديدهم هذا الذى توعدوا فيه بسلسلة من الاعتداءات ابتدأت باحتلال جمارك الإسكندرية. ولهذا استقالت الوزارة السعدية، استقالت وهى حائزة لثقة جلالة الملك وثقة البرلمان والشعب».

«وإذا ما قيل من الجانب البريطانى عن نفس الجريم بأنها نتيجة إهمال الحكومة المصرية فهذا شىء لم يثبت لأنه لا يدل عليه إلا وجود أسباب صريحة تدعو إلى نسبة هذا الإهمال للحكومة. وهى مفقودة. ولأنه لم يَجُل بخاطر أحد أن يحدث فى ذلك الظرف تعدٍّ من قِبل عصابة بقصد اغتيال السردار وهو ليس بالشخص الذى سبق وكان له ضلع فى مسألة مشهورة أو عمل مهم قد يفضى إلى اغتياله من الفئة المذكورة. ولو كان ثمة ما يدعو للحذر والتحوط للجريمة فكان أولى الناس بالحذر شخص السردار. ويكفى أن يعرف أن الجرم سياسى بحذافيره، وقد دبرته تلك العصابة بطريقة غاية فى الانتظام والإتقان، فهو جرم فوق العادة لا يجوز الأخذ به للوم الحكومة المصرية وإيلامها قولاً وعملاً بنحو ما صدر من وزارة المحافظين البريطانيين.

«وعلى الجملة فإن الحكومة الإنكليزية استعانت بكل وسيلة وذهبت كل مذهب لتجسيم الجريمة والتهويل بقوتها على الأفكار».

ولكن هل استطاعت الحكومة البريطانية أن تمنع اغتيال قائدها الكبير الجنرال ويلسن فى أكبر شارع من شوارع لندن رغم ما أنذرت به الحكومة الإنكليزية من أن حياته مهددة؟».

«فإن كانت جريمة واحدة وقعت قد صارت برهانًا على أن الحكومة المصرية غير قادرة على حماية النظام. فما الذى تقوله السلطة العسكرية البريطانية فى الجرائم الثلاثين التى وقعت فى عهدها ولم تصل فيها إلى مجرم واحد؟ ولقد قامت بحملة من التضليل على الرأى العام فى أوروبا وبريطانيا ومصر أيضًا. وكان هدفها فى الرماية سعد والوفد وغايتها مع المصريين أن ينذورهم بأن سعد باشا وأعوانه هم الذين يجرون على البلد الرزايا بأعمالهم السيئة وسياستهم الجاهلة. حتى إن موظفيْن من الإنكليز وهما مستر كوين بويد ورسل باشا اتهما الوزارة فى مذكرة تقدمت منهما لدار المندوب السامى، بأنها لا تترك التحقيق يأخذ كل مجراه ليصل إلى غايته ولم تسأل هذه الوزارة، على رواية جريدة السياسة هذيْن، الموظفين عما اتهماها به ولم تعمل شيئًا لدحض اتهامهما إياها».

وبناءً على ما تقدم لم يستفد من الجريمة إلا الإنكليز أنفسهم جنوا منها كل الفائدة وإن كلفتهم حياة قائد من قوادهم. ومن ضمن أعمالهم التى استرعت الأنظار خلال الجريمة أن اللورد أللنبى قصد فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٢٤ نوفمبر ومعه المستر فرنس والماجور هنذلى إلى مستشفى قصر العينى، وكان فى انتظارهم هناك اللواء اسبنكس باشا مفتش الجيوش المصرية العام والميرالاى رسل باشا حكمدار القاهرة والمستر مور وكيل حكومة السودان وطه بك علام قومندان بلوك الخفر وأطباء المستشفى وقد ذهب فخامته إلى الغرفة التى يوجد فيها محمد عبد الجواد جندى بلوك. الخفر الذى اقتفى أثر الجناة وأطلقت عليه رصاصة أصابته كما أسلفنا، وقال له ما يأتى: «حضرة محمد عبد الجواد العسكرى: لقت قمت بعمل ممتاز وجرحت أثناء اقتفائك أثر قتلة المغفور له صاحب المعالى حاكم السودان العام وسردار الجيش المصرى بينما كانوا مسلحين وأنت أعزل».

«وللدلالة على تقدير الحكومة البريطانية وحكومة السودان لما قمت به فإنى أقدم لك ألف جنيه مصرى وسيتعهدك حكمدارك لتتمكن من الانتفاع بهذا المبلغ بأحسن ما يمكن».

ثم سلمه عشر ورقات من فئة المائة جنيه.

وكانت الحكومة المصرية خصصت لهذا العسكرى عشرين جنيهًا مع نوط الواجب مكافأة له على عمله.

وقد استعرض أحد النواب المصريين الحوادث المتقدمة والأخيرة ما بين مصر وبريطانيا، واصفًا الشدة التى تخللت الجريمة بقوله:

«وإن لهذه الشدة فوائدها وأن أول فائدة لها أنها أنهت مهزلة الاستقلال المصرى تحت أسنَّة الحراب البريطانية»(١).

(١) المقطم فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

الباب الثالث

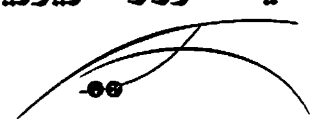


■ وزارة أحمد زيور باشا

■■

الفصل الأول

تأليف الوزارة الزيورية



عقب استقالة وزارة صاحب الدولة سعد زغلول باشا وقبولها دعا حضرة صاحب الجلالة، الملك فى نفس يوم قبول الاستقالة، إلى قصر عابدين معالى أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ وعرض عليه تأليف الوزارة الجديدة فقبل المهمة. وفى يوم ٢٤ نوفمبر صدر الأمر الملكى رقم ٧٧ لسنة ١٩٢٤ إلى حضرة صاحب الدولة زيور باشا، هذا نصه:

«عزيزى أحمد زيور باشا.»

«عهدناكم صادق العزم حسن الروية وعرفنا فيكم تمام الخبرة والمقدرة على حسن تصريف الأمور. وحزتم كبير ثقتنا فاقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة إليكم».

«وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض مشروع هذا التأليف علينا لصدور مرسومنا العالى به».

«ونسأل الله تعالى المعونة والتوفيق إلى ما فيه خير البلاد».

صدر بسراى عابدين فى ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ و٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

(فؤاد)

فأجاب دولة زيور باشا على هذا الأمر الملكى بالكتاب الآتى:

«يا صاحب الجلالة.»

«إن ولائى لذاتكم العلية ولأسرتكم المجيدة. وحبى لبلادى العزيزة يفرضان علىَّ واجب تلبية الدعوة التى تفضلتم جلالتكم بتوجيهها إلىَّ وإنى لعلى بينة مما يحوط مهمتى من المشاق فى الظروف الحالية الصعبة. ولكن إلى أمل، بفضل ما يولينى إياه مولاى من جليل التعضيد. وما القاه من الأمة من سديد المعاونة أن أستطيع القيام بواجبى على ما فيه الخير للمصلحة العامة وحقوق الوطن المقدسة. وستعلن الوزارة برنامجها عند تقديمها للبرلمان. وأتشرف بأن أعرض على أعتاب جلالتكم أسماء حضرات الوزراء الذين وقع اختيارى عليهم لمعاونتى فى هذه المهمة. محتفظًا لنفسى بمنصب الوزارة الداخلية مع قيامى بأعمال وزارة الخارجية موقتا. وهم:»

أحمد زيور باشا	للداخلية والخارجية مؤقتًا
أحمد محمد خشبة بك	للمعارف العمومية وللحقانية مؤقتًا
عثمان محرم بك	للأشغال العمومية
محمد السيد أبو على باشا	للزراعة
محمد صدقى باشا	للأوقاف
يوسف قطاوى باشا	للمالية
نخلة جورجى المطيعى بك	للمواصلات
محمد صادق يحيى باشا	للحربية

فإذا صادف ذلك قبولا لدى مولاى رجوت من جلالته التفضل بإصدار المرسوم الملكى باعتماده سائلا من الله التوفيق ومازلت لمولاى»:

العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين

«أحمد زيور»

وعلى ذلك صدر المرسوم الملكى بتأليف الوزارة الزيورية. ولقد قوبلت هذه الوزارة من الأمة بفتور تام لأنها لم تكن مؤلفة من أشخاص متجانسين، بل كان أعضاؤها ممن لم تجمعهم جامعة من رأى أو أحزب سياسى.

ولم يمضِ على تأليفها يوم واحد، حتى استصدرت من حضرة صاحب الجلالة الملك مرسومًا بتأجيل البرلمان. هذا نصه:

«نحن فؤاد ملك مصر.»

«بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بدعوة البرلمان إلى عقد جلساته العادية.

«وبعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الدستور.»

«وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس.»

رسمنا بما هو آت:

«المادة الأولى»

«يؤجل انعقاد البرلمان مدة شهر».

«المادة الثانية»

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به ابتداء من اليوم.

«صدر بسراى عابدين فى ٢٨ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤)».

«فؤاد»

وفى الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة انعقد مجلس الشيوخ برياسة صاحب المعالى زكى باشا أبو السعود فتلا موظف السكرتارية على الأعضاء نص المرسوم الصادر بتأجيل انعقاد البرلمان، فقابله الأعضاء بالصمت التام وأعلن الرئيس انفضاض المجلس مؤجلا شهرًا.

وفى الساعة الخامسة والثلث افتتح مظلوم باشا الجلسة فأعلن النائب السكرتير على حسين أفندى المرسوم وقرأه وانصرف الأعضاء، ولوحظ أنه لم يكن فى هذه الجلسة أحد من نواب المعارضة. ولقد اعترض بعض النواب (خارج المجلس) وبعض الكُتَّاب أيضًا على تأجيل البرلمان للمدة المعلومة وقالوا إن نص المادة الخاصة بالتأجيل لا يجيز تأجيله قبل انعقاده، وأما تعطيل جلساته فشىء متوقف على موافقة المجلسين كما ورد فى صريح المادة ٣٩ من الدستور الذى استند إليه مرسوم التأجيل.

وكان اجتهاد الوزارة مخالفًا لهذا الرأى؛ لأنه ورد فى عجُز المادة المذكورة أنه لا يجوز أن يتكرر التأجيل فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين، مما يساعد على قبول جواز تأجيل الانعقاد حتى فى أثناء جلسات المجلس بشرط أن لا يتكرر بدون موافقة المجلسين. ولكن الذين خالفوا هذا الرأى قالوا:

«بأن الانعقاد وتأجيله شىء والجلسات وتعطيلها شىء آخر. والقانون يقصد تأجيل الانعقاد وتعطيل الجلسات معًا. ولكل من هذين الأمرين قيد مخصوص لا يسرى على الثانى. وأن المرسوم صدر بتأجيل الانعقاد والمجلس منعقد. فتعطيل الجلسات مؤقتًا لا يجوز إلا بموافقة المجلسين وليس من الضرورى وقوع التعطيل مكررًا أثناء الجلسات بل إن ذلك يقصد منه تأجيل الانعقاد أولا. وإذا ما تأجل مرة ثم انعقد المجلس ولزم تعطيل الجلسات فيحصل التكرار. ولا يلزم هناك أخذ موافقة المجلسين على هذا التعطيل بعد التأجيل الذى حصل قبله بمجرد إرادة الملك».

ومع كلٍّ فقد كان لتأجيل البرلمان دهشة فى الجمهور وحسب العارفون أنه قد يحصل بعد التأجيل شىء آخر. وانتقدت جريدة البلاغ الصادرة فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ على الوزارة أن بدأت عملها بتأجيل انعقاد البرلمان فدلت بذلك على أنها كرهت أن تتقدم للبرلمان فى الظروف الحاضرة، قالت:

«ولسنا ندرى لماذا كرهت ذلك بعد أن علمت أن سعد باشا أعلن فى مجلس النواب أنه مستعد، هو وأصدقاؤه لتأييد كل وزارة تعمل لخدمة البلاد وبينما كان

يعلن ذلك كان معروفًا لديه أن زيور باشا يؤلف الوزارة الجديدة. فالوزارة ارتكبت خطأ لأنه إما أن تكون أعمال هذه الوزارة مما يمكن تحمله اجتنابًا لضرر جسيم. فإن كانت مما يمكن تحمله واجتناب الضرر الجسيم به فقد أثبت البرلمان فى أحوال عديدة أنه لا يمتنع من قبوله لأنه يقدر الحوادث تقديرًا صحيحًا. ولدينا قبوله للمطالب الخاصة بالجريمة برهان على أنه ليس طائشًا ولا متطرفًا بل هو رزين يفهم الحقائق ويواجهها مواجهة عقل واعتدال. أما إن كانت الأعمال فى ذاتها ضررًا جسيمًا وكانت الوزارة تعتقد أن البرلمان لا يوافقها عليها. وأنه أولى لها حينئذ أن تؤجل انعقاده فكيف تستطيع أن تحمل وحدها هذه المسئولية. وكيف إذا طلب الإنكليز اليوم منها مطالب ضارة بحقوق البلاد تحرم نفسها من وجود البرلمان بجانبها فكأنها تعتمد عليها وحصنا تلتجئ إليه وتحتمى فيه».

ثم ذكرت الجريدة أن طلائع هذه الأعمال القائمة على الاستسلام لمطالب البريطانيين بدأت تظهر؛ إذ إن مدير الإدارة الأوروبية للأمن العام أرسل إلى المديرين يقول لهم: أمرنى فخامة المندوب السامى أن أطلب من سعادتكم اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أرواح جميع الأجانب فى دائرة اختصاصكم و... و... إلخ» أى أن مدير الإدارة الأوروبية صار، وهو موظف فى وزارة الداخلية، يستمد سلطته من المندوب السامى البريطانى رأسًا. وصار يعلن المديرين بذلك ويطلب منهم أن ينفذوا ما يرسله لهم من الأوامر بناءً على هذه السلطة. ويرسل فى الوقت نفسه حكمدار القاهرة رسل باشا إلى مأمورى الأقسام وضباط البوليس يعلنهم بأنه هو المرجع الرئيسى لهم، وأن عليهم أن يتلقوا منه هو لا من أى إنسان غيره كل ما يحتاجون إليه من التعليمات وأن ينفذوا أوامره فى أى حال.

وفى صباح ٢٧ نوفمبر، فوجئت القاهرة بخبر إلقاء القوة العسكرية البريطانية القبض على عبد الرحمن فهمى بك ووليم مكرم عبيد أفندى عضوَىْ مجلس النواب ومحمود أفندى النقراشى. وقد قابل الناس هذا النبأ بشىء غير

قليل من الدهشة. فالناس يعلمون أن عهد الأحكام العرفية البريطانية قد انقضى. وأن السلطة العسكرية البريطانية لم يصبح لها على مصرى سلطان. وهم يعلمون كذلك إن الدستور المصرى يكفل حقوق المصريين. وقد نص على أنه لا يجوز إلقاء القبض على أحد إلا على الوجه المبين بالقانون. والحفيظ على القانون فى مصر ليس هو السلطة البريطانية ولكنه الحكومة المصرية. وظاهر من البرقيات التى نشرتها بعض جرائد لندن لمراسليها فى القاهرة أن دار المندب السامى فكرت فى إلقاء القبض على هؤلاء قبل أن تقوم بهذا العمل، فكان لديها وقت واسع لتلفت أنظار الحكومة المصرية إلى مؤامرة يدبرها هؤلاء أو إلى أنهم ذوو علاقة بالجريمة التى ارتكبت ضد حياة السردار. ولكنها لم تفعل بل أرسلت البوليس البريطانى فألقى القبض عليهم فى دُورهم بدون اكتراث لحرمة المنازل القانونية. فاحتجت الصحف احتجاجًا شديدًا على هذا الاعتداء الذى لا يقع إلا بوجود الأحكام العرفية، وبعد إعلان هذه الأحكام على الناس. وهو اعتداء أيضًا على سلطة الحكومة المُسلَّم بها قطعيًا. واحتج الوفد المصرى أيضًا بالتلغراف إلى حكومات الدول الكبرى والجرائد الأوروبية ومجلس عصبة الأمم.

وهذا هو نص الاحتجاج:

«تسود فى مصر هذه الأيام قوة غشومة مسلحة تعتمد عليها حكومة أمة متمدينة فى القرن العشرين لإذلال أمة ناهضة «متمدينة» كل ذنبها أنها تنشُد حريتها الطبيعية المقدسة وتطالب بحقوقها الطبيعية المغتصبة.

لعل ليس فى العالم كله أمة أسفت وتألمت لقتل السردار أكثر من الأمة المصرية، ولقد أظهرت جميع طبقاتها بشكل واضح جلى أسفها واستنكارها لهذا الحادث الفظيع. وهى مع ذلك قد دفعت تعويضًا باهظًا وقبلت أن تعتذر رغم براءتها، ورغم قيامها بواجبها من تعقب المجرمين بكل همة ونشاط ورغم أن هذه الجريمة الشنعاء يقع أمثالها فى كل بلد مهما ارتقت شئونه وانتظمت إدارته. بل قد وقعت بالفعل فى شوارع لندرة نفسها جناية لا تقل عن هذه الجناية خطورة وهى قتل الفيلد مارشال ويلسون رغم ما أنذرت به الحكومة الإنكليزية من أن

حياته مهددة فلم يقل أحد بأن النظام الذى حكمت به إنكلترا قد عرضها لاحتقار الأمم ولم يقل أحد بأن إنكلترا عاجزة عن حكم نفسها. ومع ذلك فحكومة بريطانيا العظمى الحالية على الرغم من كل هذه الاعتبارات لا تريد إلا أن تستغل هذا الحادث لإذلال مصر وتنفيذ مطامعها الاستعمارية على مرأى ومسمع من الدول المتمدينة وطردت جيوشًا من السودان ووعدت بالاستبداد بماء النيل لإحياء بعد شركات القطن البريطانية على حساب حياة أمة بأسرها، واحتلت الجمارك. واليوم فى غير خجل داست دستور البلاد ونشرت فى مصر حالة هى الأحكام العرفية بعينها لا ينقصها إلا اسمها. فانتهكت بجنودها حرمة المنازل وقبضت على رجال من خيرة المصريين من نواب وغير نواب وزعمت أن حياة الأجانب وأموالهم فى مصر مهددة. وهى تعلم أن مصر أكرم الأمم بنزلائها الأجانب وأرعاها لكرامتهم وأحفظها لمصالحهم، ولكنه عذر الذئب مع الحَمَل تدَّعيه القوة الغشومة لتستتر وراءه وتقضى مطامعها التى لا تعرف حدًا».

«إن المستعمرين يخشون تحكيم عصبة الأمم التى ما وجدت إلاَّ لتكون أداة للسلام. فهل نحن فى عصر جديد يسود فيه التحكيم والعدل وحب السلام واحترام حقوق الشعوب أم نحن لا نزال كما كنا فى عصر قوة واستبداد وغصب؟ أصحيح بعد هذه الحرب الكبرى وعلى الرغم من ضحاياها وآلامها ومن دروسها وغيرها أنه لا يزال القوى يفعل بالضعيف ما يشاء؟».

«إن الوفد المصرى ليحتج بكل قوته على هذه الاعتداءات المتكررة ويحمِّل الحكومة الإنكليزية تبعتها ويحتكم إلى العالم المتمدين فى شأنها».

واجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية فقررت احتجاجها على تصرفات الوزارة الجديدة.

وهذا هو نص الاحتجاج:

«اجتمع الحاضرون اليوم بالقاهرة من أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية بمنزل حضرة عطا بك عفيفى نائب البوها تحت رئاسة حضرة صاحب السعادة حمد

الباسل باشا وكيل مجلس النواب وبحضور حضرات أصحاب المعالى والسعادة والعزة مرقس حنا باشا ومصطفى النحاس باشا والدكتور أحمد ماهر والأستاذ على الشمسى بك والأستاذ سلامة ميخائيل بك وسينوت حنا بك وحسين بك هلال وجورج بك خياط والأستاذ راغب إسكندر وعطا بك عفيفى وبشرى بك حنا والأستاذ جاد الحوت بك والأستاذ على بك حسين والأستاذ عبد اللطيف سعودى وحمدى بك سيف النصر وتوفيق بك أندراوس والأستاذ يوسف الجندى وعبد الستار بك الباسل والأستاذ إسماعيل حمزة والأستاذ محمود علام والأستاذ محمد صبرى أبو علم وعبد الستار أفندى حسن عمران والأستاذ طاهر عبد اللطيف وعبد الله عمر عبد الآخر بك وحسن الوكيل أفندى والأستاذ أحمد سابق والأستاذ على نجيب والأستاذ كامل حسن الأسيوطى والأستاذ شفيق منصور والأستاذ عبد المجيد نافع والأستاذ إبراهيم ممتاز والدكتور حافظ مؤمن ومحمود بك لطيف وعبد الرحمن أفندى عزام وعبد الغنى بك سليم عبده وعلى بك لهيطة وعبد الصادق عبد الحميد أفندى وحسن يس أفندى، وقرروا ما يأتى:

أولاً: «تحتج الهيئة على التصريحات التى وردت فى أحاديث دولة رئيس الوزراء لبعض الصحافيين الأجانب؛ لأن دولته قد بالغ فى إظهار جزع لا تشعر الأمة بشىء منه ولا تقره عليه؛ لأن الأمة لا تطلب التسوية على المياه وإنما تطلب حقها كاملاً فى وطنها بجزئيه: مصر والسودان».

ثانيًا: «تحتج على موافقة الحكومة على سحب الجنود والضباط من السودان لأن فى ذلك تسليمًا بمطلب رفضه البرلمان بالإجماع واحتجت عليه الوزارة السعدية ولن يبرر موقف الحكومة فى هذا التصرف أى عذر تعتذر به».

ثالثًا: «تحتج الهيئة على افتئات السلطة العسكرية البريطانية على الدستور بانتهاكها حرمة المنازل والحرية الشخصية والضمانات البرلمانية بإجراءات القبض على بعض النواب وغيرهم، وتعتبر استمرار حبسهم إقرارًا من الوزارة لهذا الافتئات وتسليمًا منها بالاعتداء على الدستور الذى أقسم أكثر أعضائها يمين الإخلاص له».

رابعًا: «تعتبر الهيئة أن كل تصرف من هذه الحكومة التى لم تتقدم للبرلمان ولم تَنَل ثقته يعد باطلا ولا تتقيد به البلاد بحال من الأحوال».

وقد اهتمت الوزارة لحادث الاعتقال الذى كان له أكبر تأثير على النفوس وبدا إهانة ظاهرة ظهورًا كليًا لسلطتها الشرعية. فذهب زيور باشا إلى دار المندوب السامى وتفاوض معه فى الأمر، وأسفرت المفاوضة عن تسليم المقبوض عليهم إلى السلطة القضائية المصرية لاتخاذ الإجراءات معهم عن التهمة الموجهة إليهم وفقًا لأحكام القوانين المصرية.

ولكن المادة (١١٠) من الدستور المصرى نصت على أنه لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له، وذلك فيما عدا حلة التلبس بالجناية. وقد تناقش العارفون فى تفسير هذه المادة وتطبيقها الآن والبرلمان مؤجل العمل شهرًا بحكم المرسوم الملكى وهل الحصانة البرلمانية زالت عن أعضاء البرلمان فى أثناء هذا الشهر أو لا، فانقسم الباحثون فى الموضوع وقال بعضهم: كيف يتيسر استئذان المجلس وهو غير معقود ولا يستطاع عقده وجمع أعضائه. غير أن شراح الدستور من الأوروبيين يرون عكس هذا الرأى تمامًا ويقولون بتمام الصراحة إن دور الانعقاد يشمل كل تأجيل يقع فى أثنائه.

❊ ❊ ❊

تشكل وزارة زيور باشا عقب حادثة قتل السردار، تلك الحادثة التى أعقبها الإنذار البريطانى المعلوم، فالاعتداء على الجمارك المصرية باحتلالها بواسطة القوات البريطانية.

تشكلت هذه الوزارة بسرعة وكانت نتيجة هذه السرعة أن دخل أعضاؤها فيها ولم يكن لهم رابطة سياسية جدية تربط بعضهم ببعض وتوحد مساعيهم.

ولقد كانت سياسة هذه الوزارة غير المتجانسة تقضى بقبول الشروط الواردة فى الإنذار الإنكليزى الذى وجّه لوزارة سعد باشا المستقيلة.

ومما قدمنا علمنا إن الحكومة الإنكليزية أمرت قوة من جنودها باحتلال الجمارك المصرية كأول تدبير تتخذه السلطات البريطانية من وسائل الشدة. وأن اللورد أللنبى أبلغ دولة سعد زغلول باشا مُذْ كان رئيسًا لمجلس الوزراء ذلك الإجراء بكتاب فى ٢٤ نوفمبر.

فلما تولت وزارة زيور باشا الأمر طلبت من المندوب السامى إصدار الأمر بإجلاء الجنود البريطانية عن الجمارك بعد أن قبلت طلبات الحكومة البريطانية كلها. فبعث اللورد أللنبى الكتاب الآتى المؤرخ فى ٣٠ نوفمبر إلى دولة زيور باشا، وهذا نصه:

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء.

يا صاحب الدولة:

ردًا على سؤالكم أتشرف بإحاطتكم علمًا بأن الطلبات التى يصح لى أن أشير على حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بالجلاء عن جمرك الإسكندرية فيما لو قبلتها الحكومة المصرية، هى:

١ ـ تقبل الحكومة المصرية إحالة الموظفين الأجانب الذين تسرى عليهم أحكام الموارد ٤ و٧ و٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ فى التواريخ التى ستحدد طبقًا للاختيار الذى سيخوّل لهم الحق فى إبدائه قبل ١٥ يناير سنة ١٩٢٥.

ولا يجوز أن تكون هذه التواريخ سابقة لأول أبريل سنة ١٩٢٥ ولا لاحقة للتاريخ السابق تقريره لخروج أُولى الشأن أو لتاريخ أول سنة ١٩٢٧.

٢ ـ تتعهد الحكومة المصرية فى استعمال كل نفوذها لدى بلدية الإسكندرية وبذل كل مساعدة ممكنة لها بقصد مساواة موظفى البلدية الأجانب بموظفى الحكومة المصرية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية فيما يتعلق بأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ والبندين الأول والثالث من هذه المذكرة.

٣ ـ فى حال استعمال هؤلاء الموظفين لحق الاختيار المنصوص عليه فى البند الأول، يُمنح الموظفون منهم الذين لم يكن لهم بعد حق فى المعاش ولكنهم قد يكتسبون هذا الحق إذا ظلوا فى الخدمة لغاية أول إبريل سنة ١٩٢٧، معاشًا يقوم مقام المكافأة المنصوص عليها فى قانون المعاشات. ويُحسب هذا المعاش طبقًا للقواعد المقررة فى المادة السادسة عشرة من ذلك القانون كما عدلت فيما بعد ولكن بدون مراعاة لأحكام المادة العشرين التى تشترط مدة خدمة خمس عشرة سنة يحسب عنها المعاش.

وفى هذه الحالة يخفض فى الملحق رقم ٢ من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٢٣ عامل مدة الخدمة إلى ٦.

٤ ـ يسرى حكم المادة ٢٠ من القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ على كل موظف أجنبى من موظفى الحكومة يكون فى المعاش أو يحال فى المستقبل إلى المعاش ويقرر لذلك مدة معقولة للاختيار.

٥ ـ قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن تحت المراقبة الإدارية للجنة تؤلف من المستشار المالى رئيسًا ومن عضوين أحدهما أجنبى.

٦ ـ تراعى الحكومة المصرية مراعاة تامة المستشار المالى والقضائى فيما يطرأ حتى أول إبريل سنة ١٩٢٧ من الخلاف الجوهرى بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط إحالتهم إلى المعاش.

٧ ـ يعترف باستقلال المستشارين المالى والقضائى فيما يتعلق بمكتبيهما ضمن حدود القوانين واللوائح.

٨ ـ تقبل الحكومة المصرية نص البند الثالث من المذكرة الثانية التى أرسلت إلى سلف دولتكم بتاريخ ٢٢ نوفمبر الماضى.

وإنى أغتنم هذه الفرصة لأجدد لدولتكم فائق احترامى،

الإمضاء

اللنبى (فيلد مارشال)

المندوب السامى

ثم أتبعه بكتاب تفسيرى للمادتين السادسة والثامنة من جناب مستشار دار المندوب السامى، هذا نصه:

دار المندوب السامى

القاهرة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

إلى حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء.

عزيزى الرئيس:

رغبة فى اجتناب كل تفسير يؤدى إلى تجاوز الغرض الذى ترمى إليه الفقرتان ٦ ومن ٨ مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى المؤرخة فى هذا اليوم بشأن سلطة المستشارين المالى والقضائى، أتشرف بأن أعطى لدولتكم الإيضاحات الآتية:

تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودة، فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته. على أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتهما أى مساس بما على الوزارة من المسئولية الدستورية.

ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسية والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية.

وتفضلوا يا عزيزى الرئيس بقبول مزيد التحيات.

الإمضاء: كلارك كار

فأرسلت الوزارة ردًا على هذه المذكرة التفسيرية بالقبول مع التحفظات فى الخطاب الآتى:

رياسة مجلس الوزراء

القاهرة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤.

إلى حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى البريطانى

أتشرف بإحاطة فخامتكم علمًا بأنى تسلمت المذكرة التى تكرمتم بإرسالها إلىّ فى هذا اليوم وذكرتم فيها المطالب الثمانية التى علقت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية إخلاء جمرك الإسكندرية على قبول الحكومة المصرية لها.

وأتشرف بأن أخبر فخامتكم بأن مجلس الوزراء قد فوضنى فى إبلاغ فخامتكم أن الحكومة المصرية قبلت هذه الشروط بأكملها بدون قيد، مذعنة فى ذلك إلى حكم الضرورة ومدفوعة بالرغبة الأكيدة فى المسالمة وحسن التفاهم.

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق احترامى.

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: أحمد زيور

رياسة مجلس الوزراء

القاهرة فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٤

إلى جناب المستر كار المستشار بدار المندوب السامى

عزيز المستر كار

تسلمت كتابكم المؤرخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الذى تكرمتم بأن أعطيتمونى فيه التصريحات الآتية اجتنابًا لكل تفسير يؤدى إلى تجاوز الغرض الذى ترمى إليه الفقرتان ٦ و٨ من مذكرة حضرة صاحب الفخامة المندوب السامى، ونصها:

«تأمل حكومة حضرة صاحب الجلالة أن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودّة، فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته. على

أنه من المفهوم أن لا يكون لسلطتها أى مساس بما على الوزارة من المسئولية الدستورية.

«ومن البدهى أنه لا يجوز أن يترتب على هذه الإيضاحات ما يضر بالتحفظات ذات الصبغة السياسة والصبغة العامة التى سبق أن أبدتها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية».

وقد أحطت علمًا بهذه الإيضاحات وأثبتُّها.

وتفضلوا يا عزيزى المستر كار بقبول مزيد من التحيات.

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: أحمد زيور

وعلى هذا انتهت المشكلة وأُخليت الجمارك من الجنود البريطانية.

على أنه لم ينقضِ الأسبوع الأول على تأليف الوزارة حتى استقال عضوان من أعضائها، هما: أحمد بك خشبة وزير المعارف، وعثمان بك محرم وزير الأشغال العمومية. ومهما يكن قد ذكر فى أسباب استقالتهما من أنهما تخليا عن معاونة رئيس الوزارة لأسباب صحية، فإن المفهوم لدى الناس جميعًا أن هناك اعتبارات خاصة وخلافًا قام بينهما وبين زملائهما أدى إلى هذه الاستقالة. فحدوث هذا الخلاف لأسبوع ليس له إلا معنى واحد، هو أن الوزارة لم تكن لتتكون على الصورة التى تكونت بها لو أنها فكرت يوم تأليفها فيما يجب عليها أن تقوم به لخدمة البلاد وفى الخطة التى تسلكها فى إدارة شئونها.

وقد زار مندوب الأهرام عثمان بك محرم وزير الأشغال فى صباح اليوم الذى ذاع فيه خبر اعتقال نائب قنا ونائب القاهرة، فوجده ممتلئًا أسفًا وأعرب له عن شديد استيائه لما جرى، وقال إنه لن يبقى وزيرًا ساعة واحدة وفى تلك الساعة كان خشبة بك يقول لأحد النواب ما يقرب من هذا القول، إذ إن دار المندوب

السامى أبلغت الوزارة أن هؤلاء النواب إذا أُطلق سراحهم تقبض السلطة العسكرية عليهم، وهذا البلاغ هو الذى حمل الوزيرين على الاستعفاء[1].

وقالت جريدة الأخبار بتاريخ ٢ ديسمبر:

«والمفهوم مع ذلك أن الوزيرين قبلا مطاليب الحكومة الإنكليزية التى سنبحثها فيما يأتى الواردة فى الإنذار البريطانى علاوة على ما قبلته وزارة سعد باشا منها. فلماذا استقالا بعد القبول ولم تكن استقالتهما سابقة لهذا القبول؟ وما فائدة البلاد من استقالة تأتى بعد التسليم فى حقوق البلاد؟».

قبول وزارة زيور باشا جميع المطالب الإنكليزية

بقى على الحكومة الإنكليزية بعد أن حصلت على استقالة الوزارة السعدية وتأجيل انعقاد البرلمان وساعدت على تنصيب زيور باشا ـ وموافقته فى الرأى ـ فى مقاعد الحكم، أن تداوم العمل السياسى الذى باشرته بإنذارها الشديد. فجرت المخابرات والمحادثات بين الوزارة ودار المندوب السامى.

وقالت «البلاغ» الصادرة فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤:

«إن الوزارة قد هددت على ما يقال من جانب دار المندوب السامى ببسط الأحكم العرفية فخافت وسلمت فى مثل سرعة الريح. على أى شىء خافت؟ هل استشارت البلاد فأجابتها بأنها تخاف مثلها؟ هل رجعت إلى البرلمان فخيَّرته بين أن تقبل ما كان قد رفضته من قبل وبين أن يبسط الإنكليز أحكامهم العرفية فقال إنه يخاف ويختار القبول؟ وإلا فهل يكفى أن يكون زيور باشا، وستة أو سبعة من زملائه ليسوا نوابًا ولا هم يمثلون فى البلاد رأيًا ولا حزبًا ولا فئة وليس لهم فى الحركة الوطنية جهاد معروف، هل يكفى أن يكون هؤلاء قد خافوا من الأحكام العرفية لتكون الأمة كلها قد خافت؟ وهل يرى زيور باشا وزملاؤه أن

---

(١) الأهرام فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

يكون عدلا أن تتحمل البلاد نتائج تترتب على خوفهم دون أن يعلموا إن كانت الأمة تخاف مثلهم أو لا تخاف؟».

قبلت وزارة زيور باشا جميع مطاليب الإنكليز. فأولاً لما أبلغتها دار المندوب السامى عن حكومة السودان أن الضباط والجنود المصريين أبوا أن ينسحبوا من السودان إلا إذا تلقوا أمرًا من حكومة حضرة صاحب الجلالة المصرية، فبدل أن تتخذ من إباء الضباط والجنود حجة لإقناع إنكلترا بالانتظار حقنا للدماء ومنعًا للهياج وبعثًا لشىء من الطمأنينة إلى خواطر المصريين، اتخذت من رد حكومة سعد باشا على هذا المطلب وبقائها فى الحكم بعد تبليغ من المندوب السامى حجة تبرر قبولها هى الأخرى وكلفت وزير الحربية فأمر الضباط والجنود بالعودة.

ولقد صدر الأمر الملكى إلى القوات المصرية فى السودان بالعودة إلى مصر، وأُرسل بطيارة مخصوصة كانت تحمل الموظف المكلف تبليغ الأمر.

ثم إنها عدلت قانون التعويضات تعديلا يجعله أثقل على الخزانة وطأة وأسوأ على نظام الإدارة المصرية أثرًا. ولم تقف بتعديلها إياه عند هذا الحد، بل تعهدت الحكومة باستعمال كل نفوذها لدى بلدية الإسكندرية ليسرى هذا القانون على موظفيها الأجانب بعد أن لم يكن ساريًا عليهم.

وقبلت أن تراعى مراعاة تامة رأى المستشار فيما يطرأ حتى أول إبريل سنة ١٩٢٧ من الخلاف الجوهرى بشأن شروط خدمة الموظفين الأجانب أو شروط إحالتهم إلى المعاش، كما قبلت أن يوضع قلم الموظفين الأجانب وموظفوه كما هو منظم الآن تحت المراقبة الإدارية للجنة تؤلف من المستشار المالى رئيسًا ومن عضوين أحدهما أجنبى.

وقبلت البند الثالث من مذكرة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ القائل بأنه إلى أن يعقد اتفاق نهائى بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر، تُبقى الحكومة المصرية منصبَى المستشار المالى والمستشار القضائى وتحترم سلطتهما

وامتيازاتهما كما كانت عند إلغاء الحماية. وكذلك تحترم نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته الحالية كما حددت بقرار وزارى تجعل توصيات المدير العام بشأن المسائل الداخلة فى اختصاصه محل اعتبارها. وقبلت إلى جانب ذلك تفسيرًا لهذه الفقرة يقضى بأن تراعى الحكومة المصرية بتمام الاعتبار وبروح المودّة فى علاقاتها ذات الصفة شبه السياسية مع هذين المستشارين، كل رأى يبديه أحد هذين الموظفين ضمن حدود اختصاصاته.

وتقول المذكرة الإيضاحية المرفقة بالمطالب الإنكليزية التى أقرتها هذه الوزارة، إن الوزير غير ملزم باتباع المستشار إذا رأى أن مسئوليته أمام البرلمان تمنعه من ذلك، فهل معنى هذا أنه إذا لم يَرَ مسئوليته أمام البرلمان مانعة له يكون ملزمًا باتباع هذا الرأى؟

هذا الذى قبلته حكومة زيور باشا واعتذرت عنه فى المذكرة الإيضاحية مذعنة إلى حكم الضرورة كما ورد فى خطاب رئيس الوزراء للمندوب السامى. وهى مع ذلك قد قبلت الشروط بأكملها بدون قيد، فهل قضت الضرورة أيضًا بالنص على أن يكون القبول بدون قيد حتى يكون البرلمان أمام أمر واقع؟

وآثرت الوزارة أن تبرَّ بعهدها للإنكليز بحمل مجلس الإسكندرية البلدى على دفع التعويضات للموظفين الأجانب فيه. فأرسل رئيس الوزارة برقية لرئيس المجلس بصفة مستعجلة لتقرير الطلب الخاص بالتعويض المذكور فاجتمع الأعضاء وتباحثوا فى الموضوع، واقترح أحدهم أن يرفض طلب الحكومة بناء على المادة الثانية من قانون التعويضات فوافقه على الاقتراح ١١ صوتًا ضد خمسة تنحوا؛ لأنهم كانوا يفضلون عدم اختصاص المجلس فالرأى بالرفض إذًا كان بالإجماع.

شعرت وزارة زيور باشا بأنها تأتى أمرًا عظيمًا بهذه الاتفاقات فأرادت أن تمهد لنفسها عذرًا، فلجأت إلى الوزارة السعدية تتحكك بها وتزعم أنها هى التى فتحت لها باب المباحثة مع دار المندوب السامى البريطانى وأنارت لها طريق هذه

الاتفاقات!! ومن مراجعة الردود التى أرسلتها وزارة سعد باشا على مذكرات المندوب السامى يتضح أنها أبانت بسطور بينة عدم قبولها لتلك المطالب، إلا أنها أتت خلال تلك السطور على إثباتات عديدة سلكت فيها سبيل الإقناع تبريرًا للامتناع الواقع منها ولم تعد هذا الحد.

سارت وزارة زيور باشا فى سياسة التسليم للإنجليز سيرًا بعيدًا ولذا كانت الحكومة الإنكليزية راضية عنها كل الرضا وكذلك الصحف الإنكليزية؛ فإنها عملت على إعلاء شأنها بالمديح والإطراء بأنها وزارة عاقلة ومدبرة لا تسير مع العواطف الخاطئة ولا إلى تهويش المتطرفين.

وكان شخص زيور باشا مركز الثقل الذى دارت عليه تلك السياسة المفرِّطة بحقوق البلاد، فما أنقذ زيور باشا ما يمكن إنقاذه كما ادعى بل إنه سلم ما يمكن تسليمه! وهو مع ذلك قانع بصواب عمله ورجاجة سياسته على كل سياسة أخرى. فكان يقول بأن هناك ضرورة ملجئة تطلب منه - حسبما يعتقد - أن يضحى؛ ولذلك قال فى حديثه مع مُكاتب جريدة الماتان:

«إنى مستعد لجميع التضحيات من أجل بلادى ومن أجل مليكى».

قالت الأخبار الصادرة فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ تعليقًا على هذا الحديث: «وقد بحثنا طويلاً وفكرنا كثيرًا فى نوع هذه التضيحات التى بذلها زيور من يوم أن تبوأ مقاعد الحكم فلم نهتد إلى غايتنا؛ لأن رئيس الوزارة الحاضرة لم يقدم لنا مثلا من هذه التضحيات التى أشار إليها فى حديثه فقد كانت ولا تزال سياسته قائمة على الاستسلام للإنكليز والنزول على إرادتهم وتنفيذ جميع مطالبهم. فدولته لم يضحِّ بشىء من مصالحه الشخصية وإنما ضحى بمصالح البلاد وحقوقها فهل هذا هو الغرض من التضحيات التى قال إنه مستعد لبذلها؟».

«ووزارة زيور باشا تدعى أيضا بأنها نجحت فى تعديل الطلبات الإنكليزية وتخفيضها وأن ما تم الاتفاق عليه لا يعد إلا جزءًا صغيرًا مما كان عليه فى

الأصل! وهذه هى نفس النغمة القديمة التى اعتمدت عليها الوزارات السابقة لتبرير إذعانها للغاصب ومحاولة تخفيف المسئولية الملقاة على عاتقها من جراء هذا الإذعان».

وكان من حسن حظ وزارة زيور باشا أن دخل فيها إسماعيل صدقى باشا وزيرًا للداخلية، وكانت سياسة الحكومة المصرية تتمثل فى شخصه لما له من قوة الإرادة وعظيم التدبير بالنسبة لباقى أعضاء الوزارة وما لوزارة الداخلية من الأهمية.

فأخذ هذا الوزير يبدى جسيم تأثيره فى السياسة الداخلية. وأما من جهة موقفه تجاه الإنكليز فإنه كان يصرح بأن طلبات الإنكليز فادحة؛ ولكن الظروف أجبرتهم على اتخاذ تلك السياسة فيحسن أن نبعد عن علاقات الطرفين الأسباب الداعية للخلاف. وأنه يؤمل أن تثمر مساعيه فى تحسين هذه العلاقات ثمرة طيبة. وأفهم من حديث له أنه لم يقبل الوزارة إلا بعد أن تحقق أنه سيتحمل وحده مسئولية العمل فيها وألا تكون إلى جانب سلطة الوزير سلطة أخرى تنازعها الاختصاص أو حق تصريف الأمور.

هذا وقد ظلت الحكومة الإنكليزية مثابرة على خطة التهديد الممزوجة باللين حتى بعد أن استسلمت الوزارة لها الاستسلام المطلق. فقد قال المستر شمبرلين وزير الخارجية البريطانية فى جلسة (١٥ ديسمبر) من جلسات مجلس العموم: «إننا نرغب من الحكومة المصرية أن تقوم بواجبها فلن تجد حكومة أكثر ثباتًا وأصدق ولاءً وإخلاصًا لها من الحكومة والأمة البريطانية. إن الحكومة المصرية الحالية ذات علاقة ودية مع الحكومة البريطانية وإننى عظيم الأمل فى أننا سنتمكن من تسوية مسائلنا معها بالطرق الودية بما يرضى الطرفين».

ولَكَم ناشد المصريون وصحفهم الإنكليز إقامة حسن العلائق بين الطرفين على أساس وإلى صميم، فلم يروا من هؤلاء إلا أنهم ينشدون نيل مبتغاهم بأى الطرق.

ذكر المستر تشمبرلين رغبة الحكومة البريطانية فى توكيد العلاقة الودية مع الحكومة المصرية؛ ولكنه أشار إلى هذه العلاقة الودية من طريق غير مستحب وبلهجة لا تبعث على الاطمئنان. فالإنكليز لا بد أنهم يعلمون إنه إذا كان مركز مصر الجغرافى يجعلها مطمح أنظار الدول الطامعة؛ فإن هذا المركز نفسه يجعل لها من القوة ما يساعدها على أن لا تتحكم فى أمورها دولة من غير أن يصيب هذه الدولة من جراء هذا التحكم ضرر يوازى أضعاف ما تستطيع أن تجنيه من الفائدة الاستعمارية. فمصر مركز الدائرة من بلاد الشرق الأدنى ويحيط بها سبعون مليونًا يتكلمون العربية وينظرون إلى مصر بعين المحبة والاحترام ويجدون من مصر تبادل هذه العواطف الطيبة معهم. فكل اعتداء على مصر يظهر أثره بين هؤلاء السبعين مليونًا ويمتد إلى أنحاء الشرق الأدنى والأوسط كافة.

ومصر تقدر من جانبها الاتفاق الذى يتم بينها وبين إنكلترا مادام لا يمس استقلالها ولا يعرضها للمشاكل. وقد أظهرت ذلك من يوم دعت لجنة ملنر الوفد المصرى للمفاوضة معه للوصول إلى هذا الاتفاق، وكان ممكنًا أن يتحقق التعاقد بين الدولتين لو أن جو التفاهم الحسن لم تعكر صفوه السحب ولم تدخل فيه عوامل توسع شُقة الخلاف.

* * *

الفصل الثانى
الأزمة وعصبة الأمم

منذ أن حدثت أزمة الإنذار البريطانى بدأت الأنظار تتجه نحو عصبة الأمم؛ لكى تتخذ حكمًا منصفًا بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية من جراء اعتداءات الأخيرة على ما هو مذكور فى صفحات سابقة. وبدأ الكلام عن هذا التحكيم فى أول الأمر فى الاحتجاج الذى قدمه البرلمان إلى الدوائر السياسية والمجالس النيابة فى أوروبا وبالأخص مجلس عصبة الأمم. وقد صادف هذا الرأى قبولاً واقتناعًا لدى جميع الناس فى الداخل والخارج. إلا أنه لم يمضِ وقت طويل حتى اختلفت الأفكار فى قانونيته وعدم قانونيته من جهة، وفائدته وعدم فائدته من جهة أخرى.

وأما وجهة نظر الإنكليز فى تحكيم عصبة الأمم فى هذه المسألة فكانت سلبية؛ إذ أن المستر تشمبرلن قال فى خطبة له:

«إن بعض الدوائر تقترح اختصاص العصبة وسوف أسافر غدًا لأحضر أول اجتماع لمجلس عصبة الأمم منذ أن تولينا الحكم. وقد أشار علىَّ زملائى بالسفر فى مأزق حرج بالنسبة للحكومة وفرصة تدعو إلى نقد مجلس النواب ولكنى سأسافر لأنهم يريدون بزيارتى أن يعربوا عن كبير تقديرهم للعصبة. وإنى أعتقد جيدًا أن ما حدث فى مصر لا يدخل فى عهد العصبة الذى يقترح أو يدعو إلى تداخل. ولكن ما يشعر به زملائى من الاحترام للعصبة حملهم أن يرخصوا لى بالسفر لأطلع المجلس على كل ما حدث لأقدم أسباب السياسة التى اتبعت[1].

(١) السياسة فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

وقد أذاعت شركة روتر فى برقية لها من جنيف بتاريخ ٤ ديسمبر:

«إن بريطانيا العظمى أرسلت إلى سكرتيرية عصبة الأمم فى ١٩ نوفمبر مذكرة أشارت فيها إلى قرار العصبة الصادر فى ٧ أكتوبر، والذى جاء فيه:

«إن ميثاق السلام والتحكيم ونزع السلاح يجوز أن توقع عليه الدول التى ليست أعضاء فى العصبة». وأضافت المذكرة الإنكليزية أنه:

«بما أن نصّ الاقتراح قد يفيد بلاغ «الميثاق» إلى مصر فإن الحكومة البريطانية لا يسعها والحالة هذه أن تسلم أنه إذا أمضت مصر الميثاق يحق للحكومة المصرية أن تطلب توسط جمعية الأمم فى تسوية الأمور التى احتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير[1]»».

ومع وجود تمنُّع من الحكومة الإنكليزية عن الالتجاء إلى تحكيم عصبة الأمم فإن الرأى العام المصرى أخذ يتوجس خيفة من نتيجة التحكيم؛ إذ ربما جاء مخالفًا لأمانى المصريين ومؤيدًا لمطالب الإنكليز وأن تدخل العصبة فى مناقشة الموقف السياسى فى السودان، وهناك تلعب إنكلترا دورها المعقم بالخطر فتطلب انتدابها على السودان وتقر لها العصبة هذا الطلب.

وقد كانت الدول العظمى ـ كفرنسا وإيطاليا ـ تعطف على مصر لاضطهادها من إنكلترا، وكتبت الصحف الفرنسية والإيطالية المقالات الضافية تدافع بها عن حقوق مصر وتحبِّذ تحكيم الأمم فى الخلاف الواقع بينها وبين بريطانيا، إلا أن وزير خارجية هذه الدولة (بريطانيا) تحادث مع ساسة الفرنسيين والإيطاليين وأقنعهم بمشروعية العمل الذى يرمى إلى تضامن هذه الدول ضد التهيجات فى الشرق. ولكل من فرنسا وإيطاليا مصالح فى الأراضى المجاورة للمملكة المصرية.

فإذا برؤساء الحكومات فى فرنسا وإيطاليا يعلنون أو يُعلن عنهم أنهم لا يرون محلا لتداخل حكوماتهم فى الخلاف المذكور، وإذا ببعض الصحف الإيطالية

---

(١) السياسة فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

والفرنسية تحبذ ترك اليد البريطانية حرة فى مصر مقابل منافع تعترف بها إنكلترا لفرنسا وإيطاليا فى أرض معينة لهاتين الدولتين علاقة بها. وتعتبر الحادث قد انتهى وتعلن ابتهاجها بذلك وتود أن تستمع مصر فى المستقبل لصوت الحكمة بعد الذى رأته من حزم إنكلترا وقوتها.

بل لقد ذهبت صحيفة «الفيغارو» إلى أبعد من هذا المدى وذكرت «أن من الواجب على حكومات أوروبا وأممها أن تقف صفًا واحدًا وأن تكون جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق وما يبدو فيها من نزعات استقلالية[1]».

وهنا تناول بعض الجرائد المسألة المصرية من أساسها وعرَّض بالرأى القديم القائل بمحاربة المحتلين «بدولية مصر» الذى بدا هذه المرة فى فكرة تحكيم عصبة الأمم لإنصاف مصر من المحتلين.

وقد بحثت «البلاغ» هذه الفكرة فكتبت تؤكد فروغها من كل ثمرة عملية حيث قالت: «لا نعرف من هى تلك الدول التى ينتظر أن تؤيد مصر فى مطالبها وحقوقها إذا أذن لها بالاشتراك فى عصبة الأمم؟ فإن الذى نعلمه علم اليقين أنه ما من دولة فى الشرق أو الغرب تأبَى أن تساوم على استقلالنا وحقوقنا وتُؤْثر أن تتعرض لعداوة إنكلترا من أجلنا أو تهمها نصرة الضعيف برًا بالحق وسخطًا على الظلم. كلاً فما فى دول العالم من تقبل أن تساعدنا على إنكلترا حتى بالكلام الذى لا يُجْدى. دع عنك العمل الذى يخشاه الإنكليز ويحسبون حسابه. ولنكن على يقين أن إنكلترا ترفض حكم الدول كل الرفض إذا قضت بالخروج من مصر أو تنتحل الأعذار لتأخير تنفيذه إلى وقت آخر فلا يهجس فى نفس سياسى واحد أن يرغمها على إطاعته بقوة السلاح أو يفكر حتى فى قطع العلاقات بينه وبينها إلى أن تقوم بتنفيذ ما قضت به الدول عليها».

تكلم الناس كثيرًا عن الالتجاء إلى عصبة الأمم لحل الخلاف، فى حين أنه لم يُقدم للعصبة مستند سياسى تبنى عليه قرارًا قد تصدره فى فض الخلاف. وكان

---

(١) السياسة فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

يلزم لأجل البحث فى المسألة لدى مجلس جمعية الأمم أن تقدم إليها الحكومة المصرية طلبًا رسميًا - لا شكوى - للنظر فى الخلاف وهذا لم يقع مطلقًا.

وقد قامت الجمعية المصرية بباريس تحت اسم (جمعية حماية حقوق الإنسان) على الدفاع عن حقوق مصر بإزاء الحالة الحاضرة، فاجتمعت هذه الجمعية ووضعت احتجاجًا دعت فيه عصبة الأمم إلى حل الخلاف المصرى البريطانى مادامت إنكلترا ذاتها قد اعترفت فى سنة ١٩٢٢ بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة، وأن إنذار إنكلترا لمصر إنما هو عمل القوة وهو تَعدٍّ على حقوق مصر فى استقلالها.

ودارت فى مجلس الأمة الكبيرة لتركيا مناقشة على أثر ورود برقيتين من رئيس البرلمان المصرى بسبب الإنذار البريطانى، فقام أغا أوغلى أحمد بك أحد الأعضاء وأيد حق مصر وندد بأعمال إنكلترا فى مستعمراتها وممتلكاتها فى أطراف الأرض. وختم كلامه بقوله: «لو ثار المصريون على إنكلترا فى زمن الحرب لما بقى الإنكليز حتى الآن فى مصر ولكنهم لم يفعلوا ذلك. إنكم ولا شك تدركون ما أصاب كرامتهم القومية، فعلينا أن نبلغهم اطلاعنا على هذه المظالم التى نقابلها بالنفور».

ولكن فتحى بك رئيس الوزارة اعتبر خطبة النائب المذكور معبرة عن عواطفه الشخصية فقط، وقال: «إن الأمة التركية تريد ولا شك من صميم قلبها أن تنال الأمة المصرية استقلالها ورفاهيتها وتريد أيضًا تقدم العلاقات مع الحكومة البريطانية وأن تسير فى دائرة ودية إلا أنه ليس من المفيد أن نبحث فى هذه المسائل بحثًا خاصًا كما يراد لأنه يصعب تحديد نتيجة هذه المناقشات. ويلوح لى أنه ليس من حقنا أن نبدى رأيًا فى الخلاف القائم بين مصر وبريطانيا وأرجو من هيئتكم الجليلة أن تعود إلى البحث فى جدول الأعمال اليومية» وعلى أثر ذلك انتهت المناقشة.

وأما حكومة إيران فإنها أبرقت إلى مندوبها لدى عصبة الأمم بأن يكون على استعداد للمدافعة عن وجهة النظر المصرية، إذا ما قدمت الحكومة المصرية للعصبة طلبًا رسميًا بحل الخلاف المصرى البريطانى.

ولهذه المناسبة نذكر ما قاله الأمير شكيب أرسلان الكاتب المعروف بصدد هذا الحادث وهو يعالج مركز مصر بين الدول وبالأخص بإزاء بريطانيا، فحكم على البريطانيين أنهم هذه المرة «غير معقولين» وهذه الكلمة تلميحًا لقول سعد باشا عن البريطانيين بالنسبة لخصومه الشخصيين إنهم خصوم «معقولون».

وخاطب المصريين جميعًا وخص منهم سعد باشا بهذه الكلمة:

«إن عقيدة كون مصلحة مصر تقضى بعدم التدخل فى شىء خارج عن مصر وبالنظر إلى كل بلاد شرقية كأنها لم تكن إلا فى أطلس الجغرافية هذا لم يأتِ ولن يأتى بالنتيجة المطلوبة كما يُظن».

«فليحافظ المصريون على النظام وليتابعوا عملهم بالطرق السلمية وليحقنوا أحقادهم ولو كانت مشروعة وليحفظوا دمهم البارد، ولكن ليعلموا إنهم لا يستغنون عن سائر الشرقيين».

وقد كتب مراسل الأهرام فى روما إلى جريدته يقول:

«اتصل بى أنه عقدت أمس (١١ ديسمبر) جلسة خصوصية فحدث فى بدايتها أن مندوب جمهورية أورغواى ومندوب السويد عرضا مسألة مصر للبحث ومع أن مندوبى أمريكا الجنوبية والأمم المحايدة كانوا ميالين إلى تأييد قضية مصر فقد اضطروا إلى الاعتراف بأن مسألتها لم تقدم بمقتضى القاعدة القانونية فلا يمكن النظر بنداء البرلمان وحده الذى وجهه إلى العصبة». ثم إن أحد المندوبين قال فى صدد النظرية الإنكليزية:

«إنه من الوجهة العملية يعارض على كل حال فى إحلال الطلب الرسمى المبنى على إجراءات سريعة محل النظر والاعتبار ومعنى ذلك أن الخلاف يعد فى حكم المنتهى فالهدوء سائد فى مصر ولا خوف من حدوث حرب تكون مدعاة لتدخل عصبة الأمم».

وقد خُتمت هذه المباحثة الخصوصية بالتسليم بأن باب جمعية الأمم مقفل فى وجه مصر؛ لأنها لم تقدم طلبًا بمقتضى الإجراءات القانونية(١).

وهكذا قضى على فكرة تحكيم عصبة الأمم فى الخلاف قضاءً باتًا.

قصة مؤامرة غريبة

لم يمضِ أسبوعان أو ثلاثة على مقتل السردار حتى اهتزت أسلاك البرق بنبأ مؤامرة، زُعم أنها قد دبرها المصريون المتحمسون ضد وزراء بريطانيا واللورد أللنبى نفسه. وقد وصل هذا النبأ إلى مسامع المصريين ولهم لا يزالون فى حدة وارتباك من جراء جريمة السردار فصاروا لا يعرفون كف يفسرون هذا النبأ وهل يصدقونه أو يكذبونه؟ وكان القضاء المصرى فى ذلك الوقت مشغولا بفحص مسألة النواب المعتقلين وقد حشر بينهم أناس آخرون اتُّهموا بالاشتراك أو المساعدة فى إيقاع الجريمة، وتقوَّلت الصحف الإنكليزية أقوالاً مختلفة بصدد الاعتقال، فقال بعضها إن المراد من القبض غرض «احتياطى» بحت فبعض الذين يعتبرون من أهل العداء الخطر للسياسة الإنكليزية يجعلون فى حال لا تمكِّنهم من محاولة أى عمل من الأعمال الخطرة. وقال البعض الآخر:

«إن هذه الاعتقالات إنما صدر بها الأمر على أثر اكتشاف مؤامرة مدبرة ضده حياة المارشال أللنبى».

وقيل أيضًا:

«إنه لو كان النواب المصريون المقبوض عليهم قد أُطلق سراحهم لبقى غيرهم من الوطنيين فى الاعتقال من دون أن نعرف ما تهمتهم».

ولنرجع إلى صدد المؤامرة الغريبة فنقول إن منشأها أو منشأ إعلانها للناس هو الصحف الإنكليزية، فأول من نشر هذا الخبر هو جريدة «دايلى ميل» فقد

(١) الأهرام فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

أذاعته بالعبارة الآتية: «علمنا أنه قد اكتشفت مؤامرة لاغتيال فريق من كبار رجال الوزارة البريطانية. وجميع الدلائل تدل على أن هذه المؤامرة نتيجة دعاية دبرها الوفد المصرى وأثارها، أما خبر اكتشافها فقد ورد فى تلغراف أرسله اللورد أللنبى إلى وزارة الخارجية البريطانية فعندما وصل هذا الخبر وزارة الخارجية دعيت الوزارة البريطانية فى الحال إلى الاجتماع وتباحثت فى هذا الأمر».

«وعلى أثر ذلك أبلغ السير چوينسون هكس وزير الداخلية هذا الخبر إلى فرع خاص فى إدارة البوليس العمومية وفى الحال اجتمع رؤساء البوليس وتداولوا فى هذه المسألة وصدرت الأوامر بأن يضاف إلى قوات البوليس العلنى والسرى التى تحرس الوزراء رجال من ذوى الخبرة الخاصة فى شئون المؤامرات ومن الذين استخدموا فى زمن الحرب فى أدق التحقيقات والاستعلامات وأعظمها خطرًا ويحرس بعض الوزراء رجال البوليس السرى المسلح ليلاً ونهارًا».

«ومما قرره مؤتمر رؤساء البوليس أيضًا أن يزاد عدد من ضباط البوليس على الحرس الموجود فى جميع دوائر الحكومة وأن تعطى المسدسات لجميع الرجال كما كانت الحالة أيام الخوف من اعتداءات رجال الشن فاين (الحزب الوطنى الأيرلندى) وتهديداتهم».

«وأُعطيت تعليمات معينة لحرس هويت هول «القاعة الرسمية للاجتماعات الكبيرة» عما يجب أن يفعلوه إذا اعتُدى على أحد الوزراء أو أحد موظفى الحكومة أو أحد أبنية الحكومة. وكانت التعليمات شديدة».

وكتبت هذه الجريدة تقول إنها علمت:

«إن كثيرين من الوزراء تلقوا أخيرًا كتب تهديد يظن أنها واردة من مصادر مصرية. وقد سلمت جميع هذه الكتب لإدارة البوليس».

«وأُعلن أيضًا أن الطلبة المصريين الموجودين فى بلاد الإنكليز وضعوا تحت المراقبة واتخذت التدابير فى المرافئ لمراقبة البحارة غير البيض وادعى بأن

المتآمرين كانوا مصممين على استعمال القنابل والسموم. ولشدة التدابير المتخذة ودقتها صار فى الإمكان أن يقبض فى لحظة واحدة على أى مصرى كان تقع الشبهة عليه».

أثبتنا كل هذه «الإعلانات» كى يلمَّ الفكر بغرابة هذه الحكاية وبعظم ما أنتجته من القلق والعبث. وبالأطوار الجسدية التى أظهرت نحو هذه المؤامرة باعتبار أنها واقعة لا محالة.

هذه هى المؤامرة المختلفة التى جعلت حكومة بريطانيا ـ بأكبر رؤسائها ـ تهتم لها وتُعنى بأمرها تلك العناية الكبرى متذرعة بمتنوع الإجراءات والاحتياطات؟!

وزاد فى غرابة المؤامرة أن كانت الصحف الإنكليزية التى أذاعت الخبر تشير من طرف خفى لعدم صحة المؤامرة بعبارات متلونة أثناء إعلانها عن وجود المؤامرة.

وبين يوم وليلة سكتت الصحف الإنكليزية فجأة عن التكلم فيها، وقد أصدرت الجمعية المصرية فى بريطانيا بيانًا فى هذا الصدد أرسلته إلى الصحف فلم تنشره سوى جريدة المورننج پوست واقتصرت على نشر جزء منه فقط.

فيتضح من كل ذلك أن المؤامرة مرتبة ترتيبًا وليس للمصرى دخل فيها . وبالنظر لمصدر نشأتها وإذاعتها وصورة انطفائها يميل الفكر إلى الاعتقاد بأنها من جملة الألعاب البريطانية، وأن الغاية منها كانت تشويه سمعة المصريين بإسناد الجرائم إليهم ولتبقى حرارة جريمة السردار محفوظة فى الأعصاب(١).

وأما من جهة المصريين أفرادًا فإنهم كانوا قد عوَّلوا على مقابلة أعمال الإنكليز ومفترياتهم بمقاطعة البضائع الإنكليزية، وقاموا بتأسيس لجان لنشر هذه الدعوة بين الطبقات وعالجوا موضوع إيجاد زى مصرى صرف، وتقدموا فى درس الموضوع قليلا. إلا أنهم ما لبثوا أن غادرت نفوسهم الهمة الأولى التى

(١) الأهرام فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

نشطتهم لتلك المهمة. فانتهى أمر المقاطعة على لا شيء كما حصل فى سنة ١٩٢١.

وإشارة إلى هذه النتيجة قال مراسل إحدى الصحف الإنكليزية:

«إنه قد رأينا أحد كبراء الذين ينادون بالمقاطعة يحضر مزادًا فيه أثاث إنكليزى ويتفوق على جميع المزايدين».

وهذا القول يتضمن حقيقة لا مِراء فيها، وهى بعد الجمهور عن الجد فى المشاريع وحسابه إياها أنها تتحقق بمجرد الطلب أو بالتفكير ساعات بأمرها أو بالكثير السعى أيامًا معدودة لإيجادها وإتمامها.

فلو أن هؤلاء الناس ينظرون إلى هذا النقصان ويعترفون به كما هو لكفاهم بذلك عبرة من حبوط مشروعهم، ولأمكنهم أن يتقدموا بعد ذلك بأى مشروع فيخطون به خطوات جدية ثابتة فلا يلبث أن يكون ذلك المشروع حقيقة من الحقائق وأثرًا من الآثار؟

الدعوة إلى عقد مؤتمر وطنى

على أثر تمادى الإنكليز فى الخطة التى رسموها لتنفيذ مأربهم فى مصر والسودان فيما يتعلق بالتحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير واحتدام الخصام بين الأحزاب وتفرق صفوف الأمة كما يشتهى المحتلون. قام وفد من الدمنهوريين وقصد صاحب السمو الأمير عمر طوسون ورجوه بأن يدعو لعقد مؤتمر وطنى من أبناء الأمة المفكرين؛ ليقرروا ما يلزم إجراؤه فى هذا الوقت العصيب.

وقد تناقش أرباب الرأى فى أمر هذا المؤتمر. وكانت الجرائد غير السعدية تحبذ هذه الفكرة، مدعية أن الاتحاد الذى أوقف الإنكليز عند حد معلوم فى المسألة المصرية واضطرهم إلى التسليم ببعض المطالب المصرية الموضحة فى تصريح ٢٨ فبراير، يجب أن يعود إلى ساحة الدفاع فيرُمّ ما رَثَّ من القوة الوطنية

التى يقتضى أن تثابر على الجهاد لينال المصريون ما تبقى من مطالبهم المشروعة، لا أن يعود الإنكليز فيصوبون سهامهم إلى الحقوق التى اعترفوا بها لمصر فى الاستقلال والحرية.

تقبَّل سمو الأمير هذه الدعوة بارتياح ولكنه رأى أن يجس أولاً نبض كل حزب من الأحزاب المصرية ويقف على رأيه فى هذا الاتحاد، فإذا اتفقت كلمتهم على عقد مؤتمر صار القيام بترتيبه وإظهاره بين الناس كما يليق بالظروف الحالية سهلاً بل أمرًا مقضيًا.

ففاوض سمو الأمير كل حزب على حِدَته فوافق الأحرار الدستوريون والوطنيون على عقد المؤتمر. والمفاوضة التى جرت مع سعد باشا لم تبعث على الارتياح حتى فى بدايتها لأن سعد باشا لم يرضَ أن يقول رأيه كتابة، بل إنه كتب للأمير يقول إنه سيرسل له شخصًا يبلغ سموه رأى الرئيس شفاهًا(١).

وتحدث سمو الأمير إلى مراسل الأهرام الإسكندرى ووصف له كيفية دخوله فى المفاوضة مع الأحزاب والنتيجة التى اقترنت بها وهى حبوط عقد المؤتمر حبوطًا تامًا بما يأتى. قال الأمير:

«قابلت مندوبى كل حزب على انفراد واستطلعت آراءهم فى إجراء الصلح بينهم وجمع كلمة الاتفاق والاتحاد واقترحت عليهم أن يجتمعوا أولا فى جلسة بحضورى للمناقشة ووضع أساس لهذا الاتفاق وإصدار قرار فى ذلك إن أمكن. فمندوبو الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين قبلوا وأما مندوب الوفد فبعد المقابلة الأولى رجع ليستشير الوفد فى ذلك ثم جاء وأخبرنى أن الوفد لا يقبل هذا الاجتماع ولا يرى الاتفاق مع هذين الحزبين(٢)».

وقد وجَّه حمد باشا الباسل إلى سمو الأمير خطابًا مفتوحًا فى جريدة «البلاغ» ادعى على الحزبين الآخرين إنهما سبب وقوع البلاد فى محنة، وبأن

---

(١) السياسة فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤.
(٢) الأخبار فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

الذين قامت النهضة الحاضرة على أكتافهم وذاقوا ألوان العذاب فى سبيلها لا يمكنهم أن يمدوا أيديهم إلى أولئك الذين ينعمون فى شقاء بلادهم.

وكانت صحف السعديين تقول بأن رأى السعديين فى المؤتمر وإن كان يبدو فى ظاهره شذوذًا واستكبارًا وخروجًا على المصلحة الظرفية لأمل الاستئثار بالحكم؛ ولكنه مبنى على سبب طبيعى مكين. إذ إن الخصومة التى بين الوفديين وبين سائر الأحزاب كانت لا تزال على أتم حرارتها وشدتها. والمقابلة التى صادفها السعديون من خصومهم على أثر خروجهم من الحكم كانت مؤذية لعواطفهم ومُبّعثة لشدة تمسكهم بقوتهم ووحدتهم ليقابلوا بهما شماتة الأضداد وضغط الإنكليز غير المباشر».

«وكان أمل السعديين أنه مادامت الأحكام الدستورية قائمة فى البلاد وأكثرية الأمة الساحقة على مبدئهم فليس لهم حاجة إلى الاتفاق مع خصومهم بنفوس مازالت تحس باشمئزاز شديد من الذين يراد مصافحتهم كأصدقاء وما هم بأصدقاء».

«وإن دعوى السعديين لاكتساب الرأى العام المصرى لم تكن خالية فى وقت من الأوقات من القدح فى سيرة الأحرار الدستوريين الممالئين للإنكليز».

«وأما الوطنيون فإنهم مخالفون للسعديين فى الخطة وكان منهم أن انضموا أخيرًا إلى المعارضة الحرة الدستورية بشكل يبعد عن شكل معارضتهم الأولى».

«وغير خافٍ أيضًا أن طبيعة النظام الدستورى هو وجود الأحزاب السياسية وقد أصبح البرلمان هو الممثل قانونا للبلاد، ورجاله يشرفون على كل الأعمال من سياسية وغير سياسية فى الداخل وفى الخارج وفى الانتخابات يؤيد كل حزب مرشحه فمن الصعب مطالبة حزب بتضحية مرشحه ليفوز خصمه مهما اختلفا فى الذكاء والمقدرة، فكيف يكون الاتحاد بين الأحزاب وهى متعارضة فى المبدأ والسيرة والقوة».

كما وإن جريدة «الليبرتيه» قد أفصحت عن نقط جوهرية عرفنا منها ما يخالج أفكار السعديين من الوساوس من النتائج التى تترتب على اتحادهم مع خصومهم وبأى معنى هم يريدون الاتحاد، وهذه النقط هى: «كيف يطلب إلى الأكثرية أن تتنازل سهوًا لغوًا بلا كفاح عن بعض كراسيها! ثم إنه إذا وافقت الأكثرية على الاتحاد الذى يطلب إليها فهلا تكون موافقتها بمثابة اعتراف عام بالخوف من حكم الخلاف فتضعف قضية مصر ذاتها من جراء ذلك».

«ماذا يقول خصوم مصر إذا اختار سعد باشا العدول عن الكفاح الانتخابى؟ ألا يُفسر هذا بأنه خشى هزيمة حزبه. فكيف تبقى له سلطة بعد ذلك للمطالبة بحقوق مصر».

«ولكن إذا استحال اتحاد الأحزاب قبل الانتخابات فليس معنى هذا أن الاتحاد مستحيل أيضًا بعد الاستشارة الأهلية».

«فى الوسع مثلاً بعد هذه الاستشارة أن ينظر فى تأليف وزارة اتحاد أهلية تشترك فيها جميع الأحزاب بمجلس النواب كل حزب بنسبة قوته البرلمانية فتكون الوزارة بهذه الكيفية صورة صادقة للمجلس وللبلاد وموقفها من خيرة المواقف لمفاوضة إنكلترا فى مجموع المسألة المصرية»(١).

وهكذا فشلت الدعوة إلى عقد مؤتمر. فقامت الصحف المعارضة تتهم السعديين بالتمسك بالمصلحة الشخصية دون المصلحة العامة وأشارت إلى شخص سعد باشا تقول إنه هو الباعث الأصلى على التفرقة، وإنه ناوأ فكرة الاتحاد حتى فى أول الحركة الوطنية ومازال يعمل كذلك كيلا يفقد زعامته المستندة إلى جعل الأمة فريقين: فريق وطنيون يحارب بهم الفريق الآخر الذين أعلن عنهم أنهم خائنون للقضية الوطنية. وبهذه الدعوة زادت الحزازات بين الأحزاب حتى ظن أنه يستحيل أن تعود الحالة بينهم إلى الصفاء.

***

(١) البلاغ فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

الفصل الثالث

حل البرلمان بعد تأجيله

بعد أن توضح للناس أن وزارة زيور باشا لن تنفع بقيامها فى مناصب الحكم إلا الإنكليز وحدهم وأن الحقوق الوطنية خسرت خسارة جدية بالاتفاقات التى عقدتها الوزارة مع دار المندوب السامى، اضطربت الأفكار حينئذ وبدا للخواطر أنه إن لم ينهض الشعب لإيقاف الحركة السياسية الشاذة التى امتازت بها هذه الوزارة بإزاء تحكم الإنكليز فستكون العاقبة أن يتم كل شىء لا يتفق مع الأمانى الوطنية وتظهر كالأمر الواقع الذى يعز على أبناء وادى النيل تفكيك عقده. فالواجب يقضى بمنع الحوادث أن تأخذ هذا الشكل المخيف ومن ضمن ذلك إصلاح الإجراءات التى اتُّخذت ضد حرية النواب المقبوض عليهم وبعض أفراد آخرين. فأول حركة من هذا القَبيل بدت فى طلب الهيئة الوفدية البرلمانية إلى جلالة الملك بتاريخ ٢ ديسمبر، أن يدعو البرلمان بسرعة إلى الانعقاد قبل ختام المدة التى تأجل إليها لمعالجة تلك الحالة التى أدخلت البلاد فيها قسرًا.

ثم قدمت عريضتين لجلالة الملك أيضًا بتاريخ ٥ و٦ ديسمبر طلبت فيهما نفس الطلب، معللة الطلب بالسبب الأول وبسبب آخر هو إذعان الوزارة لمطالب الإنكليز وتنفيذها فعلا بعض هذه المطالب وشروعها فى تنفيذ البعض الآخر.

وهذا هو نص هاتين العريضتين:

- ١ -

يا صاحب الجلالة.

بتاريخ ٢ ديسمبر الجارى تشرف الشيوخ والنواب برفع التماس لجلالتكم لتتفضلوا بدعوة البرلمان للانعقاد فورًا للأسباب الخطيرة المبينة به.

ونزيد عليه أن كل يوم يمر والحالة تزداد خطورة والخطب تفاقمًا فإن الاعتداء على الدستور لم يقف عند أمر القبض على النواب واتخاذ إجراءات جنائية نحوهم بغير إذن المجلس التابعين له. بل إنه تجاوز ذلك إلى العبث بالحرية الشخصية لهم ولأفراد المصريين عمومًا فإن الناس صاروا يؤخذون من مساكنهم ويزجون فى أعماق السجون فى غير حدود القانون من غير أن توجه إليهم تهمة معينة وبدون أن توجد دلائل على اتهامهم ولا قرائن على ثبوت تهمة ما عليهم. حصل ذلك واعترفت به النيابة أمام القضاء وتجاوزه القضاء فأصبحت الحرية الشخصية فى خطر وصار كل فرد من المصريين مهددًا فيها مادامت العائلات تنتظر كل منها بدورها ما ينتابها من جراء حالة الإرهاب السائدة فى البلاد كأنما البلاد فى حالة أحكام عرفية غير معلنة تنفذها السلطات المحلية من إدارية وقضائية.

فإليك يا صاحب الجلالة يا حامى الدستور والحرية يتقدم نواب البلاد الأمناء على الدستور الحفيظون على الحرية الشخصية التى هى أثمن ما يكون فيه أن تعجلوا بانعقاد البرلمان ليتمكنوا من أداء واجبهم نحو أخطر مسئولية فى البلاد وهى حماية هذه الحرية المهددة التى كفلها الدستور فى المادتين (٤ و٥) منه والتى نص فى المادة (١٥٦) على أنها من الأسس التى لا يمكن اقتراح تنقيح الأحكام الخاصة بمبادئها. ومازلنا المخلصين لجلالتكم الخادمين لسُدَّتكم.

القاهرة فى ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٤٣ ـ ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

مصطفى النحاس باشا. مرقص حنا باشا. واصف غالى باشا. على الشمسى بك. حامد محمود بك. عطا عفيفى بك. عبد اللطيف الحناوى بك. إسماعيل

حمزة بك. حمد الباسل باشا. عبد الصادق عبد الحميد بك. السيد مرسى بك. سليمان زكى العبد بك. عمر مراد بك محمد غنيم عبدون بك. أحمد ماهر بك. سعد الأنصارى بك. محمد الحسينى عبد السلام بك. محمود حمدى بك. جعفر فخرى بك. محمد مغازى البرقوقى بك. إسماعيل عبد الحميد نوار بك. عبد المجيد رضوان بك. على لهيطة بك. محمد توفيق حمودة بك. محمد سليمان الوكيل باشا. محمد محمد بلبع بك. عبد الحليم غازى بك. أحمد على أبو ستيت بك. عبد السلام فهمى بك. عبد الستار حسن عمران بك. حسن حسيب باشا. الدكتور عبد الرحمن عوض. الدكتور عبد الخالق سليم. سينوت حنا بك. جورجى خياط بك.على حسين بك. الدكتور محمد أمين نور. حسن مرعى بك عبد العليم سمهان بك. مصطفى محمد السيد بك عبد الرحمن. على عبد الواحد إسماعيل بك. حافظ حتحوت بك. الدكتور عبد الحميد فهمى بك. عبد العظيم الشقنقيرى بك. محمد على سرور بك. محمد نجيب الغرابلى باشا. محمد الشناوى بك. حسين هلال بك. جاد الحوت بك. محمد توفيق الدروى بك. عبد الرحمن عزام بك. طار اللوزى بك. أحمد سابق بك. أحمد فهمى العمروسى بك. محمد ثابت ثروت بك. محمود علام بك. محمد كامل مرتجى بك. أحمد أحمد الأتربى بك. محمود عبد النبى بك. بشرى حنا بك. أحمد رمزى بك. مصطفى خليفة باشا. إبراهيم بهجت بك. عبد الرزاق القاضى بك. عبد الستار الباسل بك. على نجيب بك. حافظ مؤمن بك. عبد الله عبد الفتاح بك. حسين عامر بك. ويصا واصف بك. محمد نجيب برعى بك. محمد حبيب بك. محمد عبد اللطيف سعودى بك. يوسف أحمد الجندى بك. أبو الفتح الفقى بك. فخرى عبد النور بك. محمود لطيف بك. متولى قطب بك. الأستاذ عبد المجيد اللبان. حامد الماوردى بك. أحمد مرعى بك. عبد العظيم الهادى رسلان بك. عمر الشواربى بك. حسن عبد الرحمن بك. حامد الشواربى بك. نجيب إسكندر بك. الشيخ أحمد محمد خليل أبو سديرة. عبد الهادى عبد الرحيم بك. محمد على سليمان بك. عبد الهادى القصبى بك. محمد

يوسف بك. عبد المجيد نافع بك. عبد الوهاب سليمان بك. الشيخ أبو بكر خليل. محمد عزام بك. مصطفى الخادم بك. محمد عبد الرحمن الصباحى بك. عبد الغنى سليم عبده بك. محمد كامل أبو ستيت بك. عزيز انطن بك. عبد الخالق عطيه بك. محمد صبرى أبو علم بك. حسن نافع بك. محمد سعيد بك. أحمد فهمى إبراهيم بك. محمود بسيونى بك. الشاملى الفار بك. أمين إسماعيل بك. محمود همام بك. أبو القاسم المصرى بك. محمد طاهر عبد اللطيف بك.

- ٢ -

يتشرف النواب الموقعون على هذا الالتماس برفعة إلى جلالتكم راجين صدور الأمر الكريم بعقد البرلمان فى أقرب وقت تلافيًا لما هو واقع من الوزارة الحاضرة من التسليم فى حقوق البلاد.

إن الوزارات الدستورية لا تستمد بقاءها بعد تشكيلها إلا من ثقة البرلمان بها. وزارة صاحب الدولة زيور باشا لعلمها أن أعمالها لا يمكن أن تنال ثقة البرلمان لم تتقدم إليه وكان أول عمل صدر منها تأجيله ثم إتيانها ما لا يتفق مع مصلحة الوطن ومخالف كل المخالفة قرار البرلمان إذ عقدت مع الإنكليز اتفاقات فى الأمور التى رفضها المجلسان ولم تجسر أن تعلن برنامجها واستسلمت للحكومة الإنكليزية وأرادت أن تبرر عملها وأن تتملص من مراقبة البرلمان وسلطته فنشرت بيانًا عن هذه الاتفاقات ذكرت فيه أمورًا لا تتفق مع الواقع ولجأت إلى تأويلات غير صحيحة لمذكرات الوزارة السابقة التى وافق عليها البرلمان ورفض فيها الإذعان لما طلبه الإنكليز فيما يتعلق بالسودان وبمصالح الأجانب. وسلمت أيضًا باستقلال المستشارين الأجنبيين وسلطة مدير الأمن العام الإنكليزى بوزارة الداخلية وقبلت ما طلب منها فى مسألة السودان وزعمت أن ما سلمت به داخل بطبيعته فى الاختصاصات العادية لوزارة المالية أو أنه تسوية ذات صبغة إدارية أو أن ما سلمت به ليس له أهمية خاصة. وبعد أن قبلت كل ذلك أردفته بالتدخل فى شئون بلدية الإسكندرية مخالفة فى ذلك الدستور والقوانين المعمول بها بغير

أن تعرض على البرلمان أمرًا من هذه الأمور مع أنها لا قيمة لها إلا بعد أن يقرها البرلمان.

لهذا ولما كانت الوزارة قد نفذت فعلا بعض هذه الأمور وشرعت فى تنفيذ البعض الآخر، فقد صار استمرارها فى سياستها يكاد يقضى على كيان البلاد وحقوقها. لذلك قدمنا التماسنا هذا رجاء قبوله.

ومازلنا المخلصين لعرش جلالتكم.

تحريرًا بالقاهرة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤، ويلى ذلك الإمضاءات المتقدمة.

* * *

وكان من الأسباب التى بُنى عليها هذا الطلب أن رئيس محكمة مصر أصدر قرارًا فى شأن النواب المقبوض عليهم، اعترف فيه بأن الحصانة البرلمانية حق لهؤلاء النواب.

ولكنه لا يستطيع أن ينفذها لأن الوزارة اتفقت مع الإنكليز على عدم تنفيذها، وترك الأمر بعد ذلك لمجلس النواب لأنه صاحب الكلمة العليا والنهائية فى هذا الموضوع.

ولكن صيغة العريضة الأولى جعلت رئيس الوزراء يُسأل من رئيس مجلس النواب بمذكرة تاريخها ٦ ديسمبر، عن نية حضرات النواب الموقّعين على العريضة. وهذا هو نص كتاب دولة رئيس الوزراء إلى حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب:

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب

«إيماء إلى ما دار بيننا من الحديث فى ٤ ديسمبر الجارى بشأن العريضة التى رفعها إلى حضرة صاحب الجلالة الملك عدد من حضرات النواب يطلب دعوة البرلمان إلى الاجتماع فى الحال، أتشرف بأن أؤيد ما سبق أن قلته لمعاليكم من ضرورة استيفاء العريضة المذكورة طبقًا للقانون ليتسنى لمجلس الوزراء النظر فيها».

«ولما كانت واثقًا من أننى قد دافعت بما يوحى إلىّ به ضميرى عن مصلحة البلاد وحقوق الأمة، فى هذه الأوقات العصيبة، وأننى لم أعْتدِ على الدستور بوجه من الوجوه فإنى أدفع ما وجهه حضرات النواب الموقعين على هذه العريضة، إلى الأعمال التى قامت بها الوزارة الحالية، من التهم التى لا مبرر لها وبلهجة بلغت الغاية فى الشدة، دون أن يراعوا أيضًا ما يجب على الأفراد من احترام القضاء فى بلادهم».

«وإنى أقتصر على القول بأنه كل الأجدر بحضرات النواب الا يعربوا من الآن عن رأيهم فى سياسة الحكومة بل كان يجب عليهم على كل حال الانتظار حتى يقدموا تلك التهم إلى البرلمان فى مناقشات قانونية تجرى طبقًا للأوضاع المقررة فى الدستور».

«ولكن صيغة العريضة تثير المسألة الآتية وهى: هل كان فى نية حضرات النواب الموقعين على العريضة الاقتصار على أن يطلبوا من حضرة صاحب الجلالة الملك استعمال الحق المُخوَّل لجلالته، بالطرق الدستورية، فى تقصير مدة تأجيل الدور العادى للبرلمان وهى المدة المحددة بشهر بمقتضى المرسوم الملكى الصادر فى ٢٥ نوفمبر الماضى، أو كان فى نيتهم على الضد من ذلك أن يتمسكوا كلهم على السواء بالحق الذى خوله الدستور فى الجزء الأخير من المادة ٤٠ للأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين فى الحصول من حضرة صاحب الجلالة الملك على دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى.

وبما أن الموقعين على العريضة قد اقتصروا على أن التمسوا من حضرة صاحب الجلالة الملك دعوة البرلمان فورًا، دون إشارة إلى استعمال حق البرلمان المنصوص عليه فى المادة المذكورة من الدستور، فيظهر أنه يجب الأخذ بالتفسير الأول.

على أن معاليكم قد صرحتم لى شفهًا بناء على أقوال بعض موقعى العريضة أنهم يقصدون استعمال هذا الحق النيابى، وقد نشر هذا الرأى أيضًا فى الصحف.

بناءً على ذلك ونظرًا لما لهذه المسألة من الخطورة والدقة أرى من واجبى قبل تقديم العريضة إلى مجلس الوزراء.أن أطلب إلى معاليكم أما أن تؤكدوا لى على مسئوليتكم أن جميع الموقعين على العريضة كان فى نيتهم أن يستعملوا الحق المخول للمجلسين بنص المادة ٤٠ من الدستور ورغم خلو العريضة من الإشارة إلى ذلك، وإما أن تطلبوا من حضراتهم تصريحًا جليًا فى هذا المعنى.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زيور

فأجابه النواب بكتاب نشرته جميع الصحف. ولكن صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء رفع فى يوم ١٦ ديسمبر مذكرة إلى مجلس الوزراء تتضمن الرد على طلب النواب فوافق المجلس عليها، وهذه صورتها:

«رفع عدد من حضرات أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب إلى حضرة صاحب الجلالة الملك عرائض مؤرخة ٢ و٤ و٥ و ٨ ديسمبر الحالى يلتمسون فيها من جلالته أن يتفضل بدعوة البرلمان إلى الانعقاد فورًا. وقد أُرسلت هذه العرائض إلينا من ديوان جلالة الملك للتصرف فيها.

«وبالنظر لما أبداه لنا حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب من التصريحات فى أمر العريضة الأولى ولما نشر فى الصحف من التعليقات بشأنها داخلنا الشك فيما إذا كان فى نية حضرات الموقعين عليها أن يتمسكوا بالحق المخول بمقتضى الجزء الأخير من المادة (٤٠) من الدستور فى الحصول من حضرة صاحب الجلالة الملك على دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى.

«ولما كنا حريصين على احترام الدستور فقد رأينا من الواجب علينا أن نطلب إلى صاحب المعالى رئيس مجلس النواب بكتاب مؤرخ ٦ ديسمبر وإلى صاحب المعالى وكيل مجلس الشيوخ شفهًا، أن يحصلا على تصريح جلىّ من الموقعين على

العرائض بشأن هذه المسألة. وقد ورد الرد منهما فى ٩ ديسمبر بما أزال الشك تقريبًا فى هذا الموضوع إذ كان أخص ما عُنى به موقعو العرائض التنويه بما لجلالة الملك من السلطة الدستورية.

«ومن المحقق على أى حال أن السلطة البرلمانية المشار إليها لا يصح استعمالها فى أثناء دور انعقاد عادى اقتصر الأمر على تأجيله، كما هو الواقع فى حالتنا الحاضرة ويستنتج ذلك بداهة من نصوص المادتين الـ ٣٩ والـ ٤٠ من الدستور ومن الروح المتماشية فيهما، كما يستنتج من المادة الثانية من القانون الدستورى الفرنسى الصادر فى ١٦ يوليه سنة ١٨٧٥ وهو القانون الذى أخذ عنه الدستور المصرى، وتنص تلك المادة على أن السلطة المشار إليها تستعمل فيما بين أدوار الانعقاد العادية.

«إن المسألة التى ينبغى للمجلس النظر فيها تنحصر فى معرفة ما إذا كان هنالك ما يدعو إلى أن يعرض على صاحب الجلالة الملك رأى بالموافقة على استعمال ما لجلالته من الحق المطلق فى تعديل المرسوم الصادر فى ٢٥ نوفمبر الماضى بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر تعديلا يقضى بتخفيض هذه المدة.

«وفى اعتقادنا أن الأسباب السياسية التى انبنى عليها صدور مرسوم التأجيل مازالت باقية إلى اليوم فإن الوزارة لم تتمكن حتى الآن من إنجاز المهمة الشاقة التى أخذتها على عاتقها بدافع الإخلاص للعرش وللأمة، تلك المهمة التى تقضى عليها بأن تجد فى حدود سلطتها الدستورية حلاً للحالة الخطيرة الصعبة التى أدت إليها بالأكثر السياسة العامة التى جرت عليها الوزارة السابقة.

«ومن جهة أخرى فإن هدوء الخواطر اللازم لتقدير الخطة المقتضى اتباعها فى هذه الساعة العصيبة تقديرًا أكثر رزانة وأعظم إحكامًا لم يصبح بعد كافيًا ولم يعم بالدرجة المرغوبة.

«وإن المناقشات البرلمانية فى المجلسين، وهما مع الأسف مسئولان مع الوزارة السابقة عن فشل خطتها السياسية، لا يمكن أن يكون لها من نتيجة سوى تهييج الأفكار من جديد وزيادة الحالة حرجًا.

«وإن ما حوته العرائض التى قدمت لما يؤيدنا فى هذا الرأى. فإن الموقعين عليها. قد خالفوا الطرق الدستورية المقررة للإعراب عن الآراء فى المجلسين وابتعدوا عما يجب على المشرعين مراعاته من الاعتدال فى اللهجة فوجهوا إلى الوزارة تُهمًا لا مبرر لها بعبارات شديدة.

«ولهذه الأسباب نرى أنه ليس هناك ما يدعو إلى أن يعرض على حضرة صاحب الجلالة الملك رأى بالموافقة على تخفيض مدة التأجيل».

رئيس مجلس الوزراء

فكتب النواب الذين قدموا الطلب المذكور إلى رئيس المجلس يقولون إن المذكرة التى قدمها رئيس الوزارة إلى مجلس الوزراء وأقرها المجلس، استعمل فيها الرئيس العبارات التى اعتاد خصوم البلاد استعمالها استخفافًا بالأمة المصرية. وإنه بدلا من أن تواجه وزارته البرلمان وتعرض عليه برنامجها سارعت إلى تأجيله، وأنه يلزم أن يبين لهم ما هى تلك السياسة التى قال عنها إن البرلمان أقرها وفشلت وما أسباب هذا الفشل.

ثم إنهم رجعوا وطلبوا مواجهته للمجلس بعد عقده.

من حين أن تأجل انعقاد البرلمان أحس أكثر الناس بأن هذا التأجيل سينتهى بالحل لأن الوزارة لا تستند إلى أكثرية أو أقلية فى المجلس؛ ولأن الاتفاقات التى عقدتها مع الإنكليز وأخذت تنفذها مخالفة كل المخالفة للقرار الصادر بالإجماع من المجلسين والذى لم يكن ليخوِّل أية وزارة إبرام مثل هذه الاتفاقات بل يمنعها عن إبرامها منعًا باتًا.

ففى تاريخ ٢٢ ديسمبر، رفعت الوزارة إلى جلالة الملك مذكرة تطلب حل مجلس النواب معتمدة فى حله على أن أغلبية البرلمان قدمت إلى جلالته عدة عرائض على يد رئيس مجلس النواب ووكيل مجلس الشيوخ وجهت فيها لهذه الوزارة وأعمالها فى لغة حادة لومًا تعدل شدته عدم صحته. كما أنها أظهرت

عداوة ثابتة القواعد لا يمكن أن يتغلب عليها دفاع أو إقناع. وبذلك أقامت أغلبية المجلس بوسائل مخالفة للدستور خلافًا بين الوزارة والبرلمان، وقضت على هذه الوزارة أن تحتمل مسئولية دعوته من جديد.

وهذا الخلاف لا يمكن حله إلا باستقالة الوزارة أو حل مجلس النواب. ولأن مصلحة البلاد تقضى ببقاء هذه الوزارة محافظة على تلك المصلحة من المخاطر، فتكون استشارة الأمة فى الخطة السياسية التى سارت عليها هذه الوزارة ضرورة لا مفر منها.

وهذا هو نص المذكرة:

«مولاى.»

«لما قبلت إجابة لنداء جلالتكم مسئولية الحكم كان أول عملى أن أعرض لموافقتكم السامية مرسوم ٢٥ نوفمبر الماضى بتأجيل دور انعقاد البرلمان العادى لمدة شهر.

وهذا التأجيل الذى صدر فى أدق حدود المادة ٣٠ من الدستور إنما أملت به ظروف الموقف السياسى.

ويجب أن أعيد بهذه المناسبة أن هذه الوزارة تشكلت فى الوقت الذى كانت الحكومة البريطانية قد نفذت فيه بنفسها بعض الشروط التى فرضت على الوزارة السابقة بعد مقتل ستاك باشا المشئوم، وكانت قد وضعت يدها على جمارك الإسكندرية كمقدمة لإجراءات قمع أشد خطورة.

فى هذا الظرف قدمت الوزارة السابقة استقالتها معترفة فيها (راجع كتب الاستقالة فى ٢٣ و٢٤ نوفمبر) بأن الظروف جعلتها عاجزة عن القيام بمهتما وأنها رأت لذلك أن الاستقالة هى خير وسيلة لنجاة البلاد من كوارث أخرى.

وفى هذه الساعة العصيبة لما قبلت بدافع الإخلاص لشخصكم السامى والمحبة لوطنى العزيز مهمة الحكم الشاقة كان أول ما عُنيت به أن أتأكد من أن عمل الحكومة البريطانية لا يرمى إلى هدم استقلال البلاد.

ولما أطمأننت من هذه الجهة أخذت على عاتقى وكلى الثقة المهمة الدقيقة، مهمة إعادة العلاقات العادية مع تلك الحكومة على أن لا يمس ذلك دستور البلاد أو تضار آمالها القومية.

لكن إشراك المجلسين الحاليين فى تمام هذه المهمة كان مع الأسف مستحيلا. فهذا المجلسان الخاضعان فى الواقع تمام الخضوع لما كانت الوزارة السابقة تمثله كانا متضامنين تضامنًا وثيقًا مع تلك الوزارة فى سياستها التى أدت حسب تبليغات الحكومة البريطانية واعتراف تلك الوزارة إلى تصرفات الحكومة المذكورة بعد الحادث المشئوم حادث مقتل السير لى ستاك باشا.

ولقد كان استمرار المناقشات البرلمانية فى هذه الظروف مهيجًا الخواطر مسوئًا للمركز السياسى واقفًا فى سبيل حل الخلاف.

لذلك وجب علىّ وعلى زملائى فى الوزارة الذين اختيروا من غير أى اعتبار حزبى أن نحتمل وحدنا المسئولية السياسية الخطيرة عن هذا الموقف أمام جلالتكم وأمام البلاد.

ولهذا كان تأجيل انعقاد البرلمان ضرورة لا مفر منها.

مع ذلك بقى لدينا الأمل فى إمكان التقدم للحصول على موافقتهما وثقتهما.

قد تقدمت المحادثات مع الحكومة البريطانية تقدمًا مُرْضيًا. ومع بقائنا فى الحدود الدقيقة لسلطتنا أمكن لنا أن نحصل على تخفيف محسوس فى الشروط المفروضة، وعلى احترام الدستور بنوع خاص. كما أن حجز الجمارك رفع وأُعيدت العلاقات العادية مع الحكومة البريطانية. واستمرت مجهوداتنا فى سبيل استرداد حقوق البلاد أو تخفيف محسوس لما أصابها كنتيجة للسياسة القليلة الحكمة التى اتبعت فى الزمن الأخير.

وكان من المعقول أن يترتب على صفة الاستقلال السياسى لوزارتنا، وعلى إخلاص مقاصدنا، وعلى النتيجة الحسنة لأعمالنا الأولى، وعلى الإحساس

بالمخاطر العظيمة التى مرت بها البلاد، وعلى الشعور أخيرًا بما رغبت وترغب فيه البلاد أن تخرج من عهد أليم امتاز بالهياج العقيم وبأعمال العنف وبالتناحر بين المواطنين، كان من المعقول أن يترتب على هذا تغير فى أفكار الكثرة البرلمانية.

لكن شيئًا من ذلك لم يكن فإن أغلبية من أعضاء البرلمان اندفعت وراء أغلاط نفسها وأرادت أن تسبق برأيها فى سياسة الحكومة رغم الواجب السياسى، واجب العدالة الصحيحة الذى يقضى بأن لا يحكم على الوزارة قبل سماع دفاعها، ومناقشته فى جلسات نظامية.

كذلك فقد رفعت هذه الأغلبية إلى جلالتكم عدة عرائض قدمها رئيس مجلس النواب ووكيل مجلس الشيوخ وجهت فيها لهذه الوزارة وأعمالها فى لغة حادة لومًا تعدل شدته عدم صحته، كما أنها اظهرت عداوة ثابتة القواعد لا يمكن أن يتغلب عليها دفاع أو إقناع.

وبذلك أقامت أغلبية المجلس بوسائل مخالفة للدستور خلافًا بين الوزارة والبرلمان ومنعت على هذه الوزارة أن تحتمل مسئولية دعوته من جديد.

وهذا الخلاف لا يمكن حله إلا باستقالة الوزارة أو حل مجلس النواب.

وإذا كنت حرًا مستقلاً بعيدًا عن كل شهوة أو مطمع سياسى وعن كل ارتباط جزبى فما كنت لأتردد لحظة فى تقديم استقالتى إذا كنت لأتبع ميلى الشخصى وكنت أرجو أن يكون هذا العمل فى مصلحة البلاد.

لكن الأمر لا يتعلق بشخصى، فإن تصرف الأغلبية البرلمانية ليس معناه فى الحقيقة إلا البقاء والاستمرار عنادًا فى هذه الخطة السياسية نفسها التى عرضت القضية القومية للخطر من طريق علاقاتنا مع بريطانيا العظمى والتى أخضعت إدارة البلاد الداخلية لمصلحة حزب من الأحزاب.

فاستشارة الأمة فى هذه الخطة السياسية واجبة كضرورة لا مفر منها.

مولاى

«إن الآمال القومية ليست وقفًا على أى حزب من الأحزاب فهى مغروسة فى قلب جلالتكم العظيم، كما أنها مغروسة فى قلبنا وفى قلب المصريين جميعًا. واحترام الدستور المطلق هو واجبنا المقدس وهو الواجب المقدس على كل رجل فى الأمة. فإن الدستور الذى منحته طيبة جلالتكم الأبوية للبلاد هو خير حصن لحريتنا ولتقدمنا فى المدنية.

لكن يجب أن تختار الأيدى التى تأتمنها على هذا الحظ المشترك الذى لا يتجزأ، حظ الآمال القومية واحترام الدستور ونماء حريتنا وتقدمنا.

ونحن على تمام الثقة بأن الدوائر الانتخابية ستشعر تمام الشعور بأن على اختيارها نوابها فى الوقت الحاضر يتوقف مستقبل البلاد.

إن تجربة الحوادث الأخيرة القاسية، واضطراب نظام الإدارة بسبب الخلافات السياسية، وتعطيل حل المسائل الحيوية المتعلقة بشئوننا الاقتصادية وبتقدمنا العقلى والخلقى الحاصل الآن بسبب الشقاق بين الأحزاب؛ كل ذلك يجب أن يهدى الناخبين إلى الطريق الجديد الذى يجب اتباعه لمصلحة البلاد.

وإنَّا نؤمل ونرجو من الطوائف السامية فى الأمة وهى تعلم أن بناء استقلالنا لا يمكن تشييده فى يوم بل يحتاج إلى سنين فى الجهاد كما يحتاج إلى أن يقام على أساس من تقدمنا المدنى الذى يمكنه وحده أن يجعل لنا قوة الأمم المتمدينة وثباتها، ونرجو من طوائف المزارعين الذين يعرفون الواجب الشاق المحتاج إلى الصبر والسعى والتضحية لصلة ما بين الزرع والحصاد. نرجو أن يوفقوا لاختيار نوابهم رجالاً ذوى تجربة وإخلاص وحكمة وحذر؛ حتى يمكن أن يوضع مستقبل البلاد بين أيديهم من غير خطر.

بهذه العواطف اتشرف بأن أرفع لتصديق جلالتكم السامى باسم مجلس وزرائكم المرسوم المرفق بهذا القاضى بحل مجلس النواب ودعوة مجلس جديد للانعقاد».

وإننى يا مولاى لجلالتكم العبد الخاضع المخلص المطيع

رئيس مجلس الوزراء

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

أحمد زيور

وافق جلالة الملك على هذه المذكرة وأصدر مرسومًا بتاريخ ٢٤ ديسمبر يقضى بحل مجلس النواب، ودعوة المندوبين الناخبين لإجراء انتخابات جديدة للنواب بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥ ودعوة المجلس الجديد للانعقاد فى ٦ مارس ١٩٢٥، وهذا نصه:

نحن فؤاد الأول ملك مصر.

بعد الاطلاع على المادتين ٣٨ و٣٩ من الدستور.

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزاء وموافقة المجلس.

رسمنا بما هو آتٍ:

المادة الأولى

حل مجلس النواب.

المادة الثانية

المندوبون الناخبون مدعوون لإجراء انتخابات جديدة للنواب بتاريخ ٢٤ فبرير سنة ١٩٢٣.

المادة الثالثة

المجلس الجديد مدعو للانعقاد فى ٦ مارس سنة ١٩٢٥.

المادة الرابعة

على وزير داخليتنا تنفيذ هذا المرسوم الذى يعمل به ابتداء من اليوم.

فؤاد

صدر بسراى عابدين فى ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٤٣ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤).

وصدر مرسوم آخر بتاريخ المرسوم الأول، جاء فيه إن الانتخابات العامة التى تحدد تاريخها بمرسوم اليوم تجرى وفاقًا لنصوص قانون الانتخاب نمرة ١١ سنة ١٩٢٣، وهذا نصه:

نحن فؤاد الأول ملك مصر.

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر اليوم بحل مجلس النواب وتحديد موعد إجراء انتخابات عامة جديدة.

وبعد الاطلاع على قانونَى الانتخاب نمرة ١١ سنة ١٩٢٣ ونمرة ٤ سنة ١٩٢٤.

من حيث إن المادة ٣ من قانون الانتخاب نمرة ٤ سنة ١٩٢٤ نصت على أن القانون المذكور يبدأ نفاذه فى الانتخابات القادمة سواء أكانت عامة أو جزئية أو تكميلية عند الانتهاء من تحضير الكشوف الانتخابية الجديدة وفقًا لنصوص القانون المذكور.

وحيث إن الكشوف الانتخابية الجديدة المشار إليها لم يتم تحضيرها بنظام وفقًا للنصوص المذكورة كما أن تقسيم الدوائر الانتخابية الذى أصبح ضروريًا لنفاذ الطريقة الانتخابية الجديدة لم يحصل إلا فى بعض الجهات.

وحيث لذلك لا يمكن إجراء الانتخابات العامة المشار إليها سابقًا إلا تحت نظام قانون نمرة ١١ سنة ١٩٢٣ فيما عدا تطبيق نصوص معينة من القانون نمرة ٤ سنة ١٩٢٤ لا علاقة لها بتحضير الكشوف الانتخابية الجديدة.

وحيث من جهة أخرى فإن استشارة الأمة التى هى موضوع هذه الانتخابات العامة لا تكون حقيقة ولا صحيحة من غير تجديد انتخاب المندوبين الناخبين.

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس وزرائنا وموافقة هذا المجلس.

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

الانتخابات العامة التى تحدد تاريخها بمرسوم اليوم تجرى وفاقًا لنصوص قانون الانتخاب نمرة ١١ سنة ١٩٢٣ مع مراعاة التعديلات الواردة فى المواد الآتية:

المادة الثانية

يجرى انتخاب جديد للمندوبين الناخبين بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٢٥.

المادة الثالثة

تطبق نصوص المواد ١ و٢ من القانون نمرة ٤ سنة ١٩٢٤ فيما عُدل أو أُلغى بموجبها من المواد ٣١ (٤)، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٤٦ من القانون نمرة ١١ سنة ١٩٢٣.

المادة الرابعة

على وزير داخليتنا تنفيذ أمرنا هذا ويعرض هذا المرسوم على البرلمان أول انعقاده.

صدر بسراى عابدين فى ٢٧ جماد أول سنة ١٣٤٣ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤).

«فؤاد»

بأمر جلالة الملك

رئيس مجلس الوزراء

«أحمد زيور»

وزير الداخلية

«إسماعيل صدقى»

وقد وجهت إلى حل المجلس بهذا الشكل أى بدون مواجهة الوزارة له اعتراضات حقة. منها أنه كان قد قرر الأحرار فى مجلس النواب البريطانى فى اجتماع خاص لهم وقبل سماع دفاع مستر ماكدونالد لوم وزارة العمال فى قضية «كمبل». وهذا القرار من الأحرار أكد لمستر ماكدونالد سقوط وزارته قبل عقد المجلس فلم يمنع هذا وزارة العمال أن تتقدم إلى مجلس العموم مع أنها اعتزمت المطالبة بالحل بعد التصويت باللوم.

وموسولينى دكتاتور إيطاليا الذى وصل إلى الحكم بأقل ما يكون من السبل الدستورية، لم يجرؤ على حل البرلمان الإيطالى قبل أن يتقدم إليه. كان موسولينى قويًا بالثقة التى تكاد تكون إجماعية من البلاد. وكان فى وسعه أن يقول - وقد قال - إنه المجلس وخصومه فيه الأكثرية. لم يعد يمثل حقيقة العاطفة الحقيقية للشعب الإيطالى. غير أنه لم يحل هذا المجلس قبل أن يسجل أمامه أنه رئيس حكومة ملكية دستورية.

وعلاوة على ما تقدم يجب أن نسأل إلى أى سبب تستند الوزارة فى التجائها إلى وسيلة الحل قبل مواجهة البرلمان مواجهة قانونية، وما نقط الخلاف التى تريد أن تعرضها على الأمة لتبدى رأيها فيها؟

ثم إن الوزارة سلكت فى الانتخابات الجديدة التى قررها المرسوم الملكى طريقًا جديدة فلم تشأ أن تأخذ بالقانون القديم ولا بالقانون الجديد، بل مزجتهما وأخذت من أحكامهما ما يوفق هواها. ولم تقف عند هذا الحد بل ألغت بكل جرأة انتخاب المندوبين الناخبين مع أن انتخابهم بحكم القانون يجب أن يكون لمدة خمس سنين. وذكرت فى آخر المرسوم أنها تعرض هذا التعديل على البرلمان فى أول انعقاده. ويؤخذ من ذلك أنها اعتمدت فى إصدار هذا المرسوم على حكم المادة ٤١ من الدستور مع أن هذه المادة لم تجعل للوزارة حق استصدار المراسيم التى يكون لها قوة القانون إلا فى المدة التى بين أدوار الانعقاد، وقد كان البرلمان فى مدة دور الانعقاد كما اعترفت الوزارة فى ردها على مجلس النواب.

وكيف يصح هذا العرض على البرلمان الذى سيكون وليدًا لهذه المخالفة الأساسية. أيطلب من النواب الذين يكونون قد انتخبوا بناء على هذه المخالفة أن يقرروا بطلان انتخابهم لابتنائه على قانون باطل وأن يصححوه مع كونه مخالفًا كل المخالفة للدستور؟

وقد رد فتح الله باشا بركات وزير الداخلية سابقًا على ما استندت إليه الوزارة فى تعديل الانتخابات على الوجه المبسوط، بأن جداول الانتخابات الجديدة المشار إليها فى القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ «لم تحضر بالطريقة القانونية» وأن تقسيم دوائر الانتخاب الذى يستوجبه نظام الانتخاب الجديد لم يتم إلا بعضه، فقال:

«إنه يذكر جيدًا أن جميع الجداول تمت وأمضيت وأنه وإن كان قد بقى شىء منها فإنه يكون قليلاً جدًا لا يمكن أن يعطل تنفيذ القانون بحيث إن إتمام هذا القليل أسهل بكثير من إعادة انتخاب المندوبين الثلاثينيين»(١).

وبما أن الوزارة عزمت على مكافحة السعديين فى الانتخابات للحصول على هيئة نواب تكون موافقة لآمال الوزارة - وإجراءاتها المعلومة رأت أن تضيق عليهم السبل بما تستطيع وحيث كان للطلبة يد قوية فى الانتخابات الأولى بأن نشروا مبادئ السعديين بين أهل القرى والمدن، فقد قرر وزير الداخلية إبعادهم كليةً عن المداخلة بصورة من الصور فى الانتخابات المقبلة. إلا إذا كانوا من الحائزين على حق الانتخاب فيستعملون حقهم الانتخابات كما يستعمله كل مصرى. وقد وافق مجلس الوزراء على هذا القرار(٢).

* * *

وبمناسبة الانتخابات الجديدة لمجلس النواب نشر حزب الأحرار الدستوريين نداء للأمة فى يوم ٢٦ ديسمبر وجَّه فيه اللوم لسياسة الحزب السعدى وحض على انتخاب ذوى الأخلاق والكفاءة، وهذا نصه:

---

(١) البلاغ فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

(٢) السياسة فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥.

يا بنى الوطن:

«حُلَّ مجلس النواب ودعيتم لانتخاب مجلس غيره، فعاد الأمر إليكم ووضع، مصرى البلاد بين أيديكم، ووضعت تبعة المستقبل عليكم، فعلى نشاطكم فى الحركة الانتخابية. وعلى شجاعتكم فى إبداء رأيكم، وعلى حكمتكم وعلى تمييز الحق من الباطل، وعلى اختياركم نوابكم، يقرب استقلال مصر أو يبعد، ويتحقق للأمة ما تريد من رقى ونظام. أو تبقى فيما هى اليوم فيه من اضطراب وفوضى.

لقد علمتكم دروس الماضى وعِبَرُه، علمتكم أن الوعود الخلابة، والألفاظ البراقة، لا قيمة لها، وإنما القيمة كل القيمة للعمل ولقد جربتم من مرارة الوعود الكاذبة ما لكم فيه موعظة. تقدم لكم سعد وشيعته فى الانتخابات الماضية، فأسرفوا فى الوعود وأقسموا لكم أن لن ينقضوا من عهدهم كلمة فأوليتموهم ثقتكم، وشرفتموهم بالنيابة عنكم، فما هى إلا أن وثبوا إلى الحكم حتى انقبلوا عليكم وعلى الوطن حربا. وبدا لكم من عملهم أنهم اختلسوا ثقتكم لتكون لأشخاصهم مغنما. انقلب استقلالهم التام أو الموت الزؤام ضعفًا وخزيًا. فاعترفوا للإنكليزى فعلاً بما أنكروا أيام الانتخابات قولا. دفعوا لهم التعويضات، وأقروا لهم التضمينات، وتركوا لهم السودان ينفردون فيه بالإدارة، ويطردون منه جنودنا المصريين. وانقلب ما وعدوا به فى القول من عدل وحرية ظلمًا وبطشًا فى العمل. فتَخِذُوا أموال الدولة مغنمًا لأنفسهم، وامتصوا دم الفلاح والعامل لتنتفخ جيوبهم، ولتكثر ضياعهم، وجعلوا مناصب الحكم رزقًا لأهلهم ولأصحابهم، وقاموا ينكلون بمن لا يؤمن بهم من دون الله ويعبدهم. ويرفتون الموظفين والعُمُد. ويقتلون حرية الرأى بالمظاهرات طورًا، وباسم القانون تارة، ولم يتركوا حرمة إلا انتهكوها، ولا فضيلة إلا داسوها، حتى قُدْس العدل الأسمى تطاول غرورهم يريد مساسه بيد الرجس.

فعلوا ذلك وفعلوا أكثر منه مما تعرفون، واقترفوا هذه الآثام كلها فى غير خجل. لم يستحِ كبيرهم أن ينادى فى القرن العشرين: أنه يريد أن يقيم فى مصر

دولة زغلولية اسمًا ومعنًى ودمًا، ولم يأبه بما فى ذلك من امتهان للأمة التى أقامته بأموالها وأرواح أبنائها ومن عدم ثقة بها. ولم يحفل بما تتعرض له مصر بسبب هذا الهراء من سخر العالم بنا وعدم احترامه لنا.

يا بنى الوطن:

لقد رأيتم أثر هذه السياسة، ونتيجة ذلك الحكم: فقدنا كثيرًا من عطف العالم على قضيتنا، ومن تعضيد ضيوفنا الأجانب لمطالبنا. وقدم سعد وشيعته بذلك الحجة للإنكليز علينا. فاتهمونا وأعنتونا. وفر سعد وشيعته حين دق الموقف وتحرج، وحين كانت الشجاعة وحدها هى الوسيلة للنجاة.

فهل تريدون أن تبقى حجة الإنكليز قائمة، وهل تريدون أن ينظر العالم إلينا نظره إلى أمة لا تعرف نظامًا ولا عدلاً؟

يا بنى الوطن:

إن القضية المصرية قضية حق وعدل، واستقلالنا أساسه النظام والحرية، فكل عمل يهدم السلم ويجنى على النظام هو جناية كبرى على الحق والعدل وجناية كبرى على قضية مصر. ولقد رأيتم كيف كذَبَكُم سعد وأصحابه وعودهم. فهدموا العدل، وعطلوا النظام، وكدروا السلم وأهدروا الحرية، وقد رأيتم كيف شاركهم نوابهم الذين وثقتهم بهم فى الماضى، وكيف كان خضوعهم لسعد واستخذاؤهم أمامه أس البلوى وسبب المصاب.

وهذا الخضوع هو الإخلاص الأعمى الذى تقدموا به فى الماضى إليكم.

يا بنى وطنى: الأمر اليوم بيدكم، والتبعة عليكم، فإن شئتم الخير لبلادكم فاتخذوا من ماضى القوم موعظة وعبرة. ثم لا تثقوا إلا بحكم عقولكم، وقلوبكم، وضمائركم.

هذا ما ندعوكم إليه. لا تجعلوا لغيركم عليكم حكمًا. لقد جربتم الثقة العمياء بالوفد ومرشحيه، ثم رأيتم ما جنى ذلك على الوطن وعليكم. فلا تثقوا اليوم إلا

بمن يتقدم إليكم طاهر اليد، عالى الرأس، شريف النفس، مستقل الرأى. لا يفهم من الحزبية خضوعًا لرجل، بل تضامنًا فى مبدأ. وأن يكون هذا المبدأ هو مبدأ استقلال الوطن فى ظل النظام والحرية. مبدأ التضحية لمصر لا التضحية بمصر مبدأ الصدق فى الوعد وإتباع القول بالعمل.

يا بنى الوطن:

إن مصر بحاجة إلى الرجال ذوى الأخلاق، وإلى الرجال ذوى الكفاءة. وصاحب الخلق يأبىَ عليه خلقه أن يعبد غير الله، وأن يمجد غير الوطن. وصاحب الكفاءة الصحيحة تأبى عليه كفاءته أن يكون لغيره تبعًا.

فانتخبوا ذوى الأخلاق وذوى الكفاءة. فإن تفعلوا فقد أنجيتم مصر مما ورطتها الحكومة السابقة فيه بمعونة عبادها من أعضاء البرلمان، وإن تفعلوا فقد آن لحكم الحق والعدل أن يظهر. وقضية مصر قضية حق وعدل. فإن ظهر خكمهما تحق لنا كل ما نطلب.

والأحرار الدستوريون، يا بنى الوطن، يدينون بالحق والعدل. والأحرار الدستوريون يقطعون اليوم على أنفسهم أمامكم عهدًا ألا يعدوكم إلا وفوا. وأن تكون كلمتهم عنوان أعمالهم، لا يحيدون عن مبادئهم قيد شعرة. ولا يعرفون فى حق البلاد هوادة ولا ضعفًا.

يا بنى الوطن: إن الأمر بيدكم، والتبعة عليكم، والتاريخ يحاسبكم، فاتقوا الله فى وطنكم اتقوا الله فى أنفسكم، ولا تخضوا فى اختياركم لغير عقولكم وقلوبكم وضمائركم».

* * *

ونشر الوفد المصرى نداء للأمة كذلك فى ٢٨ منه، وهذه صورته:

أيها المصريون:

تقوم اليوم بالأمر فيكم وزارة أغلب أعضائها ليسوا من نوابكم وأهم عضو فيها أسقطتموه فى انتخابكم. شعورها غير شعوركم. ولا يجمع بين أعضائها إلا الانصراف عن مبدئكم. والاستخفاف بدستوركم. فتحت عهدها بتأجيل انعقاد البرلمان. من قبل أن تواجه نجلس النواب وتعرض برنامجها عليه: ثم ما لبثت أن أمعنت فى رفت الموظفين والعُمُد. وتعيين غيرهم. وفى نقلهم وتبديلهم. من غير جناية ولا مبرر. وزجت فى السجون كثيرًا من الأبرياء: نوابا وغير نواب. بلا احترام للحصانة وفى غير حدود القانون. وعقدت مع الإنكليز اتفاقات تمس الكرامة القومية فى أساسها. والسيادة الداخلية فى أصولها. وتحمل الخزانة نفقات طائلة البلاد أحوج ما تكون إليها. وأخذت فى تنفيذ تلك الاتفاقات من غير انتظار لموافقة البرلمان بل ضد قرارات البرلمان نفسها.

لم يألُ نوابكم جهدًا فى حملها على مواجهتهم. فلم تزدد إلا هربا منهم. وحاولوا أن ينبهوا ضميرها فما زاد إلا جمودا. وانتهى الأمر بها أن حلت مجلس النواب بحجة أنه كان مسايرًا للوزارة السابقة وبدعوى استشارة الأمة. كأن مسايرة البرلمان لوزارة موثوق بها نكر عندها أو كأن هذه المسايرة لم تكن أمرًا طبيعيًا فى كل البلاد الدستورية. وكأن فى الأمة من يخالف خطة البرلمان. أو كأن فيها من هو راض عن أعمال الوزارة الحاضرة.

وآخر ما طعنت به الدستور فى أهم نصوصه اغتصابها سلطة التشريع مع أن الدستور يدل بروحه ونصه على أن السلطة التشريعية من حق البرلمان فلا يصدر قانون إلا بإقراره ولم يجعل لغيره حقًا فى الاستقلال بالتشريع إلا فى حالة واحدة وهى المدونة فى المادة (٤١) أى فيما بين أدوار انعقاد البرلمان. وفيما يختص بالتدابير المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت. ومع أننا لم نكن فى هذه الحالة ولم يكن أمر الانتخاب من التدابير المستعجلة فإن الوزارة افتاتت

على البـرلمان وانتـزعت منه هذه السلطة واسـتـعـملتـهـا فى وضع نظام جـديد للانتـخـابات لا يتفق مع القـانون القـديم ولا مع القـانون الجـديد. وإنما جـعلتـه خليطًا من الاثنين مع ما بينهما من اختلاف المبادئ والأصول. ولم تقف عند هذا الحد من الافـتئات بل تجـاوزته إلى إبطال الحقـوق المكتسـبـة بمقتضى القـانون القديم؛ إذ ألغت انتخاب المندوبين الناخبين مع أنه يجب أن يدوم بمقتضى هذا القـانون خمس سنين. وأبطلت الكشوف الثـلاثينية. وأوجبت وضعها على قواعد أخرى غير القواعد السابقة مع أن وضع هذه الكشوف على هذه القواعد يستلزم وقتًا أطول وعـمـلاً أكثـر من الوقت والعمل اللذين يسـتلزمـهـمـا تكميل جداول الانتخاب بحسب القانون الجديد.

ارتكبت تلك الاعـتـداءات. واغـتـصـبـت هذه السلطة. وأتت هذا النُّكْر من التشريع بقصد أن تتوصل إلى انتخاب من يكونون مخالفين فى شعورهم وميولهم للنواب السابقين.

أيها الوزراء:

إن الوفد المصرى ليحتج فى مواجهتكم باسم الأمة على هذا الافتئات الجائر وهذه التصـرفات الباطلة ويحملكم تعبتها وتبعة الاستمرار فيها. ويعلن أن من شأنها أن تبعث الخوف والقلق على حرية الانتخابات. ويعتبرها اعتداءً شديدًا على أقدس حق من حقوق الأمة وهو حق الانتـخـاب. ولقد كان له أن يمتنع عن الدخـول فى الانتـخـاب. وينصح الأمـة بالامتناع عن الدخـول فى مـعـركتـه التى اختيرت لها أسلحة غير شرعية. وميدان غير مأمون والتى يشرف عليها حكام من خـصـومـه الموتورين. وذلك لكى لا يشـتـرك فـى انتـهـاك حـرمـة الدسـتـور. والاستهتار بقوانين البلاد. ولكنه رأى مع ذلك أن يدخل الوطنيون فيها مجاهدين بكل مـا لديهم من الوسـائل المشـروعـة ليتـمكنوا من إنقـاذ الدسـتـور من أيدى العابثين به. وإنقاذ القضية المصرية من أيدى العاملين على خسرانها ونحن بعون الله واصلون.

أيها الحكام والعُمَد:

إن بين أيديكم أمانة من أعز الأمانات وأحسنها وهى حرية الانتخابات التى يتوقف عليها مستقبل أشخاصكم وأعقابكم ومصير بلادكم. فعليكم أن تحترموا هذه الحرية ولا تعملوا على الإخلال بها. واعلموا أنكم مصريون قبل أن تكونوا موظفين. وأن ما تفعلون من شر أو خير محصى عليكم وسوف تحاسبون عليه أمام الله والذمة والقانون وما هى إلا أيام معدودات حتى يُظْهر الله الحق ويخذل الباطل وما الله بغافل عما يعمل الظالمون.

أيها المصريون:

إن مجلس النواب لم يُحلّ لأنه خالف مبدأكم أو لأنه لم يحسن التعبير عن شعوركم. ولكنه انحلّ لأنه كان ترجمانًا صادقًا لرغباتكم ومعبرًا مخلصًا عن أمانيكم. ولم يعيبوا عليه إلا أنه أيَّد وزارة شرفتموها أنتم من قبل بتأييدكم. وعرفتم مبلغ رئيسها وأعضائها من صدق العهد لكم. وشدة التمسك بمبادئكم. والدفاع عن حقوقكم فانحلّ هذا المجلس ليحملوكم على أن تنتخبوا قوما مرنين متساهلين ويعبرون لا عن آرائكم. بل عن آراء خصومكم ويقررون لا ما تستصوبون. بل ما يستصوبه غيركم. ويؤيدون لا المخلصين فيكم بل المستخفين بحقوقكم فلا تركنوا لأقوالهم ولا تتأثروا بأعمالهم. وقابلوا تهديدهم بالاستخفاف وشدتهم بالعزم الثابت. وقسوتهم بالجأش الرابط. وحيلتهم باليقظة التامة.

أيها المصريون:

علموا الوزارة أنها مهما افتاتت على القوانين وبغت. ومهما ابتدعت من القواعد والخطط. ومهما غيرت فى رجال الإدارة ونقلت. ومهما عينت من العمد ورفتت. ومهما استعملت من الوسائل القاهرة وغير القاهرة لن تصل بحول الله إلى غايتها. وأثبتوا لها أن الأمة يقظة كل اليقظة. شاعرة كل الشعور بالخطر الذى يتهددها وبالضرر الذى يصيبها إذا هى استسلمت وانتخبت من لا تعرف

فيه الكفاءة والإخلاص. من الذين لا يتمسكون بالمبدأ الوطنى وهو المبدأ الذى وضعه الوفد واشتقه من شعوركم. وفصله فى البيان الوزارى الذى نشرته الوزارة السعدية ونال موافقتكم بالإجماع.

أيها المصريون:

عرفوا العالم أجمع أن فى مصر أمة حية لا تتزعزع. أمة ناهضة تطلب الحرية جدًا لا هزلاً. وتسعى لاستقلالها حقًا ودومًا. وشعبًا لا يلين للغامزين».

«سعد زغلول»

بيت الأمة فى يوم الأحد جمادى الآخرة ١٣٤٣ ـ ٢٨ ديسمبر ١٩٢٤.

وقد وجه الأحرار الدستوريون نداء للأمة، هذا نصه:

أيها المصريون:

«قال الله تعالى فى كتابه العزيز: «إنما يخشى الله من عباده العلماء» ويطالب إليكم سعد فيما يرسل من نداء وينطق من خطبة نكراء أن تستهينوا بكل ذى فضل وعلم، وتتكروا كل صاحب فهم ولُبّ، وتسقطوا فى اعتباركم كل ذى عقل سليم، وأن تقدموا للتكلم باسمكم التحدث عليكم فيما دق وجل من أموركم الجاهلين والأغبياء. ذلك لأن الله ـ سبحانه وتعالى ـ لا يغيب عن واسع علمه وعظيم حكمته أن العالم يعرف ربه حق عرفانه، ويفقه مُحْكم آيه وفرقانه، ويخشى عذابه، ويرجو ثوابه، فلا يفتأ عاملاً بأوامره، متعظًا بزواجره، فيما يعنيه من أمور نفسه وما يوكل إليه من شئون الناس، ولا يحنث يمينًا ولا ينكث عهدًا ولا يخلف وعدًا ولا يخفر إلاً ولا ذمة. ولأن الجاهل عدو نفسه قبل أن يكون عدو غيره يخضع رهبة لا رغبة ولا يؤمن بمعجزات النبوة، ما لم تصحبها القوة وقديمًا ترك الجهال عبادة الله لعبادة الأصنام، وانصرف الأغبياء الغافلون عن تقديس ذات الخالق إلى تقديس الأنعام».

ولقد فسق سعد عن أمر ربه، فسول له شيطان الغرور مساماة الله فى عظمته وجبروته، وأراد له خلقًا يعبدونه من دون الله ينزلون على إرادته

ويصدرون عن رأيه وإشارته، وما كان يخطر بباله أن يجدهم بين العقلاء والعلماء والأدباء وكبار الأمة وعظمائها ولكنه ضمن أن يعثر عليهم فى الجماعات العاطلة والعصابات المنبوذة من بين طبقات الأمة فاختار منهم أضعفهم إرادة وأسلسهم قيادًا وأحطهم أخلاقًا وأسفلهم طباعًا وقد عثر فيهم من ضاقت بهم سبل العيش وسدت فى وجهة أبواب الرزق وقلت حيلته فى كسب قوت يومه من العمل الصالح والجهاد الشريف واتخذ لنفسه بطانة يمالئونه فى الشر ويحالفونه على الفساد ويعاونونه فى تضليل النفوس بما يعدونكم من العمل لمصلحتكم والمحافظة على مرافقكم وصيانة استقلالكم وضمان حريتكم.

يا أبناء الوطن الأعزاء:

لقد جربتم هذا النفر الذين احتالوا لاختلاس ثقتكم فسحروكم بزخرف القول وبهرج الوعود وأقسموا بالله جهد أيمانهم أن يكونوا مظهر إرادتكم ومجلَى مشيئتكم وأغلظوا لكم القسم ليَحُوطونكم بأفئدتهم وليفتدونكم بأرواحهم حسبة لوجه الله وفى حب الوطن لا يطمعون فى فائدة يقتطعونها ولا يتشوفون لثمرة يلتقطونها، فلما تسربوا من بين أيديكم وتحت أرجلكم إلى مراكز النيابة واهتبل فريق منهم مناصب الحكم ماذا رأيتم؟

رأيتم أن أول همهم كان النظر فى أمر معاشهم وأن أول قانون قرروه هو قانون الستمائة الذى اقتطع لهم ولمن تصيدوه من الأتباع والأنصار ومن انتقوه من الأهل والأصهار ثلاثمائة ألف من الجنيهات فى السنة الماضية من أموال الدولة التى تجمعت فى خزينتها من كدِّ يمينكم وعرق جبينكم وثمرة جهودكم.

أيها المواطنون الأعزاء.

أموال جمعها سعد لخدمة الأمة تستبيحها تلك العصبة السعدية لأنفسهم ولمن والاهم ومالأهم ومن استخذى لهم وخضع بين أيديهم أجرًا لذلتهم وثمنًا لهوانهم ولما فرطوا فيه من من الكرامة التى استمدوها منكم لغير عمل أتوه لمنفعتكم وبدون ثمرة عادت عليكم.

أيها المصريون:

أموال جمعها سعد لخدمة الأمة لو أنها صرفت فى منفعة الأمة والبلاد لكان لكم بقيمتها أسطول تجارى يحمل اقطانكم إلى أسواقها بأمريكا وأوروبا، فلا تتحكم فيكم شركات الملاحة الإنكليزية وتأبى عليكم نقلها إلا لبلاد الإنكليز يأخذونها احتكارا بما يريدون من ثمن بخس.

لو أنها صرفت فيما ينفع البلاد ويعود على الأمة بما ينفعها من وسائل الرقي ووجوه التقدم لأُقيم بها مستشفى فى كل مديرية أو مدرسة فى كل مركز يعالج مرضاكم وتهذب أبناءكم.

لو أنها صرفت فى وجوهها النافعة لكان قد أصلح بها البائر من أطيانكم والوعر من طرقاتكم ومسالككم، والمُهمَل من مراويكم ومصارفكم، ولكانت حقولكم ومزارعكم قد أصبحت روضة فيحاء تدر عليكم الخيرات وتجود بأطيب الثمرات.

ولكنهم آثروا بها أنفسهم فقدروا لكل واحد منهم خمسين جنيهًا مرتبًا شهريًا كخمسة أمثال ما يأخذه النائب فى ألمانيا وثلاثة أمثال ما يناله زميله فى إيطاليا، وضعف ما يستولى عليه مثيلهما فى فرنسا، وليست ميزانية حكومتنا إذا قيست بميزانيات أكثر هذه الدول فقرًا شيئًا مذكورًا.

أيها الإخوان:

لا يلدغ المؤمن من جُحْر مرتين. ولقد خدعتم فى الأولى فلا تستتيموا للثانية، فإن العيون إليكم ناظرة والنفوس مرتقبة والإنكليز لكم بالمرصاد.

يا أبناء الوطن:

يريد العالم المتمدين أن يقيس استعدادنا لحكم أنفسنا وأهليتنا فيما هو حقنا فى أن نكون أحرارًا فى بلادنا أمناء على مصالح ضيوفنا بما يرونه من حيطتنا وتبصرنا فى الانتخابات المقبلة وحسن تقدير للأكفاء منا وأهل الفضل فينا

وأصحاب المصالح الحقة بيننا ممن تربطكم بهم المصالح والمرافق وتمتُّ بكم إليهم أواصر القربى وحقوق الجوار.

أيها المصريون:

لقد أعذر من أنذر، وها نحن أولاء نبذل لكم النصيحة ونتلو عليكم من العظات البالغة ما فيه معتبر ومزدجر، فعليكم خياركم وعنكم شراركم فهم إذا استنَّ النضال واحتدم القتال ليسوا إلا كحُمُرٍ مستنفرة فرَّت من قَسْوَرة.

«ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار وكان عهد الله مسئولاً».

الفصل الرابع

حوادث حدثت بشأن
إخلاء السودان

كانت الحكومة الإنكليزية طلبت فى إنذارها المعروف إخلاء السودان من الجنود المصرية، وقبلت الحكومة المصرية سحب هؤلاء الجنود إرضاء للإنكليز. وقد أصدرت الأوامر من جانبها للقوات المصرية التى هناك بالانسحاب والمجىء إلى مصر.

ولما أن علمت فصيلتان من الأورطة الحادية عشرة السودانية ـ اللتان نقلتا من هذه الأورطة من أم درمان إلى الخرطوم لتحلا فيها محل الجنود المصرية وكانت ذخيرتهما وافية ـ بفصل الوحدات المصرية عن الوحدات السودانية طبقًا لطلب الإنكليز ـ قررت أن هذا الفصل لا يجوز أن يقع وأن الجيش المصرى لا يجوز التفرقة بين وحداته، وأن ما يجرى على قسم منه يجب أن يجرى على باقيه. وعلى ذلك تقدمتا من معسكرهما فى الخرطوم قاصدتين إلى الخرطوم بحرى لتنضم إلى الوحدات المصرية وتتضامن معها ويكون مصير الجميع واحدًا.

فلما بلغ هذا النبأ هدلستون باشا نائب السردار حشد قوة كبيرة من الجيش الإنكليزى على رأس الجسر الذى يربط الخرطوم بالخرطوم بحرى، وعهد إلى هذه القوة أن تحول دون عبورهما لهذا الجسر حتى لا تنضم إلى الوحدات المصرية الموجودة بالخرطوم بحرى ولما وصلتا إلى الجسر وجدتا الجيش الإنكليزى قد سد الطريق فى وجههما وعلى رأسه هدلستون باشا الذى خاطبهما بعبارة فحواها «إنه غير مسموح لكم بالذهاب إلى حيث الجيش المصرى الذى سيسافر إلى مصر لأنه لا علاقة لكم بهذا الجيش فإنكم جيش سودانى».

فاعترضت القوة السودانية على هذه العبارة وأجابت هدلستون باشا بقولها: «إننا جزء من الجيش المصرى خاضع لجلالة الملك ولا نعرف تفرقة بين جيش سودانى وجيش مصرى».

وبعد محاورة طويلة دارت على هذه النغمة رأى هدلستون باشا أنها مصممة على فكرتها فأمر الجيش الإنكليزى بإطلاق النار عليها فأجابت على ذلك بإطلاق النار من جانبها هى أيضًا وبدأت الملحمة بين القوتين واستمر القتال طول النهار بين الفريقين دون أن يستطيع الجيش الإنكليزى التغلب على هذه القوة.

ولما دخل الليل بادرت هذه الأخيرة إلى إقامة استحكامات سريعة بقيت فيها إلى الصباح وعند بزوغ الفجر وجدت أن هذه الاستحكامات لا تقيها مدافع الحصن الإنكليزى الموجود فى جنوب الخرطوم فقررت أن تستولى على أقرب بناء منها لتحتمى به واختارت المكان المخصص لأكل واستراحة ضباط القسم (الميس) وتنفيذًا لهذا القرار أرسلت من قِبلها ضابطًا وصف ضابط لإخلاء هذا البناء ممن فيه؛ حتى تحتله البقية الباقية لمواصلة تنفيذ فكرتها الأصلية.

فلما وصل الضابط إلى الميس وطلب من كبير الأطباء الإنكليزى وزملائه إخلاء المكان رفضوا أو هددوا باستعمال السلاح وصوبوا مسدساتهم إلى الضابط وصف الضابط، فما كان من الأخير إلا أن أسرع بإطلاق النار عليهم فقتلهم وكانوا ثلاثة وعلى أثر ذلك تقدمت القوة السودانية واحتلت البناء.

فحدث بعد ذلك أن صوبت المدافع على هذا البناء فدمرته وقتل من قتل فيه وأُسر الباقون وحوكموا عسكريًا. ولا ريب أن هذه الفتن حدثت من سوء تدبير القائد الإنكليزى وكان بإمكانه أن يضبط نفسه ويستعمل الحيلة إذا كان لابد منها إما لإنزالهم على فكره أو لمنعهم من الانضمام إلى الجنود المصريين الذى أرادوا الانضمام إليهم أو أن يتركهم ينضمون هذا الانضمام ومن ثَم يتخذ التدبير العام الذى يشملهم جميعًا.

ولكنه قد آثر الحرب والضرب على الحكمة وسولت له نفسه أن يتحكم ويعبث بكرامة أولئك الجنود، ولأن الفكر المصمم لديه هو استعمال القوة والشدة عند أقل موجب فيما يختص بإخلاء الجنود المصرية للسودان، فتبادر له أن يرهب مقدمًا القوات المصرية التى كان لا يستبعد مقاومتها عند امتناعها عن التسليم بطلب الإخلاء.

ثم إن السلطة الإنكليزية طلبت من الأورطة الرابعة المشاة المصرية تسليم ما لديها من الذخيرة والأسلحة، فلأجل أن تثبت الأورطة حسن نيتها سلمت الذخيرة ولكنها امتنعت عن تسليم أسلحتها لأن تسليم السلاح مما يشين الشرف العسكرى وصمم الجنود على الامتناع إلى النهاية عن تسليم أسلحتهم إلا إذا أُعدموا عن آخرهم.

فرأت السلطة الإنكليزية فى هذه المرة أن تستخدم الحكمة ـ واكتفت بأخذ الذخيرة وتركت السلاح للأورطة. ولكن هذه السلطة انتزعت من الضباط المصريين الذين أتت بهم من أقاصى السودان أسلحتهم فأحدث هذا التصرف أسوأ وقع فى النفوس.

أما من جهة القوة المصرية التى كانت فى الخرطوم بحرى فإنها كانت مؤلفة من ثلاث بطاريات مدفعية والأورطة الثالثة المشاة، فطلب إليها هدلستون باشا السفر إلى مصر فرفضت رفضًا باتًا قائلة:

«إنها موجودة هناك بأمر جلالة الملك ولا تغادر مكانها إلا بأمره وإلا فإنها مستعدة للموت إلى آخر جندى».

فعرض هدلستون باشا تلغرافًا واردًا من مصر بانسحابهم فلم يعتمدوا هذا التلغراف، وبعد مشادة بين الجانبين لم يجد الإنكليز بدًا من الاستعانة بالوزارة المصرية، فأرسلت هذه الوزارة كتابها المعلوم الذى حمله أحد الضباط فى الجيش المصرى فى طيارة وترتب عليه قبول القوة المصرية الانسحاب.

ولكن حدث خلال فترة المخابرة أن أرادت السلطة الإنكليزية منع الأكل عن هذه القوات فسألت القوة عن هذا الأكل من السلطة فأُجيبت: «بأنه لا طعام لهذه الوحدات المصرية» فعند ذلك أعلنت رياسة هذه القوة أن هذا التجويع لا يطاق فضلا عن منافاته لأبسط الواجبات العسكرية. وأرسلت إنذارًا للسلطة بأنها إذا لم ترسل لها الطعام المخصص لها فى الساعة العاشرة من صباح اليوم نفسه فإنها تكون فى حل من القيام بالعمل الذى تراه واجبًا. فكان هذا الإنذار مما أعاد العقل والحكمة إلى رءوس القائمين بالأمر من رؤساء الإنكليز، وسرعان ما أُرسل هذا الطعام إلى القوة المصرية قبل الوقت المحدد واضطر نفس الضباط الإنكليز إلى حمل قسم من هذا الطعام إلى القوة المصرية.

وبذلك برهن الإنكليز مرة أخرى على أنهم لا يحترمون الواجبات إلا تحت تأثير القوة والتهديد.

وقد نشرت الأوامر العسكرية الصادرة فى ٧ ديسمبر حكم الإعدام الصادر من المجلس العسكرى على الملازم الأول سليمان أفندى محمد من الهَجَّانة وعلى كل من الملازمين الثوانى حسن أفندى فضل المولى من مدرسة ضرب النار، وعلى أفندى محمد البنا من الأورطة ١٢ السودانية وثابت أفندى عبد الرحيم من الفرسان والبنادق الراكبة، وقد جاء فى هذه الأوامر أن هؤلاء الضباط اتُّهموا بإحداث فتنة بين قوات تابعة لجيش صاحب الجلالة الملك والانضمام إلى فتنة حدثت فى قوات تابعة لجيش صاحب الجلالة الملك.

وقد استبدل نائب السردار بحكم الإعدام الصادر فى الملازم الثانى على أفندى محمد البنا، الليمان لمدة ١٥ سنة.

وكان من بعض الضباط السودانيين أن أرادوا ترك خدمتهم فى الجيش السودانى وقدموا طلبًا لرياسة الجيش بالسودان وبعد مفاوضة الحاكم العام الذى طلب منهم أن يعلنوا كتابيًا أنهم مصريون فكتبوا ذلك على الفور فصرحت لهم حكومة السودان بقيامهم لمصر.

وعند وصولهم للشلال ومعهم بعض الضباط المصريين المبعدين وجدوا أمرًا من اللواء سبنكس باشا مفتش الجيش المصرى بإعادتهم للسودان. فرفضوا بتاتًا العودة للسودان والخدمة تحت الإدارة الإنكليزية وأرسلوا جملة تلغرافات إلى جلالة الملك ورئيس الوزراء ووزير الحربية مستنجدين الحكومة المصرية فأمر وزير الحربية بتسفيرهم حالا بلا جدال. فقدموا طلبًا بإحالتهم للاستيداع فكان الرد أيضًا: «وأن يصير تسفيرهم بالقوة إذا اقتضى الحال». فهربوا من الشلال واهتمت الحكومة اهتمامًا شديدًا للقبض عليهم.

حصلت هذه الحوادث والوزارة ساكتة وكانت ترى ما تفعله السلطات الإنكليزية فى السودان أمرًا لا مرد له، وأما اشتراكها فى التضييق على الضباط السودانيين الذين تركوا السودان فكان شائنًا جدًا حرك سخط الجمهور جميعًا.

بعد أن قتل السردار عهد بالنيابة فى وظيفته إلى ـ هدلستون باشا. وكان مجهولاً أيعين حاكم جديد للسودان يكون سردارًا للجيش المصرى أيضًا، أم أن تُفصل الوظيفتان فيكون حاكم السودان منفصلاً عن الجيش؟

ولكن المفهوم على كل حال أن الإنكليز وإن حصل التفريق بين الوظيفتين فسوف لا يتخلون عن أن يكون سردار الجيش المصرى إنكليزيًا والحاكم فى السودان لا يكون إلا إنكليزيًا أيضًا. والحكومة الإنكليزية رأت تعيين السير جوفرى أرشر حاكم الصومال الإنكليزى حاكمًا عامًا على السودان، وصدر المرسوم الملكى بتاريخ ٦ ديسمبر بتعيينه لهذا المنصب.

ولم يكفِ أن الحكومة الإنكليزية عينت للسودان الحاكم الذى تريده فإن الجرائد الإنكليزية بدأت تمتن على مصر بأن حكومة بريطانيا العظمى احتفظت بمعاهدة ١٨٩٩ واستصدرت مرسومًا ملكيًا بتعيين الحاكم المشار إليه إذ إنه شاعت بعض أقاويل فى إنكلترا ـ ولعلها شاعت أيضًا فى مصر (على ما ذكرت جريدة المانشستر جارديان)، أن بريطانيا قد عزمت على ضم السودان لأنها أخرجت منه القوات المصرية وأبقت الوحدات السودانية.

وقالت جريدة الأخبار بهذه المناسبة:

«وغير خفى أن لزوم صيانة الظواهر، وتهدئة أعصاب المتهيجين فى السودان ومصر حدا بالحكومة البريطانية إلى استصدار المرسوم الملكى فضلا عن أن الدول الكبرى الأوروبية كانت تُبْدى امتعاضًا لتفرد الإنكليز بحكم السودان وادخاله تحت السيطرة الإنكليزية مباشرة وطرد الجيوش المصرية منه وتوسيع الأراضى التى يزرع فيها القطن لحساب الشركات الإنكليزية، فمنعا لاستمساك هذه الدول بكثير من الطلبات المتقابلة التى قد تطلبها من الإنكليز لقاء سكوتها عما فعلته فى السودان كان يجب على بريطانيا بداهة أن تُبْقى تعيين الحاكم من اختصاص جلالة ملك مصر وهذا قد يفيدها من وجوه ولا يضيرها فى شىء».

«ولا تنسَ لهذا الحاكم القيادة العليا على الجيش السودانى وباسمه تُمنح براءات الرتب[1]:

ثم لا تنس أن الوزارة سُرت كثيرًا بتعيين الحاكم العام للسودان بمرسوم ملكى وعدت هذا الأمر وسيلة للدفاع عن حسن نية الحكومة البريطانية وعن فضل سياستها هى فى حمل الأولى على العمل والسير بموجب معاهدة ١٨٩٩ التى تحفظ لمصر حق الاشتراك فى إدارة السودان».

وهكذا تحدث زيور باشا إلى مُكاتب جريدة المساجير و إجبسيان، وكان ذلك يكفى فى نظر دولته لمحو كل الإساءات التى ارتكبها الإنكليز ضد مصر.

ومن الحوادث التى حصلت فى خلال هذا الشهر مما يتعلق بالسودان، أن الحكومة البريطانية اتفقت مع الحكومة الإيطالية على مسألة قديمة هى مسألة نهر الجاش ولهذه المسألة ارتباط بمياه الرى فى السودان. فكانت حكومة زيور باشا متفرجة فقط فيما دار بين الحكومتين المذكورتين بهذا الشأن.

---

(١) الأخبار فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

وقالت الأخبار فى هذا الصدد:

«إننا نظلم هذه الوزارة إذا سألنا عما فعلته أو عما تنوى أن تفعله فى الاتفاق الذى تم على نهر الجاش بين إنكلترا وإيطاليا لأن الوزارة التى تقبل تدخل الإنكليز فى شئون مصر الداخلية البحتة لا نظنها تجرؤ على رفض ما تقره إنكلترا فيما يتعلق بنهر الجاش البعيد جدًا عن دوائر الحكومة فى القاهرة»[1].

بقى علينا أن نذكر بين حوادث هذا الشهر الحفلة الشائقة التى أقامها حضرات قومندان ضباط حرس جلالة الملك بأمر حضرة صاحب الجلالة بثكنة الحرس بعابدين لحضرات ضباط الجيش المصرى العائدين حديثًا من السودان، وقد حضرها وزير الحربية وكبير الأمناء وناظر الخاصة الملكية ورئيس الديوان الملكى بالنيابة. ووكيل الحربية وكبار موظفى السراى، ملكيين وعسكريين.

وتبودلت أثناءها الخطب من قائد الحرس القائم بالدعوة واللواء محمد أمين باشا الذى تكلم باسم الضباط العائدين من السودان. وكانت هذه الحفلة ضافية بالثناء على جلالة الملك وبالدعاء له ولولى عهده.

وفى نهاية هذا العام، أى فى ٢٩ ديسمبر صدر مرسوم ملكى بتصفية أملاك الخديو السابق نثبت هنا نصه خدمة للتاريخ:

مذكرة إيضاحية

بقانون مفسر للقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٩٢٢ الخاص بإقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس حلمى باشا وبتضييق ما له من الحقوق.

«إن نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢ الخاص بإقرار تصفية أملاك الخديو السابق عباس حلمى باشا وبتضييق ما له من الحقوق لم تفسر على الدوام بالمعنى الذى قصده القانون».

---

(١) الأخبار فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

«فإنه وإن كانت المادة المشار إليها تقضى، صراحة، بأن الخديو لا يجوز له التقاضى أمام أية هيئة قضائية بغير واسطة الجهة المنصوص عليها فى المادة الرابعة. إلا أنه قد ذهب بعضهم إلى أن هذا التحريم لم يكن مطلقًا وأنه من اللازم التفريق بين المصالح الإيجابية أو السلبية الناشئة عن الحقوق المعترف بها بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ وبين الحقوق المقول عنها إنها شخصية، وإن الحرمان من هذا الحق يجب أن يكون محصورًا فى حدود الغرض الذى رمى إليه القانون أى توصلا لضمان النظام الذى وضع لتوارث العرش، وأن اللجنة المشكَّلة تطبيقًا للمادة الرابعة من القانون اختصاصها محدود تحديدًا بيِّنًا. وأنه فيما عدا هذا الاختصاص يجوز للخديو السابق أن يتقاضى أمام المحاكم سواء أكان باسمه أو بواسطة دائرته أو شخص ينوب عنه».

«ونظرًا لما لهذا الموضوع من المساس الكلى باستتباب النظام العام، ومصلحة العرش، فالحكومة ترى من الواجب عليها أن تحدد المعنى الذى يجب فهمه من نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ بنص تشريعى؛ ولهذا السبب قد وضع مشروع القانون المرفق بهذا فى عهد الوزارة السابقة والغرض منه ضمان تفسير هذا النص تفسيرًا يوافق قصد الشارع».

«ولما كان من اللازم الإسراع فى إصدار هذا القانون التفسيرى نظرًا لوجود قضايا مطروحة الآن أمام المحاكم نقترح إصداره بمرسوم له قوة القانون على أن يعرض فيما بعد على البرلمان تطبيقًا للمادة ٤١ من الدستور، على أن الظروف التى وضع فيها القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ تؤيد النص الصريح الوارد فى المادة الثانية منه؛ بمعنى أن الخديو السابق لا يجوز له مطلقًا التقاضى لأى سبب كان وأمام أية هيئة قضائية كانت فى القطر المصرى وأن الذى يمثله أمامها فى جميع الأحوال هى الجهة الحكومية التى تعينت لهذا الغرض فلهذه الجهة وحدها الصفة أن تدافع عنه فى موضوع الدعوى أو أن تقدم دفوعًا فرعية بعدم الاختصاص أو غير ذلك من المسائل التى ترى تقديمها لمصلحة الدفاع عن

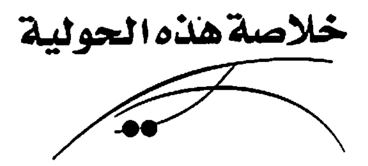
الخديو السابق، كما أن لها أيضًا أن ترفع الدعاوى التى ترى لزومًا لرفعها صيانة لمصالح الخديو السابق فى مصر».

«وبما أن مرسوم القانون المعروض الآن هو تفسيرى فمن المفهوم أن يكون له حتما تأثير على الدعاوى المطروحة الآن أمام المحاكم والتى لم ترفع طبقًا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢».

«وعليه فالدعاوى التى لم ترفع بشكل صحيح مهما كانت الحالة التى هى عليها يجب أن يتقرر عدم قبولها أو رفضها حتمًا ومن تلقاء نفس المحكمة وهذا من غير مساس بما لذوى الشأن من الحق فى تجديد دعاواهم طبقًا للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ حسب التفسير الموضح آنفًا؛ بمعنى أنه يجب رفعها ضد أو بناء على طلب الجهة الحكومية المعينة خصيصًا لتمثل مصالح الخديو السابق أمام المحاكم بمصر».

تحريرًا فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤.

خلاصة هذه الحولية



نوهنا فى مقدمة الجزء الأول من التمهيد إلى أن الحوليات تبدأ منذ سنة ١٩٢٤، وإلى أننا سنخصص لكل عام حولية سياسية تجمع بين دفتيها الحوادث المهمة التى وقعت فى أثناء ذلك العام والتى يكون لها أثر فى تاريخ البلاد السياسى.

وها نحو أولاء قد وفينا بوعدنا وأخرجنا حولية سنة ١٩٢٤ بحوادث سنة واحدة، وهى السنة الدستورية الأولى وإنَّا مُلخِّصوها فيما يلى:

بزغت شمس هذا العام. والبلاد من أقصاها إلى أقصاها غارقة فى لجج المعركة الانتخابية سلاحهم فيها أسنَّة الأقلام، ومواقفهم منصات المنابر وساحات مبارزتهم صفحات الصحف السيارة.

وكانت عوامل النصر معقودة بمبلغ ثقة الأهالى بالأحزاب بغير نظر إلى المرشح ذاته. وكانت الدلائل كلها تشير إلى أن الغلبة فى هذه المعركة الحامية الوطيس ستكون للوفد المصرى. إذ كان معالى رئيسه ومبادئه يتمتعان بقسط من الثقة لا حد له من أهل البلاد فضلاً عن تنظيم صفوفهم فى المعركة.

بخلاف الحزبين الأخرين ـ حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ـ فإنهما لم يعنيا بتدبير حملاتها الانتخابية إلا فى وقت متأخر. ولم يكن يؤيدهما إلا القليل. وإن كان جل هذا القليل من المتعلمين وذوى الثراء الذين لهم فى مناطق انتخابهم نفوذ حسن.

على أن وزارة دولة يحيى إبراهيم باشا قد لزمت الحياد التام فى كل أدوار الانتخابات التى كانت لاهية عنها بتعيينات ممثلى مصر السياسيين لدى الدول الأجنبية.

وقد استقلت السراى استقلالاً بتعيين السفراء المفوضين والقناصل والموظفين الملحقين بالمفوضيات، وكان لحسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة أثر محسوس ورأى ملموس فى ذلك.

وفى إبان هذه الحركة، حركة التعيينات، استقال المدير العام لوزارة الخارجية المصرية حضرة فؤاد بك سليم الحجازى، وأُشيع أنه ترك منصبه لأن وزارة الخارجية المصرية لم يؤخذ رأيها فى السفراء والقناصل مع أنها المرجع لهؤلاء الموظفين وهم يتبعونها فى أعمالهم ويحسبون عليها فى جميع تصرفاتهم.

وقد تتابعت المراسيم بأسماء المعينين لهذه المناصب. ففى يوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣ صدر المرسوم الملكى بتعيين حضرات أصحاب السعادة محمود فخرى باشا وأحمد زيور باشا(١) وزيرين مفوضين فوق العادة الأول لدى الجمهورية الفرنسية، والثانى لدى حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا.

وكذلك صدر مرسوم آخر بتعيين حضرة صاحب السعادة عبد العزيز عزت باشا(٢) وزيرًا مفوضًا لدى حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وسيف الله يسرى باشا وكيل وزارة الخارجية وزيرًا مفوضًا لدى حكومة جمهورية الولايات المتحدة.

وفى يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣، صدر من القصر الملكى (أمر ملكى كريم) رقم ٨ لسنة ١٩٢٣ بتعيين حضرات:

مصطفى الصادق أفندى المدرس بمدرسة الحقوق قنصلاً من الدرجة الأولى بمدينة لندن ومحمد السبع أفندى القاضى بالمحاكم الأهلية قنصلاً من الدرجة

---

(١) انظر صورة بصفحة ١٠٠.

(٢) انظر صورته بصفحة ١٦٧.

الثانية بمدينة لڤربول ومراد كامل أفندى وكيل الإدارة بوزارة الحقانية قنصلا من الدرجة الثانية بباريس. وحسن قبيل أفندى وكيل النيابة نائب قنصل بمدينة مرسيليا ومحمد على شراره أفندى المساعد الإدارى بمكتب التجارة والصناعة نائب قنصل من الدرجة الثانية بمدينة روما. ومحمود عبده أفندى القاضى بالمحاكم الأهلية نائب قنصل بمدينة نابلى. ومحمد السعيد أفندى القاضى بالمحاكم الأهلية نائب قنصل بمدينة تريستا وأحمد إبراهيم أفندى القاضى بالمحاكم الأهلية قنصلا من الدرجة الثانية بمدينة برلين. وعبد الوهاب داود أفندى وكيل النيابة نائب قنصل بمدينة هامبورج. وأحمد القدرى أفندى القاضى بالمحاكم الأهلية قنصلا من الدرجة الثانية بمدينة چنيف. وحسين زكى أفندى القاضى بالمحاكم الأهلية قنصلا من الدرجة الثانية بمدينة ڤينا. وعلى سرى عمر أفندى القاضى بالمحاكم الأهلية قنصلا من الدرجة الثانية بمدينة بيريه باليونان. ورمسيس شافعى أفندى المفتش بإدارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى قنصلا من الدرجة الثانية بمدينة نيويورك.

حفلة توديع المفوضين والقناصل

وفى يوم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣، أدب صاحب المعالى توفيق رفعت باشا وزير الخارجية المصرية مأدبة فخمة فى فندق الكونتننتال لحضرات ممثلى مصر السياسيين لدى حكومات بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة.

وقد حضر جميع المدعوين ما عدا عبد العزيز عزت باشا الذى تخلف لانحراف صحته، وكذلك رئيس الوزارة ووزير الأشغال.

وكانت الساعة الثامنة مساء حين وقف صاحب المعالى توفيق رفعت باشا وزير الخارجية وألقى الكلمة الآتية:

كلمة وزير الخارجية

«إنى لسعيد فى أن أكون وزير الخارجية لحكومة مولانا صاحب الجلالة ملك مصر المفدى فى ذلكم العصر الزاهر عصر إشراق شمس الحرية وانبثاق فجر

الاستقلال تلكم الحرية وذلكم الاستقلال اللذان ما كانت الأمة المصرية لتفوز بهما لولا أن شرفها الله بمليك قدير موفق لتحقيق الأمانى وبلوغ ما تسمو إليه آمال رعيته، إلى أن قال:

«والآن وقد أصبحت صلات مصر فى الخارج بين أيدى وزراء جلالة مليكها الذين يمثلون أبهتها باتت مصر مؤملة أن تحقق على أيديهم رغباتها فى توطيد علاقات المحبة والمودة والاشتراك فى أعمال البر العام ونشر ألوية السلام وحسن التفاهم فى المصلحة بلسان الصدق والإخلاص والتعاون فى الإصلاح الذى يؤدى إلى السعادة والعيشة الراضية ويكفل الغاية المثلَى والغرض الأسمى من التآلف والتآخى العالمى».

ثم أثنى على الوزراء المفوضين وقال: «فإنى مع مصر بأجمعها والآمال الوطيدة ملء القلوب والأمانى الوثيقة فى سويدائها نودع وزراءنا السياسيين وأعوانهم راجين لهم من الله كمال التوفيق وحسن العناية فى ظل سيد البلاد ومولاها فؤاد الأول الذى أسأل الله أن يؤيد عرشه ويوطد مُلْكه لتنال مصر فى عهده السعيد كل ما هى أهل له من المجد والسعادة والارتقاء».

وتلاه أحمد حشمت باشا بالنيابة عن رئيس الوزارة المصرية قائلا:

«إنى ليسرنى ويسعدنى أن تمت نعمة الاستقلال بإنشاء السفارات وتشكيلها فى عهد أتشرف أن أكون فيه رئيس حكومة حضرة صاحب الجلالة مولاى الملك، هذا العهد الذى جاء ذكر مآثره وبيان مفاخره فى مقال وزير الخارجية وإذًا تكون تسمية هذا العهد الذى تتمتع فيه مصر باستقلالها، ويتمتع فيه شعبها بحريته ومظاهر شخصيته بعصر فؤاد هو ما يجب على مصر الاعتراف به لمن تحققت فى عهده الأمانى القومية وتمت فى عصره نعمة الاستقلال ولاشك أن مصر ستكون ممثلة على أيديكم بآدابها ومكارم أخلاقها بالمظهر اللائق بها فى العمل على دوام حسن الصلات بينه وبين سائر الأمم وتستمدون من عطف حضرة صاحب الجلالة الملك وتعضيد مصر حكومة وشعبًا ما يعينكم على تحقيق آمال

مصر فيكم فسيروا على بركة الله فى ظل رعاية صاحب الجلالة أدامه الله وأعز به البلاد والعباد».

ثم تكلم محمود فخرى باشا الوزير المفوض لدى حكومة الجمهورية الفرنسية فشكر للحكومة حسن ثقتها، وقال:

غدًا سنرفع علم مصر بين ربوع أوروبا وفى سماء العالم الجديد فنرفعه إلى السِّماك الأعلى من السماء وسيرى العالم فى ثنايا هذا العلم المحمود نجوم ماضينا المجيد وأهلَّه مستقبلنا السعيد نسأل المولى أن يجعل العهد الدستورى الجديد عهد سعادة ورخاء فى ظل مولانا الملك المعظم وأن يوفق رجال حكومته لخير بلاده وأمته.

وإنى فى الختام أستودعكم الله وأسأله أن يبعثنا مقامًا محمودًا(١).

وقد أخذوا أهبتهم للسفر حيث تسلموا مقاليد أعمالهم، وفى يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٤ وصل حضرة صاحب السعادة محمود فخرى باشا إلى باريس وقدم أوراق اعتماده.

وقد أحيلت على سعادته بعد ذلك أعمال مفوضية بلچيكا ريثما يعين لها آخر فذهب إليها وقدم أوراق اعتماده لجلالة ملك البلچيك ثم احتفل مع موظفى السفارة بتكريم الجندى البلچيكى المجهول ووضع عليه تذكارًا كتبت عليه هذه العبارة:

«من فؤاد الأول ملك مصر إلى الجندى البلچيكى».

وكذلك تسلم صاحب السعادة سيف الله يسرى باشا مقاليد أعماله فى الولايات المتحدة وقدم أوراق اعتماده لدى وصوله.

ولأول مرة فى التاريخ الحديث خفق العلم المصرى بين ربوع واشنطن عاصمة العالم الجديد.

(١) أهرام ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٣.

وقد كان لتمثيل مصر السياسى لدى الدول الحرة كدولة مستقلة ذات سيادة أثر محمود، حيث ابتدأت المفوضيات تقوم بما كان يقوم به السفير أو القنصل الإنكليزى بالنسبة للرعايا المصريين فى البلدان الأجنبية.

* * *

وبينما كان هؤلاء فى شأنهم الذى أسلفنا لك ذكره كانت البلاد غارقة فى لُجَّة الانتخابات، وكل حزب يجاهد بالوسائل التى يراها موصلة لاحتلال أكبر عدد من مقاعد المجلسين.

وأكثر الوفديون من الاجتماعات كما أكثر سعد من الخطب.

ومن الفرص التى انتهزها الوفد فرصة ١٣ نوفمبر، وهو اليوم الذى ذهب فيه سعد زغلول باشا وعبد العزيز فهمى بك والمرحوم على شعراوى باشا إلى دار الحماية، يطالبون بالتصريح لهم بالسفر لعرض القضية المصرية كما هو معلوم ومفصل فى مواضعه وهذا اليوم معتبر عيدًا قوميًا للنهضة المصرية الحديثة، فعقد الوفد اجتماعًا كبيرًا أقام له سرداقًا فخمًا إلى جانب بيت الأمة وخطب فيه سعد باشا خطبة ضافية اختص فيها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بشىء كثير من النقد والتجريح، ومما جاء فيها قوله:

«انتهى مشروع ملنر وجاء دور آخر هو تصريح ٢٨ فبراير، أتوا بمشروع ٢٨ فبراير، وأنا أعتبره أكبر نكبة على البلاد، ولا يمكننى بصفة كونى وكيلا عن الأمة ولا بصفتى الشخصية أن أقبله مطلقًا وإلا كنت سابًا للضحايا، كنت قاذفًا لأولئك الذين تبرعوا بأرواحهم فى حماية الوطن، واستحققت أكبر العقاب منكم ومن الأجيال التالية».

«تصريح ٢٨ فبراير احتفظ بنقط أربع، كما تعلمون، ليكون للإنكليز الحق المطلق فى التصرف فيها إلى وقت الحصول على اتفاق بين مصر وإنكلترا، وهذه النقط هى حماية الأمة المصرية من كل تعدٍّ أجنبى. حماية المواصلات. حماية

الأجانب والأقليات والسودان. ويقول التصريح فى نهايته إن لإنكلترا الحق المطلق فى التصرف فى هذه المسائل وحفظ الحالة الحاضرة فى السودان».

«حينئذ إذا كانت الأمة المصرية تقبل هذا التصريح فإنها تقبل بهذا أن يكون لحكومة إنكلترا حق مؤقت فى كل هذه الأمور - وهذه الأمور عندما نبحثها نجدها ليست حماية فقط بل اشتراكًا فعليًا فى سيادة البلاد».

أولاً: «حق حماية مصر ضد كل تعدٍّ أجنبى. هذا هو الحماية بعينها لأنه لا معنى لأن تحمى دولة قوية أمة ضعيفة إلا أن تكون هذه الأمة الضعيفة تحت حماية القوية، وإذا كان للحماية معنى آخر فليقولوا لنا ما هو؟

ثانيًا: «إن الحكومة الإنكليزية بمقتضى التحفظات إذا قبلناها يكون لها حق حماية المواصلات وحماية الأجانب وحماية الأقليات ومصالح الأجانب والأقليات ليست منفصلة عن مصالح الأمة جميعها. بل هى متصلة بها وممزوجة فيها.. إذن باسم هذه الحماية يمكن لإنكلترا أن تتدخل فى كل أمر من أمور الإدارة: كل أمر من أمور التشريع. وهذا هو اشتراك فعلى فى سيادة البلاد. فإن رضينا بها أصبحت إنكلترا شريكة لنا شريكة فعلية فى إدارة شئوننا الداخلية أليس كذلك (أصوات كثيرة نعم. نعم. هو كذلك) هو كذلك وفوق ذلك. وإذا رضينا بهذا فيما يختص بالسودان أيضًا. كان لإنكلترا بمقتضى هذا الرضا أن تبقى فى السودان على الحالة التى هى بها تتصرف فيه كيف تشاء ولا نعارضها فيه إلى أن يتم الاتفاق بين مصر وإنكلترا».

ومتى يتم الاتفاق يا سادة؟ افرضوا أن المفاوضات حصلت وجرت وإنكلترا لم تتفق معنا. إنه بمجرد قبول تصريح ٢٨ فبراير تبقى هى حافظة لهذه النقط حتى يتم الاتفاق - والاتفاق ليس فى مصلحتها فهى إذًا لا تتفق».

«حينئذ هذا التصريح عبارة عن حيلة، عبارة عن خدعة، عن وسيلة يراد بها الحصول على تصحيح مركز إنكلترا فى مصر، وبعد أن كان مركزها مركز

الغاصب، وبعد أن أبت الأمة أن تجعله شرعيًا يكون بقبول الأمة لتصريح ٢٨ فبراير شرعيًا، والتوقيت حينئذ يساوى التأييد».

«أما القول بأن هذا التصريح أعطانا ولم يأخذ منا شيئًا فقول غير صحيح، وغير حقيقى إننا إذا قبلناه لا نأخذ شيئا نكون أعطينا أنفس الأشياء وفوق ذلك عقولنا - خدعة يجب على كل مصرى ألا يقبلها. وإلا كانت نهضتنا باطلة، كانت حركتنا فاسدة، وكان كل ما عملناه ضائعًا لأننا عملنا لرفع الحماية عنا فإذا قبلناه انتهينا لا بأن نثبِّتَ الحماية فقط بل بأن نشرك الأجنبى فى حكم بلادنا وفى هذا غاية الخسارة.

«قالوا وهم، شاعرون بأن يبهرجوا ما قالوه، إننا صرنا مستقلين فى الداخل والخارج ومظاهر الاستقلال ها هى: بسفارات تُنشأ لتمثيل مصر فى الخارج على طريقة لائقة بمصر المستقلة، فسفراؤنا وزراء.. ومرتباتهم ضخمة ومعاونوهم كثيرون. إنى أؤكد لكم بأن هؤلاء الذين عينوهم سفراء لن يكونوا إلا مساعدين لسفراء الإنكليز سادتهم وأنهم لا يتفاوضون بحرية فى أمر مصر، ولا يتبادلون الآراء فيه. ولكن وظيفتهم كما قال ملنر إن يخفتوا كل صوت يرتفع فى أوروبا من كل مصرى تلميذًا كان أو غير تلميذ. هذه هى المأمورية التى أنشئت من أجلها تلك السفارات الضخمة التى حمّلت الخزينة ما حملته من النفقات، وستعرفون ذلك إن غدًا لناظره قريب».

* * *

وأخيرًا ظهرت نتيجة المعركة، فإذا بها فوز ساحق لمرشحى الوفد المصرى حيث فاز بأكثر من ٩٠ فى المائة من المقاعد وعددها ٢١٤ مقعدًا.

وقد لوحظ أن كثيرًا من مشاهير الرجال من غير الوفديين قد فشلوا، ومن بينهم رئيس الوزراء نفسه، فشلاً دل على قوة نفوذ الوفد المصرى كما دل على نزاهة الوزارة الإبراهيمية والتزامها جانب الحياد فى هذه المعركة الكبرى.

ولقد كان فوز مرشحى الوفد شاملا اكتسح فى سبيله كثيرًا من الفائزين من مرشحى الحزبين الآخرين، حيث بادر هؤلاء بعد انتخابهم إلى الإعلان على صفحات الجرائد بأنهم يعتنقون مبادئ الوفد.

وعلى أثر هذه النتيجة استقال دولة عدلى يكن باشا من رياسة حزب الأحرار الدستوريين كما استقال بعض أعضاء هذا الحزب منه.

أما الرأى العام فى مصر فكان فى أوج اغتباطه وسروره بهذه النتيجة التى دلت على أنه شديد التمسك بالوفد وبمبادئ الوفد.

وأما الصحف الإنكليزية فقد كانت أكثريتها تُظْهر الاستياء من هذه النتيجة وتعدها ضعفا من السياسة الإنكليزية، وكان بعضها واقفًا موقف الحياد. وقليل منها من أظهرت ارتياحها إلى هذه النتيجة.

وحاول بعض كُتَّابهم أن يحفر باختلاقاته هوة بين القصر الملكى والوفد، كما حاول بعضهم أن يبذر بذور الشقاق بين المسلمين والأقباط فلم يفلحوا جميعًا فى محاولاتهم.

وكانت النتيجة الدستورية لهذا الفوز تقضى بأن يتولى شئون البلاد حكومة يرأسها معالى سعد زغلول باشا زعيم الحزب الذى نال أكثرية ساحقة فى مجلس النواب. أو أن تتألف وزارة من أنصاره يعاونها هو وهو فى مقاعد المجلس. وكان المرشح للوزارة فى الحالة الثانية أحد اثنين: معالى مظلوم باشا ودولة سعيد باشا. ولكن سعيد باشا فى حفلة الكونتننتال ورط سعدًا، وربما كانت لسعيد باشا غاية من وراء ذلك هى أن يربأ بنفسه عن هذه المسئولية الخطيرة ويحملها أخلق إنسان باحتمالها.

دارت المناقشة على صفحات الجرائد وفى المجالس الخاصة والعامة حول هذه النقطة. وبدا من رئيس الوفد تردد كثير فى قبول تأليف الوزارة الدستورية. ولكنه فى خلال حديثه مع مراسل شركة روتر قال:

«إذا اتُّبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى باشا إبراهيم أن يستقيل».

وقال:

«وفى هذه الحالة سأعمل ما أراه واجبى نحو الأمة».

وعلى أثر هذا التصريح شعرت الوزارة بحرج موقفها فرفعت استقالتها إلى السُّدة الملكية.

ونحن اتباعا لما انتهجناه فى أجزاء التمهيد نستعرض هنا أمام القراء أعمال وزارة سعد باشا؛ لنتبين ما كان منها صالحًا للبلاد وما كان غير ذلك.

وزارة صاحب الدولة سعد زغلول باشا

ليست هذه الوزارة كسابقاتها من الوزارات حتى يكون حكمنا مماثلا لحكمنا على تلك؛ فإن هذه الوزارة تمتاز عن سابقاتها بأنها أول وزارة دستورية تولت الأعمال على الأنظمة البرلمانية الحديثة وأن رئيسها كان زعيمًا للثورة التى أدت إلى هذه النتيجة. وكان قائد الأمة فى خطواتها نحو غايتها التى كانت تنشدها وكان المتكلم باسمها ورافع لواء مطالبها. وقد تحمل فى سبيل إعلاء صوته بمطالب الأمة الشىء الكثير.

فنحن إذا أردنا أن نتحدث إلى قرائنا عن هذه الوزارة وجب علينا أمران: (الأول) أن نُرّجع البصر إلى بدء الثورة القومية؛ لأن كل ذلك كان مقدمة لتولى الزعيم رياسة الحكومة المصرية ليسير بالبلاد فيما كانت تؤمل من فلاح ونجاح. ثم نتتبع ما كان يطالب به الزعيم الوزارات التى تولت الأحكام منذ تلك النهضة وما كان يستنكره من أعمالها، ثم نقارن كل ذلك بأعماله فى عهد حكمه ونزن بينه وبين من سبقوه. (الثانى) أن ننظر إلى رئيس هذه الوزارة باعتباره زعيم الأكثرية الساحقة فى البرلمان المصرى. التى كانت تعمل تحت إرشاده وإشرافه. فأعمال البرلمان ــ نوعًا ما ــ كانت منسوبة إليه هو لأنه كان فى الحقيقة الرأس المدبر، والعقل الموعز لكل ما كان له أثره فى السياسة المصرية على وجه العموم.

ولئن كان بعض النواب من شيعته قد خرج عن هذا القياس فى بعض الأحيان مدفوعًا بعوامل الإشفاق على مرافق الدولة أن تذهب ريحها، فسرعان ما كان يعود إلى حظيرة الزعيم على أثر كلمة رقيقة منه يلقيها فى المجلس أو تهديد يهدد به أو وعد أو وعيد.

شخصية سعد

سعد زغلول باشا رجل ولا كالرجال. فهو من صميم المصريين. قوى الشكيمة فى عناد إلى النهاية. شديد الاقتناع بأنه دائمًا على حق. يندفع وراء فكرته غير حاسب للعواقب حسابا. لا تزحزحه أية قوة عن رأى اقتنع بأحقيته. صَبُور على المكاره لا تثنيه القوة عن عزمه ولا يلين لخَصْمه إذا غلبه على أمره غير أنه يكون شديد الوطأة عليه إذا ظفر به. يضحى بالكثير فى سبيل الانتصار على هذا الخصم. وهو إلى جانب ذلك واسع الأطماع. ذو شخصية بارزة كل البروز. وقّاد القريحة. فصيح البيان طلق اللسان. خطيب. قويت فيه ملكة الجدل والإقناع فملك ناصيتها. رقيق اللفظ عذب المقال. فى مجانة غير مرذولة فهو الزعيم بأوسع معانى الكلمة. وهو مع كل ذلك برّ بذويه. يؤثرهم بكل ما فى طوقه من خير.

صراحته

ومن ظواهر أخلاقه التى لا يمكن إنكارها ولا إخفاؤها، تلك الصراحة التى امتاز بها والتى تورطه أحيانًا فى أقوال يأخذه بها خصومه أخذًا كان يكفى لهدمه تمامًا لولا أنه رجل مجدود فى الحياة، وأن هذا الجد الذى خدمه لازمه طوال حياته ولا يزال يلازمه ويسمو به لا ندرى إلى أين.

ومن أقواله المأثورة: «دلونى على الحد الذى تقف عنده الإنكليز لأتخير الطريق التى توصلنا إلى ذلك ونقف عنده ونحن واثقون بأن الإنكليز لا يتجاوزونه».

وفى الواقع أنك لا تكاد تظفر من سياسى بمثل هذه الصراحة التى تظفر بها من سعد فى أحاديثه وأقواله وأعماله. وإذا كانت السياسة مواربة فهى عند سعد مجابهة ومكاشفة!.

واسمع إليه يقول: «اضمنوا لى أن الإنكليز لا يجدون من المصريين تكأة يتكئون عليها فى كل عمل يعملونه ضد مصر، وأنا أضمن لكم نجاح المفاوضات والمباحثات بين إنكلترا ومصر».

فأنت تشق بهذا الكلام طريقًا تكشف عن وجود نفوس مصرية ضعيفة عاجزة عن تحمل الأمانة الوطنية التاريخية ولكنها مع ذلك نفوس ملكتها شهوة الحكم وشهوة المال وشهوة الشهرة. وبُعْد الصيت فتزج بأنفسها إلى حيث تتسلم مقاليد الأمور ثم تعجز عن الدفاع فتسلم المتاع!.

هؤلاء هم المرض الوطنى الذى كان لا يشكوه سعد وحده فرجالات مصر يشاركونه فيه ويشاطرونه إياه.

شجاعته

ولكن متى وإلى أى حد كل سعد شجاعًا؟ هل لسعد نفس الثائر وقلبه؟ وهل كان هذا الزعيم للثورة يقدر حدوث الثورة أو يبيح لخياله أن ينطق فيجيز وقوع ما وقع؟

الجواب على هذا دقيق جدًا. ولكن الذى سمعته أنه حين اجتمع وصحبه لأول مرة عام ١٩١٨ فى منزل محمد محمود باشا ليقرروا مقابلة السير ونجت، مطالبين بالسماح لهم بالسفر لعرض القضية المصرية. أنه حينئذ تردد سعد أولا فى الإقدام متهيبًا الموقف نظرًا لوجود الأحكام العرفية، حتى روى عنه بعض الحاضرين أنهم حين تشددوا معه قال ما معناه: «تريدون أن تتهمونى بالجبن؟ إذًا دعونى دعونى، واذهبوا أنتم، لا شأن لى بالإنكليز، أنا جبان أنا جبان». ولما أعادوا عليه الكرَّة اقترح عليهم اقتراحًا أدهشهم وكاد ييئسهم منه!.

ولكن كان هناك حسين رشدى باشا على رأس الحكومة، وكان مؤيدًا للحركة الوطنية، فوعد بتعضيد الجماعة وعدًا أكيدًا، لم يكن لسعد إزاءه إلا أن يتقدم فتقدم، وكان له فى الثوْرة مواقفه التى أسلفنا لك ذكرها.

على أن مواقفه فى الحركة الوطنية، بعدئذ، كانت تنطوى على كثير من الشجاعة والتضحية.

ومن الحق أن نقول إن الرجل تشدد فى المطالب القومية، وإن كان هذا ـ فى نظر البعض ـ لم يكن إلا مُضيًا فيما رسمه لنفسه من عظمة ومجد.

سعد فى الحكومة

ويلوح لى أنه لما اضطلع بأعباء الحكم فطن إلى أنه كان شديدًا فى حكمه على من سلفه من الوزراء. إذ رأى نفسه هو كذلك مقيدًا بأمور واقعة لا يستطيع أن يغفل اعتبارها. ويظهر أن هذه التجربة المتعبة قد أفادته نوعًا فى حياته السياسية فلطفت من حدته الوطنية.

تولى دولته الأمر والقلوب مبتهجة والأفراح قائمة والغبطة شاملة والناس يتنفسون تنفس من بلغ متمناه بعد طول العناء.

ولقد نحا فى تأليف الوزارة منحًى لم يسبقه إليه سواه؛ إذ أراد أن يُظهر روح الديمقراطية الحقة التى اصطبغت بها نظم البلاد تحت ظل الدستور فاختار وزارة من النواب دون نظر إلى سابق مراكزهم فى الحكومة فكان هذا السلوك حادثًا جديدًا فى سياسة البلاد.

ولقد ورثت هذه الوزارة عن سابقاتها تراثًا مثقلاً بالمشاكل، كان أقربها مسألة الزعماء الطرابلسيين الذين فروا من وجه إيطاليا وطلبت الحكومة الإيطالية تسليمهم إليها، فاعتُقلوا فى بلدة الحمام حتى يفصل فى أمرهم.

وكان هناك قانون التضمينات وقانون التعويضات وقانون الاجتماعات التى استنكرها كلها دولته وبث روح استفظاعها بين طبقات الأمة قبل أن يضطلع

بمسئولية الحكم ويحمل على عاتقه تبعات الأمور، وكان ينادى بأنها لا تربط الأمة بشيء.

وكانت أولى المسائل التى تستحق الاهتمام مسألة موظفى الحكومة؛ فإن مرتباتهم تضخمت وبخاصة مرتبات كبارهم حتى ابتلعت قسطًا وافرًا من ميزانية الدولة، كما أن عددهم زاد زيادة لا تتناسب مع الأعمال التى يؤدونها. وكان داء المحسوبية من الأدواء المستعصية فى دواوينها كما قدمنا.

ولكن سياسة سعد باشا لم تستأصل هذا الداء بل تركته ينمو. ولقد كان من أظهر مظاهر المحسوبية تعيين موظفى سكرتارية البرلمان، فقد حشد فى زمرتهم كل من كانت له صلة قرابة أو دالة على كبار أعضاء الحزب الزغلولى. ومن بينهم من لم تكن له من المؤهلات ما يكفى لتولِّى هذه المناصب. وكان دولته يجاهر بأنه يود أن يجعل الحكومة زغلولية اسمًا ومعنىً ودمًا وإن كانت الحكومة بدأت التوفير فى عدد الموظفين ومنعت الترقية الاستثنائية، إلا أنها كانت ظاهرة لدى المحسوبين على الزغلوليين ومن ينتمون إليهم.

وكانت للوشايات أثر كبير فى المسائل الإدارية حتى إنها لجأت إلى خطة البطش بالموظفين الذين لم يظهروا بمناصرتها أيام الانتخابات، فعزلت من المديرين وممن دونهم من رجال الإدارة عددًا ليس بالقليل.

* * *

افتُتح البرلمان بخطاب من العرش موجه إلى نواب الشعب يتضمن تفصيل البرنامج السياسى للوزارة طبقًا للتقاليد الدستورية.

فكان موضعًا لنقد صحف المعارضة ونواب المعارضة كذلك. بل وطائفة من النواب المنتمين إلى حزب الأكثرية. فقد أُخذ على هذا الخطاب وهو أهم وثيقة رسمية وصفه الدستور بأنه (قائم على المبادئ العصرية) وقورن بين هذا التصريح الصريح فى هذه الوثيقة الرسمية المهمة وبين ما صرح به دولة سعد باشا قبل أن يتولى أعباء الحكم. ثم أخذ عليه كذلك تعبيره عن استقلال مصر

والسودان بعبارة (الأمانى القومية)؛ متوخيًا فى ذلك الإبهام ومشايعة التصريحات البرلمانية.

ولقد احتجت الأحزاب المعارضة على هذا النص تارة فى خطابات ألقاها رؤساؤها فى اجتماعات سياسية، وطورًا بقرارات نشرت على أثر اجتماع هيئاتها التنفيذية.

ولقد كان النقد شديدًا داخل مجلس النواب ولكن سعد باشا ذلك الرجل الديمقراطى استن سُنة جديدة فى التقاليد الدستورية حيث أعلن أنه يستقيل إذا أصر المجلس على تعديل خطاب العرش.

وحاولت اللجنة التى انتُخبت من مجلس الشيوخ للرد على هذا الخطاب أن تدخل عليه تعديلاً تفسيريًا ولكنها إزاء تصميم الوزارة اضطرت إلى موافقة الأغلبية فى رأيها ببقاء الخطاب كما هو. وإنه وإن كان فى ذلك نصر للوزارة فى أول مواقفها البرلمانية فإن فى تصميمها على هذا المسلك قتلا لإرادة نواب الأمة، ودليلا على محاولة الوزارة عدم الاعتداد برأى هؤلاء النواب.

ومما أُخذ على هذه الوزارة سماحها للمظاهرات غير المنظمة بالسير فى الشوارع دون أدنى مراقبة البوليس واعتدائها على صحف المعارضة (الأخبار والكشكول) بقذف الحجارة وما إلى ذلك من التعديات الشنيعة. مع أنها رأت فى نقد بعض هذه الصحف التى اعتدى عليها مدعاة لتقديم مديريها إلى النيابة العمومية للتحقيق معهم بتهمة الخروج عن الحد فى نقدهم للوزارة.

ومما أخذ عليها كذلك إقصاؤها بعض الجرائد المخالفة لها فى الرأى عن حفلة افتتاح البرلمان وعدم السماح لمندوبيها بشهودها. ثم إيعازها إلى النيابة العمومية بالتحقيق مع جريدة السياسة وإحالتها إلى القضاء، وما اكتفت ذلك من صدور أمر النيابة بإقفال هذه الصحيفة قبل بدء المحاكمة ومصادرة أعدادها التى صدرت يوم إقفالها.

ولا تستطيع أن تخلى سعد باشا من مسئولية مشايعته لأعضاء مجلس البرلمان فى مسألة المكافأة البرلمانية وسكوته عن الإشارة إليهم ولو خارج البرلمان، بأن لا يبالغوا فى طلب هذه المكافأة التى زادت عن مكافأة أمثالهم فى أغنى الممالك وأقدمها رسوخًا فى النظم الدستورية.

ومما أخذ على البرلمان السعدى فى أعماله أنه نظر فى جميع الطعون التى قدمت فى الأعضاء المنتخبين لمجلس النواب فرفضها جميعًا إلا طعنًا واحدًا، هو الطعن المقدم فى انتخاب حضرة صاحب السعادة محمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين.

هذا بعض ما أخذ على وزارة صاحب الدولة سعد باشا فى المسائل الداخلية، أما ما أخذ عليها فى السياسة الخارجية. فإليك بيان بعضها:

كان فى مقدمة برنامج هذه الوزارة (إن قبول دولته للوزارة لا يعتبر اعترافًا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى) حتى كانت مشكلة تعويض الموظفين الأجانب وتنفيذ قانون التعويضات فاضطرت وزارة الشعب إلى تنفيذها زاعمة أنها إنما قبلت ذلك حرصًا على المفاوضات التى ستحقق بها استقلال مصر والسودان استقلالا تامًا. فلما ألحت المعارضة على سعد باشا وناقشته الحساب فى البرلمان ذاكرة له ماضى إنكاره القانونيين أجاب بأن (الإنكار شىء والتنفيذ شىء آخر) ثم خاطب النواب بقوله (إنى مازلت منكرًا. لكن مرونى أيها النواب وأنا أنذر إنكلترا)! وهو الذى استنكر هذا القانون وقال عليه إنه باطل قانونًا ولا يمكن أن ترتبط به حكومة لديها ذرة من الإخلاص. ولست أرى مغالطة أصرح من هذه للتخلص من موقف دقيق كموقف سعد باشا فى هذه المسألة.

ولم يمضِ على تأليف الوزارة أسابيع ثلاثة حتى واجهتها مشكلة اللاجئين الطرابلسيين. فأصدرت الوزارة بلاغها عن هؤلاء اللاجئين بأنها (اتفقت مع الحكومة الإيطالية اتفاقًا حفظ كرامة البلاد. اتفقت على أن «ينطلق» هؤلاء اللاجئون إلى حيث يريدون) ولكن البلاغ الفرنسوى فهم منه أنه قصد بكلمة

الانطلاق السفر ثم الاتفاق على طردهم طردًا. ولا يخفى ما فى هذا التصرف من التعمية على الرأى العام فى هذا الأمر الذى شغله وعده ماسًا بكرامته.

ومن المواقف التى نُسب إلى سعد باشا فيها الضعف الشديد، موقفه أمام البرلمان حينما سُئل عن السودان وما اعتزم عمله فيه حيث قال:

«هل عندكم تجريدة؟».

وقال: «أنا لا أستطيع وقف ما هو حاصل دلونى على السبيل».

كانت هذه التصريحات مدعاة لاستياء الرأى العام منه. والظاهر أن نبأ هذا الاستياء قد وصل إلى مسامعه فأراد أن يعزز مركزه فعاد يقول فى موقف آخر:

«إن وجود سردار إنكليزى للجيش المصرى لا يتفق مع كرامة أمة مستقلة. وأنا لا أقبل بقاء جندى إنكليزى واحد فى مصر أو فى السودان. وإن الإنكليز فى السودان غاصبون لحقوق مصر».

وغير ذلك من العبارات الحارة فى الوطنية والعزة القومية، وإذا قارنت بين هذين التصريحين ألفيت تناقضًا عجيبًا لا يستوى مع ما اشتهر به سعد باشا من الصراحة فى القول ومع مركزه فى زعامة الثورة القومية.

كان دولة سعد باشا عظيم الأمل فى الوصول إلى الاتفاق مع إنكلترا على حل القضية المصرية بما يرضى البلاد عن طريق المفاوضة، بسبب فوز حزب العمال بالوزارة الإنكليزية وتربع صديقه المستر ماكدونالد فى كرسى رياسة تلك الوزارة.

وكان استبشار دولته بهذا الاتفاق عظيمًا حتى إنه صرح فى الحفلة التى أقامها لدولته النواب بفندق شبرد يوم ٢٦ يناير بهذا التفاؤل.

ولقد أرسل المستر ماكدونالد لدولته دعوة إلى المفاوضة بمناسبة تهنئة الحكومة الإنكليزية للحكومة المصرية بافتتاح البرلمان المصرى يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤.

ولكن تصادف بعد ذلك أن قامت فى السودان حركة فلم يقف الإنكليز إزاءها وقفة المنتظر بل صرح لورد بالمور باسم حكومة العمال بتاريخ ٢٨ يونيه «بأن الحكومة البريطانية لن تسمح بأى حال أن يتعرض للخطر ما تم فى السودان في الماضى ولا ما يرجى فيه من التقدم فى المستقبل» وأكد المستر ماكدونالد هذا التصريح بتاريخ أول يوليه.

فلما اطلع سعد باشا على هذا التصريح، تقدم للمجلسين مُبديًا رغبته فى الاستقالة؛ ولكن المجلسين أعلنا ثقتهما به ورفض جلالة الملك قبول هذه الاستقالة.

وكان حقًا على دولته بعدئذ أن يتخلى ولو مؤقتًا عن فكرة المفاوضة ولا يرتمى عليه ارتماء غير أنه صرح فى ١٠ يوليه بأنه مستعد للدخول فى المفاوضة مادامت لا تكسب إنكلترا حقًا ولا تضيع على مصر حقًا.

ولقد همَّ سعد باشا فعلا بالسفر للمفاوضة تحت ستار الاستشفاء بمياه أوروبا ولكن حادثًا جديدًا غير مجرى سياحته تغييرًا كبيرًا، ذلك هو اعتداء أحد المفتونين على حياته فى ١٢ من شهر يوليه المذكور. فلما أراد الله لدولته أن يُشفى من أثر هذا الاعتداء عاد إلى رحلته ثانية.

وإنه لفى استشفائه بأوروبا إذ تفاقم الاضطراب فى السودن ووقعت فيه أمور تستدعى من وزارة الشعب الوقوف موقف الشدة للمحافظة على كرامة الحكومة وعلى حقوق البلاد فى تلك الأرجاء.

وقد أبلغت الوزارة دولة رئيسها فى أوروبا تفاصيل الأمر فكان بعد ذلك موقفًا كله ضعف. وتصرفت حكومة السودان مؤيدة من الحكومة البريطانية تصرفًا يدل على أنها غير مسئولة أمام الحكومة المصرية فى شىء. وأخرجت من السودان وحدات الجيش المصرى التى لم يكن مرغوبًا فى إقامتها فيه. ولما رفع احتجاج الحكومة المصرية أحد سكرتارية المفوضية المصرية فى لندرة إلى وزارة الخارجية الإنكليزية فقوبل مقابلة لا تتفق وكرامة الأمة المصرية. كل ذلك لم يُثْنِ هَمَّ سعد

باشا عن فكرة المفاوضة بل ظل فى باريس ينتظر أن يدعى إليها. ولكن المستر ماكدونالد بباريس فى طريقه إلى سويسرا. ولم يتر لسعد باشا سوى بطاقة أرسلها له مع أحد موظفى السفارة البريطانية بباريس.

وكان على سعد باشا فى هذا الظرف أيضًا الذى كانت الإهانة موجهة فيه إلى شخصه أكثر من توجهها إلى الأمة أن يعدل عن المفاوضة مرة ثانية؛ ولكنه أرسل إلى مستر ماكدونالد فى ٢٩ أغسطس يقول: «إن المفاوضات أصبحت غير منتجة. لكنه مع ذلك يريد أن يبدد الغيوم التى نشأت فى جو السياسة الإنكليزية المصرية بسبب حوادث السودان».

ذهب سعد باشا بعد ذلك إلى لندرة وقابل المستر ماكدونالد وحادثه ولم تسفر محادثتهما عن نتيجة فآب بما آب به عدلى باشا من قبل، ومع ذلك جاز لأتباعه أن يقابلوه مقابلة القائد الظافر. وهو الذى كان يدعو حين عودة عدلى باشا بمثل ما عاد به هو أن تقابله الأمة مقابلة الجنازة المارة فى الطريق.

عقب ذلك نشر المستر ماكدونالد الكتاب الأبيض الذى حمل فيه حكومة سعد باشا تبعة الهياج فى السودان والذى رتب فيه على هذه التبعة فصل السودان عن مصر؛ فأعلنت الحكومة السودان استقلالها بالفعل عن الحكومة المصرية.

وعلى الجملة، فإن سعد باشا قد أخطأ الخطأ كله فى عدم انتهازه الفرص فى أول عهد توليه الأحكام، حيث كان مركز وزارة المستر ماكدونالد وطيدًا وكان قد دعا دولته للمفاوضة ليدخل فيها. بل أخَّرها إلى زمن كان مركز وزارة صديقه قد تزعزع فكان ما كان من فشله فضاعت الفرصة على البلاد.

عاد البرلمان بعد ذلك إلى الانعقاد فى دوره الثانى ولم يمضِ على انعقاده أسبوع حتى وقعت الحادثة الاعتداء على حياة السردار وحاكم السودان مما هو مذكور فى صلب هذا الكتاب. فأرعدت الحكومة البريطانية وأزبدت وراح المندوب السامى يقدم إنذاريه فى ٢٢ نوفمبر اللذين كانا يحويان مطالب فادحة لم يعرف التاريخ أن أمة أقرتها لما فيها من المساس الشنيع بعزة نفس الأمة

المصرية. ولكن وزارة سعد باشا قبلت كثيرًا من هذه المطالب. غير أن المندوب السامى لم يرضَ من الوزارة بما قبلت بل أخطر الوزارة بأنه اعتبر موقفها بإزاء المطالب الأخرى رفضا لها. وأنه سينفذ سائر المطالب فتحرج مركز الوزارة حين أبلغت أن الجنود البريطانية قد احتلت جمارك الإسكندرية.

وكان على دولة سعد باشا منذ قُدم له الإنذار أن يستقيل من منصبه ولا يتحمل ذل قبول تلك المطالب المزرية بكرامة حكومته ويدع لسواه مذلة هذا القبول كما فعل بعد أن قبل معظم تلك المطالب. ولكنه ربما كان يعد الاستقالة فى هذا الحين جبنًا.

وإذا كنا ذكرنا هنا ما أخطأت فيه الوزارة السعدية وأخذنا عليها ما أخذنا؛ فإن ذلك لا ينسينا أن نذكر الأمور التى وقفت فيها مواقف مشرفة والتى سارت فيها سيرًا رفع رأس مصر وجعلها تغتبط لمواقف وزارة الشعب وتصرفاتها فيها.

من ذلك أنها افتتحت عهد حكمها بعمل يستحق خالص الشكر والثناء وهو الإفراج عن أكثر المسجونين السياسيين. وموقفها حيال مسألة محاولة المستر كارتر استئثاره بكنوز قبر توت عنخ آمون فإنه والحق يقال كان موقفًا مشرفًا كل الشرف.

كما أننا نذكر لها إبعادها النفوذ الأجنبى عن الظهور فى إدارات الحكومة وصبغتها بالصبغة المصرية البحتة حتى أصبح كبار الموظفين من الإنكليز موظفين فى الحكومة المصرية وحسب لا نفوذ لهم أكثر من نفوذ أى موظف مصرى، وحتى تنفس المرءوسون من المصريين تنفس الصُعَداء وشعروا أنهم أحرار حقًا فى تأدية أعمالهم بما توحيه عليه ضمائرهم.

كذلك موقفها فى مسألة المحمل الشريف ومعاملة الحكومة الحجازية له ومنعها البعثة التى ترافقه من مصاحبته إلى مكة وما كان عقب ذلك؛ مما اضطر الحكومة الحجازية إلى استرضاء الحكومة المصرية والنزول على إرادتها.

تلك صحيفة وزارة الشعب نستعرضها أمام الأنظار بعد أن أصبحت فى ذمة التاريخ وليس لنا من وراء ما ذكرنا إلا خدمة الحق والتاريخ.

لما قبل سعد باشا تأليف وزارة الشعب تعين عليه التخلى موقتًا عن رياسة الوفد المصرى. غير أن الوفد لم ينتخب له رئيسًا بدله، بل ظلت أعماله وبياناته توقع بتوقيع وكيله حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا.

الوزارة والموظفون

ولقد بدأت وزارة سعد باشا أعمالها بالنشاط العظيم فكانت على اشتغالها بمقابلة الوفود العديدة التى كانت تقصد مقابلتها تجتمع عدة مرات فى اليوم. ولقد وجهت الوزارة أول اهتمامها إلى الموظفين ومواعيد عملهم بالدواوين. وكانت وزارة يحيى باشا قد حتمت عليهم العودة بعد الظهر. وكانوا قبل ذلك لا يشتغلون أكثر من خمس ساعات فى الصيف وتزيد نصف ساعة فى الشتاء. ولكن هذا القرار أثار عاصفة من الاستياء على وزارة يحيى باشا بين الموظفين. فلما تولت وزارة سعد باشا الأمر ألغت هذا القرار وجعلت مواعيد العمل ست ساعات متواليات.

ولقد أُشيع أن الوزارة كانت عازمة على تخفيض المرتبات الكبيرة وأنها ستبدأ بمرتبات الوزراء أنفسهم. ولكنها لم تقرر إلا إلغاء بدل السيارات الذى كان يصرف لكل وزير شهريًا وقدره أربعون جنيهًا.

ثم إن الوزارة وافقت على مذكرة من وزير المالية تقضى بمنع الوزارات والمصالح عن طلب إنشاء وظائف أو ترقية علاوة استثنائية أو دورية للموظفين لمدة سنة.

المسجونون السياسيون

أما مشكلة المسجونين السياسيين التى ورد فى برنامج الوزارة الوعد بالإفراج عنهم، فقد أخذت الوفود وصحف المعارضة تلح عليها بالبرّ بوعدها، فاهتمت

الوزارة بذلك جد الاهتمام. وأبدت السلطة الإنكليزية تساهلاً كبيرًا واستعدادًا لحسن التفاهم. وتم الإفراج عن المحكوم عليهم من المجالس العسكرية البريطانية إلا من كانت تهمتهم يعاقب عليها القانون المصرى، كالسرقة والقتل وما إلى ذلك.

مشكلة مقبرة توت عنخ آمون

بعد ذلك واجهت الحكومة مشكلة كانت إذا تساهلت فيها أضاعت هيبتها. ذلك أن وزارة الأشغال كانت قد منحت اللورد كارنارفون رخصة بالتنقيب عن الآثار الفرعونية لوادى الملوك. ولقد وفق اللورد أخيرًا إلى اكتشاف قبر الفرعون توت عنخ آمون. وكان يساعده فى أعماله الاستكشافية المستر كارتر.

ولقد حدث أن تُوفِّى اللورد واستمر مساعده فى العمل، وكان لهذا الاستكشاف رنة دوَّى صداها فى أنحاء العالم لفخامة الكنوز التى عثر عليها فى هذه المقبرة.

قام خلاف شديد بين الحكومة المصرية والمستر كارتر على أثر عدم سماح وزارة الأشغال لسيدات من صديقات المستر كارتر بزيارة المقبرة قبل يوم فتح الناووس. فعمد المذكور إلى إقفال المقبرة بدون أمر الحكومة وأخذ مفاتيحها.

ثم أخذت المسألة تتطور تطورًا آخر، فقد رأى المستشارون الملكيون أن فى سلوك المستر كارتر ما يبرر إلغاء الترخيص الممنوح بالتنقيب.

وقد أراد المستر كارتر بعد ذلك أن يدخل المدفن فمنع بالقوة فرفع أمره إلى القضاء المختلط، أمام قاضى الأمو المستعجلة، فأصدر مجلس الوزراء قرارًا بإلغاء الامتياز.

وقد صرح وزير الأشغال بهذه المناسبة لمكاتب شركة روتر «بأن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تتحمل وقوف المستر كارتر موقف المشاكس لها ويجب أن يذكر أنه يعامل حكومة».

وبعد أخذ ورد أمام القضاء انتهت المسألة بصلح حفظت فيه الحكومة هيبتها، وكان تصرف الوزارة فى هذه المشكلة مدعاة للثناء من جميع الصحف ومحلا لتأييد الرأى العام.

مشكلة الزعماء الطرابلسيين

لأسباب سياسية وحربية لا محل لذكرها هنا أثارت إيطاليا فيما مضى مسألة الحدود بين طرابلس ومصر. وكانت هذه المسألة ترمى إلى تعديل الحدود لكى تكون الحكومة الإيطالية مسلطة على حركات السنوسيين.

تفرع عن هذه المسألة مسألة أخرى كانت الوزارة الإبراهيمية قد أصدرت فيها قرارًا لم يَرُقْ فى أعين الأمة المصرية. وهى مسألة عشرة من الرعايا الطرابلسيين قدموا من بلادهم لاجئين إلى مصر فطلبت الحكومة الإيطالية من الحكومة المصرية أن تسلمهم إليها بحجة أنهم من الثوار، فأوقفتهم الحكومة المصرية على الحدود وسجنتهم فى الحمام حتى تتم المفاوضات بشأنهم. ولثقة الرأى العام بقوة الوزارة السعدية طالب وزارة الشعب أن ترفض تسليمهم فرفضت تسليمهم كلاجئين سياسيين؛ ولكنها رأت مجاملة لإيطاليا تكليفهم بالخروج من الأراضى المصرية فلم يشأ الرأى العام أن يصدق ذلك.

وأصدرت الحكومة فى يوم ٢٤ فبراير بلاغًا رسميًا جاء فيه:

«إنه تقرر أن ينطلق هؤلاء اللاجئون فى أقرب وقت إلى حيث يريدون».

فارتاح الجمهور إلى هذا الحل لأول وهلة. ولكن النص الفرنسى لهذا البلاغ دلّ على أنه لن تترك لهم الحرية فى البقاء فى هذه الديار بل المقصود «بالانطلاق» «السفر» لا حرية البقاء.

وكانت النتيجة أن هؤلاء اللاجئين اقتيدوا مخفورين إلى الإسكندرية ولم يسمح لهم بالنزول فى فندق حتى سافروا على ظهر باخرة إلى خارج القطر. فكان تصرف الوزارة فى هذه المشكلة مُهينًا لكرامة الأمة المصرية.

لما انتصر الكماليون الأتراك على اليونان ذلك الانتصار الباهر كان السلطان محمد السادس خليفة المسلمين. وكان هذا الخليفة بضغط الحلفاء يناوئ الحركة الوطنية التركية ويعادى مصطفى كمال وشيعته، حتى أصدر فتوى بأن مصطفى كمال هذا مارق من الدولة.

فلما استتب الأمر للكماليين أخذوا فى إصلاح شئونهم ونفذوا ما اختطوه لأنفسهم وهو أن تكون البلاد التركية جمهورية، وكانت ذكرى محاربة السلطان محمد السادس للحركة الوطنية لاتزال ماثلة أمام أعينهم فألغوا السلطنة وأسقطوا السلطان محمد السادس من عرشه. غير أنهم سمحوا ببقاء الخلافة على أن ينتخب الخليفة بواسطة المجلس الوطنى الكبير وأن لا يكون له من أمر الدنيا شىء. وقد وقع الاختيار على الأمير عبد المجيد ولى العهد وكان معروفاً بمؤازرته للحركة الوطنية ومناصرة رجالها.

ولقد ارتضى المسلمون فى العالم هذا الحل رغم ما يقوله البعض من مخالفته لنصوص الدين. ولكن الكماليين أبوا إلا أن يذهبوا فى الانقلاب إلى أبعد مدى، فقرروا بعد ذلك إلغاء الخلافة معتمدين على أن وجود مقام الخلافة فى داخل الجمهورية التركية لا يمكن إلا أن يؤدى إلى أن تكون البلاد التركية ذات رأسين فى سياستها وهى لا ترضى شركة فى حياتها الوطنية، وعلى ذلك خلعوا الخليفة ومنعوه وأفراد أسرته (آل عثمان) رجالاً ونساء من الإقامة بالأراضى التركية ونزعوا عنهم الجنسية التركية وصفّوا أملاكهم.

نشر الخبر فى مصر فكانت له دهشة كبيرة فى بادئ الأمر. وقد أشيع على أثر ذلك أن الحسين بن على ملك الحجاز يدعى لنفسه الخلافة.

اختلفت الآراء فى شأن الخلافة فكان البعض يرى أن بيعة الخليفة عبدالمجيد لا تزال باقية فى أعناق المسلمين، ويرى البعض الآخر أن عجزه عن حماية نفسه ينقض بيعته. أما الحكومة المصرية والهيئات الرسمية، فقد التزمت الحياد.

ثم بدأت تتولد عند بعض العلماء فكرة عقد مؤتمر عام لبحث هذا الشأن المهم وإبداء قرار نهائى فيه حيث اعتبروا أن بيعة عبد المجيد انحلت من أعناق المسلمين وقرروا إقامة المؤتمر فى مصر فى شهر مارس سنة ١٩٢٥ يدعى إليه مندوبو جميع الأمم الإسلامية.

انتخابات الشيوخ

تمت انتخابات مجلس الشيوخ فى يوم ٢٣ فبراير. وكان الفوز فيها للوفد المصرى. ومن ثَم أُذيع المرسوم الملكى بتعيين خُمس الشيوخ اللذين احتفظ الدستور بحق تعيينهما للعرش. وقد لوحظ أن من بين المعينين تسعة من الوزراء السابقين. وهم يمثلون جميع الوزارات الأخيرة ما عدا وزارة ثروت باشا التى كانت صاحبة الفضل فى إنشاء هذا النظام الدستورى الجديد. كما أنه لوحظ أنه لم يعين واحد من رؤساء الوزارات السابقين الذين لم ينجحوا فى الانتخابات. ولكن كان من بين المعينين طائفة من الذين تقدموا للانتخابات لعضوية مجلس النواب ومجلس الشيوخ وأخفقوا عينوا شيوخًا. وكان الواجب على الوزارة أن لا ترضى بتعيين من رفضت الأمة أن تنيبهم عنها. وفى يوم ظهور نتيجة الانتخابات لهذا المجلس صدر المرسوم الملكى بتعيين معالى أحمد زيور باشا رئيسًا له؛ وبذلك تمت الحلقة الثانية والأخيرة للانتخابات العامة.

افتتاح البرلمان وخطبة العرش

لم يبقَ بعد تلك الاستعدادات الأوَّلية إلا افتتاح البرلمان فى ١٥ مارس. وكانت الحكومة تتأهب لجعل مهرجان الافتتاح يليق بمركز أول برلمان ظهرت به مصر بعد طول الكفاح.

أخذت الوزارة السعدية فى إعداد خطبة العرش؛ لأنها كانت تعلم أنها هى المسئولة وحدها عما يجىء فى نصوصها من العبارات وعن السياسة التى تقوم عليها.

واشتد الحوار قُبيل افتتاح البرلمان بين الصحف المنتمية إلى الوفد والصحف المعارضة، حول موضوع هل يكون خطاب العرش قائمًا على الصراحة المطلقة أم الواجب أن يراعى فيه عدم التقيد الشديد ببرنامج محدود.

وأُشيع كذلك ان هناك أزمة بسبب خطاب العرش لأن دار المندوب السامى طلبت الاطلاع على هذه الخطبة قبل إلقائها. ولكن دولة رئيس الوزراء نفى هذه الإشاعة وأسبابها.

وفى يوم ١٣ مارس، أقام أعضاء مجلس الشيوخ حفلة تكريم لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فى فندق (الكونتننتال)، فخطب دولته خطبة سياسية كبرى تكلم فيها عن كل ما كان يشغل القلوب إذ ذاك بما يطمئن الخواطر ويبعث فيها روح الآمال.

أخيرًا افتُتح البرلمان فى يوم ١٥ مارس باحتفال فخم تجلى فيه روح الأمل والرجاء فى المستقبل، واحتشدت الجماهير على طول الطريق الذى يمر فيه الموكب الملكى حيث اصطفت الجنود المصرية على حافتيه. وكانت الدعوات والتهاليل تتصاعد إلى عنان السماء تحية للمليك المُفدَّى. أثناء مرور موكبه الفاخر. فلما وصل جلالته إلى دار النيابة وكان المجلسان مجتمعيْن بهيئة مؤتمر أقسم جلالته اليمين القانونية، ثم تلا دولة رئيس الوزراء خطاب العرش انتهى بهتاف الجلس ثلاثًا بحياة جلالته. وعاد إلى قصر عابدين بين تهليل الشعب وقصف المدافع.

وقد وردت التهانى من الدول كما انهالت البرقيات على إدارات الصحف من سائر أنحاء القطر معلنة ابتهاجها بذلك اليوم العظيم.

وقد لوحظ أن صاحب الدولة عبدالخالق ثروت باشا لم يحضر حفلة الافتتاح ولم يُدعَ إليها، مع أنه فضلاً عن كونه من الوزراء السابقين، فقد كانت له اليد الطُّولَى فى إيجاد الدستور وهو الذى على يديه جاء تصريح ٢٨ فبراير الذى بنى هذا الدستور عليه.

ولوحظ أيضًا أن فخامة المندوب السامى البريطانى حضر الحفلة بملابس الميدان العسكرية، مع أن برنامج الحفلة يقضى على المعتمدين السياسيين الذى هو أحدهم أن يحضروا بملابس التشريفة الكبرى والنياشين.

ومُنعت بعض الصحف المعارضة مصرية وأجنبية من شهود حفلة الافتتاح مما كان محلاً للنقد للشديد للوزارة؛ لأنها ضاقت بهؤلاء المعارضين ذرعًا وعاملتهم معاملة الانتقام التى لا تليق بحكومة رشيدة.

قرأ الناس خطبة العرش وهى أول برنامج لأول وزارة دستورية، فأخذوا يبينون فيها مواضع القوة والضعف فانقسموا فى شأنها أحزابًا وشيعًا.

وكان مجمل ما وجّه إلى هذا الخطاب من النقد على اختلاف أنواعه:

١ ـ وصف الدستور بأنه قائم على المبادئ العصرية مع سابقة تصريح سعد باشا قبل توليه الحكم بأنه رجعى فى المبادئ ووعده بتعديل البرلمان للدستور بالطرق الدستورية.

٢ ـ إهماله فى ذكر الاستقلال التام لمصر والسودان بصراحة والتجاوُه إلى الاستعاضة عنها بعبارة (الأمانى القومية) مع ما فى هذا التعبير من غموض وإبهام.

٣ ـ ما جاء فى خطاب العرش فى العبارة الخاصة بالمفاوضات مما ينافى أقوال الوفد ورئيسه عن تصريح ٢٨ فبراير. فالقول بأن المفاوضات ستكون حرة من كل قيد هو نفس العبارة التى وردت فى تصريح ٢٨ فبراير.

٤ ـ الاختلاف الظاهر بين نص الخطاب بالعربية ونصه بالإفرنسية.

هذه هى مجمل الانتقادات التى وجِّهت على صفحات الصحف إلى خطاب العرش. أما مجلس النواب فقد بدأ أعماله بانتخاب مكتبه فوقع الاختيار على معالى أحمد مظلوم باشا وزير الأوقاف رئيسًا بأغلبية مطلقة وكل من حضرتَىْ صاحب السعادة حمد باشا الباسل وصاحب العزة أحمد محمد خشبة بك

وكيلين. أما مجلس الشيوخ فقد انتخب كلاً من حضرتَىْ أحمد زكى أبو السعود باشا وصاحب العزة علوى الجزار بك وكيلين.

وقد تألفت فى كلا المجلسين لجنة للرد على خطاب العرش. وقد لوحظ على البرلمان فى أوائل جلساته أن العمل لم يكن منظمًا وأن الهرج والضجيج كانا يسودان فيه. وظهر فى الرأى العام تيار يميل إلى فكرة تعديل الخطاب وسرى هذا الميل إلى بعض النواب. وكان هذا الميل ناتجًا عن مجرد الحرص على تفسير ما غمض فيه حتى لا يكون للشك مجال. وكانت الفكرة فى الوزارة وفى الصحف المنتمية إليها تميل إلى أنه إذا سرى الإصرار على هذا التعديل فإن الوزارة تضطر إلى الاستقالة. وكان الرأى المخالف يعد هذا التهديد بمثابة ضغط على حرية النواب وحملهم على موافقة الحكومة على أعمالها بدون مناقشة. وكانت لجنة مجلس الشيوخ قد انتهت من وضع ردها على الخطاب قبل لجنة مجلس النواب ودارت المناقشة فى ذلك بجلسة ٢٤ مارس. ووقف مقرر اللجنة يقول إن اللجنة لا ترى خلافًا بينها وبين الحكومة إنما الأمر أمر تفسير لشىء هو موضع اتفاق بينهما وأن هذا التفسير يتناول كلمتين، وذلك فى عبارة وردت فى الخطاب بهذا النص: «فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها إذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح» فإنها تعدل تعديلاً تفسيريًا على هذا الوجه: «إذ يتعلق بها مستقبل البلاد مصر والسودان». ثم رأت اللجنة أن تصاغ عبارة (الأمانى القومية لمصر والسودان) على الوجه الآتى: (الأمانى القومية بالاستقلال التام لمصر والسودان).

فقامت حركة معارضة للتفسير فى المجلس. فألقى دولة رئيس الوزراء خطبة، أبان فيها أنه لا يرضى بأى تعديل أو تفسير فى خطاب العرش. إذ إن التفسير أو التعديل أو التغيير معناه هو أن الوزارة تولت التعبير عن أفكار البرلمان فلم تحسنه فإذا كان كذلك تستقيل الوزارة من الحكم. وقال «إنه لا يقبل الشك فى غرضه من العبارات الواردة فى خطاب العرش» وختم كلامه بقوله: «فأنا بصفة كونى وطنيًا ورئيسًا للحكومة وأنى معتنق للمبادئ الدستورية يحق

لـى أن ألمح أن هناك عدم ثقة مهما لف ذلك ومهما أخفى. فلا أقبل دقيقة واحدة أن أبقى فى كراسى الحكم. وأنا عوضًا عن أكون محل مراقبة أتولى المراقبة».

وفى أثناء المناقشة قال سعد باشا موجهًا كلامه لمقرر لجنة الرد على خطاب العرش: «وهل يمكن أن تكون الأمانى القومية غير الاستقلال لمصر والسودان!».

فاعتبر المقرر هذا القول عهدًا من الحكومة والبرلمان حيث أكمل دولة الرئيس عبارة الأمانى القومية واستغنى عن التفسير فى الرد.

أما فى مجلس النواب فقد قدمت اللجنة المختصة تقريرها للمجلس بجلسة ٢٩ مارس، وقد أظهرت هذه اللجنة الموافقة التامة على الخطاب بأكمله دون اعتراض. فتقدمت اقتراحات بتعديله من بعض النواب فى مواضع كثيرة وخطب الخطباء مبينين ما فيه من نقص. وأبان بعضهم أن القول بأن كل تعديل أو تفسير فى الخطاب يفيد عدم الثقة بالوزارة ليس من الصواب فى شىء. فإذا طلب مجلس النواب إلفات النظر إلى بعض الأمانى التى تتفق اتفاقًا تامًا مع مبادئ الوزارة فلا ضرر من ذلك. واشتدت المناقشة فى هذا الأمر وأخيرًا وقف دولة رئيس الوزراء فبعد أن شكر لجنة الرد على خطاب العرش وشكر من أعلن أنه واثق كل الثقة بالوزارة قال: «وباسم الثقة والاستناد إليها أؤكد لكم أن خطاب العرش واضح وأنه معبر عن أمانى الأمة جميعها».

ثم دافع دولته عما جاء فى الخطاب مما كان موضع انتقاد المنتقدين دفاعًا أخذت بعده الأصوات، فوافق أعضاء المجلس على الخطاب ما عدا ثلاثة من أعضاء الحزب الوطنى.

ولقد كان الاهتمام بخطاب العرش خارج البرلمان بالغًا أشده جالت فيه الصحف جولات واسعة. وبلغ من اهتمام الناس بأمره أن اجتمع لفيف من الطلبة فى يوم ٢١ مارس بحديقة الأزبكية وخطب خطباؤهم مشيرين إلى المعارضة

القائمة ضد الحكومة فى هذا الشأن. وكانت جريدة الأخبار أقسى الصحف فى معارضتها الحكومة فيه. وبعد انتهاء الخطب خرج الطلبة من الحديقة فى مظاهرة تنادى بتأييد الوزارة فانضم إليها جماعة من الغوغاء والسوقة وقصد الكل دار النيابة. والجلسة منعقدة فمروا فى طريقهم بجريدة الأخبار فنادوا بسقوط مديرها ونعتوه بما نعتوه من خيانة ومروق. ثم اعتدوا على إدارة الجريدة اعتداء كان له أثر سيئ فى الرأى العام. فحملت الأخبار على الحكومة حملة شعواء لعدم تعرض البوليس لهؤلاء الغوغاء ومنعهم من هذا الاعتداء واتهمت الوفد المصرى بأنه هو المحرك لهذه الحملة عليها. فسيق مديرها إلى النيابة للتحقيق معه للتهمة التى ألصقها بهيئة الوفد. ولم تقم النيابة بأى تحقيق فى مادة الاعتداء عليه. ثم تكرر الاعتداء على هذه الجريدة بعد ذلك ولم تُبْد الحكومة أى اهتمام بهذا الحادث الذى عدّ حَجْرًا على حرية الرأى. واحتجت عليه جميع الصحف بغير طائل.

الطعون فى أعضاء البرلمان

كان من المحتم أن يطعن بعض من لم تُرْضِهم نتيجة الانتخابات فى انتخاب أعضاءِ مجلس الشيوخ والنواب.

ومن المسائل المهمة التى عرضت أثناء المناقشة فى الطعون مسألة الأمية بمناسبة انتخاب أحد الأميين عضوًا فى مجلس الشيوخ. وكان الدستور وقانون الانتخاب قد سكتا عن هذه النقطة فاشتدت المناقشة فى هذا الشأن وانتهت بأخذ الأصوات فإذا هى انتصار للأمية.

وقد أثيرت هذه المسألة فى مجلس النواب كذلك وبعد المناقشة قرر المجلس وجوب اعتبار إحسان القراءة والكتابة شرطًا أساسيًا فى عضوية المجلس.

وكانت نتيجة فحص جميع الطعون أن المجلس رفضها كلها وقرر صحة نيابة سائر الأعضاء، ما عدا الطعن المقدم فى سعادة محمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين الذى قُبل بأغلبية ضئيلة.

تكوين الهيئة الوفدية البرلمانية

ظهرت فى البرلمان حركة ترمى إلى تلمُّس حقيقة الآراء فى المجلس لمعرفة المعارضين للحكومة من أنصارها. ففكر الوفد فى تأليف هيئة وفدية برلمانية ليكون رأيها فى جميع الظروف بارزًا ظاهرًا مؤيدًا للحكومة. والظاهر أنه اتخذ مسألة المناقشة فى الطعن الخاص بسعادة محمد محمود باشا مقياسًا لمبلغ مناصرة الأعضاء للحكومة الوفدية، واعتبرت كل من رأى صحة نيابة سعادته معارضين للحكومة ولو أنهم تقدموا للانتخاب باسم الوفد.

فدُعى سعادة حمد الباسل باشا وكيل الوفد الذين وافقوا على صحة الطعن فى عضوية سعادة محمد محمود باشا إلى حفلة سياسية فى ٢٦ إبريل، وتألفت فى هذا الاجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية من النواب الذين دعوا إليه. وخطب دولة سعد باشا فى هذه الحفلة فأشار إلى وجوب التضامن بقوله:

«والنظام يتطلب من كل منكم أن ينزل عن جزء يسير من حريته حتى تجتمع الحرية كاملة للهيئة التى قبلتم العمل تحت لوائها».

وقد أقر المجتمعون القواعد الأساسية لنظام العمل، ومن بينها:

«إن أعضاء الهيئة مرتبطون بالقرارات التى تصدرها اللجنة التنفيذية فلا يحقق لهم أن يخالفوها».

مكافأة أعضاء البرلمان

على أثر إرفاض اجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية المنوه عنه قدم مشروع ميزانية الدولة المصرية فأحيلت على اللجنة المالية البرلمانية وهذه اللجنة قدمت مشروع قانون بتقرير مكافأة أعضاء البرلمان. وهو يقضى بأن يتناول كل عضو مكافأة سنوية قدرها خمسمائة جنيه مصرى، ويتناول كل من رئيسَى المجلسين مكافأة سنوية مساوية لمرتب وزير. ويمنح كل عضو من أعضاء البرلمان جوازًا

للسفر بالمجان فى الدرجة الأولى على جميع خطوط سكك حديد الدولة المصرية.

وقد دارت المناقشة فى هذا المشروع فرأى بعض الأعضاء أن هذا القدر مبالغ فيه؛ لأنه تجاوز مرتبات النواب فى أعظم إمبراطوريات العالم واقترح أن يكون ٣٠٠ جنيه.

وأخيرًا أسفرت المناقشة على أن تكون المكافأة ٦٠٠ جنيه بالأغلبية. وطالت المناقشة أيضًا فى شأن جوازات السفر على السكك الحديدية، وقدمت عدة اقتراحات وأخيرًا وافق المجلس على أن يعطى العضو جواز سفر مجانًا فى الدرجة الأولى من مراكز دائرته الانتخابية إلى القاهرة. أما فى مجلس الشيوخ فكانت المناقشة فى تقرير اللجنة الخاصة بهذه المكافأة فى جلسة ١٩ مايو. فاقترح البعض تجاوز الأعضاء عن هذه المكافأة. ويرى البعض الآخر عدم تقرير مكافأة شهرية والاكتفاء بتقرير مبلغ جنيهين لكل عضو عن كل يوم من أيام انعقاد المجلس. وأن تمنح لكل عضو تذكرة درجة أولى من موطنه أو دائرة انتخابه إلى القاهرة، كما كان البعض اقترح تحديد هذه المكافأة بمبلغ ثلاثمائة جنيه. والبعض الآخر بأربعمائة جنيه، وآخرون بأربعمائة وثمانين جنيهًا. ولا يخفى أن مشروع القانون الذى ورد على اللجنة من مجلس النواب يقضى بأن تكون المكافأة ستمائة جنيه. فرأت اللجنة بالإجماع أن تخفضه إلى خمسمائة مراعاة لمبدأ الاقتصاد. ورأت فيما يختص بجوازات السفر الموافقة على ما قررته اللجنة. وأن يعطى لنائب الدر عدا ذلك جواز بالسفر بالدرجة الأولى على البواخر النيلية الموصلة لمركز دائرته.

وأخيرًا أخذت الأصوات على الاقتراحات واحدًا فواحدًا. فلم يوافق عليها المجلس فعرض قرار مجلس النواب القاضى بجعل المكافأة البرلمانية ٦٠٠ جنيه فصودق عليه وبذلك انتهت هذه المسألة التى كانت محل انتقاد شديد من صحف المعارضة.

الرغبات التى يبديها المجلس

وفى جلسة ١٧ مايو تناقش الأعضاء فى مسألة دستورية، هى مسألة الرغبات التى يبديها المجلس وهل تعد ملزمة للحكومة أو غير ملزمة لها. فكان لكل من الرأيين أنصار.

وقد طالت المناقشة فى هذا الموضوع وأُخذ الرأى عليها أخيرًا، فأقر المجلس بالأغلبية الرأى القائل بأن الرغبات التى يبديها المجلس غير ملزمة للحكومة مع عدم المساس بمبدأ مسئولية الوزارة.

محاكمة الصحف

كانت الصحافة منذ سنة ١٩١٢ خاضعة لأحكام قانون المطبوعات. وكان هذا القانون شديد الوطأة تتعارض أحكامه مع الحرية الواجب أن تتمتع بها الصحافة إلى أن جاء الدستور فضمن هذه الحرية نوعًا، وبخاصة لأن الدستور قضى بأن لا تعطل صحيفة إلا بأمر المحاكم.

ولكن الحكومة الشعبية نزعت فى معاملة الصحافة المعارضة لها نزعة انتقامية ما كانت لتنتظر من أمثالها.

فهى أولاً حرمت ممثلى (السياسة) وغيرها من الصحف المعارضة من شهود حفلة افتتاح البرلمان.

ثم إن مكتب مجلس النواب قرر فى أوائل شهر مايو سحب التصريح الممنوح لجريدة السياسة بإرسال مندوب عنها لحضور جلسات المجلس، قولاً بأنها نشرت المقالات الكثيرة التى تتضمن الطعن والقذف الكاذب الموجه لهيئة مجلس النواب وأعضائه بسوء النية فوافق المجلس على ذلك.

كل هذا لأن جريدة السياسة لسان حال حزب الأحرار الدستوريين المناوئ لحزب الوفد المصرى. ولكن هذه الجريدة كانت تسير معتزة بالدستور فى التعبير عن آرائها بملء الحرية. وكان أشد ما وجهته هذه الجريدة من النقد المر للنواب

الذين وافقوا على تقرير المكافأة البرلمانية. وأوسعت صدرها لكتابات منتقدى الحكومة من كبار الموظفين الذين فصلتهم وزارة سعد باشا إبان تبوّئها كراسى الحكم.

فلما اشتدت الحملة على الوزارة فى هذه الجريدة ضاقت بها الحكومة ذرعًا ورأت فى بعض المقالات التى نشرت فيها ما قد يستحق المؤاخذة، فطلبت إلى النيابة العمومية أن تحقق مع رئيس تحريرها فأخذت النيابة فى التحقيق معه ومع صاحب امتيازها وبعض من كانوا يكتبون تلك المقالات فيها.

وقد أقدمت هذه الجريدة فى خلال التحقيق على نشر محضر تحقيق النيابة، فأمرت هذه فى ٩ يونيه بمصادرة أعداد الجريدة وتعطيل مطبعتها.

وعرضت القضية الأولى من قضايا هذه الصحيفة على محكمة الجنايات بجلسة ١١ يونيه وكان اهتمام الجمهور بهذه القضية عظيمًا. وقد دفع المحامون عن هذه الجريدة دفعًا فرعيًا طلبوا فيه إلغاء قرار النيابة القاضى بإقفال المطبعة، استنادًا إلى أن حكم التعطيل هو من حق المحكمة فقضت المحكمة بإلغاء هذا القرار وفك الاختام فورًا عن المطبعة. وقد دخل بعض النواب فى الدعوى مطالبين بحق مدنى.

ظلت القضية منظورة حتى يوم ٢٣ يونيه حيث قضت المحكمة بأن لا وجه لإقامة الدعوى على جميع المتهمين سوى رئيس التحرير، الذى قضت عليه بغرامة قدرها ثلاثون جنيهًا وبتعويض مدنى قدره قرش واحد لكل من حضرات النواب الذين طالبوا بهذا الحق المدنى.

وقد رفع كل من المحكوم عليه والنيابة العمومية استئنافًا لهذا الحكم فنظر الاستئناف فى ٦ نوفمبر وحكمت المحكمة ببراءة رئيس التحرير وبإلزام المدّعين بالحق المدنى بمصاريفهما.

لم تكتفِ الحكومة بهذه المهاجمة للصحافة التى دلت على عدم تسامحها؛ بل عمدت إلى محاسبة باقى الصحف المعارضة ومن كتبوا فيها ضدها، فحققت

النيابة مع جرائد الكشكول والأخبار واللواء ومع كل من صاحبَى السعادة حلمى باشا عيسى ورشوان محفوظ باشا.

وقد لوحظ أنها ظلت طول عهدها وديدنها محاربة حرية الصحافة حتى بلغ بها الشغف بهذا التضييق أن أقدمت على حبس أحد الصحفيين حبسًا احتياطيًا كأنه من المجرمين!.

وقد حكم فى جميع القضايا التى تقدمت ضد الصحافة بالبراءة وظل بعضها معروضًا على القضاء إلى ما بعد سنة ١٩٢٤.

المفاوضات

لما تولت وزارة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا الأمر كانت الوزارة القائمة فى الديار الإنكليزية من حزب العمال وعلى رأسها المستر ماكدونالد، فكان التفاؤل بهذا الاتفاق عظيمًا بين المصريين لما يعلمون من العلائق الوثيقة التى كانت بين رئيسَى الحكومتين.

ولكن ما عَتَّم رئيس الوزارة الإنكليزية أن ظهر بمظهره الحقيقى وبأنه إنكليزى قبل كل شىء وبأنه لن يحيد قيد أنملة فى سياسته عن الخطة التى ارتسمها قبله رؤساء الحكومة البريطانية. حيث صرح على أثر سؤال ألقاه عليه أحد النواب فى ٢٥ نوفمبر بأن: «الحكومة البريطانية تعد نفسها مقيدة فى المفاوضات المزمع إجراؤها بينه وبين رئيس الحكومة المصرية بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢».

فقامت صحف المعارضة المصرية لهذا التصريح الخطير وقعدت وأخذت تسائل صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء المصرى كيف يسكت عن هذا التصريح؛ ولكن دولة سعد باشا لم يُجب على ذلك بكلمة. بل أُشيع أنه أوفد الدكتور حامد محمود عضو مجلس النواب إلى لندرة يحمل رسالة خاصة منه إلى المستر ماكدونالد.

وقد ألحّ الرأى العام على دولة الرئيس وجمع الطلبة جموعهم وذهبوا إلى وزارة الداخلية احتجاجًا على هذا التصريح. فصرح لهم سعد باشا «بأنه لا يرى فى تصريح مستر ماكدونالد شيئًا يجب أن يحتج عليه. لأنه حر فى أن يصرح بما يراه كما أن دولته حر كذلك فى أن يصرح بالتصريحات التى يرى أنها ضرورية لحفظ حقوق مصر».

ولكن الوفد المصرى احتج على هذا التصريح الذى ألقاه رئيس الوزارة الإنكليزية.

وكان المعلوم من البرقية التى أرسلها المستر ماكدونالد بصفته رئيسًا للحكومة البريطانية إلى دولة رئيس مجلس الوزراء المصرى يوم افتتاح البرلمان، أن الحكومة البريطانية أبدت استعدادها (الآن وفى كل وقت) لأن تتفاوض مع الحكومة المصرية.

أعقب ذلك أن بعض النواب البريطانيين ألقى سؤالاً آخر على وكيل الخارجية البريطانية فأجابه:

«إن النقط الأربع المحتفظ بها قد عُينت فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢».

فأثار هذا التصريح الجديد ثائرة صحف المعارضة وأخذت على دولة رئيس الوزراء قعوده عن الاحتجاج على هذه التصريحات.

ولقد أذاعت بعض الصحف البريطانية محتويات الرسالة السرية التى قيل إن سعد باشا أرسلها للمستر ماكدونالد عن طريق الدكتور حامد محمود.

وقد أخذت صحف لندرة تمهد طريق هذه المفاوضات أمام الرأى العام البريطانى وكانت مجمعة على أن لبريطانيا العظمى حقوقًا عظيمة فى السودان الذى فتحته برجالها وهيأت له حياة سعيدة ومجالاً واسعًا للرقى والعمران بأموالها.

وفى هذه الأثناء ألقى حضرة صاحب السعادة عزيز عزت باشا وزير مصر المفوض بلندرة خطبة ضافية فى حفلة أقامتها جمعية الشرق الأدنى والأوسط فى ٢ مايو ألمَّ فيها بحقوق مصر فى السودان فكان لها أثر طيب فى مصر.

وأعقب ذلك تصريح آخر من المستر ماكدونالد فى مجلس النواب البريطانى فى يوم ٨ مايو كان أكثر جلاء فى تحديد قاعدة المفاوضات بينه وبين دولة سعد باشا؛ حيث عبر عنها رئيس الوزارة الإنجليزية بأنها ستجرى طبقًا للسياسة التى صادّق عليها البرلمان (الإنكليزى) فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٢».

فلما وصل صدى هذا التصريح إلى مصر قامت الصحف المعارضة تناضل الصحف الحكومية، وكانت الأولى تشير بأن يعلن سعد باشا عدم قبوله المفاوضة مادامت على هذا الأساس.

واستمر هذا النضال حتى كانت جلسة مجلس النواب المصرى فى مساء يوم ١٠ مايو فكانت أهم جلسة عقدها المجلس منذ افتتاحه، حيث أُثيرت فيها مسألة المفاوضات بأن تلا أحد الأعضاء استجوابًا موجهًا لدولة رئيس الوزراء عنها، متسائلاً عما إذا كانت توجد حقيقة مبادئ مفاوضة بين دولة الرئيس وحكومة إنكترا بشأن جلاء الجنود البريطانية عن أرض مصر والسودان؟ ثم سأل عن خطة الحكومة نحو هذه المفاوضة، فأجاب دولة الرئيس نافيًا وجود مبادئ مفاوضة، أما طلب الإيضاح عن خطة الوزارة فى هذا الشأن «فإن مبدأ الوزارة معلوم وهو مبدأ النواب جميعًا أى السعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان».

وقد استفسر عضو آخر من أعضاء مجلس النواب المصرى من دولة الرئيس عما إذا كانت الحكومة تنوى وضع برنامج للمفاوضات وعرضه على البرلمان قبل البدء فيها، فامتعض الرئيس وأجاب إجابة استعمل فيها أسلوب الحكيم فأبان الطريق الذى سيسلكه فى ذهابه إلى لندرة، فتداخل أحد أعضاء المعارضة فى المناقشة وأشار إلى تصريحات المستر ماكدونالد وطلب من الرئيس أن يصرح بأن حكومته غير مرتبطة بتصريح ٢٨ فبراير. فأجاب دولته وقد أُحرج: «قال رئيس

الوفـد المصـرى إنه يسـتنكر تصـريح ٢٨ فـبـراير ويقـول رئيس الوفـد المصـرى والحكومة الحالية إنه يستنكر هذا التصريح وأن الحكومة لا تدخل المفاوضات إلا حـرة من كل قيـد وإلا بقيت مـستنكرة محتجـة على أن لإنكترا حقًا فى الاحتفـاظ بالنقط الأربع». وكـان المنتظـر أن يكون تصـريح دولة رئيس الوزراء نهـاية لهـذه المقارعـة السياسـية. ولكن وكيل وزارة الخـارجيـة الإنكليـزية أعاد التصـريح وأيده فى إجابته على بعض النواب الإنكليز فى مجلس النواب هناك.

ولقـد جـرى لدولة سـعـد باشـا حـديث مـع مُكاتب روتر أيد فـيه تصـريحـه الذى فاه به فى مجلس النواب وختمه بقوله:

«ولكننى أكرر بتـأكيد أن احتمـال قبول الدعوة إلى المفاوضـات يجب أن لا يفهم منه، بحـال من الأحـوال، أى تنازل أو تخلٍّ عن حـقـوق مـصـر ولا أن يؤخـذ منه أى اعتراف لبريطانيا العظمى بمركز ممتاز إزاء مصر».

وعلى أثـر هذا الحـديث وفى جلسـة مـجلس النـواب المصـرى المنعـقـدة فى ٢٥ مايو وجه أحد الأعضاء سؤالاً لدولة رئيس الوزراء هذا نصه:

«متى تبدأ المفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية؟».

فأجاب دولة الرئيس:

«تبدأ المفـاوضات بين الحكومـتين حينما تزول من سـبيلها العقبـات التى قامت حديثًا. فإذا ذُلِّلت هذه العقبـات بما فيه صـيانة كرامتنا وحـفظ حقوقنا كـان من السهل حينئذ تحديد موعد المفاوضة وإعلانه للملأ».

فكثـر الكلام حـول هذه العـقـبـات التـى تعتـرض المفـاوضـات وأُشيـعت حـولهـا إشاعـات عدة، كان أقـربها إلى الحقيـقة أن أحد النواب كـان وجَّه لحضـرة صـاحب المعالى وزير الخارجية المصرية سؤالاً عما نقلته بعض الصحف الإنكليزية، من أن الحكومة البريطانية عازمة على تمثيل السـودان المصرى فى المعرض الإمبراطورى الذى سيقـام فـى «ومبلى» أسـوة بالبـلاد التى تعتبـرها الإمبـراطورية البـريطانيـة تابعـة لهـا. وكـان المنتظـر أن يجـيب مـعـالـى الوزير عن هذا السـؤال فـى دوره ولكن

الوزير والسائل نفسه سكتا عن هذا السؤال. وقيل إن الحزب السعدى طلب إلى حضرة النائب السائل العدول عن توجيهه والاكتفاء بلفت نظر الوزارة إلى هذه المسألة بطريقة غير علنية. وقيل إن الحكومة كتبت فى هذا الصدد إلى سعادة الوزير المفوض فى لندرة وإن سعادته كتب إلى وزارة الخارجية البريطانية التى أساءت قبول كتاب الوزير المفوض المصرى وأنها بررت تصرفها بأنه كان ينبغى على الحكومة المصرية أن تخاطب فى هذا الأمر ممثل إنكلترا فى مصر.

وعلى أثر ذلك وجه أحد النواب سؤالاً إلى دولة رئيس الوزراء يستوضح به تفاصيل العقبات التى قامت فجأة فى سبيل المفاوضات وكان موعد الإجابة عن هذا السؤال فى جلسة ٢ يونيه، ولقد غصت شرفات المجلس بجَمّ غفير لشدة الاهتمام بهذه المسألة المهمة.

فوقف حضرة النائب صاحب السؤال وألقى خطابًا ممتعًا أبان فيه الداعى إلى إلقاء هذا السؤال وكشف عن مبلغ اهتمام الأمة بكشف الستار عن هذه العقبات. ونفى أنه أراد التحدى وأثنى على الرئيس ثناء طيبًا.

وطلب فى النهاية من دولة الرئيس أن يبين تلك العقبات ولو فى جلسة سرية.

فوقف دولة الرئيس وشكر للعضو المستجوب. وأبان الداعى الذى اضطره إلى التزام خطة التنويه دون التصريح فى جلسة مضت عن هذه الصعوبات التى أخذتها الحكومة بالحزم والعزم وتمكنت من تذليلها ووعد فى النهاية بالإجابة فى جلسة سرية فوافق المجلس بالإجماع على هذا الطلب. ثم عُقدت الجلسة السرية مدة ساعة ولما أعيدت الجلسة أعلن السكرتير البرلمانى أن المجلس قرر عدم كتابة محضر بالجلسة السرية، وأن المجلس بعد سماع بيانات حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء قرر باتحاد الأصوات ما عدا صوت واحد الموافقة على اقتراح قدمه بعض أعضائه يقضى بأنه «بعد سماع البيانات التى أبداها حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء يرى أن الخطة التى جرت عليها الوزارة حققت أمل الأمة فى وزارة الشعب. ويؤكد كمال ثقته بها. ويعتمد عليها فى مواصلة سيرها الحكيم لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان».

وقد أُعلن عقب ذلك أن العضو النائب صاحب السؤال المختص بتمثيل السودان بالمعرض الإمبراطورى فى (ومبلى)، اكتفى بما سمعه فى الجلسة السرية وبذلك انتهت هذه الأزمة.

* * *

تطورت بعد ذلك الأمور بسبب حوادث السودان التى سيأتى الكلام عنها فى حينه وكان المستر ماكدونالد قد رفض أن يبوح فى مجلس العموم فى يوم ٢٣ يونيه بأى تصريح عن المفاوضات. ولكن تصريحات دولة زغلول باشا الأخيرة فى البرلمان بشأن السودان دفعت حكومة العمال لأن تحذو حذوه حبًا فى المحافظة على مراكزها ولذلك صرح اللورد بالمور بالنيابة عن حكومة العمال بجلسة مجلس اللوردات فى مساء ٢٥ يونيه «بأن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال. وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة إنكلترا بخسارة عظمى».

قال: «وأستطيع أن أقول من غير تردد أن نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان».

وتكلم عن المفاوضات وقال إن الوزارة البريطانية لا تزال متمسكة بتصريح ٢٨ فبراير.

فكان لهذا التصريح أثره فى مجلس النواب المصرى. ففى جلسة ٢٩ يونيه وقف دولة رئيس الوزراء وأشار إلى ما جاء فى خطبة اللورد بالمور عن المفاوضة من أنها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير وأيد استنكاره لهذا التصريح وأبان أنه لا يزال على عهده من أنه يتخلى عن الحكم عن إذا لم يصل إلى طريق للمفاوضة على غير هذا الأساس.

وفى صباح اليوم التالى قصد دولته الإسكندرية مع وزير الخارجية وقدم استقالته لجلالة الملك ولكن جلالته ألح عليه بالبقاء.

وكان مجلس النواب قد أعلن ثقته بالوزارة. وكذلك مجلس الشيوخ وكتبت جميع الصحف مبينة رأيها بأنها لا ترى مسوغًا لاستقالة سعد باشا، كما أن الرأى العام بأسره كان يطلب منه البقاء فى الحكم وقامت المظاهرات فى القطر من أقصاه إلى أقصاه تنادى بتأييد الوزارة وتطلب بقاءها فى مناصبها.

ولقد عاد دولة الرئيس فى المساء من الإسكندرية وأعلن أنه بإزاء إجماع الأمة ونوابها ومليكها قد رأى العدول عن الاستقالة.

انتهت الأزمة الوزارية ولكن المعضلة ما برحت قائمة بين مصر وإنكلترا وظهر كأن لا أمل فى التسوية. وإن كانت الحكومة البريطانية قد أظهرت شيئًا من الملاينة؛ إذ صرح المستر ماكدونالد أن زغلول باشا سيُقابل خير مقابلة ودية عندما يجد أن فى وسعه قبول دعوة الحكومة البريطانية والقدوم إلى لندرة. ثم جاءت الأنباء فى أوائل شهر يوليه بأن ثمانية من نواب العمال فى مجلس النواب البريطانى أرسلوا دعوة مستعجلة إلى سعد باشا.

وكان تيار الآراء فى مصر سائرًا فى اتجاهين مختلفين. فكان بعض ذوى الآراء يرى أن دخول المفاوضات فى ذلك الوقت وقبل أن يعدل الإنكليز عن تصريحاتهم الرسمية الخاصة بالسودان يكون معناه أن المفاوض المصرى مستعد للاتفاق مع الإنكليز على أحد أمرين: إما استبعاد السودان عن المفاوضات مؤقتًا. وأما إقرار الحالة الراهنة أى إقرار السياسة القائمة على عدم تخلِّى الإنجليز عن السودان. وكان البعض الآخر، وهم ممن كان لهم اتصال بالوفد، يرى أنه يحسن برئيس الحكومة أن يذهب للمفاوضة وأن السياسة العملية تقضى على دولة الرئيس بأن لا يجعل عقبة تقف فى طريقه وتعرقل مساعيه فى المفاوضة. لأن هذه هى مهمة الوزارة الأصلية. وكان هذا الفريق يرى أن تصريحات المستر ماكدونالد وسواه تكاد تكون ذات صفة محلية: على أن المفاوضات هى الوسيلة الوحيدة للحصول على حقوقنا. وقد أقر البرلمان كله مبدأ المفاوضة وقبلته الأمة كلها. والقول بأنه يجب على الإنكليز أن يعترفوا بحقوق مصر قبل الدخول فى المفاوضات قول لا معنى له. لأن المفاوضات لا تكون إلا فى أمور مختلف فيها

وكان الرأى السائد لدى دولة رئيس الوزراء هو قبول الدعوة التى وجهها إليه أولئك النواب.

الاعتداء على سعد باشا

همّ سعد باشا بالسفر فى صباح يوم ١٢ يوليو وكانت المحطة مزدحمة بالمودعين والمسافرين، وقُبيل قيام القطار ببضع دقائق أقبل دولته يحفُّ به الوزراء وكبار الموظفين. وما كاد يتجاوز أول عربة من عربات الدرجة الأولى حتى أطلق عليه شاب رصاصة من مسدس فقبض عليه فى الحال قبل أن يتمكن من أن يثنّى بأخرى.

أصابت الرصاصة دولته فى الساعد الأيمن وجرحته. غير أنه كان رابط الجأش وخاطب من حوله قائلاً: «نموت ويحيا الوطن» ونقل دولته إلى المستشفى وكان تقرير الأطباء الذين فحصوه أن حالته جيدة لا تلبث بضعة أيام حتى يزول الخطر.

ولقد اهتم جلالة الملك شخصيًا بهذا الحادث وأمر بأن لا تجرى تشريفات عيد الأضحى وهاجت البلاد لهذا النبأ وقابلته جميع الهيئات بالاستنكار حتى خصوم سعد باشا السياسيون. وقال الجانى فى اعترافاته إن الدافع له على ارتكاب هذه الجريمة الشنعاء هو رغبة سعد باشا فى المفاوضة وقوله «إن الإنكليز خصوم شرفاء معقولون»، وقال إنه ينتمى إلى مبادئ الحزب الوطنى لذلك توجهت الشبهات نحو أعضاء الحزب فقُبض على رئيس تحرير جريدة اللواء. وعلى الشيخ عبد العزيز جاويش وفتشت عدة منازل.

تماثل سعد باشا زغلول بسرعة إلى الشفاء وتمكن من مغادرة المستشفى فى يوم ١٨ يوليه. فكان ابتهاج الشعب بشفائه بالغًا الحد.

وقعت تلك الحادثة دون أن يصدر شىء رسمى من جانب دولة الرئيس ينبئ بنيته نحو المفاوضات. ومن جهة أخرى كانت حكومة العمال فى إنكلترا لا تستند إلى أغلبية فى مجلس النواب البريطانى بل كانت تستند إلى حزب العمال وهو

أقلية، إلا أنه أكبر الأقليات عددًا بحيث لو اتحد حزبان من أحزاب البرلمان البريطانى ضدها لانهارت الوزارة لا محالة.

على أن دولة رئيس الوزراء كان على أثر هذه الجناية فى حاجة للسفر إلى أوروبا للاستشفاء. وقد اعتزم رحلته فى ٢٥ يوليه على أن يقوم أولاً بواجب الشكر لمولاه بالإسكندرية ثم يستأنف السفر إلى الأقطار الأوروبية. ولقد احتفلت الأمة بسفره احتفالاً عظيمًا دل على تعلقها به وزينت مدينة الإسكندرية لمقدمه وأقام له أعضاء البرلمان حفلة شاى كبرى فى مساء يوم ٢٣ يوليه هناك حضرها المندوب السامى وقناصل الدول. خطب فيها دولته خطبة قال فى أثنائها إنه مسافر للاستشفاء وبعد أن يستعيد صحته يعود إلى وطنه. قال: «أما المفاوضات فقد قلت فى مواقف عديدة وأقول اليوم إنى سأدخلها إذا كانت لا تضيع حقًا على مصر ولا تكسب غيرها عليها حقًا».

ولقد سافر دولته فى اليوم التالى. وقد أخذت الصحف تناقش مبدأ المفاوضات وما يحتمل أن ينتج عنها مرة ثانية. وفى خلال ذلك كان خصوم الاتفاق بين الإنكليز ومصر يعملون على إحباط المفاوضات. فألفت الجالية البريطانية فى مصر وفدًا سافر إلى إنكلترا يطالب ببقاء الاحتلال العسكرى فى مصر. فكان لمطالبهم صدى فى مجالس إنكلترا النيابية وجرت بشأنها مناقشات فيها كانت الحكومة الإنكليزية إزاءها أكثر تحفظًا وأبعد عن إثارة الشكوك.

وكان المستر ماكدونالد منهمكًا فى المباحثات مع دول الحفاء التى كانت جارية ذلك الوقت فى لندرة. وكان من المنتظر أن يسافر إلى جنيف فى أواخر شهر أغسطس لحضور الجمعية العمومية لعصبة الأمم. وكان الأمل معقودًا على أن ينتهز هذه الفرصة حين مروره بفرنسا لمقابلة دولة سعد باشا فى باريس.

وكانت الأحوال قد تحرجت فى السودان تحرجًا جعل الأمل ضعيفًا جدًا فى نجاح هذه المفاوضات، وبخاصة لأن الحكومة المصرية سلكت فيها سلوكًا أغضب الحكومة الإنكليزية.

ظل دولة زغلول باشا مقيمًا فى باريس شهرًا دون أن يبدو من جانبه أو جانب الحكومة الإنكليزية ما يدل على قرب حدوث مفاوضات تجرى.

جرى حديث بين المستر ماكدونالد ومُكاتب الديلى إكسبريس قال فيه:

«لا يمكن أن يوضع جلاء الجنود البريطانية عن مصر أو نقل القوات البريطانية إلى منطقة القنال موضع البحث. وأستطيع أن أقول بكل اطمئنان إننا أعددنا أتم عدة لكل ما يحتمل وقوعه من الطوارئ».

ثم أظهر أسفه للطور الذى وصلت فيه الحوادث فى مصر، وقال:

«وما من أحد يشعر أكثر منى بالخيبة من موقف زغلول باشا فقد كنت أفضل كل التفضيل أن تكون المسألة قد سويت بجملتها حتى هذا الحين، ولكن زغلول باشا أغفل الدعوة التى أرسلت إليه. ويلوح عليه فى الحقيقة أنه لم يستقر على قرار فى أمر المجىء أو عدم المجىء. وقد وقعت فى خلال ذلك حوادث فى السودان لا شك أن الحكومة المصرية مسئولة عنها. فأنا أعتقد كل الاعتقاد أن رجالاً من أعضاء الحكومة المصرية هم الذين دبروها. وقد أذعن زغلول باشا للمتطرفين».

قال المكاتب:

«وقد أعرب مستر ماكدونالد عن أسفه لأنه لا يستطيع أن يرى صديقه القديم فى أثناء مروره بباريس ولكنه عازم على إرسال بطاقة زيارة للاستفهام عن صحته».

ولقد كان لهذا التصريح أثر سيئ فى نفوس المصريين وقالت بعض الصحف عنه، إنه قضاء على كل الجهود التى بذلت فى هذه السنوات الأخيرة من جانب الأمة جمعاء. ولا ريب أن هذا التصريح كان مما يقفل باب المفاوضة. وقد رفض دولة سعد باشا فى حديث له مع مكاتب الديلى إكسبريس الباريسى أن يرد بشىء على بيان المستر ماكدونالد. ثم قال:

«إنه أخذ تذكرة العودة إلى مصر يوم ١٧ سبتمبر».

على أن الوزارة البريطانية كذبت هذا الحديث على لسان نائب المندوب السامى بمصر. ولكن الدوائر السياسية المصرية لم ترَ فى هذا التكذيب كفاية.

ولما وصلت الحالة إلى هذه النقطة الدقيقة تلافى المستر ماكدونالد الأمر وأرسل إلى دولة سعد باشا كتابًا فى سبتمبر يدعوه فيه إلى المباحثة فى لندرة. والاجتماع بدولته بعد ٢٤ سبتمبر. فأجب الباشا إنه مستعد للاجتماع به وسيكون الاجتماع من نوع المحادثات الخصوصية التى يقصد بها إزالة سوء التفاهم.

وقد أرسل لدولته جلالة الملك برقية يشجعه فيها على العمل ويسأل الله له التوفيق.

سافر دولة سعد باشا إلى لندرة فى صباح يوم ٢٣ سبتمبر مصحوبًا بمعالى وزير مصر المفوض بباريس ووزير المواصلات المصرية وبعض كبار الموظفين والأعيان.

وقد أقام له الطلبة المصريون فى باريس حفلة شاى خطب فيها بعضهم فرد عليهم سعد باشا قائلاً:

«إننى سأقف غدًا تجاه أكبر دولة فى العالم معتمدًا على ثقة بلادى وعدالة قضيتنا. وأشعر أنى بذلك أعظم قوة».

وقد كان أول اجتماع بين رئيسَى الوزارتين بمنزل المستر ماكدونالد فى دوننج ستريت فى صباح يوم ٢٥ سبتمبر. ودامت المحادثة بينهما إلى ما بعد وقت الظهر. وقد أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بلاغًا قالت فيه: «إن المحادثات كانت تمهيدية يقصد منها إيضاح موقف الحكومتين فى شأن ما نشأ من صور سوء التفاهم المختلفة بين وقت وآخر منذ أرسلت الدعوة الأولى لزغلول باشا فى شهر إبريل الماضى».

وكان الاجتماع الثانى بين الوزيرين بعد ظهر يوم ٢٩ سبتمبر، بعد أن عقدت الوزارة الإنكليزية اجتماعًا فى الصباح عرض فيه مستر ماكدونالد خلاصة ما حدث فى الاجتماع الأول. وبعد أن تغدى دولة سعد باشا على مائدة المستر ماكدونالد هو وجميع الوزراء الإنكليز ودام هذا الاجتماع نحو ساعة ونصف، كان البلاغ الرسمى الذى أُذيع عنه مقتصرًا على ذكر أن الترتيب قد أُعد لمواصلة المحادثة في الاجتماع الثالث. وقال زغلول باشا عقب هذا الاجتماع أقوالاً لمكاتب الصحف تدل على التفاؤل.

وكان الاجتماع الثالث فى يوم ٣ أكتوبر وعلى أثر انفضاضه أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بلاغًا تقول فيه:

«جرى اجتماع آخر بين زغلول باشا ومستر ماكدونالد وختمت المحادثات بينهما وسيعود سعد باشا قريبًا إلى مصر بسبب برودة الطقس وتوقعًا لعودة البرلمان المصرى إلى الاجتماع».

أحدث هذا البلاغ دهشة عظيمة لما فيه من الإيجاز وجفاف اللهجة، وقد تهافت الصحفيون على زغلول باشا لاستيضاح الأمر فلم يَفُهْ بلفظ يدل على حقيقة الحالة. ولكنه اضطر إلى قول: «لقد دعونا إلى هنا لكى ننتحر ولكننا رفضنا الانتحار. وهذا كل ما جرى».

وقد دعا زغلول باشا مستر ماكدونالد لتناول الطعام معه وكان اجتماعهما شخصيًا.

ثم سافر دولته فى ٧ أكتوبر وخطب خطبة وجيزة فى المصريين الذين ودعوه. جاء فيها: «ثم إن مصر كانت قد طلبت أمورًا فى الماضى فلم تُجب إليها. أما الآن فقد عرضت عليها هذه الأمور ولكن مصر رفضت قبولها. وهذه خطوة إلى الأمام ونحن الآن نجاهد من أجل ما هو الحق وهو الذى يفوز إلى النهاية».

وفى يوم ٨ أكتوبر صدر الكتاب الأبيض الإنكليزى عن المفاوضات فى شكل رسالة من رئيس الوزارة الإنكليزية إلى المندوب السامى البريطانى فى مصر، ذكر

فيه المستر ماكدونالد التعديلات الخمسة التى لا يرى دولة سعد باشا بُدًا من إدخالها فى الحالة الحاضرة بمصر، وهى: سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية وسحب المستشارين المالى والقضائى وزوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة لا سيما فى العلاقات الخارجية التى تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية إلى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢. ثم عدول الحكومة البريطانية عن دعواها فى حماية الأجانب والأقليات فى مصر فعدولها عن دعواها فى الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس.

ثم تكلم عن السودان فأشار إلى تصريحات دولة سعد باشا فى البرلمان المصرى فى ١٧ مايو، بشأن وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى وإبقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش. وعدم اتفاق ذلك مع كرامة مصر المستقلة. وانتقد صدور هذا التصريح من رئيس الحكومة المسئول، وأشار إلى ما يدعو إليه من وضع السردار والضباط الإنكليز الذين فى الجيش المصرى فى مركز صعب.

ثم أشار إلى أقوال سعد باشا فى البرلمان المصرى فى شهر يونيه التى صرح فيها بحقوق ملكية السودان لمصر ووصف فيها الحكومة البريطانية بأنها غاصبة وتكلم عن تأثير هذه التصريحات فى الموظفين المصريين الموجودين بالسودان. واستنتج من ذلك أن الأمر لم يقتصر على تبدل تام فى روح التعاون الإنكليزى المصرى الذى كان سائدًا هناك. بل إن هؤلاء الموظفين عَدُّوا أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية وأظهر الخطر من وجود مثل هؤلاء الموظفين فى السودان على الأمن العام.

ثم حمّل سعد باشا تبعة كون الاتفاق على النقط الأربع المحتفظ بها أصبح مستحيلاً فى الوقت الحاضر.

ثم أتى على تأثير مسألة قناة السويس فى المفاوضات، قائلاً إن سلامتها مصلحة حيوية للإمبراطورية ولمصر فى السلم وفى الحرب. وإن أساس خطة الإمبراطورية الدفاعية أن تظل القناة مفتوحة فى كل وقت لتمر فيها السفن

البريطانية مرورًا حرًا. وقال إن اتفاق سنة ١٨٨٨ المتعلق بحرية الملاحة فى القناة كان هو الأداة التى أعدت للحصول على تلك الغاية؛ ولكن ظهر فى سنة ١٩١٤ أن هذه الأداة لا تفى بهذا الغرض فأخذت الحكومة البريطانية نفسها التدابير اللازمة لتضمن بها بقاء القناة مفتوحة. ثم أبدى عدم استطاعة أية حكومة بريطانية أن تجرد نفسها، ولو من أجل حليفة، من مصلحتها فى حراسة هذه الحلقة الحيوية فى مواصلات الإمبراطورية، ثم أبدى رأيه بأنه من المستطاع ضمان التعاون العملى بين بريطانيا العظمى ومصر لحماية هذه المواصلات بعقد معاهدة تحالف وثيقة بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة تنص على وجود قوة بريطانية فى مصر لا يكون وجودها مناقضًا بوجه لاستقلال مصر، بل يكون دليلاً على وجود صلات وثيقة خاصة بين البلدين وعلى تصميمهما على التعاون فى مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما. بحيث لا يكون لهذه القوة أى تدخل فى الحكومة المصرية أو أن تمس السيادة المصرية.

ثم عطف على مسألة السودان وقال: إن الأحاديث التى دارت بينه وبين زغلول باشا لم تظهر سوى إصرار دولته على موقفه الذى صرح به فى أقواله العمومية وأبدى تمسكه بالبيانات التى فاه بها فى هذا الموضوع فى مجلس النواب البريطانى. وقال: إنه يجب أن لا يبقى شك فى ذلك لا فى مصر ولا فى السودان ذاته إلى آخر ما جاء فى هذا الكتاب.

فلما بلغ دولة زغلول باشا خبر نشر الكتاب الأبيض وهو فى باريس أصدر بيانًا رسميًا. بدأه بالتسليم بصدق المطالب المنوَّه عنها فى الكتاب الأبيض. ولكنه يلاحظ أن رئيس الوزارة البريطانية فاته أن يبين فى رسالته أن المناقشة فى المسائل القائمة عليها المطالب المصرية قد بدأت بمسألة قناة السويس وأن مستر ماكدونالد صرح بأن رجال السلطة العسكرية الإمبراطورية يرون وجوب الاحتفاظ بقوة بريطانية فى مصر لحماية الملاحة البريطانية فى القناة. فأبدى دولة زغلول باشا أن القناة طريق دولى وأنه إن كان لا بد من حمايتها بواسطة غير مصر التى هى صاحبة المصلحة الأولى فيها وصاحبة الأرض والمالكة

لضعفاتها. فإن خير وسيلة هى أن يعهد بحمايتها إلى عصبة الأمم فرفض المستر ماكدونالد هذا الاقتراح، وعند هذا الحد انتهت المناقشة بدون بحث فى المطالب المصرية الأخرى.

وأخذت أغلب الصحف البريطانية تنتقد زغلول باشا وسياسته وتحمله عبء خيبة المحادثات الأخيرة.

* * *

انقسم الرأى العام المصرى إلى فريقين: فريق الوفديين الذى كان يرى أن دولته قد حفظ الأمانة كاملة. وفريق غير الوفديين الذى كان يرى أن هذه المحادثات كانت ضررًا وشؤمًا على مصر فهى ابتدأت فى جو كان يجب الابتعاد عنها فيه. فطالبت بعض الجرائد الوفدية الأحرار الدستوريين بالخطة التى يشيرون بها بعد فشل المفاوضات، فأسرعت صحيفتهم بالقول بأن «سعد باشا كان أول من طالب عدلى باشا بالاستقالة حين قطعت مفاوضات سنة ١٩٢١. وكانت حجته أن الحكومة التى تفشل فى تنفيذ سياستها يجب عليها أن تستقيل!».

أما خطة زغلول باشا بعد فشل المباحثات، فقد أبانها فى خطبة ألقاها فى المأدبة التى أقامها معالى وزير مصر المفوض بباريس احتفالاً بعيد جلوس جلالة الملك فى معرض كلامه عما دار بينه وبين مستر ماكدونالد فى محادثات لندرة حيث قال:

«أما أنا فأعود إلى القاهرة بعد أن صنت كرامة الوطن. وقد عزمت على إتمام الكفاح الذى ابتدأناه. وإذا لم يُتَح لنا أن نصل إلى الغاية من عملنا فإن أولادنا سيواصلون هذا العمل».

قفل دولة سعد باشا بعد ذلك عائدًا إلى مصر فوصل الإسكندرية فى ٢٠ أكتوبر. وأقام له النواب والشيوخ حفلة فخمة هناك ألقى فيها دولته خطبة ضافية ظهر منها أنه لا ينوى الاستقالة من الوزارة. ثم عاد إلى القاهرة فأقام له

هؤلاء الأعضاء مأدبة أخرى فى ٢٣ أكتوبر ألقى فيها دولته خطبة أخرى ظهر منها أن دولته عازم على بذل مجهوداته فى الأمور الداخلية.

وعلى أثر ذلك وفى أواخر هذا الشهر ظهرت نتيجة الانتخابات الإنكليزية، فإذا هى فوز عظيم للمحافظين وخذلان واضح لحزب العمال.

وقام حوار بين الصحف الوفدية ولسان حال الأحرار الدستوريين حول المفاوضات الرسمية فى سنة ١٩٢١ والمحادثات الأخيرة. ثم إن حزب الأحرار الدستوريين نشر بيانًا للأمة أوضح فيه وجهة نظره فى فشل المحادثات الأخيرة، وشدّد النكير على سكوت الوزارة عن الرد على الكتاب الأبيض وبلاغ نشرته أخيرًا جريدة حضارة السودان صرحت فيه أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية قررت بتاتًا الاحتفاظ بمسئولية بريطانيا العظمى عن الإدارة فى السودان وأنها أمينة على الشعب السودانى وطلبت أن تقدم الوزارة بيانًا ضافيًا عن سير المحادثات ونتيجتها وعن السياسة التى اعتزمتها للسير عليها فى الدفاع عن حقوق مصر والسودان.

اقتراح التسوية المؤقتة

وفى أوائل شهر نوفمبر اقترحت جريدة لا ليبرتيه الفرنسية المنتمية إلى الوفد تسوية مؤقتة لحل المسألة المصرية تكون بمثابة هدنة أو تسوية مؤقتة توضع بين مصر وإنكلترا تبدأ بإعلان مطالب مصر ثم يليه إعلان المزاعم التى تدعيها الحكومة البريطانية. ثم يلى ذلك اتفاق يجرى العمل به لمدة معينة كخمس سنوات مثلاً بحيث إذا انتهت هذه المدة صار الفريقان فى حلّ من إعادة النظر فى المسألة المصرية بحذافيرها لإيجاد حل لها. ويكون من قواعد هذا الحل المؤقت أن يشترك الجيش المصرى مع الجيش البريطانى فى حماية قناة السويس وأن تشترك مصر اشتراكًا فعليًا مع الحكومة البريطانية فى إدارة السودان.

وكان لهذا الاقتراح دوى عظيم فى الأندية السياسية فى مصر وإنكلترا، وزعمت بعض الصحف الإنكليزية والمصرية أن هذا الاقتراح موعز به من الوزارة

السعدية. ولكن سعد باشا أنكره ورأت إحدى الصحف البريطانية أنه إذا لم يكن الاقتراح موعزًا به فإن الإيعاز يكون من السلطات البريطانية فى مصر لجس النبض. وقد كتب معالى إسماعيل صدقى باشا يقول: «إن هذا الاقتراح كان من مبتكرات اللورد كرزن عند ما كان وزير الخارجية البريطانية فى وزارة المستر لويد جورج التى باشرت المفاوضات مع الوفد الرسمى فى سنة ١٩٢١ حينما تعذر الوصول إلى اتفاق نهائى مع مصر».

السودان

ظل أمر السودان فى يد المصريين من عهد محمد على إلى عهد الخديو إسماعيل. وهو ومصر قطران شقيقان لا غنى لواحد منهما عن الآخر.

ولقد قضت أمور سياسية لا محل لذكرها هنا إلى فصل السودان عن مصر فى عهد الخديو توفيق، بإشارة من الساسة الإنكليز الذين كانت لهم الكلمة العليا فى هذه البلاد عقب الثورة العرابية والاحتلال.

بعد ذلك رأت السياسة الإنكليزية ذاتها العودة إلى فتح السودان مشتركة مع مصر فى أوائل عهد الخديو السابق عباس. وبعد أن فتح السودان اضطرت مصر على قبول اتفاق بين إنكلترا ومصر على أن تكون إدارة تلك الأقاليم الواسعة شركة بين الدولتين.

إلا أن الرأى العام المصرى ظل ينكر حق إنكلترا فى هذه الشركة التى كانت قسمة المغانم فيها قسمة ضِيزَى حيث كانت بمثابة شركة الذئب والحَمَل.

تطورت الأحوال السياسية بعد ذلك فى مصر على أثر قيام الحرب العالمية الكبرى واندفع لهيب الثورة القومية فى مصر عقب الهدنة. وكان من نتائجها أن اتجهت الأنظار إلى حل المسألة المصرية وفى جملتها علاقة مصر بالسودان. لأن مسألة السودان كانت ولا تزال من صميم المسألة المصرية.

وكان الإنكليز فى هذه الأثناء قد سعوا جهد طاقتهم فى نشر نفوذهم فى أرجائه. وقامت الشركات الإنكليزية توظف أموالها فى تلك الأراضى البكر ومن ورائها الحكومة البريطانية تؤيدها وتعمل على تثبيت أقدامها فى تلك الأرجاء.

ولقد عقدت حكومة السودان قروضًا فى إنكلترا للقيام بمشروعات رى كبرى؛ للمحافظة على مياه النيل واستعمالها فى رى الأراضى السودانية الخصبة المترامية الأطراف لصالح الشركات الإنكليزية قبل كل شىء.

وكانت مصر ترى ما يجرى فى السودان، وهى صاحبة الحق الأول، ولا تقدم أى احتجاج عليه شأن الضعيف إزاء القوى الذى لا يرعى لغير قوته حقًا.

وكانت السياسة الإنكليزية تسعى دائمًا لإبعاد السودان عن المفاوضات بينها وبين مصر زاعمة إنها سيفرد لها اتفاق خاص.

وقد كان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى اعترفت فيه بريطانيا العظمى باستقلال مصر استقلالاً مقيدًا بشروط أربعة، سبق لنا الكلام عنها فى الأجزاء الماضية فى تمهيد الحوليات.

وكان الرأى العام البريطانى إذ ذاك قد تدرج من الاعتراف بالشركة وبحق مصر فى السيادة على السودان إلى أن أنكلترا أصبحت المسئولة، بما أولت السكان من الحرية وما منحتهم من الرخاء بفضل ما بذلت من الأموال، عن رفاهية هذه البلاد ورتبت لنفسها فيها حقوقًا ومسئوليات لم تكن لها من قبل ولم يقل بها واحد من رجالها المعدودين منذ استرجع السودان بمعرفة الجيوش المصرية الإنكليزية.

ومع كل هذه الظروف كان الجيش المصرى، تحت إمرة سردار إنكليزى هو فى آن واحد حاكم السودان، مقيمًا فى أنحاء تلك الديار يقوم بمهمة المحافظة على النظام وبالحكم فى الوظائف الصغيرة غير الرئيسة.

وكانت الحكومة البريطانية هى التى تنتخب المرشح لوظيفة السردار وحاكم السودان من رجالها وتعرضه على صاحب العرش المصرى ليصدر المرسوم

بتقليده هذا المركز السامى. طبقًا للاتفاق المصرى الإنكليزى الذى عقدت بمقتضاه الشركة بين الدولتين فى إدارة شئون السودان.

وكانت كل الظروف تدل على أن ميول الإنكليز متجهة منذ أوائل هذا العام إلى العمل بانفراد فى الأقطار السودانية. ففى شهر يناير من هذه السنة قام المندوب السامى البريطانى بسياحة رسمية كبيرة فى أرجائه، ثم دارت المفاوضات بين إنكلترا وفرنسا بشأن حدود السودان بين وداى ودارفور وأمضى الاتفاق فى ١٠ يناير دون أن تدعى الحكومة المصرية للاشتراك فى ذلك.

تطورت الأحوال فى مصر فأصبح لها مجلس نيابى يحاسب الحكومة على كل صغيرة وكبيرة. وكانت الوزارة القائمة من صميم الشعب تشعر بشعوره وتنطق بلسانه.

وكان العهد الدستورى فى مصر علامة على زيادة حركة المطالبة بالدفاع عن حقوق مصر فى السودان، ولم يكن نواب الأمة أقل التفاتًا إلى هذه الحقيقة من الجمهور.

ففى جلسة مجلس النواب المنعقدة فى ١٧ مايو أثار أحد الأعضاء مسألة سردار الجيش المصرى، بأن وجه إلى معالى وزير الحربية سؤالا عما إذا كان يتفق مع كرامة الدولة المصرية المستقلة أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيًا. فأجاب دولة رئيس الوزراء بأن هذا لا يتفق حقًا مع كرامة الدولة المصرية وزاد على ذلك قوله: إن إقامة السردار بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل. وأظهر تألمه وتألم جميع المصريين من هذه الحالة وأنهم ينظرون إليها بعين المقت ولا يحبون أن تبقى دقيقة واحدة، وقال إنه من الواجب علينا أن نتخذ الوسائل لإزالة هذه الحال لأننا نريد أن يكون جيشنا، ضباطه وجنوده، وسلاحه وكل ما يتعلق به، مصريًا.

ثم أُعيدت إثارة مسألة السودان وما يجرى فيه من مشروعات للرى بجلسة ٢٤ مايو، حيث طلب أحد أعضاء المعارضة تدخل الحكومة فى أمر تلك المشروعات المهمة التى يقوم بها الإنكليز فى تلك البلاد.

وقد أراد دولة رئيس الوزراء أن يُظْهر عدم قدرته على الإتيان بأمر إزاء ما يقوم به الإنكليز فى تلك البلاد. ولكن المعارضة شددت عليه. فكانت النتيجة أن أظهر دولته البلاد فى موقف الضعف والخنوع أمام ما يأتيه الإنكليز من أعمال الاستعمار وتخّيه حتى عن القوة المعنوية التى طالما تغنى بها رئيس الوفد منذ سنة ١٩١٨.

كانت مسألة السودان بعد ذلك الشغل الشاغل لنواب الأمة وحكومتها وجمهورها ودوائرها السياسية ومجالسها الخاصة والعامة.

وكان قد أُشيع فى أوائل شهر يونيه أن الإنكليز يقومون هناك بحركة ترمى إلى انفصال القطرين الشقيقين عن بعضهما. حيث استكتبوا الناس هناك أوراقًا يطلبون فيها بقاء الإنكليز وقطع الصلة بين بلادهم ومصر.

ففى جلسة ٧ يونيه أثيرت مسألة السودان مرة أخرى فى مجلس النواب بمناسبة نظر الميزانية حيث طلب أحد نواب المعارضة عرض ميزانية السودان مع ميزانية مصر وأيده عضو آخر من المعارضة. فلم يظهر دولة رئيس الوزارة فى هذا الموقف أقوى منه فى الموقف الذى سبقه.

وكانت الأنباء تتواتر عن سوء الحالة فى السودان، ولم يكن للصحف حديث سواه، منبهة الحكومة إلى الخطر المحدق بالقطرين من جراء مشروعات الرى فى السودان وقانون أرض الجزيرة. وقد بدت نيات الإنكليز نحو السودان فى عدة مواقف. منها أن الوزارة كانت أحالت إلى المعاش أحد الضباط «الأميرالاى محمود بك شاهين» الذى اشتهر بقسوته على المصريين أيام كُلف بالضرب على أيدى المتظاهرين. فأقدمت الحكومة السودانية على تعيينه بها. ومنها أن وفدًا من السودانيين رغب الحضور إلى مصر لبسط حال بلادهم لأُولِى الأمر فيها فلم ترخص لهم حكومة السودان بالسفر. ثم إنشاء حكومة السودان لمعهد دينى حتى تستغنى عن تخريج الطلبة اللازمين للوظائف الدينية من الأزهر.

وقد عاد عضوان من أعضاء البرلمان المصرى لفتح باب مسألة السودان فى جلسة ٢٩ يونيه، وأبرزا للمجلس وثيقة قيِّمة تقضى على حكومة السودان أن تعرض ميزانيتها على الحكومة المصرية فى شهر نوفمبر من كل سنة.

ولم تكن السياسة البريطانية واقفة وقفة المتفرج إزاء اهتمام النواب المصريين بأمر السودان. بل أخذ النواب واللوردات هناك يلقون على حكومتهم الأسئلة مستفسرين عن خطتها حيال مصر والسودان.

ولقد اشتدت الحال وتحرجت بسبب تصريح اللورد بارمور، أحد أعضاء الوزارة البريطانية فى مجلس اللوردات عن السودان، فكان لتصريحه أثره حيث وقف رئيس الحكومة المصرية فى مجلس النواب مساء يوم ٢٩ يونيه وأعلن أنه تجاه السياسة التى أعلنتها الحكومة البريطانية فى تصريح اللورد بارمور لا يجد له مندوحة عن التخلى عن الحكم، غير أنه سحب استقالته كما قدمنا لما رآه من تصميم جلالة الملك والنواب على مطالبته بالبقاء فى منصبه.

وفى ١٩ يوليه تُليت على مجلس النواب برقية من أهالى السودان يشكون فيها من منع وفدهم من الحضور إلى مصر. بشرط أن لا تحدث مناقشة فى هذه البرقية.

ثم جاءت الأنباء بعد ذلك بحدوث اجتماع خطير فى أم درمان نودى فيه بطلب الوصاية البريطانية على الشعب السودانى. وأن فريقًا من كبار الموظفين المصريين حضروا هذا الاجتماع فاضطربت الخواطر لهذا النبأ.

ثم أخذت الحكومتان الإنكليزية والمصرية تبديان التصريحات أمام مجلس نوابهما تحافظ كل منهما فيها على ما ترى لها من حقوق فى تلك الأرجاء. وكان من مجلس النواب المصرى أن قرر الاحتجاج على تصرفات السلطات الإنكليزية فى السودان.

وكانت مناظرة بين الصحف البريطانية والصحف المصرية أدلى كل منها بحججه فى دعوى الأمتين من الحقوق فى السودان. وادعت الصحف البريطانية

أن ليس لمصر أى حق فى السودان سوى حق الاستيلاء على المياه اللازمة لها. وأن إنكلترا هى صاحبة الحق كله فى تلك البلاد.

وفى أثناء ذلك كانت المظاهرات قائمة فى أنحاء السودان معادية لبريطانيا وموالية لمصر. وكانت الجموع تصيح: «فلتسقط بريطانيا وليحى الملك فؤاد».

فأظهرت السلطة البريطانية هناك من ضروب الشدة نحو المتظاهرين الشئ الكثير. وقبضت على زعمائهم وزجتهم فى السجن. وقد نشر الوفد المصرى احتجاجًا شديد اللهجة على هذه الأعمال. فكانت الحالة الروحية فى مصر والسودان فى شدة الغليان. وكان السبب فى هذه الحالة هم الإنكليز أنفسهم؛ لأنهم أوعزوا إلى صنائعهم بكتابة عرائض يطلبون فيها الوصاية الإنكليزية والانفصال عن مصر فقابلها المخلصون لمصر من السودانيين، وكانوا هم الأكثرية، بعرائض مثلها يعلنون فيها ولاءهم لمصر وللجالس على عرشها. فصادرت السلطات هناك العرائض الأخيرة وحاكموا حامليها ومروجيها فثارت الفتنة.

وتحرجت لهذه الأسباب المفاوضات التى كان منوى إجراؤها بين الحكومتين، وكانت الصحف ترى أن الموقف يتطلب الصراحة والثبات والحزم والمهارة السياسية تجاه الحكومة البريطانية لكى تصون الحكومة كرامة البلاد وتحفظ حقوقها.

وكانت الصحافة الاستعمارية الإنكليزية تقول بأن السودان وديعة فى يد الإنكليز وأن السودانيين أنفسهم ينتظرون من الإنكليز أن يحموهم ويحفظوا حقوقهم السياسية وديعة، إلى أن يحين الأوان الذى يستطيع فيه السودانيون الوقوف وحدهم.

وكان الساسة الإنكليز يحاولون بكل وسيلة تعزيز مركزهم فى تلك البلاد وإثبات شرعيته فأخذوا يفاوضون الحبشة للاتفاق على تحديد التخوم بينها وبين السودان، دون أن يدعوا مصر للاشتراك فى هذه المفاوضة كما فعلوا مع الفرنسيين من قبل.

وكانت الحكومة السودانية تحاكم زعماء السودانيين الذين أظهروا ميلاً إلى مصر فحكمت عليهم، ومن بينهم على أفندى عبداللطيف بالحبس والسجن مُدَدًا متفاوتة.

ولا نبالغ إذا قلنا إن العالم كله كان يشعر بخطورة ذلك المشكل وكانت صحف العالم تدلى برأيها فيه بقصد حل هذا المشكل.

استمرت السلطة العسكرية الإنكليزية فى السودان فى سياسة القمع والإرهاب، وحدث أن شابًا سودانيًا مهندسًا برىّ السودان اعتلى منبر الخطابة فى مسجد الخرطوم عقب صلاة الجمعة وتلا آيات قرآنية ثم هتف قائلاً: ليحى ملك مصر والسودان، فقدم إلى محكمة الجنايات هناك بتهمة التحريض على كراهية نظام الحكومة المحلية فحكمت عليه بالسجن ثلاثة أشهر.

ولقد زادت إثر هذه الحوادث درجة الغليان فى النفوس بالسودان وامتدت الحركة إلى بعض وحدات الجيش المصرى وإلى طلبة المدرسة الحربية بالخرطون. فحدث فى يوم ٩ أغسطس أن تظاهر طلبة المدرسة المذكورة وساروا فى مدينة الخرطوم بنظام مسلحين ببنادقهم وحرابهم، حتى إذا وصلوا إلى السجن الذى أودع فيه على أفندى عبداللطيف الزعيم السودانى الذى حكم عليه بسبب المظاهرات الأخيرة. هتفوا له.

وبينما كان الطلبة قائمين بمظاهرتهم أخذت السلطة البريطانية هناك جميع الذخائر التى كانت بالمدرسة. فلما عادو إليها وعلموا بمسألة الذخيرة رفضوا تسليم أسلحتهم قبل أن ترد الذخيرة وهددوا بإطلاق النار إذا استعملت معهم القوة.

فلم يكن من السلطة فى السودان إلا أن أحاطت المدرسة ببلوك من البيادة البريطانية. وفى المساء سلم الطلبة أسلحتهم.

وكانت فتنة. زاد فى تعقيد أمرها ما رُوى من أن السيل قطع المواصلات فى السكة الحديدية عند العطبرة. وقد قبضت السلطة على زعماء الطلبة وأودعتهم السجن وحجز الباقون بالمدرسة.

ومما زاد فى تفاقم الأمر أنه حدث فى نفس ذلك اليوم قلاقل من رجال أورطة السكة الحديدية بالعطبرة، فأرسلت إليهم قوة من الجيش البريطانى فحاصرتهم فاضطروا إلى العودة لثكناتهم فضرب حولها نطاق فحاول رجال السكة الحديدية اختراق النطاق فرُدوا على أعقابهم فأعادوا الكرَّة، وقيل إنهم استعملوا الحجارة يلقونها على الجنود الضاربين نطاقًا حول ثكناتهم فأطلقت البيادة الراكبة النار عليهم، فأصيب منهم عشرون ومات منهم أربعة. وقيل فى البلاغات الرسمية إن هؤلاء المتمردين كانوا مسلحين بقضبان من الحديد ونبابيت وقطع حديدية.. إلخ. وأنهم أحدثوا إتلافًا فى سيارات السكة الحديدية وآلاتها ومركباتها وأشعلوا النار فى مكاتبها.

وحدث فى صباح يوم ١٠ أن خرج جماعة من رجال السكة الحديدية ببورسودان قيل إنهم كانوا مسلحين بالنبابيت وألفوا مظاهرة وكان على رأسهم أحد موظفى مصلحة البريد. وبعد أن طافوا بالمدينة تفرقوا.

اهتمت الحكومة المصرية والرأى العام بأنباء هذه الفتنة أيما، اهتمام وأخذت الصحف تستحث الحكومة على إصدار بلاغات رسمية عن حقيقة الحال. ولكن الحكومة لم تكن على اتصال مباشر بالحكومة السودانية. وما كانت هذه لتعبأ بإلحاح الوزارة على حاكم السودان العام بالنيابة بموافاتها بتفاصيل ما كان يجرى هناك، بل كانت الأنباء ترد عليها من دار المندوب السامى وأخرى ترد عليها من نائب أدجونانت جنرال وأركان حرب الجيش. ولا يخفى أن هذا الموظف إنكليزى كذلك.

أخيرًا بعثت الحكومة المصرية إلى جانب حاكم السودان العام بالنيابة تنبئه أنها تنتظر البيانات التى طلبتها منه بفارغ الصبر، فجاء الرد بأن الحاكم العام للسودان بالنيابة وقف نائب المندوب السامى وقوفًا تامًا على جميع الحوادث التى وقعت فى الخرطوم والعطبرة وبورسودان وأنه فهم من جنابه أنه يحيط دولته علمًا بذلك، ثم إنه سيقدم فى الوقت الملائم إلى نائب المندوب السامى تقريرًا وافيًا عن الحوادث الأخيرة وأن هذا التقرير سيبلغ لدولة رئيس الوزراء بالنيابة بحسب الطريقة المتبعة.

كان فى هذا الخطاب جرح لكرامة الحكومة المصرية وتحدٍّ لها. فبادر حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بالنيابة إلى إرسال خطاب فى اليوم نفسه إلى حضرة صاحب السعادة حاكم السودان بالنيابة، يلفت نظره فيه إلى أن الطلبات المرسلة إليه تخصه دون سواه لأنها تتعلق بحوادث وقعت فى مديريات موكولة إلى إدارته. ولذلك فإنه ينتظر أن يوافى دولته بمراسلاته مباشرة، لأن هذا هو الطريق الطبيعى الوحيد للمخابرة بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام.

ضاق الرأى العام ذرعًا لعدم الوقوف على المخابرات الجارية وألحف فى الطلب على الحكومة حتى اضطرها أخيرًا إلى خروجها من صمتها، فأذاعت بلاغًا رسميًا فى يوم ١٥ ضمَّنته ما ورد إليها من الأنباء عن الحوادث وأن مجلس الوزراء قد اجتمع على الفور واتخذ الإجراءات الآتية، وهى:

«أولاً: الاستعلام من حاكم السودان العام طالبًا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث وما وقع فيها وأسبابها والدافع إليها، والإجراءات التى اتُّخذت فى شأنها وإخطار الحكومة أولاً فأولاً بما يحصل فيها».

«ثانيًا: أبلغت الحكومة الأمر لوزير مصر المفوض بلندرة وكلفته تبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات. وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب إيقاف المحاكمات والمبادرة بتشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسئوليات والعمل على تهدئة الخواطر حقنًا للدماء».

ولقد أتى فى هذا البلاغ عن الأنباء التى تلقتها الحكومة المصرية عن حوادث تمرد فرقة السكة الحديدية المصرية بالعطبرة «أن المظاهرات استؤنفت فى اليوم التالى ولما حاصرتها الجنود...... (دون تحديد جنسيتهم) فأطلق الجنود النار لقمع المظاهرة». فاحتجت دار المندوب السامى على هذا البلاغ بعبارة قالت فيها، إنه غير مطابق للحقيقة وأنه شديد التضليل وأنه يُكّسب ذكر الحوادث مغزًى غير منزه عن الغرض، فما وسع الحكومة المصرية إلا أن نشرت جميع المكاتبات والبرقيات التى وردت إليها وتبودلت فى هذا الشأن.

وقامت الصحف البريطانية فى أثناء هذه الضجة تعزو تلك الحوادث إلى تحريض الوطنيين المصريين وتقول إنها تعرقل المفاوضات المزمعة بين الحكومتين المصرية والبريطانية.

وأسرعت الحكومة البريطانية فأرسلت للسودان الطيارات والجنود على جناح السرعة، وصدرت الأوامر فى الحال بإخراج الأورطة التى قامت بالمظاهرات بالعطبرة من السودان.

وقع كل ذلك وكان حاكم السودان بالإجازة بإنكلترا فأبدى ثقته بأن تلك الحوادث ليست لها كل الخطورة التى ينسبونها إليها وأن الحالة مملوكة الناصية وأنها لا تبعث على القلق.

أما دولة رئيس الوزراء الموجود بفرنسا فإنه ظل صامتًا لم يتفوه بكلمة واحدة عن هذه الحوادث الخطيرة.

وفى يوم ١٤ أغسطس، نشر فريق من النواب المعارضين فى مجلس النواب احتجاجًا على الوزارة لالتزامها الصمت حيال هذه الأزمة وطلبوا عقد مجلس النواب فى اجتماع غير عادى فلم يجتمع العدد الكافى الذى يستطيع بمقتضى الدستور دعوة البرلمان إلى الاجتماع، ومع ذلك فقد اتفقت كلمة الموجودين منهم على أن لا ضرورة الآن إلى طلب عقده لأن المصلحة تتحقق بترك العمل فى الأزمات السياسية للهيئة التنفيذية حتى يتسنى لها التفرغ لمراقبة تطوراتها ومعالجتها.

واحتج ضباط الجيش المصرى فى السودان لوزير الحربية على استخدام بعض هؤلاء الضباط والجنود فى أعمال تتعلق بتجهيز معسكرات وثكنات للجنود البريطانيين وتحويلها بعض المبانى الخاصة بالقوات المصرية إلى ثكنات لهذه الجنود كما احتجوا على تصرفات السلطات الإنكليزية التى أدت إلى إهانة الجيش عمومًا والضباط خصوصًا، فضلاً عما حدث فى محاكمة أحد المتهمين حيث عرَّض القاضى الإنكليزى بجلالة الملك عند النطق بالحكم عليه.

على أن الحكومة البريطانية لم تقف مكتوفة الأيدى من الوجهة السياسية حيال الحكومة المصرية بمناسبة هذه الحوادث، فإنها أرسلت مذكرة سياسية فى نفس اليوم الذى أرسلت فيه الحكومة المصرية احتجاجها على حوادث السودان كان أهم ما اشتملت عليه ما يأتى:

«إن الحكومة البريطانية تؤيد حكومة السودان فى خطتها وتفوض لها حفظ النظام. وتفوض لها بأن تبعد أورطة السكة الحديدية المصرية وكل قوة ترى أن الظروف الحالية تستلزم إبعادها عن السودان. وأنها تعتبر البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسئولين عن حوادث السودان».

فردت الحكومة المصرية فى يوم ٢٠ أغسطس، وأهم ما اشتمل عليه الرد هو ما يأتى:

«إن الحكومة المصرية تلاحظ أن المذكرة تشتمل على عبارات جافة يمكن أن تؤوَّل بأنها تهديد ثم أوضحت أنها لا تقبل هذه العبارات ولا ما يمكن أن يكون وراءها من التهديد. وأن الحكومة المصرية تقرر بأن الجيش المصرى خاضع للحكومة المصرية وحدها وليس لسلطة أخرى أيًا كانت أن تتصرف فيه. فهى لا تعترف بأن لحاكم السودان أن يتصرف فى الجيش المصرى بدون رأيها. نعم إنه فى الوقت نفسه سردار الجيش المصرى ولكن ذلك ليس معناه أن له أن يتصرف فى الجيش بغير نظر إلى رأى الحكومة المصرية بل معناه بالعكس أنه موظف مصرى يجب أن يرجع فى كل ما هو داخل فى هذه الوظيفة إلى رأى الحكومة المصرية ثم إن الحكومة المصرية ترفض قول الحكومة البريطانية أن البرلمان المصرى والصحافة المصرية مسئولان عن حوادث السودان وقررت أن ما قيل فى البرلمان المصرى وما كتب فى الصحافة المصرية لم يكن إلا ردًا على ما قيل فى البرلمان الإنكليزى وكتب فى الصحافة الإنكليزية».

وقبيل إن الحكومة المصرية أوضحت فى ثنايا ذلك أنها لا تسلم بأن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف ولا أن يكون للحكومة البريطانية أن تأذن لها بالتصرف المطلق.

ولقد روت جريدة التيمس أن وزارة الخارجية البريطانية لم تتلقَّ موظف السكرتارية للمفوضية المصرية الذى حمل إليها مذكرة الاحتجاج المرفوعة من الحكومة المصرية بقبول حسن، بل عاملته معاملة غير لائقة.

وإلى هنا انتهت هذه الحوادث فى السودان بعد أن حوكم زعماء طلبة المدرسة الحربية أمام مجلس عسكرى وحوكم زعماء السودانيين أمام محكمة الجنايات هناك، ولم توفق الحكومة المصرية إلى أكثر من السكوت على ما حدث هناك.

ولما قطعت المحادثات بين دولة رئيس الوزراء ورئيس الحكومة البريطانية قفل سعد باشا راجعًا إلى مصر. وعلى الرغم من الضغط الشديد على السودانيين فى بلادهم وكَمِّ أفواههم بالحديد والنار، فقد احتفل هؤلاء بعودة زعيم مصر وأخذوا يهتفون باسمه وباسم ملك مصر. فلاقوا ما لاقوا جزاء على ذلك من سجن وإبعاد وفصل من وظيفة كلٌّ بما يناسب عمله ومركزه.

وحدث أن الأورطة الثانية عشرة السودانية التى كانت مرابطة بملكال بمديرية أعالى النيل الأبيض علمت بالحكم الذى أصدره المجلس العسكرى على طلبة المدرسة الحربية بالخرطوم عقب مظاهرتهم المعلومة وكان من ضمنهم أحد جنود هذه الأورطة فاشتد غضب ضباطها وعساكرها لهذا الحكم. فأخذوا يهتفون بحياة مصر والسودان وباسم مليكها. وأنذروا قائدهم الإنكليزى بالخطر إذا تعرض لمظاهرتهم. فاستمرت هذه المظاهرة يومين كاملين. فأرسلت حكومة السودان بعض الجنود البريطانية إلى هناك. وقبضوا على رؤساء المظاهرات واعتقلت الحكومة بعض الموظفين والأهلين وفصلت بعض المأمورين عن وظائفهم وأبعدت بعض التجار السودانيين.

وبينما كانت الحكومة المصرية صامتة فإن حكومة السودان مضت فى تيار فصل القطرين الشقيقين عن بعضهما. فأبطلت الاحتفالين اللذين كانا يقامان سنويًا بجلوس ملك مصر وميلاده، وكذلك الاحتفالين بعيدَى الفطر والأضحى. حتى لا يحدث ما يتوقعونه من المناداة بحياة ملك مصر والسودان فى تلك

الاحتفالات. واحتفظت فقط بالاحتفال الذى اعتادت إقامته تذكارًا لزيارة ملك الإنكليز للسودان فى ١٧ يناير من كل عام.

ميزانية الدولة

اضطرنا الإسهاب فى ذكر المفاوضات وحوادث السودان إلى قطع ما كان من الواجب اتصاله من أعمال البرلمان المصرى وتصرفات الحكومة فى أثناء عهدها. لأهمية هاتين المسألتين وأثرهما فى السياسة المصرية.

وإنّا لنعود الآن لذكر ما نظره البرلمان فى المسائل المهمة الخاصة بداخلية البلاد وما عرض للحكومة من المشاكل فى عهد هذه الوزارة الشعبية. مبتدئين بميزانية الدولة.

قدم وزير المالية مشروع الميزانية عن السنة المالية ١٩٢٤/١٩٢٥ لمجلس النواب فى جلسة يوم ٢٦ إبريل سنة ١٩٢٤، وألقى معاليه بهذه المناسبة على المجلس بيانًا مطولاً أبان فيه عناية الحكومة بمبدأ التعادل والتوازن بين الدخل والخرج. وتكلم عن الاحتياطى وأشار إلى وجوب استبقائه لما تشعر به الحكومة من القيود المصفودة فيها فى فرض الضرائب وقال، إنه لو كانت الحكومة حرة فى فرض تلك الضرائب لاستطاعت فى آخر كل عام أن تدفع ما يتوافر لديها من هذا الاحتياطى لاستهلاك دينها.

وتكلم معاليه عن مبلغ مسئولية الوزارة الحاضرة عن الميزانية بأنها لما تولت الحكم فى أواخر شهر يناير كان مشروع الميزانية قد تم إعداده وكانت وزارة المالية منصرفة إلى مراجعة أخيرة. وعلى ذلك لم يكن من المستطاع تناول ذلك المشروع ببحث جديد مفصل من غير أن يترتب على ذلك تأخير كبير فى عرض الميزانية على البرلمان. وخرج من ذلك على أن هذا المشروع لا يدل على السياسة المالية الجديدة التى ستتبعها الحكومة الحالية بالنسبة لتوسيع نطاق التعليم أو لتنفيذ مشروعات مهمة.

وأُحيل درس الميزانية على اللجنة المالية بالمجلس فقدمت تقريرها فى ١٣ مايو عن القسم الأول وهو الخاص بالإيرادات والاحتياطى. وفى جلسة ٧ يونيه قدمت القسم الثانى المشتمل على ملاحظاتها على المصروفات.

وبدأت المناقشة فى أبواب إيرادات الميزانية فى ٨ يونيه بمناقشة مسألة ضريبة القطن. وقد رأى بعض الأعضاء إلغاءها كما رأى البعض الآخر تخفيضها، ثم أخذت الآراء بعد طول المناقشة فيها فوافق المجلس على إبقائها.

وفى جلسة ١١ يونيه عرضت مسئلة أموال الحكومة المودعة بالبنك الأهلى بربح قدره ١٪ من سعر القطع فى إنكلترا، وانتهت المناقشة فى ذلك بأن أعلن مقرر اللجنة المالية أن اللجنة اقترحت فى تقريرها إنشاء رقابة مستقلة تكون مسئولة أمام البرلمان على نظام يقرب مما يعمل به فى فرنسا أو فى إنكلترا.

ثم تناول المجلس مسألة مرتبات الموظفين فحدثت فيها مناقشة طويلة كانت كلها تدور حول تضخم الميزانية بهذه المرتبات. مع التقصير فى أهم الأمور كالتعليم. ولقد وافق دولة رئيس الوزراء على هذه الملاحظة غير أنه التمس للحكومة عذرًا، لأنها حين تولت الأحكام وجدت نفسها أمام أمر واقع وحقوق مكتسبة. وأبدى موافقته على تشكيل لجنة يكون موضوع بحثها قائمًا على إيجاد طريقة تحفظ على الموظف حقه المكتسب ولا تضر بصالح الحكومة فوافق المجلس على تأليف هذه اللجنة.

ثم عرضت ميزانية وزارة المعارف فى ١٢ يونيه. ولقد أشار بعض أعضاء المعارضة إلى أن جزءًا كبيرًا من المال المخصص لوزارة المعارف يأتى من مصاريف الطلبة ورسوم الامتحانات والإعانات الممنوحة من وزارة الأوقاف، وأن المبلغ الذى تأخذه وزارة المعارف من الميزانية ٣ ونصف ٪ من إيراد الحكومة وطلب زيادة هذه النسبة وحصلت المناقشة فى مسألة تعميم التعليم الأوَّلى فأدلى مقرر اللجنة بأن هذا المشروع يتطلب ٤ ملايين ونصف، وأن نفقاته ستصل إلى ١٠ ملايين بعد عشر سنين. وقد أعدت اللجنة هذا المشروع وبدأت منذ هذا العام فى إنشاء مائتى مدرسة أوَّلية.

وطلب أحد الأعضاء بجلسة ١٤ يونيه العناية بأمر تعليم الفنون الجميلة، وطلب تقرير اعتماد بمبلغ عشرة آلاف جنيه لهذه الغاية فوافق المجلس على ذلك.

وجاء فى هذه الجلسة ذكر الجامعة الأميرية المزمع إنشاؤها إذ لم يرد ضمن مصروفات الوزارة مبلغ لإنشائها. وتناقش بعض النواب ونائب وزير المعارف وتداخل دولة رئيس الوزراء فى المناقشة، فقال إنه لا يفهم معنى مشروع الجامعة لغاية الآن وأنكر فائدته للبلاد وقال إن الجامعة موجودة وهى وزارة المعارف. ولقد قرر المجلس عدم الموافقة على عدة اعتمادات موضوعة فى ميزانية هذه الوزارة ولكنه استبقاها لتصرف فى وجوه أخرى للتعليم. كما قرر إلغاء مكاتب الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا والاكتفاء بموظف فنى واحد يكون مصرى الجنس يلحق بالسفارة أو القنصلية المصرية.

وقد انتهز أحد الأعضاء فرصة عرض ميزانية وزارة الأشغال فطلب فتح اعتماد لإتمام تمثال نهضة مصر، وأُحيل هذا الاقتراح بصفة مستعجلة إلى اللجنة المالية.

وانتهى المجلس من نظر الميزانية فى جلسة ١٠ يوليه. وقد تعرضت بعض الصحف المعارضة للوزارة بالنقد فى ترتيب الميزانية حيث وضعت بها نفقات جيش الاحتلال وتوابعها بصيغة لا تصلح لأخذ إقرار البرلمان صريحًا فى أمرها حيث لم تبين مفردات هذه المصاريف وعدت كل ذلك افتئاتًا على حق المراقبة البرلمانية، كما أنها نقدت حالة الموظفين وبخاصة موظفى سكرتارية البرلمان وأن الحكومة قد توخت فى تعيينهم قاعدة المحسوبية والصلة بينهم وبين أعضاء البرلمان.

وكان من بين المسائل التى تناقشت فيها الصحف المحلية لمناسبة الميزانية مسألة ديون الجزية. وكانت الحكومة قررت حلاً لهذا المشكل أى يدفع المستحق من هذه الديون كالعادة ثم تودع الأقساط الأخرى فى البنك الأهلى، على شرط أن لا تدفع لأصحابها إلا بعد أن تتم المفاوضة بين مصر والدول فى هذا الموضوع.

وكان دولة رئيس الوزراء بمناسبة بحث تلك الديون فى البرلمان قد اتهم فى خطبة ألقاها بمجلس النواب فى جلسة ٩ يوليه حضرتَى صاحبَى الدولة والمعالى عبد الخالق ثروت باشا وإسماعيل صدقى باشا، بأنهما تعهدا لإنكلترا تعهدًا خفيًا شخصيًا بأنهما يحتملان ديون تركيا. وقد فسرت إحدى الصحف المنتمية إلى الوفد ذلك بأنهما تعهدا فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ أى قبل تأليف الوزارة الثروتية بنحو أربعين يومًا فى وثيقة سرية أمضياها مع مستشار دار الحماية، بأن يتركا للحكومة البريطانية أن تتصرف فى مسألة الديون التركية كما تشاء.

وكانت هذه التهمة خطيرة نشر على أثرها دولة ثروت باشا ما جاء بهذه الوثيقة خاصًا بمسألة الديون العثمانية فلم يكن بها شىء مما نسب إليهما.

تعديل قانون الاجتماعات

تناقش المجلس فى شهر يوليه فى قانون الاجتماعات الذى أصدرته وزارة يحيى باشا ليقوم مقام الأحكام العرفية ولا يخفى ما كان عليه هذا القانون من الصرامة فى أحكامه مما أوجب سخط الناس جميعًا عليه وبالأخص الوفديون أنفسهم.

وكانت إذا ذاك حركة قائمة فى الأزهر تطالب بالإصلاح وكانت مظاهرات الأزهريين تضايق الوزارة السعدية. فألغى المجلس هذا القانون غير أن دولة رئيس الوزراء كان متمسكًا بنظريته القائلة باعتبار القوانين التى صدرت فى فترة تعطيل الجمعية التشريعية نافذة المفعول وصحيحة بمجرد عرضها على البرلمان فى أول دور من أدوار انعقاده. وهدد بأن يطلب من جلالة الملك عدم التصديق على مشروع القانون الذى وضعه المجلس وقضى بإلغاء قانون الاجتماعات. تجاه هذا الإصرار قرر المجلس تأجيل النظر فى الأمر.

غير أن مجلس الشيوخ وضع مشروع قانون بتعديل قانون الاجتماعات ووافق عليه للقراءة الثالثة فى جلسة ٩ يوليه، وقد أُرسل هذا المشروع إلى مجلس

النواب وعرض عليه بجلسة ٢٠ يوليه التى كانت الجلسة الأخيرة لدور انعقاده فقرر إحالته على اللجنة الداخلية.

انتهت على ذلك أعمال البرلمان فى دورته الأولى، وقد لوحظ أن الأعمال التى أداها للبلاد فى هذه الدورة على كثرة ما فيها من اقتراحات كانت ضئيلة.

مشكلة الحدود الغربية

كانت الوزارة المصرية لا تكاد تنتهى من حل إحدى المعضلات الداخلية أو الخارجية حتى تقف فى سبيلها مشكلة جديدة.

من ذلك أنها بينما كانت مشغولة بأزمة السودان فى أواسط شهر سبتمبر إذ انتهزت الحكومة الإيطالية هذه الفرصة، فقامت ببذل المساعى لحمل الحكومة على النزول عن واحة جغبوب إليها.

وَالَى الوزراء الاجتماعات فى غياب رئيسهم بأوروبا للبحث فى هذا المشكل، وقد استدعت الوزارة كبار ضباطها للاستشارة بآرائهم ومعلوماتهم.

وكانت الحكومة المصرية تحاول الحصول على حل مؤقت من شأنه أن يؤجل هذا المشكل حتى تنتهى من المشاكل الأخرى.

وقد روت إحدى الصحف الإنكليزية أن زغلول باشا باحَث سفير إيطاليا فى باريس فى هذه المسألة وخاطب السفير حكومته فى هذا الصدد، فوافقت على تأجيل العمل ريثما يعود زغلول باشا إلى مصر.

وقد دارت محادثات بين قومندان السلوم ومندوب من الحكومة الإيطالية بشأن خط الحدود المؤقت بين مصر وبرقة. وقد رفع القومندان تقريرًا إلى مجلس الوزراء يقضى بالاتفاق على وضع خط وقتى يقف عنده جنود كل من الدولتين. قام المندوبان بعد ذلك بوضع الخط ودخلت نقطتا السلوم وجغبوب فى المنطقة المصرية، ولكن الحكومة الإيطالية أرسلت إلى الحدود مندوبًا رسميًا آخر وضع من تلقاء نفسه وبغير اشتراك الحكومة المصرية خطًا جديدًا يدخل

النقطتين المذكورتين فى المنطقة الطرابلسية، إلى آخر ما تراه مفصلاً فى صلب هذا الجزء.

إصلاح الأزهر وإضراب الأزهريين

قامت فى الأزهر والمعاهد الدينية حركة ترمى إلى إصلاح شئونها الحاضرة والمستقبلة. وقد أبدى القائمون بهذه الحركة عدة مطالب وقدموها لوزارة سعد باشا، فأحالتها إلى لجنة تبحث فى هذه المطالب ثم ترفع قراراتها للحكومة لتنفيذها. ولكن اللجنة انتهت من عملها فلم تعلن قراراتها فاستأنف الطلبة مطالبتهم وطالبوا بنشر تقرير اللجنة ولما لم يجابوا إلى طلبهم أضربوا عن تلقى دروسهم واشترك معهم فى الإضراب طلبة معاهد الإسكندرية وطنطا وأسيوط، وقاموا بمظاهرات كبيرة فى شوارع العاصمة منادين بسقوط سعد باشا. ولما استفحل أمرهم بعد أن قام بنصحهم وزير الداخلية ورئيس الوزارة وجلالة الملك نفسه بواسطة شيخ الجامع الأزهر قررت الحكومة إعلانهم بأنها لا تنظر فى مطالبهم حتى يعودوا إلى دروسهم ومنحتهم مهلة ثمانى وأربعين ساعة ليستأنفوا العمل. وهددتهم بتنفيذ قانون الاجتماعات فيهم فلما لم يذعنوا بدأت تستعمل معهم الشدة فقطعت عنهم الجراية. واقتنع الأزهريون أخيرًا بأنه لا سبيل لاستمرار الإضراب والمظاهرات ورجعوا طائعين حوالى ١٠ نوفمبر.

انعقاد البرلمان فى دورته الثانية

واستقالة الوزارة

كان يوم ١٢ نوفمبر موعد افتتاح الدورة الثانية للبرلمان. وقد افتُتح بالمهرجان العادى وتُلى فيه خطاب العرش كالمعتاد.

ولم تمضِ ثلاثة أيام على افتتاحه حتى سرت إشاعة كالبرق بأن الوزارة قدمت استقالتها. فقامت المظاهرات بالثقة بالوزارة وأخذت الجموع تحتشد فى بيت الأمة وحوله.

وفى مساء ١٥ نوفمبر أعلن دولة الرئيس فى مجلس النواب والشيوخ أن صحته لم تعد تحتمل الاستمرار فى الحكم ولهذا رفع استقالته لجلالة الملك، فقرر الشيوخ أن يذهب مكتب المجلس لرجاء الملك فى عدم قبول الاستقالة، فأبلغهم جلالته بأنه أعرب لدولته سعد باشا عن ثقته به وعن أمله بأن يعدل عن الاستعفاء.

ولقد صرح سعد باشا لجمع من النواب فى السودان الداعى الحقيقى لهذه الاستقالة أن هناك مشاكل داخلية ومشاكل خارجية وأن هناك دسائس. وأنه لا يحب العمل فى الظلام.

وأخيرًا انفرجت الأزمة وأعلن سعد باشا فى مجلس النواب بجلسة ١٧ نوفمبر أنه تلقاء هذا الاجتماع من النواب والمليك ما وسعه إلا سحب استقالته.

الاعتداء على حياة السردار

والأزمة الوزارية

كانت جماعة الإجرامات السياسية قد هدأت نوعًا ما منذ عهد وزارة يحيى إبراهيم باشا. فلم يقع من الحوادث سوى حادثة الاعتداء على حياة سعد زغلول باشا.

حتى إذا كان يوم ١٩ نوفمبر ارتكبت هذه الطغمة الضالة جريمة من أشنع الجرائم جرت على البلاد مصائب هددتها فى حياتها العامة.

ذلك أن جماعة منهم تربصوا لصاحب المعالى سردار الجيش المصرى وحاكم السودان حين انصرافه من وزارة الحربية، حتى إذا وصل إلى شارع الطرقة الغربى راكبًا سيارته أطلقوا عليه عيارات نارية أصابته إحداها فى بطنه وأصابت بعضها ياوره وسائق السيارة.

فكان لهذا الاعتداء الفظيع رنة أسف وألم فى أنحاء القطر. وثارت ثائرة الحكومة البريطانية له وقامت الصحف الإنكليزية تحمّل البلاد جميعها مسئولية

هذا الجرم. وتتوعد مصر بشر ما فى جعبتها من وعيد وأخذت ترمى الحكومة المصرية بإهمالها فى هذا الحادث إهمالاً تقول إنه يكاد يكون متعمدًا، وانتهزت هذه الفرصة لاتهام دولة رئيس الحكومة بتهييج الشعور الوطنى وإيغار صدور المصريين على الإنكليز.

ولسوء الحظ، لم ينجح مشرط الطبيب فى توفير حياة معالى المصاب بل قضى نحبه فى منتصف ليل ٢٠ نوفمبر متأثرًا من جراحه.

ولقد اهتمت الحكومة المصرية وجلالة الملك وجميع الهيئات الرسمية وغير الرسمية بهذه الجناية جد الاهتمام. وبادرت الوفود من قِبل جميع هذه الهيئات بالذهاب إلى دار المندوب السامى تُبْدى أسفها واستفظاعها للجرم عقب وقوع الحادثة مباشرة، كما أنها ذهبت إليها فى اليوم التالى لتقديم التعزية على فَقْد هذا القائد العظيم.

وبعد أن تم الاحتفال اللائق بتشييع جنازة الفقيد فى يوم ٢٢ نوفمبر، قصد حوالى الساعة الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم فخامة المندوب السامى إلى دار رياسة مجلس الوزراء يتقدمه مائتان وخمسون جنديًا بريطانيًا من حملة الرماح ويتبعه مثلهم وقدم لدولة سعد باشا بلاغين محررين باللغة الإنكليزية.

وكان مجلس النواب أثناء هذه المظاهرة السياسية ملتئمًا وكان معالى رئيسه يلقى كلمة يستنكر بها الجريمة.

وكانت المذكرة الأولى تكاد تحمل الحكومة المصرية تبعة وقوع هذه الجريمة ولذلك طلبت فيها الحكومة البريطانية أمورًا سبعة، وهى:

١ - أن تقدم الحكومة المصرية اعتذارًا كافيًا وافيًا عن الجناية.

٢ - أن تتابع بأعظم نشاط، وبدون مراعاة للأشخاص، البحث عن الجناة وأن تنزل بالمجرمين، أيًا كانوا ومهما تكن سنُّهم، أشد العقوبات.

٣ - أن تمنع من الآن فصاعدًا وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية.

٤ - أن تدفع فى الحال إلى حكومة حضرة صاحب الجلالة غرامة قدرها نصف مليون جنيه.

٥ - أن تُصْدر فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد.

٦ - أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة من ٣٠٠,٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدود تبعًا لما تقتضيه الحاجة.

٧ - أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشئون المبينة بعد المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر.

ثم أنذرتها أنها إن لم تُلبِّ فى الحال هذه المطالب تتخذ الحكومة البريطانية على الفور التدابير المناسبة لصيانة مصالحها فى مصر والسودان.

أما المذكرة الثانية فتبين مطالب الحكومة البريطانية المتعلقة بالجيش فى السودان وحماية مصالح الأجانب فى مصر. وذلك بأنه بعد أن تُسحب من السودان الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوات سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا وباسمه تصدر البراءات للضباط. وأن يعاد النظر فى القواعد والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتأديبهم واعتزالهم الخدمة. كذلك الشروط المالية لتسوية معاشات من واعتزلوا منهم الخدمة طبقًا لرغبات الحكومة البريطانية. وأن تُبْقى الحكومة المصرية منصبَى المستشارين المالى والقضائى إلى أن يتم اتفاق بين الحكومتين بشأن حماية المصالح الأجنبية فى مصر وأن تحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية. وأن تحترم الحكومة كذلك نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية

واختصاصاته الحالية وأن تنتظر بعين الاعتبار الوافى إلى ما قد يبديه مديره العام من المشورة فيما يتعلق بالشئون الداخلية فى اختصاصه.

فلما تلقى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء هاتين المذكرتين، ذهب من فوره إلى قصر عابدين وعرضهما على جلالة الملك. ثم انصرف ودعا مجلس الوزراء للاجتماع.

وفى مساء ذلك اليوم عقد مجلس النواب جلسة سرية عرضت فيها الوزارة عليه المطالب الإنكليزية وأوضحت اقتراحاتها بشأن الرد عليها، فسمح لها المجلس بأن تقبل الشرط الأول والثانى والرابع وترفض بقية الشروط وأولاها الثقة التامة.

وفى اليوم التالى قصد صاحب المعالى وزير الخارجية المصرية دار المندوب السامى وقدم باسم الحكومة مذكرة تعبر عما خالج الحكومة والأمة بأجمعها من شعور الألم عند الاستفظاع لهذه الجريمة ونفت فيها مسئوليتها عنها. وأنها لا تستطيع أن تقبل التأكيد الذى تضمنته المذكرة الأولى المقدمة لها من أن هذه الجريمة نتيجة لحملة سياسية لم تعمل الحكومة على تثبيطها. وأن الذى أثارها هيئات على اتصال وثيق بها.

ثم قبلت الشروط الأربعة الأولى من المذكرة متجاوزة بذلك ما خوَّلها مجلس النواب قبوله وردت على الشروط الثلاثة الأخيرة مستندة إلى أدلة قوية.

ولم يمضِ على تقديم هذه المذكرة بضع ساعات حتى ورد من دار المندوب السامى على دولة رئيس الوزراء كتاب يقول فيه: «إنه نظرًا إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب الحكومة البريطانية الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة فقد أصدر فخامته أمره إلى حكومة السودان بتنفيذهما حالاً. ثم أنبأه بأنه سيعلم فى الوقت المناسب ما ستتخذه الحكومة البريطانية نظرًا إلى رفض قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب فى مصر».

فلما وصلت الحالة إلى ما وصلت إليه قدمت الوزارة استقالتها بعد أن سجلت على نفسها قبول الشروط الأربعة الأول من الإنذار البريطانى. ولم تكن

الاستقالة ثمّت قُبلت أو أُعلن قبولها، فأرسل دولة رئيس مجلس الوزراء خطابًا إلى دار المندوب السامى يبلغه فيه أنه يرسل له طى كتابه تحويلاً على البنك الأهلى بمبلغ نصف المليون الجنيه ويحتج على ما اتخذته الحكومة البريطانية من القرارات.

فورد على دولة رئيس مجلس الوزراء كتابان من دار المندوب السامى فى ٢٤ ينبئه فى أحدهما بأن أول تدبير اتخذ لصيانة مصالح الأجانب فى مصر هو أنه صدرت التعليمات إلى الجنود البريطانية باحتلال جمارك الإسكندرية. وفى الثانية أنه تسلّم التحويل على البنك الأهلى بمبلغ الغرامة.

وعلى أثر ذلك رفع دولة رئيس الوزراء إلى جلالة الملك كتابًا يستعجل فيه قبول الاستقالة بعد أن أعلم جلالته بما اتخذته الحكومة البريطانية من الإجراءات، لأنه يرى فى استقالته خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية.

فقبلت الاستقالة فى يوم ٢٤ ذاته وقد أصدر دولته نداءً للأمة ناشدها فيه بأن لا تأتى عملاً من شأنه تكدير للراحة أو تشويش للأفكار وأنه مستعد مع أصدقائه لتأييد أية وزارة تشتغل لمصلحة البلاد.

وفى المساء أعلن سعد باشا نبأ استقالته فى المجلس وكان مضطربًا، وبعد أن وضع المجلس احتجاجه بالإجماع على تصرفات الحكومة البريطانية وافق على أن يدرج فى محضر الجلسة أن كل تصرف حصل من حكومة استقالت أو يحصل من حكومة مقبلة وكان هذا التصرف مخالفًا لإرادة المجلس أو كان المجلس معطلاً وفى هذا التصرف أى عبث أو مساس بحقوق البلاد، فيكون هذا عملاً فرديًا لا تتحمل الأمة أية نتيجة تترتب عليه مادامت الأمة لم تقره ولم تقبله.

وقرر مجلس الشيوخ وضع احتجاج كذلك على أعمال الحكومة البريطانية بعد أن سمع أقوال دولة سعد باشا بشأن استقالته.

ولقد أجمعت الصحف فى أنحاء المعمورة ـ ما عدا الصحف الإنكليزية طبعًا ـ على أن الحكومة البريطانية قد تجاوزت كل حد معروف فى استغلال هذا

الحادث الذى وإن كان يعد من أعظم الحوادث فى تاريخ الاستقلال المصرى الحديث، إلا أنه لا يستحق كل ما قامت به حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من الإجراءات. ولهذه المناسبة قال أحد النواب المصريين يصف الشدة التى تخللت الجريمة:

«وإن لهذه الشدة فوائدها وإن أول فائدة لها إنهاء مهزلة الاستقلال المصرى تحت أسنَّة الحراب البريطانية».

وقد صرح اللورد أللنبى نفسه للمسيو بريو أن الإنذار الإنكليزى كان موجودًا بمكتبه قبل مقتل السردار ليغتنم أول فرصة لتقديمه، كأنما النية كانت مبيتة والأمر كان مدبرًا فقط كان يعوزه السبب.

وزارة أحمد زيور باشا

وعلى أثر قبول استقالة الوزارة السعدية استدعى معالى زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ إلى القصر الملكى فى اليوم نفسه، وعرضت عليه الوزارة فقبلها وألَّف وزارته من أشخاص لم يكن بينهم تجانس فى الرأى أو تربطهم رابطة حزبية.

وكان أول عمل قامت به الوزارة الجديدة تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر فكان انتقاد الرأى العام لهذا التصرف شديدًا.

كانت طلائع نية هذه الوزارة بارزة دالة على الاستسلام لمطالب البريطانيين حيث بادر مدير الإدارة الأوروبية بأن أرسل إلى المديريات منشورًا يؤخذ منه أن جنابه وهو موظف مصرى صار يستمد سلطته من المندوب السامى البريطانى، وكذلك فعل جناب حكمدار القاهرة الإنكليزى مع مأمورى الأقسام والضباط.

وفى صباح يوم ٢٧، فوجئت القاهرة بنبأ إلقاء القوة العسكرية البريطانية القبض على عضوين من أعضاء مجلس النواب ووكيل وزارة الداخلية، فدهش الناس لهذا النبأ لأن عهد الأحكام العرفية البريطانية قد انقضى فاحتجت

الصحف احتجاجًا شديدًا على هذا الاعتداء. واحتج الوفد المصرى ببرقية أرسلها إلى حكومات الدول الكبرى والصحف الأوروبية ومجلس عصبة الأمم. واجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية وقررت احتجاجها على هذه التصرفات وعلى سكوت الوزارة الجديدة.

اهتمت الحكومة بهذا الاعتقال وذهب دولة زيور باشا إلى دار المندوب السامى وتفاوض معها فى الأمر، فأسفرت المفاوضة عن تسليم المقبوض عليهم إلى السلطة القضائية المصرية لاتخاذ الإجراءات معهم عن التهمة التى نسبت إليهم وهى المؤامرة على حياة معالى حاكم السودان.

وهناك قامت مشكلة ثانية وهى مشكلة الحصانة البرلمانية بالنسبة للعضوين المقبوض عليهما. غير أن رأى الوزارة فى هذه المشكلة كان مؤيدًا لاعتقالهما مادام البرلمان مؤجلاً.

قبلت وزارة زيور باشا كافة الشروط الواردة فى الإنذار البريطانى. وبناء على هذا القبول طلبت من فخامة المندوب السامى إصدار أمره بإجلاء الجنود البريطانية عن الجمارك المصرية. فبعث لها فخامة المندوب السامى بكتاب فى ٣٠ نوفمبر يبين فيه المطالب التى تعلق الحكومة البريطانية إخلاء جمرك الإسكندرية على قبول الحكومة المصرية لها. وعدد هذه المطالب ثمانية تختص كلها بمعاملة الموظفين الأجانب سواء أكانوا فى الحكومة المصرية أم فى مجلس بلدى الإسكندرية وبسلطة المستشارين المالى والقضائى.

وفى اليوم ذاته، وأرسل لدولة رئيس مجلس الوزراء كتاب من جناب مستشار دار المندوب السامى يفسر المادتين السادسة والثامنة من كتابه فيما يتعلق بسلطة المستشارين المالى والقضائى.

فأجابت الوزارة بقبول هذه الشروط جميعها، وعليه انتهت هذه المشكلة على حساب مصر وأُخليت الجمارك من الجنود البريطانية.

على أنه لم يمضِ الأسبوع الأول على تأليف الوزارة حتى استقال عضوان. وقيل إن السبب فى استقالة هذين الوزيرين يرجع إلى أن دار المندوب السامى أبلغت الوزارة أنه إذا أطلق سراح النواب فإن السلطة العسكرية تقبض عليهم. ولقد انتقدت بعض الصحف استقالة هذين الوزيرين بعد أن سلما بمطالب الإنكليز وقالت أن الواجب كان يقضى عليهما بالاستقالة قبل ذلك.

ولما أُريد تنفيذ الشرط الخاص بسحب الضباط والجنود المصريين من السودان أبَى هؤلاء الإذعان للأمر الصادر من دار المندوب السامى بمبارحة السودان إلا إذا تلقوا أمرًا من حكومة حضرة صاحب الجلالة المصرية، فعمد وزير الحربية إلى إصدار الأمر للقوات المصرية بمغادرة السودان. وأرسل هذا الأمر مع ضابط حملته طيارة بريطانية إلى تلك الأقطار.

وكان منذ أن حدثت أزمة الإنذار البريطانى أن بدأت الأنظار تتجه نحو عصبة الأمم لتكون حَكَمًا منصفًا بين الحكومتين. وبدأ الحديث فى هذا التحكيم بادئ ذى بدء فى الاحتجاج الذى رفعه البرلمان، المصرى إلى الدوائر السياسية والمجالس النيابية فى أوروبا وعصبة الأمم. وقد صادف هذا الرأى قبولاً فى داخل البلاد وخارجها. إلا أنه لم يمضِ زمن طويل حتى اختلفت الآراء فى قانونيته وفائدته.

أما الدوائر البريطانية فكان رأيها فى هذه النقطة سلبيًا، وقد ظهر ذلك على لسان وزيرهم تشمبرلن.

وقد كانت بعض الدول العظمى كإيطاليا وفرنسا تعطف على مصر فتحادث وزير خارجية بريطانيا مع الساسة الفرنسيين والإيطاليين وأقنعهم بمشروعية العمل الذى يرمى إلى تضامن هذه الدول ضد التهجمات فى الشرق. فأعلن رئيسا الحكومتين المذكورتين أنهما لا يريان محلا لتداخل حكومتيهما فى هذا الخلاف.

ولم يقدم مع ذلك مستند سياسى لعصبة الأمم لكى تبنى عليه قرارها. وكان الواجب يقتضى بأن تقدم الحكومة المصرية طلبًا رسميًا لمجلس العصبة للنظر فى هذا الخلاف. وهى لم تفعل وما كان لها أن تفعل.

غير أن الحكومة الإيرانية أبرقت إلى مندوبها لدى العصبة بأن يكون على استعداد للمدافعة عن وجهة النظر المصرية إذا ما قدمت الحكومة المصرية للعصبة طلبًا رسميًا بحل الخلاف المصرى الإنكليزى.

وعقد مجلس جمعية الأمم يوم ١١ ديسمبر جلسة خصوصية حدث فى بدايتها أن مندوب جمهورية أورغواى ومندوب السويد عرضا مسألة مصر للبحث. ولكن مندوبى الدول الذين كانوا ميالين إلى تأييد قضية مصر اضطروا إلى الاعتراف بأن مسألتها لم تقدم بمقتضى القاعدة القانونية فلا يمكن النظر فى نداء البرلمان وحده. وقد ختمت هذه المباحثة الخصوصية بالتسليم بأن باب جمعية الأمم مقفل فى وجه مصر.

قصة مؤامرة غريبة

لم يمضِ أسبوعان أو ثلاثة على مقتل السردار حتى اهتزت أسلاك البرق بنبأ مؤامرة، زعموا أن المصريين دبروها ضد وزراء بريطانيا واللورد أللنبى.

وقد وصل نبأ هذه المؤامرة إلى المصريين وهم ثمت لا يزالون فى حدة وارتباك من جراء جريمة الاعتداء على السردار فزاد ارتباكهم.

وكان منشأ إعلان هذه المؤامرة الصحف البريطانية، عزته إلى برقية وردت من فخامة اللورد أللنبى إلى وزارة خارجية إنكلترا. وبالغت فى وصف الاحتياطات التى اتخذتها الوزارة البريطانية تفاديًا من هذه المؤامرة الموهومة لم يكن إلا كلامًا حتى سكتت الصحف الإنكليزية فجأة عن التكلم فى هذه المؤامرة. والظاهر أن العرض من ذلك كله كان تشويه سمعة المصريين بإسناد الجرائم إليهم ولتبقى حرارة جريمة السردار محفوظة فى الأعصاب.

وإنَّا لنلاحظ أنه قامت فى تلك الأثناء دعوة ثانية إلى مقاطعة البضائع الإنكليزية فى مصر ولكنها لم تثمر ولم تأتِ بفائدة تذكر.

الدعوة إلى مؤتمر وطنى

لما تمادى الإنكليز فى خطتهم المؤدية لتنفيذ مآربهم فى مصر والسودان عقب هذه الحوادث وما كان بعد ذلك من احتدام الخصام بين الأحزاب الذى نتج عنه زيادة التفرق فى صفوف الأمة، قام وفد من الدمنهوريين وقصد سمو الأمير عمر طوسون ورجاه بأن يدعو لعقد مؤتمر وطنى من أبناء الأمة المفكرين.

وكانت الصحف غير الوفدية تحبذ هذه الفكرة. فتقبل الأمير هذه الدعوة بارتياح ولكنه رأى أن يجس أولاً نبض كل حزب من الأحزاب المصرية ليقف على ميوله نحو هذا الاتحاد، فرضى قادة الرأى من الأحزاب ما عدا سعد باشا الذى لم يشأ أن يرسل برأيه كتابة بل أوفد من يبلغ الأمير رأيه شفاهًا.

وهكذا فشلت الدعوة إلى عقد مؤتمر، فقامت الصحف غير الوفدية تتهم السعديين بالتمسك بالمصلحة الشخصية دون المصلحة العامة.

طلب عقد البرلمان وحله بعد تأجيله

اضطربت الأفكار عند ما رأى الناس أن الحقوق الوطنية قد خسرت خسارة جدية بالاتفاقات التى عقدتها الوزارة مع دار المندوب السامى. وبدا للخواطر أنه إن لم ينهض الشعب لإيقاف هذه الحركة السياسية الشاذة تكون العاقبة أن كل شىء يتم وفق رغبات الإنكليز وإن كان لا يتفق مع الأمانى الوطنية.

فطلبت الهيئة الوفدية البرلمانية إلى جلالة الملك فى ديسمبر أن يدعو البرلمان بسرعة إلى الانعقاد قبل ختام المدة التى تأجل إليها لمعالجة تلك الحالة التى دخلت فيها البلاد قسرًا.

ثم قدمت هذه الهيئة عريضتين لجلالة الملك بتاريخ ٥ و٦ ديسمبر طلبت فيهما نفس الطلب. وكان من الأسباب التى بُنى عليها الطلب الثانى أن رئيس

محكمة مصر أصدر قرارًا فى شأن النائبين المقبوض عليهما، اعترف فيه بأن الحصانة البرلمانية حق لهما ولكنه لا يستطيع أن ينفذها. وترك الأمر بعد ذلك لمجلس النواب لأنه هو صاحب الكلمة العليا والنهائية فى هذا الموضوع.

ولكن رئيس الوزراء كتب إلى رئيس مجلس النواب مذكرة فى ٦ ديسمبر يسأله فيها عما يقصده حضرات النواب الموقعين على العريضة التى يطلبون بها عقد مجلس النواب، وعما إذا كانوا يقصدون الاقتصار على أن يطلبوا من جلالته استعمال الحق المخول للعرش بالطرق الدستورية فى تقصير مدة تأجيل الدور العادى للبرلمان، أم كانت نيتهم متجهة على الضد من ذلك إلى أن يتمسكوا كلهم على السواء بالحق الذى خوله الدستور فى الجزء الأخير من المادة (٤٠) للأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين فى الحصول من جلالته على دعوة البرلمان إلى الاجتماع اجتماعًا غير عادى. وطلب الإجابة عن هذا السؤال.

وفى ٢٣ ديسمبر بعد أخذ ورد بين الوزارة وأعضاء مجلس النواب رفعت الوزارة إلى جلالة الملك مذكرة تطلب بها حل مجلس النواب، معتمدة فى ذلك على أن أغلبيته قدمت إلى جلالته عدة عرائض على يد رئيس مجلس النواب ووكيل مجلس الشيوخ وجهت فيها لهذه الوزارة وأعمالها فى لغة حادة لومًا تعدل شدته عدم صحته، كما أنها أظهرت عداوة ثابتة القواعد لا يمكن أن يتغلب عليها دفاع أو إقناع. وبذلك أقامت أغلبية المجلس بعملها هذا خلافًا بين الوزارة والبرلمان لا يمكن حله إلا باستقالة الوزارة أو حل مجلس النواب. وبما أن مصلحة البلاد تقضى ببقاء هذه الوزارة فتكون استشارة الأمة فى الخطة السياسية التى سارت عليها هذه الوزارة ضرورة لا مفر منها.

فوافق جلالة الملك على هذه المذكرة وأصدر مرسومًا بتاريخ ٢٤ ديسمبر يقضى بحل مجلس النواب، ودعوة المندوبين الناخبين لإجراء انتخابات جديدة للنواب بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٥ ودعوة المجلس الجديد للانعقاد فى ٦ مارس.

ولقد سلكت الوزارة فى الانتخابات الجديدة التى قررها المرسوم الملكى طريقًا جديدة، فلم تشأ أن تأخذ بالقانون القديم ولا بالقانون الجديد بل مزجتهما

وأخذت من أحكامهما ما يوافق هواها. ولم تقف عند هذا الحد بل ألغت انتخاب المندوبين الناخبين.

وقد أصدر حزب الأحرار الدستوريين بلاغًا للناس يحضهم على عدم انتخاب السعديين كما أصدر الوفد بلاغًا للناس يحضهم على انتخاب المخلصين للقضية الوطنية.،

سردار الجيش الجديد

وحاكم السودان

دارت مناقشة بعد حادثة السردار وحوار حول أمر نتج عن إخلاء السودان فى الجيش المصرى، وهو هل يكون حاكم السودان سردارًا للجيش المصرى أم يعين فى كلا المنصبين موظف خاص، مع العلم بأن إنكلترا لا يمكنها أن تسلم بأن يكون سردار الجيش المصرى غير إنكليزى فلم تر إنكلترا الفصل بين السلطتين. بل رأت من ناحية أخرى أن تفردُّها بحكم السودان وتوسيع الأراضى التى تزرع قطنًا فيه قد يثير عليها حقد الدول الأخرى التى لم تنل تعويضًا عن هذا المغنم الكبير الذى عاد على إنكلترا وحدها. فاتقاء لشر هذا الحقد ومنعًا للمشاكل عمدت إلى الاحتفاظ بمعاهدة سنة ١٨٩٩ فى نقطة واحدة، حيث استصدرت مرسومًا من جلالة الملك بتعيين حاكم جديد للسودان وسردار للجيش المصرى.

ومن الحوادث التى وقعت فى شهر ديسمبر من هذا العام متعلقًا بحوادث السودان، أن الحكومة البريطانية اتفقت مع الحكومة الإيطالية على مسألة قديمة هى مسألة نهر الجاش ولهذه المسألة ارتباط بمياه الرى فى السودان. وكانت حكومة زيور باشا واقفة حيال تلك الحوادث وقفة الخادم المتحفز لتنفيذ الأوامر.

ولما وصلت القوات المصرية العائدة من السودان إلى القاهرة أمر صاحب الجلالة الملك قومندان حرسه وضباطه بإقامة حفلة لضباطها بثكنة عابدين.

وقد حضر هذه الحفلة وزير الحربية وكبير الأمناء وناظر الخاصة ورئيس الديوان الملكى بالنيابة. ورهط من كبار موظفى القصر من ملكيين وعسكريين، وتبودلت فى أثناء هذه الحفلة الخطابات الضافية التى تُظْهر الولاء لحضرة صاحب الجلالة الملك.

وقد اختتمت الوزارة الزيورية هذا العام بأن استصدرت فى ٢٩ ديسمبر مرسومًا ملكيًا بتصفية أملاك سمو الخديو السابق.

* * *

انقضى هذا العام والناس يتوقعون من الوزارة الزيورية أنها لا تحجم عن إيذاء الأمة فى مرافقها وعن التسليم للأجنبى بكل ما يريده مضيعًا لحقوقها. فكان الرأى العام ساخطًا عليها كل السخط. غير أن الصحف الإنكليزية كانت تظهر الرضاء عن أعمالها وتصفها بقوة الإرادة والميل إلى توثيق الروابط بين الأمتين: المصرية والإنكليزية. وتشجعها على المضى فى سياستها التى كانت تدور حول تضحية المصالح الوطنية فى سبيل إرضاء السادة الإنكليز وكان ذلك طبيعيًا!

متفرقات

الرأس تفرى وزيارته لمصر

تربط بلاد الحبشة ببلادنا روابط قوية لا يمكن تجاهلها ولا فصمها، فأكثر هذا الماء الذى يُحْيى بلادنا ويروى ظمأ أراضينا إنما ينحدر من بحيرات فى تلك البلاد وروابط الجوار وغيرها تزيد علاقات الود بيننا متانة وقوة.

لهذا كان لحلول الرأس تفرى ضيفًا كريمًا على مصر منزلة خاصة فى نفس الحكومة والأهلين.

زار بلادنَا جنابُه فى أوائل شهر إبريل سنة ١٩٢٤ فأُكرم أيما إكرام، واحتفت به الحكومة الحفاوة الجدير بها وحظى بمقابلة جلالة الملك فلقى عطفًا وسماحة.

وعاد إلى بلاده مزودًا بروح الكرم والترحاب اللذين أحاطا به من أهالى البلاد وحكومتها ومليكها إبان إقامته القصيرة الأمد.

زيارة أمير شرقى كبير لمصر

فى أوائل شهر يونيو سنة ١٩٢٤، حلّ السلطان عبدالكريم فضل سلطان (لحّج) ضيفًا كريمًا على مصر مع نجله سمو الأمير فضل عبدالكريم ورئيس حكومته الشيخ سيد علوى وترجمانه الخاص محمد أفندى عبد القادر. وقد استُقبل فى المحطة رسميًا وزار فى أثناء إقامته الأماكن الأثرية التى تحدث عن مجد المصريين التليد. وحظى بمقابلة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر. ودُعى إلى وليمة أقيمت له بدار المندوب السامى البريطانى. وزار كذلك أسوان والأقصر.

و(لحج) واقعة على بعد ٢٥ ميلاً من عدن وعدد سكانها نحو ٦٠ ألفًا ومساحتها ٩٠٠٠ ميل مربع، وأهم حاصلاتها البن والصمغ والجلد.

وهذه هى المرة الثانية التى زار بلادنا فيها هذا الأمير الجليل. ثم ودّع بغاية الإكرام والحفاوة حيث سافر إلى فلسطين وسوريا لزيارتهما.

الرياضة فى مصر

بلغت الرياضة فى مصر شأوًا بعيدًا وعُنى بها الشباب عناية فائقة وشجعها أولو الأمر وذوو الحيثية فى البلاد، فصار عندنا نابغون فيها نستطيع أن نطاول بهم الأمم.

ولقد أقيمت مباراة دولية فى ميدان الألعاب فى كولمب بجوار باريس فدُعيت مصر لتمثل فيها، فأسعد المنتخبين المصريين الحظ وفازوا على فرقتىْ هنجاريا وفرنسا. ولقد أظهر المصريون فى ميادين اللعب براعة فائقة جعلت الصحف الأوروبية تثنى عليهم ثناءً عاطرًا، ولاسيما الصحف الرياضية التى أثبتت تفاصيل المباراة، وكيف قام كل من اللاعبين المصريين بدوره؟

وتناقلت الصحف المصرية هذه الأنباء وكان ذلك أيضًا تشجيعًا لهذا الجانب من التربية القومية.

■ ■ ■

انتهت

حولية سنة ١٩٢٤

ويليها إن شاء الله

حولية سنة ١٩٢٥

■ ■ ■



البـــاب الأول

البـــاب الثانـــى

البـــاب الثالــث

صدر من هذه السلسلة

١ ـ تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (٣ أجزاء) ـ تأليف: محمد رشيد رضا
دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

٢ ـ الأعمال الكاملة للدكتور شبلى شميل (٢ جزء) ـ تأليف: شبلى شميل
دراسة وتقديم: د. عصمت نصار.

٣ ـ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار (٧ أجزاء)
للعلامة المؤرخ عبدالرحمن الجبرتى ـ دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

٤ ـ حوليات مصر السياسية ـ التمهيد (٣ أجزاء)
تأليف: أحمد شفيق باشا ـ دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

وبين يديك:

حوليات مصر السياسية ـ الحولية الأولى
تأليف: أحمد شفيق باشا ـ دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

منافذ بيع

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة

ت : ٢٥٧٧٥٠٠٠
٢٥٧٧٥٢٢٨ داخلى ١٩٤
٢٥٧٧٥١٠٩

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة جامعة القاهرة

خلف كلية الإعلام - بالحرم الجامعى

بالجامعة - الجيزة

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع

محطة المساحة - الهرم

مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية

ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦

مدخل (أ) - الإسماعيلية

ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -

الجامعة الجديدة - الإسماعيلية

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة

ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان

ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط

ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا

ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا

ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد

عمارة الضرائب سابقًا - المحلة

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتب بريد المجمع الحكومى - توزيع

دمنهور الجديدة

مكتبة المنصورة

٥ ش السكة الجديدة - المنصورة

ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية

جامعة منوف

توكيل الهيئة بمحافظة الشرقية

مكتبة طلعت سلامة للصحافة والإعلام

ميدان التحرير - الزقازيق

ت : ٠٥٥٢٣٦٢٧١٠ - ٠١٠٦٥٣٣٧٣٣٢



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب